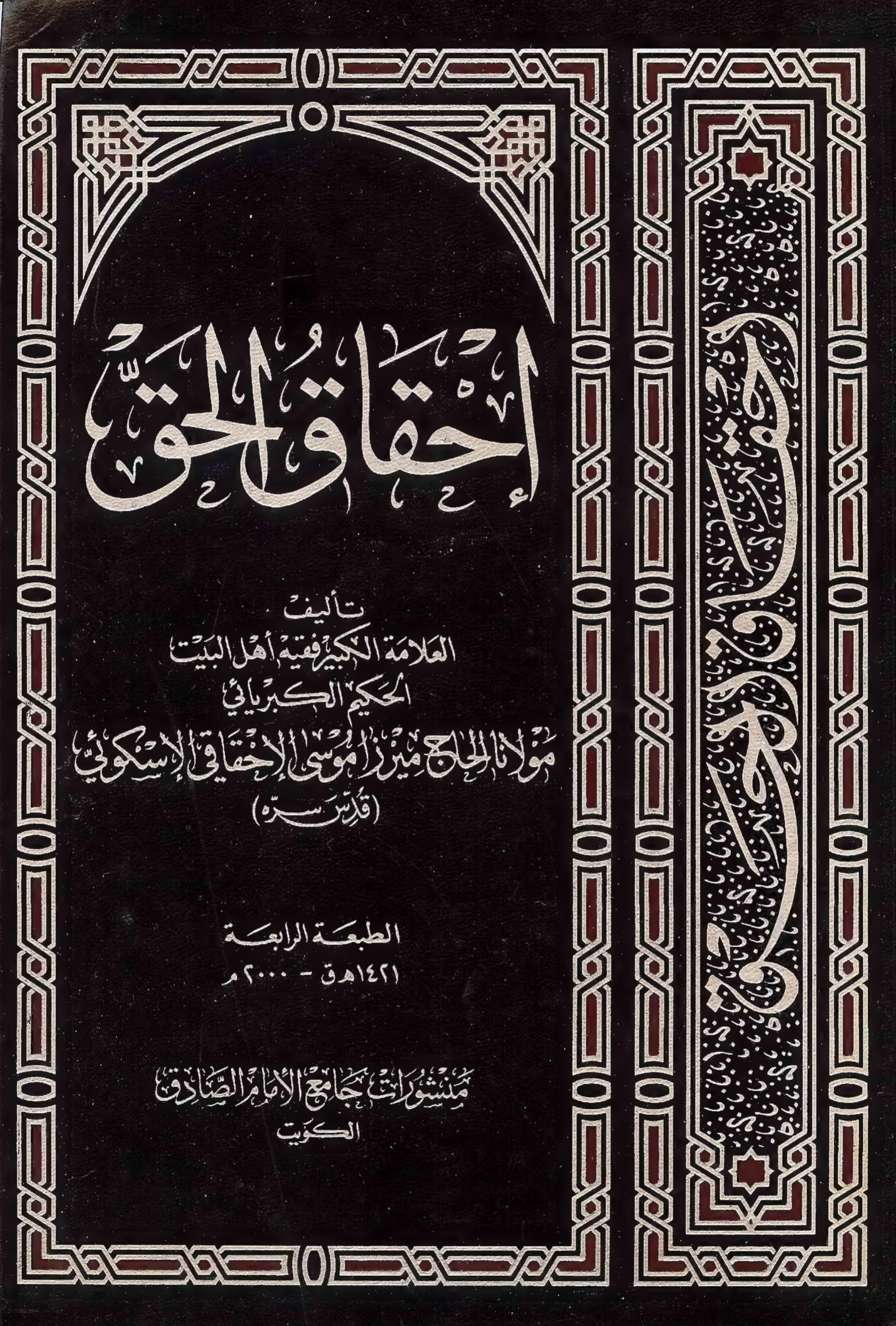
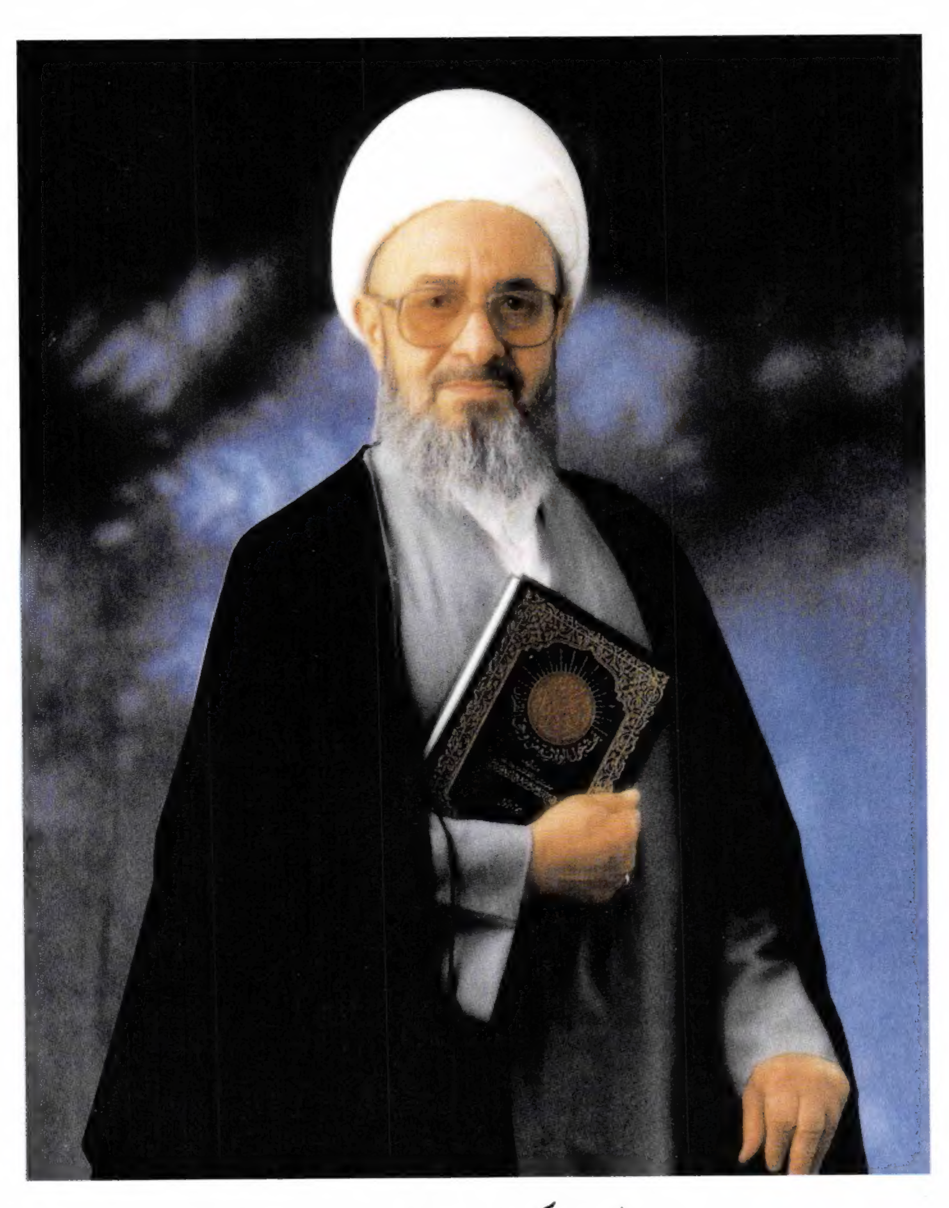


إحقاق الحق
تأليف
العلامة الكبير فقيه أهل البيت
الحكيم الكبريائي
مولانا الحاج ميرزا موسى الإحقاقي الإسكوئي
(قدس سره)
الطبعة الرابعة
١٤٢١هـ ق - ٢٠٠٠م
منشورات جامع الإمام الصادق
الكويت


شبكة الفكر
alfeker.net


إحقاق الحق



أمر بتجديد طبعه

سماحة آية الله المعظّم

المجاهد المجتهد المولى الحاج ميرزا عبد الرّسول الإحقاقي



تأليف

العلامة الكبير فقيه أهل البيت

الحكيم الكبريائي

مولانا الحاج ميرزا موسى الإحقاقي الإسكوئي

(قدس سره)

الطبعة الرابعة

١٤٢١ هـ ق - ٢٠٠٠ م

منشورات جامع الإمام الصادق

الكويت

اسم الكتاب : إحقاق الحق
المؤلف : العلامة الكبير فقيه أهل البيت الحكيم الكبريائي مولانا الحاج ميرزا موسى الإحقاقي الإسكوئي (قدس سره)
أمر بتجديد طبعه : سماحة آية الله المعظم المجاهد المجتهد المولى الحاج ميرزا عبدالرسول الاحقاقي حفظه الله
المتبرع : المرحوم الحاج محمد خلف إسماعيل البناي
الناشر : مكتبة الإمام الصادق عليه السلام العامة - الكويت.
الطبعة : الرابعة
التاريخ : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م



الحاج محمد خلف إسماعيل البناي

الفهرست العام

المقالة الثانية:

في المعراج

المقالة الخامسة:

المقالة السادسة:

المقالة السابعة:

المقالة الثامنة:

المقالة التاسعة:

المقالة العاشرة:

المقالة الحادية عشر:

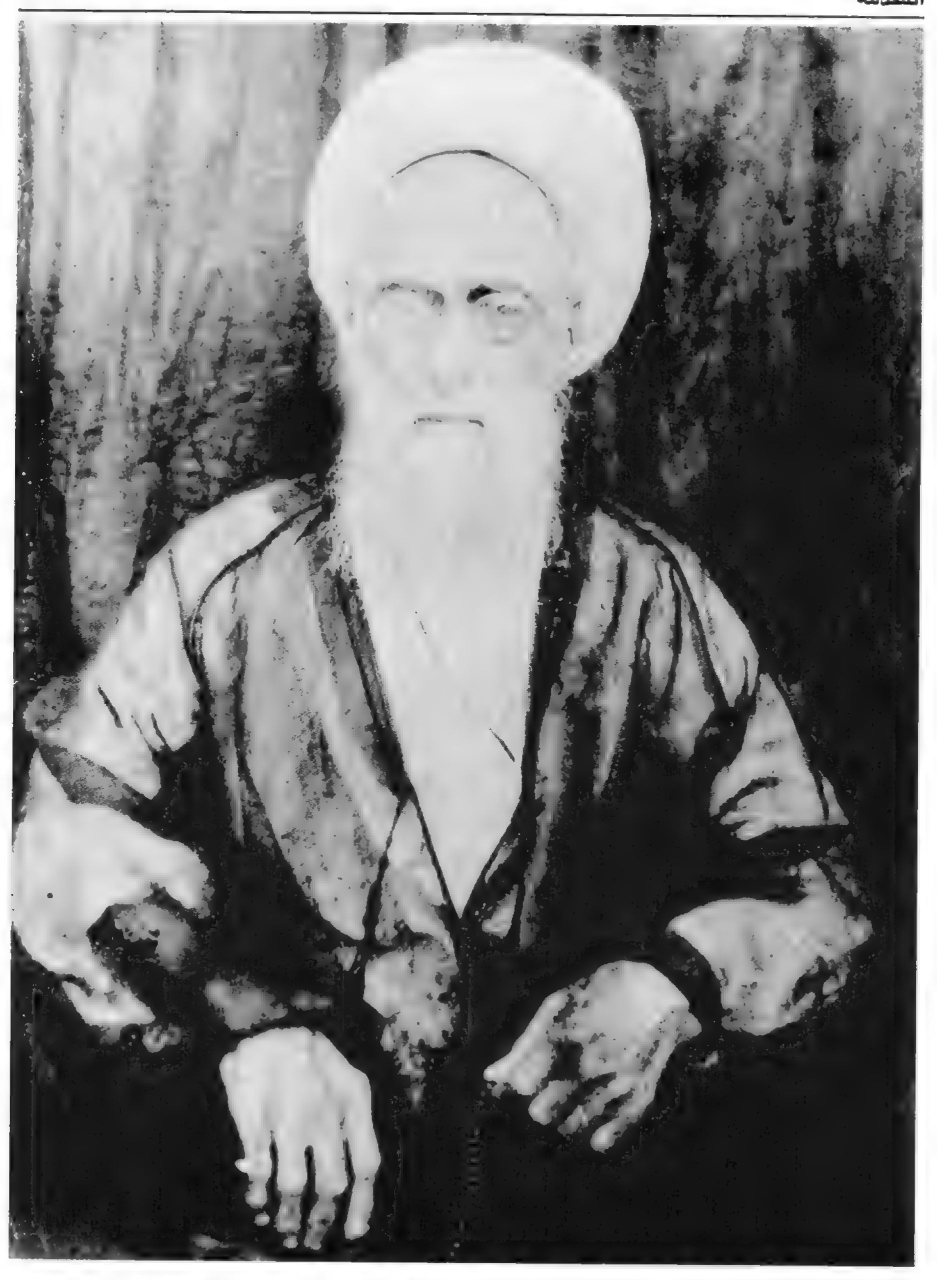
في علم الامام عليه السلام ٥١٩

المقالة الثانية عشر:

انظر إلى فهرست الأعلام صفحة ٥٢٥

مقدمة الطبعة الثانية
مع
ترجمة حياة المؤلف





تأليف

العلامة الكبير فقيه أهل البيت الحكيم الكبريائي

مولانا الحاج ميرزا موسى الإحقاقي الإسكوئي (قدس سره)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمدلله الذي هدانا للاسلام وأكرمنا بالايمان ولم يجعلنا من المعاندين الناصبين ولا من الغلاة المفوضين ولا من المرتابين المقصرين.

وبعد فلما كان كتاب (أحقاق الحق) لمصنفه العالم العليم والبحر الخضم فقيه عصره ونابغة زمانه، حجة الاسلام والمسلمين آية الله الحاج ميرزا موسى الاسكوئي الحائري قدس سره كتاباً جامعاً لجل المطالب الحكمية ومحتوياً على زبدة المسائل الكلامية، ومبيناً للمبهمات الخفية ومشتملاً على حقائق وحكم ومنيراً للظلم وناهيك العيان عن البيان.

ونظراً لاحتياج طلاب العلوم الدينية والباحثين عن الحقائق القدسية إلى هذا الكتاب خاصة بعد ان نفذت نسخه حتى لا تكاد توجد في مكان لذا أمر بإعادة طبعه ابن المصنف ملاذ الانام حجة الاسلام آية الله الحاج ميرزا علي الحائري (دام ظله العالي). فامتثلنا أمره وتفضل مشكوراً بوضع ترجمة مختصرة لحياة المصنف قدس سره.

وقد قمنا ببعض التعليقات للتعريف على بعض مصادر البحث ووضع فهرست للاعلام تسهيلاً للانتفاع من لئالئه الزاهرة وأنواره الباهرة، ولعمري أنه كتاب حوى من المطالب النفيسة ما لم يحوه كتاب وبين كثيراً من المتشابهات التي يعجز عن حلها العلماء فجزى الله مؤلفه عن الاسلام وأهله خير الجزاء فانه لم يأل جهداً في اظهار الحق وبيان الصدق.

كما أنه قدس سره لم يقصر في نشر فضائل آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ودفع الشبهات الواردة التي فيها تنقيص عن مقامات ومراتب المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام التي رتبهم الله فيها من الولاية الكلية الالهية على جميع العوالم الكونية والامكانية وكل المجموعات الشمسية، وكونهم عليهم السلام الحجج على كل

معترف لله بمملكة الربوبية وسلطان العبودية، واحاطة علمهم بجميع الذرات الوجودية، وكونهم الوسائط في الافاضات الشرعية والكونية... إلى غيرها من الفضائل التي منحهم إياها رب العالمين ومالك يوم الدين حيث وجدهم أهلاً لتحمل أسرار الربوبية إذ قاموا بجميع واجبات العبودية.

واثبت كل هاتيك المطالب بدليل العقل المستنير بنور الله مؤيداً بمحكمات من الذكر الحكيم وأحاديث النبي الأمين ﷺ وأهل بيته الميامين عليهم السلام، ومستعيناً بالأدلة الثلاثة من دليل الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن.

ولقد أجاد فيما أفاد السيد الجليل الخطيب علي الهاشمي في تقريض هذا الكتاب بقوله:

كتاب حوى من بليغ الكلام   وحكمة حبر بطياته
لعمراء (احقاق الحق) بدا   ينير الطريق بمشكاته
تجلت براعة موسى به   كمعجز موسى وآياته
فتلك عصاه إذا ما أتى   لامته بكتاباته
فقلت وقد راق تاريخه: [أرى جاء موسى بتوراته]

هذا وان مكتبتنا قد أخذت على عاتقها نشر الكتب الدينية وإصدار النشرات الدورية، وهي لا تألو جهداً في الاجابة على أسئلة السائلين إرشاداً للمسترشدين وخدمة للمؤمنين.

وختاماً نقدم شكرنا الجزيل إلى ذوي الهمم العالية من أهل الكويت الشقيق لقيامهم بالانفاق على طبع هذا الكتاب كما سبق لهم أن قاموا بالانفاق على طبع كتب مماثلة (والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً).

رياض طاهر

أمين مكتبة الميرزا الحائري العامة - كربلاء

مختصر ترجمة حياة المؤلف قدس سره

بقلم ولده: آية الله الحاج ميرزا علي الحائري (دام بقاه)

بسم الله الرحمن الرحيم

كان والدنا المقدس آية الله الحاج ميرزا موسى خلف آية الله الأخوند الميرزا باقر الاسكوئي (قدس الله سرهما) عالماً عاملاً، فاضلاً فقيهاً، تقيا نقيا ورعا، جامعاً بين المعقول والمنقول، حاوياً للفروع والأصول، محققاً مدققاً، أبي النفس عالي الطبع، ذا وقار عظيم وسكينة مهيبة، سمحاً سخياً حليماً ذكياً، صادق القول وفياً بالعهد والوعد، يخاطب الجاهل بالسلام إذا أساءه بالكلام، يوقر أهل العلم وينفع الفقراء والمساكين، فصيح اللسان قوي الجنان، حسن التقرير جيد التحرير، حافظاً مطلعاً، بل له الاحاطة بغالب الأخبار حتى قال يوماً لبعض الطلبة وأصدقائه الحاضرين: من أتاني برواية أو حديث لم اطلع عليه فله ما يطلب، أنيساً في المجالس والحديث، جالباً لمن عاشره جاذباً لمن أنكره، أخلاقه حميدة آرائه وأفكاره سديدة، لا يخيب قاصده إذا وجد ما أراد ولا ينهر سائله ان فقد ما يراد، بل يعتذر عنه بلطفه وقول معروف، وصار مرجعاً للعرب والعجم فرجع إليه أهل الكويت وقسم من أهالي البصرة ونواحيها، ومن أهل الاحساء وكربلاء، وقلدته أهالي تبريز وأطرافه من اسكو وميلان وخسروشاه والقرى التي حولها، وأهل گوگان ودستكير وأطرافها، ومن أهالي طهران وأهل مشهد الرضا عليه السلام والبلاد التي حوله أمثال قوچان وشيروان وغيرها، وكذلك البلدان التي هي الآن تحت سيطرة الشيوعيين كبلاد تركستان أي تاجيكستان (بخارا سمرقند طاشقند) وبلاد قفقاز من قرة باغ (وكان وكيله الميرزا عبدالرحيم بن ملا صدرا) وكذلك منطقة اوردباد وبادكوبة وعشق آباد. وكان صابراً على مرَّ الزمان ومضض الدهر، وغالباً

كان مديوناً حتى ارتحل من الدنيا ودار سكناه مرهونة بستمائة وخمسين ديناراً عراقياً، وله رسالة عملية عربية طبعت في النجف الأشرف ورسالة فارسية طبعت مرتين في تبريز وله تصانيف أُخر منها:

١ - كتاب البوارق وهو أول تصنيفه مخطوط.

٢ - كتاب تنزيه الحق باللغة الفارسية طبع في تبريز ١٣٤٢.

٣ - كتاب إحقاق الحق طبع في النجف سنة ١٣٤٣هـ.

٤ - كتاب العناوين لم يتم بعد.

٥ - الفصول الغرية في رد الصوفية.

٦ - رسالة في جواب السؤال عن أبيات في العلم المكتوم مرموزة أولها:

ألا أيها الساري على كور سابح   تجوب الفيافي فدفداً بعد فدفد

تحمل رعاك الله عني رسالة   تبلغها أهل المدارس في غد

٧ - رسالة في ان فرض المحال محال عكس المشهور.

٨ - رسالة في الرضاع مفصلة.

٩ - رسالة في جواب سؤالات السيد مهدي كشوان الكاظمي.

١٠ - رسالة في جواب مسائل ملا ابراهيم البصير الكويتي.

١١ - رسالة في جواب مسائل ملا ابراهيم البصير الكويتي أيضاً.

١٢ - رسالة في جواب سؤالات جناب العالم الفاضل الشيخ حسين الصحاف رحمه الله.

١٣ - رسالة في جواب مسائله أيضاً.

١٤ - رسالة في جواب مسائل الخطيب الملا ابراهيم بن ملا سلمان الكويتي.

١٥ - رسائل أخر في أجوبة مسائل مختلفة من البلاد المتعددة.

١٦ - وله ترجمة (أصول العقائد) للسيد كاظم الرشتي، ترجمة من الفارسية إلى العربية وهو الآن تحت الطبع.

ولد والدنا المذكور أعلى الله مقامه في كربلا المقدسة في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال سنة (١٢٧٩ هـ) فلما بلغ خمسا من السنين أتى له والده بمعلم يقرئه الجزء والقرآن فختمها في خمسة أشهر ثم قرأ بعض الكتب الفارسية ثم أتوا له بمعلم آخر يعلمه الصرف والنحو وهكذا إلى أن جعله والده عند العالم الفاضل ملا علي أصغر بن ملا بابا[(١)] فقرأ عليه النحو والمنطق وعلم المعاني والبيان وعلم البديع ونصفا من كتاب معالم الأصول، ثم تمم النصف الآخر من ذلك الكتاب عند والده (المقدس). وقرأ أيضاً عند والده الحكمة الالهية وبعض السطوح. وقرأ كتاب الرياض عند العالم العلامة الورع التقي الاخوند محمد تقي الهروي (قدس الله روحه) صاحب الحاشية على الرياض، وكتاب عدة عدة في الرجال. وحضر عند العالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ علي اليزدي المدرس المعروف في زمانه صاحب كتاب الزام الناصب في اثبات الحجة الغائب عليه السلام.

---

(١) (ترجمة الفاضل الزاهد الاخوند الملا علي اصغر بن ملا بابا) كان رحمه الله محرر جدنا يستنسخ كلما يترشح من يراعه قدس سره تلمذ على يده العلامة ثقة الاسلام الميرزا علي (الشهيد) المصلوب في تبريز، وأخيراً تلمذ على يديه العلامة حيدر قليخان ابن السردار الكابلي في كرمانشاه. كان رحمه الله أستاذاً مسلطاً في الأدبيات والمقدمات من الصرف والنحو والمنطق والمعاني والبيان إلى الأصول كان رحمه الله طويل القامة قوياً في بدنه قانعاً من دنياه بأدنى ساتر ومن طعمه بقرص الشعير، كان زمان جدنا مقيماً في كربلاء المقدسة له حجرة في صحن إمامنا عليه ألف الصلات والسلام من الحجر الفوقانية على باب الزينبية، وبعد جدنا استقام في بلدة الكاظمية، وعلى الدوام يزور العتبات المقدسة راجلاً حتى انه زار مشهد الرضا عليه السلام مراراً تكراراً ماشياً، وآخر أمره استقام في كرمانشاه عند تلميذه المذكور العلامة حيدر قليخان وتوفي عنده سنة ١٣٢٥ أو ٢٦ ونقل تلميذه جنازته طرياً إلى النجف الأشرف وله أسئلة من الجد المقدس من جملتها سؤاله عن الحنك وهل هو مستحب دائماً أو في الصلاة وما معنى الحنك أو الاسدال؟ فأجابه الجد شرحاً مفصلاً وطبع في تبريز مع رسالة المخازن واللمعات.

ولما توفي والده جدنا المقدس أعلى الله مقامه سنة (١٣٠١ هـ) وقد بلغ عمر والدنا اثنين وعشرين سنة وعامة عرب كربلاء الذين كانوا يقلدون بعد الميرزا حسن الگوهر[١] جدنا أعلى الله مقامه من أهل السلالمة والوزون والطهامزة وبني سعد وباب الخان وباب الطاق وغيرهم توجهوا كلهم إليه أي إلى والدنا لصلواة الجماعة عموماً في الروضة الحسينية طرف الرأس على عادة والده المقدس، وكان يصلي الأوقات الثلاثة بجمعية كثيرة مدة مديدة، ثم انه قد تحرك الحسد والاضغان من بعض أئمة الجماعة وهم بغصب محل الوالد في الروضة غافلاً من ان المحل للراتب المعين ولا يجوز الامامة من غيره في محل الراتب إلا بأذنه ورضاه، ولم يبال بذلك إلى أن جمع في الصحن الشريف حوله جماعة من المعممين ولفيفاً من العجم ونظره ان يهجموا على الوالد وجماعته العرب في الحضره المقدسة وقت صلاة المغرب ليزحزحوهم عن مقرهم ومحلهم في الحضرة، والعرب أشعروا بذلك ورئيسهم وقتئذ المرحوم الحاج حسين الحمزة، أمر العرب فأزدحموا بعنوان صلوة المغرب في الحضرة المقدسة، ملأوا الحضرة والمسجد والرواق وعينوا في الكشوان عدة من العرب مسلحين وعلى قبر المرحوم الشيخ خلف كذلك عدة معتد بها مسلحين نظرهم الدفاع إذا هجم العجم في الروضة، ولما دخل الوالد المقدس إلى الحضرة المقدسة للصلوة وقت المغرب رأى ان الحضرة المقدسة والمسجد مليئان من الجماعة، وحين مصيره إلى الحضرة صحبه في الطريق واحد من المؤمنين واعلمه بالوضع وما عزم الناس عليه، فلما دخل الحضرة ورأى ازدحام العرب في الحضرة وعرف الوضع رجع آئباً، فقام الرئيس الحاج حسين الحمزة وغيره من الأشخاص أصرّوا بالرجوع والصلوة، قال لهم:

---

(١) من أعاظم تلامذة الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره، راجع ترجمته في مقدمة كتابه «شرح حياة الأرواح» المطبوع في ايران.

ما هذه العدة؟ ولم هذه الجمعية والازدحام؟ أجابوا: مولانا أتوا للصلوة.

أجابهم: ان هذه الليلة لا ليلة الجمعة ولا ليلة إحدى الفضائل من عرفة أو نصف شعبان أو غيرهما من الليالي التي يكون فيها توجه الجماعة إلى الزيادة والصلوة وليس من عادتنا في سائر الليالي غير الليالي المعروفة هذه الهيئة والازدحام للصلوة، وكلما أصرّوا عليه وألحوا بالرجوع إلى الحضرة المقدسة أبى وامتنع وقال: هيهات أن أكون سبباً لهتك الحضرة وعدم الاحترام للامام عليه السلام وسبباً لسفك الدماء لأجل الامامة وصلوة الجماعة، وهيهات ان أتبع أهواء العوام في هذه الأمور بعدما جاءني من العلم. ورجع وصعد على سطح الكشوانية وقال: من أراد الصلوة بلا ريبة ولا مراء فهنا نصلي (في الصحن الشريف). وجميع العقلاء تعجبوا من صنيع الوالد على حداثة سنه وهو ابن اثنين وعشرين سنة كيف راعى احترام الامام عليه السلام وما رضى بهتك الحضرة مع العلم بأن الغلب يكون له وللعرب لأنهم أهل البلاد وهم عشائر ومعروفون بالشجاعة والسيطرة، ومقابلوهم لم يراعوا احتراماً ولا ذماماً، وقصدهم الهجوم والهتك بلا مبالاة، والجماعة المؤتمين للوالد جعلوا كلهم بعد الصلوة لدى المصافحة يعذلون عليه ويلومونه ويقولون: يا حيف يا ميرزا أنت أيضاً صرت فقيراً مثل والدك المرحوم وأمثال هذه العبارة كسرت شوكتنا وذللتنا وصرت سبباً لانكسار العرب وذلهم، وكان صابراً محتسباً يقابلهم بلطيف الكلام وتمام اللين والاكرام.

قال والدي: تلك الليلة تجسم عندي رزء الامام الحسن المجتبى حيث كان المؤمنون بعد الصلح مع معاوية يخاطبونه يا مذل المؤمنين. قال والدي: فلما كانت الليلة الثانية من الواقعة أتى المغفور له السيد جواد كليدار المرحوم وأخذ مصلاي (سجادتي) بيده وفرشها في الرواق تحت

رجلي الامام خلف الباب الذي يفتح منه إلى الشهداء وقال يا ميرزا هذا محلك وانت المشكور عند هذا الامام وعندنا ولدي العقلاء عموماً حيث حفظت الاحترام والذمام لهذه الحضرة المقدسة، وكان مستمراً في الصلاة في الرواق المذكور. وهذا مختصر مما فصله لي والدي المقدس وسمعته منه كراراً غير مرة ومن بعض الأشخاص أيضاً سمعت نظيره.

ولما رأى الوالد ان الامامة واقبال الناس إليه يشغلانه عن تكميل علمه وتكميل نفسه ترك الامامة والرياسة الظاهرية ولم يعبأ بازدحام المؤمنين وتوجههم إليه واجتماعهم عليه في الصلاة ونهض ظاعناً إلى النجف الأشرف، وأصحب معه فقط والدتنا الطاهرة قاصداً باب مدينة العلم وترك الدار والعائلة والخادم والخادمة وتجرد لتكميل نفسه وعلومه وكان يأتي إلى كربلاء فقط أيام الفضيلة ولإقامة المأتم في عشرة محرم ثم يعود إلى النجف الأشرف فحضر عند أساطين زمانه كآية الله الميرزا حبيب الله الرشتي وآية الله الاخوند ملا محمد الارواني وآية الله الميرزا حسين قلي الهمداني وآية الله الشيخ هادي الطهراني وفي الأواخر مدة يسيرة حضر بحث آية الله الفاضل الشربياني وكان هواء النجف الأشرف يومئذ لطيفاً بارداً طيباً معتدلاً لا بأس بها ما دام البحر موجوداً ولما جففوا ماء البحر بقطع مواده في السنة الخامسة أو السادسة بعد الثلثمائة والألف تغير هوائها وصارت حارة يابسة لم يتمكن والد (قده) من الاستقامة فيها لحرارة مزاجه مع كثرة استعماله المبردات وانصرف من العزم بالبقاء مدة طويلة وصار مجبوراً بالرجوع إلى وطنه ومسقط رأسه كربلا المعلاة فاستقر فيها للدرس والتدريس مع بعض الخواص من الطلبة والتأليف والتصنيف وترك صلوة الجماعة في الروضة الحسينية لما رأى ان المحل المقرر له من المغفور له الكليدار المذكور أشغل من بعض أئمة الجماعة، اختار والدنا قدس سره الانسحاب من الصلوة في الروضة المقدسة وجعل يصلي في داره جماعة بجمعية كثيرة سنين

متطاولة، إلى ان هيأ الله تعالى شراء ديوانية الدماد في سنة (١٣٤٤ هـ) بأمره أعلى الله مقامه جعلها حسينية[١] ونقل صلاة الجماعة إليها كان يصلي فيها صلاة المغرب والعشاء فقط حتى صار طاعناً في السن وبلغ في العمر ثمانين سنة ضعفت بنيته وهزل جسمه وصعب عليه الالتزام بصلوة الجماعة تركها مطلقاً وفي سنة ٨٤ من عمره الشريف الموافق ١٣٦٣ من الهجرة ابتلى بمرض الشلل وما انتفع من مراجعة الأطباء والدكاترة أبداً ودام معه المرض إلى الخامس من شهر رمضان وقد مضى (٨٥) عام من عمره الموافق سنة ١٣٦٤ من الهجرة ففي زمان الظهر من ذلك اليوم لبي دعوة ربه وقضى نحبه وصار إلى روح وريحان وجنة ورضوان إنا لله وإنا إليه راجعون كل من عليها فانٍ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام وإنا عن قريب به لاحقون، وأقيمت له الفواتح والتراحيم والذكرى في بلاد العرب وإيران وقراها كثيراً ودفن في مقبرة جدنا خلف والده المقدس أعلى الله تعالى في الدارين مقامهما.

ورثاه كثير من الشعراء:

منهم السيد علي الهاشمي الخطيب دام علاه:

لقد فقد الانام بفقد موسى ... فنون العلم والفضل العميم
وناح (الحائر) السامي عليه ... بقان الدمع يذريه سجيم
فهدَّ مصابه الاطواد شجوا ... وهز نعيَّه ركن الحطيم
ورضوان بها ارخ [ينادي ... ثوى موسى بجنات النعيم]

١٣٦٤هـ

(١) المسماة حسينية الحائري قرب صحن سيدنا الحسين عليه السلام.

وقال جناب الشيخ محمد سعيد الشيخ موسى الخطيب سلمه الله:

لقد قضى من كان يرعانا موسى وفيه الدهر أرزاناً
وصحت لما حملته الورى حملتموا شرعاً وقرآناً
فقدانه أورث حتى الفنا قلوبنا هما وأحزانا
اسكنه الله بجناته فأرخوا [قراه رضوانا]

١٣٦٤هـ

كانت له زوجتان أولهيهما والدتنا المرحومة المؤمنة الطيبة وقد ماتت قبله بسنتين والأخرى بنت خاله المرحوم عباس علي وانجب من والدتنا المرحومة اثنا عشر ولداً ذكوراً وأناثاً ماتوا كلهم صغاراً وما عاش له منها إلا بنت واحدة وأولاد ذكور ثلاثة علماء فضلاء أولهم أكبرهم محرر الترجمة ميرزا على وصى أبيه وخلفه والمصلي عليه بأمره.

الثاني وسط أولاده محمد باقر المدعو ميرزا آقا مات قبل والدنا في تبريز سنة ١٣٥٣ في - ١٢ - من الربيع الأول ونقلت جنازته إلى كربلا ودفن في مقبرة جدنا المفرزة من بيت جدنا أعله وخلف ولدين صادق وصالح وبنتين.

وثالث الأولاد وهو أصغرهم سناً الميرزا حسن حفظه الله تعالى وانجب والدنا من ابنة خاله المذكورة بنتين وولدين الميرزا حسين ومحمود ولم يكونا من أهل الفضل هذا مختصر ترجمة والدي أعلى الله مقامه ورفع في الخلد أعلامه.

علي بن موسى الحائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه ومظهر لطفه، محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين ولعنة الله على أعدائهم ومخالفيهم أجمعين إلى يوم الدين.

(أما بعد): فيقول المحتاج إلى كرم ربه الكريم: موسى بن محمد باقر ابن محمد سليم، عاملهم الله بفضله العميم ومنّه الجسيم: انه لما بعد العهد وطال الزمان بيننا وبين أمناء الرحمن عليهم الصلوة والسلام، واقتضت المشيئة الالهية والمصلحة الربانية، طول غيبة مولانا ولي العصر وصاحب الأمر، الثاني عشر منهم، عجّل الله فرجه وسهل مخرجه، ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، وتجزى كل نفس بما تسعى وليبلبل الناس بلبلة وليغربلوا غربلة وليساطوا سوط القدر حتى يعود أسفلهم أعلاهم وأعلاهم أسفلهم ويعود الاسلام كما بدء غريباً، وتحصل الفترة طوراً عجيباً ولم يكن في البين ظاهراً من يلم الشعث ويشعب الصدع ويرقع الخرق ويرتق الفتق. وكلما حدث أدنى خرق كبر واتسع أو وجد أصغر مزق عظم وابتشع.

فمن هذه الجهة تشتت آراء تابعيهم الأمامية اختلافاً كثيراً، وتشعبت ميولاتهم تشعباً وفيراً، واضطربوا اضطراب الارشية في الطوى البعيدة، واختلفوا اختلاف السفن في الاهوية الشديدة، حتى ما يرى عالمان على رأي واحد، ولا حاكمان على مسلك فارد. وزعم كل انه الناجي وصاحبه الهالك فتكثرت الطرق والمسالك ومال إلى كل مذهب فريق، وصار في كل بحر غريق.

ومن أعظم ما حدث في هذا الزمان المتأخر حتى افترقت الامامية على فرقتين عظيمتين هو الاختلاف الذي حدث من أوائل المائة الثالثة عشر من

الهجرة، زمان اشتهار العالم العلامة الأوحد الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي[١] - قدس الله نفسه - حيث ان الاساطين رضوان الله عليهم اختلفوا فيه على اختلاف عظيم، فهم بين ممجد ومفخم ومجيز له اجازة معتبرة وهم أساطين علماء عصره ومشاهير فقهاء دهره، كرئيس الفقهاء والمجتهدين مولانا الشيخ جعفر: صاحب كشف الغطاء، وكسيد العلماء والمحققين مولانا السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض، وكحجة الاسلام والمسلمين مولانا السيد محمد مهدي بحر العلوم، وشيخ الفقهاء الكاملين الرباني السيد محمد مهدي الشهرستاني[٢]، وعمدة العلماء والمحدثين العلامة الشيخ حسين آل عصفور، وغيرهم من الاطواد الاعلام أعلى الله مقامهم، ورفع في الجنان أعلامهم، حتى صرح بعضهم بانه أهل لان يجيز لا ان يستجيز.

---

(١) قال الحجة الاميني صاحب كتاب الغدير في كتابه شهداء الفضيلة صفحة ٣١١: في ترجمته هو «أحد فطاحل العلماء يروي عن سيدنا بحر العلوم والشيخ كاشف الغطاء والسيد صاحب الرياض والسيد مهدي الشهرستاني والشيخ احمد بن الحسن البحراني والشيخ احمد بن محمد من آل عصفور ويروى عنه صاحب الجواهر والحاج ميرزا ابراهيم الكلباسي صاحب الاشارات توفي سنة ١٢٤١ هـ».

راجع ترجمته أيضاً في كتاب دليل المتحيرين المطبوع في النجف الأشرف للسيد كاظم الرشتي الحسيني، وكتاب روضات الجنات للخونساري.

(٢) صورة إجازة السيد محمد مهدي الشهرستاني للشيخ احمد الاحسائي إلى ان قال: وبعد فيقول العبد الراجي عفو مولاه محمد مهدي الموسوي الشهرستاني أصلاً والكربلائي مسكناً بفضل ربه العميم بصره الله عيوب نفسه وجعل يومه خيراً من أمسه حيث ان الشيخ الجليل والعمدة النبيل والمهذب الأصيل العالم الفاضل والباذل الكامل المؤيد المسدد الشيخ احمد الاحسائي ﴿ﷺ﴾ وأدام في معارج العز ارتقاه، ممن رتع في رياض العلوم الدينية وكرع من حياض زلال سلسبيل الأخبار النبوية. وقد استجازني فيما صحت لي روايته إلى ان قال رحمه الله: ولما كان دام عزه وعلاه أهلاً لذلك فسارعت إلى اجابته وانجاح طلبته. ولما كان إسعاف مأمولة فرضاً لفضله وجودة فطنته فأقول... إلى آخر مقاله رحمه الله انظر إجازات العلماء للشيخ في كتاب دليل المتحيرين ص ١٥ وكذلك أشار إلى بعض إجازات العلماء للشيخ الأوحد في الجزء الأول من الذريعة.

وبين مكفر له، ومثبت عليه عقائد فاسدة، ومذاهب باطلة كاسدة، ومخرجه عن ربقة الاسلام، والطريقة الجعفرية. حتى كتبوا عليه رسائل وطوامير، وسطروا عليه أساطير، وهم من أهل زمانه بعض فحول علماء المعقول، وبعد زمانه جماعة منهم ومن فقهاء المنقول.

وبين متوقف في حقه، وساكت عنه، لا قادح ولا مادح.

(ومنه) تسري الاختلاف إلى طايفة العوام والجهال والانعام، فاتسعت دائرته وثارت نائرته، فضيعوا في بعض الأمصار الحقوق الاسلامية، وقطعوا الروابط الدينية، وجعلوا يتنابزون بالألقاب ويتغامزون بلا توقف ولا حجاب، بل ربما أدى في بعضها إلى سفك الدماء، وهتك الأعراض، وتحليل الحرام، وأعمال الأغراض، حتى عاملوا في بعض البلاد معاملة أهل الحرب، ولم يبالوا بكل أذية وقتل ونهب، وصار المرء يتبرء ويفر من جده وأبيه وأمه وأخيه، وصاحبته وبنيه، وفصيلته التي تؤويه.

(وبالجملة) كلما دخلت أمة لعنت اختها، وخلفت ذرية زادت على سابقتها، ولم يتفق إلى الآن مصلح بين الامتين، ولا جامع مع كثرة العلماء الكاملين من الطرفين والمراجع.

والأحقر الفاني منذ ميزت الليل من النهار، وعرفت اليمين من اليسار، رأيت ان نائرة التشاجر والاختلاف آناً فآناً في ازدياد، وشرارة التفرقة والفساد كل حين في اشتداد، فكان عليَّ هما عظيماً، فما زال يزداد حتى أغصني الشراب والطعام، وأقلقني عن الوسادة والمنام، وصرت كلما جالست المعاصرين من العلماء الأخيار، ومارست كتبهم والاثار، لم التجيء في ذلك إلى ركن وثيق، وما هو بالاذعان حقيق، بيد اني رايتهم أيضاً مختلفين ومضطربين، مادحين لذلك الشيخ الاحسائي وقادحين، بل بين مفرط ومفرَّط.

قوم أفرطوا فيه وجعلوه معصوماً مصيباً لا يخطئ أبداً، وقوم فرَّطوا

حتى أبوا أن يحسبوه في عداد العلماء، وزمرة أهل الهدى، ثم عطفت العنان نحو القادحين فرأيتهم أيضاً غير مجتمعين . .

(قسم) اعتمدوا في ذلك فقط على الشهرة والقيل، ولم يأتوا ببرهان ولا دليل، وذلك هو الغالب.

(وقسم) ما رأوا شيئاً من كتبه والتصنيفات، بل ارسلوا كفره ارسال المسلمات.

(وقسم) كفرَّوه لتجاوزه بزعمهم في رتب المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام عن النمط الأوسط وكونه ممن قال بالتفويض وغلا وأفرط.

(وقسم) نسب إليه انكار المعاد الجسماني، وانكار شق القمر، أو المعراج الجسماني.

(وقسم) أثبت عليه كل اعتقاد فاسد، واعترض على جميع كتبه واحداً بعد واحد.

(وقسم) نسب غالب تصانيفه إلى الهجر والخراف، وتلفيق الألفاظ من غير معنى والتحكم والجزاف.

(وقسم) أخذوه بجرم الجار، ونسبوا إليه عقائد المنتسبين إليه من الأغيار، وكم من تصانيف في هذا المضمار صنفوها، وكتب بلغات عديدة ألفوها وأبرزوها، والكل ناطقة على كونه في طرف عن الحق والحقيقة، وخروجه عن الشريعة والطريقة، على خلاف أولئك الأمجاد، ومعاصريه الفحول الاطواد، الذي أجازوه وصدقوه، وأمروا بتقليده ووثقوه، وحيث ان التقليد في هذه الأمور غير مستحسن، بل غير جائز، والتفحص والتثبت لازم على أهل العلم والغرائز، إذ رب مشهور لا أصل له. وقال الامام عليه السلام : الفرق بين الحق والباطل أربعة أصابع، ما سمعته فكذبه، وما رأيته بعينك فصدقه، فجعلت أتتبع كتبه وتصنيفاته، وأدقق النظر في رسائله وعباراته، بعين الدقة والانصاف، لا بعين الرضا ولا بعين السخط

والاعتساف مع اني لم أكن أجنبياً عن غالب رسائله وعبائره، لأنسى، وعهدي بلحنه واصطلاحاته ورطنه، وقرائتي على الوالد الماجد العلامة - قدس سره - بعض كتبه قراءة وتدريساً أياماً طويلة، ومدة غير قليلة، ومع ذلك كله لم اعتمد على ذلك، وجعلت أردد النظر فيها مرة بعد أخرى، وارجع البصر كرة غب أولى، واجلت سارح فكري بكمال الامعان فيما اعترضوا وسطروا وقابلت بغاية الاتقان بما ذكر ما ذكروا، فحسبما فهمت بيني وبين خالقي والله على ما أقول وكيل: ان المعترضين بعضهم إلتبس عليه الأمر كما هو الغالب، والأكثر، إما لعدم أنسه بالإصلاح في المقام، أو لعدم إحاطته بأطراف الكلام، وبعض عثر على كلام مجمل، وغفل عن سائر ما أفاد وفصل وبعضهم انصافاً لم يكن خالياً عن أعمال الغرض في مقام الابرام والنقض، وبعض رتب عليه عقيدة الغير بعلاقة التلمذ والمجاورة، غفلة عن انه لا تزر وزر أخرى وازرة، فعمدت إلى تصنيف كتاب جامع لشتات كلمات القوم وعبارات الشيخ المذكور في كل مسألة، ومبين للغفلات وبعض الاشتباهات في كل مرحلة، ومفسر وشارح لمقاصد الشيخ في بعض العبائر المجملة، ببياناته المذيلة، أو سائر عبائره المفصلة، وتحقيق ما نسبوا إليه خطأ أو صواب، وما حسبوه في حقه ماء أو سراب، وانه هل أتى بعقائد فضيحة، أو له عبائر في تلك ظاهرة أو صريحة، وان تلك الفضائح المشهورة في الألسنة، أو التي في بعض الكتب مسجلة مبينة، هل لها أصل وأساس أو من الغير فيها سراية واقتباس؟ وهل فيها أو في بعضها اشتباه والتباس؟ كل ذلك ببيان وافٍ واضح وتبيان شافٍ لايح، لا يخفى على العامي الجاهل فضلاً على العالم العاقل، رجاء ان يقع مفيداً في بعض المواد ممن طلب معرفة الحق والسداد، واختلج فيه عرق الانصاف والرشاد، ورام الوقوف على الواقع الصحيح، بدليل عربي فصيح، عسى ولعلّ ان يرتفع النزاع من البين، ويقع الصلح بين المنصفين من الفرقتين، ويرتفع هذا الشقاق والتفرقة والعناد، من بين مؤمني العباد،

ويشتغلوا عن الطعن بعضهم ببعض بما هو الأهم والفرض، ويلتفتوا إلى سد ثغور المذهب والدين، وطرد الأعداء والشياطين، فقد استولوا علينا من كل جانب، وتمكنوا من ديننا بل وأنفسنا بلا مانع ولا حاجب، فالحكم لله العلي الكبير.

فحيث اني ما رأيت فيما وجدت مما كتبوا وألفوا وأثبتوا وصنفوا أحسن وأمتن مما ألف بالفارسية العالم العلام، والفاضل القمقام جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول، الفاضل النحرير المعاصر، طيب الله مرقده الطاهر(١)، ولم أصرح باسمه الشريف، احتراماً وتعظيماً لمقامه المنيف لانه - ره - في رده لم يتجاوز الحدود والقواعد، وراعى بنظره جانب الحق والانصاف في الموارد، وكفى فخرا له، ان جده رفع الله شأنه، ممن أجاز الشيخ الأوحد الاحسائي (ره) باجازة معتبرة معروفة(٢)، ومع ذلك لم يتبع جده واباه، بل أتى بما عنده قربة إلى الله، فلهذا جعلت كلامه - قدس سره - غالباً هو المعتمد، في مقام القبول والرد، وربما تعرضت إلى كلام غيره أحياناً تكثيرا للفائدة وتوضيحاً وتبياناً، وكان تأليفه على طبق الكتاب المسمى بتنزيه الحق، الذي ألفته باللغة الفارسية وتغييره بزيادة ونقصان، حتى يعم النفع للعرب والعجم من الأخوان، سنة السابعة والعشرين بعد الألف والثلثمائة من الهجرة النبوية، على هاجرها ألف صلوة وتحية، وسميته: باحقاق الحق ورتبته على اثني عشر مقالة، وكل مقالة على فصول.

والمأمول ان يكون وسيلة النجاة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

---

(١) هو جناب الميرزا محمد حسين الشهرستاني في رسالته (ترياق الفاروق) باللغة الفارسية.

(٢) راجع اجازة الميرزا الشهرستاني في الصفحة ٣.

المقالة الأولى



في المعاد

قدمت هذه المقالة لأهميتها وكثرة تداولها في ألسن الخاص والعام وفيها فصول عشرة.

الفصل الأول

إعلم: انه مما يجب الاعتقاد به، ومنكره منكر لضرورة الدين، وخارج عن ربقة المسلمين، وهو المعاد الجسماني والجسداني، بمعنى: ان التي تحشر يوم القيامة، وتعود للجزاء والثواب والعقاب، هي هذه الأبدان الدنيوية، المحسوسة الملموسة المرئية، المباشرة في دار الدنيا للسيئات والحسنات، والمعاصي والطاعات، وهي بعينها متعلق الثواب والعقاب، وهي التي تدخل الجنة أو النار لا غيرها، على ما يأتي تفصيله في ذكر الأقوال في المعاد الجسماني.

فمن قال بعود الأرواح فقط، أو بأجساد غير هذه الأجساد الدنيوية التي هي مصدر القبائح أو المحاسن، فقد قال: قولاً باطلاً، وخرج عن مذهب الامامية، بل عن الملة النبوية، والآيات، وغير واحد من الأخبار، بل والدليل العقلي على ما بين في محله على ما ذكرنا دالة صريحة.

قال تعالى في رد من أنكر عود العظام وهي رميم: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[1] وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[2] إلى غير ذلك، والأخبار المصرحة في المعاد الجسماني معروفة مشهورة، لسنا في مقام ايرادها، وربما يمر عليك بعضها في

---

(١) يس: ٧٩.

(٢) النساء: ٥٦.

بعض الفصول الآتية، ونسب جماعة إلى الشيخ الأوحد الاحسائي - قدس سره - انكار المعاد الجسماني، منهم: ملا رضا الواعظ الهمداني، حيث قال: في (هدية النملة)، قالت الشيخية: ان الجسم جسمان، والجسد جسدان.

جسد عنصري دنياوي، وهو مخلوق من عناصر هذه الدنيا التي تحت فلك القمر وهذا يفني، ويلحق كل شيء إلى اصله، ويعود إليه عود ممازجة واستهلاك، فيعود ماؤه إلى الماء، وهواؤه إلى الهواء، وناره إلى النار، وترابه إلى التراب، ولا يرجع ولا يعود لأنه كالثوب يلقى من الشخص.

(والثاني) جسد أصلي من عناصر هورقلياً، وهو كامن في هذا المحسوس وهو مركب الروح، فيقوم للحساب، وهذا الجسد هو الذي يتألم ويتنعم وهو الباقي وبه يدخل الجنة أو النار، وهذه المقالة منهم متكررة في الكتب من غير عدًّ، وما سطرناه عين عبارة ابن صقر(١) «في شرح الزيارة» انتهى.

الانصاف ان الشيخ وأتباعه من الاثني عشرية والامامية، فعنونهم باسم الشيخية، وجعلهم فرقة في قبال الامامية، مع دعويهم الاتفاق والاتحاد في الأصول والفروع، والكتاب والسنة، وعملهم الكتب الأربعة التي هي الجامع، بعيد من المنتسبين للعلم وتنابز بالألقاب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾(٢) والأعظم الذي هو عند أهل الفضل ذنب لا يغتفر، تغييره العبارة في مقام نقل الكلام، وتأليفه بما أراد فإن العبارة التي نقلها، وادعى إنها عين عبارة ابن صقر في (شرح الزيارة)،

---

(١) يعني به الشيخ الأوحد الشيخ أحمد الاحسائي وصقر اسم أحد أجداده.
(٢) الحجرات: ١١.

ليست بعبارة الشيخ المذكور، ولا لها عين وأثر لا في شرح الزيارة ولا في غيره، وناهيك عين عبارته التي تنقلها في الفصل الآتي من شرح الزيارة فلاحظها تعرف حقيقة المطلب، ولو قال: هذا مضمون عبارته، ليوهم النقل بالمعنى، لكان الخطب أهون وأعظم من جميع ذلك. إن غالب ما ادعاه في رسالته من هذا القبيل، كما سيتبين انشاء الله تعالى في المقالات الآتية، ومع ذلك نسبها إلى رئيس الملة وجعلها باسم الهدية إلى حضرة رئيس العلماء العاملين، عمدة الفقهاء والمجتهدين محي الشريعة ومرجع الشيعة، مولانا السيد محمد حسن الشيرازي قدّس الله نفسه الزكية، ليوهم إلى أنظار عموم الخاص والعام ان رسالته كانت مرضية عنده، ومقبولة لديه - قدس سره - والحال ان المتواتر من تلاميذه الاجلاء المعتمدين، ومن حضر مجلسه الشريف من الموثقين انه - قدس سره - كان يتألم ويتضجر من هذه التفرقة والشقاق بين الامامية، بل المنقول عنه من غير واحد من العلماء المعتبرين انه قدس سره كان من الممجدين والمفخمين للشيخ المذكور، كأستاذه الانصاري - أعلى الله مقامه - فمن زعم ان الرسالة المذكورة صارت بمرئي وموقع القبول منه - قدس سره - فقد اكتسب بهتاناً واثماً مبيناً، لان هذا الزاعم اما يفرض قبوله - قدس سره - للهدية، مع اطلاعه وكشفه بالدقة ومقابلته للعبائر المنقولة مع هذا الاختلاف الفاحش، أو قبوله - قدس سره - بلا تأمل وتدبر منه بل بوثوقه واعتماده على المهدي، وكلاهما بعيدان عن ساحته الشريفة، وآية ذلك انه لم يقرظ الرسالة بقلمه الشريف ولم يزينها بخاتمه المنيف.

الفصل الثاني

قال الشيخ الأوحد: في شرح الزيارة في شرح فقرة (وأجسادكم في الأجساد) وان كان العبارة طويلة، لكنا سننقلها بطولها حتى يتضح الحال:

(واعلم وفقك الله ان الانسان له جسمان وجسدان، فأما الجسد الأول فهو ما تألف من العناصر الزمانية، وهذا الجسد كالثوب يلبسه الانسان ويخلعه ولا لذة له ولا ألم ولا طاعة ولا معصية.

ألا ترى ان زيداً يمرض ويذهب جميع لحمه حتى لا يكاد يوجد فيه رطل لحم، وهو زيد لم يتغير، وأنت تعلم قطعاً ببداهتك ان هذا زيداً العاصي ولم يذهب من معاصيه واحدة، ولو كان ما ذهب منه له مدخل في ذهاب المعصية لذهب اكثر معاصيه بذهاب محلها ومصدرها، وهذا مثلاً زيداً المطيع لم يذهب من طاعاته شيء، إذ لا ربط لها بالذاهب بوجه من الوجوه لا وجه عليَّة، ولا وجه مصدرية، ولا تعلق، ولو كان الذاهب من زيد لذهب بما يخصه من خير وشر. وكذا لو عفن وسمن بعد ذلك، هو زيد بلا زيادة في زيد بالسمن، ولا نقصان فيه بالضعف، لا في ذات ولا في صفات ولا في طاعة ولا في معصية.

والحاصل: هذا الجسد ليس منه، وانما هو بمنزلة الكثافة في الحجر والقلى، فانهما إذا أذيبا حصل زجاج، وهذا الزجاج بعينه هو ذلك الحجر والقلى الكثيفان، لما ذاب زالت عنه الكثافة) إلى أن يقول بعد سطر: (وهذا الجسد كالكثافة في

الحجر والقلى ليست من ذاتهما، ومثال آخر كالثوب فانه هو الخيوط المنسوجة، وأما الألوان فهي أعراض ليست منه، يلبس لوناً ويخلع لوناً وهو هو)، إلى أن يقول: (وأما الجسد الثاني فهو الجسد الباقي، وهو الطينة التي خلق منها ويبقى في قبره إذا أكلت الأرض الجسد العنصري، وتفرق كل جزء منه ولحق بأصله، فالنارية تلحق بالنار، والهوائية تلحق بالهواء، والمائية تلحق بالماء، والترابية تلحق بالتراب، يبقى مستديراً كما قال الصادق عليه السلام: إلى ان يقول: (وهذا الجسد هو الانسان الذي لا يزيد ولا ينقص، يبقى في قبره بعد زوال الجسد العنصري عنه، الذي هو الكثافة والاعراض، فإذا زالت الأعراض عنه المسمات بالجسد العنصري، لم تره الأبصار الحسية)، إلى أن يقول: (فإذا أراد الله سبحانه بعث الخلائق، أمطر على كل الأرض ماء من بحر تحت العرش أبرد من الثلج ورائحته كرائحة المنى، يقال له: صاد، وهو المذكور في القرآن فيكون وجه الأرض بحراً مواجاً، فيتموج بالرياح وتتصفى الأجزاء، كل شخص تجتمع أجزاء جسده في قبره مستديرة أي على هيئة بنيته في الدنيا، أجزاء الرأس ثم تتصل بها أجزاء الرقبة، ثم تتصل الرقبة بأجزاء الصدر، والصدر بالبطن وهكذا... وتمازجها أجزاء من تلك الأرض فينمو في قبره كما تنمو الكمأة في نبتها، فإذا نفخ اسرافيل في الصور، تطايرت الأرواح، كل روح إلى قبر جسدها، فتدخل فيه، فتنشق الأرض عنه كما تنشق عن الكمأة، فإذا هم قيام ينظرون، وهذا الجسد الباقي هو من أرض (هورقليا) وهو الجسد الذي فيه يحشرون ويدخلون به الجنة أو النار.

فإن قلت ظاهر كلامك ان هذا الجسد لا يبعث وهو مخالف لما عليه أهل الاسلام من انها تبعث كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٧﴾[١] قلت هذا الذي قلت هو ما يقوله المسلمون قاطبة، فانهم

(١) الحج: ٧.

يقولون ان الأجساد التي يحشرون فيها هي هذه التي في الدنيا بعينها ولكنها تصفى من الكدورة والأعراض، إذ الاجماع من المسلمين منعقد على انها لا تبعث على هذه الكثافة بل تصفى وتبعث صافية، وهي هي بعينها وهذا الذي قلت وإياه عنيت، فإن هذه الكثافة تفنى يعني تلحق بأصلها ولا تعلق لها بالروح ولا بالطاعة والمعصية ولا باللذة والألم، ولا إحساس لها، وإنما هي في الانسان بمنزلة ثوبه، وهذه الكثافة هي الجسد العنصري الذي عنيت فافهم)[1] انتهى كلامه. والظاهر ان مراد الهمداني من العبارة المنقولة هي هذه العبارة فانظر أيها المنصف بعين الاعتبار هل هذه العبارة عين ما نقلها، أو كلام مؤلف من نفسه منسوب إليه؟ وهل هذا سيرة العلماء في مقام النقل، أو نقل الكلام بالتمام والكمال؟ حتى اختلاف النسخ على كل حال، ليس مقصودنا التغرض والمقابلة بمثل ما فعل ولا هذا شأننا، بل المقصود والمرام وما عليه الهمة والاهتمام توضيح الكلام وبالله المستعان. فنقول:

أولاً ان لفظ هورقليا في كلامه لغة سريانية وهو لغة الصبة الموجودين في زماننا هذا النازلين في البصرة وحواليها والمراد منه: الواسطة والبرزخ، والمراد من عناصره عناصر عالم المثال الذي هو برزخ وواسطة بين عالم الملكوت وهو عالم النفوس، وبين عالم الملك: وهو عالم الأجسام والدنيا. يعني ان عناصر الجسد الأصلي لا من عالم الملكوت ولا من عالم الملك، بل من عالم آخر متوسط بينهما، وهو عالم المثال بعبارة أخرى، ليس عناصر ذلك الجسد من عالم الملكوت الذي هو من المجردات. إذ هو مجرد من المادة العنصرية والمدة الزمانية. ولا من عالم الملك الذي هو عالم الدنيا والأجسام بل من عالم متوسط بينهما في اللطافة والكثافة،

---

(١) شرح الزيارة ص ٣٦٩.

وهو عالم المثال. ولا يستوحش من هذه الكلمة إذا أطلقت وأريد منها ما ذكرنا، إذ هي متداولة عند أهلها وان لم تكن متداولة عند من لا انس له بها، وغريبة عند من لا دراية له بلغتها وكثيراً ما يطلقه في سائر تصانيفه ويصرح بكون المراد منها هو ما ذكرناه، ثم ان المناقشة في التعبير والألفاظ ليس من ديدن أهل العلم وشأنهم.

وثانياً ان المراد من الجسد العنصري الذي يفنى ولا يعود كما صرح به هنا وفي سائر تصانيفه ورسائله التي سيمر عليك بعض عبائرها، هو الاعراض والكثافات الموجودة في بدن الانسان المختلطة بلحمه وجلده، وعظمه ومخه، والمكدرة له والمانعة من ظهور صفائه ولطافته، وليس لها ربط بالبدن بوجه من الوجوه، لا يزيد بوجودها ولا ينقص بفقدانها، كالألوان المختلفة العارضة للثوب، فهل لها مدخل فيه؟ وهو عبارة عن الخيوط المنسوجة، وتلك الألوان المختلفة أعراض طارية له، إذا غسلته من تلك الأعراض ونظفته منها، يقال انه هو ذلك الثوب بعينه إلا انه لطف ونظف من أعراضه وكثافته، وهذه الألوان أيضاً كنفس الثوب مركبة من العناصر الأربعة فبعد غسل الثوب وذهاب تلك الألوان، يقال ان كل واحد من عناصر تلك الأعراض والألوان لحق بأصله: مائه بالماء وترابه بالتراب وهكذا. وبقى الثوب المحسوس الملموس المركب من العناصر أيضاً بعناصره.

وكذلك الانسان بعد ما يوضع ويلحد في قبره تتلاشى أجزاؤه وتأكل الأرض تلك الأعراض أو الكثافات الموجودة فيه المختلطة بكل جزء من بدنه ولا تلحق تلك الأعراض بالبدن عند قيامه للحساب، إذ ليست منه ولا دخل لها به بكل وجه وتلحق تلك الأعراض، يعني عناصرها كل واحد منها بأصلها ماؤها بالماء، وترابها بالتراب، وهكذا. . . ولا تعود إلى البدن

إذا قام للحساب والذي يعود هو الجسد الأصلي الذي هو المحسوس الملموس، المبصر الدنيوي بلا تغيير فيه ولا نقصان، ولا يتوهم ان العناصر التي تفنى وتذهب ولا تعود ويلحق كل واحد منها بأصله، هي عناصر هذا الجسد المحسوس الملموس كما توهمه من لا دراية له، ولذا أخذ في التكلم بما لا يليق، بل التي تفنى وتذهب ولا تعود هي عناصر تلك الأعراض والكثافات..

وأما الجسد الثاني الأصلي الذي هو المرئي المبصر الدنيوي فهو بعينه يعاد يوم القيامة، ولا يذهب منه شيء ولا يتغير بوجه. نعم الذي يتغير منه هي الصورة التي هي الأعراض والكثافات كاللون في الثوب وتتبدل بأحسن منها مثلها، يعني كان في دار الدنيا في صورة كثيفة ويكون في الآخرة في صورة لطيفة، كالغلام الأسود كان في الدنيا أسوداً ومتعفناً ذا ريح نتن وصورة قبيحة وفي الآخرة قطعاً لا يأتي بتلك الصورة بل يعود أبيض نورانياً صافياً براقاً شفافاً في أحسن صورة، لكن من رآه يقول هو ذلك العبد الأسود القبيح المنظر والصورة بعينه، إلا انه أبيّض ولطف وزالت عنه كثافة السواد والريح والعفونة، وهذا السواد العارض للعبد الذي لا يعود قطعاً، مركب أيضاً كنفس العبد من العناصر الأربعة باتفاق الحكماء، فإذا مات ولحد في قبره وتلاشى أجزاء بدنه، يلحق كل واحد من عناصر السواد لا نفس العبد بأصله. وهذا السواد مثلاً يسميه الشيخ الأوحد العنصري والجسد الأولى، ويقول انه لا يعود، ويلحق كل واحد من عناصر السواد بأصلها: الماء بالماء، وترابه بالتراب، وهوائه بالهواء، وناره بالنار، وأما عناصر نفس العبد فهي التي تعود بلا زيادة ولا نقيصة، وهي المحسوسة الملموسة الدنيوية، وتسميته الأعراض والصورة بالجسد العنصري والجسد الأولى اصطلاح منه - رحمه الله - ولا مشاحة فيه ولا لأحد أن يعترض عليه في ذلك. ومن لا معرفة ولا انس له بكلماته واصطلاحاته، توهم ان المراد

من العناصر التي يلحق كل واحد منها بأصله ولا يعود هو عناصر نفس الانسان غافلاً عن حقيقة الحال، وان مراده منها عناصر الأعراض والصورة، لا نفس الانسان ولذا قال ما قال.

الحاصل هذا الجسد المحسوس الملموس، المبصر الدنيوي، الذي هو الجسد الأصلي المعاد ليوم الحساب، الذي يسميه الشيخ بالجسد الثاني فيه أجزاء غريبة، وأعراض وكثافات، ويسميها بالجسد العنصري تارة، والجسد الأولى أخرى، وهذه الأجزاء الغريبة والأعراض هي سبب الموت، وعدم الخلود في دار الدنيا، والسبب لخروج البدن الانساني عن الاعتدال الطبيعي وعروض الفساد عليه دائماً كما يرى وجداناً ان من كان رطوبياً وبلغمياً يعتريه أمراض عجيبة ومفاسد غريبة غالباً، وليست إلا لكثرة أعراضه الغريبة.

ومن كان مزاجه حاراً قلت أمراضه الغريبة، واعتدل مزاجه، وليست إلا لقلة أعراضه الغريبة. فإذا مات الانسان، ولحد فرقت الأرض جسده، وجعلته أجزاء متلاشية، وأكلت جميع أجزائه الغريبة وأعراضه وكثافاته، وصيرته صافياً لطيفاً نورانياً خالصاً من جميع الأعراض والكدورات، قابلاً لدار الآخرة التي هي دار الخلود، إذ لو لم يكن صافياً لطيفاً وخالصاً عن الأعراض والغرائب، لم يكن أهلاً للخلود في دار الخلود، ولما تخلد كما لم يتخلد في دار الدنيا، فلا بد ولا محيص من تصفيته وتلطيفه من الأجزاء الغريبة والأعراض العجيبة حتى يعتدل مزاجه، ويصفى ويتلطف، ويكون أهلاً للخلود وقابلاً لدار خلود الملك المعبود، ولا يعتريه التغير والتبديل ولا يعترضه الموت والفساد، ولا تستوليه العلل والأمراض، كما ان المولود الفلسفي لا يكمل ولا يعتدل إلا بعد زوال الأعراض الغريبة والألوان المختلفة العجيبة في الآلة العمياء التي هي قبره، بالغسلات الثلث

في الغربي، والغسلات الست في المشرقي، في مدة أسبوع وأسبوعين ثلث وسبع حمله وفصاله، وان زدته حولين زاد شباباً ثم بعد ذلك يكون كاملاً منتهى الكمال، ويعتدل مزاجه في غاية الاعتدال ولا يعتريه فساد ولا تغيير حال ولا زوال ولا اضمحلال.

لهرمس أرض تنبت العز والغنى إذا ما انتفى عنها غريب الحشائش

وفي فصل مخصوص نشير انشاء الله إلى تطبيقه مع العالم الصغير، فانتظر كي ترى عجائب صنعه، وغرائب حكمته.

ثم ان الانسان لما خلص في قبره من الأعراض والأجزاء الغريبة، أمطر الله عزَّ وجلَّ من بحر الصاد مطراً رائحته كرائحة المنى، حتى يكون وجه الأرض بحراً واحداً وتجتمع أجزاء جسد كل أحد في قبره، وتنمو الأجساد كنمو النبات، ثم يقوم من قبره للحساب بهذا الجسد المحسوس الملموس المبصر بلا زيادة ولا نقيصة، اصفى من البلور بحيث يرى صورته في يده، ثم يذهب إلى الجنة أو إلى النار، فيتنعم أو يتعذب بهذا الجسد الدنيوي لا بغيره، وما ذكرناه هو مراد الشيخ الأوحد في جميع تصانيفه وكتبه ورسائله وما أجمع عليه المسلمون، وسيمر عليك انشاء الله بعض كلماته وسائر أصحابنا الامامية الصريحة فيما ذكرنا، ثم نتوجه إلى اعتقاد المعترض ونثبت انه هو المخالف ومن سلك مسلكه، لما اجمع عليه المسلمون.

الفصل الثالث

قد صرح جملة من أصحابنا العظام، وعلمائنا الاعلام، بالمقصود والمرام وما عليه الهمة والاهتمام، من عود عين هذه الأجساد الدنيوية التي هي الأجزاء الأصلية، وعدم عود الأجزاء الفضلية التي ليست من الأجساد الأصلية بل هي أجزاء غريبة وأعراض طارية، ليس لها مدخل بالجسد الأصلي بوجه من الوجوه، ويفهم من كلمات بعضهم انه هو المتفق عليه بين المسلمين.

(منهم) المحقق الطوسي خواجه نصير الدين - رحمه الله - خريت هذه الصناعة في كتاب التجريد، حيث قال: والضرورة قاضية بثبوت الجسماني من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع امكانه، ولا يجب اعادة فواضل المكلف.

(ومنهم) القوشجي الذي هو من جملة الشارحين للتجريد في شرح هذه العبارة قوله: ولا يجب اعادة فواضل المكلف إشارة إلى جواب شبهة، تقديرها ان المعاد الجسماني غير ممكن، لأنه لو أكل الانسان انساناً حتى صار جزء بدن الآكل، فهذا الجزء أما لا يعاد أصلاً وهو المطلوب. أو يعاد في كل واحد منهما وهو محال. لاستحالة ان يكون جزء واحد بعينه، في آن واحد، جزء في شخصين متباينين. أو يعاد في أحدهما وحده، فلا يكون الآخر معاداً بعينه. وهذا مع افضائه إلى الترجيح بلا مرجح، يثبت مقصودنا وهو انه لا يمكن اعادة جميع الأبدان بأعيانها كما زعمتم.

تقرير الجواب: ان المعاد انما هو للأجزاء الأصلية وهي الباقية من أول عمره إلى آخره، لا جميع الأجزاء على الاطلاق، وهذا الجزء فضل في الانسان فلا يجب اعادته فيه انتهى.

(ومنهم) المحقق الأردبيلي عليه الرحمة في حاشيته على هذه العبارة على فقرة وهو المطلوب: ظاهر كلامه ما نحن بصدده، ولم يحضرني الآن عبارته.

(ومنهم) العلامة الحلي آية الله في العالمين - رحمه الله - أيضاً في شرحه على التجريد، في شرح فقرة (ولا يجب إعادة فواضل المكلف) حيث قال: أقول اختلف الناس في المكلف، ما هو على مذهب الأوائل، والنصارى، والتناسخية، والغزالي من الأشاعرة، وابن الهضيم من الكرامية، وجماعة من الامامية والصوفية. ومنها قول جماعة من المحققين: ان المكلف هو أجزاء أصلية في هذا البدن، لا يتطرق إليها الزيادة والنقصان، وإنما تقعان في الأجزاء المضاف إليها. إذا عرفت هذا فنقول الواجب في المعاد، هو إعادة تلك الأجزاء الأصلية، أو النفس المجردة مع الأجزاء الأصلية، أما الأجسام المتصلة بتلك الأجزاء، فلا يجب إعادتها بعينها انتهى.

فانظر إلى كلامه - رحمه الله - كيف يصرح بان المعاد هو الأجزاء الأصلية، وينفي عود الأعراض والأجزاء الغريبة ويعبر عنها بالأجسام.

(ومنهم) السيد أشرف بن عبدالحبيب الحسيني أيضاً في شرح تلك الفقرة، وعباراته على ما نقلها العالم الأزهر ميرزا حسن الشهير «بگوهر» عطر رمسه في شرح حياة الأرواح[1]، هذه جماعتي از محققين كفته اندكه

---

(١) (صفحة: ٥٩٣) وهذا الكتاب هو شرح لكتاب حياة الأرواح للملا جعفر الاسترابادي رداً عليه وقد بين فيه اشتباهه في كثير من الأمور.

مكلف: أجزاء أصلية است در بدن كه راه زياد ونقصان در ان نيست، ونقصان در أجزاء مضاف بر آنست، إلى ان قال: وميكوئيم واجب در معاد اعادة أجزاء أصلية است، نه هيكل متبدل در أكثر أوقات، يا نفس مجرده است، يا أجزاء أصلية، وشك نيست: كه أجزاء أصلية بدون إعادة نفس وجهى ندارد، ولكن علامة چنانكه مذكور شد متردد ميان أجزاء أصلية ونفس مجردة فرمود، كه چون در تجرد نفس بعضى خلاف نمودند در اين صورت نفس داخل أجزاء أصلية خواهد بود، وأما أجسام متصلة باين اجزاء پس إعادة ان بعينها لازم نيست وغرض مصنف از اين جواب از اعتراض فلاسفه است بر معاد جسماني تا انيكه اعتراض انها را ذكر كرده وميفرمايد.

وتقرير جواب در هر دو واحد است وان اينست كه از براي هر مكلفى أجزاء أصلية هست كه ممكن نيست كه جزء وغير از او تواند بودو اگر كسى اورا غذا نمايد جدا از اجزاء اصلية او ميگردد ودر وقت عود اجزاء اصليه از براي هركس كه جزاء اصليه اولا بود همان خواهد بود واين اجزاء با قيست از اول عمرتا اخر عمر انتهى، كلامه.

(ومنهم) الامام الرازي وعبارته على ما نقلها المجلسي - رحمه الله - في المجلد الثالث من البحار هذه: ان الله تعالى يخلق من الأجزاء المتفرقة لذلك البدن بدناً، فيعيد إليه نفسه المجردة الباقية بعد خراب البدن، ولا يضرنا كونه غير البدن الأول بحسب الشخص، لامتناع إعادة المعدوم بعينه، وما شهد به النصوص من كون أهل الجنة جردا مردا وكون ضرس الكافر مثل جبل أحد يعضد ذلك، وكذا قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[1] ولا يبعد أن يكون قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[2] إشارة إلى هذا.

---

(١) النساء: ٥٦.

(٢) يس: ٨١.

فإن قيل فعلى هذا يكون المثاب والمعاقب باللذات والآلام الجسمانية غير من عمل الطاعة وارتكب المعصية، قلنا العبرة في ذلك بالادراك وانما هو بالروح، ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه، وكذا الأجزاء من البدن، ولذا يقال للشخص من الصبا إلى الشيخوخة انه بعينه وان تبدلت الصورة والهيئات بل كثير من الأعضاء والآلات، ولا يقال لمن جنى في الشباب فعوقب في المشيب انها عقوبة لغير الجاني.

(ومنهم) السيد الأواه سيد عبدالله في مصابيح الأنوار في بيان موثقة عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الميت هل يبلى جسده قال نعم حتى لا يبقى لحم ولا عظم، إلا طينته التي خلق منها فانها لا تبلى بل تبقى مستديرة حتى يخلق منهاكما خلق أول مرة، وأطال الكلام في بيانه إلى ان قال: وهذا يؤيد ما ذكره المتكلمون من أن تشخص الانسان انما هو بالأجزاء الأصلية، ولا مدخل لسائر الأجزاء والعوارض فيه، إلى ان يقول: ثم ان قلنا بعدم امتناع إعادة المعدوم لعدم قيام دليل على امتناعه فالأمر واضح، وان قلنا بامتناعه فيمكن ان يقال: يكفي في المعاد كونه مأخوذاً من تلك المادة بعينها، أو من تلك الأجزاء بعينها، لا سيما إذا كان شبيهاً بذلك الشخص، في الصفات والعوارض بحيث لو رأيته لقلت انه فلان، إذ مدار اللذات والآلام على الروح، ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه ولا تدل النصوص إلا على إعادة ذلك الشخص، يعني انه يحكم عليه عرفاً بكونه هو كما يحكم على الماء الواحد إذا فرغ في إنائين انه هو الذي كان في واحد عرفاً وشرعاً، والاطلاقات اللغوية والشرعية والعرفية لا تنبني على الدقائق الحكمية والفلسفية والآيات والأخبار تشير إلى ذلك انتهى.

(ومنهم) العلامة الدواني في شرح العقائد العضدية بعد كلام طويل له

في اثبات المعاد الجسماني قال: فإن الذي دل على استحالته تعلق نفس زيد ببدن آخر لا يكون مخلوقاً من أجزاء بدنه، وأما تعلقه بالبدن الموقف من أجزائه الأصلية بعينها مع تشكيلها بشكل مثل الشكل السابق، فهو الذي نعنيه بالحشر الجسماني، وكون الشكل والاجتماع غير السابق لا يقدح في المقصود، وهو حشر الأشخاص الانسانية بأعيانها، فان زيداً مثلاً شخص واحد محفوظ وحدته الشخصية من أول عمره إلى آخره، بحسب العرف والشرع، ولذلك يؤاخذ عرفاً وشرعاً بعد التبدل بما لزمه قبل إلى أن يقول: والحاصل ان المعاد الجسماني عبارة عن عود النفس إلى بدن هو ذلك البدن بحسب الشرع والعرف، ومثل هذه التبدلات والمغايرات التي لا تقدح في الوحدة بحسب الشرع والعرف، ولا تقدح في كون المحشور هو المبدأ فافهم انتهى.

(ومنهم) العالم الكامل ملا مهدي النراقي - رحمه الله - في مشكلات العلوم في بيان موثقة عمار الساباطي أيضاً، وذكر في المراد بالطينة وجوهاً أربعة، وقال: في الوجه الثاني ان المراد بالطينة هو النطفة، لان النطفة هو الأصل الذي يخلق منه أي ما يتولد به الأجزاء الأصلية، من العظم واللحم والعصب والرباط وغيرها، ثم يقول بعد أسطر: فالمراد ان الأجزاء الفضلية والأصلية تتفرق وتتلاشى بالموت البدني، ويبقى ما به تتكون تلك الأجزاء وهو النطفة بحالها ليكون كالمادة يخلق منها جسد الميت، كما خلق منها أول مرة، إما بضم تلك الأجزاء إليها بعد التفتت والتشتت، أو بإنشائها منها مرة أخرى، كما أنشأها منها في المرة الأولى. وقد ورد في بعض الأخبار: ان الله إذا أراد أن يبعث الخلق أمطر السماء على الأرض أربعين صباحاً فاجتمعت الأوصال ونبتت اللحوم إلى ان قال بعد الوجه الرابع بعد كلام طويل: تنبيه المستفاد من الخبر المذكور ان المعاد انما هو الأجزاء الأصلية وإعادة الأجزاء الفضلية غير لازمة وبذلك يندفع الشبهة المشهورة الموردة

على المعاد الجسماني حتى ربما قد يتمسك بها الملاحدة واتباعهم من فساق المسلمين الذين هم امثالهم في الباطن، وان يتميزوا عنهم في الظاهر على استحالة المعاد البدني. وهو انه لو أكل انسان انساناً وصار جزء بدنه فأما ان لا يعاد أصلاً وهو المطلوب، أو يعاد فيهما معاً وهو محال أو في احدهما وحده، فلا يكون الآخر بعينه معاداً، وهذا مع افضائه إلى ترجيح من غير مرجح يستلزم المطلوب وهو: عدم امكان إعادة جميع البدن بعينها، ووجه الاندفاع ان المعاد انما هو الأجزاء الأصلية الباقية دون الأجزاء الفضلية الفانية وهذا الانسان المأكول الذي صار جزءاً لبدن الآكل ليس من أجزائه الأصلية، بل انما هو فضل فيه فلا يجب إعادته في الآكل قطعاً. نعم لو كان من الأجزاء الأصلية للمأكول أعيد فيه وإلا فلا وبتقرير آخر نقول: أجزاء الانسان المأكول اصلية وفضلية للإنسان الآكل، فيعاد كل منهما مع أجزائه الأصلية، فيرد أصلية المأكول التي صارت فضلية الآكل إلى المأكول، ويبقى أصلية الأكل معه فلا يمتنع العود الخ. ولقد أحسن وأجاد في بيان ان الأجزاء الأصلية هي المعادة دون الأجزاء الفضلية الموجبة للفساد.

(ومنهم) ملا محمد باقر المجلسي في المجلد الثالث من البحار حيث قال: ذكر بعض المتكلمين ان تشخص الشخص انما يقوم بأجزائه الأصلية المخلوقة من المنى، وتلك الأجزاء باقية في مدة حياته وبعد موته، وتفرق أجزائه فلا يعدم الشخص. وقد مضى ما يؤمى إليه من الأخبار، وعلى هذا فلو انعدم بعض العوارض الغير المشخصة وأعيد غيرها مكانه لا يقدح في كون الشيء باقياً بعينه. فإذا تمهد هذا فاعلم ان القول بالحشر الجسماني على تقدير عدم القول بامتناع اعادة المعدوم حيث لم يقم الدليل بين لا أشكال فيه، وأما على القول به فيمكن ان يقال: يكفي في المعاد كونه مأخوذاً من تلك المادة بعينها أو من تلك الأجزاء بعينها لا سيما إذا كان

شبيهاً بذلك الشخص في الصفات والعوارض بحيث لو رأيته لقلت انه فلان، اذ مدار اللذات والآلام على الروح، ولو بواسطة الآلات، وهو باق بعينه ولا تدل النصوص إلا على إعادة ذلك الشخص، بمعنى انه يحكم عليه عرفا انه ذلك الشخص انتهى. وقال أيضاً - أعلى الله مقامه - في كتاب حق اليقين بعد هذه الآية الشريفة ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[1] في مقام بيان الجواب عن شبهة الآكل والمأكول: ووجهش انستكه در اكل اجزاء اصلية هست كه از منى بهم رسيده واجزاء فضليه هست كه از غذا بهم ميرسد ودر مأكول نيز هر دو قسم هست پس اگر انسانير انساني بخورد اجزاء اصلى ماكول اجزاء فضلى اكل خواهد شد واجزاء اصلى اكل انها ست كه پيش از خوردن انسان جزو بدن انسان بوده وحق تعالى بهمه عالم است ميداند كه اجزاء اصلى وفضلى هريك كدام است پس جمع ميكند اجزاء اصلى اكل را وروح را دران ميدمد وجمع ميكند اجزاء اصلى ماكول را ونفخ روح در ان ميكند وهمچنين اجزائيكه در بقاع واصقاع متفرق شده است بحكمه شامله وقدره كامله خود جمع ميكند ألخ. وان أردنا نقل كلمات سائر أصحابنا لأدى إلى التطويل في المقام انظر كيف صرحوا بان المعاد هو الأجزاء الاصلية من الانسان لا الأجزاء الفضلية التي هي الأعراض، وليست من الانسان، بل هي تفنى وتذهب وتلحق عناصرها كل واحد منها باصله، والشيخ الأوحد - رحمه الله - يعبر عن هذه الأجزاء الفضلية بالجسد العنصري مرة، والجسد الأولي أخرى ويقول انها لا تعود ويعبر أيضاً عن الأجزاء الأصلية التي عبر بها الأصحاب عما به تشخص الشخص ومدار الثواب والعقاب واللذة والألم بالجسد الأصلي مرة والجسد الثاني أخرى، ويقول: انه هو الذي يعود ويخلد في الجنة أو النار

---

(١) يس: ٧٩.

فهو - رحمه الله - كما ترى لم يقل إلا ما قاله المسلمون، ففي أي كلام خالفهم؟ بل الذي نسب إليه الخلاف هو المخالف لما أجمع عليه المسلمون وصرح به علمائنا الاماميون، ولم يكفه ذلك حتى نسب ما ذهب إليه إلى العلماء الامامية والفرقة الحقة الاثنا عشرية. والحال انهم منزهون من ذلك الاعتقاد وأجل شأناً من ان يعتقدوا ما هو خلاف اجماع المسلمين، ويقول ان المعاد يوم القيامة هو الموجود في دار الدنيا بجميع عوارضه وكثافاته وقاذوراته ونجاساته وهو المخلد في الجنة بكل كيفياته وشؤوناته وننقل عبائره وعبائر من شرب مشربه في الفصول الآتية اتماماً للحجة انشاء الله.

الفصل الرابع

لما تبين مما ذكرناه ان مراد الشيخ الأوحد من الجسد العنصري الذي لا يعود هو الصورة والكثافات والأعراض والأجزاء الفضلية التي ليس لها مدخل في جسد الانسان وربط بوجه من الوجوه، واثبتنا انه لم يقل إلا ما قاله الأصحاب ولم يخالفهم قط نتصدى الآن بنقل عبائره وكلماته، من سائر رسائله ومصنفاته، التي صرح فيها: بكون المراد من الجسد العنصري هو ما أوضحناه. وان المعاد هو البدن الدنيوي المحسوس المرئي الذي كان يأكل ويشرب ويمشي في السكك والأسواق، حتى يظهر الحقيقة لكل أحد ويتضح الحال. قال في المجلد الثاني من «جوامع الكلم» في الرسالة المعادية[1] بعد السؤال عن الجسمين والجسدين: اعلم هداك الله اني ما ذكرت إلا ما هو رأى الأئمة عليهم السلام، ومن يعترض انما اعترض لانه ما عرف المقصود ولا علم أيضاً انه من كلام أئمته، فلذا قال: ما قال مع اني لم أقل من هذا شيئاً ولكنه ما فهم مرادي. ومعنى كلامي، ومرادي: هو ان الانسان له جسدان وجسمان، الجسد الأول مركب من العناصر الأربعة المحسوسة وهو الآن في هذه الدنيا عبارة عن الكثافة العارضة، وفي الحقيقة هو الجسد الصوري، ومثاله الخاتم من الفضة مثلاً فانه إذا كان عندك خاتم من فضة، فان صورته هي استدارة حلقته وتركيب

(١) ص ٢٨٠ من جوامع الكلم.

موضع فص المركب منه مثلاً فإذا كسرته واذبته وجعلته سبيكة أو سحلته بالمبرد وجعلته سحالة ثم بعد ذلك صنعت تلك الفضة أعني السبيكة أو السحالة خاتماً على هيئته الأولى، فان الصورة الأولى التي هي الجسد الصوري لا تعود، ولكن صنعته على صورة كالأولى، فهذا الخاتم في الحقيقة هو ذلك الخاتم الأول بعينه من حيث مادته وهو غيره من حيث صورته، ونعني بالجسد العنصري الذي هو الكثافة البشرية هذه الصورة التي هي الجسم الصوري، لان اعتقادنا الذي ندين الله به ونعتقد ان من لم يقل به ليس بمسلم، هو ان هذا الجسد الذي هو الآن موجود محسوس بعينه هو الذي يعاد يوم القيامة، وهو الذي يدخل الجنة أو النار وهو الخالد الذي خلق للبقاء وهو الذي نزل إلى هذه الدنيا من ألف ألف عالم حتى وصل إلى التراب ثم أخذ ليصعد من النطفة والعلقة والمضغة والعظام وهكذا صاعداً في مقابلة تلك العوالم ألف ألف رتبة من الترقي آخرها لا انتهاء له فهي باقية ببقاء الله سبحانه بلا نهاية فهذا الجسد المحسوس هو بعينه المعاد وهو بعينه متعلق الثواب أو العقاب لا يشك في ذلك إلا من يشك في اسلامه لان هذا من أصول الاسلام ولكن أصله مادة نورية كلما نزلت جمدت مثل الحجر الأسود الذي كان في الأصل ملكاً فلما نزل كان حجراً ومثل جبرئيل الذي هو جوهر مجرد عن المادة العنصرية والمدة الزمانية فإذا نزل لبس صورة دحية الكلبي أو غيره فكذلك هذا الجسم كان نورياً مجرداً عن المادة العنصرية والمدة الزمانية فاخذ يتنزل إلى ان وصل إلى الزمان والعناصر فلبس هيئتها وكثافتها أعني الصورة المعبر عنها بالمادة العنصرية والكثافة البشرية مثل الماء الذي هو لطيف فإذا جمد لبس الصورة الثلجية فإذا ذاب عاد إلى أصله من غير ان يختلف إلا محض الصورة المعبر عنها بالجسد العنصري فإذا جمد ذلك الماء مرة ثانية لم يعد إليه الجمود الأول ولبس جموداً ثانياً مع انه بعينه هو ذلك الماء لم يتغير مع انه

قد تغير جموده وهذا هو مرادنا بذهاب الجسد الأول الذي لا يعود فالموجود في الدنيا بعينه هو جسد الآخرة بعينه وهو المرئي بالبصر لكنه كسر في أرض الجرز أرض القابليات إلى ان قال رحمه الله فكان انساناً في هذه الدنيا ثم يكسر في القبور ثم يصفى في الأرض بمعنى ان الأرض تأكل جميع ما فيه من الغرائب والأعراض والكثافات المعبر عنها بالجسد العنصري ويخرج يوم القيامة هذا الجسد بعينه أعني الموجود في الدنيا بعينه هو الذي يخرج يوم القيامة بعد ان يصفى ومعنى قولنا بعد ان يصفى هو ان يذهب عنه الجسد العنصري ومعنى قولنا هو ان يذهب عنه الجسد العنصري يعني تذهب عنه الكثافات الغريبة وهي الصورة الأولى لانه إذا صيغ ثانياً لا تعود الصورة الأولى فافهم فهذا مرادي وابرء إلى الله من غير هذا وهذا مذهب أئمة الهدى عليهم السلام ان افتريته فعلى اجرامي وانا بريء مما تجرمون إلى ان قال رحمه الله بعد ذكر الأخبار الواردة في المقام وبيان المراد من الجسد الثاني الباقي فنقول هذا الانسان له جسدان وجسمان فالجسد الأول من العناصر المحسوسة ونريد به هذه الصورة والتركيب في الدنيا لانه إذا مات وكان تراباً ذهبت هذه الصورة فإذا أعيد على هذه الصورة بعينها ليست هي الأولى مثل ما مثلنا لك في الخاتم ومثل ما مثل الامام عليه السلام باللبنة وهذه الصورة الأولى هي الجسد الأول الذي لا يعود وهو مخلوق من العناصر المحسوسة وهي الكثافة والجسد الثاني هو الباقي وهو الذي يعود وهو مخلوق من عناصر هورقليا أعني العالم الذي قبل هذا العالم وفيه جنان الدنيا والجنتان المدهامتان وإليه تأوى أرواح المؤمنين وهورقليا معناه ملك آخر إلى ان قال لعن الله من قال بغير هذا فافهم فان من لا يفهم المراد الحق من هذه العبارات المكررة المرددة لا ينتفع بغيرها انتهى فانظر إلى عباراته المختلفة كيف يعبر عن الجسد العنصري الذي لا يعود مرة بالكثافات وتارة بالأعراض الغريبة ومرة

بالصورة وطوراً بالكثافة البشرية ومرة بالغبار ودفعة بچرك الذي يطلق في اللغة العجمية على الوسخ والكثافة حتى لا يشتبه أحد في ان مراده بالجسد العنصري هو ما ذكره لا الجسد الدنيوي الظاهري كما اشتبه على بعض وقال أيضاً رحمه الله في رسالة مختصرة في جواب المسائل المختلف فيها وأما الأجسام والأجساد فالاعتقاد ان هذه الأجسام والأجساد الموجودة في الدنيا الملموسة المرئية جميعها تعاد حتى ان كل شخص يعرف اسمه وصورته في الدنيا فلا تبقى ذرة من الأجساد والأجسام من جميع المكلفين إلا وتعاد بعينها كما قال تعالى ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾[1] انتهى وقال أيضاً أعلى الله مقامه في جواب السؤال عن هذه المسألة بخصوصها أعلم أيها الناظر في رسائلي وكتبي اني بعون الله وتوفيقه ما كتبت فيها إلا ما فهمته على نحو اليقين انه مذهب أهل العصمة عليهم السلام وما تتوهمه مخالفاً من كلامي فليس منافياً لدليل العقل والنقل معاً لكنه على اصطلاح غير مأنوس عندك وذلك في مثل قولي ان للانسان جسدين وجسمين وان الجسد الأول يكون من العناصر من كل ما تحت فلك القمر يلحق كل شيء من حرارته إلى النار ومن هوائه إلى الهواء ومن مائه إلى الماء ومن ترابه إلى التراب وهذا لا يرجع وهذا كتب لأهله ومرادي منه والله الشاهد على انه الجسم التعليمي وهو ذو الأبعاد الثلاثة من دون مادة كالصورة في المرآة فانها أعراض والأعراض الغريبة التي ليست من ذوات الشيء لا تعاد معه ألا ترى إلى جلد كتابك إذا كان أحمر ثم عاد يوم القيامة إلى الشاة لا تعود الحمرة معه لانها أجنبية من الجلد والشاة ولا يقال انك قلت من العناصر وهو يدل على ان المراد الجواهر لأنا نقول كلما في هذه الدنيا مما تحت فلك القمر كلها من العناصر جواهرها وأعراضها

(١) الأنبياء: ٤٧.

والأعراض الغريبة من الشيء كلها من العناصر ومع ذلك لا تعود يوم القيامة مع ذلك الشيء ألا سمعت ما كتبت في كثير من كتبي فاني كتبت الجسم الذي يعاد يوم القيامة لو وزن بهذا المرئي الموجود في هذه الدنيا الملموس لم ينقص من هذا الذي في الدنيا قدر ذرة ولو كان مرادي به الجسم ولم أرد العرض لكان المبعوث ينقص إذا وزن البته وان يخفى عليك فهم مرادي فانظر في هذه المسألة في كتب العلماء كالتجريد وشرحه للعلامة وكتب المجلسي مثل حق اليقين وغيرها مما هو متفق عليه بينهم وقد أشار سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الاعرابي إلى تلك الفضلات التي قال العلماء انها لا تعاد قال عليه السلام حين سأله الاعرابي فقال له يا مولاي ما النباتية قال قوة أصلها الطبائع الأربع بدو ايجادها عند مسقط النطفة مقرها الكبد مادتها مؤلف من لطائف الأغذية فعلها النمو والزيادة وسبب فراقها اختلاف المولدات فإذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت عود ممازجة لا عود مجاورة الحديث وهو معروف عند أهل الفن مقبول لا راد له منهم وهذا المعنى الذي أشار إليه عليه السلام هو مرادي في قولي انه يلحق كل شيء من حرارته إلى النار ومن هوائه إلى الهواء الخ والحاصل المنصف يعرف من هذا الكلام ونحوه اعتقادي في ضميري في جميع كتبي ولعنة الله على من يعتقد غير هذا الذي كتبته هنا مني ومن غيري والله على ما أقول وكيل وهو شاهد عليّ وكفى بالله شهيداً وهو حسبنا ونعم الوكيل ان افتريته فعلى اجرامي وأنا بريء مما تجرمون حسبي الله وكفى وكتب المسكين احمد بن زين الدين الهجري الاحسائي في ثامن ذي القعدة سنة ١٢٤٠ نقلنا الرسالة بتمامها لئلا يحتمل في السابق واللاحق عبارة تدل على خلاف المقصود والمرام وما هو المطلوب في المقام وقال أيضاً في شرح العرشية في الأصل الخامس في شرح قوله عن هذا البدن فمختصر تفصيله على طريقتنا ان زيداً له جسدان وجسمان فالجسد الأول هو الظاهر المؤلف من

العناصر الأربعة السفلية وفيه يشارك الشجر وهذا بعد الموت يتلاشى في قبره شيئاً فشيئاً وكل ما تحلل منه شيء لحق بأصله فيمتزج به فتلحق ترابيته بالتراب فيمتزج به وتلحق مائيته بالماء فيمتزج به وتلحق هوائيته بالهواء فيمزج به وتلحق ناريته بالنار فيمزج بها والجسد الثاني وهو الطينة التي عناها الصادق بقوله عليه السلام تبقى طينته التي خلق منها في قبره مستديرة ومعنى استدارتها ان تكون أجزاء رأسه مما يلي رأس قبره وتليها أجزاء رقبته وتلي أجزاء رقبته أجزاء صدره وتليها أجزاء بطنه وتليها أجزاء رجليه حتى لو أكله السمك أو السباع أو قطع ووضع في مواضع مختلفة أو خولف ترتيب أجزائه المنقطة إذا تفكك أجزاء هذا الجسد من الأجزاء العنصرية وخلصت ترتبت في قبره على هذا الترتيب ولو لم يقبر ترتبت في قبره إذ المراد بالقبر الموضع الذي أخذت منه تربته التي ماثها الملك في نطفتي أبيه وأمه وما لم يتخلص منها يجمعه الماء النازل من بحر صاد عند نفخه لصور الثانية نفخة الفزع وهذا الجسد تلبسه الروح يوم القيامة فان قلت ظاهر كلامك هذا ان الجسد الأول لا يعاد ويلزم منه القول بنفي المعاد الجسماني قلت ليس حيث تذهب لانا نريد بالجسد الثاني المعاد هو هذا الجسد المرئي الملموس بعينه وهو جسد الآخرة ولكنه يكسر ويصاغ صيغة لا تحتمل الفساد والخراب وهذه الصيغة الدنيوية تفسد فإذا كسرت ذهبت الصورة الأولى المعبر عنها بالعناصر التي أشار إليها أمير المؤمنين عليه السلام كما تقدم في حديث النفوس قال عليه السلام في النفس النباتية في الانسان فإذا فارقت عادت إلى ما منه بدأت عود ممازجة لا عود مجاورة والحاصل نريد بالجسد الأول العنصري الأعراض الدنياوية فإن الجسد الثاني الذي يحشر فيه لما نزل إلى الدنيا لحقه أعراض عنصرية كالثوب إذا لبسته لحقه وسخ عارض ليس منه فإذا غسلته ذهبت أعراضه ولم يذهب منه شيء أبداً فتأمل وافهم مذهب أئمتك وهداتك انتهى. كفانا ما أردنا ايراده من كلماته

الشريفة من كتبه ورسائله في اثبات ما ادعيناه وتأكيد ما ذكرناه ولو نظرت إلى شرحه للعرشية لا سيما الأصل الخامس والسادس منه لوجدته مشحوناً بالتصريح والاشارة والتلويح على المقصود ولا حاجة إلى نقل المزيد مما نقل فلنشرع الآن بنقل جملة من كلمات بعض تلاميذه ومن يحذو حذوه والسالكين مسلكه حسماً لمادة الفساد وقطعاً لأعذار أهل اللجاج والعناد قال تلميذه الارشد السيد كاظم الرشتي أنار الله برهانه في رسالة كشف الحق[١] بعد نقل عبارة استاذه الشيخ الأوحد التي نقلناها أولاً وقد ملأ كتبه ومصنفاته وأجوبته للمسائل من هذا البيان للجسد الأول الذي لا يعود وهل يبقى مع هذه الأكيدة والتأكيدات البليغة في بيان مراده من الجسدانه هو الصورة والهيئة الدنيوية لمسلم مؤمن يخاف الله ويراقب دار الآخرة شك وشبهة في انه القائل بأن هذا الجسم المرئي المحسوس بالأبصار والمدرك بالامساس يحشر يوم القيامة وانما سمي الصورة جسداً كما هو أحد معانيه في اللغة على ما ذكره في مجمع البحرين والقاموس الجسد هو الهيئة وقوله تعالى عجلا جسداً أي ذا هيئة وهو الجسم التعليمي والجسد التعليمي المشتهر بين العلماء كاشتهار الشمس في رابعة النهار وهو البدن النوري كما في الحديث في معنى الأشباح النورانية وهل مسلم موحد يقول ان الصورة الدنياوية والهيئات المعوجة العنصرية تعود يوم القيامة فيعود لقمان الحكيم عبداً أسوداً على صورة غير مستحسنة ويعود أبو بصير ليث المرادي الذي هو من الأوتاد الأربعة والأركان الأربعة والسفن الجارية في البحر القمقام يوم القيامة وهو أعمى ويعود الكفار الذين في دار الدنيا على الصورة الحسنة والشمائل المستحسنة يوم القيامة حسن الصورة جميل الشكل وفي

(١) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل (تبريز - ١٢٧٠أ) للسيد كاظم الرشتي ص ٥٢.

هذا القول تكذيب للشريعة وتكذيب لله سبحانه وتعالى على الحقيقة ومخالفة لعامة المسلمين والله سبحانه يقول ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾(١) فكيف يحشرهم الله أعمى وقد كانوا على غير تلك الصورة في الدنيا ولست أدري أي صورة دنياوية يوم القيامة تحشر صباه أو صورته في حال بلوغه أو صورة شبابه أو صورة شيخوخيته أو صورة هرمه أو صورة صحته أو صورة سقمه في أي صورة تفرض تبقى صور دنياوية لم تحشر فثبت ان تلك الصورة لم تعد وان كانت هي الصورة التي يموت عليها فليزم ان تحشر الخلائق يوم القيامة مرضى على ضعف شديد لا يقدرون على النهوض خصوصاً إذا كان المرض دماغياً أو من جهة الاسهال فمن المثاب والمعاقب والضرورة قاضية ببطلان هذا الكلام السخيف فان كان هذه الصور لا تعود فقد أقررت بان من الصورة الدنيوية والحاصل ان هؤلاء المعترضون قد أغمضوا أعينهم وأرادوا أمراً يأبى الله ذلك وإلا فليس في الكلام غبار فان استشكلوا في قوله أعلى الله مقامه ان الجسد العنصري لا يعود فتلحق النار بمركزها والهواء والماء والتراب كذلك فمراده حشرني الله معه هي الصورة والكيفيات العارضة المسماة في عرف الأطباء بالحرارة الغريبة والرطوبة الغريبة وعنده أعلى الله مقامه جميع الكيفيات تنقسم إلى غريبة وغريزية فبالغريزية يقوم الشيء والبدن والغريبية يفسد فيأتي الطبيب فيسكن تلك الكيفية الزائدة من الحرارة والرطوبة وغيرهما فتلحق بأصلها فتعدل البنية فكما ان تلك الكيفيات في الدنيا تأتي عند المرض وتذهب عند الصحة

(١) طه: ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦.

ولما كان دار الآخرة لهي الحيوان ليس فيها مرض ولا موت تذهب تلك الكيفيات الغريبية عند الموت فلا تعود يوم القيامة كما لا تعود في الدنيا فيمن لم يتمرض فمن قال بهذه المقالة أيَّ محذور يخافه وأي كفر يخشاه ولكن الأمر كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[1] انتهى كلامه. وقال أيضاً في جواب سؤال الشيخ علي بن قرين عن المسائل المختلف بها بين الفريقين[2] ومنها مسألة المعاد الجسماني زعموا انه أعلى الله مقامه لا يذهب إليها ويذهب ان المعاد ليس بهذا البدن العنصري وان الجسد العنصري يذهب ولا يعود فقالوا انه يقول ان المعاد بجسم آخر غير الجسم الموجود في الدنيا الا وقد كذبوا أو افتروا وقالوا زوراً وبهتاناً بل المعاد عنده أعلى الله مقامه هذا الجسم المحسوس الملموس المرئي، لكنه تتفاوت الصور كتفاوت الصور في هذه الدنيا واعترائها على الجسم وهو على ما هو عليه كصورة الرضاع والفطام والصبا والمراهقة والبلوغ والتمام والكمال والشباب والشيب والصحة والمرض وغيرها من الصور وكذلك الصورة الدنيوية قد لا ترجع في الآخرة ألا ترى ان لقمان كان عبداً أسوداً أتظن انه يحشر يوم القيامة أسود الوجه والبدن وأبو بصير ليث المرادي البحتري كان أعمى أتظن انه يحشر أعمى والكفار الذين هم في هذه الدنيا ظهروا على صورة حسنة أتظن انهم يحشرون عليها؟ والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾﴾[3] الآية وتغير الصورة مما لا يستوحش

---

(١) الحج: ٤٦.

(٢) مخطوط ضمن مجموعة رسائل للسيد الرشتي قدس سره في مكتبة آية الله الميرزا علي الحائري في كربلاء.

(٣) طه: ١٢٤ - ١٢٥.

منه عاقل الا ان يخرج من العقل ويدخل في سلك المجانين وهذه الصورة هي المسماة عنده أعلى الله مقامه بالجسد التعليمي العنصري كما انها هي المسماة عند الحكماء المشائيين والمتكلمين بالجسم التعليمي وحيث انهم لم يفهموا المراد أراد القوم من أهل العراق على سابق طريقتهم مع أمير المؤمنين عليه السلام التمويه على الناس والعداوة مع هذا العالم الرباني لما وسوس في قلوبهم الخناس قالوا انه أعلى الله مقامه ينكر المعاد الجسماني حاشا ثم حاشا بل هو الذي أنكر على المنكرين لهذا المعاد وابطل شبههم وأثبت المعاد الجسماني بالبدن الجسماني الدنيوي بالبراهين القطعية من العقلية والنقلية مع اعتراف الحكماء بالعجز عن البرهان العقلي على المعاد الجسماني واكتفائهم بما نطقت الشريعة من اثباتها ومن الذين نص عليه ابن سينا في جملة من كتبه ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾[1] ونسبة انكار المعاد الجسماني إليه كنسبة قبح الصورة إلى يوسف الصديق، ونسبة الحماقة إلى اياس، والسفاهة إلى قس بن ساعدة وهل يرضى بذلك ذو روية أو يركن إليه ذو بصيرة وطوية وإلى الله المشتكى انتهى كلامه.

وقد ملأ كتبه ورسائله بما صرح به هنا وفي الرسالة السابقة تبعاً لأستاذه ويكفي في اثبات المرام ما نقلناه في المقام وسئل أيضاً ابنه الأرشد جناب الشيخ علي نور ضريحه عن هذه الفقرة الجسد العنصري لا يعود ما مراد والدك الأوحد منها وأجاب أيضاً بأن المراد من الجسد العنصري هو الصورة والجسم التعليمي وأوضح مراد والده الأوحد بأوفى بيان وأوضح تبيان بحيث لم يبق محلاً للايراد ولا مجال للانكار والعناد، ولم يحضرني

---

(١) يونس: ٣٥.

الآن الرسالة حتى انقل منها العبارة[1] وقال: أيضاً مولانا الأجل الأزهر ميرزا حسن الشهير بگوهر وهو أحد أجلاء تلاميذه في شرح حياة الأرواح رداً على ملا محمد جعفر الاسترابادي واثباتاً لمقصود أستاذه وتوضيحاً لمذهبه واعتقاده حيث قال هو يريد أي استاذه: ان هذا البدن المحسوس الملموس هو الذي يعاد يوم المعاد بعد تصفيته عن الأعراض والغرائب التي هي الصورة الدنياوية والبرزخية فان هذا البدن إذا تفككت أجزائه ذهبت تلك الصورة التي كانت عليها فإذا اجتمعت الأجزاء المتفككة المتفرقة عادت تلك الأجزاء على صورة كالصورة الأولية فعبر عن الصورة الدنيوية بالجسد العنصري وعن الصورة البرزخية بالجسم الأول واشتبه على الناس مراده حتى ظن انه لم يقل بالمعاد الجسماني، مع انه صرح في كثير من كتبه ورسائله بان البدن الذي يعود هو هذا البدن المرئي المحسوس الملموس فلو وزن هذا البدن المحسوس في هذه الدنيا قبل ذهاب هذه الصورة الدنيوية ثم يوزن بعدما يعود يوم القيامة لم ينقص العائد في القيامة عن هذا الذي هو موجود في الدنيا مقدار حبة خردل لان المعادة التي بها

---

(١) هو الشيخ السديد الشيخ علي نقي بن الشيخ الأوحد الاحسائي قال في آخر رسالته المعادية: وذلك الراجع في الآخرة هو الجسد الذي في الدنيا بلا تغيير في مادته ولا زيادة ولا نقصان فيها وإنما التغيير يقع على الصورة العرضية أعني الهيئة... وتلك العرضية تتبدل والمادة مع مقوماتها باقية... فمن نظر بعين الانصاف عرف ان والدي رحمه الله (قدس روحه) لم يرد بالتصفية إلا انسلاخ مواد الأغذية التي عبَّر عنها بالجسد العنصري وليس مراده ان جسد الانسان لا عناصر له وان عناصره تلحق بأصلها من العناصر البسيطة كما ظنه الجاهل الغبي وإنما عنى العناصر التي لحقته من غيره لا غير... نعم عبر بالجسد العنصري عن العناصر اللاحقة للانسان بالاكتساب من مواد الأغذية من غيره وغير عناصره فكانت هذه العبارة فتنة للجاهلين ومستمسكاً للمعاندين والله فكل من له أدنى روية ومعرفة إذا لم يطبع على قلبه يعلم ان مراده ما ذكرته.. الخ انتهى. وهي رسالة مطولة توجد في مخطوطات مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف رقم (٢٢٢ - ٥٦).

الوزن والخفة والثقل هي موجودة في الدنيا وفي الآخرة، واما الصورة التي لا مدخل لها لذات الشيء في الوزن والخفة والثقل فهي التي تزول بعد الموت وتلبس تلك المادة يوم المعاد صورة على هيئة هذه الصورة الدنيوية بحيث اذ رأيت زيداً يوم القيامة تقول هذا هو زيد الذي رأيته في الدنيا الخ.

وصرح بعد هذه العبارة أيضاً مراراً عديدة على ما نحن بصدده بأوضح من العبارة وفي سائر كتبه ورسائله أيضاً التي لا حاجة لنا إلى نقل عبائرها خوفاً من الإطالة والخروج عن الوضع في المقالة، وصرح أيضاً سائر تلامذته ومن سلك مسلكه طابق النعل بالنعل بما صرح به هو والتلميذان في مصنفاتهم ومؤلفاتهم وبالجملة فظهر من بياناته رحمه الله الشافية وتصريحاته الوافية وتوضيح ولد بطنه وولديه الروحانيين كلماته اللائحة بالأدلة والبراهين الواضحة ان مراده رحمه الله بالجسد العنصري الذي لا يعود ويلحق كل واحد من عناصره إلى أصله هو الصورة الدنيوية التي هي دائماً في التغير والتبدل والكثافات والأوساخ والأعراض التي يعبر عنها الأصحاب رضوان الله عليهم بالأجزاء الفضلية والأجزاء الغريبة، وقد مرت عليك عباراتهم وكلماتهم الصريحة في ذلك ولم يبق بعد لأحد شبهة ولا إشكال ولا لأهل الغرض والافتراء مجال وعليك بالإنصاف وترك الاعتساف هل بعد هذه التصريحات العديدة والتأكيدات الأكيدة منه يمكن لأحد ان يقول ان الظاهر من لفظ الجسد العنصري الذي لا يعود في كلماته رحمه الله هو هذا البدن الظاهري المحسوس وهو حقيقة فيه والتكليف بظاهر اللفظ كما تمسك العالم المعاصر النحرير عطر رمسه في رسالته غافلاً عن حقيقة الحال ان ظاهر اللفظ في ارادة المعنى الحقيقي حجة إذا لم ينصب المتكلم قرينة متصلة أو منفصلة في كلامه على ارادة خلاف الظاهر.

والحال انه رحمه الله كما رأيت صرح بعد قوله الجسد العنصري بإرادة

خلاف ظاهره في موارد عديدة فضلاً عن نصب القرائن المفيدة فالتمسك بالظاهر في هذا المقام من منسجات ضعاف الأوهام ثم ان أهل اللغة ذكروا في تعداد معاني الجسد انه يطلق على الصورة في القاموس الجسد محركة جسم الانسان والجن والملائكة والزعفران وعجل بني اسرائيل والدم اليابس، وفي مجمع البحرين قوله تعالى عجلاً جسداً له خوار أي ذا جسد أي صورة لا حراك فيها انما هو جسد فقط فظهر ان من جملة معاني الجسد لغة الصورة أيضاً وهو حقيقة فيه أيضاً فلاح وهن الدليل وضعف الممسك العليل.

الفصل الخامس

الذين قالوا بالمعاد الجسماني اختلفوا على أقوال أربعة:

(الأول) ان المعاد هو الصورة وان تتغير المادة وتتبدل.

(الثاني) ان المعاد هو الصورة الدنيوية لا المادة وهذان القولان في الحقيقة مرجعهما قول واحد وان أمكن الفرق بينهما ولكنا لسنا بصدد تفصيل الأقوال وتمييز بعضها من بعض.

(الثالث) ان المعاد هو الروح مع المادة وان تغيرت وتبدلت الصورة.

(الرابع) ان المعاد هو هذا الموجود الدنيوي بمادته وصورته بحيث لا يتغير ولا يتبدل بوجه، أما القول الثاني فهو مذهب الملا صدرا الشيرازي وتابعيه وهو باطل عقلاً ونقلاً والمتدين بالشريعة النبوية لا يشك في فساده وبطلانه اذ ذكرنا سابقاً ان الصورة عرض وهيئة للمادة والصورة ليست بنفس الشيء ولا ربط لها به بوجه والمورد للثواب والعقاب واللذة والألم هو المادة لا هي لان الصورة تتغير وتتبدل بلا نهاية ولو كانت هي المعاد لا المادة لزم ان لا يكون في الحشر والبعث ثمرة وفائدة إذ متعلق الثواب والعقاب الذي هو المادة على مدعاه لا يعود فالمعاد بصورة لا ثواب له ولا عقاب لان الطاعة والمعصية متعلقهما المادة وهي لا تعود ثم ان الانسان من عالم النطفة إلى عالم القبر يتصور بآلاف الصور فالمعاد ان كان هو

الصورة ليت شعري أي واحد منها يعود حتى لا يلزم ترجيح بلا مرجح ومن هنا ظهر بطلان القول الأول أيضاً، ويتأكد باثبات القول الحق، وأما القول الثالث فهو مذهب الشيخ الأوحد رحمه الله ومن يحذو حذوه بل جميع أصحابنا الامامية بل الاسلامية كما مر عليك شطر من كلماتهم وتصريحاتهم بان محل الاعتبار ومناط التكليف والمثاب والمعاقب هو المادة لا الصورة لكن اختلفوا في التعبير عن الصورة فالأصحاب عبروا بالأجزاء الفضلية والغريبة والحكماء المشائيون بالجسم التعليمي والشيخ الأوحد وتابعوه بالجسد العنصري والجسد الأولي ولا ضير في ذلك إذ لا مشاحة في الاصطلاح عباراتنا شتى وحسنك واحد، والمقصود وهو تصريحهم بعدم الاعتبار بالصورة التي يلبسها ويخلعها الانسان في كل وقت وأوان بحسب اختلاف الزمان من عالم النطفة إلى القبر كصورة النطفة والعلقة والمضغة وانشاء اللحم والرضاع والفطام والطفولية والمراهقية والبلوغ والشباب والكهولية والشيخوخية والصحة والمرض والطول والقصر والكبر والصغر وغيرها من الصور إلى ما لا نهاية لها ومعلوم ان الانسان صدر منه في هذه الصور من أوان البلوغ إلى القبر ما يوجب الثواب والعقاب من الطاعة والمعصية فمن قال بعود الصورة فقط ان كان يقول بعود هذه الصور كلها فقد خالف العيان وأطلق في ميدان الجهل العنان وان يقل بعود واحدة منها معينة أو غير معينة يلزمه ان يقول بثواب المعاد أو عقابه بالطاعة أو المعصية التي فعلها في هذه الصورة التي عاد بها لا ما فعلها في سائر الصور، فان عوقب أو أثيب في هذه الصورة في غير هذه الصورة من الصور لكان ظلماً قبيحاً لانه لم يطع أو لم يعص فيها حتى يثاب أو يعاقب فيها وهو أيضاً لا يقول بذلك قطعاً فلزمه ان يقول بما قلنا ان الأصل والمعاد المثاب والمعاقب هو المادة بتبعية الصورة وهو الأجزاء الأصلية التي نزلت من خزانة غيب الله عزَّ وجلَّ ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا

خَزَآئِنُهُۥ﴾(١) وهذه الأجزاء الأصلية المعادة هي هذا البدن المحسوس الملموس المبصر الدنيوي لا انها موجودة في هذا البدن أي في غيبه وهذا البدن كالصندوق لها كما يظهر من بعض كلمات المرحوم الحاج محمد كريم خان وتابعيه التي نذكرها في الفصول الآتية انشاء الله ونشير إلى ما فيها لكن هذا البدن المحسوس الأصلي لما كان فيه أجزاء غريبة فضلية وكثافات عرضية اماته الله عزّ وجلّ حتى يصوغه صوغاً لا فساد فيه ويركبه تركيباً لا كسر يعتريه ولما دخل قبره ومكث فيه مدة سلَّط الله عليه الأرض فأكلته وفككت أعضائه وأزالت عنه الأوساخ والكثافات العرضية والأجزاء الفضلية التي عرضته واعترته من أول نزوله من خزانة غيب الله من عالم إلى عالم إلى نزوله إلى عالم القبر وليس لها ربط ودخل بهذا البدن بوجه من الوجوه حتى يكون أهلاً وقابلاً ليوم الحساب الذي هو دار الحيوان ويستحق الدخول والخلود في الجنان والنيران ولما خلص وصفى من جميع ما فيه من الأعراض الطارية أحياه الله بمادته الأصلية التي هي هذا الموجود الدنيوي خالصاً من الأعراض صافياً من الكدورات شفافاً براقاً لم ينقص منه مثقال ذرة ولما كانت المادة قائمة بالصورة قيام ظهور وهي من دون صورة لا تظهر ولا تتشخص البسها الله عزّ وجلّ أحسن الصور وهي صورة الشباب الامرد والا فلا اعتبار للصورة وليس مناطا للتكليف ولذا إذا ترك العبادة في أيام الشباب وقضاها في أيام الكهولة أو الشيب قبلت منه وإذا قتل أحداً عمداً في شبابه واقتص منه في حالة شيبه صح لان مناط التكليف هو الأجزاء الأصلية والمادة وهي محفوظة من أول نزوله إلى هذا العالم إلى قبره وهي هذا المحسوس الظاهري الدنيوي سواء كان طفلاً

---

(١) الحجر: ٢١.

رضيعاً أم مفطوماً أم كهلاً أم شاباً أم مريضاً أم غيرها من الصور التي لا نهاية لها وأما القول الرابع وهو القول بعود المادة والصور من دون تغيير وتبديل في الصورة بوجه من الوجوه فبطلانه أظهر من الشمس وأبين من الأمس والأدلة النقلية واتفاق أصحابنا المتشرعة على خلافه اذ من البين ان كثيراً مما يعاد يوم الحشر تتغير صورته كصورة كلب أصحاب الكهف ومن تلبس بصورته، ولا شك ان الصورة الكلبية لا تدخل الجنة وهي ليست محلها والأخبار المستفيضة صريحة في ان بعض الناس يعود في صورة القردة والخنازير والمتكبرين يحشرون بقدر الذر، فانظر إلى المجلد الثالث من البحار في صفة المحشر تراه مستوفياً لها والتفاسير في تفسير الآية الشريفة في سورة النبأ ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾﴾ فلا حاجة إلى نقلها ويلزم من هذا القول مفاسد كثيرة سنشير إلى بعضها عن قريب انشاء الله ولم نطلع على أحد من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين رضوان الله عليهم ممن يقول: بهذا القول الفاسد والمذهب الكاسد الا شرذمة قليلة ممن لا يعتبر بهم ولا يعتمد بقولهم ولم يطلعوا على الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار، والآثار العلية المروية عن معادن الأسرار ولا جاسوا خلال تلك الديار كالسيد جعفر الدارابي في سنا برقه وملا رضا الهمداني في هدية النملة ثم انه لم يكفه اعتقاده بذلك حتى نسبه إلى الامامية حاشاهم في حاشاهم ان يقولوا بذلك أو يعتقدوا بما هنالك كما عرفت في الفصول السابقة من كلماتهم الصريحة فيما قلناه الناصة على ما رمناه وذكرناه قال في رسالته هدية النملة في الفصل الأول من المقصد الرابع قالت الامامية: ان المعاد هو الانسان ببدنه الشخصي الدنياوي وروحه والبدن هو من العناصر التي هي تحت فلك القمر ويقولون ينفخ في الصور فيموت كل من في الأرض ويفنى كل من في السموات فإذا أراد الله انشاء النشأة الثانية أحيى الله اسرافيل بكلمة كن فيلتقم الصور ويقول أيها العظام البالية والأعضاء

المتفرقة والشعور المنفصلة هلموا إلى العرض على الله تبارك وتعالى وقبل ذلك يزلزل الأرض فيجتمع تراب الروحانيين في قبورهم لا يعزب عن عمله مثقال ذرة فيمطر من المزن أربعون صباحاً مطر له رائحة المنى انتهى محل الحاجة من كلامه.

أقول الذي يستفاد من الآثار ويفهم من الأخبار ان اسرافيل عليه السلام ينزل إلى الأرض ومعه الصور وله طرفان فينفخ من طرفه الذي إلى الأرض فلا يبقى فيها ذو روح إلا ويموت ويخرج الصوت من طرفه الذي إلى السماء فلا يبقى فيها ذو روح إلا ويموت ولا يبقى إلا اسرافيل عليه السلام ثم يأتيه النداء بانه مت فيموت ثم ينادي الجبار بصوت من قبله لمن الملك فلا يجيبه أحد فعند ذلك يقول الله عزَّ وجلَّ مجيباً لنفسه لله الواحد القهار ثم ينفخ الجبار نفخة أخرى في الصور فيخرج الصوت من الطرف الذي يلي السماء فلا يبقى أحد إلا حيي وقام، ومن تلك الأخبار المصرحة بما ذكرنا ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن علي بن الحسين عليه السلام ونقله المجلسي رحمه الله منه في المجلد الثالث من البحار والسيد هاشم البحراني في البرهان القاطع ولا حاجة لنقله لطوله نعم في المجلد المذكور في باب اثبات الحشر عن ابن عباس يأمر الله اسرافيل عليه السلام فينفخ في الصور فيخرج الخلائق كلهم من قبورهم لكن قوله ليس بحجة إلا ان يسند إلى معصوم وعلى كل حال لم نطلع في الاخبار والآثار ومؤلفات أصحابنا المعتمدين الأخيار ما يدل على ما ذكره الهمداني إلا ما في البرهان القاطع للسيد هاشم البحراني عن بستان الواعظين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخبر طويل محل الحاجة: ثم يقول الجبار جلَّ جلاله ليبعث اسرافيل فيقوم اسرافيل حياً بقدرة الله تعالى فيقول الجبار لاسرافيل التقم الصور والصور قرن من نور فيه أثقاب على عدد أرواح العباد، فتجتمع الأرواح كلها، فتجعل في الصور ويأمر الجبار اسرافيل أن يقوم على صخرة بيت المقدس وينادي في

الصور وهو في فمه قد التقمه والصخرة بأقرب ما في الأرض إلى السماء وهو قوله: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٤١﴾﴾[1] ويقول اسرافيل عليه السلام في أول ندائه أيتها العظام البالية واللحوم المنقطعة والشعور المتبددة والشعور الملتزقة ليقمن على العرض على الملك الديان ليجازيكم بأعمالكم... الخ.

هذا الخبر وان كان صريحاً فيما يقوله الهمداني، الا انه نبوي ومخالف لما أجمع عليه المسلمون وأصحابنا الاماميون منهم العلامة الحلي آية الله في العالمين في آخر كلام له في شرحه على التجريد فيما نقلناه سابقاً: الواجب في المعاد هو إعادة تلك الأجزاء الأصلية أو النفس المجردة مع الأجزاء الأصلية أما الأجزاء المتصلة بتلك الأجزاء فلا يجب إعادتها بعينها انتهى كلامه الشريف.

ولا شك ان الشعور المتبددة والملتزقة من الأجزاء المتصلة بالأجزاء الأصلية هي كالأوساخ والكثافات والأظافر الزائدة التي ليس لها ربط ودخل بالانسان ولا تلتذ بنعمة ولا تتألم بعذاب، ولا يقول أحد من المسلمين بعودها فإذا على فرض قوته وصحته لا يقاوم الأخبار التي عمل بها الأصحاب الفحول وتلقوها بالقول، ومنها موثقة علي بن ابراهيم في تفسيره، ثم ان عادت الشعور المتبددة والملتزقة المنفصلة من البدن من أول نشوه إلى حين موته مع البدن يوم الحشر لزم ان تعود أيضاً سائر الكثافات والأوساخ والأظفار بل القاذورات المنفصلة أيضاً إذ لا فرق بين الشعور المنفصلة وبينها وكلها من البدن الشخصي الدنياوي وجزء منه وكلها من العناصر التي من تحت فلك القمر، فمن قال بعود الشعور المنفصلة يقتضي ان يقول بعود ما ذكر أيضاً مع البدن، ولزم ان يعود

---

(١) ق: ٤١.

الانسان الذي هو في دار الدنيا بقدر سبعة أشبار طولاً وثلاثة أشبار عرضاً وهو كالجبل وشعره وأظفاره بقدر مائة ذراع أو أزيد وبطنه مملوء بالكثافات في أقبح صورة وانجس هيئة. عليك بالانصاف أي جاهل يلتزم بهذه اللوازم الفاسدة والمذاهب الكاسدة التي لم يقل بها أحد من المسلمين فضلاً عن الاماميين.

الحاصل ظهر مما ذكرنا ان الهمداني قائل بعود المادة مع الصورة بلا تغيير وتبديل فيها بوجه حيث قال: بعود الشعور المنفصلة المستلزم لما ذكر من اللوازم. ووافقه في مقالته بل زاد عليه بتصريحه باللوازم المذكورة والتزامه بها السيد جعفر الدارابي في سنابرقه، ولا يحضرني الآن كتابه حتى أنقل عين عبارته وان اطلعت في سابقي الزمان على افادته لكن انقل ما ذكره العالم العلام ميرزا محمد تقي حجة الاسلام أنار الله برهانه من حاصل كلامه في كتاب صحيفة الأبرار[١] قال: فلم يجبك المخاص إلى القول بعود الصور دون المواد كالحكيم الشيرازي ولا انكار عود الأجسام رأساً لبعض المتفلسفة ولا التكلم فيه بما يضحك منه الثكلى كبعض القاصرين من المعاصرين فانه بعد ما شدد النكير فيه على جل الحكماء والعلماء من الاسلاميين وغيرهم لا سيما على من قال بان الانسان له أجزاء أصلية هي أصل جسده وأجزاء فضلية ليست من أجزاء أصل جسده والمبعوث في المعاد هو الأول دون الثاني كالمحقق الطوسي والفاضل العلامة والمولى الأولى المجلسي والشيخ العلامة الاحسائي قدّس الله أرواحهم فانه بعدما زيف أقوالهم ونطق في حقهم بما يليق بمثله لا بمثلهم جلس في صدر التحقيق وفتح عن جراب التدقيق واخرج منه خزعبلات لا يليق ذكرها في الكتاب ولا في المسألة عنها جواب لانه نشد غير ضالته وطلب غير سائمته

---

(١) الجزء الأول صفحة: ١٣٢.

فظل يتخبط في الظلمات ويرتاب في الشبهات لغير هدى ولا كتاب منير وحاصل معنى كلامه بعد تخليصه من الفضول ان الأجسام تعاد يوم القيامة بما هي عليه في الدنيا بعد ما يعود وينضم إليها جميع الأجزاء المتحللة منها من بدو تولدها إلى يوم وفاتها، ويضاعف إلى ذلك أجزاء من فاضل فضل المبدء المعيد الوهاب ولم يقنع بذلك حتى قال ان الأطفال الذين يموتون في الصغر ولا يكون لهم كثير أجزاء متحللة ينبغي ان يفيض إليهم الكريم جميع ما كان مقدراً لهم في خزانة التقدير من الأجزاء، لان تلك الأجزاء المفارقة المتفرقة كلها من أجزاء الجسد الأصلية وان فارقته في الدنيا مدة يسيرة فانها لا بد لها من عودها إلى الجسد ورجوعها معه إلى الله تعالى وإلا للزم ان يكون لفعل الله تعالى تعطيل بالنسبة إلى تلك الأجزاء ولا قبح فيما يلزم من ذلك من تعظم الأجساد لان جسم الآخرة ينبغي ان يكون كذلك لسعة فضائها وعظم ما فيها من أنواع النعيم والعذاب فيجب ان يكون المتنعم والمتألم أيضاً كذلك هذا حاصل معنى كلامه بعبارتنا لا بعبارته من غير ان تغير من مراده شيئاً وكفى بالله شهيداً انتهى كلامه قدس سره.

ومن كان له أدنى مسكة واطلاع بكلمات الاصحاب والآيات والأخبار الواردة في الباب علم بلا شك منه وارتياب ان قائل هذا القول مخالف لما ورد عن أئمتنا الأطياب وقال به علمائنا الفحول بل جميع الملل وذو العقول إذ لم يقل أحد بان المعاد هو الانسان مع جميع أجزائه المتحللة في الدنيا في حال حياته إلى حين مماته وان الأجزاء المتحللة منه كلها أصلية حتى ان الطفل الميت في صغره يلحقه يوم القيامة جميع ما كان مقدراً له في خزانة التقدير من الكثافات والشعور والاظفار فراجع إلى ما نقلناه من كلمات الأصحاب في الفصول السابقة كيف صرحوا رضوان الله عليهم بان الأجزاء الفضلية والأجزاء الغريبة التي عبَّر عنها الشيخ الأوحد بالجسد العنصري والجسد الأولي لا تعود وانها ليست من الانسان وليس لها ربط به

بوجه من الوجوه ففي الحقيقة هذا القول من الدارابي والهمداني تخطئة ورد لعلماء الدين واساطين الشرع المبين وتخريب لما أسسه سيد المرسلين وانكار لآثار أوصيائه الطيبين الطاهرين ليت شعري كيف غفلوا عن مثل هذا ولم ينكر عليهم أحد من العلماء الاعلام ولنورد شطراً من الآيات والأخبار الصريحة في ابطاله واثبات ما ذكرناه حتى يتضح الحال في البحار عن تفسير العياشي وفي شرح العرشية عن احتجاج الطبرسي عن حفص بن غياث قال شهدت المسجد الحرام وابن ابي العوجاء يسأل أبا عبدالله عن قوله تعالى ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[1] ما ذنب الغير؟ قال ويحك هي هي وهي غيرها فقال فمثل لي ذلك شيئاً من أمر الدنيا قال نعم أرأيت لو ان رجلاً أخذ لبنة فكسرها ثم ردها في ملبنها فهي هي، وهي غيرها انتهى.

وفي البحار عن آمالي الشيخ عن حفص بن غياث قال كنت عند سيد الجعافرة جعفر بن محمد عليه السلام لما اقدمه المنصور فأتاه ابن ابي العوجاء وكان ملحداً فقال ما تقول في هذه الآية ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ هب هذه الجلود عصت فعذبت فما ذنب الغير قال ابو عبدالله ويحك هي هي وهي غيرها قال أعقلني هذا القول فقال له أرأيت لو ان رجلاً عمد إلى لبنة فكسرها ثم صب عليها الماء وجعلها ثم ردها إلى هيئتها الأولى لم تكن هي هي وهي غيرها فقال بلى امتع الله بك انتهى.

وفي الكافي بسنده عن عمار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الميت يبلى جسده قال نعم حتى لا يبقى لحم ولا عظم إلا طينته التي خلق منها فانها لا تبلى تبقى في القبر مستديرة حتى يخلق كما خلق أول مرة انتهى.

---

(١) النساء: ٥٦.

وقال المجلسي في البحار في توضيحه وهذا يؤيد ما ذكره المتكلمون من ان تشخص الانسان انما هو بالأجزاء الأصلية ولا مدخل لسائر الأجزاء والعوارض فيه انتهى.

ثم قال بعد ورق في تفصيل الفذلكة نعم ذكر بعض المتكلمين ان تشخص الشخص انما يقوم بأجزائه الأصلية المخلوقة من المنى وتلك الأجزاء باقية في مدة حياة الشخص وبعد موته وتفرق أجزائه فلا يعدم التشخص وقد مضى ما يؤمي إليه من الأخبار وعلى هذا فلو انعدم بعض العوارض الغير المشخصة وأعيد غيرها مكانها لا يقدح في كون الشخص باقياً بعينه انتهى.

ويظهر من كلامه هذا اختيار ما ذهب إليه المتكلمون كما صرح به في كلامه السابق المنقول منه وهو الحق الصحيح.

(وفي تفسير علي بن ابراهيم) قيل لأبي عبدالله عليه السلام كيف تبدل جلودهم غيرها؟ قال أرأيت لو أخذت لبنة فكسرتها ثم صيرتها تراباً ثم ضربتها في القالب أهي ذلك وحدث تغير آخر انتهى.

فلاحظ هذه الأخبار كيف صرحت بتغير الصورة وان الأجساد الآخروية هي الأجساد الدنيوية من حيث المادة وهي غيرها من حيث الصورة وهي تتغير وتتبدل وتزول عنها الأجزاء الفضلية والغريبة وكيف أوضح الامام تغير الصورة دون المادة بمثل اللبنة وهل اجتهاد في قبال نصه عليه السلام؟ ان هذا إلا اختلاق. وبالجملة ظهر مما ذكرنا ان الهمداني في هديته والدارابي في سنابرقه قد خبطا خبط عشوا وابتليا بهذه البلوى، حيث قالا بعود الأجساد الدنيوية مع جميع أجزائه المتحللة المنفصلة من ابتداء تولده إلى يوم وفاته ثم لم يكتف الثاني بما ابدعه حتى قال في الأطفال الذين يموتون في صغرهم ينبغي لله الكريم ان يفيض عليهم ما هو مقدر

لهم في خزانة تقديره من الشعر والكثافات والأجزاء الغريبة الفضلية نعوذ بالله مما قالا به من الاعتقاد الكاسد والمذهب الفاسد الذي لم يقل به أحد من أهل الملل والمذاهب ثم ان كان ما ذكرا من عدم تغيير الصورة صحيحاً يلزم ان يأتي الطفل يوم القيامة في الصورة الطفلية الرقيقة اللطيفة لا في الصورة القبيحة العظيمة كالجبل وشعره مقدار مائة ذراع وأظافره كذلك كما يظهر من كلامهما ويلزمهما فلزم من كلامهما التغيير في الصورة أيضاً فوقعا فيما فرا منه ولزم أيضاً ان يأتي لقمان وبلال ونحوهما يوم القيامة بسواد ظاهرهما، وأبو بصيرو نحوه أعمى، والأعرج والمقعد ومقطوع اليدين والرجلين أصلاً، والبطين والضعيف النحيف، والعليل السقيم، وقبيح الصورة والمنظر والأصم والأخرس، والأبكم والأعمى ونحوهم، كلهم بهذه الصورة الموجودة في الدنيا، فان قالا: بتغيير هذه الصور فقد وقعا فيما فرا منه، وثبت ما قلناه وبرهناه، وإلا فقد خالفا العيان والأعيان، وانكرا الوجدان والبرهان، والأخبار الناصة في حشر الانسان بان كلهم جرد مرد حسان، ولما التفت الفاضل المعاصر إلى ما في عود الصورة من المفاسد واللوازم القبيحة قال في رسالته: بان النزاع بين الفرقتين لفظي، وان لم يصب الواقع في المورد الآخر ونسب ما هو خلافه، كما يظهر لك انشاء الله في المقالات الآتية مفصلاً مبرهناً.

الفصل السادس

لو كان جميع هذا البدن الشخصي بشعره وظفره الزائد وأوساخه وكثافاته أجزاء أصلية، ولم يكن فيه أجزاء غريبة فضلية، فما السبب في بلائه وتفكك أعضائه وتشتت أجزائه بعد بقائه مدة قليلة في قبره تحت الأرض؟ والحال ان الأجزاء الأصلية لا تبلى تحت الأرض ولا تتفرق ولا تتلاشى ولا يؤثر فيها التراب ولا يأكلها بوجه كما في المعصومين عليهم السلام والأنبياء لا تأكل الأرض لحومهم، ولا تفرق ولا تشتت أعضائهم أبداً، وليس إلا لصفاء أجسادهم الشريفة، وخلوصها عن الكدورات والأعراض الغريبة، والأجزاء الفضلية المختلطة بجميع أجزائها الأصلية، المحتاجة في زوالها إلى تفككها، وتأثير التراب والأرض فيها، بأكلها وتشتيتها، كما نبرهن عليه انشاء الله فيما بعد فانتظر. ولو كان هذا الجسد مركباً من الأجزاء الأصلية والفضلية كما هو الحق المصرح به في كلمات الأصحاب رضوان الله عليهم كما عرفت، والموافق للآيات والأخبار وضرورة المسلمين، فقد ثبت المطلوب وظهر ان الشيخ الأوحد لم يخالف في المقام ضرورة الاسلام، ولا أحداً من العلماء الاعلام، كما عرفت في الفصل السابق، وهل من الانصاف ان يقال في حقه ما قد قيل، برؤية كلام واحد متشابه على زعمه وذي وجوه صحيحة ومحامل مليحة، مع التصريح بالمراد في موارد عديدة، والنص به في مقامات متعددة؟ وهل يمكن التجاسر في حق علماء الدين وأساطين الشرع المبين

رضوان الله عليهم، مع كثرة ما سبقت به أقلامهم في مصنفاتهم، مما هو صريح خلاف الحق كما ترى في فصل مخصوص من المقالات الآتية، أو يحمل ما صدر منهم على المحامل الصحيحة، تنزيها لساحتهم عما هو خلاف الحق الواضح؟ والحاصل لا يسوغ للمسلم العاقل إذا اطلع على مطلب باحتمال باطل في كلمات علماء الربانيين أو صريح فيه، ان يسبق إلى التجاسر في حقهم بما لا يليق، من دون الاطلاع على سائر كلمات القائل، والتحقيق عن مراده واصطلاحه، اذ لعله نصب قرائن متصلة على مراده الصحيح وخفيت عليك أو أتى في بيان المقصود باصطلاح جديد لم تطلع عليه، أو نصب في سائر كلماته قرائن منفصلة ما تتبعتها حتى تقف عليها، أو زاغ عنها البصر. نعم لو اطلعت على مراد القائل والقرائن الخارجة والداخلة المتصلة والمنفصلة الدالة عليه، يجوز لك ان تنسب إليه ما تنسب، وإلا فلا، فعليك بسيرة الأصحاب في كتبهم ومصنفاتهم كيف يدققون النظر والتأمل في فهم المراد من الكلمات المنقولة أو الموجودة في مصنفاتهم، وتشخيص القول من بين الأقوال وتعيينه لا سيما إذا كان مخالفاً للمشهور أو الاجماع، وكان صاحبه ممن يعتمد به ويعتني منه، فيحتالون بالمحامل الصحيحة والقرائن الخارجة، ولو كانت بعيدة في رده إلى المشهور أو المجمع عليه، وإلا فينسبون إليه ما هو نص كلامه أو ظاهره من دون تعرض له بالقدح والطعن فيه والافتراء عليه بما ليس فيه.

الحاصل فصريح كلمات الشيخ الأوحد في جميع كتبه ومصنفاته ان الله عزّ وجلّ اخترع مادة الانسان لا من شيء، ثم انزلها من خزائن غيبه إلى عالم الشهود، فخلطها بالنباتات، فأكلها الأبوان وتغذيا بها، واستقرت المادة التي هي الأجزاء الأصلية في منازل جسدي الأبوين من المعدة والكبد والعروق وغيرها، إلى ان صار منيا، ثم بواسطة اجتماع الأبوين انتقل إلى رحم الأم واستقر فيه، وصار بقدرة الله نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم

عظاماً ثم كسى لحماً وتمت بنيته ظاهراً وباطناً، ثم ولج فيه الروح، ثم بقى مدة وخرج من بطن أمه، وتلك الأجزاء الأصلية التي هي المادة في هذه المنازل والعوالم المختلفة بسبب تنزلها من عالم أعلى إلى الأسفل، وتغذي الأبوين بالأغذية النباتية والحيوانية قطعاً تعتريها الأجزاء الغريبة الفضلية وتصاحبها، ولما كانت تلك الأعراض الطارية بعد نزولها إلى هذا العالم تتحلل بمرور الدهور، احتاجت في بقائها للأجزاء الأصلية إلى البدل من هذه الأغذية الدنيوية إلى حين موته فكلما يأكلها الانسان يكون صافياً ولطيفاً، بدلاً وعوضاً عما تحلل من تلك الأعراض، وما دام الاعتدال باقياً في تلك الأعراض التي هي الأجزاء العرضية الفضلية يبقى الانسان حياً، ولما فسدت ومات وقبر فرقت الأرض جميع أجزائه وبدنه الأصلية منها والعرضية الفضلية، وأكلت العرضية منها، التي هي من الأجزاء الغذائية الطارية على الأجزاء الأصلية، التي نزلت من خزانة الغيب، حتى يصفى هذا البدن الدنيوي ويخلص من جميع كدوراته وأوساخه وكثافاته وأعراضه، ولا يبقى فيه غير العوارض البرزخية، التي يعبر عنها الشيخ الأوحد بالجسم الأول، وتزول هي أيضاً منه فيما بين نفخة الصعق والبعث ولما صفى وخلص من جميع العوارض والكثافات الدنيوية والبرزخية بحيث لم يبق فيه أثر منها بوجه، أمطر الله عزَّ وجلَّ السماء أربعين صباحاً من بحر الصاد، ورائحته رائحة المنى، وجمع جميع أجزاء جسده الأصلية، التي هي هذا الجسد الدنيوي المؤلف منها لو كانت متفرقة في قبره، ونمى الجسد كما ينمو النبات. ولما كمل وتم، ودخل فيه الروح وقام من قبره وأتى إلى أرض المحشر صافياً من جميع الكدورات، خالصاً من كل الكثافات، وهو هذا الجسد الدنيوي المحسوس الملموس المبصر المرئي الذي يأكل ويشرب ويمشي في السكك وفي الأسواق، إلا انه لطيف وصاف من الكثافات والأعراض وخالص من العوارض الدنيوية

والبرزخية. ثم يدخل بهذا الجسد إلى الجنة أو إلى النار، وبشمله نداء يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت. فهل فيما ذكرناه وبيناه ما هو خلاف الضرورة أو اجماع المسلمين الحاصل هذا كله في حق غير المعصومين، وأما المعصومون فأجسادهم الشريفة في غاية الصفاء والكمال، ونهاية اللطافة والاعتدال، من بدو نشو خلقتهم، ولم يتطرقهم في العوالم التي نزلوها والمنازل التي مروا بها عند اقبالهم على الخلق لهدايتهم وتربيتهم إلى أدبارهم عنهم عوارض وكثافات بوجه. نعم لما كانوا مأمورين لهداية الخلق وتأديبهم، ولم يتحملوا أنوار صورهم الأصلية، ولم يطيقوا النظر إليها بوجه، لبسوا في هذا العالم الظاهر صورة مناسبة له وهو الصورة البشرية، حتى يتمكن الخلق من مشاهدة أنوار جمالهم، وينتفعوا منهم ما هم محتاجون إليها من الفيوضات الشرعية، ويكتسبوا منهم عليهم السلام معالمهم الدينية، وهذه الصورة البشرية التي اتخذوها لباساً تبليغاً للأوامر الالهية والفيوضات السبحانية، أيضاً كانت في غاية الرقة واللطافة، وتعلقها بأجسادهم الشريفة كان في نهاية الضعف، ولم تكن مانعة من التصرفات الكونية، كالصعود إلى السماء، والنزول إلى الأرض، وطي ما بين المغرب والمشرق في طرفة عين، والحضور في العوالم، ومد اليد أو الرجل إلى الشامات، وغيرها من عجائب التصرفات وخوارق العادات، إذ عوارض بشريتهم وأعراض صورهم كانت مستهلكة في جنب أنوار أجسادهم الأصلية ومضمحلة عندها، فلذا إذا وقف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم قبالة الشمس لم يكن له ظل. فباختيارهم يلبسون تلك الصورة ويخلعونها، وليسوا سلام الله عليهم مقهورين تحت حكم الصور والأعراض البشرية كغيرهم، حتى لا يتمكنوا من خلعها عن أنفسهم ورفعها عن أجسادهم، ويكونوا مضطرين إليها كسائرهم. لكن مراتب المعصومين متفاوتة بالنسبة إلى تعلق تلك الصور إلى أجسادهم، ومختلفة في طرو

الأعراض إليها كثرة وقلة ضعفاً وقوة. أما المعصومون الأربعة عشر صلوات الله عليهم فقطعي ان تعلق تلك الأعراض وطروها إليهم أقل وأضعف من التعلق والطرو إلى سائر الأنبياء والأوصياء، وفيهم أشد وأكثر منهم عليهم السلام، ولذا لم يتمكنوا ولم يقدروا على ما يقدر عليه ويفعل محمد وأهل بيته الطاهرون، من عجائب الأفعال والحالات وخوارق الأمور والعادات. الحاصل لما كانت أجسادهم الشريفة في غاية الصفا واللطافة من الأعراض، وكانت العوارض بالنسبة إلى أجسادهم صورياً وعرضياً، ولم تكن مخلوطة بأجسادهم كغيرهم، بل كانت على أجسادهم كالغبار الرقيق على المرآة ولم يكونوا مقهورين تحت حكمها، يلبسونها ويخلعونها باختيار منهم، فلذا يخلعونها بعد انقضاء مدة التبليغ وتأديبهم وهدايتهم للخلق، ومفارقتهم لدار الدنيا، وانتقالهم إلى عرش وسموات قبورهم. وتبقى أجسادهم الشريفة في عرش قبورهم كسبيكة الذهب، من دون تفكيك الأعضاء، ولا تلاشي أجزاء، إذ السبب للتلاشي والتفكيك كما ذكرنا هو خلط جميع أجزاء الجسد بالأعراض والكدورات، فإذا صفى الجسد وخلص منها، فليس للأرض ان تأكل من لحومه وتشتت أجزائه وتفكك أعضائه، كما ترى وجداناً ان مقالاً من الذهب إذا خلط بمثقال صفر وبقى تحت الأرض مدة من الزمان واخرج لم يبق إلا المثقال من الذهب وأكل التراب ما هو مخلوط به، وأما إذا كان صافياً من الخلط ولم يكن مشوباً بشيء، كلما بقى تحت الأرض لم ينقص منه شيء ولم يزد إلا صفاء، ولا يأكل التراب منه شيئاً وهذا هو السر لما ورد في الأخبار من ان الله حرم لحوم المعصومين على الأرض في بصائر الدرجات عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً لأصحابه: حياتي خير لكم ومماتي خير لكم، قال: فقالوا: يا رسول الله هذا حياتك نعم، قالوا: كيف مماتك؟ فقال عليه السلام: ان الله حرم لحومنا على الأرض ان يطعم منها شيئاً.

وفيه أيضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: حياتي خير لكم ومماتي خير لكم، فأما حياتي فان الله هداكم بي من الضلالة وانقذكم من شفا حفرة من النار، وأما مماتي فإن أعمالكم تعرض علي فما كان من حسن استزدت الله لكم وما كان من قبح استغفرت الله لكم. فقال له رجل من المنافقين وكيف ذلك يا رسول الله وقد رممت؟ يعني صرت رميماً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كلا ان الله حرم لحومنا على الأرض فلا يطعم منها شيئاً. فصريح هذين الخبرين ان أجسادهم الشريفة تبقى تحت الأرض محفوظة من التلاشي وتفتت الأعضاء وتصرف الأرض بالتغيير والتبديل كما شوهد من حال دانيال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما وجده المسلمون عند فتح الأهواز في قبة مقفولة على سرير وكتبوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأمرهم بدفنه. وما شوهد أيضاً من حال شعيب بن صالح رسول شعيب النبي إلى قومه في القبر الذي حفر في زمان عبدالملك، وقد رأوه واضعاً يده على رأسه، وكلما حركوه سال الدم من رأسه. وقال العالم الرباني السيد محمد مهدي القزويني قدس سره في كتاب الصوارم بعد نقل القضيتين: انه شوهد في غير الأنبياء أيضاً بقائهم تحت الأرض على صورتهم الدنيوية، إجلالاً لأمرهم وتعظيماً لشأنهم. كما شوهد من حال جملة من شهداء كربلاء على مشرفها ألف تحية وثناء. قيل: ان بعض سلاطين العجم احتفر على قبر الحر عليه الرحمة فوجده طرياً في رأسه عصابة، فلما حلها من رأسه جرى منها الدم، وشوهد أيضاً من أحوال العلماء وجملة من الفاطميين بعد السنين المتطاولة عدم بلاء أجسادهم، كما نقل ان بعض وزراء بغداد احتفر على قبر الكليني رحمه الله فوجده طرياً، وقد شاهدنا من العلماء وعوام الناس أيضاً في قبورهم على هيئاتهم الدنيوية بعد مدة لا يبقى البدن فيها بمقتضى القاعدة الأغلبية. فإذا كان حال الرعايا ذلك فكيف حال الأنبياء والأوصياء سلام الله عليهم، والأخبار الواردة في ان الجسد

يبلى حتى لحمه وعظمه واردة في غيرهم لا فيهم، كما دلت عليه البراهين القطعية انتهى. أقول: الأخبار الصريحة الواردة في عدم بلاء أجسادهم الشريفة وان الله حرَّم لحومهم على الأرض كالخبرين السابقين، والخبر الطويل على ما في الفقيه والخبر المروي عن الصادق عليه السلام على ما في الفقيه أيضاً: ان الله حرَّم عظامنا على الأرض ولحومنا على الوحوش فلا يطعم منها شيئاً إلخ. حاكمة على الأخبار الواردة في بلاء مطلق الأجساد بل واردة عليها، إذ يمكن ان يقال بقطعيتها بمقتضى القرائن الأخر الخارجة. وأما الخبران الدالان على حمل نوح عليه السلام عظام آدم من مكة أو سرانديب إلى النجف، وحمل موسى عظام يوسف عليه السلام من مصر إلى بيت المقدس فليس فيهما دلالة على بلاء جسد الأنبياء كما سترى انشاء الله في الفصل الآتي مفصلاً مشروحاً.

والعجب كل العجب من الفاضل المعاصر النحرير المرحوم حيث نسب إلى الشيخ الأوحد انه قال: ببلاء أجساد المعصومين عليهم السلام، والحال انه ملأ مصنفاته وكتبه بالرد على من يقول به وانكر ذلك أشد النكير. والظاهر ان الفاضل المرحوم لما رأى عبارة «شرح الزيارة» ولم يلتفت إلى المقصود منها لعدم انسه على ما اصطلحه الشيخ، ولم يطلع على سائر تصانيفه ورسائله نسب ما نسب إليه، ولو لم أطلع على الرسالة التي بقلمه واظنها نسخة الأصل لما كنت اعتمد على نقل الغير بل أكذبه اعتماداً على فضل المنقول عنه وعلمه. وبعد هذه النسبة من مثله كمن ليس له في إحقاق الحق باع، ولا دراية، في تحرير محل النزاع. قال رحمه الله في رسالته في المسألة التاسعة عشر: مسألة ان بعض كلمات الشيخ مستفاد ميشود كه ابدان بشريه عنصريه ائمه عليهم السلام بعد از فوت در قبر متفرق ميشود اجزاء ان وهر عنصري باصل خود عود ميكند وايشان بابدان اصليه خود در قبور باقي ميمانند چنانچه در شرح فقره (لايذ بقبوركم) كفته: لان

أجسادهم وأجسامهم كقلوب شيعتهم في اللطافة بل ألطف وإنما ظهروا بصورة البشرية الكثيفة التي هي من العناصر الأربعة لانتفاع الناس بهم، وهي من آثار آثارهم فلما انتهت الحاجة ولم يكن لها فائدة ألقوها في أصولها الأربعة كل في أصله فكشف منهم ما اخفته البشرية فكانوا كما كانوا في عالم الأنوار. ملخصاً وبنابر اين فرقى ما بين امام ورعيت ومؤمن وكافر نمیباشد زيرا كه ابدان اصليه همه ايشان باقى ميماند در قبر وبناى متشرعه در بر نيست اين نيست بلكه ميگويند ابدان بشريه ائمه عليهم السلام أصلاً خراب نميشود متلاشى نميشود ومحفوظ است بلكه علماء وصلحا را نيز چنين ميدانند وقضيه حر شهيد وشيخ صدوق وابدان شهداء كربلاء وشيخ كليني مشهور است تم محل الحاجة. فياللعجب ان كان مثل الفاضل المرحوم لم يلتفت إلى مراد الشيخ مع مكررات عبائره وتأكيداته في رسائله ومصنفاته، وينسب ما ينسب فكيف بغيره؟ ولا بأس ان نشير إلى بعض اشتباهاته فنقول:

أولاً انه نعم ليس فرق في عدم بلاء الابدان الأصلية. بمعنى عدم أكل التراب والأرض من لحومهما وعظامهما شيئاً، بين المعصوم وغيره من الرعية ان كان البلادء هو الفناء، كما في المجمع، بلى الميت، افنته الأرض. وان كان فرق من جهات كثيرة، وأما ان كان بمعنى الاندراس، كما في الكنزبالية پوسيده وكهنه شده، وهو تفكك الأعضاء وتشتت الأجزاء وتفرقها بعضها من بعض، ففرق واضح لوجود الاندراس في الرعية، لشوب ابدانهم بالأعراض والأوساخ التي ليست منها، وعدمه في المعصومين عليهم السلام لخلوص أبدانهم الشريفة وأجسادهم البشرية اللطيفة من شوب العوارض الغريبة الفضلية كما عرفت سابقاً والفرق الآخر، ان أبدان المعصومين وأجسادهم كلها أصلية، يعني بدن كل واحد منهم بتمامه وكماله، بدن أصلي ليس فيه عرض، الا مثل الغبار الرقيق فوق المرآة الذي

اتخذه هو لنفسه لتمكن تعلم الخلق وانتفاعهم وتكسبهم معالم دينهم منه، وليس مقهوراً تحت حكمه، ان أراد خلعه وان أراد لبسه. وأما بدن الرعية فهو مشوب ومخلوط بالعرض، يعني الأعراض موجودة في جميع أجزائه، وتمام أعضائه من لحمه وعظمه ومخه وعروقه ودمه وغيرها، فلذا يحتاج إلى التفرق والتفكك، حتى يأكل التراب ما ليس منه، من الأعراض والكثافات، وهل يخفى على ذي حجي هذا الفرق العظيم؟ ثم انه يمكن ان يرجع المعنى الأول من البلى إلى الثاني بكون المراد من الفناء هو الاندراس، إذ ما دخل في ملك الله عزَّ وجلَّ لا يخرج منه إلى غيره، ولا يكون معدوماً أيضاً، وان كان مقدوراً لله سبحانه. والقول بعدم انقلاب الحقائق وان كان ينفعنا في المقام لكنه لا محصل له، ويلزمه سلب القدرة التي هي من الصفات الذاتية عن الله سبحانه، وفساده بين. والملزوم مثله، ونتعرض له انشاء الله في آخر المقالات فانتظر. فتعين ان المراد من الفناء هو الاندراس، إذ يطلق عليه أيضاً، بل ليس المراد منه في المقام الا هو، فرجع المعنيان إلى الواحد، وظهر الفرق البين للبصير الناقد بين المعصوم، لا سيما الأربعة عشر، وبين الرعية، فرقاً لا يخفى على أحد.

وثانياً ان الشيخ الأوحد في أي كتاب أو أي رسالة أو أي عبارة قال: ان الأبدان البشرية العنصرية من الأئمة عليهم السلام بعد الوضع في القبر أجزائها تتلاشى وتتفرق؟ كما نسب إليه في أول تلك العبارة، وقال: ان بعض كلمات شيخ مستفاد ميشود كه ابدان بشريه عنصرية ائمة عليهم السلام بعد از فوت در قبر متفرق ميشود اجزاء ان الخ، ان كان مراده من بعض الكلمات ما نقله هنا من شرح الزيارة، كما صرح به أيضاً، فانت ترى انه ليس فيما نقله وان لم يكن تمام عبارة الكتاب، بل ملخصها بتعبيره، رائحة ما نسبه إليه، ولا دلالة بوجه، بل على خلاف ما رامه، ونسبه أدل، ولا يظهر صدق ذلك، الا بنقل أصل العبارة، وان كان مفصلاً.

قال الشيخ رحمه الله في شرح فقرة (لايذ بقبوركم) في الجمع بين الأخبار الدالة على رفعهم إلى السماء، أو إلى العرش بعد الوضع في قبورهم وبين الأخبار الدالة على انهم في حفرهم: اعلم ان أجسادهم وأجسامهم عليهم السلام في غاية اللطافة، بحيث لا تدركها الأبصار، بل ولا البصائر، فقد روى عنهم عليهم السلام «ان الله خلق قلوب شيعتهم من فاضل أجسامهم» وفي رواية «ان الله خلق أرواح شيعتهم من فاضل طينتهم، أو أجسامهم، وخلق أرواحهم من فوق ذلك، وخلق أرواح شيعتهم من دون ذلك» وتقدم الاشارة إلى ذلك مراراً. وانما ظهروا للناس بما لبسوا من الصورة البشرية التي هي محل التغيير والتبديل، وهي صورة كثيفة من العناصر الأربعة، التي تحت فلك القمر، وانما لبسوها ليتم ما أراد الله، من انتفاع المكلفين بهم، ولولاها لما قدر أحد من الخلق ان يراهم ويدركهم، أو ينتفع بهم، من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾[1] وكانت الصورة البشرية وان كانت لهم عارضية لانها ليست منهم، وانما هي من آثار آثارهم فلما انتهت الحاجة إليها وانقضت، ولم يكن له فائدة ولا مصلحة، ألقوها في أصولها الأربعة كل في أصله، فلما ألقوها كشف منهم ما أخفته البشرية بكثافتها ظاهراً، فكانوا كلما كانوا في أعالي عالم الأنوار، معلقين في أوائل عللهم، من الأمر الذي قام به كل شيء ومثال ظهورهم بالبشرية وما بعده مما أشرنا إليه، الصورة التي ظهرت منك في المرآة، فان جرم الشيشة الصقيل للصورة بمنزلة الصورة البشرية لهم، أي لظهورهم عليهم السلام، إذ لولا جرم الشيشة وصقالته لما ظهرت الصورة، مع انها موجودة في ظلك، وانما توقف ظهورها على الصورة البشرية التي هي الشيء الصيقلي كالمرآة والماء

---

(١) الانعام: ٩.

وما أشبههما. فالصورة شبحك معلق بك مستقر في ظلك، عارض لك لا ذاتي لانه نورك وشعاعك. فإذا ذهبت المرآة خفى الشبح لعدم شرط ظهوره، فكان كما كان في أعالي عالم ظهورك، الذي هو عالم أنوارك، أي أنوار أفعالك، معلقاً في أوائل علله، من الأمر الذي من فعلك أي ظهورك الذي قام به كل شيء من آثار ذلك الفعل فافهم الخ.

وتوضيح مقصوده رحمه الله ان المعصومين الأربعة عشر لما أمروا لهداية الخلق، وخوطبوا بخطاب ادبر، وطووا العوالم والمنازل، إلى ان نزلوا هذا العالم، اخذوا لباساً مناسباً له، وهو الصورة البشرية، حتى يتمكن الخلق بواسطة هذا اللباس الذي من سنخهم وجنسهم، من الانتفاع منهم واخذ معالم دينهم، والتكسب والتعلم منهم، ولما انقضى مدة تعليم الخلق وتأديبهم وتربيتهم بهذه الصورة، وخوطبوا بخطاب اقبل، ولم يكن لها ثمرة ولا فائدة، ألقوها في أصولها، أي خلعوها وبقوا على الحالة الأولية، وهي أعالي عالم الأنوار قبل ان يلبسوا هذه الصورة البشرية، المناسبة لهذا العالم ومن جنسه وسنخه، لا ان أبدانهم الدنيوية تتفرق وتتلاشى، بل تبقى في قبورهم وحفرهم محفوظة من كل تغيير وتبديل وتفرق وتشتت، وانما ألقوا هذه الصورة في أصولها. يعني لما كانت الصورة البشرية العرضية واللباس الذي أخذوه لتمكن انتفاع الخلق منهم مركباً من العناصر الأربعة الدنيوية، التي تحت فلك القمر، وليس له ربط لأجسادهم وأبدانهم الشريفة، بل انما كان كالغبار الرقيق على المرآة، يلبسونه باختيارهم ويخلعونه باختيارهم، نزعوه وألقوه في أصوله، يعني رجع كل واحد من عناصر تلك الصورة لا البدن، ولحق بأصله، كالسواد في العبد المركب من العناصر الدنيوية، وليس له ربط للعبد، وليس منه إذا وضع في القبر تتفرق وتلحق عناصر ذلك السواد إلى أصولها، ولم ترجع يوم القيامة، لا عناصر نفس العبد كما توهم من لا مشعر له. وان أردت زيادة توضيح بالمثال نقول: ان صورة دحية

الكلبي التي كان يلبسها جبرئيل عليه السلام باختياره عند نزوله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الأوقات، ويخلعها عند صعوده إلى مقامه الأعلى وليس لها ربط بجبرئيل عليه السلام وليست منه مركبة من عناصر الدنيا، إذ هي من الصور الدنيوية إذا خلعها وصار في أعالي عالمه، وهي عالم الأنوار، تفرقت تلك الصورة وتلاشت قطعاً، ولحق كل واحد من عناصرها بأصله، فهل يقال: في هذه الصورة ان جسم جبرئيل عليه السلام تفرق وتلاشى؟ أو يقال وهو الحق المقصود: ان جسمه محفوظ من كل تغيير وتبديل، والذي تفرق هو صورة دحية الكلبي، التي أخذها مدة من الزمان لباساً لنفسه باختياره، ولما انقضت تلك المدة ولم يكن لها ثمر وفائدة خلعها وألقاها في أصولها. فكذلك المعصومون عليهم السلام أخذوا برهة من الزمان هذه الصورة البشرية، تعليماً للخلق وانتفاعهم منهم عليهم السلام، ولما انتهت مدة التعليم وانقضت ازمنة التعلم والانتفاع منهم، وفارقوا هذا العالم، وانتقلوا إلى العالم الأعلى لهم، وتوجهوا امتثالاً لأمر خالقهم بالاقبال إليه والادبار على الخلق، ولم يكن لهم حاجة هنالك بالتلبس بهذا اللباس العرضي، وللتصور بهذه الصورة الصورية، خلعوا هذه الصورة، وأطلقوا عنانها، ولحقت بأصلها، وهو عناصر هذا العالم المأخوذة من تحت فلك القمر، وبقوا على ما هم عليه، وأجسادهم وأبدانهم محفوظة في قبورهم وحفرهم طرية من دون تغيير وتبديل وتفرق وتلاشي بوجه من الوجوه، كما قلنا في المثال: بصورة دحية الكلبي وجبرئيل، ومن أحاط خبراً بكلمات الشيخ، علم انه لم يقل بصريح عبائره: إلا ما قلناه وأوضحناه، ولم يقل بما نسب إليه الفاضل المعاصر المرحوم، من تفرق أبدانهم البشرية وتلاشي أجزائها بعد الوضع في القبر، لا صراحة ولا إشارة ولا تلويحاً ولا كناية. ثم كيف يكون صحيحاً، وقد صرح بفساده في موارد عديدة ورسائل متعددة منها ما قال: في الرسالة القطيفية، في جواب السؤال عن الرواية الشريفة فحمل نوح عليه السلام عظام آدم

من مكة إلى الغري، ان المراد من العظام هو الجسد، لا العظام المجردة عن اللحم، واطلاق العظام عليه كثير في محاورات العرب واستعمالاتهم، وتشهد بقول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

حيث قال: اعظما وأراد بها الجسد. وننقل عبائره في الفصل الآتي، ونثبت ان صريح كلماته انه لا تبلى أجسادهم الشريفة بوجه، ولا تأكل الأرض من لحومهم عليهم السلام، نعم قال ببلاء أجسادهم وأبدانهم الدنيوية: الحاج محمد كريم خان وحاج محمد خان ومن يتبعهما، لما قالا: ان تمام البدن الدنيوي الظاهري من الامام وغيره عرضي، ولم يفرقا فيه بين الامام والرعية، كما ستعرف في الفصل الآتي. ولا يلزم من قولهما بذلك، قول الشيخ والسيد ومن تبعهما به، بل انهما بريئان منه وممن يقول به، ولا تزر وازرة وزر أخرى.

الحاصل لما لم يطلع الفاضل المعاصر على كتب الشيخ الأوحد ومصنفاته ورسائله نسب إليه ما نسب، وفرع عليه ما فرع، لكن اللازم في مقام نسبة مطلب من المطالب جزئياً كان أم لا إلى أحد لا سيما ممن جلس مجلس التحقيق وتصدر في موارد التدقيق، ان يحيط بموارد ذلك المطلب ويتعب نفسه بالتأمل فيها تمام التعب، ويدقق النظر مرة بعد مرة وكرة بعد كرة في كلمات المقابل، كما هو شأن الأواخر والأوائل في كتبهم والرسائل، ثم ينسب ما ينسب إلى القائل، حتى يتمكن من الجواب يوم الجزاء والخطاب، ويكون معذوراً لدى العتاب من الله الملك الوهاب، ان ظهر ما نسب خلاف الصواب، ولا ينسبه أيضاً أهل العلم والفضل إلى التجري والجهل، وعدم المبالاة في القول والعمل، نعوذ بالله من زلل الأقلام وخطل الأوهام.



الفصل السابع

ذكرنا سابقاً وأثبتنا مفصلاً ان المستفاد من كلمات الشيخ وسائر مشائخنا والأصحاب رضوان الله عليهم، بل صريح كلماتهم ان الجسد الموجود الدنيوي مركب من الأجزاء الأصلية والأجزاء الغريبة الفضلية، التي يعبر عنها الشيخ الأوحد بالجسد الأولي والجسد العنصري، وعن الأول بالجسد الثاني بعبارة أخرى ان هذا الموجود الدنيوي هو الجسد الأصلي الذي يعود إلا انه يصفى من العوارض والأجزاء الغريبة الفضلية المخلوطة به، التي ليست منه ولا ربط لها به وخالفهم فيما ذكر الحاج محمد كريم خان وتابعوه صراحة قال في رسالته العوائد، ان هذا البدن المستعار الدنيوي لا يعود. وقال في رسالته الأخرى العجمية: ان هذا البدن بالنسبة إلى الجسد الأصلي كالصندوق وقال ابنه حاج محمد خان في كتابه هداية المسترشدين في صفحة (٢٣٤) من طبعة (بمبي): ما حاصله ان هذا الجسد الذي تراه جسد عرضي، والجسد الأصلي في داخله وجوفه. ويصرح أيضاً في سائر أماكن هذا الكتاب بأن هذا البدن كله عرضي والأصلي في جوفه. وقال في كتاب شرح الحديثين، في شرح فقرة وأوداج الحسين عليه السلام تشخب دما: ما حاصله ان الدم من الأعراض، ويوم القيامة عالم اللطافة لا يكون فيه عرض، ثم يأوّل الدم بتأويلات بعيدة وليس الكتاب حاضراً عندي الآن حتى أنقل عين العبارة. وإذا لاحظت سائر كتبهما سيما فصول الارشاد في مسألة المعاد، تراها واضحة المفاد في ان هذا البدن كله لا

يعاد، وان ما يشتمله من اللحم والدم والعظم وغيرها كلها أعراض وقد عرفت سابقاً تصريح الشيخ والسيد بخلافهما، وان المعاد هو هذا البدن الدنيوي الشخص المركب من اللحم والعظم والدم وغيرها لكن بعد زوال الأعراض والكثافات والأوساخ، وانه هو صريح الآيات والروايات.

وبالجملة لما قال جناب الحاج محمد كريم خان وابنه ومن يتبعه: بعرضية تمام هذا البدن الدنيوي، ولم يفرق فيه بين المعصوم وغيره، قال: ببلاء أجساد الأنبياء والأئمة عليهم السلام وتلاشي أجزائها وتفرقها في قبورهم قال: في كتاب ارشاد العوام في المجلد الأول منه في فصل من فصوله في (المطلب الرابع) بعد بيان ان البدن الانساني له أصلي وعرضي والأصلي فيه كنور الشمس في المرآة: (چون اين مطلب را دانستي ميگوئيم كه باو جوديكه بدن شخصي حضرت امير عليه السلام يكيست ممكن است ازبراي ان بزرگوار كه ان اعراض اين دنيا در چندين جا مظهري قرار دهد مانند ايينه ودر هر يك از انها نور مقدس او بكلى ظاهر باشد وهمه را معصوم ومطهر دارد وهمه رخسار وچشم وگوش خدا باشند بى تفاوت چرا كه حركت اين اعراض بحركت بدن اصليست ودر عصمت وطاعت ومعصيت تابع او است پس چون بدن أصلي معصوم شد اعرض هم با اين واسطه معصوم ميشود وان انچه عرض شد معلوم شد كه لازم نكرده است كه بصورت علوى جلوه كند بلكه ممكنست كه بصورة غير علوى جلوه نمايد از صورت غير انسان يابلكه صورة حيوانهاي طيب ونباتهاي طيب واز همه شنواوگويا وتوانا ميتواند باشد واين يك قسم از ظهورات ايشانست) انتهى محل الحاجة يعني: لما عرفت هذا المطلب نقول: ان البدن الشخصي لعلي عليه السلام وان كان واحداً لكن يمكن له ان يجعل من أعراض هذه الدنيا مظاهر عديدة في محال متعددة كالمرآة، ويظهر في كل منها نوره المقدس بالكلية، ويجعل الكل معصوماً ومطهراً. ويكون كلها وجه الله وعينه واذنه

بلا تفاوت، لان حركة هذه الأعراض بحركة البدن الأصلي، وتابعة له في العصمة والطاعة والمعصية. فلما كان البدن الأصلي معصوماً كانت الأبدان العرضية أيضاً معصومة وتبين مما ذكرنا انه لا يلزم ان يتجلى بالصورة العلوية بل يمكن ان يتجلى بصورة غير العلوي، من غير الانسان، كصورة الحيوانات الطيبة والنباتات الطيبة، ويكون سامعاً وناطقاً وقادراً من كلها، وهذا قسم من ظهوراتهم عليهم السلام انتهى.

ويظهر من هذه العبارة مطالب أربعة كلها خلاف الواقع والحق.

(المطلب الأول) ان تمام هذا الجسد الدنيوي الشخصي من المعصوم وغيره عرضي، والأصلي فيه كنور الشمس في المرآة. وان هذا الدنيوي الشخصي الظاهري لا ربط له بالأصلي، بل باشراقة تحرك العرضي الظاهري الدنيوي، ومفاده انه للأصلي كالصندوق، كما يصرح به في بعض رسائله ولا يعود منه شيء، لان كله عرض، بل يفنى ويعود كل من عناصره إلى أصله عود ممازجة واستهلاك لا عود مجاورة. وهو كما عرفت خلاف مذهب المسلمين، والعلماء الراسخين، ومشايخنا الكملين، والآيات والآثار الواردة عن المعصومين.

(المطلب الثاني) ان الظاهر من الكلام المنقول ان بدن المعصوم من الامام عليه السلام والأنبياء عليهم السلام كلي لا شخصي جزئي، يعني ان الامام أو النبي الذي كان يمشي في أسواق مكة والمدينة والكوفة وغيرها، ويصعد المنابر ويخطب ويأكل ويشرب وينام ويجاهد في سبيل الله ويبلغ أحكامه، ليس النبي أو الامام الحقيقي، بل انما هو عرض وشبح ذلك النبي أو الامام الكلي، الذي ملأ فضاء العالم بكليته، كما يصرح: في الفصل الذي بعد ذلك الفصل والمنقول منه العبارة بقوله في الفصل الرابع.

(چون دانستي كه حضرت پيغمبر صلى الله عليه وآله وسلم در همه جاحاضر است يعنى خداوند بر كرده است فضاى اسمان وزمينر ابو جود شريف ايشان تايكانكي

خود را ظاهر كند وايشان در همه جا ببدن خود ظاهرند وحاضر وموجود چراكه بدن ايشان كليست مانند جسم كه در همه عالم اجسام است وهيچ جا نيست كه جسم نباشد همچنين ايشان در همه جاهستند إلى ان يقول پس بمقتضاى جسم اصلى در همه جا بود نداز زمين اسما وبمقتضاى عرض خود درهمان موضع معين يودند وانعرضى در غيران موضع معين نيست وممكن نيست كه در دو جا ظاهر شود) الخ.

يعني لما عرفت ان النبي ﷺ حاضر في كل مكان يعني: ان الله ملأ فضاء السماء والأرض بوجودهم الشريف، حتى يظهر وحدانيته، وهم عليهم السلام ببدنهم ظاهرون وحاضرون وموجودون في كل مكان، إذ بدنهم كلي كالجسم الذي هو في جميع عالم الأجسام. وليس محل لم يكن فيه جسم. فكذلك هم عليهم السلام موجودون في كل مكان إلى ان قال: فمبقتضى الجسم الأصلي كانوا حاضرين في كل مكان من السموات والأرضين، وبمقتضى عرضيهم كانوا في ذلك الموضع المعين، وذلك العرض ليس في غير الموضع المعين ولا يمكن ان يظهر في مكانين. فانظر كيف يصرح: بان النبي أو الامام الذي هو آية وحدانية الله وملأ العالم هو النبي أو الامام الأصلي الكلي كالجسم الذي ملأ عالم الأجسام وان هذا الدنيوي الظاهري عرض لا يمكن ان يتعدد ويحضر في مكانين ويقول أيضاً: بكلية الملائكة في ذلك الفصل ويمثل بجبرئيل عليه السلام ويقول: كلما هو في عالمه ولم يلبس صورة دحية الكلبي ملأ فضاء العالم بجسمه الأصلي، وكلما لبس صورة دحية الكلبي كانت تلك الصورة عرضيا له، ولم يتمكن ان يتعدد بها لان كلها عرض ولا ربط لها بجبرئيل الأصلي الحقيقي، بل انما تتحرك باشراقه الحاصل. فهذا الاعتقاد في حق المعصومين عليهم السلام والملائكة أيضاً خلاف ضرورة المسلمين وظواهر الآيات والأخبار وصريح كلمات الأصحاب، والمتفق عليه ان هذا النبي أو الامام الشخصي الجزئي الذي

كان بين اظهر الخلق، وكان يأكل ويشرب ويتكلم مع الناس ويعظهم ويخطب لهم على المنابر ويمشي ويتردد في السكك والأسواق، هو النبي أو الامام المبعوث والمنصوب للخلق أجمع، وهو الولي والحجة في كل العوالم على جميع ما فيها، وهو المظهر للمعاجز والبراهين وخوارق العادات لا غيره، حتى يكون هذا الشخص الظاهري عرضاً وشبحاً وقالباً لذلك، كما هو مدعاه صريحاً وباشراقه يتحرك. وليس لنا نبي أو امام غير هذا المدعي للنبوة والامامة الظاهر الشخصي، وهو الذي يجب ان يكون معصوماً من أول عمره إلى آخره من الخطأ والمعصية لا الكلي المدعى. وان يكون منزها من دناءة الابوين والأخلاق الرذيلة والعيوب الخلقية البدنية، وهذا الظاهر الشخصي هو الذي ملأ عالم الامكان بوجوده الشريف وبلغ جميع اهله احكام الله وأوامره ونواهيه، لا ما يدعيه من الكلي الذي هو في عالم الأنوار وباشراقه يتحرك هذا الدنيوي الشخصي. وبما ذكرنا يكون النبي ﷺ أو الامام عليه السلام مظهر القدرة الالهية ويثبت له الفضيلة التامة والقدرة الكاملة العامة. لا بما ذكره اذ بمدعاه لم يكن فرق بين النبي أو الامام وبين الملائكة والجسم الكلي وبين الأثر والمؤثر والعلة والمعلول والفرق بين واضح وظاهر لائح لا يحوم حوله غبار الاشتباه عند من له أدنى فطنة وانتباه.

(الحاصل) ان مدرك هذا الاعتقاد انه لما رأى الأخبار الكثيرة الواردة في ان المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام يحضرون في آن واحد في أماكن متعددة وعوالم عديدة ولم يمكنه انكارها لاستفاضتها، واطلع أيضاً على ما يقوله الحكماء: ان كون الشيء وحضوره في الآن الواحد، في الأمكنة المتعددة محال، وأراد ان يجمع بينهما، تكلف باعتقاد ان النبي أو الامام له بدنان أصلي كلي، وظاهري عرضي شخصي، فالذي ملأ فضاء العالم هو النبي أو الامام الكلي الأصلي الحقيقي، الذي في آن واحد يحضر في

أماكن عديدة. وحمل على هذا المقام تلك الأخبار الكثيرة، والذي يقول الحكماء بمحالية تعدده في آن واحد في أمكنة متعددة، هو البدن العرضي الشخصي، الذي كان يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق ويتحرك ويبلغ باشراق ذلك الكلي الأصلي الحقيقي على مدعاه، لكن غفل عن حقيقة الحال، وترك ظواهر تلك الأخبار، الواردة في هذا المضمار، بل صريح بعضها كخبر حارث الهمداني وغيره: في ان الحاضر على الأموات هو هذا البدن الظاهري الدنيوي الشخصي ثم ان مفاسد هذا الاعتقاد وفضائح ما أفاد وأراد أكثر من ان تحصى وأزيد من ان تستقصى (منها) ان الداخل في الجنة من النبي أو الامام ليس هذا الذي كان يرى في دار الدنيا، إذ هو بتمامه على مدعاه من الأعراض، والجنة ليست محل الأعراض، بل الذي يدخل هو الكلي. (ومنها) ان النبي أو الامام الكلي كالجسم الكلي على مدعاه قد ملأ فضاء العالم الدنيا والآخرة فما معنى الدخول في الجنة (ومنها) عدم رؤية أحد من أهل الجنة إياهم إذ لو تراؤا لهم لتراؤا بغير كليتهم لان الكلي لا يدرك وغير الكلي هو العرض على مدعاه والجنة ليست محل الأعراض. (ومنها) انهم عليهم السلام يتولون حساب الخلائق يوم الحشر ويراهم كل احد في ذلك اليوم ان قال: انهم يحضرون في ذلك اليوم. ويظهرون بكليتهم قلنا: كيف يراهم الخلق والكلي لا يرى ولا يدرك. وان قال: بغير البدن الكلي قلنا: على مدعاه غير الكلي عرض، ويوم الحشر ليس محل الأعراض بل تبقى في دار الدنيا كما يقول هو أيضاً به (ومنها) ان النبي أو الامام الظاهر الدنيوي لو لم يكن حقيقاً لزم ان لا يتولد ظاهراً من الابوين، بل إذا أراد الظهور في كل مكان وزمان أخذ عرضاً وقالباً وبعد رفع الحاجة به ألقاه ورجع إلى أصوله. ان قال: ان هذا البدن العرضي مأخوذ من عناصر تحت فلك القمر، ومقتضى هذا العالم التولد من الابوين قلنا: يلزم ان يتولد آلاف آلاف مرة من الأبوين، إذ في

هذا العالم غير العالم الآخر في آن واحد يحضر في أماكن لا تعد بهذا الدنيوي العرضي على مدعاه، والحال انهم لم يتولدوا إلا مرة، ولم يقل بهذه المفاسد اللازمة على كلامه أحد من المخالفين والملل الخارجة فظهر ان لا مفر ولا ملجأ منها إلا بالقول بان النبي أو الامام الحقيقي هو الموجود الدنيوي الشخصي المتولد من الأبوين ظاهراً لا الكلي الذي لا يدرك، المستلزم لتلك اللوازم الباطلة، أو المفاسد العاطلة بالبداهة والضرورة.

(المطلب الثالث) ان صريح كلامه كما عرفت: ان حضور الامام في الأمكنة العديدة في الآن الواحد بالأبدان العرضية، يعني انه عليه السلام بحسب العوالم والأزمنة والأماكن: اتخذ لنفسه أبداناً عرضية وقوالب تحكى ذلك الامام الأصلي الكلي، وباشراقه وحركته تتحرك وتفعل تلك القوالب والأبدان العرضية، ويمثل للكلي الأصلي بالشمس والأبدان العرضية والقوالب والمظاهر بالصور والنور الظاهر في المرايا العديدة من الشمس كما عرفت من تصريحه في العبارة السابقة. وهذا قول قشري مخالف للأخبار والنصوص الواضحة الدالة على انهم عليهم السلام بهذه الأبدان الدنيوية يحضرون عند الموت. ثم انه لما قاس أبدانهم الشريفة الدنيوية بابدان سائر الناس وقال: ان ابدانهم الدنيوية بتمامها عرضية كما صرح آنفا قال: بانهم عليهم السلام لا يتمكنون من الحضور في مكانين في آن واحد بابدانهم الدنيوية، فيحتاجون في كل مكان إلى بدن وقالب عرضي يحضرون به. وقد برهنا أولاً ان أبدانهم الدنيوية الموجودة بين الناس هي بعينها الاصلية الحقيقية لا العرضية المتوهمة. كيف لا وقد ورد ان أهل الجنة لا يشغلهم شأن عن شأن، وخلق أبدانهم من شعاع أبدان الأنبياء، وأبدانهم من شعاع أبدان المعصومين الأربعة عشر (سلام الله عليهم). والفرع انزل من أصله بسبعين مرتبة كما نبرهنه انشاء الله في المقالات الآتية. فإذا كانت ابدانهم الشريفة الدنيوية ألطف من أبدان أهل الجنة بسبعين مرتبة، فكيف يشغلهم الحضور

في مكان ويمنعهم من الكون والحضور في مكان آخر؟ ثم ذكرنا آنفاً ان أبدان سائر الخلق مقهورين تحت حكم الأعراض لا تنفك عنهم فتمنعهم عن الذوبان. وأما المعصومون سلام الله عليهم ليسوا بمقهورين تحت حكمها، بل باختيارهم يلحق الأعراض بأنفسهم ويخلعونها إذا أرادوا وأينما أرادوا، فلا تمنعهم عن التكثر والتعدد والذوبان. ثم ان أعراضهم مقدرة بمقدار لا يمنعهم عن التصرف والتعدد، بل هي فيهم بمنزلة الغبار الرقيق فوق المرآة غير المانع عن انطباع الصورة فيها، يرتفع عنها بأدنى انجلاء. وبالجملة هذا الاعتقاد من جملة تفريعات القول بالكلية وقد أبطلناه بمقتضى اللوازم الفاسدة بالضرورة. نعم قال به: جملة من العلماء، لكن لم يقولوا بكلية النبي أو الامام أو شخصيتهما، ولم يفرقوا بينهما وظاهر كلامهم كون البدن الدنيوي الشخصي الظاهري عن النبي أو الامام: هو الاصلي. والعجب من السيد الجليل السيد مرتضى علم الهدى عليه الرحمة حيث اختار مسلك الحكماء وقال: بقولهم ورفع اليد عن ظواهر الأخبار والسنة الاثار. والشيخ النبيل شيخ حسن بن سليمان الحلي الذي هو من جملة تلاميذ الشهيد الأول رحمه الله قد صنف كتاباً سماه كتاب المحتضر[1] وأبطل فيه هذا القول الفاسد، وأثبت ان حضورهم عند الموت بأعيانهم الشريفة لا بالمثال القالبي والوجود العرضي، بالأدلة العقلية والنقلية وكثيراً ما ينقل المجلسي عليه الرحمة في البحار والشيخ عبدالله تلميذه في العوالم من عبايره وكلماته، ولسنا في هذا المختصر في صدد تحقيق هذه المطالب وتنقيحها بل ذكرنا لهذه المسألة وأمثالها استطرادي، فلذا نختصر في المقال.

---

(١) كتاب المحتضر: (نجف - ١٣٧٠هـ) صفحة (١ - ١٥).

(المطلب الرابع) الظاهر من عبارته السابقة أيضاً بل صريحها: ان النبي أو الامام كما يتخذ لنفسه من هذه الابدان الدنيوية للانسان ابدان عرضية وقوالب ظاهرية يتجلى ويظهر فيها، كذلك يتخذ من صور الحيوانات والنباتات الطيبة البسة وقوالب يظهر فيها ويتجلى للحيوانات والنباتات بعبارة أخرى واضحة ان النبي أو الامام كما له من ابدان الانسان في سلسلة الانسان ابداناً عرضية يسمى بالنبي أو الامام، كذلك له في سلسلة الحيوانات والنباتات صور وقوالب منهما تسمى بنبي الحيوانات والنباتات وأمامهما. بعبارة أوضح: انه لما كان النبي أو الامام كلياً على زعمه، قال: بانه لا بد في كل سلسلة من سلاسل الانسان والحيوان والنبات والجماد نبياً أو اماماً من سنخها وجنسها فنبي الانسان أو امامه من سنخه وجنسه، ونبي الحيوان من سنخه. ونبي النبات من سنخه وصورته. ونبي الجماد من سنخه وصورته وكذا الامام. الحاصل فهذا أيضاً اعتقاد مخالف لضرورة مذهب الشيعة ولم يقل به أحد من العلماء الامامية - رضوان الله عليهم - وغيرهم أيضاً. وليس في الآيات والأخبار الصادرة من أئمة الهداة إليه اشارة وتلويح فضلاً عن النص والتصريح. والنبي أو الامام أجل شأناً من ان يتصور بصورة غير الانسان من النبات والجماد والحيوان ويظهر ويتجلى به في العيان فاعتبروا يا أولي الأبصار أليس المعصومون الأربعة عشر اشرف المخلوقات؟ والصورة الانسانية أشرف الصور؟ فكيف يتصور أشرف المخلوقات وأفضلها وأعلاها في صورة اردى المخلوقات وأخسها وأدناها، ويظهر ويتجلى بها ويتلبس بلباسها، ويسمى حيواناً نبياً ونباتاً نبياً وجماداً نبياً؟ هل سمعتم بذلك؟ أو هل ذكر في كتاب أو جرى في خطاب؟ فان كان الأمر كما ذكر لزم ان يكون أحد من الحيوانات الذي تجلى فيه النبي أو الامام أيضاً معصوماً ومنزهاً من جميع العيوب الخلقية، ودناءة الأبوين وغيرهما مما هو شرط في النبي أو الامام. والحال انه لم نعهد

حيواناً مسمى بنبي ومتصفاً بهذه الصفات وبالجملة فهذا أيضاً من تفريعات القول والاعتقاد بكلية النبي أو الامام، ونذكره انشاء الله في مقالة خاصة ونطيل الكلام في ابطاله وننزه منه ساحة الشيخ وسائر مشايخنا الفخام، ونثبت ان ضروري مذهبنا ان النبي أو الامام على جميع ما سوى الله من الدرة إلى الذرة هو هذا الظاهر الدنيوي الشخصي الذي كان يأكل ويمشي في الأسواق ويخطب على المنابر والأعواد، ويبلغ أحكام كل مرتبة من مراتب المخلوقات من الانسان إلى الجمادات بلسان عربي مبين، ويأخذ كل مرتبة تكليفه من ذلك الخطاب بذلك اللسان. وذلك لأن الله عزَّ وجلَّ جعله مظهراً لقدرته التامة الكاملة فإذا خاطب المكلفين من كل مرتبة بذلك اللسان كملهم فوراً عند الخطاب، ورقاهم إلى مقام صاروا أهلاً للأخذ والتلقي للتكاليف والفيوضات من صاحب النبوة والولاية الكاملة العامة. لا ان النبي أو الامام يتنزل إلى مرتبة الحيوانات والنبات والجماد، ويتجلى في صورة واحدة من أفراد تلك المراتب ويتلبس بلباسه ويبلغ تكاليفهم بتلك الصورة وذلك اللباس، إذ كمال صاحب القدرة الكاملة والنبوة والولاية التامة الشاملة يظهر بما ذكرنا من تكميل المكلفين وترقيهم إلى مقام تلقى الأحكام والفيوضات من صاحب ذلك اللسان بذلك البيان، لا بما ذكره جناب الحاج محمد كريم خان ومن يتبعه من أولاده وغيرهم من تنزل النبي أو الامام إلى اخس الصور وأدناها والتجلي به إلى أهل مرتبه تعاليا عن ذلك علواً كبيراً، حاشا وكلا، ليس لنا نبي ولا امام في صورة حيوان أو نبات أو جماد. فانتظر لماوعدناك من توضيح هذا المطلب وابطاله بأوضح بيان واتم تبيان. نعوذ بالله من زلل الاقلام وخطل الأوهام ومزال الأقدام.

الفصل الثامن

تبين مما ذكرنا وشرحنا: ان أبدان غير المعصومين الدنيوية هي الابدان الاخروية، لكن بعد ازالة الأجزاء الغريبة الفضلية العارضة على تلك الابدان الدنيوية الاصلية. لا ان تمامها عرضية فضلية وهي كالصندوق للأصلية، وان أبدان المعصومين عليهم السلام الدنيوية هي بعينها الاصلية الحقيقية وعوارضها ليست مخلوطة بأجزاء البدن كالرعية. بل إنما هي فيهم عليهم السلام كالغبار الرقيق على المرآة صورية، يلبسونها إذا شاؤا حتى يدركهم الرعية ويتمكنوا من الأخذ والتكسب منهم معالمهم الدنيوية الدينية منها والآخروية، ويخلعونها متى شاؤوا بغير أذية، وانهم ليسوا بمقهورين تحت حكم تلك الأعراض ومنجمدين بها كسائر الناس، كما انك تلبس الثياب وتخلعها عند الحاجة إليها باختيار منك ولست مقهوراً تحت حكمها. ولما دخلوا إلى حفرهم وقبورهم الشريفة ولم يكن لهم حاجة إلى تلك العوارض الصورية، وانقضت مدة حاجتهم إليها، ألقوها في أصولها، يعني باختيارهم خلعوها، ولم يكن تغيير في ابدانهم بوجه من الوجوه، بل تبقى طرية في حفرها بلا تغيير ولا تفكيك ولا تشتت ولا تلاشى، كما ان جبرئيل عليه السلام إذا خلع صورة دحية الكلبي، ورفع إلى صورته الأصلية لم يكن فيه تغيير وتلاشي أعضاء ولا تفكك أجزاء، بل يلبس تلك الصورة عند الحاجة إليها، ويخلعها عند عدم الحاجة، وانقضاء مدتها، ويلقيها في أصولها. فلاحظ المثل حتى لا

تضطرب وتستوحش مما ذكرنا في المثل ولما قال الحاج محمد كريم خان ومن تبعه بكلية النبي والامام وعرضية تمام أبدان المعصومين الدنيوية، وكونها قوالب مثالية للكلي الأصلي، وانها تنفعل وتتحرك باشراقه، كما عرفت آنفاً، التزم بان يقول: ببلاء أجسادهم وابدانهم الدنيوية، في قبورهم، وتلاشي أعضائها وتشتت أجزائها كسائر الخلق من الرعية، بلا فرق قال في الرسالة الموضوعة لجواب أسئلة جناب الحاج ميرزا جعفر القراچة داغي المرحوم في جواب المسألة الثالثة بعد ذكر الرواية المروية في الفقيه عن الصادق عليه السلام، ان الله أوحى إلى موسى بن عمران ان اخرج عظام يوسف من مصر، فاستخرجه من شاطئ النيل وكان في صندوق مرمر فحمله إلى الشام الخبر: فلو كان جسده باقياً على حاله لم يقل عظام يوسف وتأويل العظام بالجسد على خلاف الظاهر انتهى. انظر كيف صرح ببلاء أجساد الأنبياء بالتمسك بهذا الخبر، وقوله بعده: فلو كان جسده باقياً على حاله لم يقل: عظام يوسف. واعترض على الشيخ الأوحد أيضاً حيث قال: (ان المراد من العظام هو الجسد، وهو غير منكور في لغة العرب) كما ترى في نقل عبائره قريباً بقوله: وتأويل العظام بالجسد على خلاف الظاهر، ولم يصرح باسمه خوفاً من السائل وغيره. ونظير هذا الخبر ما تواتر معنى: ان نوحاً على نبينا وآله وعليه السلام استخرج عظام آدم عليه السلام عند الطوفان من سرانديب أو من مكة على اختلاف الروايتين وأتى بها إلى أرض الغري ودفنها فيها، لكن المراد من العظام في الخبرين هو الجسد، واطلاق لفظ العظام عليه تجوز شايع في كلمات العرب وغير منكور عندهم، والعلاقة المصححة وهي علاقة الكل والجزء موجودة، وشرطها وهو انتقاء الكل بانتفاء الجزء في المقام حاصل، إذ هي معظم الجسد فهو ينتفي بانتفائها قطعاً، ويؤيده ذكرها مع البدن والجسم في خبر مفضل ابن عمرو في سياق واحد حيث قال الصادق عليه السلام: فاعلم أنك زائر عظام آدم

وبدن نوح وجسم علي بن أبي طالب. مضافاً إلى عدم القول بالفصل وهو أقوى دليل في المقام، والقرائن الدالة على إرادة الجسد منها في الخبرين قوية، كما عرفت وستعرف. بل بإعانة الأخبار الصريحة: بان الله حرَّم لحوم الأنبياء على الأرض ان يطعم منها شيئاً، قطعية. فاذن ارادة الجسد منها ليست على خلاف الظاهر، بل هي الظاهر بمعونة القرائن المتصلة والمنفصلة، كبقائها في الأرض الرطبة وعدم بلائها في المدة الطويلة أربع مائة سنة وأزيد وغيرها. ولا بأس ان نشير إلى بعض كلمات الشيخ الأوحد في المقام حتى يتأيد المقصود والمرام ويتضح مخالفة الحاج محمد كريم خان وتابعيه له صراحة. قال قدس سره.

في المجلد الثاني من «جوامع الكلم» في جواب سؤال الشيخ الأجل عن الجمع بين الأحاديث بعد كلام طويل: (وقد ثبت بالاجماع والأخبار المتواترة معنى: بان النبي نوحا على محمد وآل محمد وعليه السلام، عند الطوفان استخرج عظام آدم عليه السلام من سرانديب أو من مكة على اختلاف الروايتين وحمله في السفينة على الجودى في ظهر الكوفة، فهو الآن ضجيع نوح خلف قبر أمير المؤمنين عليه السلام. وكان عمر آدم عليه السلام على ما رواه الصدوق في الاكمال سبعمائة سنة وثلثين. والمستفاد من كلام مروج الذهب للمسعودي مع انضمامه إلى الرواية المذكورة ان بين موت آدم عليه السلام وحمل نوح عليه السلام لجسده في السفينة ألف سنة وخمسمائة سنة وأربع عشرة سنة، وقد ثبت باللغة العربية استعمال لفظ العظام في الجسد لانها معظم الجسد ولذا ورد وجوب صلاة الأموات على مجموع العظام، كما وجبت على الجسد وان لم يكن فيها شيء من القلب، كما في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام. وأيضاً روى في المشهور المقبول من الروايات: ان موسى عليه السلام حمل عظام يوسف عليه السلام من شط نيل مصر ودفنه في بيت المقدس وكان بينهما أربعمائة سنة تقريباً أو تنقص

قليلاً، وكان يوسف عليه السلام من عباد الله الصالحين، فلا ينقص عن حال آدم عليه السلام . والمراد باخراج عظامه اخراج جسده، وانما عبر عنه بها لانها معظم الجسد، واستعمال ذلك كثير في كلام العرب في خطاباتهم ومحاوراتهم وفي أشعارهم، ومنه ما قال الشاعر يرثي طلحة بن عبيدالله بن خلف ويسمى طلحة الطلحات لان أمه صفية بنت الحارث بن أبي طلحة بن عبد مناف:

رحم الله أعظم دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فسمى جسده المدفون بسجستان أعظما، واستعمال ذلك غير منكور في لغة العرب. وانت إذا عرفت ما حققنا لك قبل لم تشك في ان الذي حمله نوح وموسى عليه السلام هو الجسد لا العظام الخ.

وقال أيضاً في المجلد الأول من جوامع الكلم، في رسالة «العصمة والرجعة» في صفحة (٩٨): (وأما أبصار المعصومين عليهم السلام فيرونها، فلو نبشها المعصوم وجدها في كل وقت إلى يوم القيامة، ولهذا نبش نوح عليه السلام آدم عليه السلام من مكة أو سرانديب وحمله إلى النجف الأشرف فان قلت: انما حمل عظامه قلت: ان الروايات الواردة في رفعها إلى السماء مصرحة برفع اللحوم والعظام وغيرهما وأيضاً المراد بالعظام جميع الجسد والعرب يعبرون عن الجسد بالعظام قال الشاعر يرثي طلحة الطلحات وهو طلحة بن عبدالله بن خلف قال:

رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

سمي بذلك لان أمه صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد مناف قال الشاعر: رحم الله أعظما ويريد به الجسد وأيضاً لو كانت ترفع أو تبلى لم يجدها نوح عليه السلام وكان بين موت آدم عليه السلام وحمل نوح عليه السلام بجسده على ما رواه المسعودي في مروج الذهب ألف سنة

وخمسمائة سنة وأربعة عشر سنة وكذلك موسى عليه السلام حمل يوسف عليه السلام من النيل إلى بيت المقدس وبينهما تقريباً اربعمائة سنة الخ.

وقال أيضاً في الرسالة القطيفية منه: وأما ما نقل من ان نوحا عليه السلام حمل عظام آدم عليه السلام، فالظاهر منه ان المراد منه جسده، واطلق عليه العظام لانها أشرف ما فيه، حتى ان جميعها يقوم مقام الجسد، حتى في الأحكام كما روى من وجوب الصلاة على جميع عظام الميت إذا وجدت، وان لم يكن فيها قلب أو صدر. وكذلك ما روى في نقل موسى عليه السلام عظام يوسف عليه السلام الخ. كفانا شاهداً ومؤيداً ما نقلناه من كلماته الصريحة في عدم بلاء أجساد الأنبياء والمعصومين. وان المراد من العظام في الخبرين هو الجسد تجوزا لا العظام حقيقة، وان إرادة الجسد من العظام غير منكور عند العرب ومستعملة عندهم، وليس خلاف الظاهر كما زعمه من لا دراية له في كلمات المشايخ، بل الظاهر هو الجسد بمعونة القرائن القطعية المتصلة منها والمنفصلة ويؤيد ما ذكرنا أيضاً الخبر المروي في البرهان القاطع للسيد هاشم البحراني عن محمد بن مسلم قال: قلت: لأبي جعفر عليه السلام: كم عاش يعقوب مع يوسف بمصر بعدما جمع الله ليعقوب شمله وأراه تأويل رؤيا يوسف الصادقة؟ قال: عاش حولين، قلت: فمن كان يومئذ الحجة لله في الأرض؟ يعقوب أم يوسف؟ قال: كان يعقوب الحجة، وكان الملك ليوسف، فلما مات يعقوب حمل يوسف عظام يعقوب في تابوت إلى أرض الشام فدفنه في بيت المقدس ثم كان يوسف بن يعقوب الحجة انتهى.

فسياق الخبر كما ترى يصرح بأن المراد من عظام يعقوب عليه السلام جسده الشريف إذ لم يكن بين موت يعقوب وحمل يوسف أباه إلى بيت المقدس بحسب العادة الجارية ومقتضاها فاصلة كثيرة طويلة توجب بلاء

لحمه وتلاشيه، مع ان العادة تعجيل حمل الجنائز ونقلها شرعاً وعرفاً، لا سيما في يعقوب وفي أمثاله. ودفن جسده الشريف مدة طويلة وحمله بعدها بحيث لا يبقى منه إلا العظام احتمال بعيد مع كثرة أولاده وتمكن يوسف وسلطنته وعدم المانع من حمله. فظهر ان المراد من العظام في الخبرين السابقين هو الجسد، والتعبير عنه بالعظام متعارف بين القوم وفي محاوراتهم وليس بمنكور عندهم. ثم ان المدة الفاصلة على ما ذكر بين موت آدم عليه السلام وحمل نوح إياه إلى الغري، وموت يوسف عليه السلام وحمل موسى إياه إلى بيت المقدس، مدة طويلة كما عرفت لا يعقل بمقتضى القاعدة الأغلبية بقاء العظام فيها وعدم بلائها لا سيما إذا كانت في الأرض الرطبة كشاطئ النيل ونحوه، فمنتهى بقائها بمقتضاها عشرون أو ثلاثون سنة إلى المائة. فكيف بقيت عظام آدم عليه السلام تحت الأرض الف وخمسمائة وأربعة عشر سنة؟ وكذا عظام يوسف في الأرض الرطبة أربعمائة سنة ولم تبل؟ وحملت من مكان إلى مكان فان قلت: انه روي في كتاب ثاقب المناقب وخرايج الراوندي عن علي بن الحسين بن سابور قال: قحط الناس بسر من رآى في زمن الحسن الأخير عليه السلام، فأمر الخليفة الحاجب وأهل مملكته ان يخرجوا إلى الاستسقاء فخرجوا ثلاثة أيام متوالية إلى المصلى يستسقون ويدعون فما سقوا. فخرج الجاثليق في اليوم الرابع إلى الصحراء ومعه النصارى والرهبان، وكان فيهم راهب، فلما مد يده هطلت السماء بالمطر، فشك أكثر الناس، فعجبوا وصبوا إلى دين النصرانية. فانفذ الخليفة إلى الحسن عليه السلام وكان محبوساً فاستخرجه من حبسه وقال: الحق أمة جدك فقد هلكت، فقال: اني خارج في ذلك ومزيل الشك انشاء الله فخرج الجاثليق في اليوم الثالث والرهبان معه وخرج الحسن عليه السلام في نفر من أصحابه. فلما بصر بالراهب وقد مد يده، أمر بعض مماليكه ان يقبض على يده اليمنى ويأخذ ما بين أصبعيه، ففعل وأخذ

من بين سبابته والوسطى عظماً أسود. فأخذه الحسن عليه السلام بيده ثم قال: استسق الآن، فاستسقى وكانت السماء مغيمة، فتقشعت وطلعت الشمس بيضاء فقال: ما هذا العظم يا أبا محمد؟ قال: هذا رجل مر بقبر نبي من الأنبياء فوقع في يده العظم، وما كشف عن عظم نبي إلا وهطلت السماء بالمطر انتهى.

فان كان لا تأكل الأرض لحوم الأنبياء ولا تتلاشى تحت الأرض، فكيف وقع هذا العظم بيد هذا الراهب واستسقى به؟ قلت: يحتمل ان هذا الراهب مرَّ بقبر نبي ونبش واستخرج عضواً من أعضائه وكشف اللحم وأزاله عن العظم لهذا السر العظيم المعلوم عنده بقرائته في الكتب السماوية وغيرها والدليل على ذلك سواد العظم كما في الخبر إذ لو كان كشف اللحم عنه ببلائه تحت الأرض، لكان العظم أبيض، كما هو المرئي المبصر في سائر العظام المبلى لحمها تحت الأرض من الانسان والحيوان. واحتمل ما ذكرنا أيضاً، الشيخ الأوحد في آخر سؤال الشيخ الأجل القطيفي في المجلد الثاني من «جوامع الكلم» فان قلت: انك ذكرت سابقاً: ان أجساد الأنبياء والأئمة عليهم السلام إذا وضعت في القبور لا تراها أعين الناس فكيف رأى الراهب جسد النبي وقطع عضواً من أعضائه؟ قلت: يحتمل ان يكون القاطع آباء وأجداد ذلك الراهب في الأيام التي تراهم أعين الناس في قبورهم ولا يحجبون عنها. نسبة العسكري عليه السلام، القطع إلى الراهب لا تنافي الاحتمال، إذ ينسب الفعل كثير إلى من يرضى بالفعل ولو لم يفعله لا سيما إذا كان الراضي من جنس طينة الفاعل، ولذا ورد عنهم عليهم السلام ان بقية الله عجل الله فرجه الشريف إذا ظهر يقتل من رضى بقتل الحسين عليه السلام وأفعال القاتلين قصاصا. وليس ذلك إلا لرضاهم ومساواتهم مع القاتلين في النية. وهو سر ما ورد ما معناه ان رجلاً لو قتل رجلاً في المشرق ورضى رجل بذلك في المغرب كان شريكاً في دمه ويواخذ به.

فتلخص مما ذكر: ان المراد من العظام في الخبرين الشريفين هو الجسد قطعاً، بمقتضى القرائن القطعية، وان أجساد الأنبياء والمعصومين عليهم السلام لا تبلى ولا تأكل الأرض من لحومهم وعظامهم أبداً، ومثلهم مثل سبيكة الذهب لا تغير الأرض منها شيئاً. وان الأخبار الواردة بأن الجسد يبلى حتى لا يبقى لحم ولا عظام واردة في غيرهم من المعصومين والأنبياء وانها مخصصة بما ذكرناه في الفصل السابق من الأخبار، والأدلة العقلية. وبما ذكرنا ظهر فساد تفرقة الفاضل النراقي رحمه الله في كتاب «مشكلات العلوم» بين المعصومين الأربعة عشر وبين الأنبياء حيث قال: بعدم بلاء أجساد المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام تمسكاً بالأخبار السابقة وكونها مخصصاً لما ورد من بلاء الجسد مطلقاً وببلاء أجساد الأنبياء عليهم السلام تمسكا بظاهر لفظ العظام في الخبرين المذكورين في خصوص آدم ويوسف عليهما السلام. ويمكن ان يقال ان الأمر بالتأمل في ختام كلامه اشارة إلى ما ذكرنا، من عدم الفرق والتسوية، وان المراد من العظام فيهما هو الجسد والظاهر انه هو الوجه فيه لا غيره كلما يلوح من سياق كلامه - قدس سره - فانحصر القول ببلاء أجساد المعصومين الأربعة عشر والأنبياء عليهم السلام بالحاج محمد كريم خان ومن يتبعه، اعتماداً على أصله الفاسد، وهو القول بكلية المعصومين والأنبياء وعرضية تمام أجسادهم الدنيوية المرئية فافهم وتبصر.

الفصل التاسع

لما ذكر الحاج المذكور ما اعتقده مما انفرد به من المذهب كما عرفت، أيده بما هو أوهن من نسج العنكبوت من قوله بعد قوله السابق بلا فصل.

ويؤيد ذلك ما روى ان أمير المؤمنين عليه السلام دفن في قبر نوح عليه السلام فلو كان جسده العنصري باقياً ما كان ينبش ويؤيد ذلك ما روى ان الامام عليه السلام يبقى في قبره ثلاثة أيام ثم يرفع إلى العرش فلو كان جسده العنصري الذي كان يرى في حياته باقياً لكان في قبره انتهى.

اعلم ان المشهور ان أمير المؤمنين عليه السلام دفن في قبر ادخره له جده نوح عليه السلام كما يدل عليه خبر محمد بن الحنفية قال: فلما انتهيا يعني الحسن والحسين عليهما السلام إلى قبره وإذا مقدم السرير قد وضع، فوضع الحسن عليه السلام، مؤخره ثم قام الحسن وصلى عليه والجماعة خلفه فكبر سبعا كما أمره به أبوه ثم زحزحنا سريره وكشفنا التراب، وإذا نحن بقبر محفور ولحد مشقوق وساجة منقورة مكتوب عليها هذا ما ادخره له جده نوح النبي للعبد الصالح الطاهر المطهر الخ.

وان كان الخبر لا يؤثر عن معصوم عليه السلام لكن يصححه وصية الأمير عليه السلام للحسن: (ثم ضعني على سريري فهو موضع قبري ثم تقدم أبا محمد وصل علي يا بني يا حسن وكبِّر عليَّ سبعا واعلم انه لا يحل ذلك على أحد غيري إلا على رجل يخرج في آخر الزمان اسمه «القائم المهدي» من ولد

أخيك الحسين، يقيم اعوجاج الحق. فإذا أنت صليت علي يا حسن فنح السرير عن موضعه، ثم اكشف التراب عنه، فترى قبراً محفوراً ولحداً مشقوقاً وساجة منقورة فاضجعني فيها، فإذا أردت الخروج من قبري فتفقدني فانك لا تجدني الخ).

وهذا كما ترى صريح في ان قبره الشريف غير قبر جده نوح. وكذلك أيضاً الأخبار الأخر الكثيرة (منها) خبر أبي عبدالله الجدلي في وصيته أيضاً للحسن عليه السلام قال: إذا صليت فخط حول سريري ثم احفر لي قبراً في موضعه إلى منتهى كذا وكذا، ثم شق لحدا فانك تقع على ساجة منقورة ادخرها لي أبي نوح وضعني في الساجة الخ.

ومنها خبر فرحة الغري بسنده عن أم كلثوم بنت علي عليهما السلام قالت في بعض كلامها: فضرب يعني الحسن عليه السلام ضربة فانشق القبر عن ضريح فإذا هو بساجة مكتوب عليها سطران بالسريانية «بسم الله الرحمن الرحيم» هذا قبر قبره نوح النبي لعلي عليه السلام وصى محمد قبل الطوفان بسبعمائة عام الخ.

ومنها أيضاً خبر فرحة الغري بسنده عن مولى لعلي عليه السلام قال: فلما مات أخرجناه وجعلنا نحمل مؤخر السرير ونكفى مقدمه وجعلنا نسمع دوياً وحفيفاً حتى أتينا الغريين، فإذا صخرة بيضاء تلمع نورا، فاحتفرنا فإذا ساجة مكتوباً عليها: هذا ما ادخره نوح لعلي بن أبي طالب فدفناه فيها الخ.

ومنها خبر الخرائج فيما أوصى للحسن والحسين عليهما السلام قال: ستريان صخرة بيضاء تلمع نوراً فاحتفرا، فوجدا ساجة مكتوباً عليها: هذا مما ادخرها نوح لعلي بن أبي طالب فدفناه فيه الخ.

إلى غيرها مما هو صريح في المطلوب. ولا ينافيها خبر حماد بن عيسى عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قبر علي عليه السلام في الغري ما بين صدر نوح ومفرق رأسه مما يلي القبلة انتهى.

إذ الظاهر منه انه عليه السلام دفن قدام نوح من صدره إلى رأسه، وهو يحصل بانفراد قبره الشريف أيضاً. وفي التعبير بقبر علي في الغري اشعار بذلك أيضاً. ثم تحديد الامام عليه السلام لقبر جده بانه ما بين صدر نوح ومفرق رأسه اشعار تام ببقاء جسد نوح عليه السلام في قبره الشريف وعدم بلائه إلى حين دفن أمير المؤمنين عليه السلام في هذه المدة البعيدة. واحتمال ان تحديده عليه السلام باعتبار أول دفن نوح وعلمه بذلك بعيد جداً، وان كان عالماً بذلك. إذ هذا التحديد منه عليه السلام بيان لفضل جده على نوح عليه السلام، فان كان قد بلى جسد نوح وصار تراباً فلا فضل لمن دفن قدامه عليه في الواقع، باعتبار أول دفنه وفرض وجوده طريا وعدم بلائه ولذا لو نبش قبر المؤمن بعد بلائه فليس بحرام بلا خلاف فظهر ان قبر الأمير عليه السلام منفرد قدام قبر نوح عليه السلام. ولو كان دفن عليه السلام في قبره لزم النبش المحرم لعدم بلاء أجساد الأنبياء، لما ذكر من الأدلة العقلية والنقلية. ولا ينافي ما ذكرنا أيضاً ولا يدل على مدعى الخصم فقرة الزيارة الشريفة (السلام عليك وعلى ضجيعيك آدم ونوح) إذاً الضجيع بمعنى الصاحب، ويقال لمن يقرب من الآخر. نعم يدل صريحا على مدعى الخصم رواية أبي بصير قال: قلت: لأبي عبدالله أين دفن أمير المؤمنين عليه السلام قال: دفن في قبر أبيه نوح، قلت: وأين قبر نوح؟ الناس يقولون: انه في المسجد قال: لا ذلك ظهر الكوفة انتهى.

لكن لا يقاوم ما دل على انفراد قبره الشريف لاستلزامه النبش المحرم بناء على عدم بلاء أجساد الأنبياء وهو الحق الصحيح وتساوي مدفني أمير المؤمنين عليه السلام ونوح في الفضل والشرف بناء على مدعى الخصم وهو البلاء. وقد أثبتنا في محله ان فضل مدفن كل واحد من المعصومين على الآخر وعلى غيرهم كفضلهم على الآخر وعلى غيرهم. ثم يحتمل لاتحاد باب القبرين وان كانا منفردين يصدق ان قبريهما واحد كما هو المتعارف

السايغ في زماننا، لا سيما في الروضات المطهرة على مشرفيها آلاف التحية والصلاة، ويصرح بذلك أيضاً كلام الشيخ الأوحد المنقول سابقاً حيث قال: فهو الآن أي آدم عليه السلام ضجيع نوح عليه السلام خلف قبر أمير المؤمنين عليه السلام الخ.

فلو لم يكن القبر منفرداً لما قال: خلف أمير المؤمنين عليه السلام فتنبه وأما تأييده مدعاه بما رواه: ان الامام يبقى في قبره ثلاثة أيام ثم يرفع إلى العرش، فالظاهر انه لا ربط ولا دخل له به، إذ مدعاه ان عدم بقاء أجساد الأنبياء في قبورهم لبلائها وتشتتها، لا لارتفاعها إلى السماء أو إلى العرش، فلا وجه لتأييده به فتبصر. وأما ارتفاع الأئمة عليهم السلام إلى السماء بعد وضعهم في قبورهم فكثير فيما ورد عنهم عليهم السلام لكنها مختلفة ففي بعضها انهم لا يبقون إلا ثلاثة أيام ثم ترفع إلى السماء كالمروي في التهذيب عن أبي الجلال عن أبي عبدالله قال: ما من نبي ولا وصي يبقى في الأرض بعد موته أكثر من ثلاثة ايام حتى يرفع روحه وعظمه ولحمه إلى السماء. وفي بعضها انهم لا يبقون ازيد من أربعين يوماً، كالمروي في كتاب الزيارات من التهذيب عن عطية الانواري قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام قال: لا تمكث جثة نبي ولا وصي أكثر من اربعين يوما. وفي بعضها انهم لا يبقون الا ساعة، كالمروي في التهذيب أيضاً عن الصادق عليه السلام قال: لما أصيب أمير المؤمنين عليه السلام قال: للحسن والحسين عليهما السلام: غسلاني وكفناني وحنطاني واحملاني على سريري واحملا مؤخره تكفيان مقدمه، فانكما تنتهيان إلى قبر محفور ولحد ملحود ولبن موضوع فالحداني واشرجا اللبن علي، وارفعا لبنة مما يلي راسي وانظرا ما تسمعان؟ فأخذا اللبنة عند الرأس بعدما اشرجا عليه اللبن فإذا ليس في القبر شيء انتهى.

وبالجملة فالمراد من ارتفاعهم إلى السماء هو الارتفاع المعنوي،

وتعلقهم من العرش كما في أخبار أخر هو الكون في قبورهم، فقبورهم هي العرش والسماء في الرتبة، فشبه الارتفاع المعنوي بالارتفاع الظاهري، أي قبورهم بالعرش والسماء. والمقصود انهم عليهم السلام لما دخلوا في قبورهم تعلقوا من العرش وارتفعوا إلى السماء، يعني: خلعوا عن انفسهم العوارض التي ألحقوها بأنفسهم ليدركهم الناس وينتفعون منهم، وبقوا في قبورهم في أعالي عالمهم، وهو عالم الأنوار. ويزورهم الزوار في تلك الحفر والقبور، لكن ان نبش قبورهم لا يراهم أعين الخلق غير أعينهم، الا إذا أرادوا أن يتراؤا، واقتضت المصلحة ذلك، كالمروي في كتاب الصوارم للعالم الرباني السيد مهدي القزويني عطر رمسه: ان المتوكل عليه اللعنة أمر بنبش قبر الحسين عليه السلام، فنبش ورأوه في قبره الشريف. وتوضيح ذلك: ان المراد من تعلقهم بالعرش وارتفاعهم إلى السماء بعد الوضع في قبورهم والدخول في حفرهم الشريفة انهم عليهم السلام خلعوها عن انفسهم باختيارهم الأعراض التي كان يدركهم الخلق بواسطتها، ويأخذون معالم دينهم منهم عليهم السلام، ويكتسبون منهم ما فرض الله لهم بسببها، وبقوا في أعالي عالم الأنوار، لانهم ليسوا كسائر الناس مقهورين ومجبورين تحت حكم تلك الأعراض، حتى لا يتمكنوا من رفعها وخلعها كغيرهم، بل باختيارهم إذا اقتضت المصلحة للبسها، كتأديب الخلق وتربيتهم وتعليمهم وهدايتهم، لبسوها وألحقوها بأنفسهم، وإذا اقتضت المصلحة لخلعها كانقضاء مدة مأمورية الهداية والتأديب والتعليم للخلق من الله عزَّ وجلَّ خلعوها ولحقوا بأعالي عالم الأنوار، كما مثلنا سابقاً بجبرئيل (ع) انه عند اقتضاء المصلحة كان يلبس الصورة البشرية وهي صورة دحية الكلبي ويراه الناس ولا يعرفونه، وعند اقتضاء خلعها وعدم الحاجة إليها، كان يخلعها ويلحق بعالمه وهو عالم الأنوار، ولا يراه أحد إلا من هو أعلى منه أو من سنخه، وكذلك هم عليهم السلام إذا دخلوا في قبورهم وانقضت مدة بقائهم في

الصورة المرئية ظاهراً وخلعوها لعدم الحاجة إليها لا يراهم عين أحد من الخلق لكثافتها، إلا عينهم وعين من هو من عالم الأنوار، إذ كيف يدرك من ليس هو من عالم الأنوار غير سنخه وجنسه، ويشاهده، فالمراد من رفعهم إلى السماء، أو تعلقهم بالعرش بعد دخولهم في قبورهم أربعين يوماً، أو ثلاثة أيام، أو ساعة واحدة، هو خلعهم تلك الصورة، غير محتاجين إليها بعد تلك المدد والأزمنة، وأما فيها إذا نبشوا يتراؤن بتلك الصورة المرئية. ووجه اختلاف أخبار مدة الخلع هو بيان تفاوت مراتبهم عليهم السلام فيما بينهم، وان كانوا فيما يحتاج إليه الخلق من الفيوضات الكونية والشرعية متساوين، فالذي أفضل الكل يخلعها في آن واحد، كما ان الحسن والحسين بعد وضعهما أمير المؤمنين في قبره الشريف ولحدهما له رفعا لبنة من طرف رأسه الشريف، وما رأياه في القبر يعني باللباس البشري والا فكيف لا يريانه وهما من سنخه وجنسه، ولا يمنعهما من الرؤية ما فيهما من الصورة البشرية، لانها بالنسبة إلى نوريتهما كالذرة، ويدل عليه خبر البرسي عليه الرحمة في مشارق الأنوار قال: روى عن الحسن بن علي عليه السلام ان أمير المؤمنين عليه السلام قال للحسن والحسين عليهما السلام: إذا وضعتماني في الضريح فصليا ركعتين قبل ان تهيلا علي التراب وانظرا ما يكون، فلما وضعاه في الضريح المقدس فعلا ما أمر به، ونظرا وإذا الضريح مغطى بثوب من سندس، فكشف الحسن عليه السلام مما يلي وجه أمير المؤمنين عليه السلام فوجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآدم وابراهيم يتحدثون مع أمير المؤمنين عليه السلام وكشف الحسين مما يلي رجليه فوجد الزهراء وحواء ومريم وآسية عليهن السلام ينحن على أمير المؤمنين عليه السلام ويندبنه انتهى.

والذي هو أفضل بعد أمير المؤمنين عليه السلام من الباقي يخلع الصورة المرئية بحسب تحمل الناس وقابليتهم كالحسنين عليهما السلام مثلاً بعد ثلاثة أيام، والذي بعدهما أربعين يوماً.

الحاصل فالمراد من رفعهم إلى السماء أو تعلقهم بالعرش هو ما ذكرناه، لا الرفع الظاهري الحسي كما زعمه الحاج الكرماني على ما يظهر من كلامه السابق.

ويصرح بما ذكرنا في أماكن عديدة من مصنفاته وكتبه الشيخ الأوحد الاحسائي (نور الله ضريحه) لا بأس ان نذكر بعض تصريحاته وبياناته كنسا لغبار أوهام الضعفاء، قال في «شرح الزيارة» في شرح فقرة (لايذ بقبور)[١] وأما قشر الجواب، فاعلم انهم أنوار لا كثافة في أجسامهم بوجه بحيث لا تدركها الأبصار بل أكثر البصائر وهي حينئذ في رتبة لطافة العرش، فإذا زالت الكثافة البشرية التي هي علة الادراك قلنا انهم معلقون بالعرش، وهم في حفرهم إلى ان قال: فاجسادهم عليهم السلام في قبورهم في رتبة الأجساد من اللطافة، وهو معنى تعلقها بالعرش أي: في الرتبة واللطافة، فلو وجدت الصورة البشرية الآن وجدتهم في قبورهم، فلما خلعوها في أصولها لم يجدهم في قبورهم أحد إلا ان يكون واحداً منهم عليهم السلام، فانه يدرك ذلك لكونه من هنالك، ولا يمنعه ما فيه من الصورة البشرية التي بها نجده، لانها إذا نسبت إلى نوريته كانت كالذرة في هذا العالم، ولهذا صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج بجسمه الشريف مع ما فيه من البشرية الكثيفة، وبثيابه التي عليه، ولم يمنعه ذلك عن اختراق السموات والحجب وحجب الأنوار لقلة ما فيه من الكثافة، ألا تراه يقف في الشمس ولا يكون له ظل، مع ان ثيابه عليه، لاضمحلالها في عظيم نوريته، وكذلك حكم أهل بيته الثلاثة عشر المعصومين عليهم السلام ومثال ذلك: انك لو وضعت مثقالاً من التراب في مثقال من الماء، أو أقل أو أكثر بقليل، كان الماء كدراً لكدورة كثافة التراب، ولو وضعت مثقال التراب المذكور في البحر المحيط لم يظهر لمثقال التراب أثر، بل يكون وضعه وعدمه بالنسبة إلى البحر المحيط سواء، نعم لو نظرت إلى المثقال التراب في قدره من البحر المحيط قبل

---

(١) صفحة: ٢٨٥.

تموجه واستهلاكه أدركته كذلك هم عليهم السلام حال تعلق البشرية تدرك منهم ما تلبست به الكثافة البشرية حال ارادتهم التلبس والآن لم يريدوا التلبس وخلعوها في أصولها، فأجسادهم في قبورهم معلقون بالعرش. وبعبارة أخرى أجسادهم في السماء وفي قبورهم وحفرهم المعلومة التي تأتي إليها زوار شيعتهم المؤمنين . . . الخ.

وقال في المجلد الثاني من «جوامع الكلم» في الجمع بين الأخبار: فيجب المصير إلى ما قلنا، فانه إذا خلع الصورة البشرية فقد رفع بذلك إلى السماء في الرتبة وإلى العرش، كما في قصة الحسين الخ، وقال فيه أيضاً بعد هذه العبارة: فإذا خلع الجسد الثاني، الجسد العنصري الثقيل في محله من القبر الذي يدركه العوام، بقى الجسد الباقي في سمائه من ذلك القبر، فيأتون الزوار محل القشر الملقى ولعمري ان الجسد الباقي فيه وفي غيبه إلى يوم القيامة عند ربه يرزق انتهى.

وقال أيضاً في المجلد الأول منه في رسالة الرجعة: وإذا فارقت الصورة البشرية التي هي الكثافة، لم تر الأجساد ولو نبشت لم توجد، وان كانت في محالها للطافتها، فلا تراها إلا عين المعصومين، ويعبر عن هذه الغيبوبة التي حصلت من خلعها الكثافة بالرفع إلى السماء وبالنزول إلى الأرض، بلبسها كثافة البشرية. فافهم هذه القاعدة واعرف منها كلما ورد من هذا النحو انتهى.

انظر كيف صرح بالمقصود والمراد وأوضح سبيل الرشد والسداد بعبارات بينة وافية وكلمات صريحة شافية. فلاح من تصريحاته أيضاً: ان المراد من رفعهم إلى السماء أو تعلقهم بالعرش في الأخبار هو الرفع والتعلق المعنوي، وهو الكون في قبورهم من دون تغيير وتبديل، بحيث لا يراه عين أحد غيرهم إلا إذا أرادوا لمصالح تقتضي، وبه يجمع بين ما مضى وبين ما يأتي من الأخبار، لا الرفع الظاهري الحسي كما زعمه جناب

الحاج المذكور. والأخبار المصرحة أيضاً على انهم عليهم السلام في حفرهم وقبورهم كثيرة، لا تخفى على من مارس الاخبار. وجاس خلال تلك الديار بعين الانصاف والاعتبار كفقرة (السلام عليك وعلى ضجيعيك آدم ونوح) وما روى: انك تأتي الحسين وتزوره في قبره، وتشير إلى قبره وتخاطبه وتقول: اشهد انك ترى مقامي وتشهد كلامي وترد علي سلامي. وخبر مفضل بن عمر في مزار البحار قال: دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فقلت: اني اشتاق إلى الغري، قال: فما شوقك إليه؟ قلت: له اني أحب ان أزور أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: لي فهل تعرف فضل زيارته؟ قلت: لا يا بن رسول الله فعرفني ذلك. قال: إذا أردت زيارة أمير المؤمنين عليه السلام فاعلم انك زائر عظام آدم وبدن نوح وجسم علي بن أبي طالب الخ. وغيرها الصريحة أو الظاهرة في كونهم في قبورهم وحفرهم.

بيان ما لعله يحتاج إلى بيان: فالمراد من العظام والبدن والجسم في الخبر: شيء واحد، وهو الجسد، إذا الجسم هو البدن كما في القاموس والمجمع، والبدن هو الجسم، والعظام هو الجسد أيضاً على ما حققناه في بيان المراد منها في الخبرين السابقين، فظهر ان المراد من الكل شيء واحد ومعنى واحد هو الجسد لكن في تعبير الامام عليه السلام عنه بالعبارات المختلفة والألفاظ المتعددة سر دقيق وتحقيق خفي عن غير أهله رشيق، وهو الاشارة إلى اختلاف المراتب، ولا بأس ان نشير إليه مختصراً وهو: ان آدم على نبينا وعليه السلام لما توقف في حمل الأمانة المعروضة عليه، وعلى السموات والأرضين وما فيهما، توقفا ظاهرياً لا باطنياً، وإلا لما كان خلق ولم يتبعهم عند عرضها عليه بجميعه ظاهره وباطنه كما تبعهم في قبولها أولوا العزم الذين سموا بذلك لذلك على خبر، بل تبعهم بباطنه دون ظاهره، حيث قرب من الشجرة المنهى عنها، عبر الامام عليه السلام عنه: بالعظام لانها أصل البدن وباطنه. وأما نوح لما لم يتوقف في قبول ولايتهم

لا ظاهراً ولا باطناً بل تبعهم بكله، عبر عنه: بالبدن الشامل للظاهر والباطن. وأما الجسم وان كان هو البدن لكن لما كان يستعمل غالباً فيما تعلق به الروح، بخلاف البدن كما لا يخفى على من تتبع موارد استعمالاتها عبر به عن الأمير عليه السلام.

الحاصل ظهر من جميع ما فصلناه: ان المراد من العرش أو السماء هو قبورهم الشريفة، والرفع والتعلق هو المعنوي لا الظاهري، وان أجسادهم الشريفة باقية في قبورهم وحفرهم التي يأتي إليها الزائرون بدون تغيير وتبديل وتفكك وتشتت أعضاء، إلا انه لا تريها أعين غيرهم لشدة لطافتها وغلبة نوريتها ونهاية صفائها وبهائها وغاية دقتها وسنائها. ليت شعري من قال: بكلية وجود الأنبياء والأئمة صلى الله عليهم أجمعين؟ وان أجسادهم الظاهرة في دار الدنيا بتمامها أعراض وقوالب، ومثل للكلي تبلى تحت الأرض بحيث لا يبقى منها أثر بوجه، وترجع عناصرها إلى أصولها لانها أخذت من تحت فلك القمر، فهو لمن يزور في البقاع المطهرة والروضات المنورة؟ ان كان يقصد بزيارته النبي أو الامام الكلي فهو على زعمه ملأ كل العوالم فلا اختصاص له بالروضات المنورة، وان كان يقصد بزيارته المحل الملقى فيه عرض ذلك الكلي وقالبه المبلى بحيث لم يبقى منه أثر بوجه على اعتقاده وزعمه فما الفرق بينه وبين مخالفينا؟ بل ربما المخالفون يعتقدون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جسده الظاهري الدنيوي لا يبلى، بل هو طري باق في قبره الشريف المنور، وان كانوا يشاركونه في الأئمة عليهم السلام فلم تكن زيارته إلا تقبيل الضريح وزيارة المحل الملقى فيه عرض الامام وقالبه الخالي منه أيضاً لبلائه، وعدم بقائه بوجه فلم يبق لتحريض الناس في الأخبار وترغيبهم عليهم السلام إلى زيارة الأئمة في المشاهد المشرفة والحث العظيم عليها سبب ولا علة، فاعتبروا يا أولي الأبصار عصمنا الله وإياكم من زلل الأقدام وخطل الأوهام.

الفصل العاشر

قد ظهر لك من جميع ما ذكرنا في الفصول السابقة: ان المعاد يوم القيامة هو هذا البدن المحسوس الملموس المرئي المبصر الدنيوي، لكن بعد زوال الاعراض والعوارض اللاحقة له، التي ليست منه ويعبر عنها الأصحاب، رضوان الله عليهم كما عرفت من كلماتهم وعباراتهم المنقولة عنهم: بالأجزاء الغريبة الفضلية، والشيخ الأوحد الاحسائي: بالجسد العنصري الأولى تارة، وبالجسد العنصري أخرى. وظهر لك أيضاً انه لم يقل: ما هو خلاف الضرورة واجماع المسلمين، بل قال: بما قاله: المسلمون، ودان بما دانه علمائنا الاماميون، ولم يخالفهم إلا من اشتبه وحاد عن الحق، وقال: بان المعاد هو هذا الموجود الدنيوي بلا ذهاب شيء من عوارضه وفضلاته حتى أوساخه وكثافاته وأظفاره وقاذوراته. وبالجملة من اشتم جزئياً من روائح العلم الطبيعي واطلع قليلاً على تولد المولود الفلسفي الذي هو الأصل والاساس في هذه المسألة فقد أصاب الواقع ورأى من وراء الحجب الحق اللامع، ولم يقل الخرافات المضحكة، والعقائد الفاسدة الركيكة ولا بأس ان نختم هذه المقالة بتطبيق العالمين والمولودين العزيزين، وان لم أكن من فرسان هذا الميدان وغواص بحر السر بعد العيان، ونظّار مرآة الحكماء وعلام أسرار الأمناء، لكنني لما وفقت بالنظر بما سطروا، ودخلت من الباب الذي أمروا،وطلبت الوصول ممن منحوا، ورجوت ممن عن اللغو صفحوا،

اهتديت إلى فهم كلمات الراسخين، واستنباط ما خفى عن الغير من كلمات الماضين، واظهار الدرر المكنونة تحت رموز الكملين، وتلقى فيض رشحات بحار العارفين، والاطلاع على ما ستره الله عن أنظار الذين ما أدركوا إلا القشر المستبين والسراب المشتبه بالماء المعين، إذ لا يناله إلا من كان من المعرضين، وفي أنظار الخلق من المحقرين، وذلك مما منّ الله علي بفضله العظيم ومنه الجسيم والحمدلله على نعمه والائه حمداً يليق بعزه وجلاله. والمقصود الأهم من كشف بعض الحجب عن هذا السر العظيم الذي أمروا بستره واخفائه وتطبيقه مع العالم الصغير، هو اثبات ما برهناه على وجه العيان، وتوضيحه بطريق الوجدان، عند من فاز بهذا العلم العزيز واطلع على أسراره وتوفق لرؤيته وجماله، بحيث لا يمكنه إلا القبول والتصديق بما نقول.

اعلم ان العالم الصغير وهو الانسان مطابق مع العالم الوسيط، وهو الولد الشجاع الكريم العزيز، كما انه مطابق مع العالم الكبير، وهو عالم الكون، كما يقول الأمير عليه السلام فيما ينسب إليه من أشعاره:

أتزعم انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

كما ان الانسان مركب من العناصر الأربعة الأصلية التي نزل بها من عالم الغيب والخزانة الغيبية الالهية ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾[1] ومن العناصر العرضية العارضة له في كل واحد من العوالم عند نزوله وطيه للعوالم، ومن عالم العقل إلى هذا العالم، بحيث لا تنفك عنه إلا في القبر، وهي التي يسميها الأصحاب بالأجزاء الغريبة، والأجزاء الفضلية، والشيخ الأوحد بالجسد العنصري

(١) الحجر: ٢١.

والجسد الأولي، كذلك هذا المولود العزيز، الذي هو مظهر الأسرار وآية الجبار، ومأمول كل أمل ومطلوب كل عاقل وجاهل مركب من العناصر الأصلية والغريبة الفضلية فعناصره الاصلية هي التي سئل عنها أمير المؤمنين عليه السلام وأجاب عنها بقسم عظيم، روي ابن شهراشوب في مناقبه ان علياً عليه السلام سئل عن الصنعة وهو يخطب على المنبر فقال: (هي اخت النبوة وعصمة المروة، ان الناس يتكلمون فيها بالظاهر، وانا أعلم ظاهرها وباطنها، والله ما هي إلا ماء جامد، وهواء راكد، ونار حائلة، وأرض سائلة)، والمراد من هذه العناصر التي أجاب بها الأمير عليه السلام لا شك انها الأصلية التي هي أركان ذلك المولود، ان نقص واحد منها لم يتولد، بل لم ينعقد نطفته، إذ السؤال عن الحقيقة، والجواب يجب ان يكون مطابقاً معه في الجواب عن حقيقته وأصله ولا ضير إذا أشرنا إلى بيانها اجمالاً.

أولها الماء الجامد: والقوم يعبرون عنه: بماء الحياة، وماء الحيوان، وماء ذي الوجهين، وماء الملح، وماء اجاج، وماء الهي وغيرها، ومن شأنها انها إذا وصلت إلى الأرض الميتة أحياها وطهرها من الأوساخ، وهو روح الجسد المعبر عنه «بالحجر المكرم» وهو مفتاح هذا العلم الشريف، وبه يحصل الفعل والانفعال، والركن الأعظم من العمل، ويفسد بدونه، وطبيعته حار رطب طبيعة الهواء والحياة، وبه يتبيض الجسد ويكلس لا بغيره، وفي أول وضع «الحجر المكرم» في الآلة العمياء التي هي قبره، ومصاحبته مع ذلك الماء الالهي، يكون صافياً سيالاً، بحيث لو أردت ان تنظر من سمائها إلى نجومها التي في قعرها لرأيتها، إلا إذا جللها السحاب فلا تريها، ومحيطا بالجسد كاحاطة البحار بالأرضين، ولا يظهر الجسد منه إلا مقدار الربع، ولذا يسمى بالبحر المحيط. ثم بعد الانس بالحجر المكرم، والمواصلة بينهما، ووقوع الازدواج، وتغسيله به بالغسلات الثلاث أو الست، والطواف أسبوعاً أو أسبوعين ينجمد في يوم الجمعة،

الذي هو أفضل الأيام، ومن الأعياد العظام، انجماداً تاماً، بحيث يكون أشد من الصخرة الصماء، وأصلب من جميع المعادن والفلزات ولذا قال مولى الموالي عليه السلام: (ماء جامد). وأما في بدو العمل لم يكن جامداً، إذ الجامد لا يفعل ولا ينفعل أبداً، بل الجمود بعد الفعل والانفعال، وإلا لفسد وسقط، فما كان دهناً ذائباً فهو فاسد، وما كان ماء جامداً فهو صالح.

فاعجب بماء صار صخراً وصخرة تجسدها بالمخض من لبن المخض
يذوبها لين الحرارة في الهواء ويجمدها يبس البرودة في الأرض

وكما ان هذا الماء الالهي الذي هو روح الجسد لا بد ان يكون أربعة أجزاء، واليبوسة التي هي الحجر المكرم جزءاً واحداً، أي خمسا واربعة أخماس حتى ينجمدا، بحيث لو زاد كل من الجزئين على القدر المعلوم لفسد ولم ينعقد، فكذلك «المولود الانساني» في بدء خلقته كما صرح به الحكماء لا بد ان يكون كذلك، يعني يأخذ الله عزَّ وجلَّ بمشيته أربعة أجزاء من رطوبة هواء أرض الجواز، المسماة بالبلد الميت، والأرض الجرز، وارض القابليات أيضاً، وهي التي تحت الامكان الراجح، وفضائه الذي لا نهاية له المسمى «بالعمق الأكبر» كما في (دعاء السمات) وجزء واحداً من هباء أرض الجواز فينحل هذا الجزء من اليبوسة الذي هو الصورة في الأجزاء الأربعة من الرطوبة التي هي المادة لغلبتها عليه. فينعقد كلاهما فيكونان ماء واحداً، وبمقتضى مفاد آية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ﴾[1] وآية ﴿فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[2] يجعله في أرض القابليات، ثم يخرج الزرع والثمرات.

---

(١) السجدة: ٢٧.

(٢) فاطر: ٩.

الثاني الهواء الراكد: وهو المماس بربع الجسد، وظاهر البحر المحيط المالئ ما بين الأرض والسماء، بحيث لا يكون فيه حركة ولا تموج بوجه ولا يتصرف فيه الهواء الخارج والا لفسد، ويسد عنه جميع الأبواب الا ما أمر الله سبحانه بفتحها، ويكون الدخول والخروج منها عجلاً سريعاً، إياك ثم إياك ان يتموج الهواء الراكد، ويدكدك الجبال، ويخالف ما قاله سيد الأوصياء والآل، ويفسد ما ينتظر في المال، ولذا انهى سيد الأنبياء (ص) عن شرب الماء مكشف الرأس، فافهم واغتنم.

(الثالث) النار الحائلة: والمراد من الحائلة هو: ان يكون بين النار (والحمام المارية) فاصلة حتى يحتر ماء الخزانة بانحصار حرارة النار فيها، ولا يتصل النار بلا فاصلة (بالآلة العمياء) فيفسد الحمل، ويسقط المولود، إذ يقول ابن ارفع رأس[1] في تغسيل أوساخ الجسد وتطهيره منها:

وتحرقه بالماء والنار برهة ... لتظفر من أجزائه بغداد

ويقول في مقام آخر:

ونار بها استبكى لميتها الحيا ... هبوب الصبا فاستضحكت زهراتها

(الرابع) الأرض السائلة: وهي أرض القابليات، والأرض الميتة، والجسد إذا تقاطرت عليها الروح وانغسلت عن أوساخها بالغسلات الثلاث، أو الست احييت وانبتت واثمرت:

فيالك من أرض تكون لحيها ... مهادا وللموتى معادا كفاتها

وكما ان المولود الانساني مثلث الكيان مربع الكيفية، يعني كونه من ثلاثة أشياء: النفس والروح والجسد، وكيفياته أربع: الرطوبة واليبوسة

---

(١) هذه الأبيات في الكيمياء لابن ارفع رأس من مخطوطات مكتبة آية الله الميرزا الحائري دام ظله.

والحرارة والبرودة. كذلك المولود الطبيعي مثلث الكيان مربع الكيفية، روحه ماء الحياة، وطبيعته طبيعة الحياة، حار رطب، ولذا يحيى الأرض بعد مماتها، ويعيدها كسيرتها الأولى.

هل الماء ماء القطر الا حياتها أم الملح ملح البحر الا حماتها

سينفخ فيه الروح من بعد موته ويبعث حيا حين صار ترابا

ووزنه بلحاظ ثمانون وبلحاظ عشرون، وبلحاظ أربعمائة وثمانون. والقوم لا يدخلون «الكلب الحارس» في الحساب، إذ عينوه للحفظ عن الذئب والتحرز عنه، ومن حيث هو لا ربط له بالعمل أصلاً. وبالجملة فتلك الروح بقوة حرارة النفس تتصاعد إلى أعلى القباب، وتكون سحاباً متراكماً، ثم تمطر وتتقاطر إلى البلاد والأجساد الميتة، والأراضي الهامدة، وتتكرر هكذا إلى ان تطهرها من الادران والادناس، ويحييها مرة أخرى ويسميها جابر في كتاب الملك (بطبيب البحر) وجسده (أرض القابليات) التي تحيي بدخول الروح فيه وتعلقها به بعد مماته وهو آية حياة الانسان بعد مماته وعوده بعد وفاته، ونفخ الروح فيه مرة أخرى عند بعثه وقيامه.

وينفخ فيه بعد تطهير جسمه وتهذيبه في ميتة الروح نافخ

فيبعث بعد الموت حياً كأنه جنين بدا عند الولادة صارخ

وهو «الحجر المكرم» الذي حار في تركيبه افهام الفحول وتاه فيه عقولهم، ولذا اختلفت آراؤهم وتشتت أقوالهم، بعض قال: بتكونه من الحيوانات كالبيض ونحوه، وبعض قال: بتكونه من النباتات، وكل ذلك فاسد بالبداهة والوجدان، إذ لا صبر لهما على النار والذهب والفضة صابران بلا كلام، ثم انا نرى بداهة ان الذهب والفضة يتكونان تحت الأرض، وليس هناك نبات ولا حيوان:

لقد ضل من يبغي من البيض مثله وما يبتغي من بيض ما هو فارخ

والحق الحقيق انه مركب من المعادن التي هي إحدى المولدات الثلاث ويشير إليها الشيخ الأوحد رحمه الله بشعر رأس الانسان[١] وغيره بغيره بقوله

هي البيضة الشقراء أما معيبها فـزاه واما انـفـه فـهـو شـامـخ

ويقول في مقام آخر:

ولا تحسبن الصبغ في بيض طائر فلا صبغ فيما باض الا لقالقه

الحاصل في مقام يستعار عنه بالبيضة لبياضه، وفي مقام بالشعر لارتفاع محله، وفي مقام بآخر لمناسبة أخرى «عباراتنا شتى، وحسنك واحد» فظهر: ان ليس المراد من الشعر في كلام الشيخ الأوحد هو الشعر حقيقة، كما توهمه من لا دراية له في المقام:

ولا ترين الشعر مفتاح علمنا وان ضم فيه النار والماء خالقه

فلو كان من احجارنا الشعر لم يكن ليطرحه فوق المزابل خالقه

وأما نفسه: فهو البخار المتصاعد مع الروح إلى السماء، والمتنازل معها إلى الجسد، وأرض الموات مثلثة أمواهها ورمالها، مربعة غدرانها وحلاتها، وأما كيفياتها الأربع فقد ظهرت من البيانات السابقة فلا حاجة إلى التكرار، وكما ان الإنسان له حلّان وعقدان، حله الأول: في مقام الماء والمولود النباتي وعقده الأول في الفواكه والمطاعم، وحله الثاني في

---

(١) يشير إلى الرسالة الموضوعة في علم الصنعة للشيخ احمد الاحسائي المطبوعة في «جوامع الكلم» الجزء الأول ص (١٢٩) حيث قال الشيخ الأوحد... الطريق الأول - أنا نأخذ من الشعر ممن له ما بين خمس عشرة إلى ثلاثين، والشعر الأسود أحسن من الشعر الأبيض، واغسله عن الأوساخ واقرضه بالمقراض ناعماً، وضعه في القرع إلى نصفه وضع عليه الأنبيق وقطره... الخ وان تعبيره بالشعر استعارة ورمز وليس حقيقة كما أوضح المؤلف رحمه الله فراجع.

المعدة والقوى والكبد واصلاب الاباء، وعقده الثاني في ارحام الأمهات، فكذلك هذا المولود العزيز له حلان وعقدان، فحله الأول: في الصنعة التي هي نصف الكيف المكتوم، وعقده الأول في مقام التزويج يزوج أولاً بزوجه الذي هو مثله، ثم بالزوجات الثلاث المساويات كما وكيفا، وحله الثاني الجويريات الست والمناخل الاكسيرية، وعقده الثاني في مقام التساقي الثلاث التي هي السبع في الغربي، والست التي هي أربعة عشر في الشرقي، ان كان كل غسلة ثمانية وعشرين وان كان أقل كان التساقي أزيد، على كل حال فالأمر واحد لا يفرق بالزيادة والنقصان. وكما ان المولود بعد تولده يحتاج إلى الرضاع مدة معلومة ثم يفطم، كذلك هذا المولود العزيز بعد تولده من نصف الكيف يحتاج إلى الرضاع باللبن العذراء يوماً فيوماً، إلى مدة ثم أسبوعاً فأسبوعاً إلى مدة ثم شهر فشهراً إلى مدة كما طال عمره قل غذائه، إلى أن يصل إلى حد الفطام فيفطم:

فارضعه حتى لا يريد لريه سوى لبن العذراء منك شرابا

وفطامه يكون في أواخر الغسلة الثالثة في المولود العزيز، والغسلة السادسة في الأعز منه، فلما زال عنهما الأعراض والكثافات وانغسلا عن تمام الأوساخ والفضلات، وطهرا عن تسعة رهط المفسدين في الأرض المباركة، صار درة بيضاء، وياقوتة حمراء، تسران الناظرين، وتذهبان الشك عن قلوب المرتابين، وكما ان الانسان متقلب الأحوال من أول عمره إلى آخره يتصور بصور مختلفة ويتلبس بالبسة غير مؤتلفة، ويتشكل باشكال متعددة ويظهر بهيئات عديدة، كالرضاع والفطام والطفولية والشباب، والشيخوخية والكهولة والضعف، والقوة والمرض والصحة، كذلك هذا المولود كما يقول ابن ارفع رأس:

وصيره شيخا بالفطام فانه إذا شب عن سن الرضاعة شابا

لكن الفرق انه كلما شاب زاد في القوة والشباب، وكلما شبَّ نقص

عن القوة وشاب، وكما ان الانسان في بدو نشوئه يكون نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظاماً ثم يكسى لحماً ثم يتم ويدخل فيه الروح، كذلك هذا المولود وكما ان الانسان في أول عمره وشبابه يكون شعره الذي هو من جملة عوارضه أسوداً كلما أخذ بالشيخوخية أبيض جميع شعر جسده، كذلك هذا المولود في شبابه يعتريه السواد الحالك الذي هو من عوارضه ثم إذا أخذ في الشيب أبيض واعترى جميع جسده البياض المفرط، وتلألأ منه النور الأبيض في القبة الظلماء، كالأنجم الزهر في الليلة السوداء، يا لها من ساعة، يخطف فيها الأبصار ويجلوها عن الغشاوة والغبار.

وبالجملة إذا أردنا تطبيق المولودين من كل جهة خرجنا عن وضع الكتاب إلى غير جهة، إنما المقصود والمرام وما عليه الهمة والاهتمام بيان ان كلا منهما طبق الآخر في كل مقام، ويكفينا هذا المقدار من البيان، فلنلزم العنان فللحيطان آذان. ولا ضير ان نشير إلى بعض تقلباته مجملاً. وهو: انه بعد ما تركب من المقدار المعلوم من المعادن المبذولة في كل بيت وبلد، المباعة بأبخس قيمة، وهو «الواو» و«الدال» و«الباء» و«الألف» يزوج أولاً بمثله، ثم بالزوجات الثلث المتساوية، ثم يشق نصفين في التزويج الأخير، وصرح بذلك بعض أهل الفن بقوله:

قسماً بمن شق القمر   وبخمسة فيها استكر

ثم تصيده بالشبك بعدما تقص جناحيه خوفاً من الطيران، وتحبسه في مكان مظلم بحيث لا يستنشق الهواء إلا وقت حاجته، وإذا اشتم الهواء خرج الروح من جسده، وبقى الجسد بلا روح ميتاً لا يحتيي أبداً، ثم تضعه في آلة عمياء مبطنة بالعاج أو كانت عاجاً مبطناً، ولا بأس ان يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها، ثم تجعل لها باباً واحداً، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب.

مغيبة في ظرف عاج مبطن   تسقى على بحرين قان ومبيض

ثم تضيف إليه (الماء الالهي) الذي هو روح الجسد، وحامل نفسه، ويهديك إلى مقداره الهادي، ويرشدك الودود، ثم تحفظه عن ذيب النار والمفسدين للأرض الطيبة بالكلب الحارس، وان لم يكن له ربط للحساب لا في المبدأ ولا في المآب، فاعتبروا يا أولي الألباب، ثم تدخله في الحمام المارية على طريق الوكن، حتى يعرق دائماً ويتناثر منه كاللؤلؤ الرطب، ولا ينشف أبداً، ويلازمه الحمى اللازمة، وان فتر حماه في بعض الأحيان فلا ضير فيه، وان كان العدم أحسن، إذ المقصود ان تكون حماه لصقة متصلة، حتى يتسبب به إلى اعتدال غير متناهي، وكمال لا يتناهى، ويترقى إلى أعلى مدارج القوة والكمال، ويعرج إلى أقصى معارج الصحة في المآل، ثم تلاحظه في أيام رضاعه دائماً بطريق العدل الواضح والميزان البين الراجح، وتسقيه من اللبن العذراء إذا عطش إلى حين فطامه وأيام بلوغه وتمامه في الفصول الأربعة. إياك ان تغفل عنه إذا عطش إذ يهيج عليه الحرارة واليبوسة فيهلك، ثم انه من أول رضاعه إلى حين فطامه يغسل ويطهر عن الأدناس والأوساخ التي تعتريه في هذه المدة بالغسلات الثلاث أو الست، فهذه الارجاس والكثافات الطارية في أثناء مسافة سيره الزائلة بالتساقي بهذه الغسلات مركبة أيضاً كنفسه من العناصر الأربعة، وليست منه ولا ربط لها به بوجه، بل إنما هي أعراض وأجزاء غريبة، تأتي وتزول لا يزيد هو بعروضها، ولا ينقص بزوالها، فما وضع في الأول يؤخذ في الآخر بلا زيادة ونقيصة ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾[1] وهو يقوم من قبره بعد التساقي والغسلات طاهراً من كل رجس، ومغسولاً من كل دنس، وعارياً من الأجزاء الغريبة الفضلية، صافياً براقاً كالدرة البيضاء، أو ياقوتة حمراء، يرى ظاهره من باطنه، وباطنه من ظاهره، بحيث لم يبق فيه أثر من

---

(١) الأعراف: ٢٩.

العوارض الطارية، ثم علامة صحة العمل وانتاج المقدمات المذكورة هي ان يكون في اليوم الأول اسوداً كالقير، ولذا قيل: وآية ثباته القير. ويتساوى فيه الليل والنهار كوادي الظلمات. وفي اليوم الثاني أسوداً مائلاً إلى الزرقة، وفي اليوم الثالث أزرقاً مائلاً إلى السواد، وفي اليوم الرابع أزرقاً خالصاً، وفي اليوم الخامس أزرقاً مائلاً إلى البياض، أو الحمرة، وفي اليوم السادس أبيضاً أو احمراً مائلاً إلى الزرقة، وفي اليوم السابع وهو أعظم الأيام والأعيان يكون أبيضاً تاماً أو أحمراً تاماً، وقطعة واحدة كالدرة البيضاء أو الياقوتة الحمراء يكاد يخطف الأبصار ويتلألأ في الليل والنهار:

إذا ما محى الاظلام بالنور بدرها محى البدر بالأسفار ضوء ذكائه
عديمة مثل لم يبح عقد سرها لجن ولم يعلق لانس بها طمث
إذا لحظت فالسحر في لحظ طرفها وان لفظت فالدر في لفظها الحنث

ثم لما وصل إلى مقام الكمال والقرار وهو البياض أو الاحمرار وصار ولداً كريماً، هو بالشجاعة موصوف يهزم الصفوف، ولا يكترث بالالوف، ومن شاهد ذلك المقام فليسجد شكراً لذي الفضل والانعام، ويعص نفسه، ويخالف هواه، ويواس المساكين، ويتبع أمر مولاه، انه من أعظم الامتحانات وأشد الاختبارات. ولعمري اني ما قصرت في اثبات الحق وإيضاح الصدق كيفا وكما، حتى كاد أن يكون حراماً، إذ أمروا بالكتمان، ونهوا عن البيان، لكن لما كان المقصود اثبات المدعى، ولم يكن ذلك إلا برفع بعض الحجب والاستار واظهار ما لعله من الأسرار أشرنا إلى بعض ما خفى على الفطن الذكي فضلاً عن الجاهل الغبي. فلنرجع الآن إلى ما نحن بصدده ونقول: انك عرفت ان هذا (المولود الفلسفي) الذي هو طبق المولود الانساني يتركب في بدء خلقته وتكونه من العناصر الأربعة، كما قال مولى الموالي عليه السلام، ثم يتنزل من عالم إلى عالم، وينتقل من صورة إلى صورة إلى ان يقبر. ويعتريه أيضاً في قبره أعراض وكثافات وأوساخ

وتبدلات وألوان مختلفة عجيبة، وصور متعددة غريبة، إلى حين حياته وخروجه من قبره وبعثه، وكونه صافياً برَّاقاً كاللؤلؤ بل أصفى، وأبهى منه. فان كانت هذه الأعراض الغريبة والعوارض العجيبة الطارية له في أثناء مسافة سيره من المولود، لزم ان ترجع معه أيضاً كعناصره الأصلية الراجعة معه. وقد عرفت انه لم يرجع إلا هو بعناصره الأصلية مجرداً عن جميع ما عرضه في مدة عمره من عوارضه، كأوساخه وألوانه وكثافاته الطارية له حين التركيب، وفي القبر إلى وقت بعثه، إذ هي ليست منه، ولا ربط لها به بوجه.

فظهر ان المولود الانساني أيضاً كذلك يرجع هو بعناصره الأصلية الموجودة الملموسة الدنيوية، والعوارض التي يسميها الشيخ الأوحد الاحسائي (بالجسد العنصري) والأصحاب رضوان الله عليهم (بالأجزاء الفضلية) التي تعرضه وتعتريه في العوالم النازل منها، وهذا العالم. والقبر من الهيئات المختلفة والأوساخ والكثافات الطارية لا ترجع معه يوم البعث، بل تذهب وترجع إلى أصولها إذ هي ليست منه، بل انما لحقته في اثناء مسافة سيره ونزوله إلى هذا العالم، ولذا يسميه أصحابنا رضوان الله عليهم بالأجزاء الفضلية والغريبة، يعني: انها غريبة عن الأجزاء الأصلية وأجنبية عنها، وزايدة عليها ليست منها بوجه.

ثم ان علماء الفن الشريف بأجمعهم بلا استثناء منهم صرَّحوا: بأن المولود العزيز من أول رضاعه إلى آخر فطامه يحتاج في كل يوم أو اسبوع أو شهر أو أقل أو أزيد إلى الغذاء بلبن العذراء وتغسيله وتطهيره وتربيته به فان يلاحظ غذائه من أول عمره إلى آخره ربما يكون كمًّا مقابل المولود بألف مرة. فان رجع المولود بفضلاته التي منها غذائه لزم ان يعود امناناً. وقد صرحوا بانه لا يزيد في عوده وبعثه على المقدار الذي بذلته في حقه، ووضعته في (الآلة العمياء)، ولا ينقص عنه مقدار ذرة. وأما الغذاء

والأوصاف والألوان المختلفة، والهياكل العجيبة والصور الغريبة، فانها تزول عنها تدريجاً في القبر، ولا يبقى إلى وقت بعثه إلا ما وضع أولاً، عارياً عن تلك الأعراض، وهو عناصره الأصلية الأولية، كما أشار إليها مولى الموالي عليه السلام، وكيف لا يزول عنه تلك العوارض واللواحق، والحال انها ان بقيت وعادت معه لا يتحملها لا (الآلة العمياء) ولا (حمام المارية)، وكذلك المولود الانساني الذي هو طبقه. فجميع أعراضه وكثافاته الطارية له يزول عنه في قبره، ويضمحل ويرجع إلى أصوله تدريجاً، ولا يعود يوم القيامة إلا بعناصره الأصلية الأولية، التي هي المحسوس الملموس، المرئي الدنيوي، شفافاً برّاقاً خالياً عن الكدورات والأوساخ، عارياً عن الأعراض الغريبة الفضلية.

وبالجملة من لم يطلع على تفاصيل تولد هذا المولود العزيز ولم يطفح عليه شيء من رشحات هذا العلم الشريف وأراد ان يحقق فوق ظواهر أخبار أهل العصمة والطهارة فرط كملا صدرا، أو الحاج محمد كريم خان وتابعيهما الذين قالوا: بعود الصورة لا المادة، يعني: بصورة كالصورة الدنيوية، وأما المادة الدنيوية فلا تعود أو افرط كملا جعفر الاسترابادي: والسيد جعفر الدارابي، وملا رضا الهمداني، ونظائرهم، الذين قالوا: بعود الانسان بجميع عوارضه وكثافاته الدنيوية، حتى الشعر والاظفر ونحوهما، الزائلة عنه من أول عمره، إلى آخره، والموجودة معه حين موته كالجبل العظيم. وكلماتهم الصريحة في ذلك نقلت: في الفصول السابقة فراجع.

فظهر: ان النمط الأوسط والطريقة الحقة الوسطى التي هي مذهب الشيخ الأوحد وعلمائنا المحققين، أساطين الشرع المبين، والمطابق للعالم الطبيعي «والمولود الفلسفي»، وما ذكرناه وأيدناه بالآيات والأخبار

الصريحة الدالة، وهو عود هذا الانسان الموجود المحسوس الدنيوي، لكن بعد ازالة الأعراض والأوساخ والكثافات التي ليست منه،وتنبرء إلى الله من غير ما ذكر من الاعتقاد. ومن دان واعتقد بغيره، ومن منكري المعاد الجسماني ثم اني ما قصرت في توضيح كلمات الشيخ الأوحد، وبيان مقصوده منها بالبيانات الواضحة، والعبارات الصريحة، واثبات انه: لم يخالف علمائنا الحقة الامامية رضوان الله عليهم، وضرورة المسلمين مقدار شعرة، ولم يحذو إلا حذوهم، وان أتى باصطلاح جديد غير اصطلاح القوم، والمناقشة في الاصطلاح بعد وضوح المقصود مناقشة في الألفاظ، ليست من دأب أهل العلم والانصاف واثبات: ان مدعي الوفاق هو الذي من أهل الخلاف. ولم يبقَ بعدما برهنا: لأهل الجدال محل جدال، ولا لذي مقال مقال، إلا من كابر عقله، وأطلق في ميدان العناد جهله ولا يهاب ربه، ولا يخاف عقابه، من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

المقالة الثّانية

في المعراج الجسماني

الفصل الأول

كلية المعراج على نحو الاجمال مما اتفقت عليها كلمة المسلمين على أصنافهم، ونطقت بها أخبارهم، وصريح القرآن المجيد، ومن عمدة معاجز نبينا ﷺ، وانكاره انكار لضرورة الدين وأما التفصيل من حيث كيفية المعراج، بانه هل كان بالروح فقط، أو مع الجسم والجسد بلوازمه. ومن حيث المسافة بانه هل كان للمسجد الأقصى أي البيت المقدس فقط، حتى يكون طيأ في الأرض ويكون اطلاق المعراج عليه تجوزاً أو للعروج المعنوي، أو هو مع العروج إلى بعض الكرات والسماوات، أو جميعها إلى العرش، حتى دنى فتدلى فكان من ربه كقاب قوسين أو أدنى ومن حيث زمانه بأنه هل كان بعد البعثة بسنتين ليلة المبعث أي ليلة السابعة والعشرين من شهر رجب أو غير ذلك. ومن حيث مدة المعراج بانها مقدار لمحة أو شطر من الليل أو ثلث الليل أو جميعه حتى مطلع الفجر. فغير خال عن الكلام والتأمل من فرق المسلمين في تلك الشقوق يظهر لمن تتبع السير والتواريخ والأخبار، وكتب الكلام في هذا المقام لسنا في صدد التعرض لجميع الشقوق، انما المهم والعمدة والمعركة للآراء والأفكار ومحط البحث والأنظار هو: الكلام في المعراج من حيث كيفيته، هل هو روحاني أو جسماني وجسداني؟

والذي نعتقده وندين به، وهو في الجملة ضروري مذهب الامامية: ان نبينا محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب المتولد من

آمنة بنت وهب في مكة، الذي كان يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق وسكك مكة والمدينة، وكان يحوي مقداراً من الأرض، عرج في تلك الليلة بروحه وجسده الظاهري الشخصي، وهيكله البشري الدنيوي المحسوس المبصر الملموس، مع ثيابه وعمامته ونعليه، وجاز الكرات وصعد إلى السموات، وخرق الحجب والسرادقات، ووصل إلى العرش، وشرفه وزينه، وصعد إلى مقام قاب قوسين، لحكم ومصالح لا تعد ولا تحصى، راجعة لنفسه الشريفة، وراجعة إلى الخلق ودرك جميع تلك المصالح والحكم ربما يكون خارجاً عن طوق البشر، وربما يمر عليك ذكر بعضها. فمن انكر عروجه ﷺ بهذا البدن وهذا الجسم فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين. والذي أعرفه وأفهمه من بيانات وعبائر الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره، وكلمات تلامذته وتابعيه: انه أيضاً ممن يقول بمقالتنا، ويعتقد بالمعراج الجسماني والجسداني ويشدد النكير على المنكرين لذلك، كما سيمر عليك بعض عبائره وعبائر تلامذته، في الفصل الآتي. ولكن نسب إليه المعراج الروحاني: ملا رضا الهمداني في رسالته (هدية النملة)، وعروج الجوهر النوري الكامن في هذا الجسم، جناب الملا جعفر الاستربادي في رسالته «حياة الأرواح».

قال (الأول) في رسالته المذكورة قالت الشيخية بما هو لفظ الشيخ في رسالته المسماة بالقطيفية أو الرشتية والترديد مني لعدم حضور الكتاب، قال: انه ﷺ لما أراد العروج ألقى في كل كرة مامنها، وألقى ترابه في التراب ومائه في الماء، وهوائه في الهواء، وناره في النار، وكل قبضة من السماء في تلك السماء، ثم لما رجع أخذ من كل كرة ما ألقى فيها، وصرح بمثله في جميع كتبه انتهى.

ولا ينقضي تعجبي من هذا الرجل، ما أجرأه على الله وعلى انتهاك

حرمة العلماء، كيف يدعي ويقول: بما هو لفظ الشيخ، بلا خوف ولا رهب، وينسب إليه ما نسب، وهذه العبارة التي ذكرها ليست بعبارة الشيخ الأوحد، لا بعينها ولا بمثلها ومضمونها، كما ستعرف في الفصل الآتي، نعم فيها بعض مفردات الألفاظ.

وقال جناب الملا جعفر الاسترابادي في «حياة الأرواح» بعد نقل عبارة الشيخ الأوحد قدس سره من الرسالة القطيفية أقول: لا يخفى ان مقتضى كلماته السابقة عروج الجوهر النوري المكنون الكامن في هذا الجسم، كما هو مذهبه في المعاد الخ.

ومنشأ اشتباه هذا وأمثاله انما هو العبارة: التي في رسالته القطيفية، حيث انهم لم يفهموا المقصود مما عبَّر، ولم يدققوا النظر في سابق العبارة وما تأخر، ولم يراجعوا رسائله وساير تصنيفاته، وهي تنادي بأعلى صوتها بالمعراج الجسماني، كما بينا، واثبات ذلك وبيان اشتباه المشتبهين يتوقف على نقل عبايره من تلك الرسالة بطولها، ويحتاج إلى توضيح مقصوده منها، لعلَّ من سبقت له الرحمة الالهية والعناية الربانية يهتدي إلى معرفة كلامه، ويلتفت إلى مقصوده ومرامه، ونسأل الله تعالى ان يحفظنا من زلل الأقلام، وخلل الأفهام انه كريم وهاب.

الفصل الثاني

قال الشيخ الأوحد الاحسائي رَحِمَهُ الله في «الرسالة القطيفية»[1] في جواب السؤال عن حقيقة المعراج: أقول: ان حقيقة المعراج هو العروج على ظاهره ولا جهل فيه، وإنما الجهل في معرفة جسد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي معرفة الأفاعيل الالهية، وفي معرفة الخرق والالتيام، فنقول: اعلم ان الله سبحانه خلق قلوب المؤمنين من فاضل طينة جسم محمد وأهل بيته عليهم السلام. والفاضل إذا أطلق في الأخبار وفي عباير العارفين بالأسرار يراد به الشعاع، وهو واحد من سبعين. مثلاً جسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرص الشمس، وقلوب شيعتهم خلقوا من الشعاع الواقع على الأرض من قرص الشمس، فإذا عرفت هذا عرفت انه يصعد بجسمه ولا يكون خرق ولا التيام. بقي شيء وهو انا نقول: الجسم هو كذلك ولكنه لبس الصور البشرية التي تحس وهي متجسدة، وحكمها حكم سائر الأجسام الجمادية، والصعود بها يلزم منه الخرق والالتيام. ونجيب: بان الصورة البشرية عند إرادة صعوده يجوز فيها احتمالان في الواقع هما سواء، وفي الظاهر الأول أبعد من العقول، والآخر أقرب.

فالأول ان الصاعد كلما صعد ألقى منه عند كل رتبة ما منها فيها، مثلاً إذا أراد تجاوز كرة الهواء ألقى ما فيه من الهواء فيها، وإذا أراد تجاوز كرة النار ألقى ما فيه منها فيها، وإذا رجع

---

(١) راجع المجلد الأول من «جوامع الكلم» للشيخ الأوحد.

أخذ ماله من كرة النار، فإذا وصل الهواء أخذ ماله من الهواء، لا يقال: على هذا ان هذا قول: بعروج الروح خاصة لانه إذا ألقى ما فيه عند كل رتبة لم يصل منه إلا الروح، لانا نقول: انا لو قلنا بذلك فالمراد بها أعراض ذلك، لان ذوات تلك لو ألقيها بطلت بنيته بالكلية، فيجب ان يكون ذلك موتاً، لان القائلين بعروج الروح يقولون: ان بنيته باقية لا تتفكك وانما مرادنا ان الجسم بالنسبة إلى عالم الفساد يتلطف إذا صعد إلى عالم الكون، والا فهو على ما هو عليه من التجسد والتخطيط.

والثاني ان الصورة البشرية التي هي المقدار والتخطيط تابعة للجسم في لطافته وكثافته، فان الملك الأعظم مثل جبرئيل إذا خرج في صورة البشر كصورة دحية ابن خليفة الكلبي، يخرج بقدر دحية، مع انه يملأ ما بين السماء والأرض ولو شاء حينئذ دخل في ثقب الابرة وأصغر، لان الأجسام اللطيفة النورانية تكون بحكم الأرواح لا تزاحم فيها ولا تضايق، ولهذا يبلغ المعصوم عليه السلام من مشرق الدنيا إلى مغربها في أقل من طرفة عين ولا يستغربه السامع وهذا هو ذلك بعينه فافهم) انتهى محل الحاجة من كلامه.

ولنشر الآن إلى توضيح بعض عبائره، ثم تتوجه إلى مقصوده ومراده منها بأوفى بيان، قوله: اعلم ان الله خلق قلوب المؤمنين من فاضل طينة جسم محمد وأهل بيته عليهم السلام الخ. تأسى في قوله: من فاضل طينته بقول بقية الله حجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف: (اللهم ان شيعتنا خلقوا من فاضل طينتنا وعجنوا بماء ولايتنا)، والمراد من الفاضل كما هو صرح به أيضاً الشعاع، كما هو صريح قول أمير المؤمنين عليه السلام: في العوالم ورياض الجنان عن ابن عباس قال: قال أمير المؤمنين: (اتقوا فراسة المؤمن، فانه ينظر بنورالله) قال: قلت: يا أمير المؤمنين كيف ينظر بنور الله؟ قال: (لأنا خلقنا من نور الله عزَّ وجلَّ، وخلق شيعتنا من شعاع نورنا). ولو كان المراد منه

معناه اللغوي لزم ان يكونوا مع شيعتهم من سنخ وجنس واحد، والحال ان طينتهم بقدرهم لا تزيد عليهم حتى يجعل لغيرهم فيها نصب. وفي خبر الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام: (لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيب). وتفصيل ذلك: ان الله عزَّ وجلَّ خلق المعصومين الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين - كما نذكره مفصلاً في المقالات الآتية انشاء الله ولا يضرنا خلاف الشيخ المفيد عليه الرحمة إذ هو خلاف صريح الأخبار المستفيضة وضرورة مذهبنا الآن - ثم خلق من شعاع نور أجسامهم حقائق الأنبياء، ونسبة حقائق الأنبياء إلى أجسامهم كنسبة نور الشمس إليهاو وهي الواحد من سبعين، كما هو شأن الآثار إذا نسبت إلى مؤثراتها، والصفة إلى موصوفها، وذلك لأن كل شيء ذو سبعة يعني: مربع الكيفية الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة، ومثلث الكيان الجسم والروح والنفس. فإذا نسب المؤثر والموصوف إلى مرتبة أنزل منها وهي الصفة والأثر، وهي المرتبة الثانية كان سبعين، لان السبعة في المرتبة الثانية سبعون، كما ان السبعة التي هي في مرتبة الآحاد إذا نزلت إلى مرتبة العشرات صارت سبعين. ثم خلق من شعاع نور الانبياء حقائق الشيعة بالمعنى الاعم، وإلى هذا يدل الخبر المروي في رياض الجنان عن جابر عن عبدالله الانصاري قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أول شيء خلق الله ما هو؟ فقال: (نورنبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير)، إلى ان قال: (ثم نظر إليه بعين الهيبة فرشح ذلك النور وقطر منه مائة واربعة وعشرون ألف قطرة، فخلق الله من كل قطرة روح نبي ورسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء فخلق الله من أنفاسها أرواح الأولياء والشهداء والصالحين) الخبر. ثم خلق من شعاع نور الشيعة المؤمنين من الجن. وهكذا إلى آخر السلسلة الثمانية على التفصيل الذي نذكره انشاء الله في مقالة العلل الأربع، وكل واحدة من هذه المراتب نور لما فوقها، إلى ان ينتهي إلى نور الأنوار عليه

الصلاة والسلام ما دام نور وظلام ومنير للمرتبة السافلة إلى ان ينتهي إلى أسفل المراتب، وهو الجماد، ويمتنع ان يصل النور إلى مقام منيره، ويتجاوز عن حده. إذ كل واحد منها يقرء حروف نفسه ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾[1]﴾ ويقول الأمير عليه السلام: (إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها)، ولذا حرم على جميع المراتب من الجماد إلى الأنبياء تمنى رتبه أهل بيت العصمة والطهارة. والأخبار الناطقة بذلك متظافرة. ثم يلزم على ذلك انقلاب الحقائق. يعني: يجوز ان يخرج النور في حال كونه نوراً عن النورية، والمنير حال كونه منيراً عن المنيرية وهو محال، ويلزم أيضا ان تكون النبوة والامامة كسبيتين لا ارثيتين من الله عزَّ وجلَّ، كما ذهب إليها جماعة من صوفية العامة، ويظهر من الحاج محمد خان في كتابه مصباح السالكين ايضاً. وهذا هو المراد مما ذهب إليه الشيخ الأوحد: من كون المعصومين الأربعة عشر عللاً مادية لمؤمني تمام الطبقات، لانهم خلقوا من شعاع نور أجسامهم، وكفارها أيضاً، لأنهم خلقوا من عكس شعاعهم على التفصيل الآتي انشاء الله. قوله: بقى شيء وهو انا نقول الجسم هو كذلك ولكنه لبس الصورة البشرية التي تحس وهي متجسدة، وحكمها حكم سائر الأجسام الجمادية، والصعود بها يستلزم منه الخرق والالتيام الخ. مراده ان النبي ﷺ عرج بجسمه الشريف إلى السموات، ولم يلزم منه الخرق والالتيام، لان جسمه الشريف علة لكل الأشياء والأفلاك منها، وهو ألطف منها قطعاً، وإلا لما كان علة (لولاك لما خلقت الأفلاك)، والأجزاء الفلكية عند محاذات جسمه الشريف وقت العروج تفنى كفناء النور عند ظهور منيره، وجسمه الشريف عند المحاذات يقوم مقام تلك الأجزاء في ايصال الفيوضات إلى السفليات، فلا يلزم خرق

---

(١) الصافات: ١٦٤.

ولا التيام، وان لم يكونا محالين، كما هو أعلى الله مقامه يصرح بجوازهما، ويكثر القول فيمن قال بمحاليتهما في كثير من مصنفاته، وننقل عبائره منها في مقالة مخصوصة، ويقول: ان القول بالمحالية قول الزنادقة والفلاسفة. ومثال عروجه من دون خرق والتيام نفوذ شعاع الشمس من الزجاج والبلور، والحرارة من الصخرة والقدر، فلكون الشعاع ألطف من الزجاج والبلور، وكذلك الحرارة من الصخرة والقدر لم يمنع الزجاج والبلور من نفوذه. وكذلك الصخرة والقدر وما فيه من الماء وغيره من نفوذ الحرارة، إذ الكثيف ليس له قوة منع نفوذ اللطيف، وهو ينفذ من الكثيف دائماً، ولا يلزم الخرق والالتيام، ولما كانت الصورة البشرية التي هي النسبة بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين الأشياء الثقيلة السفلية، ومقتضاها الخرق والالتيام لانها مركبة من العناصر الأربعة السفلية تحت فلك القمر. ومقتضى العنصر السفلي الثقلية والخرق، ألقى وقت المعراج تلك النسبة التي هي الثقلية والجمود المركبة من العناصر السفلية تحت فلك القمر، الموجبة للخرق والالتيام، وعرج يعني ألقى كل واحد من عناصر تلك النسبة وهي الجمود والثقلية في كرته، ألقى في كرة التراب تراب تلك النسبة، وفي كرة الماء ماء تلك النسبة، وكرة الهواء هواء تلك النسبة، وكرة النار نار تلك النسبة وعرج. ولما نزل أخذ كل واحد منها مما ألقي فيها، لا انه القى في تلك الكرات عناصر جسمه الشريف، كما توهم من كلماته إذ أولاً عناصر جسمه الشريف ليست ماخوذة من تلك الكرات حتى يلقيها فيها، لانها خلقت قبل خلق الكرات بالألف عام.

وثانياً لو كان يلقيها فيها لزمه صلى الله عليه وآله وسلم الموت فكيف عرج وهو يصرح بذلك بقوله: لانا نقول: انا لو قلنا بذلك، أي إلقاء عناصر جسمه في الكرات فالمراد بها أعراض ذلك، لان ذوات تلك لو القيها بطلت بنيته بالكلية، فيجب ان يكون ذلك موتاً الخ.

فظهر ان مراده هو ما ذكرناه من إلقاء عناصر تلك النسبة التي هي الثقلية والجمود المأخوذة من كرات تحت فلك القمر فيها، لا عناصر جسمه الشريف وجسده اللطيف، كما توهمه من لاحظ له في التحقيق، وتكلم عليه بما لا يليق. فتنبه يا أيها الأخ الشفيق، جعل الله لك التوفيق خير رفيق، والتقوى خير زاد الطريق.

(عود في التحقيق بطريق رشيق): اجمع حواسك، واجعل الانصاف نصب عينيك، واحسن الظن بعلماء الدين وقوام الملة والشرع المبين، ولا تصغ إلى ترنمات المترنمين، ونغمات المغرضين، إذ لا تفيدانك يوم الدين، عند الوقوف بين يدي رب العالمين، ولا تنجيانك عن هول البرزخ والمنكر، وشدائد يوم المحشر، يوم لا تقبل فيه الأعذار، ويرد كل قول بوار. واعلم ان الأعراض الطارية على الانسان على قسمين: الأول: هو العرض الذي يعرض لنفس الجسم ويعتريه لذاته. الثاني: العرض الذي يعرض لصفة الجسم، اما القسم الأول فهو على قسمين أيضاً: الأول هو العرض الذي يعرض لذات الجسم ويغيره بالكلية، كما ان الانسان لو قسم نصفين يتغير بالكلية. الثاني هو الذي يعرض لنفس الجسم ولا يغيره تغييراً كلياً، كالانسان إذا قطع أصبعه مثلاً. وأما القسم الثاني وهو طرو الأعراض على صفة الجسم لا ذاته فهو على قسمين أيضاً: الأول هو طرو العرض وعروضه على صفة الجسم، بحيث يخرج الصفة عن الصفتية، كعروض السواد على الجسم بحيث يغير الجسم من الحمرة مثلاً إلى السواد، فالجسم يتغير من حيث الصفة، لكن المادة باقية على حالها، إذ الألوان أعراض خارجة عن ذات الشيء ومادته، ولا ربط لها به بوجه. الثاني: وهو مقصودنا هو طرو العرض على صفة الجسم، بحيث لا يغير الصفة عن الصفتية بل يبقيها عليها ولا يخرج الجسم عما هو عليه، لا ذاتاً ولا صفة بوجه، كما انك إذا جلست في مكان حار وانفتحت منافذ جسمك

ومساماته وخرجت الأبخرة من باطنك إلى ظاهرك، أو جلست في مكان بارد وانسدت المنافذ والمسامات، وانحبست الأبخرة في باطنك فهاتان الصفتان العارضتان لجسمك وجسدك من مجاورة المكان البارد والحار، والجلوس فيهما لا تغيرانك، ولا تخرجان جسدك عما هو عليه إلى غيره، إذ لا ربط لانسداد المنافذ وانفتاحها بجسدك، وأنت هو ذاك على ما أنت عليه من طولك وقصرك وسوادك وبياضك وسمنك وضعفك وصحتك وسقمك وغيرها من صفاتك وأعراضك. نعم هاتان الصفتان العارضتان على جسدك بواسطة الحرارة والبرودة انما تحدثان في جسمك: الجمود والذوبان، اللذين لا يغيران مادة جسمك ولا صفته بوجه، مثل ان جسمك في فصل الشتاء ينجمد، ومنافذه تنسد، والأبخرة تنحبس. وفي الصيف يذوب ويلين، ومنافذه تنفتح. فانت في الشتاء هو الانسان الذي كنت في الصيف، وفي الصيف هو الشخص الذي كنت في الشتاء، ما تغيرت بالحر والبرد بوجه، إلا انك اتصفت بصفة الذوبان مرة، وصفة الجمود أخرى وهما لا يغيران منك شيئاً بوجه، وأنت على ما كنت عليه. وهذا هو المراد بقوله: ولكنه لبس الصورة البشرية التي تحس وهي متجسدة الخ.

ولما كانت النسبة الموجودة بينه وبين سائر الأجسام التي هي الصورة البشرية والجمود من الأمور المتحققة والمتأصلة عند الشيخ الأوحد خلافاً للحكماء، حيث قالوا: بكونها من الأمور الاعتبارية، قال: بتركبها من العناصر السفلية تحت فلك القمر، الموجبة للجمود، المستلزم للخرق والالتيام ولما عرج ألقى كل واحد من عناصر هذه النسبة في كرته وعرج، ولما نزل أخذ من كل واحد من الكرات ما ألقى فيه. لا انه ﷺ القى في الكرات تحت فلك القمر عناصر جسمه الشريف في كل واحدة منها ما هو من جنسها وعرج. بل انما عرج ﷺ بعناصر جسمه الشريف كلا وطرا وعبائته وألبسته ونعليه اللذين من جلد البعير. فظهر ان المراد من قوله في

الاحتمال الأول: ان الصاعد كلما صعد ألقى منه عند كل رتبة ما منها فيها الخ. هو ما ذكرناه، من إلقاء عناصر تلك النسبة والصفة، وهي الجمود والثقلية البشرية في كراتها، ومن طرو صفة الذوبان عند العروج، وأخذ عناصر تلك الصفة والنسبة من كراتها، والاتصاف بصفة الجمود، حتى يتمكن الخلق من النظر إليه والاكتساب والانتفاع منه عند الرجوع.

فعلم ان معتقده الذي هو ما ذهب إليه المسلمون، عروج النبي ﷺ بهذه الصورة البشرية الدنيوية المحسوسة المبصرة، من دون تغيير في جسمه وجسده الشريف، الا بعروض صفتي الذوبان والجمود عروجاً ورجوعاً، كعروض هاتين الصفتين لك شتاء وصيفاً، اللتين لا تغيران من جسده الشريف شيئاً بوجه أبداً، كما لا تغيران جسدك عند عروضهما في الفصلين بوجه، فالتفت جداً انه من مزال الأقدام.

ولما علم رحمه الله: انه يتوهم من قوله: ان الصاعد كلما صعد ألقى منه الخ.

من لا اطلاع له بحقيقة الحال القول: بعدم المعراج الجسماني، استدركه بقوله: لا يقال على هذا ان هذا قول بعروج الروح خاصة، لانه إذا ألقى ما فيه عند كل رتبة لم يصل إلا الروح، لانا نقول: أنا لو قلنا: بذلك فالمراد اعراض ذلك، لان ذوات تلك لو ألقاها بطلت بنيته بالكلية، فيجب ان يكون ذلك موتاً الخ.

انظر إلى كلامه كيف يصرح بأن المراد من إلقاء العناصر إلقاء أعراضها وهي النسبة والثقلية وصفة الجمود التي لا ربط لها بوجه إلى الجسم كما ذكرنا. ثم ان جميع الأعراض كالجمود والثقلية وغيرهما كلاً محكومات بحكم المعصومين الأربعة عشر، ومجبورات تحت تصرفهم وفي حكمهم، كلما أرادوا إزالتها عن أنفسهم أزالوها، وكلما أرادوا إلحاقها ألحقوها،

وليسوا كسائر الخلق مقهورين تحت حكم الأعراض حتى ينجبروا بالاتصاف بصفة الجمود، ولا يتمكنوا من الاتصاف بصفة نقيضه وهو الذوبان، إذا أرادوا الا بمشقة تامة كسائر الناس، كما برهناه في مسألة المعاد فراجع. فان قلت: ان ثقلية وجمود العبا والنعلين والبسته الشريفة قطعاً أكثر من جمود بشريته ﷺ، فكيف أخذها معه ولم يلزم الخرق والالتيام؟ قلت: أولاً يحتمل كما انه رفع الجمود عن نفسه واتصف بصفة الذوبان، كذلك رفع الجمود والثقلية عن الأشياء التي صاحبته، وكملها ولطفها، بحيث تجاوز بها السموات، ولم يلزم المحذور. وثانياً اتبعها لنفسه الشريفة واستهلكت ظلماتها وثقليتها وجمودها عند نور وجوده المبارك، بحيث لم يبقَ لها أثر مما لها من اللوازم حتى تمنع عن عروجها ويلزم منها المحذور، كما ان عبائه الشريفة الثقيلة الغليطة إذا كان يلبسها ويقابل الشمس لم يكن ظل لها كوجوده الشريف، وإذا القيت على الأرض أو علقت كان لها ظل، كما ان الجن إذا صحب شيئاً ثقيلاً كثيفاً، كما انه هو لا يرى، الشيء الكثيف أيضاً لا يرى تبعاً له، ويخرج به من المكان المحفوظ من كل طرف والحائط، ولا يلزم خرق في الحائط ولا التيام، وهذا الاحتمال الثاني هو الذي يصرح به: الشيخ الأوحد في كلامه السابق بقوله: والثاني ان الصورة البشرية التي هي المقدار والتخطيط تابعة للجسم في لطافته وكثافته، ثم يمثل بجبرئيل عليه السلام بانه إذا دخل في صورة دحية الكلبي ولبس تلك الصورة، فمع تصوره بها يملأ ما بين السماء والأرض، ويدخل في ثقب الابرة بل أصغر منه لان الأجسام اللطيفة النورانية حكمها حكم الأرواح، لا تزاحم فيها ولا تضايق.

وبالجملة كما نجيب بهذين الاحتمالين عن لزوم الخرق والالتيام فيما صاحبها في المعراج من العباء والنعلين والألسة في قبال من يقول بمحالية الخرق والالتيام في الأفلاك، فكذلك نجيب بهما أيضاً في معراجه ﷺ

بجسده البشري الدنيوي في قبال القول بالمحالية، كما صرح بهما الشيخ الأوحد في كلامه السابق، وهذان الاحتمالان في الحقيقة مجارات ومماشات منه مع أهل ذلك القول، والا فلا حاجة عنده إلى الجواب بهما، إذ ليس عنده الخرق والالتيام في الأفلاك محال، بل هو جائز عنده بلا اشكال منه، كما ترى من تصريحاته في كتبه ومصنفاته مراراً عديدة.

فظهر مما ذكرنا أن مذهب الشيخ الأوحد ومعتقده هو معراج نبينا ﷺ بجسمه وجسده الشريف الدنيوي المحسوس الملموس المبصر، بل بعبائه والبسته ونعليه اللذين من جلد البعير ظاهراًو وليس في عبائره وكلماته ما يوهم المعراج الروحاني. ومن يتوهم انما هو لأجل عدم انسه باصطلاحه أو عدم غوره في كلامه بالدقة والنظر، أو عدم مبالاته فيما ينسبه. والظاهر ان توهم الاسترابادي في «حياة الأرواح» والهمداني في «هدية النملة» من القسم الثالث، بل من نظر إلى رسالتيهما ربما علم ان ما نسبا إلى الشيخ الأوحد ليس لتوهم منهما من كلماته الشريفة، بل لأغراض فاسدة دنيوية. ولما تبين لك مقصوده ومراده من تلك العبارات المنقولة من «الرسالة القطيفية» بأوفى بيان وأحسن تبيان، نتوجه الآن إلى نقل سائر عبائره الصريحة من سائر رسائله وكتبه الرشيقة.

الفصل الثالث

قد عرفت مما ذكرنا وصريح كلامه رحمه الله : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرج إلى السموات وطواها بجسمه الشريف الدنيوي والبسته، وان ما نسبا إليه اشتباه صرف، وليس هذا من الهمداني بعجيب، إذ باعه في العلم قصير، وبضاعته مزجات، وتلك العبارات العلمية والمطالب الحكمية ربما يعجز عن فهمها كثير من الفحول، فإذا حام حولها مثل هذا المسكين فغير بعيدان يكون بعيداً عن الواقع. لكن العجب من الاسترابادي حيث كان ممن يعتمد عليه ومقلداً ومرجعاً في قيد حياته، كيف نسب إلى الشيخ الأوحد في رسالته: القول: بعروج الجوهر النوري المكنون الكامن في هذا الجسم؟ ألم يتفطن ان جمود الثياب والعباء والنعلين وثقليتها وكثافتها قطعاً أكثر من بدنه الشريف العنصري، والصورة البشرية بل ولا نسبة فكيف يسوغ له نسبة ذلك القول إلى الشيخ الأوحد مع تصريحه بمعراجه صلى الله عليه وآله وسلم بما هو عليه من ثيابه وعبائه ونعليه؟ هل الثوب ثوب للروح، أو الجوهر النوري؟ وهل العباء عباءاً لهما؟ وهل النعل نعل للروح أو الجوهر النوري؟ سبحانك هذا بهتان عظيم. هب انه يحتمل من عباراته المنقولة سابقاً ما نسبه إليه فهل بعد تصريحه بمراده مما ذكره في معراجه صلى الله عليه وآله وسلم يبقى للاحتمال محل أو مجال؟ أو لأهل القيل مقال؟ ومن جملة تصريحاته ما قاله رحمة الله عليه في جواب السؤال عن المعراج، قال: (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرج بجسده الشريف وعليه ثيابه إلى الحجب، حتى كان من

ربه قاب قوسين أو أدنى، وساق الكلام إلى ان قال: وجسمه الشريف الطف من كل ما ذكرناه، حتى يقف في الشمس ولا يظهر له ظل، وعليه جميع ثيابه، وصعد إلى ما وراء الحجب وعليه ثيابه، فانه ما صعد عارياً، كما وقف في الشمس وليس بعار، ولا يمنع كثافة ثيابه نوريته إذا وقف في الشمس. ولا لطافته إذا خرق الحجب، لقلة ثيابه إذا نسبت إلى لطافة جسمه ونوريته) انتهى.

ومن جملتها ما في «شرح العرشية» في جواب الاعتراض السابع من اعتراضات منكري حشر الاجساد. قال: ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير؟ ثم على كل حال ما معنى المنع من تداخل الأجسام؟ والمنع من الخرق والالتيام؟ والملائكة والشياطين تخترق السموات، وسيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم صعد إلى السماء بجسمه الشريف، بثيابه وعمامته ونعليه، وادريس عليه السلام رفعه بجسمه إلى السماء، وعيسى عليه السلام رفعه الله بجسمه الخ.

ومن جملتها ما في «شرح الزيارة الجامعة» في شرح فقرات (مستجير بكم، زائر لكم، عائذ بكم، لائذ بقبوركم) قال في أواخر شرحها: ولهذا صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج بجسمه الشريف مع ما فيه من البشرية الكثيفة وبثيابه التي عليه، ولم يمنعه ذلك من اختراق السموات والحجب وحجب الأنوار، لقلة ما فيه من الكثافة، ألا تراه يقف في الشمس ولا يكون له ظل مع ان ثيابه عليه، لاضمحلالها في عظيم نوريته، وكذلك حكم أهل بيته الثلاثة عشر المعصومين عليهم السلام ومثال ذلك: انك لو وضعت مثقالاً من التراب في مثقال من الماء، أو أقل أو اكثر بقليل كان الماء كدراً، والكدورة كثافة التراب، ولو وضعت مثقال التراب المذكور في البحر المحيط لم يظهر لمثقال التراب أثر، بل يكون وضعه وعدمه بالنسبة إلى البحر المحيط سواء الخ. كفانا ما نقلناه من كلماته.

انظر إليها كيف يصرح فيها بالمعراج الجسماني، وهل يمكن التعبير عنه باصرح مما ذكره، ليت شعري كيف نسبا إليه ما نسباه؟ فالذي يصرح بمعراجه بثيابه والبسته ونعليه وعمامته كيف يمكن في حقه ان يقال انه يقول بعروج الروح أو الجوهر النوري؟ ومن البديهي الوجداني ان جمود وكثافة الثياب التي هي من القطن أو الصوف والعمامة كذلك والنعلين اللذين من الجلد أكثر وأشد من الصورة البشرية بمراتب، فالذي يقول: ان النبي ﷺ أخرج هذه الأشياء الكثيفة الثقيلة من مراكزها وكراتها وأوصلها إلى مقام قاب قوسين أو أدنى هل يمكن ان ينسب إليه انه لا يقول: بالعروج الجسماني أو لم يتصور الناسب ان الروح أو الجوهر النوري لا يحتاج إلى الثياب والعمامة والنعلين ظرفي الرجلين؟ ألم يعلم انها من الأشياء التي تحتاج إليها الصورة البشرية ومن مقتضياتها؟

فالحري للانسان، لا سيما لمن تصدى للتصنيف والتدقيق، وجلس في صدر التحقيق إذا أراد ان ينسب مطلباً إلى أحد من العلماء، لا سيما العالم المتقن أن يدقق النظر في أطرافه وجوانبه، ويحقق التأمل في سابقه ولاحقه ويكرر التأمل والنظر في عباراته مرة بعد أخرى، كما هو سيرة العلماء وديدنهم ثم يوجهها مهما أمكن بتوجيهات حسنة، ويحملها على محامل صحيحة متينة، وان لم يمكنه هذا كله ينسب ما ينسب، ويسطر ما يسطر، لا انه يتفوه بما لا يليق، أو يسطر ما ليس بحقيق، بلا دقة ونظر دقيق، أو ينقل من عبائره بتحريف منه بزيادة ونقيصة، واسقاط ما هو موضح للابهام ومفصل لاجمال المقام ولا يهاب حساب يوم الدين، وعقاب رب العالمين.

الفصل الرابع

لما عرفت من تصريحاته قدس سره: ان ما نسبوه إليه خلاف الواقع، وليس في كلماته ما يوهم ذلك فضلاً عن التصريح أو الاشارة والتلويح، فلنشرع الآن بنقل كلمات بعض تلامذته.

(منهم) السيد الأجل الأمجد (أنار الله برهانه) الذي هو أعظم تلامذته وعمدة من انتفع من افاداته، في جواب سؤال الشيخ الجليل شيخ علي بن قرين عن المسائل الثلاث المختلف فيها[١] قال: (منها مسألة المعراج: زعموا بل موهوا على الناس انه أعلى الله مقامه يذهب إلى ان المعراج ليس بهذا الجسم الدنيوي، بل هو أما روحاني أو جسماني بجسم شفاف آخر بغير هذا الجسم الذي كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم مع الناس، وهذه الشبهة انما دخلت عليهم من عبارة ما عرفوا قرائة لفظها، بل قرؤا غلطاً، وفرعوا عليه باطلاً، والفرع والأصل كلاهما باطلان، وقولهم سواد في سواد، سبحانك هذا بهتان عظيم. بل الذي سمعنا منه مشافهة وملأ به كتبه ومصنفاته: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما عرج بهذا الجسم الدنيوي الذي كان مع الناس، بل بثيابه ولباسه ونعله صعد إلى السموات، وخرق الحجب والسرادقات، ووصل إلى العرش، وصعد إلى مقام قاب

(١) (مخطوط)، ضمن مجموعة رسائل للسيد الرشتي قدس سره وفيها ما يقرب (١٥٠) جواباً لأسئلة معظمها صعبة مشكلة. يوجد في مكتبة آية الله الميرزا الحائري في كربلاء.

قوسين. فمن أنكر عروجه ﷺ بهذا البدن وهذا الجسم فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين، ولعنة الله على الكاذبين والمفترين، وهذا مذهب شيخي وأستاذي ومذهبي، به ألقى الله يوم القيامة، من انه: ﷺ عرج بجسمه الدنيوي، وثيابه التي كانت عليه إلى السموات السبع والكرسي والحجب والسرادقات، إلى ان بلغ منتهى العرش، وهذا مذهب الفرقة المحقة. ولكن الجماعة أرادوا ايقاع الفتنة وقد اركسوا فيها. . . الخ).

وقال أيضاً في رسالة «كشف الحق»(١) في أولها: (ان مسألة المعراج لنبينا ﷺ مما لا ينكرها إلا الملحدون، ولا يجحدها إلا المعاندون، وهي من أركان الدين المعروف بين المسلمين، ومنكرها كافر على اليقين، ومخلد في النار أبد الآبدين، وممن أصَّر على وقوع العروج الجسماني حتى بثيابه ونعله ورد على المنكرين، وأبطل شبه المخالفين، وأوضح وكشف عن حقيقة الواقع، وشرح وأجاب عن جميع الشبهات، وزيف أدلة أصحاب الجهالات، وأثبت العروج الجسدي الجسمي، وجميع الحالات مولانا وأستاذنا وسنادنا ومعتمدنا أعلى الله مقامه، ورفع في الخلد اعلامه، واسكنه بحبوحة جنانه، وأوصله إلى أعلى الدرجات، حيث بين وأوضح، وذكر وأفصح، وفصل وشرح في غير موضع من رسائله وكتبه وأجوبته للمسائل، وسائر مباحثاته، بحيث كل من سمع منه وحضر لديه صار وقوع هذا المعراج عنده من أجل البديهات، وابين البينات. فما ذكره أعلى الله مقامه ما في «شرح الزيارة الجامعة» عند قوله «مستجير بكم»، وساق الكلام إلى ان قال: (وهل يتوهم عاقل بعد ملاحظة هذه الكلمات، مع هذه التصريحات الشديدة، والمبالغة الأكيدة نسبة الانكار إليه عطر الله ترتبه، للمعراج الجسماني والجسداني؟ حاشا وكلا، الا ان ينكر حسه، ويعاند نفسه. . . الخ) ويكفينا أيضاً هذا المقدار من كلماته عطر الله رمسه.

---

(١) راجع المجلد الثاني من «مجموعة الرسائل» للسيد كاظم الرشتي الحسيني.

ومن أجل تلامذته وعمدة من استفاد من مباحثاته أعلى الله مقامه بالنور الأزهر، صاحب المقام الأنور، ميرزا حسن الشهير بگوهر (نور الله ضريحه) الذي هو من جملة أساتيذ ومشايخ اجازة الوالد الماجد العلامة قدس الله نفسه وعطر رمسه في (شرح حياة الأرواح) للملا جعفر الاسترابادي رحمه الله قال: (قد ثبت بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عرج بتمام جسمه الشريف إلى الأفلاك، وصعد بجسمه على العرش الأعظم، وكان في رجليه نعلاه، حتى ان العرش تشرف بنعليه صلوات الله عليه، وهذا اعتقادنا... الخ)[١]، وقال أيضاً في موضع منه في مقام ابطال نسبة المصنف عروج الجوهري النوري إلى الشيخ الأوحد نور ضريحه: (هذا غلط محض لانه لا يفهم شيئاً من معنى عباراته أطال الله بقاه، وقد افترى عليه بهتاناً عظيماً بقوله العروج الجوهري النوري، لانه أطال الله بقاه صرح في غير موضع من كتبه ورسائله ومباحثاته: انه صلى الله عليه وآله وسلم عرج إلى السماء بثيابه ونعليه، وسأذكر لك بعض إفاداته أطال الله بقاه، والذي يقول بانه عرج بثيابه ونعليه كيف يقول بأنه لم يصعد السماء بجسمه؟ هل هذا الا بهتان عظيم... الخ)[٢]، ثم اخذ في ذلك الكتاب بنقل كلمات استاذه الأعظم، وتوضيح المقصود منها باتم بيان وأوضح تبيان، ولعمري انه أجاد وأفاد في رفع ما ابهم من كلمات استاذه بالبيان الشافي، والتوضيح الوافي بحيث رفع كل الاشتباه والالتباس، وقطع سبيل تدليس الخناس، الذي يوسوس في صدور الناس، وقمع أساس كل معاند بتحقيقاته الرشيقة، واصل كل مكابد بتدقيقاته الأنيقة، تليق ان تكتب بالتبر على الاحداق، لا بالحبر على الأوراق.

ومن صرح بالمقصود والمرام في هذا المقام والدي الماجد العلام،

---

(١) راجع شرح حياة الأرواح للمولى الميرزا حسن گوهر صفحة ١٦٥ (طبع تبريز).

(٢) صفحة (١٨٠) من المصدر السابق.

قدس الله نفسه الزكية، في بعض رسائله في جواب السائل عن العبارة المنقولة للشيخ الأوحد في مسألة المعراج، قال: (كلام شيخ قدس الله روحه در اماكن عديده اين طور است فرمودند كه خاكيرا بخاك وهوائيرا بهواء ومائيرا بماء وناريرا بنار بياء نسبي ذكر ميمانيد مراد شيخ انست كه انچه لوازم وخواص خاك بود از ثقل وسنگيني وعدم اقتدار از اينكه از كره خاك تجاوز كند همه انهارا در كره خاك گذاشته وخود عنصر خاك را بالا برد وهمچنين هواء خود شرا بدون خواص ولوازم هواء ومائراً بدون لازمه ماء ونار را منسلخ از خواص نار هريكي را از كره خود صعود داده باعلي مراتب اجسام رساند واز انجا تجاوز كرده ودر همه عوالم سير كرده تا بمقام قاب قوسين أو ادنى رسيده وبعد از مراجعت در عبور از كره خواص انرا كه كذاشته بود بر داشت تا باخر نزول رسيد) تم كلامه رفع مقامه. ولو أردنا نقل كلمات سائر تلاميذه وتابعيه لأدى إلى الخروج عما نحن فيه، والبعد عما نحن بصدده واظهار خافيه ولنكتف بما نقلناه في اثبات ما أردناه.

فانظر إلى هذه العبارات المختلفة الواضحة، والبيانات الشافية اللايحة وتصريحاته أعلى الله مقامه وتصريحات تابعيه ومن حضر مجلسه الشريف، واستفاد منه شفاها، ونال ما نال من افاداته سماعاً، فارجع البصر هل ترى من فطور؟ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير، فهل ترى فيها ما يوهم ما نسبوا إليه من الاعتقاد الفاسد والمذهب الكاسد؟ وهل يبقى بعد تصريحه وتصريح تلاميذه وتابعيه محل لهذه النسبة؟ ان هو الا اجتهاد في قبال النص والبيان، وخروج عن لوازم الاسلام والايمان، ولما كان المقصود من وضع الكتاب رفع اشتباهات المشتبهين، وتنزيه ساحة المشايخ العظام عن لوث أهل الغرض في المقام، أعرضنا عن سائر تفاصيل المعراج.

الفصل الخامس

اعلم ان كل علم من العلوم كالصرف والنحو، والمنطق والمعاني والبيان والبديع والأصول، والفقه والتفسير وعلم الحديث والكلام، والحكمة والحساب، والهيئة والنجوم والجفر والاعداد والحروف والعلم الطبيعي وغيرها، وكل صنعة من الصنايع له اصطلاحات مخصوصة وألفاظ مختصة يتكلم أهل كل فن بها في محاوراتهم، ويأدون بها مقاصدهم في مصنفاتهم، ومن تكلم بغيرها ما هو مختص بذلك الفن نسبوه إلى الجهل، بل لم يعتمدوا على مقالته، ولم يصغوا إلى افادته، ولم يجيبوا لسؤالاته. فإذا رأيت لفظاً أو اصطلاحاً في كلمات أهل فن خاص كما إذا رأيت لفظ المبتدأ والخبر في كلمات النحويين لا يمكن لك ان تحملهما على المعنى اللغوي ابتداء، اذ يحتمل ان يكونا من اصطلاحاتهم المخصوصة، نعم ان تفحصت عن اصطلاحاتهم بالسؤال والرجوع إلى كلماتهم،أو دلت القرائن الخارجة أو الداخلة على انهما ليسا منها، حملتهما على المعنى اللغوي. ويعظم الخطب ان كان العلم غريباً، واصطلاحاته أيضاً غريبة موحشة جديدة العهد، ما طرقت اسماع غالب أهل العلم والفضل، فضلاً عن عموم الناس، مثلا إذا سمعت لفظ «الجسد العنصري» أو بصرت به في قول الشيخ الأوحد «الجسد العنصري لا يعود» لا يمكنك ان تقول بمحض الرؤية أو السماع: ان الجسد في اللغة هو هذا البدن الموجود المركب من العناصر الدنيوية لا يعود يوم القيامة، إذ طرق سمع أكثر الشيعة لا سيما علمائهم: ان الشيخ

الأوحد العلام الذي من جملتهم قد أتى بمطالب كثيرة، مدعياً انها مستنبطة من آثار أهل بيت العصمة والطهارة، وتحقيقات شريفة وتدقيقات مبتكرة لطيفة، وله تصانيف عديدة وكتب ورسائل متعددة[١] محتوية على اصطلاحات خاصة جديدة، وتلمذ على يده كثير من الفحول، وحصلوا من بياناته وافاداته من المعقول والمنقول، واطلعوا على مقصوده من اصطلاحاته، ونالوا بالحظ الأوفي من مراداته، وانتشروا إلى الأقطار، واستقروا في البلاد والامصار، وملؤا بها اسماع أهل البقاع، وحار فيها عقل كل ذي باع، وصارت من مطارح الأنظار لدى ذوي العقول والاعتبار، في المنابر والمجالس والمباحث والمدارس، فإذا سمعت أو رأيت هكذا لفظاً، واحتملت قوياً بل ظننت ان المراد من هذا اللفظ غير معناه اللغوي لما تسمع من أفواه مريديه وتابعيه من علمائهم وغير علمائهم: ان المراد منه خلاف ظاهره، فكيف تتمكن حينئذ من حمله على معناه اللغوي، وتقول: ان مقصود المتكلم هو هذا لا غير، وانه خلاف ضرورة المسلمين والقائل به كافر، والحال ان صاحب هذا الفن ينادي بأعلى صوته في كتبه ومصنفاته وتابعيه، على المنابر والمحافل، وفي كتبهم والرسائل ان المراد منه خلاف ظاهره المتبادر إلى بعض الأذهان، وظاهره ليس بمقصود كما عرفت مفصلاً في المقالة السابقة. فالتكليف إذا اطلعت على مثل هذا اللفظ واحتملت خلاف ظاهره ومعناه اللغوي ان تراجع كتب ذلك الفن وأهله حتى تطلع على المقصود والمرام، وتقع على الواقع في المقام، ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾[٢] ان قلت: ان الظواهر حجة، والتكليف ان يأخذ بالظاهر ويعمل به ويحكم بما هو

---

(١) ان مجموعة كتبه ورسائله تزيد على المائة، وأكثرها مطبوع راجع فهرست كتبه في كتاب «دليل المتحيرين» لتلميذه السيد كاظم الرشتي قدس سره.

(٢) الأنبياء: ٧.

مقتضاه، كما تمسك به العالم الفاضل المعاصر رحمه الله في أول رسالته (ترياق الفاروق)، قلت: نعم ان الظواهر حجة ان لم يكن نص في قبالها، ولم تتمكن منه اتفاقاً من علماء الأصول، وأما ان كان نص وتمكنت منه فليست بحجة، ولا يجوز لك العمل بها، إذ النص مفيد للقطع، والظاهر مفيد للظن، وحرمة العمل بالظن مع وجود القطع والتمكن من تحصيله من جملة البديهيات، وأوضح الواضحات، فان كان ولا بد من العمل بالظاهر مع وجود تصريح قائله بخلافه، وتعيين مراده من اللفظ صح الاجتهاد في قبال النص، وعلى الاسلام السلام. ثم ان كلام المعصومين سلام الله عليهم كما فيه محكم ومتشابه، عام وخاص، مطلق ومقيد، مجمل ومبين، كذلك كلام العلماء الراسخين، والقرى الظاهرة في البين، ولا اختصاص لها بكلام المعصومين، لعدم الدليل عقلاً ونقلاً، فكيف يسوغ لك التمسك بكلام مجمل في نظرك لا في الحقيقة، لعدم فهمك إياه، أو عدم تمكنك من قرائته صحيحاً، مع قطع النظر عن المبين الواضح الصريح في لاحقه وسابقه أو في محل آخر، والتفريع على ما فهمت منه بمقتضى فهمك؟

وانت أيها الواعظ الهمداني ان كنت متديناً بدين الله ودين أوليائه، وسالكاً مسلك العلماء الذين لا يأخذهم في الله لومة لائم، وأردت برسالتك هذه هداية الخلق إلى المنهج الحق، وقصدت بها رضاء الخالق لا مرضات المخلوق، فلم لم تنقل عين عبارة الشيخ الأوحد من الرسالة القطيفية في رسالتك؟ بل ألفتها من عندك، ونسجتها على مقتضى غرضك، وفرعت عليها بتفريعك، وادعيت انها عين عبارة الشيخ؟ فهل هذا من الانصاف، أو ديدن أهل التصنيف والتأليف؟ فهلا نقلت نفس العبارة، وكملتها بما ذيله من قوله: لا يقال: الخ. ولأنا نقول: الخ. حتى يرتفع الابهام الموهوم في المقام ويتضح المقصود لدى الخاص والعام، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وبالجملة ما أشبه تكفير هذا الرجل

ونظرائه من الاسترابادي والدارابي للشيخ الأوحد وتابعيه لعدم فهم مقصوده ومراده من كلماته، وعباراته بتكفير الخليفة الثاني للاعرابي على ما رواه الديلمي في ارشاده وغيره في غيره لما دخل عليه وقال: اني أكره الحق وأحب الفتنة وأشهد بما لا أرى ولا أعلم، وأعلم ما لا يعلمه الله، وعندي ما ليس عند الله، وأنا ربكم. فغضب عمر وحكم بكفره وأمر بضرب عنقه وكان أمير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال عليه السلام: مه يا عمر فان الاعرابي ما قال: الا حقاً ولكنكم ما فهمتم كلامه أما قوله: اني أكره الحق فان الموت هو حق وهو يكرهه، وأما قوله: اني أحب الفتنة فان الفتنة هي المال والأولاد لقوله تعالى: ﴿**إنما أموالكم وأولادكم فتنة**﴾، ويحب المال والأولاد وأما قوله اني اعلم ما لا يعلمه الله وهو يعلم لله شريكاً في الفرض والله سبحانه يقول: ام تنبئونه ما لا يعلم في السموات والأرض أم بظاهر من القول، وأما قوله: عندي ما ليس عند الله فعنده الظلم وليس عند الله، وأما قوله: أنا ربكم والكم مفرد الاكمام لا ضمير مخاطب انتهى. نقلته بالمعنى ان قلت: إذا شوهد في كلام المعصوم ما ظاهره خلاف المذهب وجب حمله وتأويله على المحمل الصحيح، إذ العصمة قرينة قطعية على إرادة خلاف الظاهر بخلاف غير المعصوم قلت: خبر الإعرابي، والأخبار الواردة في حمل فعل الأخ المؤمن على سبعين محمل صحيح يوجبان حمل كلام غيرهم ممن يتبعهم وينتسب إليهم على المحامل الصحيحة، بل الانتساب إلى المذهب الجعفري والتدين بالدين المحمدي اقوى قرينة على ذلك أو التوقف والسكوت عما هنالك. الحاصل التجاسر على العلماء العظام بما لا يليق بمشاهدة كلام ذي وجوه كثيرة، ومحامل صحيحة مستقيمة موافقة للشرع الشريف تجرئ على الله ورسوله وأوليائه الطاهرين:

إذا لم تكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر

الفصل السادس

إذا نظرت إلى كلمات أصحابنا المكملين واساطين الدين المبين لرأيت فيها ما يخالف الضرورة والمذهب كثيراً، وخلاف ما نطقت به الآثار الواردة عن الأئمة الأطهار، وصرَّح به العلماء الأخيار، ليت شعري ما يقول: أمثال الهمداني والاسترابادي والدارابي إذا اطلعوا على ما سنذكره منهم بعين عباراتهم، وصريح كلماتهم رضوان الله عليهم؟ فان حكموا العياذ بالله بكفر قائلها كما هو الظاهر من جرئتهم وجسارتهم وعدم مبالاتهم فقد ردوا على أعقابهم وخسروا في الدنيا والآخرة، كيف وأرباب تلك العثرات التي ستنقل هم أساطين الشرع الشريف، وأعمدة الدين المنيف، الذين بهم قام المذهب ونشرت أعلامه، وثبت الدين وشيدت أحكامه، وان حملوها على المحمل الصحيح، والمنهج الفصيح، أو الاشتباه ان لم يتمكنوا من ذلك كما هو شأن المتدينين بالدين، والخائفين عقاب رب العالمين، فلم لم يحملوا كلمات الشيخ الاحسائي قدس سره على محمل صحيح ولم يوجهوها إلى طريق فسيح بل أخذوا بطريق ضيق المسالك، وألقوا بأنفسهم إلى المهالك؟ عصمنا الله والمؤمنين عما يوجب ذلك منهم رضوان الله عليهم.

(منهم) الصدوق عليه الرحمة حيث قال: بسهو النبي والأئمة الطاهرين صلى الله عليهم أجمعين، وبكون نفيه عنهم عليهم السلام أول درجة الغلو. قال في كتاب الفقيه: وكان شيخنا

محمد بن الحسن بن الوليد يقول: أول درجة الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ، ولو جاز رد الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز ان يرد جميع الأخبار، وفي ردها ابطال الدين والشريعة. وانا احتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في اثبات سهو النبي ﷺ، والرد على منكريه انشاء الله. وقال أيضاً فيه: قال مصنف هذا الكتاب: ان الغلات والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي ﷺ انتهى. وقد شنع عليه هذا القول: جملة من الأصحاب منهم شيخنا بهاء الدين في بعض كلامه بقوله: ان نسبة السهو إلى ابن بابويه أولى من نسبته إليه ﷺ، وبقوله أيضاً: الحمدلله الذي لم يوفقه لتصنيف ذلك الكتاب، عند قول الصدوق عليه الرحمة: وان وفقنا صنفنا كتاباً في كيفية سهو النبي ﷺ.

(ومنهم) السيد الجليل علم الهدى السيد مرتضى رحمه الله على ما حكى عنه في الأنوار وغيره قال بعد حكاية قول الصدوق: اعلم ان الذي حكيت عما حكيت مما قد اثبتناه قد تكلف ما ليس من شأنه، فابدى بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرض لما لا يحسنه وهو من صناعته، ولا يهتدي إلى معرفته، ولكن الهوى مرد لصاحبه نعوذ بالله من سلب التوفيق ونسأله العصمة من الضلال، ونستهد به في سلوك نهج الحق وواضح الطريق ثم قال بعد نقل خبر ذي اليدين والتكلم فيه: ان هذا مما لم يذهب إليه مسلم ولا غالٍ ولا موحد، ولا يجيزه ملحد، وهو لازم لمن حكيت عنه فيما افتى به من السهو للنبي ﷺ من الله، وسهو من سواه من امته، وكافة البشر من غيرهما فيما ادعاه، ولا حجة ولا شبهة يتعلق بها احد من العقلاء، اللهم الا ان يدعي الوحي في ذلك، ويتبين به ضعف عقله لكافة الالباء. ثم العجب من قوله: ان سهو النبي ﷺ من الله دون الشيطان لانه ليس للشيطان على النبي سلطان، إلى ان قال: ومن يتلفظ وفي نسخة شرح التهذيب التي عندنا والظاهر انها بقلم مصنفه السيد

نعمة الله الجزائري، بدل ومن يتلفظ: ومن لم يتلفظ: لجهله، وهو المناسب لقوله: كان في عداد الأموات، والله العالم منه لجهله في هذا الباب كان في عداد الأموات انتهى كلام السيد مرتضى رحمه الله.

والعجب من السيد نعمة الله الجزائري رحمه الله حيث مال إلى قول الصدوق في «الأنوار النعمانية» وقال: والحق ان الأخبار قد استفاضت في الدلالة على ما ذهب إليه الصدوق رحمه الله وكأنه الأقوى انتهى. وفي شرحه على التهذيب حيث قال: قد بيناها في كتابنا «نوادر الأخبار» وفي «كشف الأسرار» لشرح الاستبصار وفي «الأنوار النعمانية» وفي «شرحنا الكبير على هذا الكتاب» من الاشارة إلى طرف منها، وهي تتضمن حكاية أسماء الله عزَّ وجلَّ لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض صلواته، وكلام الأصحاب ومباحثاتهم فيها، وبيان ان كلام ابن بابويه لا يخلو من قوة انتهى كلامه. انظر إلى صراحة قوليهما بما هو خلاف ضرورة المذهب، إذ عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام عن السهو والنسيان والخطأ ونحوها من ضروريات مذهب الامامية، بل ضرورة الاسلام. إذ جمهور العامة بل كلهم يقولون: بعصمة الأنبياء بعد بعثهم، ومع ذلك لا يقول الأصحاب في حق الصدوق: ما ينافي التوثيق، إذ الشيخ البهائي والسيد مرتضى الذين قالا فيه: ما قالا وغيرهما يعتمدون على روايته، والنقل من كتبه ومصنفاته، وليس ذلك الا للحمل على الاشتباه الذي هو شأن البشر غير الأنبياء والمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم، أو المحمل الصحيح كالاسهاء والانساء الذي هو الترك عن عمد كما في قوله تعالى: ﴿**نسوا الله فنسيهم**﴾، وان كان محل كلام أيضاً لكنه اهون من السهو، وان لم يحمل كلامه على ما ذكر لزم شمول لعنة علمائنا الامامية قاطبة من المتقدمين والمتأخرين، إذ قالوا كلهم: بعصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام من زمان الأئمة إلى الآن. قال المجلسي عليه الرحمة في المجلد السابع من البحار في باب نفي السهو عنهم عليهم السلام: ان أصحابنا الامامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من

الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمداً وخطأ ونسياناً، قبل النبوة والامامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى ان يلقوا الله تعالى. ولم يخالف في ذلك الا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد قدس سره الخ.

ومنهم شيخنا الجليل الشيخ المفيد عليه الرحمة، الذي هو من معتبري اساطين الدين، وخرج في حقه سبع توقيعات من الناحية المقدسة. وفي بعضها خوطب بيا أخي وفقك الله، ويا أخي سددك الله، وعزاه الحجة عجل الله فرجه الشريف بعد وفاته، قال في بعض رسائله بعد السؤال عن الحسين عليه السلام قبل شهادته يوم الطف، هل كان عالماً بها أم لا؟ ما هذا مضمونه: انه عليه السلام كان يعلم بأخبار جده صلى الله عليه وآله وسلم انه يقتل، لكن في أي ساعة وأي يوم وأي أرض ما كان يعلم، إذ يلزم من علمه بها القاء نفسه إلى التهلكة، وقد نهى الله عنه.

(أقول): لا يخفى ان علمه عليه السلام بشهادته ووقتها وساعتها ويومها وأرضها من أوضح الواضحات، وأبين البينات، وأبده البديهيات. والأخبار بذلك مستفيضة، لاينكرها إلا من كابر عقله، وأطلق في ميدان العناد جهله، ونقلها والتعرض لها كنقل التمر إلى هجر، (وأما) لزوم إلقاء النفس إلى التهلكة مع علمه ففيه من المفاسد ما يضيق ببيانها الطروس، ولا يضيق بكتمانها النفوس، إذ اقدام الحسين عليه السلام على هذا الأمر العظيم والخطب الجسيم هل كان بأمر من الله أو من نفسه؟ ان كان العياذ بالله من نفسه وتبعية هواه كسائر الناس صح ما قال، ولزم ما لزم من مخالفة المذهب وقبح ما يترتب والحال ان جميع حالاته وأفعاله وأقواله وحركاته وسكناته الجزئي منها والكلي بأمر الله عزَّ وجلَّ ورضاه: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾[1]. ثم أي فرق يكون بينه وسائر الناس الذي هو حجة عليهم؟ وان كان بأمر الله عزَّ وجلَّ ورضاه،

---

(١) الأنبياء: ٢٦ - ٢٧.

فما معنى إلقاء نفسه عليه السلام إلى التهلكة؟ بل مع علمه بالشهادة في هذه الصورة ان لم يقل إليها لكان ألقاء النفس إلى التهلكة، إذ عمل بخلاف رضاه سبحانه وامره واذنه. مثل ان النبي أو الامام إذا أمر أحداً من الناس بالخروج على العدو أو الجهاد وعدم الرجوع حتى يقتل، هل يقال انه ألقى نفسه إلى التهلكة، ويمكنه ان يخالف أمر النبي أو الامام في القتال، ويعتذر بانه القاء النفس إلى التهلكة، وان الله نهاه عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1] فظهر: ان اقدام الحسين عليه السلام إلى الشهادة مع علمه بها بأمر الله سبحانه ورضاه وارادته هو الفوز بالسعادة الأبدية، وان كان فيه هلاك نفسه. وعدم اقدامه مع العلم بها هو الهلاك والشقاوة الأبدية، وان كان فيه نجاة نفسه. وكذا الأمر في إقدام سائر الأئمة عليهم السلام إلى القتل، واكلهم السم مع علمهم بهما. وبالجملة قبح ما جرى به قلم الشيخ الجليل رحمه الله في جواب السؤال مع جلالة شأنه وغزارة علمه غير خفي على أفراد الناس، لا سيما في هذا الزمان فضلاً عمن تبصر في أمر دينه ومعرفة امامه، فمع ذلك ما تجاسر أحد من العلماء بالطعن فيه، ولا يليق بذلك أيضاً مع وجود التوقيعات الصادرة من الناحية المباركة المقدسة في حقه، فلا بد لنا من الحمل إلى المحمل الصحيح كالتسديد وغيره، كما نحمل اعتقاده رحمه الله: بعدم تقدم وجود المعصومين الأربعة عشر على آدم ابي البشر عليه السلام على ذلك فيما بعد، فانه توجيه صحيح ومحمل نفيس عند من قال: بلزوم التسديد للامام عليه السلام في كل زمان، ومن لم يقل به فليتشبث بكل حشيش في توجيه مزال أقدام الكملين وما تنفس به أقلام الأساطين.

(ومنهم) علم الهدى السيد المرتضى الذي هو في جلالة قدره وعلو منزلته أجل من التوصيف، وغوره في العلوم العقلية والنقلية لا يحتاج إلى

(١) البقرة: ١٩٥.

التعريف، مع ذلك يقول: ان الله سبحانه إلٰه للأجسام الحيوان منها والجماد، ولا يجوز ان يكون إلٰه الجوهر الفرد والأعراض، تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً. وعبارته المحكية عن بعض رسائله هذه: ويوصف بالٰه بمعنى: ان العبادة تحق له، وإنما تحق له العبادة لأنه القادر على خلق الأجسام وإحيائها والانعام عليها بالنعم التي يستحق بها العبادة عليها، وهو تعالى كذلك فيما لم يزل. ولا يجوز ان يكون إلٰهاً للأعراض ولا للجوهر الواحد، لاستحالة ان ينعم عليها بما يستحق العبادة. وإنما هو الٰه للأجسام الحيوان منها والجماد، لأنه تعالى قادر على أن ينعم على كل جسم بما يستحق العبادة انتهى. انظر إلى صراحة كلامه في انكار الضروري لتوهمات ضعيفة وخيالات نحيفه ليس هنا محل التعرض لها، وبيان الصحيح من سقيمها بقوله: ولا يجوز ان يكون إلٰهاً للأعراض ولا للجوهر الواحد. إذ لا شك ان الله سبحانه إلٰه جميع الخلق وما يطلق عليه انه مخلوق وشيء، والجوهر الواحد والأعراض شيء قطعاً، إذ ما ليس بشيء لا يسمى باسم ولا يدرك بوجه، فمع صدور هذا الانكار الصريح للضروري منه رحمه الله لم يطعن فيه وفي وثاقته أحد من الأصحاب ولم ينسبوه إلى الخروج من الدين، بل صرحوا بوثاقته وجلالة شأنه، وليس هذا إلا لحمل كلامه على خلاف ظاهره والمحمل الصحيح، وان بقى على ظاهره لم يكن كلام أصرح منه في الكفر.

(ومنهم) غواص بحار الأخبار العلامة المجلسي ملا محمد باقر رحمه الله في رسالته الفارسية (صراط النجاة) قال فيها ما حاصله على ما حكى: ان المقدورات ثلاثة منها ما هو مقدور لله وليس مقدوراً للخلق، ومنها ما هو مقدور لله وللخلق، ومنها ما هو مقدور للخلق وليس مقدوراً لله سبحانه. فظاهر كلامه رحمه الله بل صريحه اثبات القدرة للخلق في بعض الأشياء وسلبها عن الله عزَّ وجلَّ فيه، وهذا ظاهره خلاف ضرورة المسلمين،

وموجب للكفر المستبين، ومع ذلك لم ينسب إليه أحد هذا القول الشنيع، والمذهب الفظيع حملاً لكلامه على خلاف ظاهر، وتوجيهه على الوجه الوجيه، والمحمل الصحيح الموافق للطريقة الحقة والجادة المستقيمة، ولم يشكوا في وثاقته وجلالته وعظم شأنه وعدالته.

(ومنهم) المحقق المدقق ملا احمد الأردبيلي قدس سره في حاشيته على الحضرمي قال على ما حكى: بجواز التركيب العقلي على الله. والحال ان التركيب من صفات الحادث بإجماع المسلمين والمليين، فكيف يجري عليه ما هو أجراه في خلقه وأوجده بفعله؟ (ولا يجري عليه ما هو أجراه) فلولا حمل كلامه على خلاف ظاهره، والوجه الصحيح منه لاستلزم الفساد والكفر والالحاد، وحاشاه من ذلك ثم حاشاه، ومع ذلك التصريح بخلاف ضرورة الاسلام، جلالة أمره في الوثاقة والعدالة عند أصحابنا العظام أعظم وأجل من التعرض في المقام.

(ومنهم) السيد علي بحر العلوم في كتاب «البرهان القاطع» في المجلد الثاني منه في صفحة (٤٣٥) في آخر الصفحة قال: بكفر من يعتقد ان الأئمة يخلقون ويرزقون ويحيون ويميتون عموماً باذن الله وامداده ومشيته، (والحال) ان في زماننا هذا من ضروريات مذهب الامامية، وقدرتهم على كل شيء باذن الله وامداده ومشيته، ولم يكفه رحمه الله هذا حتى قال: بكفر قائله وكونه من الضروري. لا حول ولا قوة إلا بالله، ونذكر إنشاء الله بداهة فساد هذا الاعتقاد في مقالة التفويض فانتظر. وعبارته هذه: ومن الكفر لانكار الضروري ان يدعى لعلي عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام بعض أوصاف لا تنافي التوحيد وربوبية الباري لكنها غير موجودة فيه بضرورة الاسلام، كقول جماعة ممن عاصرناهم وممن سلف: بانه الخالق أو المحيي أو المميت عموماً باذن الله سبحانه، أو بامداده له في ذلك ومشيته أو تفويضه

ذلك إليه انتهى. ونظير هذا القول ما قاله: السيد حيدر الكاظمي في رسالته في الفصل الثاني منها: وأما القول بانه تعالى خلق محمد وأهل بيته وجعلهم يعملون كل شيء بأمره واذنه فقول بما لم يعلم الخ. وأعظم من ذلك ما يقوله في الفصل الثالث: من ان المعجزات الصادرة من النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين كرد الشمس وشق القمر وإحياء الموتى وغيرها من خوارق العادة التي كانت تظهر منهم دائماً ليست منهم، ولا يتمكنون عليها ولو باذن الله وإرادته أيضاً، بل إنما هي أفعال الله عزَّ وجلَّ، لكنها تظهر مقارنة في أوقات دعواتهم وإرادتهم، مصادفة لدعواتهم، كالقضايا الاتفاقية يظهرها سبحانه في تلك الأوقات إثباتاً لدعويهم من النبوة والإمامة. قال فيه: وثانياً ان الله تعالى يفعل ذلك مقارناً لارادتهم كشق القمر وإحياء الموتى وقلب العصى حية وغير ذلك من المعجزات، فإن جميع ذلك إنما يحصل بقدرته تعالى مقارناً لارادتهم لظهور صدقهم الخ[١].

انصف أيها المحب الموالي هل يتكلم بذلك شيعي اثنا عشري، ويعتقد به الامامي؟ فعلى هذا لا فرق بينهم وبين من يستجاب دعائه من سائر الناس ومقتضى هذا الاعتقاد كما ترى: سلب القدرة عن مظاهر قدرة الله بالكلية، ونقصهم عن مراتبهم التي رتَّبهم الله فيهاو ونسبة التدليس إلى الله وإليهم تعالى الله وتعالوا عن ذلك علواً كبيراً. ونوضح لك فساده انشاء الله في مقالة التفويض بالأدلة العقلية والنقلية الوافية والبيانات الشافية.

---

(١) وكم في رسالته هذه من عجائب وغرائب، مع انه نقل في كتابه «عمدة الزائر» كثيراً من الزيارات التي تنص على تفويض الأمور إلى الأئمة عليهم السلام، ونقصد التفويض الصحيح وليس على ما يفهمه العوام من التفويض الباطل)، مثل الزيارة الجامعة الكبيرة، والزيارة الرجبية، وزيارة آل يس، دع عنك مئات الأحاديث الواردة بهذا المعنى، ليت شعري ما باله لم يلتزم بما ورد عن أئمة الهدى ومصابيح الدجى عليهم السلام.

(ومنهم) صاحب الجواهر رحمه الله في المجلد الأول منه في بيان مسألة الكر في حال الاشكال المعروف: وهو ان الامام عليه السلام كيف يحدد موضع الأحكام الشرعية بحدين مختلفين لا توافق بينهما كالكر، فان كلا من الوزن والمساحة اللذين حدد الكر بهما مع ما فيهما من الاختلافات الكثيرة لا يوافق شيء منهما مع الآخر، لكونه زائداً بحسب المساحة منه بحسب الوزن، وقد حكى: انه اعتبر فوجد الوزن قريباً من ستة وثلاثين شبراً، والمفروض انه بحسب المساحة ما بلغ مكسره اثنين واربعين شبراً وسبعة أثمان شبر، وأشكل الأمر من هذه الجهة وتصدى رحمه الله لدفع هذا الاشكال بوجه لا يخفى فساده على الغبي فضلاً عن الفطن الذكي، فانه وجهه كما ترى في عبارته بمنع علم الامام عليه السلام بنقص الوزن عن المساحة، وعدم الغضاضة فيه، لان علمهم ليس كعلم الخالق، فقد يكون قدَّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه، وهذه عبارته: لكن قد يشكل بانه لا داعي إلى هذا التقدير المختلف بعد علمه بنقص الوزن عن المساحة دائماً، مع القدرة على ضابط بغير ذلك منطبق عليه، ويدفع أولاً: بأن دعوى علم النبي والأئمة عليهم السلام بذلك ممنوعة ولا غضاضة، لان علمهم ليس كعلم الخالق عزَّ وجلَّ فقد يكون قدَّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه انتهى.

وبالبداهة ان هذا القول مناف لأصول مذهب الامامية، إذ لا شك ولا ريب بينهم ان المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم: يعلمون ما يشاؤون ان يعلموه سواء كان من الموضوعات الخارجية أم لا، إنما الخلاف والتشاجر في ان علمهم بالأشياء هل هو حضوري أو حصولي؟ وستعلم انشاء الله في مقالة علم الله، ومقالة علم المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، بما لا مزيد عليه، ان علمهم بالأشياء جميعاً، سواء كانت من قبيل الموضوعات الخارجية، أو غيرها بطور الحضور والاحاطة والعيان، بأدلة

واضحة شافية وبيانات كافية، كما أثبتناه في سائر الرسائل والمصنفات، ولا شك ولا ريب أيضاً عند الامامية في علمهم عليهم السلام بجميع الأحكام الشرعية جزئية وكلية، وإنما الخلاف في علمهم بالموضوعات الخارجية، والحق علمهم بها أيضاً كالأحكام الشرعية بلا تفاوت بينهما، والكر وان كان من الموضوعات لا الأحكام، لكنه لما كان من الموضوعات المستنبطة التي بيانها راجع إلى الامام لا العرف، وكان مما يختلف باختلافه الحكم الشرعي المرتب عليه كان الخطأ فيه خطأً في الحكم الشرعي حقيقة، ومنافياً لعصمتهم، كمنافاته لها في الحكم الشرعي بلا فرق، ثم على فرض خطأه في الموضوع المستنبط وانه كالموضوع الخارجي على زعمه وتوهمه وان يلزم ما يلزم من الفساد وعدم العصمة فلا معنى للتوجيه المذكور في المقام بما يزلزل عرش الرحمن، ويفطر السموات ويهد الجبال الراسيات إذ اعتبار الكر ليس من المطالب النظرية والأمور الخفية حتى يقع فيها الخطأ والغفلة. وبالجملة ان كان ما ذكره الامام عليه السلام في تحديد الكر عن خبرة واطلاع على حقائقه ودقائقه كما هو الحق الحقيق، وشأن الولي الشفيق، فلا معنى للخطأ والغفلة، ولا وجه له بوجه، وان كان العياذ بالله عن حدس وخرص كما هو الظاهر من الكلام واللائح من المقام فمنافاته للعصمة والامامة غير خفي على الخاص والعام. والخطب الأعظم ما ذكره من تقرير الله سبحانه إياهم على هذا الخطأ، واجرائه الحكم عليه. ما أحسن في الجواب وأوضح في الخطاب العالم الرباني شيخنا الشيخ المرتضى الانصاري عطر رمسه في كتاب الطهارة حيث قال: وفيه ما لا يخفى فان هذه يرجع إلى نسبة الغفلة في الأحكام الشرعية، بل الجهل المركب إليهم، وتقرير الله سبحانه إياهم على هذا الخطأ تعالى وتعالوا عن ذلك علواً كبيراً انتهى.

الحاصل منافاة صدور هذا الكلام في هذا المقام المنافي لضرورة المذهب الامامية لجلالة هذا الشيخ الجليل، وغوره في العلم وطول باعه

في العلم واضح بيّن، فلا بد لنا من المحمل الصحيح، أو الحمل على زلل الأقلام واشتباه الأوهام. ثم لا بأس ان نتعرض لدفع الأشكال المذكورة بأجوبة نافعة مفيدة، وان كان مخرج بها عن النظام، ولم يكن لها ربط للمقام، لكن لما كان الاشكال مما كثر فيه القيل والقال، ومطرحاً لانظار الفحول في المقال، أعجبني حله وبيانه وتوضيحه وتبيانه صوناً لاختلاف الأخبار والآثار عن شبه الأفكار والأنظار.

الجواب الأول اعلم انه يمكن دفع الاشكال ورفع الاختلاف الظاهر بين الأخبار على ما هو المختار من تبعية الأحكام لما في أنفسها من المصالح، بان يقال: ان الغرض من هذه الأخبار المختلفة في البين ليس بيان أمر معين في الواقع، بل إنما الغرض هو تعبد الناس والمكلفين بما جعله الشارع، وبعبارة أخرى ان موضوع الحكم بعدم الانفعال ليس المقدار المعين في الواقع بل الشارع انما حكم بعدم انفعال كل واحد من هذه المقادير وخير المكلفين بين الأخذ بكل منها من باب التسليم، فيكون متعدداً. بمعنى انه إذا أخذ الشخص بواحد من تلك التقديرات وعمل بمقتضاه من باب التسليم، يكون هو الواقع بالنسبة إليه، والظاهر انه إلى ما ذكرنا ينظر ويرجع ما اختاره ابن طاووس قدس سره فيما حكى عنه من التخيير بين الروايات في هذه المسألة.

الجواب الثاني هو ان للشارع ان يجعل طريقاً واحداً لما هو موضوع لحكمه في الواقع، ويجعل حكمه دائراً مدار هذا الطريق والحد، وان تخلف عن الواقع لما في نظره من المصلحة من حفظ الحمى وغيره، كما هو الحال في تحديده الحيض بانه لا يكون أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام مع ان الحيض الذي هو موضوع الأحكام الخاصة: هو الحالة العارضة للمرأة في الواقع، وتخلفها عن هذا الحد قلة وكثرة غير مستبعد،

وكذا تحديده البلوغ بخمسة عشر سنة مثلاً مع ان المناط في تعلق التكاليف على الشخص انما هو بلوغه حد الكمال الذي يمكن تخلفه عن هذا الحد تقدماً وتأخراً، وكذا في تحديد غير ذلك. والحاصل ان متعلق الحكم إذا كان أمراً واقعياً يختلف حاله ولا يكون له جهة انضباط في الواقع، فللشارع رعاية للحمى ان يحدده بما هو أقرب إليه في نظره، وعلى هذا ففي المقام يمكن ان يكون متعلق حكم الاعتصام مقدار معين من الماء لكن لم يكن له ضابط بحسب الوزن لشدة اختلافه ثقلاً وخفة، أو لم يكن اعتباره بالوزن في أغلب الأوقات لأغلب الناس فحدده الشارع بالمساحة وجعل ذلك طريقاً لمعرفة العاصم وضابطاً له، وان كان مختلفاً عنه، وليس ذلك حكماً ظاهرياً حتى يرفع اليد عنه عند كشف الخلاف بل هو حكم واقعي بعد جعله، وان كان الملحوظ فيه هو الواقع لكونه تحديداً له، ويستكشف الحال بالتأمل فيما ذكرناه من شأن الحيض والبلوغ وغيرهما فتدبر جداً.

الجواب الثالث ان العاصم وهو الأقل هو الجامع بين هذه التقادير، ولما كان عادة الناس غالباً التسامح في اعتبار المقادير أخذ الشارع بالاحتياط في مقام التحديد، وتركه في مقام آخر لما رآه من اختلاف المقامات، فهذه وجوه ثلاثة يمكن دفع الأشكال بكل واحد منها.

الجواب الرابع وهو الأدق والأوجه من الكل ان العاصم في نظر الشارع كل واحد من الجهتين في الماء: الوزن والحجم، لان الوزن المذكور في الأخبار تحديد للمكيال، فان تحديد المكيال بالوزن لا معنى له لاختلاف المياه بالثقل والخفة، فهو شاهد على ان الغرض تحديد العاصم وتسمية هذا العاصم بالكر شرعية لا عرفية. توضيح ذلك: ان الاخبار ليست في مقام تحديد الموضوع العرفي الواقعي وهو الكر الذي كان مكيالاً لأهل العراق، بل ليس موضوع حكم الشارع هو ذلك الكر العرفي، بل الموضوع هو الكر الشرعي الذي يتحقق بأحد من الأمرين

الوزن والحجم، فكل منهما عاصم مستقل لا يتوقف تحققه على الآخر، فلا تنافي بين أخبار الوزن وأخبار المساحة لان كلا منهما يبين عاصماً مستقلاً، وليس النظر فيهما تحديد شيء متحد هو العاصم في الواقع حتى يجيء التنافي بينهما من جهة اختلاف الحدين بالاعتبار. فان قلت: ان ما عليه المحققون من أهل المعقول عدم وجود الجسم التعليمي في الخارج الذي هو عبارة عن الأبعاد الثلاثة وهي الطول والعرض والعمق، حيث انهم عرفوا الجسم الطبيعي بما يمكن ان يفرض فيه خطوط ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم، أحدها خط الطول والثاني خط العرض والثالث خط العمق والخط هو طرف السطح وهو طرف الجسم، ومن المعلوم عندهم انه لا وجود للخط والسطح في الخارج، فالجسم التعليمي الذي هو عبارة عن الخطوط الثلاثة لا وجود له بل هو مجرد فرض واعتبار في الجسم الطبيعي. وحيث انه أمر معدوم فكيف يمكن ان يجعل موضوعاً للأحكام الشرعية؟ قلت: ان كون الخط والسطح أمراً معدوماً غير موجود في الخارج على كلامهم وفرض صحته لا يستلزم عدم وجود الأبعاد، إذ هي ليست خارجة عن الجسم الطبيعي، وإنما هي حدود لوجوده، فإن الجسم الطبيعي بتلك الأبعاد يتقدر ويتشخص فهو عين الجسم الطبيعي باعتبار، ولذا يزداد بزيادة أبعاده وينقص بنقصانها. وبالجملة فالكمية الحاصلة في الجسم المحددة بالأبعاد إنما هي ذات الجسم، والأبعاد مقدرات لها ومحددات لذات الجسم، وكونها أمراً اعتبارياً لا ينافي وجودها في الخارج وان كان الحق الحقيق كما حقق في محله وجود الأمور الاعتبارية وجوداً متأصلاً وعدم كونها عدمياً إذ العدمي لا يدرك بوجه من الوجوه، بل خلطوا في المقام وسمو الوجودي عدمياً، فافهم وتدبر فيما ذكرناه من الأجوبة من الأشكال المذكورة.

(ومنهم) الحكيم ملا صدرا الشيرازي رحمه الله في كتابه الأسفار قال: بعدم خلود أهل النار في العذاب، بل صرح بتألمهم وعذابهم في النار

مقدار عمرهم في الشرك والكفر عقوبة وجزاء، ثم بتلذذهم وتنعمهم فيها كتلذذ الجعل بالريح النتن والقاذورات وتنعمه بها، بل بتألمهم إذا خرجوا من النار ودخلوا الجنة لحصول خلاف طبيعتهم كتألم الجعل برائحة العطر والريح الطيب. (وقال): ان المراد من الخلود في النار هو الخلود فيها من دون عذاب لا الخلود في العذاب، واستشهد بكلام محي الدين ابن عربي وغيره، ومخالفة هذا الاعتقاد لصريح الآيات والأخبار وضرورة المذهب لا تحتاج إلى البيان وإقامة البرهان، بل هي أوضح من ان تستبان. قال رحمه الله في آخر كتاب الأسفار قبل التمام بست فصول: (فصل في كيفية خلود أهل النار في النار): هذه المسألة عريضة وهي موضع خلاف بين العلماء الرسوم وعلماء الكشوف، وكذا موضع خلاف بين أهل الكشف، هل يسرمد العذاب على أهل النار الذين هم من أهلها إلى ما لا نهاية له أو يكون لهم نعيم بدار الشقاء فينتهي إلى العذاب فيهم إلى أجل مسمى؟ مع اتفاقهم على عدم خروج الكفار منها، وانهم ماكثون فيها إلى ما لا نهاية له، فان لكل من الدارين عمَّاراً، ولكل منهما ملائها، اعلم ان الأصول دالة على ان القسر لا يدوم على طبيعة، وان لكل موجود من الموجودات الطبيعية غاية ينتهي إليها وقتاً وهي خيره وكماله، إلى ان قال: فعلم ان الأشياء كلها طالبة لذاتها للحق، مشتاقة إلى لقائه بالذات، وان العداوة والكراهة طارية بالعرض، فمن أحب لقاء الله بالذات أحب الله لقائه، ومن كره لقاء الله بالعرض لأجل مرض طار على نفسه كره الله لقائه بالعرض، فيعذبه مدة حتى يبرء من مرضه، ويعود إلى فطرته الأولى، أو يعتاد بهذه الكيفية المرضية وزال المرر وعذابه لحصول الباس، ويحصل له فطرة أخرى إلى ان استشهد بكلام أبي العربي وقال: قال الشيخ الاعرابي في الفتوحات: يدخل أهل الدارين فيهما السعداء بفضل الله وأهل النار بعدل الله، وينزلون فيهما بالأعمال، ويخلدون فيهما بالنيات فيأخذ الألم جزاء العقوبة موازياً لمدة العمر في الشرك في الدنيا، فإذا فرغ الأمد جعل لهم

نعيم في الدار التي يخلدون، بحيث انهم لو دخلوا الجنة تألموا لعدم موافقة الطبع الذي جبلوا عليه، فهم يتلذذون بما هم فيه من نار وزمهرير، وما فيها من لدغ الحيات والعقارب، كما يتلذذ أهل الجنة بالظلال والنور ولثم الحسان من الحور لان طبائعهم تقتضي ذلك ألا ترى الجعل على طبيعته يتضرر بريح الورد ويلتذ بالنتن، والمحرور من الانسان يتألم من ريح المسك، فاللذات تابعة للملائم والآلام تابعة لعدمه إلى ان قال بعد اسطر قال القيصري في شرح الفصول: واعلم ان من اكتحلت عينه بنور الحق يعلم ان العالم بأسره عباد الله، وليس لهم وجود وصفة وفعل إلا بالله وحوله وقوته، وكلهم محتاجون إلى رحمته وهو الرحمن الرحيم، ومن شأن من هو موصوف بهذه الصفات ان لا يعذب أحداً عذاباً أبداً، وليس ذلك المقدار أيضاً إلا لأجل ايصالهم إلى كمالهم المقدر لهم، كما يذاب الذهب والفضة بالنار لأجل الخلاص مما يكدره وينقص عياره فهو متضمن لعين اللطف كما قيل:

وتعذيبكم عذب   وسخطكم رضى
وقطعكم وصل   وجوركم عدل

ثم قال بعد هذه الكلمات: فان قلت: هذه الأقوال الدالة على انقطاع العذاب عن أهل النار تنافي ما ذكرته سابقاً من دوام الألم عليهم قلنا: لا نسلم المنافات. إذ لا منافات بين عدم انقطاع العذاب من أهل النار أبداً وبين انقطاعه عن كل واحد منهم في وقت الخ. وتبعه في هذا القول تلميذه الأرشد وصهره ملا محسن الفيض في كتابه «عين اليقين» حيث قال: ان الألم عقلياً كان أو حسياً لا بد ان يزول أو يؤل إلى النعيم فان القسر لا يدوم الخ.

واعلم ان هذا الاعتقاد المخالف لضرورة المذهب معتقد غالب أهل التصوف كابن عربي والقيصري والبسطامي وابن عطاء الله وعبدالكريم

الجيلاني ونظرائهم، ومنشأه الأدلة الواهية لا بأس أن نشير إلى عمدتها والجواب عنها كنسا لغبار أوهام الضعفاء. (أحدها) ان الله عدل لا يجور ولا يصدر منه القبيح كالظلم والجور، ومقتضى عدالته سبحانه ان العاصي له إذا عصى في دار الدنيا مقداراً معيناً ان يعذبه في الجحيم ذلك المقدار ولا يزيد في عذابه على مدة عصيانه، ولو زاد عليها كان ظالماً والظلم قبيح قطعاً. والجواب ان الله لا يظلم أحداً من عباده ولكنهم أنفسهم يظلمون.

(وأما) خلود أهل النار فيها مع عصيانهم مقدار أعمارهم القصيرة فبمقتضى نياتهم لان نياتهم الدوام على المعصية والكفر لو بقوا ببقاء الدهر، كما ان نيات أهل الجنة هو ذلك، وهو السر في خلودهم فيها، ولا شك ولا ريب ان الثواب والعقاب على النيات والجوارح والأعضاء كاشفة عن حسنها وقبحها وترجمان لها، ولذا ورد عنهم عليهم السلام ان الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف إذا ظهر يقتل كل من رضى بقتل الحسين عليه السلام ورضى بأفعال قاتليه قصاصاً وليس ذلك إلا لمساواة نياتهم لنيات قاتليه عليه السلام فظهر ان العمدة في الأعمال وروحها هي النية، وبها يعاقب الله سبحانه عباده ويثيبهم والجوارح والأعضاء إنما هي آلات وأسباب لاجراء حكمها وانفاذ أمرها، فخلود أهل الجنة والنار لنياتهما على دوام الطاعة أو المعصية لو بقوا ببقاء الدهر لا للطاعة والمعصية مقداراً معلوماً وإلا كان كما قالوا، وليس كما قالوا لما ورد عنهم عليهم السلام أيضاً: إنما خلد أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار بنياتهم، وأما ما ورد ان نية المعصية لم تكتب معصية فذلك إذا نويها وتمكن من فعلها ولم يفعلها وأما إذا نويها ولم يتمكن من فعلها لمانع مع عزمه على فعلها فانه يؤاخذ بها وكان كمن فعلها، ويشهد بذلك فعل الحجة عجل الله فرجه الشريف عند ظهوره بقاتلي الحسين عليه السلام ومن رضى بفعلهم، وما ورد ما معناه ان رجلاً لو قتل رجلاً في الشرق ورضى رجل بذلك في المغرب كان شريكاً في دمه ويؤاخذ به. فتبين ان مدار الثواب

والعقاب هو النية لا الطاعة أو المعصية مقداراً معلوماً حتى يعذب أهل النار فيها ذلك المقدار ثم يبدل العذاب بعده إلى التنعم والتلذذ فيها. وثانيها ان العاصي إذا طال مكثه في الجحيم كانت طبيعته ملائمة لطبيعة النار، فكان معتاداً بها فتلتذ بالعذاب كالجمرة فانها كانت خشبة فأثرت فيها النار واحرقتها حتى كانت من نوعها فانست بها بحيث لو أتاها ما ينافي النار والاحراق كالماء أطفاها وأفسدها، وكذلك أهل النار بعد تطاول الدهور وانقلاب طبائعهم كطبيعة أهل النار لو دخلوا الجنة تألموا منها وأضرت بهم كما تضر النار أهل الجنة لو كانوا فيها والجواب ان طبيعتهم إذا لائمت طبيعة أهل النار وكانت موافقة لها خرجوا عن كونهم هم، وكانوا بعضاً وجزءاً من النار ومن جنسها، كالكلب إذا وقع في عين الملح وصار ملحاً بتطاول الدهور لا يقال: انه كلب، بل يقال: انه ملح وبعض منه، لكنه في صورة الكلب وكذلك أهل النار من بعد مكثهم مدة فيها، لا يقال: انهم هم على مدعاهم كما يظهر من تمثيلهم بالجمرة، بل يقال: انهم جزء وبعض من النار وان كانوا في صورتهم، كما ان الخشبة بعد كونها جمرة تكون بعض النار وجزئها، والحال ان مدعاهم ان يبقوا على ما هم عليه مما تركبوا منه من المادة والصورة، ولا يتغير جنسهم بغيره، فإذا كانوا كذلك فكيف تلائم طبائعهم طبيعة النار؟ وكيف يلتذون بالنار ولا يتأذون منها ولا تضرهم؟ وثالثها قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1] ومقتضى سعة الرحمة ان لا يخلدوا في النار ولا يعذبوا فيها إلا مقدار معصيتهم والجواب: أولاً ان مقتضاها على ما يزعمون ان لا يصيب أحداً مكروه في دار الدنيا أيضاً، والأمر خلافه وجداناً، وثانياً ان الرحمة لهما قسمان:

(١) سورة الأعراف: ١٥٦.

فضل وعدل فتسع المؤمنين وتشملهم بالأول وهو «الرحمة المكتوبة» كما في قوله سبحانه: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[١]، وتسع الكفار والمنافقين بالثاني وهو (العدل). ورابعها ان أهل النار خلقوا منها، والشيء لا يحرق نفسه ولا يؤثر فيه، والجواب ان أهل النار وان كانوا خلقوا منها لكن ليسوا بعضاً منها فتأكلهم النار، كما ان الانسان خلق من التراب وليس بعضاً منه، فيأكله التراب ويبليه ويفتت أعضائه، والشيء لا يؤثر في نفسه ولا يحرقه إذا كان بعضاً وجزءاً منه، وقد أثبتنا سابقاً خلافه وهو ان أهل النار ليسوا ببعضها ولا جزئها، بل هم ممتازون منها بمميزاتهم من المادة والصورة، وان كانوا خلقوا منها ثم ان الدليل الدال على تألمهم أول دخولهم في النار أيضاً دال على تألمهم وعذابهم فيها آخراً فلا اختصاص له بالأول، وأدلة الكتاب والسنة مصرحة بدوام تألمهم ما داموا فيها، وخلودهم فيها أبداً، ولا حاجة إلى كثرة القال والقيل أزيد مما ذكر من نقض الدليل.

وبالجملة لسنا في صدد نقل ما صدر من بعض أصحابنا رضوان الله عليهم من الهفوات، واثبات ما جرى به أقلامهم من الاشتباهات، بل المقصود الأهم هو بيان ان الأصحاب مع صدور هذه الاعتقادات من بعضهم المخالفة لضرورة المذهب أو الدين لم يقدحوا في علتهم، ولم يطعنوا في وثاقتهم فضلاً عن الحكم بكفرهم وضلالتهم. وان أردنا التعرض لأمثال هذه الاشتباهات مفصلاً، واحصائها مهما أمكن نقلاً، لخرجنا عن النظام إلى تطويل الكلام في المقام، واحتجنا إلى تغيير وضع الكتاب، وتبديل أسلوب الخطاب، ولقد كفانا هذا المقدار من البيان في اثبات ما نحن بصدده الآن، من ايضاح ان في كلمات كثير من اساطين

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٦.

الدين وحاملي شريعة سيد المرسلين وآثار أئمتنا الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين ظاهر كثيرة لو أبقيناها على ما هي عليها من الظهور ولم نحملها على محمل صحيح ووجه مليح للزم الكفر الصريح، والمذهب القبيح، كما فعله الأصحاب من الحمل على الحق والصواب.

ليت شعري ما السبب في عدم توجيه بعض كلمات الشيخ الأوحد الاحسائي المجملة في أنظارهم، والمبهمة بحسب افهامهم، عند قطع النظر عن السابق واللاحق، والقرائن المتصلة والمنفصلة، وعدم حملها على المحمل الصحيح، كما حملوا تلك الكلمات الصادرة عن بعض الأصحاب بلا توقف وارتياب، ولا تأمل واضطراب، بل تكلموا فيه بما يليق وسطروا عليه ما ليس هو به حقيق، لا حكم إلا لله والحاكم الفاصل هو الله.

الفصل السابع

إياك ثم إياك أن تتوهم من الكلمات المنقولة للشيخ الأوحد الاحسائي أعلى الله مقامه انه يقول بامتناع الخرق والالتيام في الأفلاك، ولذا يقول في معراجه صلى الله عليه وآله وسلم ألقى عناصر الثقلية والجمود في كراتها وعرج، ولما نزل ألحقها بنفسها وأخذها من تلك الكرات، إذ هو أعلى الله مقامه وجميع تلامذته وتابعيه صرحوا على انه صلى الله عليه وآله وسلم عرج بجسمه الشريف وعمامته وعبائه ونعليه إلى تمام الأفلاك وخرقها إلى ان وصل إلى العرش، وان امتناع الخرق والالتيام من جملة عقائد الزنادقة والملحدين، ثم ان القادر المتعال كما عرج به صلى الله عليه وآله وسلم في زمان قليل ومدة قليلة إلى السموات وسيره في تمام عوالم الامكان كذلك قادر على رتق الأفلاك وفتقها، بحيث لا يلزم منه الخلل في نظام العالم وسير الأفلاك، على ان الأدلة القاطعة والبراهين اللامعة دلت على جواز الخرق والالتيام ووقوعهما، فلا نبالي اذن بقول الفلاسفة الزنادقة وأوهامهم الضعيفة السخيفة. وقضية رد الشمس ليوشع ابن نون، وسليمان بن داود، ونبينا وأمير المؤمنين مرتين أو مراراً عديدة، وشق القمر لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وعروج ادريس عليه السلام بجسمه وعيسى عليه السلام بجسمه الشريف مشهورة في كتب أصحابنا مدونة معروفة، قال الشيخ الأوحد في شرحه على العرشية في مقام رد الاعتراض السابع لمنكري حشر الأجساد: (الحاصل ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير، ثم على كل حال ما معنى المنع من تداخل الأجسام والمنع من الخرق

والالتيام والملائكة والشياطين تخرق السموات، وسيدنا محمد ﷺ صعد إلى السماء بجسمه الشريف بثيابه وعمامته ونعليه، وادريس رفعه بجسمه إلى السماء، وعيسى رفعه الله إليه بجسمه، وعصى السحرة وحبالهم قدر سبعين حمل بغل أو أكثر تلقفها عصى موسى عليه السلام وأخذها. فكانت على هيئتها لم تعظم قدر ذرة، وصورتا سبعين اللتان في مسند المأمون لما أمرهما الرضا عليه السلام قاما سبعين فافترسا خادم المأمون (لعنهما الله) لما شتم الرضا عليه السلام ، ثم أمر الاسدين فرجعا صورتين في مسند المأمون كما كانتا أولا، وصورة السبع التي كانت في مسند المتوكل فقال له المتوكل: لو رجعته من الصورة فقال عليه السلام : لو رجعت عصى السحرة من عصى موسى عليه السلام لرجع. والشمس رجعت ليوشع بن نون في قتال الجبارين بعد غروبها، وردت لعلي بن أبي طالب في مرض رسول الله ﷺ بعد الغروب، وردت له أيضاً عند الحلة، والآن مكانه حين ردت له قد بنيت فيه منارة وهي معروفة، وانشق القمر لرسول الله ﷺ فأين امتناع تداخل الأجسام؟ وأين امتناع الخرق والالتيام؟ الخ). فهل بهذه التصريحات وما سبق منها في الفصول السابقة يمكن لأحد نسبة القول بامتناع الخرق والالتيام إليه قدس سره ان هي إلا كنسبة البخل إلى حاتم، وقبح الصورة إلى يوسف. فظهر ان توهم ملا جعفر الاسترابادي في رسالته (حياة الأرواح) والفاضل المعاصر المرحوم في رسالته في تلك النسبة توهم ناشئ من عدم الاطلاع على كلماته في كتبه ومصنفاته، وتبين ان جوابه السابق في العبارة المنقولة في الفصل الأول إنما كان منه في قبال من يقول: بامتناع الخرق والالتيام، المستلزم في نظرهم عدم العروج الجسماني، يعني أراد أن يقول في قبالهم: انه يمكن ان نقول بعروجه ﷺ بجسمه الشريف بحيث لا يلزم منه خرق ولا التيام بهذا الطريق، وهو ان جسمه الشريف وجسده اللطيف علة وجود الأفلاك، وألطف من محدب العرش بسبعين مرتبة كما هو شأن

العلة بالنسبة إلى معلوله، وهو ﷺ عند وصوله إلى كل جزء من الأفلاك كان ذلك الجزء فانياً مستهلكاً لديه لشدة نور جسده الشريف، كفناء النور عند ظهور منيره، وكان يقوم جسمه الشريف مقام ذلك الجزء الفاني في ايصال الفيض إلى السفليات، وكلما مرَّ عنه وتجاوز رجع ما فنى من ذلك الجزء، بحيث لا يلزم خرق ولا التيام، ولا بأس ان ننقل عبارته بطولها، قال في «الرسالة القطيفية» بعد العبارة المنقولة منها في الفصل الأول: (وأما معرفة الأفاعيل الالهية فلانه إنما توهم من جهة ان العالم على وضع واحد، لو اختل اختل النظام، فإذا خرق حصل حال مروره فرجة بانحباس الأجزاء المختلفة، فإذا وقفت وقف جميع الفلك، على انه لا فرجة فيه، ولا يمكن تخلل أجزائه، ولا تلززها، فأين تذهب أجزاء الفرجة المفروضة؟ ومع هذا كله فيلزم فساد النظام، والالتيام إنما يكون بانبساط الأجزاء إلى الفرجة، ولا يكون ذلك إلا مع التخلل والترقق، ولا يمكن فيه ذلك وأمثال ذلك، وهذا جار على حسب أفاعيل العباد، وأما الأفاعيل الالهية على تقدير تسليم امتناع الخرق والالتيام فنقول: على ظاهر العبارة ان المعراج معجز للنبي ﷺ، والمعجز يجري فيه ما لا يجري في العادة وفيما تعرفه الناس فيجوز ان تكون الأجزاء التي كانت بقدر جسمه الشريف حال مروره فنيت في بقاء جسمه، كما فنيت الحبال والعصى في جسم عصى موسى عليه السلام، وكان جسمه الشريف قائماً مقامها في امداد العالم السفلي، من أحكام الحياة في سماء الدنيا، والفكر في الثانية، والخيال في الثالثة، والوجود في الرابعة، والوهم في الخامسة، والعلم في السادسة، والعقل في السابعة، والصورة في الثامنة والتسخير في التقدير في التاسعة، بحيث لا تفقد قوة منها لان جسده هو علة هذه في هذه الأسباب، فهو أقوى منها قطعاً، وكلما تعدى شيئاً رجع ما فنى منه، بحيث لا يحصل خرق ولا التيام الخ). فظهر ان توهمها في غير محله، بل هو

ناشئ من عدم الاطلاع، وان عبارته قبل هذه وجوابه عن المعراج كان في قبال قول الفلاسفة، لا انه أعلى الله مقامه يقول به كما توهم من توهم، ثم ان كان كما يقولون فما معنى عباراته المنقولة قبل هذه؟ وقوله في هذه: على تقدير تسليم امتناع الخرق والالتيام الخ؟ عصمنا الله من زلل الأقلام في مزال الأقدام، وخطل الأوهام في كل مقام.

الفصل الثامن

فالذي يظهر من عبارات الحاج محمد كريم خان في كتابه «ارشاد العوالم» وغيره: ان معراج النبي ﷺ ما كان بجسده الشريف الظاهري المحسوس الدنيوي، بل كان بجسمه الأصلي، إذ ذكرنا سابقاً في مسألة المعاد انه يقول: ان هذا المحسوس الدنيوي كله عرض حوى ذلك الأصلي واعتراه كحواية الصندوق لما فيه، والمقصود من الصندوق هو ما فيه لا هو نفسه مع ما فيه وهذا يقتضي ان المعراج كان بجسمه الاصلي لا بالعرضي الذي هو المحسوس الدنيوي عنده، وهو كالصندق للأصلي، إذ هو يصرح بأن ظهورهم عليهم السلام في هذا العالم في عالم آخر، كما يمر عليك تصريحه بذلك في الفصل الآتي؟ وهذا كالصريح في ان معراجه كان بغير هذا الجسد الدنيوي، إذ هو عرض اعترى ذلك الأصلي في هذا العالم ومختص به عنده، ولا يمكن ان يظهروا به في غير عالم الدنيا. قال في فصل من فصول المطلب الرابع في ذكر المعراج من كتاب (ارشاد العوالم)، فصل بدانكه انسانرا يك بدن اصلى هست كه اصل بدن اواست وبعضى اعراضهم ازخارج باوميز سد كاهى ميآ يدوكاهى ميرود إلى ان قال: وبدن اصلى در اين اعراض مثل نور افتاب است دراينيه خواه رنگين شود وخواه صاف وخواه كج باشد وخواه راست وخواه كدورت داشته باشد وخواه لطيف باشد نور افتاب كه در او افتاده همان نور است إلى ان قال: وظهور مردم در اين عالم ببدن عارضى

است وچشم مردم همان اعراض را می بیند مثل اینکه چشم مردم از کرباس قرمز همان قرمز یرامی بیند إلى ان قال: چون این مطلب رادانستي میکوئیم باوجودیکه بدن شخص حضرت امیر عليه السلام یکیست ممکن است از برای ان بزرکوار که از اعراض این دنیا در چندین چا مظهری قرار بدهد مانند اببنه وازهریك از انها مقدس او بکلی ظاهر باشد وهمه را معصوم ومظهر دارد وهمه رخساره وچشم وگوش خدا باشند بی تفاوت چراكه حرکت این اعراض بحرکت بدن اصلی است ودر عصمت وطاعت ومعصیت تابع او است پس چون بدن اصلی معصوم شد اعراض هم بانواسطه معصوم میشود الخ. يعني: اعلم ان للانسان بدناً اصلياً هو أصل البدن، وبعض الأعراض أيضاً يعتريه يأتي في وقت ويذهب في وقت، إلى ان قال: والبدن الأصلي فيما بين هذه الأعراض كنور الشمس في المرآة، سواء كانت ملونة أو صافية أو معوجة أو معتدلة أو كدرة أو لطيفة، فنور الشمس الذي فيها هو ذلك النور، إلى ان قال: وظهور الناس في هذا العالم بالبدن العارضي، وعين الناس ترى تلك الأعراض كما ترى من الثوب الأحمر ذلك الاحمرار إلى ان قال: لما عرفت هذا المطلب نقول: ان بدن شخص الأمير عليه السلام وان كان واحداً فمع ذلك يمكن له ان يأخذ من أعراض هذه الدنيا في أماكن عديدة ومظاهر متعددة كالمرآة، ويظهر نوره المقدس من تلك المظاهر بنوع الكلي، ويكون لها معصومين مطهرين، وجه الله وعينه واذنه بلا تفاوت، لان حركة هذه المظاهر الاعراض بحركة البدن الأصلي، وهي تابعة له في العصمة والطاعة والمعصية، فلما كان البدن الأصلي معصوماً فالأعراض بتلك الواسطة أيضاً تكون معصومة انتهى.

إذا تأملت في هذه العبارة من أولها إلى آخرها تبين عندك انه يقول: ان الجسم الأصلي في جوف هذا الظاهر الدنيوي المحسوس، وانه بتمامه

عرض طارئ للجسم الأصلي، وان الابدان الدنيوية للمعصومين عليهم السلام ليست بأبدان أصلية، بل كلها عرضية لهم اتخذوها لأنفسهم في هذا العالم مظاهر، فباشراق الأصلي عليها تتحرك دائماً وكلها معصوم ومظهر بالتبعية له كما يصرح به ابنه الحاج محمد خان في رسالته السلوكية (مصباح السالكين) بقوله: أما جواب قشري ظاهري لنست كه مراد ما عرصه حقيقت است نه مجاز واين عرصه اعراض است وامام بصرافت نور وجلال وجمال خود جلوه نفر موده است بلكه در عرصه اعراض بابدن عرض ظاهر شده است واينكه تومى بيني جسد يست از اجساد نهايت اشرف اجساد است وامام ازور اى اين جسد سخن ميگويد پس تواز زبان كوشتي ميشنوى وبا شخص معلوم مى نشيني وبر ميخيزى واين غير از امام است الخ. يعني أما الجواب القشري الظاهري فهو: ان مرادنا عرصة الحقيقة لا المجاز، وهذه العرصة عرصة الأعراض، والامام لم يتجل بصرافة نوره وجلاله وجماله بل ظهر في عرصة الأعراض ببدنه العرضي، والذي تراه أنت هو جسد من الأجساد لكن النهاية انه أشرف الأجساد، والامام يتكلم من وراء هذا الجسد وانت تسمع من اللسان اللحمي وتجلس وتقوم مع شخص معلوم، وهذا غير الامام. انظر كيف صرح بان المرئي من النبي أو الامام كله عرضي ليس بنبي ولا امام بل انما هو جسد من الأجساد، وأوضح ما أجمل أبوه واظهر ما أخفاه، وفي هذه الرسالة كثير من التصريحات ونحوها التي لسنا بصددها، راجع ترى فيها العجائب وتطلع على الغرائب. وبالجملة مرة يقول: ان الجسم الأصلي في هذه الأبدان العرضية، ومرة يقول: ان هذه الأبدان الدنيوية مظاهر للجسم الأصلي، وهو ليس فيها بل هو يشرق عليها ويحركها باشراقه عليها، كما ترى في هذه الكلمات وفيما يأتي منها في الفصل الآتي، على كل حال لا اشكال في انه قال: بان هذه الابدان الدنيوية المحسوسة أعراض لا أبدان

أصلية كما نقول، والذي يلزم من قوله هذا ويقتضيه: ان معراج النبي ﷺ ما كان ببدنه الدنيوي المحسوس بل كان بجسمه الأصلي، إذ الدنيوي بتمامه عنده عرضي، ويقول: ان العرض مانع من تعدده ووجوده في أماكن عديدة، بل لا يمكن بهذا البدن العرض المختص بهذا العالم ان يكون في عالم آخر كما يقول ويصرح به في عبارته الآتية، فظهر انه لا يقول: بمعراج النبي ﷺ بهذا الجسد الشريف الدنيوي المحسوس، وقد عرفت سابقاً في مقالة المعاد ما أثبتناه وبرهناه بالأدلة والبراهين من ان هذا المحسوس الملموس الدنيوي من المعصوم وغيره هو الجسد الأصلي، ومن قال: بغيره فقد خالف صريح الآيات والأخبار، وكلمات الأصحاب رضوان الله عليهم، والشيخ الأوحد الاحسائي والسيد الأمجد الرشتي (قدس سرهما) بل خالف الاجماع، بل ضرورة المذهب، وأثبتنا أيضاً في هذه المقالة في الفصول السابقة ان معراج النبي ﷺ كان بجسده الشريف الدنيوي الظاهري المبصر المرئي الذي هو الاصلي لا غيره من الجسم الغير المحسوس وغير المرئي، واستشهدنا على ذلك بكلمات الشيخ الأوحد والسيد الأمجد وسائر المشايخ العظام، ونزهنا ساحتهم عن افترات المفترين، وبعض نسب المتغرضين والذي يظهر من كلمات الحاج محمد كريم خان وتابعيه ومن يسلك مسلكه لا ربط له بكلماتهم، ولا دخل له بها بوجه من الوجوه، ولا يؤاخذون بما قال، (ولا تزر وازرة وزر أخرى).

الفصل التاسع

الشاهد على ان الحاج محمد كريم خان ينكر المعراج الجسماني هو انه يقول: بكلية النبي ﷺ وسائر المعصومين سلام الله عليهم، ويصرح بها في كتبه، ومقتضاها عدم العروج والحركة من مكان إلى مكان، إذ على قوله ملأ بكليته ﷺ على زعمه جميع العوالم والسموات والارضين لا حاجة إلى الانتقال والعروج، كما يصرح به أيضاً، قال في «ارشاد العوالم» بعد العبارة المنقولة في الفصل السابق: واز انچه عرض شد معلوم شد که لازم نکرده است که بصورت علوى جلوه کند بلکه ممکنست که بصورت غير علوى جلوه نمايد ان صورت غير انسان يابلکه صورت حيوانها طيب ونباتها طيب واز همه شنوا وگويا وتوانا ميتواند باشد واين يك قسم از ظهور ايشانست واگر تعجب کنى از بودن بدن اصلى ايشان درهر محل که عرض گيرند اين از قلت معرفت تو ميشود بايشان چرا که مکرر عرض کرده ام که ايشان کلى ميباشند وپر کرده اند فضاي عالم را بوجود شريف خود وجائي نيست که ايشان نباشند پنست چون در همه جا هستند همه جا ميتوانند ظهور فرمايند وحاجت نيست که از جائى بجائى بروند بلکه در آن واحد در زمين واسمان ومشرق ومغرب وجنوب وشمال وهمه اطراف هستند وهرکاه ايشان ترك اعراض گويند همين قسم باشند واين اعراض را بمقتضاى اين عالم بخود گرفته اند واز اين جهت است که غوث عالم ميباشند ودريك ان درهمه

جا بفرياد همه ميتوانند رسيد انتهى. يعني: علم مما ذكر انه لا يلزم ان يتجلى بالصورة العلوية، بل يمكن ان يتجلى بصورة غير العلوي من صورة غير الانسان، أو بصورة الحيوانات الطيبة والنباتات الطيبة، يكون من كلها سامعاً وناطقاً، وهذا قسم من ظهوراتهم. وان تعجبت من كون بدنهم الاصلي في كل محل اتخذوا الأعراض فهو من قلة معرفتك بهم عليهم السلام، لانا ذكرنا مكرراً انهم عليهم السلام كليون ملؤا فضاء العالم بوجودهم الشريف، ولم يكن محل لم يكونوا فيه، فلما كانوا في كل مكان تمكنوا من الظهور في كل مكان، ولا يحتاجون من الذهاب من محل إلى محل، بل هم موجودون في آن واحد في الأرض والسماء والمشرق والمغرب والجنوب والشمال وكل طرف، وان تركوا الأعراض كانوا بهذا القسم واخذوا هذه الاعراض بمقتضى هذا العالم لأنفسهم، ومن هذه الجهة كانوا غوث العالم وتمكنوا من إعانة الخلق في كل مكان في آن واحد، وقال بعد هذه العبارة: فصل چون دانستي كه حضرت پيغمبر صلى الله عليه وآله وسلم در همه جا حاضر است، يعني: خداوند پر كرده است فضاى اسمان وزمين را بوجود شريف ايشان تايكانكي خود را ظاهر كند وايشان درهمه جا ببدن شريف خود ظاهرند وحاضر وموجود چرا كه بدن ايشان كليست مانند جسم كه در همه عالم اجسام است وهيچ جا نيست كه جسم نباشد همچنين ايشان در همه جا هستند واينكه توايشانرا يك شخصى در يك جاميد يدى عمدا ايشان خود را در يك جا ظاهر ساخته بودند وچشم مردم را دريكجا بخود بينا كرده بودند بعض از اعراض كه دخلى بجسم ايشان نداشت بايشان ملحق بود كه كاهى ميامد وكاهى ميرفت وكاهى زياد ميشد وكاهى كم وهر وقت ميخواستند بخود ميكر فتند وجسم ايشان بر همان حال بر قرار بود هميشه بدون تفاوت وزياده كمى پس بمقتضاى جسم اصلى خود در همه جابودند از زمين واسمان وبمقتضاى عرضى خود در همان موضع معين بودند

وانعرضى در غير انموضع معين نيست وممكن نيست كه در دوجا ظاهر شود واين اعراض دخلى بهمين اعراض عنصرى ندارد چرا كه چنانچه جايز است كه از خاك عرضى داخل بدن انسان شود يابادياآتش همچنان بساباشد كه عرضى داخل بدن انسان شو د از اسمانها يا كرسى يا عرش اگرچه عرضى اسمانها لطيفتر است پس چنانكه بواسطه عرض عنصري در يك جا ظاهر شدند بواسطه عرض اسمانى هم دريك موضع از اسمانها ظاهر شوند ودر اسمان ديگر نباشند لكن بجسم اصلى خود در همه اسمانها هستند الخ. يعني: عرفت ان النبي ﷺ حاضر في كل مكان، يعني ان الله سبحانه ملأ فضاء السماء والأرض بوجوده الشريف حتى يظهر وحدانيته، وهم عليهم السلام في كل مكان ظاهرون وحاضرون وموجودون ببدنهم الشريف، لان بدنهم كلي كالجسم الموجود في جميع عالم الأجسام، ولم يكن مكان لم يكن فيه جسم، كذلك هم عليهم السلام موجودون في كل مكان، والذي ترى منهم من شخص واحد في مكان واحد هو انه كانوا يظهرون به عمداً في مكان واحد، ويجعلون أعين الناس ناظرة إليهم في مكان واحد ويلحقون بعض الأعراض التي لا دخل لها بجسمهم لأنفسهم تلحق تارة وتذهب أخرى وتنقص مرة وتزيد أخرى، وفي أي وقت أرادوا ألحقوها بأنفسهم وجسمهم باق على حاله دائماً بلا تفاوت وزيادة ونقيصة، فبمقتضى جسمهم الأصلي كانوا في كل مكان من الأرض والسماء، وبمقتضى عرضيتهم كانوا في ذلك الموضع المعين، وذلك العرضي ليس في غير ذلك المعين، ولا يمكن ان تظهر في مكانين، وهذه الأعراض لا دخل لها بهذه الأعراض العنصرية، لانه كما يجوز ان يدخل من التراب العرضي أو الماء والهواء والنار العرضية في بدن الانسان كذلك ربما يدخل من عرض السموات أو الكرسي أو العرش في بدن الانسان ان كان عرضي السموات ألطف، فكما يظهر بواسطة العرضي العنصري في

مكان واحد فكذلك بواسطة عرضي السموات يظهر في موضع واحد ولا يظهر في غيره، لكن بجسمه الأصلي هو كائن في كل السموات انتهى.

وقال في فصل آخر: پس هركاه كسى بذات خود كل باشد ولى بعرض خود شخص معلوم است كه باقيست عرض از جهه واحده ميرود وهمينكه عرض خود را انداخت واز او زائل شد از همه جهت ميرود چرا كه كليست انتهى. يعني: فمن كان بذاته كلياً وبعرضه شخصياً فمعلوم انه ما دام عرضه باقياً يعرج من جهة واحدة، ولما رفع عن نفسه العرضى وازاله يعرج من كل جهة لانه كلي انتهى.

ومن قبيل هذه الكلمات الصريحة في كلية وجود النبي وسائر المعصومين وفي معراجه ﷺ بطريق الكلية لا الشخصية والجزئية كثيرة في مصنفاته، لا سيما هذا الكتاب، ويكفينا ما نقلناه منه في اثبات ما ندعيه، ومر عليك أيضاً في المقالة الأولى من كلماته ما هو صريح في ان هذه الصورة البشرية بتمامها وحدودها كالشخصية والجزئية من المعصوم وغيره عرض عنده، ومعلوم بالبداهة أيضاً انه ان كان معراجه ﷺ كما هو صريح عباراته المنقولة لا بد له ﷺ ان يلقي الصورة البشرية في هذا العالم ويعرج، إذ هو يصرح كما رأيت بكونها مع حدودها الشخصية والجزئية عرضاً، والعرض مانع من العروج من كل جهة والكون في أماكن عديدة وجهات متعددة، فظهر انه يقول: بمعراج النبي ﷺ بجسمه الكلي لا بالصورة البشرية الموجودة المرئية، وأقوى قرينة على ذلك تعبيره بالجسم لا الجسد الصريح في البدن الدنيوي الذي يعبر به مشايخنا وسائر الأصحاب رضوان الله عليهم.

وبالجملة فالذي يلزم على معتقده هذا انه ﷺ لم يعرج بثيابه وعمامته ونعليه لانها مما يحتاج إليها الصورة البشرية لا الجسم الكلي وهو لا يحتاج

إليها بوجه، إذا الكلي ليس له رأس ولا رجلان ولا يد ولا عينان ولا اذن ولا شفتان حتى يحتاج ما يحتاج إليه أفراد الانسان كالعمامة والثياب والعباء والنعلين وغيرها، نعم من قال: بعروجه ﷺ بالصورة البشرية الشخصية الدنيوية كشيخنا الأوحد وتابعيه والأصحاب رضوان الله عليهم يلزمهم ان يقولوا: بمعراجه ﷺ بما يحتاج إليها من الثياب والعمامة والنعلين ونحوها، إذ ما عرج ﷺ عرياناً، ولا يقولون بذلك ولذا صرحوا كلهم: بعروجه ﷺ بها، كما هو صريح الروايات والآثار الواردة عن الأئمة الاطهار.

(الحاصل) فالقول بمعراجه ﷺ بوجوده الكلي لا الصورة الشخصية الدنيوية وان لم يكن موجباً للكفر، إذ المسلم بين المسلمين قاطبة هو عروجه ﷺ بطريق الاجمال، واختلفوا في تفصيله وكيفياته اختلافاً كثيراً، لكنه مخالف لضرورة مذهب الامامية، إذ اتفقوا على ان معراجه ﷺ كان بالصورة البشرية الدنيوية وثيابه الشريفة كما عرفت من تصريحات المشايخ العظام في الفصول السابقة فراجع حتى تعلم انه قد خالف صريحاً الشيخ الأوحد الاحسائي وسائر مشايخنا الفخام وأصحابنا الكرام.

تنبيه وايقاظ: من تأمل في الكلمات المنقولة من الحاج الكرماني ودقق النظر فيها مرة بعد أخرى يمكن له ان يقول: انه انكر ضرورة الاسلام، وقال: بما لم يقل به مسلم في المقام، وهو انه قال صريحاً: ان النبي ﷺ ملأ تمام العوالم والآفاق بوجوده الكلي، واخذ لنفسه في كل عالم من عرض ذلك العالم لباساً وقالباً وعرضاً، وبه ظهر لأهل ذلك العالم، وفي هذا العالم الذي هو تحت فلك القمر ظهر لأهله بالصورة البشرية واتخذها لباساً لنفسه، وفي العوالم الآخر من الأفلاك والعرش وغيرها أيضاً كذلك يظهر لأهلها بلباسهم وصورتهم، وهذه المظاهر الموجودة في كل من

العوالم المتخذة كل واحد منها من عرض ذلك العالم كل عالم بحسبه، تتحرك وتجري الأحكام فيها وتقوم بأوامر الله ونواهيه، واجرائهما في الخلق باشراق ذلك النبي الكلي غير المحسوس والمرئي وتبعيته، وكل واحد من المظاهر في كل من العوالم يكون معصوماً ومطهراً وواجب الاتباع والطاعة لكونه مظهراً للنبي الكلي، ومظهر كل عالم مختص به ومن أعراضه لا يظهر به في غير عالمه، ولا يمكن ذلك اذ العرض مانع من التعدد والكون في مكانين وعالمين والعروج من كل جهة، نعم أراد التعدد بالعرض في عالم اتخذ لنفسه من اعراض ذلك العالم مظاهر عديدة لكل محل ومكان مظهراً مخصوصاً لذلك المحل من ذلك العالم، بخلاف الجسم الكلي والنبي الكلي، فهو في كل عالم ومكان وكل فلك من الأفلاك ولا يخلو منه محل أبداً، فان كان الأمر كما قال وصرح به في كلماته المنقولة، لزمه انه لم يعرج النبي ﷺ، ولم يقل بالمعراج الذي قال به جميع المسلمين، إذ صرح كما رأيت: ان النبي ﷺ ملأ كل العوالم من كرة الأرض إلى مقام قاب قوسين أو أدنى بوجوده الكلي ولا يخلو محل منه، واخذ في كل عالم حتى في مقام قاب قوسين مظهراً ولباساً من عرض ذلك العالم وصورته، ولا يمكنه ان يظهر في مقام قاب قوسين وغيره بعرض هذا العالم وهو الصورة البشرية، إذ هي من عرض هذا العالم ومختصة به، فان كان ملأ كل العوالم حتى مقام قاب قوسين بوجوده الكلي ولا يمكنه ان يظهر فيه بالصورة البشرية وغيرها من صور العالم الاواخر، فما معنى عروجه ﷺ؟ وما معنى المعراج الذي يقوله؟ والحال ان المعراج هو الكون أو الصعود من الأرض إلى السموات إلى مقام قاب قوسين، والضروري منه عند المسلمين الصعود من كرة الأرض إلى فوق ظاهراً محسوساً، لا الكون في كل عالم بطور الكلية أو بلباس ذلك العالم من دون حركة وصعود ظاهري محسوس كما يقوله هو، وأما ضروري

الامامية فهو صعوده ﷺ ظاهراً محسوساً ﷺ بهذا الجسد الظاهري، والصورة البشرية مع ثيابه ﷺ من الأرض إلى الأفلاك إلى العرش إلى قاب قوسين أو أدنى، والمعراج بهذه الكيفية أي بالصورة البشرية مع ثيابه وعمامته ونعليه التي هي مأخوذة من هذا العالم تحت فلك القمر، واخراجها من مراكزها وسيرها في العوالم الآخر ومتابعتها لوجوده الشريف بحيث لا يلزم خلل بوجه في الأفلاك وسيرها ونظام العالم السفلى هو المعجزة الحقيقية وخارق العادة لا ما ذكره مما لم يقل به أحد، ليت شعري ما الداعي لمخالفة الأصحاب العظام والخروج عن ظواهر الأخبار وصرفها لما أراد؟ ان قلت: يظهر من كلامك انك لم تقل بحضور المعصومين عليهم السلام في كل العوالم إذ لو عرج ﷺ بهذه الصورة البشرية يلزم خلو هذا العالم عنه ﷺ، قلت: ان المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام قد ملؤوا كل العوالم بهياكلهم الشخصية الجزئية لا بكليتهم كما تزعم لكن قد لبسوا في كل عالم ما هو مناسب لذلك العالم، إذ الألبسة والصور كلها ملكهم وتحت تصرفهم، ولا مانع من تعددهم ووجودهم مع جزئيتهم وشخصيتهم في أماكن عديدة وعوالم متعددة في آن واحد كما ذكرنا سابقاً، إذ المانع هو الاعراض واعراضهم عليهم السلام مقهورة تحت حكمهم ومملوكة لهم يتصرفون فيها كيف ما شاؤوا، إذا أرادوا خلعها خلعوها، وان أرادوا ألحقوها لأنفسهم، وان أرادوا ان يتبعوها لأنفسهم فعلوا، وليسوا كسائر الخلق حتى يكونوا مقهورين ومجبورين تحت حكمها، ولا يتمكنوا من التصرفات بخلاف مقتضاها، كالكون في أماكن عديدة في آن واحد إذا عرفت هذا نقول ان نبينا ﷺ في ليلة المعراج مع وجوده في كل العوالم حتى في هذا العالم بهيكله الشخصي في كل عالم بلباسه المناسب له أيضاً عرج في تلك الليلة بهذا الجسد الظاهري الشخصي والهيكل البشري مع ثيابه وعمامته ونعليه واتبعها لنفسه لحكم لا تعد ولا تحصى ومصالح لا

تحد ولا تستقصى يعجز عن دركها العقول ويتيه في واديها الفحول، منها راجعة إلى نفسه الشريفة ككون جسمه وجسده الشريف تابعاً لعقله فما يحصل من عقله الشريف يحصل لجسده الشريف، وهذا الترقي والكمال حاصل لكل المعصومين الأربعة عشر دائماً، فهم على الدوام في هذا المعراج وجميع مراتبهم في جميع الأحوال على وجه التمام والكمال، ليس لهم عن هذا المقام انقطاع وزوال. ومنها راجعة إلى الخلق يعني انه صلى الله عليه وآله وسلم عرج في هذا العالم في زمان مخصوص في ليلة مخصوصة بجسده الشريف الدنيوي حتى يكمل الناس في جميع مراتبهم ومقاماتهم ووجودات أكوانهم، لانه في مقام القطبية إذا وصل إلى مقام جمع الجمع أوصل جميع الخلق التي هي أجزاء الدائرة إلى تلك المرتبة، فكل الترقيات في كل الأشياء في كل وقت وزمان في الدنيا والآخرة والغيب والشهادة إنما حصل بمعراجه في تلك الليلة فهذا الزمان المخصوص بالنسبة إلى سائر الأزمان كالقلب وهو لحم صنوبري بالنسبة إلى سائر أجزاء البدن، فكما لا يرى في ترقياتها إلا ظهور القلب فكذلك كل شيء في كل آن وزمان إذا ترقى فترقيته من معراج النبي في ذلك الزمان المخصوص، وهذا الصعود والترقي والارتفاع وان كان له دائماً لانه لم يعرضه صلى الله عليه وآله وسلم في النزول كثافة الادبار واعراضه ابداً وإنما عرض له هيئات من سنخ العالم الذي نزل إليه ليتمكن أهله من الانتفاع منه، وإلا فكيف يمكنهم تقبيل عتبة وجوده ولثم ساحة عزه؟ إلا انه لم يظهر هذا المعنى للخلق إلا في تلك الليلة المخصوصة والزمان المخصوص، فانه صلى الله عليه وآله وسلم عرج في تلك الليلة بجسمه وجسده الشريف المبصر المرئي وسائر مقدماته، وسار إلى جميع الجهات ودار جميع الأرضين والسموات، بل ملأ جميع الأكوان بهيكله ذلك ولم يخل منه مكان، فحين سيره في السموات كان في كل عالم بما يناسبه، وفي جميع الجهات وان لم تره هذه الابصار باعتبار انه ألقى في كل كرة مثلها،

أي الهيئات العارضة له في تلك الكرة، وهي الجمود والثقلية كما مر عليك، وما يعرض له ﷺ في كرة الأرض هو جموده وتلبسه بلباس أهلها جرياً منه ﷺ على ما هو من مقتضياتها، فما دام لم يلق هذه المثل ولم يزل عن نفسه هذا الجمود يراه الناس كرؤية بعضهم بعضاً، وإذا ألقاها في تلك الليلة لم ير في مكانه، مع انه كان في مكانه ومحله، وفي جميع الأماكن والجهات لعدم التزاحم، وان شئت قلت ان هذه الهيئات وهي المثل والجمود والثقلية وتسمى اعراضاً صارت تابعة لجسمه وجسده الشريف وصار حكمها حكمه، كما صار حكم ثيابه وعمامته ونعليه حكم جسمه، ولم يلزم الخرق والالتيام كما نرى ان الجن للطافته ورقته يدخل في الجدار الكثيف ولم يلزم خرق ولا التيام، بل لو صاحب جسماً كثيفاً كالحجر ونحوه لا يلزم خرقه أيضاً لتبعيته له في الرقة واللطافة، وينتفي عن ذلك الشيء حكم نفسه، كما ترى ان المزاج المركب من العناصر الأربعة كثيراً ما يغلب عليه حكم عنصر واحد وينتفي عنه حكم سائر العناصر، كماإذا غلب في الانسان الدم أو البلغم أو الصفراء أو السواد يجري عليه حكم ذلك وينتفي عنه حكم غيره لغلبة ذلك عليه، بل النار التي مركب من العناصر، وكذلك الماء والهواء والتراب مع وجود سائر العناصر فيها ترى ان حكم غير النار غير موجود فيها لاضمحلال الغير وحكمه وللتبعية مع ان الخرق والالتيام كما فصلناه في فصل مخصوص في طي كلماتنا لا دليل على امتناعه، بل هو مذهب الفلاسفة والزنادقة.

وبالجملة نبينا ﷺ في مقام العلية هو دائماً في المعراج وحكم جسمه وجسده الشريف حكم عقله غير محسوس ولا مرئي، وأما في مقام القطبية وهو مقام التلبس بلباس البشرية فله معراج واحد، وحيث ألقى المثل والجمود والثقلية في تلك الليلة صار لا يرى، وأما في غير تلك الليلة والحالة فكان مرئياً ومحسوساً فتفطن يا أخي وإلا فسلم تسلم.

وبالجملة فالمعجز الحقيقي وخارق العادة هو فيما ذكرناه من حضورهم عليهم السلام في آن واحد في أماكن عديدة بهيكلهم الشخصي المرئي، ومعراج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجوده الشخصي الدنيوي، فما ذكره الحاج محمد كريم خان من حضورهم بطريق الكلية ومعراج النبي كذلك مضافاً إلى انه قال: بما لم يقل به أحد ليس بفخر لهم ولا معجز ولا خارق للعادة إذ على ما صرح به بعد العبارة المنقولة في ذلك الكتاب جبرئيل أيضاً كلي وملأ العالم بكليته وكذلك ميكائيل واسرافيل وعزرائيل، فما الفرق حينئذ بينهم وبين نبينا وسائر المعصومين عليهم الصلاة والسلام.

والعجب ان الحاج المذكور مع تصريحاته السابقة صرح في آخر فصل من فصول مسألة المعراج في ذلك الكتاب: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرج بجسمه الشريف وعمامته ونعليه. أقول: ووجه التعجب انه صرح سابقاً كما عرفت بكلية النبي أو الامام وان الظاهر لأهل كل عالم ليس إلا مثال الكلي وعرضي الجسم الأصلي، وان هذه الأبدان الدنيوية مظاهر للجسم الأصلي، وهو ليس فيها بل هو يشرق عليها ويحركها باشراقه عليها، وصرح أيضاً ان عرضي كل عالم مختص لذلك العالم لا يتعداه ولا يظهر في عالم آخر، حتى ان عرضي السماء الأولى لا يتعداها إلى الثانية فضلاً عن العرضي العنصري كما مر منه، وان العرضي لا يمكن له السير والعروج إلا من جهة واحدة، فكيف يقول هنا بان النبي عرج بجسمه الشريف وعمامته ونعليه؟ فانه ان كان عني النبي الكلي على مسلكه ففيه مضافاً إلى انه قول بما لم يقل به أحد وانه صلى الله عليه وآله وسلم ملأ العوالم بكليته على زعمه فلا يحتاج إلى العروج، بل فلا عروج وانه لا فخر ولا اعجاز ولا خارق للعادة حينئذ انه لا يلائم لفظ العمامة والنعلين الظاهريين لانهما من مشخصات الصورة الدنيوية البشرية لا الجسم الكلي، وان كان عن النبي العرضي العنصري على تحقيقه الذي مضى منه فقد صرح انه لا يمكنه

التجاوز عن حده إلى عالم آخر ولا له العروج والسير إلا من جهة واحدة لا كل جهة، اللهم ان يقال ان مراده عدم الامكان عادة وحكمة وأما من حيث القدرة وخرق العادة فيمكن لان الله على كل شيء قدير، وعليه تحمل العبارة المذكورة. الحاصل مقتضى القواعد الاسلامية حمل العبارة المذكورة في المعراج على الصحة وقبولها منه لولا العبائر السابقة وغيرها المنافية لذلك، فتدبر حتى لا تسيئ الظن في، فتنسبي إلى التغرض في المقام، فاني ما ذكرت في حقه أو في حق غيره إلا ما هو مفاد صريح عبائره وكلماته في رسائله ومصنفاته ان خيراً فخير وان شراً فشر الله المطلع على الضمائر وهو بالمرصاد.

في مسألة شقّ القمر
وفيها فصول:



الفصل الأول

اعلم ان من عمدة معاجز نبينا ﷺ شق القمر، وهو معجز سماوي ووقوعه متفق عليه بين جميع المسلمين، وصرح به في الكتاب المبين، ولا يعتني إلى وساوس الفلاسفة وبعض أهل الكلام في امكانه وقولهم بامتناع الخرق والالتيام في الأفلاك، لانها شبهات لا تتمشى في مقام الاعجاز واظهار القدرة فلصانعها وبارئها التصرف فيها بما يشاء وفتقها ورتقها وحفظ نظام العالم عن الاختلال والفساد انه تعالى على كل شيء قدير، وهل مقام الاعجاز إلا مقام خرق العادة واظهار القدرة؟ فيجب الاعتقاد ان هذا القمر المرئي المنير الذي له الطلوع والافول والانارة والخسوف بعينه هو الذي شقه نبينا ﷺ بقدرة الله تعالى ومشيئته، وهذا المقدار هو المتفق عليه بين المسلمين وضروريهم، فمن اعتقد هذا المقدار فقد أقر بالمعجزة وخرج عن الخلاف، وأما كيفية الشق فمحل الخلاف، انه أي القمر هل انشق في محله ثم التئم أو بقى نصفه في السما ونصفه نزل إلى الأرض؟ أو نزل النصفان إلى الأرض نصف على الصفا ونصف على المروة أو غير ذلك على ما سيأتي؟ وكذلك نفس القمر هل هو ثابت في الفلك الأول كما هو رأي أهل الهيئة والشرع أو انه كرة في الهواء وليس هناك فلك كما هو مذهب البعض؟ وكذا سائر الاختلافات من وقوع الشق في أي ساعة من أي ليلة من أي شهر في أي سنة فليس شيء من ذلك داخلاً في معقد اجماعهم

وضروريهم، ووقع الخلاف أو يمكن أن يقع في بعض أطراف المسألة بعد تسليم الأصل.

ولم يعرف من أهل شرعنا خلاف في شق هذا القمر السماوي إلا ما نسبه ملا رضا الواعظ الهمداني إلى الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره بانه: انكر شق هذا القمر، واعترف بشق صورة قمر محدث في الهواء غير هذا القمر، قال في رسالته هدية النملة: ومن فروع انكارهم للمعراج الجسماني انكارهم شق القمر، حيث قال الشيخ في المواضع المذكورة: ان الخرق والالتيام في مادة الفلك ممتنعان ولكن رسول الله حجب عن الخلق ضوء القمر السماوي واظهر للناس صورة قمر في الهواء وشقها، فلم يكن الشق في مادة القمر وجسمه، وهذا كما ترى صريح في مقالة أبي جهل التي حكاها الله تعالى في قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ انتهى كلامه.

نسب في هذه العبارة إلى الشيخ الاحسائي أموراً ثلاثة:

الأول انكار المعراج الجسماني، وقد عرفت في المقالة السابقة صريح عبائره في المعراج الجسماني، وإنما نسب إليه من نسب ذلك لعدم فهمه مقصوده وعدم اطلاعه بسائر عبائره.

الثاني انكار الخرق والالتيام في الأفلاك، وقد مرَّ أيضاً في مقالة المعراج صريح عبائره في جوازهما ووقوعهما، وان القول بالامتناع قول الفلاسفة والزنادقة، وسيأتي أيضاً بيانه في الفصل الثالث من هذه المقالة.

الثالث انكار شق القمر السماوي، وستعرف في الفصل الآتي بنقل عين عبارة الشيخ ان هذه المسألة أيضاً كسابقيته مما اتهمه الهمداني بانكارها وساحته منزهة عن ذلك، والعبارة المنقولة ليست بعبارته وإنما هي من منسوجات الناسب.

الفصل الثاني

قال الشيخ الأوحد في المجلد الأول من «جوامع الكلم» في الرسالة القطيفية في الصفحة ١٢٩ في جواب السؤال عن كيفية نزول النجم وانشقاق القمر، بعد بيان كيفية نزول جبرائيل عليه السلام: وأما نزول النجم والقمر للمعجز فينتزع القوي صاحب المعجز بأمر الله تعالى صورة النجم والقمر مع ما فيه من النور إلى الموضع الذي أراد، وإذا أراد رده رجعت تلك الصورة مع ما فيها من النور إلى المادة أعني مادة النجم، والقمر حين انتزع منها الصورة والنور لا ترى لانها حينئذ مساوية للفلك الحامل لها، وإنما استبانت منه بذلك، فإذا ردت انطبقت على المادة كما كان، كما إذا التفت الخيال إلى شيء غائب وانتزع منه صورته فإذا رآه صاحب الخيال انطبقت صورة الخيال على المرئي وهذا انشاء الله ظاهر» انتهى كلامه رفع مقامه.

وهذه العبارة هي التي أرادها الواعظ الهمداني بقوله: قال الشيخ في المواضع المذكورة، فانظر وتأمل فيها وكرر النظر بالدقة هل ترى فيها إشارة إلى ما ذكره، أو تشتم منها رائحة ما نسبه؟ وفي أي موضع من كلامه هذا قال: ان رسول الله حجب عن الخلق ضوء القمر السماوي وأظهر للناس صورة قمر في الهواء وشقها؟ وهل هذا سيرة الأصحاب في نقل عبارات وكلمات بعضهم عن بعض؟

الحاصل فحيث ان عبارته قدس سره لا تخلو عن غموض فلا

بأس ان نوضح مقصوده من هذا الكلام فنقول: يعني من هذه العبارة: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو صاحب القوة الكاملة انتزع بأمر من الله سبحانه صورة القمر الموجود المرئي في السماء الأولى، وهي الاستدارة مع ما فيه من النور المرئي الموجود، وشق تلك الصورة وهي الاستدارة وذلك النور الموجود في القمر، وأما مادة القمر التي هي قطعة من الفلك الأول على مذاق أهل الهيئة فلا يلزم شقها، لان القمر في أنظار الناس هو النور مع الاستدارة، وهم أرادوا شق ما هو قمر في نظرهم، واعتقدوا عدم تمكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فشقه لهم، ثم ان مادته وهي القطعة المخصوصة من الفلك الأول ليست بقمر، ولذا بعد انتزاع الصورة والنور ما يبقى له أثر، بل تساوي تلك القطعة المخصوصة مع سائر قطع السماء الأولى، ولا يبقى لها امتياز عنها بوجه، إذ الامتياز والتشخص والتعيين إنما هو بالصورة والنور وهما انتزعا، ثم لما ردهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى محلهما وهو القطعة المخصوصة وهي المادة امتازت تلك القطعة عن غيرها، وظهر القمر في السماء وسمي بذلك، ألا ترى إذا وقع وقع الكسوف الكلي وحالت الأرض بينه وبين الشمس واشراقها أفاضتها على القمر لا يبقى منه أثر، بل ربما لا يقال لتلك القطعة انها قمر، والحال ان مادته لم تتغير، ونزع الصورة عن المادة عند المعجز القوي ليس بأمر عزيز، ألم تر إلى صورتي السبعين اللتين في مسند المأمون لما أمرهما الرضا عليه السلام، كيف قاما فافترسا خادم المأمون ثم رجعا بأمره عليه السلام أيضاً صورتين في مسند المأمون؟ وكذلك صورة السبع التي كانت في مسند المتوكل فصورة السبع هي التي انتزعت وصارت اسداً ثم رجعت وانطبقت على المادة، وأما المادة وهي المسند فبقت على حالها لم تتحرك، فيمكن ان يقال: ان القمر اسم للصورة والنور، واطلاقه على مادته وهي القطعة المخصوصة بالتبعية، يعني بلحاظ انها محل عروضهما، ولذا انتزعهما صاحب القوة الكاملة وشقهما ولم يشق المادة.

عود في التحقيق: لا يخفى ان امتياز جميع الأشياء بعضها عن بعض انما هو بالصورة.

كما ان تمييز زيد عن عمرو وكذا الضريح الفضة عن الصنم الفضة وشرافته واحترامه بالصورة، فقبل تلبس زيد بصورته المختصة به ما كان ممتازاً عن عمرو، إذ في مقام اللحمية والعظمية ليس تمييز بوجه، وكذا الضريح الفضة قبل تلبسه بالصورة الضريحية ما كان ممتازاً عن الصنم الفضة ولا شرافة ولا احترام له بوجه، إذ الكل فضة: «السعيد سعيد في بطن أمه والشقي شقي في بطن أمه» أي في مقام الصورة، فزيد وعمرو والضريح والصنم ونحوها اسماء للصور أي للصورة الشخصية المختصة بكل واحد منها دون الآخر إذ ليس في مقام المادة اسم شخصي، وان كان فيه اسم جنسي أو نوعي، لعدم تميز بعضها عن بعض في ذلك المقام فضلاً عن التسمية الحاصل هذه الاسامي الظاهرية أسماء للصور الشخصية لا للمادة، وان كان قيام الصور بالمادة قياماً ركنياً تحقيقياً، فالقمر الذي هو اسم للنور وصورة استدارته انتزعه صاحب القوة الكاملة عن مادته وشقه، وساوت المادة مع سائر قطع الفلك، ولما أراد ارجاعهما إلى محلهما أي القطعة المخصوصة وارجعهما إليها ظهر القمر في السماء وشاهده كل أحد، والشيخ الأوحد قدس سره تقريباً للأذهان وتوضيحاً للمطلب لمن أراد البيان، مثل بان خيالك إذا توجه إلى شيء غائب وتصور له صورة انتزع منه صورة، ثم إذا شاهد ذلك الشيء الغائب ورآه في الخارج فالصورة المنتزعة الموجودة في خزانة خيالك ينطبق مع ذلك الشيء المرئي في الخارج، ومقصوده (عطر الله رمسه) من هذا المثال: هو ان خيالك كما ينتزع صورة ذلك الشيء الخارج ثم يجعلها منطبقة على الشيء الخارج عند رؤيته كذلك صاحب القوة الكاملة ينتزع صورة القمر ونوره للشق وغيره ثم يرجعهما إلى محلهما منطبقين على المادة وهي القطعة من الفلك، هذا توضيح كلامه.

وحيث اعترف قدس سره بشق هذا القمر السماوي فقد خرج عن الخلاف، ولم يتوجه عليه انكار شق القمر وانكار الضروري، ولسنا في صدد اثبات ان المنشق هو صورة القمر فقط أو مع المادة، بل العمدة هو توضيح كلامه قدس سره واثبات انه لم يخالف ضرورة الدين، وقد عرفت ذلك، فانصف الآن هل ترى فيه شائبة ما نسبه إليه الواعظ الهمداني بقوله: انه قال: ان رسول الله حجب عن الخلق ضوء القمر السماوي واظهر للناس صورة قمر في الهواء وشقها. واظن انه لقلة غوره في العلم وكلماته وعدم التفاته إلى ما ذكرنا من مراداته نسجت أوهامه الضعيفة ما نسبه إليه، وإلا فاثم هذه النسبة إلى العلماء الامامية سيما مثل الشيخ الأوحد عند الله عظيم جسيم، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفصل الثالث

إياك ثم إياك ان تظن من كلامه المنقول أعلى الله مقامه في بيان كيفية شق القمر انه يقول: بامتناع الخرق والالتيام في الفلك كما نسبه إليه الواعظ الهمداني وغيره، وخبطوا خبط عشواء، إذ برهنا في مقالة مسألة المعراج بأوضح بيان وأتم برهان انه قال: بجوازه وامكانه ولا حاجة إلى التكرار، وأما بيانه كيفية شق القمر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتزع من القمر صورته مع ما فيه من النور فشقه فليس لامتناع الخرق والالتيام عنده أو عدم قدرته صلى الله عليه وآله وسلم على شق مادة القمر وهي القطعة من الفلك، إذ يقول في حق النبي وقدرته صلى الله عليه وآله وسلم بأعظم من ذلك وان شقه القمر بحيث لا يلزم منه خلل في سير الافلاك ونظم العالم عنده أعلى الله مقامه من أسهل الأشياء وأهونها لديه وأولاده الطاهرين، إذ هو صاحب القوة الكاملة ومظهر قدرته سبحانه وفوارة قدره، بل لو كان في شق المادة اعجاز واحد وهو التصرف في السماء ففي شق الصورة اعجازان ذلك ونزع الصورة عن المادة الذي هو يعد من المحال، بل كان بيانه بتلك الكيفية وشقه صلى الله عليه وآله وسلم الصورة والنور دون المادة لجهات عديدة منها: ان قريشاً وغيرهم طلبوا منه صلى الله عليه وآله وسلم شق القمر وهو يحصل بشق صورة الاستدارة مع ما فيه من النور ولا يحتاج إلى شق المادة، ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لو كان يشق القمر بمادته وصورته ونوره لكان انكارهم للمعجز واعتراضهم أشد وأكثر، إذ لو شق بمادته وصورته ونوره ونزل إلى الأرض كله أو بعضه لا يخلو نزوله

من صورتين: نزوله بعرضه أي وجهه ونزوله بعمقه، وبأي الصورتين لو كان نازلاً ما كان يرون أهل مكة وغيرهم إلا نوراً محيطاً بهم من كل جانب، او قطعة نور فوق رؤوسهم ليس له نهاية، إذ القمر مساحة وجهه على قول أهل الهيئة على قدر ثلثي الأرض وعمقه أي ثخنه على ثخن الفلك، وهو في الأخبار خمسمائة عام على كل حال فلا يرون صورة قمر لا في الأرض ولا في الهواء بل رأوا نوراً محيطاً بهم أو فوق رؤوسهم، وقالوا ان محمداً ﷺ لم يتمكن من شق القمر بل عجز من ذلك وسحر أعيننا باظهار النور أو مثله في الأرض أو فوق رؤوسنا فلذا لم يشق القمر بمادته بل شق ما هو القمر في عرفهم وهو الصورة مع ما فيه من النور وانزله إلى الأرض، بحيث رآه أهل مكة المعظمة وسائر البلاد والآفاق، وامن كثير لاعتقادهم ان السحر لا يؤثر في السماء، وزاد في شقوة كثير كأبي جهل ونظائره وقالوا: سحر مستمر، ولم يقولوا: انه لم يشق، وبهذه الكيفية بعينها نزول النجم وتعلقه على جدار مولانا ومولى الكونين أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام من أول الليلة إلى الفجر، فافهم واغتنم ان كنت ذا فهم وإلا فسلم تسلم.

تنبيه مفيد

اعلم ان كون شق القمر من معاجز نبينا ﷺ من ضروريات المسلمين، ومنكره كافر وخارج عن زمرة أهل الاسلام، وان اختلف في كيفية وقوعه في الأخبار، في بعضها انه بقى نصف في السماء ونصف نزل الأرض، وفي بعضها وقع نصفه على الصفا ونصفه الآخر على المروة، وفي بعضها وقع نصفه على جبل أبي قبيس ونصفه الآخر على جبل قعيقعا الذي هو مقابل جبل أبي قبيس، وفي بعضها وقع نصفه خلف الكعبة ونصفه الآخر على جبل أبي قبيس، لكن وقوعه متفق عليه بين المسلمين،

ما انكره إلا واحد من علماء العامة، وهو أيضاً لا ينكره رأساً بل يقول انه سيقع، وأما اعتراض الملل الخارجة على المسلمين بأنه لو كان واقعاً في الليلة الرابعة عشرة من شهر ذي الحجة في المكة المعظمة في أوائل الليل لكان يراه أهل سائر البلاد، وضبطه أهل السير والتواريخ، والحال انه لم يذكروه في دفاترهم ولم يتعرضوا له في تواريخهم، فقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة لكنها غير مقنعة للخصم ولا مسكتة له بوجه، منها: ان شق القمر طلبه من النبي ﷺ جماعة مخصوصون وهو آية مخصوصة لهم دون غيرهم من أهالي سائر البلاد، ولذا اختصت رؤيته بهم، وفيه ان شق القمر ليس من الأمور التي تقبل الاختصاص كأحياء الموتى وانزال المائدة ونحوهما، بل الكفار طلبوا منه ﷺ شق القمر حقيقة، وهو ﷺ أجابهم به حقيقة فكما ان القمر واضائته ونوره ليست مخصوصة لبلد دون بلد كذلك شقة، فمن كان ملتفتاً في تلك الليلة ولو في البلاد البعيدة المساوية لمكة في الدرجة لم يكن له بد من رؤيته فلا معنى لاختصاص رؤيته بمن طلبه منه دون غيره، كما لا اختصاص لنفس القمر لبلد دون بلد، ومنها: ان شق القمر يحتمل وقوعه في بعض المنازل الذي لا يراه في ذلك الوقت كل أحد في كل بلد، فلذا لم يره جميع أهل الآفاق، وفيه انه صحيح بالنسبة إلى البلاد التي ليست مساوية لمكة المعظمة في الدرجة فلا يلزم طلوع القمر في بلد طلوعه في كل البلاد في تلك الساعة كما يشاهد في خسوفه وكسوف الشمس، إذ الأرض كروية ومقتضاها عدم تساوي البلاد في الدرجة، وأما بالنسبة إلى البلاد المساوية معها في الدرجة فلا معنى له، كما لا معنى لعدم التفات أهلها، إذلا أقل من التفات واحد من ألف من أهل تلك البلاد. ومنها جواب صاحب انسان العيون قال: ان شق القمر من الآيات الليلية، وفي الليل غالب الناس نيام، ولذا لم يروه، وفيه: انه على فرض صحته يجري في غالب الناس وفي غيره لا يصح، ومنها جواب

صاحب الأسئلة المفحمة قال: ان شق القمر لبعض الموانع كالغيم ونحوه يرى في بعض البلاد ولا يرى في بعض بل يختفي وفيه ما في الجواب السابق عليه إذ الموانع في تلك الليلة ما كانت مستولية على كل البلاد، وفي البلاد السالمة منها لا بد من رؤيته، فما المانع منها؟ فالحق في الجواب ان بعض قطع الأرض كأمريكا وغيرها قطعا لا يمكن لأهلها رؤية هذه المعجزة لتباين أفقهم مع أفق مكة ضرورة، وبعض القطع وان كان يمكن الرؤية لأهلها كبعض الجزائر المكتشفة وبعض أفريقا وهند وسيبيريا لكن لقلة تمييزهم وادراكهم ذلك الزمان ما كانوا يلتفتون لهذه الأمور، لأنهم لوحشيتهم ما كانوا يميزون اليمين من اليسار فضلاً عن ان يدركوا خارق العادة ويعرفوا الكتابة فيؤرخوا لمن بعدهم، وأهل المعرفة والتاريخ كانوا منحصرين في نقاط مخصوصة الحصة العظيمة من آسيا والشمال والشرق من أفريقيا والجنوب والشرق من أوربا، والمؤرخون كانوا من هذه القطع، وصيت الاسلام أيضاً قد بلغ في أدنى مدة هذه النقاط وطرقت اسماع أهاليها فنفرض انهم رأوا هذه المعجزة الباهرة والتفتوا انها خارق العادة وأثبتوها من أي ملة كانوا، فبعد مدة يسيرة وبلوغ صيت الاسلام إليهم كانوا يعلمون ان هذه المعجزة السماوية كانت لمؤسس الاسلام ونبيهم وآية حقيقتهم، فحينئذ لا يخلون أما ان ينصفوا ويسلموا، فيدخلون في زمرة مؤرخي الاسلام حينئذ، وأما ان يعاندوا ويتعصبوا فينكروا، فتأبى نفوسهم وعتوهم أن يبقى لهذه المعجزة ذكر وأثر، فلا جرم يمحو منها من ألواحهم، وتواريخهم، ويخفونها عن خلفهم وأعقابهم. وهكذا نجيب في قضية رد الشمس، هذا بالنسبة إلى الملل الخارجة، والا فمؤرخوا الاسلام لم يقصروا.

وناهيك ما ذكره الفاضل العارف الشيخ اسماعيل الحقي الذي هو من جملة معتبري علماء العامة حيث قال في تفسيره روح البيان في تفسير سورة

اقتربت الساعة وانشق القمر: وقال بعض المفسرين: اجتمع بعض صناديد قريش فقالوا: ان كنت صادقاً فشق لنا القمر فرقتين ووعدوا الايمان، وكانت ليلة البدر، فرفع عليه السلام أصبعه وأمر القمر بأن ينشق نصفين فأنفلق فلقتين أي شقتين، فلقة ذهبت عن موضع القمر وفلقة نصبت في موضعه. وقال ابن مسعود رضي الله عنه رأيت حراء بين فلقي القمر، فعلى هذا فالنصفان ذهبا جميعاً عن موضع القمر فقال بعضهم: نصف ذهب إلى المشرق ونصف إلى المغرب وأظلمت الدنيا ساعة ثم طلعا والتقيا في وسط السماء، كما كان أول مرة. فقال عليه السلام: اشهدوا اشهدوا وعند ذلك قال كفار قريش: سحركم ابن أبي كبشة فقال رجل منهم: ان محمداً ان كان سحر القمر بالنسبة إليكم فلا يبلغ من سحره ان يسحر جميع أهل الأرض فاسألوا من يأتيكم من البلاد هل رأوا هذا؟ فسألوا أهل الآفاق فاخبروا كلهم بذلك انتهى.

وقال ابن شهراشوب في كتابه المناقب: وفي رواية انه: قدم السفار من كل وجه فما من أحد قدم إلا انهم أخبروهم انهم رأوا مثل ما رأوا انتهى.

وثانياً بانهم كيف اطلعوا ومن أين اطلعوا على جميع كتب السير والتواريخ الموجودة في تمام وجه الأرض حتى ادعوا ما ادعوه؟ واني لهم الاثبات؟ بل اشتهر غير مرة انهم عثروا في بعض الممالك كايطاليا على كتب تواريخ عنهم دالة على حقيقة مذهب الاسلام فاطمروها سريعاً خوفاً عن الفضيحة.

وثالثاً على فرض صحة دعواهم وتسليم عدم ذكر أهل السير والتواريخ نقول: ان عدم ذكرهم فيها: أما لعلمهم بكونه من جملة معاجز نبينا فلم يثبتوه عناداً حتى يكون لهم طريق انكار نبوته وعدم ثبوت الحجة عليهم

بضبط ما هو معجز وخارق للعادة ومبطل لدعواهم في كتبهم وتواريخهم كما مرَّ في الجواب، وأما لاعتقادهم بأن شق القمر كالخسوف والكسوف لامتناعهم الخرق والالتيام في الفلك، وقولهم بمحاليتهما، أو كظهور شيء في الجو كنجم ذو ذنب ونحوه، وأجاب به أيضاً الامام فخر الرازي في التفسير الكبير في تفسير سورة اقتربت الساعة، قال: وأما المؤرخون تركوه لأن التواريخ في أكثر الامر يستعملها المنجم، وهو لما وقع قالوا بأنه مثل خسوف القمر وظهور شيء في الجو على شكل نصف القمر في موضع آخر، فتركوا حكايته في تواريخهم انتهى.

المقالة الرّابعة

في إبطال القول بوحدة الناطق

والمراد بها عند من قال بها: لزوم وجود رجل واحد ناطق غير امام الزمان في كل عصر وأوان، يعني يجب ان يكون في كل عصر وزمان رجل كامل من جميع الجهات غير امام الزمان عالم بكل العلوم ومتصرف في الكون وواسطة بين الامام والرعية في ايصال الفيوضات الكونية والشرعية من الامام إلى محاله من الخلق، ومرجع لتمام المخلوقات من جميع المراتب، ولا يجوز لأحد من العلماء مع وجوده ادعاء استقلال واجتهاد، بل يجب عليهم ان يدعوا الخلق إليه، ويجب على جميع المكلفين معرفة ذلك، ولو ماتوا ولم يعرفوه ماتوا ميتة جاهلية وميتة كفر ونفاق، ويسمون هذا الرجل في كتبهم ورسائلهم بأسماء عديدة: كالناطق، والامام، والنائب الخاص، والشيخ والسلطان، والحاكم، والامام الناطق، والوزير، والنائب الكلي، والرب ومؤسس الاساس، ومقنن القانون، والرحمن، والإله، والشهيد، والنذير، والباب، والركن، والقطب، وسلطان الدنيا والآخرة، والحجة الكلية، ومبتكروا هذا الاعتقاد ومؤسسوه قد ملؤوا كتبهم ورسائلهم لا سيما كتاب برهان القاطع للحاج محمد خان والرسالة الاسحاقية له أيضاً، ورسالته في جواب سؤال الشيخ الجليل الشيخ حسين المزيدي. وننقل انشاء الله في الفصول الآتية: عين عباراتهم، وننزه ساحة الشيخ الأوحد الاحسائي والسيد الأمجد الرشتي وسائر تلاميذه ومن شرب مشربه عن رائحة هذا الاعتقاد الفاسد والمذهب الكاسد فانتظر لذلك.



الفصل الأول

يجب علينا ان ننقل مقداراً من كلمات الحاج محمد كريم خان وولده الحاج محمد خان من كتبهما ورسائلهما حتى نثبت معتقدهم ونسد طريق الاعتراض والانكار من تابعيهما ومريديهما. قال الحاج محمد كريم خان في خطه إلى السيد الأمجد أنار الله برهانه: «ومن المطالب ان اعتقاد ان من لم يعرف السابق عليه والباب الذي يجري منه جميع الفيوض التي به قوامه كوناً وشرعاً إليه لم يعرف شيئاً من التوحيد والنبوة والامامة، ومن لم يعرف ان بينه وبين الائمة عليهم السلام من القرى الظاهرة فليس بموحد ولا ملي ولا شيعي ولا موالي، وان كان في الشرع الظاهر يسمى بذلك، ولكن كلامي في الحقيقة، وأريد به تسميته إذا لحد في قبره وسهر في برزخه وقام في قيامته. وكما انه لم يسم بذلك اعتقاداً لم يصل ولم يصم ولم يزك ولم يخس ولم يحج ولم يجاهد عملاً فأعماله كلها هباء منثوراً ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1] ولا أرى الأعمال منجية وان صلحت إلا بولايته، إلى أن قال: والبرهان على ذلك ان جميع الفيض والخير والنور والكمال والمدد الطيب يجري على الرجل المتقدم عليه الذي هو بابه إلى الله وباب الله إليه، وهو فوارة القدر فمن توجه إليه واستمد منه بالاقرار به والمحبة له الجاذبة عند الامداد سعد وفاز، ومن لم يتوجه إليه وادبر عنه شقى وخسر، كائناً ما كان وبالغاً ما

(١) الفرقان: ٢٣.

بلغ، قرشياً كان أو حبشياً، وأنا عبدك الاثيم محمد كريم، قد انقطعت من الدنيا كلها إليك، وقطعت جميع العلائق واعتصمت بحبلك الذي لا انفصام له، واهجر فيكم زوجتي وبناتي وصرت فيك كما قال الشاعر فيهم:

مشردون نفوا عن عقر دارهم كأنهم قد جنوا ما ليس يغتفر

ونطرد ونشرد ونخذل ونقتل ونعادي ونؤخذ ونصبر فيك، فهل بعد ذلك حجب ومنع، وجميع ذلك أنت مطلع عليه، وقد صرت بتمامي في ذكرك ولأجلك، وجميع ذلك بمرئى ومسمع منك، وليس أمن عليك بذكرك ذلك، بل انا ممنونون فانه منك برز إليك، إلا اني استعطفك بذكر الائك، واسترحمك بنشر نعماتك، والحمدلله رب العالمين، فان منعتني بعدلك، وان قبلتني فبفضلك، واني أعرض عليك اعتقادي فيك وعملي وخدمتي وسلوكي، فان رددتني فبسوء قابليتي، وان قبلتني فبحسن جودك، وويلاً لي ان رددتني بعدما اعتقد ان من لم يعرف هذا الأمر فهو ضال، وهذا الذي أرى فيك، ان الشيخ الأجل الأمجد أعلى الله مقامه كان قطب زمانه لتصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه: انت القطب، ومن المعلوم ان العقل هو وسط الكل، فالعقل هو القطب، فعلى ما ذكرنا سابقاً كان أعلى الله مقامه العقل الظاهر، والعارف عاقل، والعقل ما عبد به الرحمن واكتسب به الجنان، فالشيخ الأكبر هو الذي به يعبد الرحمن ويكتسب الجنان لأنه العقل، ومن قوله أعلى الله مقامه: وصلت طولاً إلى ما وصل إليه سلمان، ولكنه علمه في العرض أكثر مني. ولم ندر هل قال ذلك في أول امره أو آخره؟ وعلمنا ان سلمان: في آخر درجة من الايمان ليس فوقه أحد، بل ربما كان من البرازخ، بل كان لقوله عليه السلام (لو علم ابو ذر ما في قلب سلمان لكفره) مع ايمان أبي ذر الآن، فمن هذا الوجه علمنا انه: قطب العقول أي قطب النقباء، ووجهه

إلى الأركان والغوث الاعظم وبرزخ بين ظاهر الاركان وباطن العقول، كما كان سلمان كذلك، فكان في مقام لا يفوقه شيعي، ولكن هل يساوي غيره كما ان الأركان أربعة وهم أعلى النقباء لكن مع تكثر الأركان والنقباء عرفت النقيب في مقام الواحدية والركن في مقام الاحدية والغوث لا اسم له ولا رسم الا في الركن والنجيب، فوجه كون الشيخ الأكبر قطبا مع امكان كون آخر يساوي انه قطب جهة او قطر او صقع او اقليم، لأن القطب في كل جماعة وجههم إلى المبدء وان كان لصقع آخر قطب آخر، كما ان لزيد وعمرو وبكر لكل واحد وجه إلى المبدء هواية الله فيه، وعلمنا ان كل نائب لا بد ان يكون في حد المنوب عنه وجنسه، ويكونان من روح واحد ونور واحد وطينة واحدة كالنبي والأئمة، وكل واحد منهم وكلهم محمد ﷺ، هذا إذا كان النائب على الاطلاق والا يمكن النيابة في أمر مخصوص كأخذ وعطاء وغيرهما، وعلمنا من طيفك الصادق»، إلى ان قال: «وقد راينا ان الأمر بعده رجع إليك ظاهراً، ولا ناطق بعلمه سواك وان كان الناطقون كثيرين، ولكن أين نطقهم من نطقك، ولم يستفد من الشيخ غيرك، وكل من علم بعده علم منك، فأنت نائبه بالنص الجلي منه أعلى الله مقامه، والنائب في حد المنوب عنه، فإذا أنت الذي بك يعبد الرحمن ويكتسب بك الجنان، وأنت سبيل الله، وأنت باب الله لا يؤتى إلا منه، كما سمعت منك في الطيف، والآن يكون قريب ثلاث سنين وأزيد أني جعلتك لوجهتي باب تجاهي في أوقات دعواتي وصلواتي، واقدمك بين يدي حوايجي وارادتي في كل أحوالي وأموري، وقد قال الشيخ ان هذه الزيارة من باب سلامي على جيران ليلى، وفي الدعاء اللهم اني أتوجه إليك بمحمد وآل محمد واقدمهم بين يدي صلواتي وأتقرب بهم إليك، وفي الحديث قل: اللهم صل على محمد وآل محمد، دون أهل بيت محمد، ليدخل الشيعة، وقال عليه السلام انتم من آل محمد من أنفسهم، وانت باب له ظاهراً وباطناً، وفي

الفقه الرضوي عليه السلام إذا أردت ان تفتح صلواتك فاجعل أحداً من الأئمة نصب عينيك، فأنا في جميع حالاتي مقدمك باباً في تجاهي واعتقده واعمل على تفصيل قدمته ولا أعيده، وقد مرَّ في المطالب السابقة، واعتقد ان من لم يفعل هكذا صلى إلى غير جهة القبلة والوجهة، وهو مدبر مولٍّ عن مبدئه وعن فوارة القدر، ولا يصل إليه الفيض وهو مظلم، وعلمت ان حقيقة جميع العلوم ونقطة العلم معرفة شيخ الوقت، واصل العمل وحقيقته وروحه حب الشيخ، لأن من عرف الشيخ عرف الله والنبي والوصي وصفاتهم وأسمائهم، وليس إلا الله وأسمائه وصفاته، ومن أحبه هو العامل بعمل الحي، قال عليه السلام: هل الايمان الا الحب والبغض حب عليٍّ حسنة لا تضر معها سيئة، ومن احبه عمل بما يرضيه واجتنب ما يسخطه، وان كسر شيء من عمله أحياناً أجبره الحب أحياناً. وأرى ان من ليس له هذان لا علم ولا عمل، وان منتهى الحظ من الله والنبي والولي صلى الله عليهما ما تزود اللحظ في الشيخ، لأن منه يتزود اللحظ لا غير، والمدركون لذلك قليل. وارى زينة الحيوة الدنيا هذا هو، كذا اذكرني في نفسك اذكرك في نفسي، ومن يعش عن ذكر الرحمن، هذا هو نسوا الله فنسيهم ترك هذا واتبع سبيل من أناب إلى هذا هو، ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ترك هذا، من جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا، هذا هو لأنهم قالوا: سبيل الله شيعتنا الم اعهد إليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم، هذا هو اهدنا الصراط المستقيم، هذا هو إلى غير ذلك من الآيات والأخبار التي أمر عليها وأرى فيها هذا الأمر ظاهراً، بل لا أرى غيرها ولا أطيل تصديقك بذكرها مجملاً، أما في الديار سواء لابس مغفر وهو الحمى والحي والفلوات) هذا اعتقاد فيك قد ابديته فليقبل الواشون أو فليمنعوا، ولكني ابديته لك وأخفيته عن غيرك إلا واحداً من أخواني المصدقين هذا مجملاً، وعن اثنين آخرين كانا صوفيين ما كانا

يدخلان في هذا الأمر إلا بمثل هذا، فارخيت لهما العنان في الجملة فقبلا ودخلا، واخفيت عما سواهما، ولما كان يجب على عرض الحال عرضته عليك والأمر أمرك، اصنع كلما تأمرني به» انتهى كلامه.

ثم يذكر بعد هذه العبارة مطالب قريبة مما ذكرنا فتأمل فيها تريها صريحة في المدعى حيث صرح بوجوب اعتقاد رجل واسطة بين الخلق والأئمة في ايصال الفيوضات الكونية والشرعية، وسماه زيادة على ما عددناه من اسمائه: بشيخ الوقت كما يسمى الصوفية مرشدهم به، وبالباب، وفوارة القدر، والعقل، وقطب العقول، وقطب النقباء، وقال: بأن ذلك الرجل في زمان الشيخ الأوحد هو، وبعده السيد الأمجد، ومن لم يعتقد بما ذكره من معتقده فليس هو بموحد ولا ملي ولا شيعي، ولا موالي، وجميع أعماله من الصلوة والصوم والزكوة والحج والجهاد وغيرها هباء؟ منثور، والعمل المنجى له في البرزخ ويوم القيامة محبة هذا الرجل والاقرار بفضائله وولايته، ومن عرفه فاز وسعد، ومن لم يعرفه أو أنكره شقي وخسر، وهو سبيل الله وبابه، وبه يعبد الله وبه يكتسب الجنان، وقال خطاباً للسيد الأمجد: بك يعبد الرحمن ويكتسب بك الجنان، وأنت سبيل الله، وانت باب الله لا يؤتى إلا منه، والآن يكون قريب من ثلث سنين وازيد اني جعلتك لوجهتي باب تجاهي في أوقات دعواتي وصلواتي الخ. ونسب بعض الأطياف الجعلية إلى السيد الأمجد زعماً منه أنه يمكن اثبات المطلب المخالف للضرورة به، كما ستعرف انشاء الله تعالى.

وان اردنا ابطال ما ذكره في خطه هذا كلمة بعد كلمة بعدنا عن المطلب في المقام وخرجنا عن النظام، ثم أنه لسنا في هذا الفصل في صدد التعرض لفساد ما ذكره وابطال ما برهنه، بل المقصود الأهم فيه اثبات ما ام وتوضيح ما به اهتم، تأكيداً للمدعى وتبييناً لما ادعى، فانتظر النقض والابرام فيما يأتى من فصول المقام.

وبالجملة قال أيضاً في آخر خطه وخاتمته: «ومما يجب عرضه عليك: ان الله سبحانه قال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : انك ميت وانهم ميتون وقال تعالى: كل نفس ذائقة الموت، وهو أمر لا بد منه ولا مفر عنه وقد مات محمد صلى الله عليه وآله وعلى أولاده عليهم السلام وشيعتهم، وهذا أمر كائن فأن كان كائن عليك لا أرانا الله ذلك، فمن ولى الأمر بعدك؟ واني اعتقد اعتقاداً جزماً ان من لم يعرف شيخ زمانه لم يعرف امامه يقيناً، فان الشيخ سبيل الأنام ووجهه وتعريفه، ومن لم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية، ولا بد لمعرفة كل شيخ من نص الشيخ السابق على اللاحق، أو تصريح نفس شيخ الزمان بعدما عرفت صدقه، ونحن الآن قد منَّ الله علينا بتصديقكم لما رأينا من آثاره، حتى لو كان يجوز نبي بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وادعيتم النبوة لم نطلب منكم معجزة، بل والله مع ذلك لو ادعيت ذلك الآن بل اعظم من النبوة واعظم لصدقتك بلا معجزة، وكما كتبت فيما قبل بلا ادعاء منك، فان الله صدقك وقدرك واصلح أمرك، ولا يفلح الساحر حيث أتى، وان الله لا يصلح عمل المفسدين، وأنت مصدق فيما ادعيت مطلقاً بلا معجزة، فانك بنفسك برهان والمعجزة للجهال، فالمرجو منكم ان تنصّوا على الشيخ الذي بعدكم، فلعلى بمقادير الله بقيت فلا أموتن ميتة الجاهلية، وأكون بفضلك وجودك عارفاً بربي، وهذه سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً، وقد كانوا يسألون وينصون كما نص الأئمة والمشايخ وشيخنا الأوحد فاسألك بجاه شيخك ووجه الله الأكرم لك ان لا تخيبني، وانا عبدك لا تلميذك، ان امرتني بالكتمان فلن نفشي بحول الله وقوته، وأنا متوقف أمرك ونهيك، وهذه حاجتي فاستجب لي، وما قصرت في الدعاء مما فيه صلاحي ونظام امري من عليٍّ من عندك فضلاً منك فأنك واسع كريم الخ».

فانتظر لابطال هذا المذهب وتنزيه ساحة الشيخ الأوحد والسيد

الأمجد من هذه المقالات والأقاويل بأوضح سبيل وأتم برهان ودليل، ولا يضرهما هذا الاعتقاد في حقهما، ولا يدل على رضاهما، بل مَثَلُ من يعتقد في حقهما من العقايد الردية مثل النصارى حيث يعتقدون في حق عيسى عليه السلام الالوهية، وليس كل اعتقاد المعتقدين دليل رضى المعتقد فيه من الموحدين، وإلا لرضى نبي الله موسى وعيسى بما قال فيهما اليهود والنصارى من زخرف الأقاويل العياذ بالله.

تنبيه

الظاهر من أصراره للسيد الأمجد (أنار الله برهانه) هو الاستجازة منه والتصريح منه (أنار الله برهانه) في حقه بما يقوي به عزمه ويشتد به جزمه، فمع اصراره كله لم يجب خطه ومكتوبه على ما سمعنا ممن سمع من السيد الجليل السيد محمد الخراساني تلميذ الشيخ الأوحد وغيره ممن حضر مجلس السيد الأمجد، فضلاً عن الاجازة له، مع احتمال وجوب الجواب، لأن جواب الكتاب كرد السلام في بعض الأخبار، وما يبرزه التابعون والمريدون من الاجازات كذب ومجمول، ليست مناط الاعتبار، إذ هو في أول كتابه فصل الخطاب في الفصل السادس والعشرون قال: فقد أجازني في رواية جميع تلك الكتب التي نقلت منها كتابي هذا العالم العامل والفاضل الكامل الولي بلامين جناب الملا حسين الكنجوى، والعالم الثقة الأمين الآغا محمد شريف الكرماني بحق روايتهما اجازة عن السيد القمقام والحبر العلام، إلى ان قال: سيدنا وسندنا وفخرنا وعزنا واستاذنا السيد كاظم بن السيد قاسم الرشتي أعلى الله مقامه وأنار في العالمين برهانه الخ. ثم ذكر اجازة السيد الأمجد لهما في كتابه تبركاً وتيمناً، فلو كان مجازاً منه أنار الله برهانه بلا واسطة لكان نقل اجازته له في كتابه أولى وأقرب إلى افتخاره. ورأيت في نسخة صحيحة خطية انه نقل اجازة السيد الأمجد لهما في

هامش كتابه ولما طبع دخلت في المتن وتغير متن العبارة بواسطة ادخالها فيه ممن طبع، والفطن الذكي لا يخفى عليه حزازة العبارة لو تأمل فيها، إذ من المعلوم ان ادخال فقرة أو أكثر بلا تحريف في العبارة موجب لحزازتها.

الحاصل وان كان ذكر هذا المطلب لا يليق بالمقام لكن لما رأيت بعض الاجازات الجعلية المفصلة والمختصرة له المنسوبة إلى السيد الأمجد قدس سره في أيدي بعض التابعين له احببت التعرض له كي لا يغتر بها بعض الأخوان من أيتام أمناء الرحمن، ويعتقدوا صحة ذلك بلا دليل وبرهان.

قال أيضاً في الرسالة الواردة في أواخرها: «فحينئذٍ يمكن ان يكون في عصر واحد شخصان محيطان بجميع الأشياء التي في رتبتهما وما دونهما خبراً، ولكن لا يمكن ان يكون كلاهما ناطقين بل أحدهما ناطق والآخر صامت وجوباً، والمراد بالناطق المعبر المؤدي كوناً وشرعاً، والصامت العالم غير المعبر المؤدي الخ. وقال بعد هذه العبارة: فأعلم انه يجب ان يكون في كل خلق رجل من الشيعة يحكي في جميع فتاويه الحجة المعصوم الحي، يعني فتاويه في الولايتين جميعاً الخ.

وقال أيضاً في رسالته الفوائد الموضوعة لاثبات هذا المطلب في الفائدة السادسة بعد نقله الأخبار والأدعية والآيات وتأويلها على زعمه في حق النقباء: وبعد صحة اطلاق اسم الامام وكونهم أي النقباء إمام زمان من يليهم كما عرفت من الأخبار السابقة والدعوات فيشمل هذا المقام الخبر المتواتر: «من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية»، بل ينحصر الخبر فيهم لأن آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم أئمة الملك وأئمة العالمين، ولا اختصاص لهم بزمان دون زمان، كما ان الله سبحانه رب العالمين والنبي

نبي العالمين ﷺ، وكل أوصيائه أئمة العالمين، وأما امام الزمان فهو النقيب في العصر الذي يليه الخ.

وقال أيضاً في رسالته الموضوعة في جواب سؤال ملا محمد باقر الرائني الكرماني: فإذا جاز اطلاق لفظ الامام والحجة على أكابر الشيعة وأفاضلهم، ورد أخبار كثيرة في لزوم وجود امام ظاهر وحجة قائمة في كل عصر، تبين انه لا بد وان يكون في كل عصر من شيعتهم حجة الله ظاهرة وامام يُقتدى به ظاهر حتى يرجع الناس إليه، ثم قال بعد هذا الكلام: تبين ان من مات هؤلاء وليس له امام مات ميتة جاهلية، ومن أصبح من هذه الأمة لا امام له من الله ظاهراً عادلاً أصبح تايهاً، وان مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق، إذ تركه بعد المعرفة وإقامة الحجة.

وقال أيضاً في كتابه «ارشاد العوام» في المجلد الرابع في الصفحة العاشرة من طبعة البومبي: وهمچنين اين ملك بايد دائماً حاكم حي دران قائم باشد وتدبير ملك وعباد وبلاد را نمايد واحوال رعيت خود عالم وتدبير أمرايشان نمايد.

وقال أيضاً في الصفحة الحادية عشر والحادية والعشرين منه: امام غايب مثل امام مرده است كفاية نميكند، حي حاضر ضرور است. ولو تصفحت المجلد الرابع من ذلك الكتاب لا تجد فيه ورقة ولا صفحة الا صرَّح فيها وأشار ولوَّح على لزوم وجود هذا الرجل الذي يعبر عنه بالامام الحي الحاضر الناطق، فلا حاجة إلى نقل عبايره.

وقال ابنه الحاج محمد خان في رسالته الموضوعة في جواب سؤال الشيخ بلامين الشيخ حسين المزيدي في أوائل الرسالة: وأما ما ذكرت من وحدة الناطق فلا أريد وحدتهم بل أريد منه رئيس الكل وسائسهم، وهو النائب الخاص الذي يكون للامام عليه السلام في كل زمان، وقام على

ذلك البرهان من كلام مشايخي. ثم قال بعد قليل: فإذا كان للامام نائب خاص يكون هو المرجع لجميع النقباء وهم يعرفونه ويدورون حوله، وهو بسبقه يكون أول مستفيض من الامام، وهو يفيض عليهم دائماً والامام يفيض عليه، وهم لا يتمكنون عن الاستفاضة عن الامام عليه السلام، وقال أيضاً بعد قليل: فهذا النائب الخاص هو الناطق للنقباء، ويجب على الجميع الانقياد له والتسليم لأمره والأخذ عنه الخ.

ثم يستشهد على مطلبه الفاسد ببعض كلمات الشيخ الأوحد والسيد الأمجد التي سنذكرها في الفصول الآتية، وننزهها عن هذا الاعتقاد.

وقال أيضاً في آخر تلك الرسالة: وبالجملة لا حاجة إلى تفصيل القول، ومجمل الكلام الذي أعيده في الختام: ان وحدة الناطق امر مسلم، والمراد منه النائب الخاص أو من يقوم مقامه انتهى.

وقال في الرسالة الموضوعة للجواب عن سؤالات ملا علي الاسكوئي في أوائل المسألة التاسعة عشر: ولكنهم استبدوا بآرائهم وزعموا ان علم الشيخ عندهم، غفلة عن حقيقة الحال: ان في زمان واحد لا يمكن تنطق اثنين، والناطق واحد والباقون ساكتون، وان لم يكن هكذا لكان الواحد باطلاً وفي زمان «ابي» كان الحق معه وفيه ومنه وإليه، ولم يشركه أحد في أمره انتهى.

وقال في رسالته السلوكية: مثل اينكه شيخ مرحوم أعلى الله مقامه در باره سيد مرحوم أعلى الله مقامه فرموده سيد كاظم يفهم وغيره لا يفهم بألا يقول الا ما اقول انا وهمچنين سيد مرحوم أعلى الله مقامه ورفع في الخلد اعلامه در باره مولاى من أعلى الله مقامه بطور اشاره فرموده از اين جهة است كه مولاى من فرمود خواستم نايب خود را تعيين كنم تاپس از من اختلاف نشود شيخ مرحوم وسيد مرحوم نفرمود منهم نميكنم واكر بطور عيان واضح ميفرمودند كه بعد از

من رو بفلان كنيد اختلاف نميشد الا القليل وامتحان حاصل نميشد.
يعني: كما ان الشيخ المرحوم أعلى الله مقامه قال في حق السيد المرحوم أعلى الله مقامه: سيد كاظم يفهم وغيره لا يفهم أولا يقول الا ما أقول أنا وكذلك السيد المرحوم أعلى الله مقامه ورفع في الخلد اعلامه قال في حق مولاي أعلى الله مقامه بطور الاشارة، ولهذا قال مولاي: أردت أن أعين النائب بعدي حتى لا يقع الخلاف بعدي، فحيث ان الشيخ المرحوم والسيد المرحوم لم يعينا أنا أيضاً لم أعين، ولو كان يقول واضحاً بطور العيان ارجعوا بعدي إلى فلان لما وقع الاختلاف الا القليل ولما حصل الامتحان انتهى.

ليت شعري هل يثبت هذا الأمر المخالف للضرورة بقول فلان وفلان، وهو أيضاً بطريق الاشارة لا العيان، وأين قال السيد الأمجد في حق أبيه بطور الاشارة ما قال؟ أو قال الشيخ الأوحد في حق السيد الأمجد ما قاله من الكلام على وجه الترديد؟ واطلع عليه هو وأبوه ولم يطلع عليه ساير المشايخ الكرام الذين فازوا من محضرهما على الدوام ما لم يفز به غيرهم، ونالوا من افاداتهما النصيب الأعلى، واستفادوا من كلامهما ما هم به أولى، واستجازوا منهما بتلك الاجازات المطولة الزاهرة الصريحة الدالة على علوّ رتبهم وطول باعهم في العلوم الباهرة، ومعلوم انهم أولى بالسر ممن لم يجيزاه بالاجازة الروية التي جرى بها سيرة العلماء وديدن الفقهاء خلفاً عن سلف، فضلاً عن الاجازة الدراية، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. دعتنا هذه الزخاريف إلى تسطير ما ليس هو شأننا في المقام ولا مناسب لما نحن بصدده من الكلام نعوذ بالله من زلل الأقلام.

وقال أيضاً في بعض رسائله في الجواب عن مسألة الناطق: بدانكه ناطق امام است ونبي ودر وحدت ايشان أبدا سخن نيست از زمان آدم تاحال هميشه ناطق يكي بوده خواه از ائمة ما باشد يا ساير پيغمبر ان إلى ان

قال ومرادان ناطق نه محض سخن گواست بلکه مرادان کسیست که مرجع خلق باشد وخود رئیس وسایس باشد، إلى ان قال: خلاصه چنین شخصی در ملك خداهست که نائب خاص امام است وبرهمه کس تسلیم أمر او فرض است اگر او را ببینند وشناسند وهر کس از او تخلف ورزد در صورت نشناختن یادوستي نوعي وتسلیم نوعي او نداشته باشد در صورت شناختن از دوستي امام خارج است وکافر است مثل سایر کفار واین نائب خاص مسلم یك نفر است حال ما اصطلاح کردیم اسم او ناطق گذاردیم تو میخواهي اسم دیگر براو بکذار واین ناطق است نسبت بسایر خلق اگرچه صامت است نسبت بامام خود، الى ان قال: خلاصه پس مطلب مادر ان مقام انشخص است وامروزهم کسی ادعاي این مقام را نکرده وما هم اورا نشناخته ایم واما در ظاهر میان علما هم بسامیگوئیم ناطق یکیست ومرادنیست که حامل علم شیخ مرحوم أعلى الله مقامه یکیست جراکه شیخ مرحوم یك نفر عالم بودند ویك نفر نائب دارد وامام میفرماید که خداوند عالم را نمیبرد مکر اینکه نائبي برای او میگذارد وخود اوهم ملهم میشود که نایبش کیست پس بعد از شیخ سید مرحوم أعلى الله مقامه در سلسلة نائب ایشان بود وبعد از سید مرحوم اقا أعلى الله مقامه بودند وخود ایشانهم اظهار میفرمودند که یك نفر نائب دارند الخ.

يعني: اعلم ان الناطق امام ونبي ولم يكن في وحدتهم كلام أبدا من زمان آدم إلى الآن، فكان الناطق دائماً واحداً سواء كان من الأئمة أو الأنبياء، إلى ان قال: والمراد من الناطق ليس من ينطق فقط بل المراد منه الرجل الذي يكون مرجعاً للخلق ورئيساً وسائساً، إلى ان قال: الخلاصة فمثل هذا الشخص في ملك الله الذي هو النائب الخاص للامام موجود وفرض على الكل تسليم امره ان رأوه وعرفوه، ومن تخلف عنه عند معرفته أو لم يكن له محبة نوعية وتسليم نوعي عند عدم معرفته فهو خارج من

محبة الامام وكافر مثل ساير الكفار، وهذا النائب الخاص مسلماً واحد، ونحن الحال نصطلح ونسميه بالناطق، وان شئت فسمه بغير هذا الاسم، هذا ناطق بالنسبة إلى الخلق وان كان صامتاً بالنسبة إلى امامه عليه السلام، إلى ان قال: الخلاصة: مطلبنا في مقام ذلك الشخص وفي هذا اليوم أيضاً لم يدع أحد هذا المقام، ونحن أيضاً ما عرفناه، وأما في الظاهر بين العلماء ربما تقول: ان الناطق واحد، فالمراد أن حامل علم الشيخ أعلى الله مقامه واحد، والشيخ كان عالماً واحداً، ويكون نائبه واحداً، والامام عليه السلام يقول: ان الله لا يرفع عالماً الا يجعل له نائباً، وهو أيضاً يلهم ان نائبه من هو، فبعد الشيخ كان السيد أعلى الله مقامه في السلسلة نائبه، وبعد السيد كان (الآقا)[1] أعلى الله مقامه، وهو أيضاً كان يظهر ان نائبه واحد انتهى.

الحاصل غالب كتب ورسائل الوالد والولد مملوء بما ذكرنا، وأدلته العامية كما ترى، فلا حاجة إلى تضييع الأوراق والعمر العزيز بنقل ازيد مما نقل، كفانا هذا المقدار في اثبات ما ادعيناه من مذهبه واعتقاده، وربما نتعرض أيضاً لنقل بعض عبايرهما عند الحاجة إليها.

---

(١) يقصد بالآقا والده الحاج كريم خان أي انه على زعمه ان أباه كان الناطق: الخ.



الفصل الثاني

قال الله تبارك وتعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣﴾[1] لا شك ولا ريب ان الحكمة الالهية من أول الخلقة إلى زمان دولة الحق اقتضت امتحان الخلق في جميع الاعصار والامصار، واختبارهم حتى يميز الخبيث من الطيب، والحق من الباطل، والسعيد من الشقي. ومن ابتداء العالم إلى الآن كان يختبر الله الخلق بأنواع الامتحان حتى يخلص الحق من خلط الباطل، ويصفي المذهب الصحيح عن القبيح الفضيح، ويعرف غثه من السمين، وسرابه من الماء المعين، وكان الاختبار والامتحان غالباً بنوعين: ارسال الرسل وتكذيب الخلق وتصديقهم إياهم، أو خفاء الحجة من بينهم وغيبته حتى تظهر مكنونات الخواطر ومستجنات الضمائر، إلى ان اقتضت المصلحة الالهية ظهور نور وجود نبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلى الوجود، ومن الغيب إلى الشهود، وحصون الامتحان به، وتمييز الايمان المستودع عن مستقره، فخرج من خرج من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم بتكذيبه، وشقى ودخل من دخل في زمرة أهل الحق وسعد، وانحصر المحق في المقر والمعتقد به صلى الله عليه وآله وسلم وتابعيه لساناً وجناناً، ثم حصل الخلط والمزج بين المسلمين بالكثرة

---

(١) العنكبوت: ١ - ٣.

والتوالد، واحتمل الايمان المستودع والمستقر في كل فرد من أفرادهم، وأمكن النفاق والاخلاص في كل شخص من أشخاصهم، واستقرت النطف الخبيثة في الأرحام والاصلاب الطيبة الطاهرة، وظهرت بصورة أهل الايمان ولا ايمان لهم واقعاً، واحتاجوا إلى الامتحان أيضاً امتحنهم الله سبحانه بنائبه الأول، والقائم مقامه صاحب الأزل الأول، فمن أقر به واعترف بولايته صار من المؤمنين الممتحنين ودخل في زمرة الفرقة الناجين، ومن خالفه وانكر ما خصه الله به من الولاية العظمى كان من المشركين والمنافقين، ودخل في زمرة الفرقة الهالكة الضالين، ولم يبق بهذا الامتحان العظيم إلا القليل: «ارتد الناس إلا أربعة» وفي رواية: «الا سبعة»، وهكذا الأمر في زمن كل واحد من الائمة الهداة عليهم السلام والصلوة كان يحصل في الخلق اللطخ والمزج، ثم يمتازون بالايمان بامام زمانهم والانكار به، وخرج بهم سلام الله عليهم عن جادة الحق فرق كثيرة، وانحرفوا عنها إلى طريق الضلال، إلى ان وصلت النوبة إلى امام زماننا بقية الله حجة ابن الحسن «عجَّل الله فرجه وسهَّل مخرجه»، امتحن الله سبحانه أولاً بغيبته واستتاره عن الخلق، ثم بوكلائه ونوابه الخاص ثانياً: عثمان بن سعيد العمري، ثم محمد بن عثمان، ثم حسين بن روح، ثم علي ابن محمد السيمري، وامر تمام الشيعة بمتابعتهم على الترتيب، ونهى عن مخالفتهم، وجعل طاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، وحصل بهم امتحان جمع كثير، وخرج بهم عن جادة الحق جم غفير، وهلكوا في وادي الضلالة، وغرقوا في بحر الغواية، كأبى محمد المعروف بالشريعي، وهو أول من ادعى النيابة والوكالة عن قبل الحجة عجّل الله فرجه الشريف، وتبعه جماعة وخرج التوقيع الشريف عن الناحية المباركة بلعنه والبرائة منه، ولعنه الشيعة وتبرؤا منه، (لعنه الله)، ومحمد بن نصير النميري، وهو انكر وكالة محمد بن عثمان وادعاها لنفسه بعد ابي محمد الشريعي، والحلاج والشلمغاني

وابي طاهر محمد بن علي بن بلال واحمد بن هلال الكرخي ونظايرهم الذين ادعو النيابة والوكالة عن طرف الحجة عجل الله فرجه الشريف، وانكروا وكالة الوكلاء الأربعة ونيابتهم، وتبعهم جمع كثير، ومال عن الحق إليهم جم غفير، وحصل بانكار أولئك والميل إلى هؤلاء امتحان عظيم، وخرجوا هم وتابعوهم عن الفرقة الناجية الامامية، ولحقوا بالفرقة الهالكة الضالة.

ثم لما كان الاختبار والامتحان بنص الآية الشريفة من بد والخلق إلى ظهور دولة الحق، ورفع الباطل عن وجه الأرض بالكلية، صار الامتحان بعد انقضاء مدة وكالة الوكلاء الأربعة الخاصة ووقوع الغيبة الكبرى بوجود النواب العامة، الذين أمروا الخلق بالرجوع إليهم، والأخذ عنهم معالم دينهم، وإيصال الحقوق الراجعة للامام إليهم، والذين حكمهم حكم الله، والمستخف بهم والراد عليهم مستخف بالله وراد عليه وعلى أوليائه الكرام عليهم الصلوة والسلام كما في مقبولة عمر بن حنظلة، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: «انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فأرضوا به حكماً، فاني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا ولم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا رد، والراد علينا كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله الخ...». وفي التوقيع المبارك: «وأما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليكم»، انتهى.

فالنائب العام في زمان الغيبة الكبرى: الذي هو حافظ لدينه وصاين لنفسه، ومخالف على هواه، ومتبع لأمر مولاه، حكمه حكم النواب الأربعة الخاصة، فمن ردَّ عليه ولم يقبل قوله واستخف به بفعل أورد قول أو افتراء أو بهتان، خرج عن جادة الحق والطريقة المستقيمة، وكان حكمه حكم أهل الضلال، إلا أن يتوب ويتوب الله عليه. فويل لمن باع دينه

بدنياه، واستبدل الباقية الدائمة بالفانية الزائلة، لأغراض فاسدة دنيوية، كأقبال أشباه الناس الذين يوسوس في صدورهم الخناس إليه، وتكثير السواد حوله، واستماع صوت النعال خلفه، وبالجملة يجب على كل أحد الاجتناب عن أمثال هؤلاءو لانهم سرقة الدين، وعدم الاعتناء والاعتماد عليهم وعلى نقلهم ونسبتهم إلا بعد التجسس والتفحص، ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(١)، عدم الاغترار بهم وبتصنيفهم وتأليفهم إلا بعد الوثوق بهم والاعتماد بقولهم:

لو كان في العلم غير التقى شرف لكان اشرف كل الناس ابليس

إذ ليس مقصدهم إلا الرياسة الدنيوية، والوصول إلى مآربهم الدنية، والاكتساب بعلومهم الظاهرية ما هو شرف الدنيا الدنية، والافتخار بها عند أبناء الزمان والارتفاع في هذا الدهر الخوان، ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾(٢) فأحفظ وصيتي واعلم ان من إفترى على أحد من النواب العامة، وتجاسر عليه بما لا يليق حكمه حكم من استخف بالله وأوليائه الطاهرين، وانكر وكالة النواب المنصوصين والأربعة المخصوصين، وخرج عليه اللعنة من التوقيع المبارك، وتبصر في أمر دينك وتكحل بنور الايمان، حتى تعرف سارق الدين في هذا الزمان، فالقابض فيه على دينه كالقابض على جمرة غضاء، وتنجو يوم القيامة عن لهبات لظى.

---

(١) الحجرات ٦.

(٢) النجم: ٢٩، ٣٠.

الفصل الثالث

من جملة ما تمسك به الحاج محمد خان واستدل به على ما ذكرناه من مدعاه في رسالته الموضوعة لجواب سؤال الشيخ بلامين جناب الشيخ حسين المزيدي رحمه الله، كلام الشيخ الأوحد في «شرح الزيارة الجامعة» في شرح فقرة: (وشاهدكم وغائبكم)، قال أعلى الله مقامه: أي مؤمن بشاهدكم أي الأئمة الأحد عشر عليه السلام، وغائبكم أي الحجة عليه السلام، او شاهدكم أي الناطق منكم، يعني قطب الوقت ومحل نظر الله من العالم، المسمى بالغوث على اصطلاح أهل التصوف، ويسميه أفلاطون مدبر العالم، وأرسطو انسان المدنية وهو الفار قليطاً أي مظهر الولاية أو الموجود المقابل لمن مضى ولمن يأتي، أو الحاضر أو الشاهد على المكلفين أو لأعمالهم، أو العالم بالشهادة والمدبر إلى الخلق، أو بالملك المحدث لهم أو عنهم على الاحتمالين، أو القائم على نفس بما كسبت إلى غير ذلك. وغائبكم أي الامام الصامت، ولا بد لكل زمان من ناطق وصامت، والصامت موقوف على الاذن من الناطق، فغيبوبته بغيبوبة الاذن، فهو ناطق بالناطق، وحاضر شاهد به، أي بأذن الناطق، ويتوقف الاذن على وجود الناطق إلا في الحسن والحسين عليهما السلام، قال الحسين ناطق مع وجود الحسن، وإنما هو صامت مع حضوره ومشاهدته، فيتوقف الاذن على حضوره خاصة في حق الحسين، أو الغائب غير الموجود ممن مضى منهم عليهم السلام وممن سيأتي انتهى.

فلو كررت النظر في كلامه أعلى الله مقامه لرأيت انه ليس فيه إشارة على ما ادعاه هو وأبوه من لزوم وجود رجل ناطق من دائرة الرعية في كل عصر وزمان، فضلاً عن التصريح والدلالة، نعم يمكن الاستشهاد بعموم فقرة واحدة من كلامه وهي قوله: ولا بد لكل زمان من ناطق وصامت، لكنه مردود بأن هذه الفقرة عين الحديث والخبر، وانها مقتبسة منه بتصريحه في مواضع عديدة بأن الحديث ليس عاماً ولا مطلقاً، والظاهر ان الحاج محمد خان أما غفل عن تصريحه أو لم يطلع عليه، ولذا خبط خبط عشواء قال في المجلد الثاني من «جوامع الكلم» في الرسالة الصالحية بعد السؤال انه ورد لكل زمان امامين صامت وناطق، فمن الصامت ومن الناطق زمن الغيبة؟ أقول: هذا الحكم مختص بما عدى الطرفين، إذ لا يمكن ان يكون آدم «على محمد وآله وعليه السلام» أول ما خلق وخلقت حواء عليهما السلام منه ليس معه امام صامت، لأن شيث ابنه عليه السلام أول الأئمة الصامتين، وهو في آخر أولاد آدم عليه السلام، ولأن الصامت إنما يكون من أولاد آدم عليه السلام، وهم متأخرون عنه، فقد مضى على آدم عليه السلام زمان وهو امام ناطق لأنه حجة على حواء قبل ان تلد شيئاً، هذا حكم الافتتاح فيلزم ان يكون حكم الاختتام كذلك، فالحديث المشار إليه ليس عاماً ولا مطلق الحكم، فانهم السر في افتتاح التكليف والحجج عليهم السلام، ونظيره في الاختتام انتهى.

فأنظر كيف صرح أولاً: بأن حكم الناطق والصامت مخصوص للمعصومين وفيما بينهم، ولا ربط له بالرعية كايناً من كان من دائرتها. وثانياً: بأنه لا عموم للخبر الشريف في المعصومين أيضاً ولا شمول له لكلهم بل هو مقطوع الأول والآخر، كان آدم عليه السلام مدة من الزمان ناطقاً ولم يكن له صامت إلا في آخر عمره الشريف، هذا حكم افتتاح المعصومين، واختتامه أيضاً كذلك، يعني الحجة عجل الله فرجه الشريف بعد العسكري عليه السلام إلى الآن ناطق أو صامت، وليس له ومعه ناطق أو صامت.

فظهر ان قوله: ولا بد لكل زمان من ناطق وصامت في كلامه المنقول من (شرح الزيارة) مقتبس من الخبر الشريف، ومراده منه هو ما فسره وأوضحه وبينه في جواب السائل هنا عن الخبر الشريف، وليس فيه عموم ولا اطلاق، بل هو مقطوع الأول والآخر، نعم عمومه في المعصومين فيما عدى الطرفين كما ذكر، ولا ربط له بدايرة الرعية بوجه من الوجوه، فلم يبق للتمسك به محل ولا للاستشهاد بكلامه، بل هو كما ترى في خلاف ما راموه ظاهر، بل بانضمام كلامه الثاني إليه صريح زاهر، ثم لا يخفى ان من اطلع على الأخبار الواردة في هذا المضمار وجاس خلال تلك الديار علم ان لفظي الناطق والصامت من الألفاظ المستعملة في المعصومين المختصة بهم دون غيرهم من الرعايا، منها ما في أصول الكافي في باب (ان الأرض لا تخلو من حجة) عن حسين بن ابي العلاء قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها امام؟ قال: لا، قلت: يكون امامان؟ قال: لا، إلا واحدهما صامت انتهى. وان كان لفظ الامام فيه مطلقاً لكن القراين تدل على ان السؤال عن الامام المعصوم والجواب عنه أيضاً، والامام الجعلي المنحوت من مبدعات أوهام أهل هذا الزمان، لم يكن له ذكر في زمن الأئمة حتى يقع عنه السؤال والجواب يشمله ويطلق عليه لفظ الصامت، ومنها خبر بصائر الدرجات عن ابي عبدالله عليه السلام قال: «أبى الله ان يجري الأشياء إلا بالأسباب فجعل لكل شيء سبباً وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح مفتاحاً وجعل لكل مفتاح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، من عرفه عرف الله، ومن انكره انكر الله، ذلك رسول الله ونحن» انتهى، ومنها فقرة الخطبة الروحية قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أنا الصامت ومحمد الناطق»، ومنها فقرة حديث النوارنية: «وكان محمد الناطق وانا الصامت، ولا بد في كل زمان من ناطق وصامت».

وبالجملة من كان له أدنى اطلاع في الأخبار علم بلا غبار ان هذين

اللفظين مما استعمل فيهم سلام الله عليهم دون غيرهم، أي من الألفاظ التي لها حقيقة عرفية خاصة، فاستعمالهما في غيرهم يحتاج إلى القرينة إذا وجدا في كلامهم عليهم السلام نحملهما على المعصوم ونريده منهما بلا قرينة فكيف إذا أحتفا بالقراين المتصلة أو المنفصلة المفيدة للقطع. وأما اطلاقهما على غيرهم وإرادة الغير منهما يحتاج إلى القرينة، إذ هو مجاز عند العرف الخاص، وان كانا مستعملين في المعنى اللغوي، ولا يصار إلى المجاز إلا بدليل، واني له به.

الحاصل ليس غرضنا في هذا المختصر التعرض لتمام أدلة الخصم ونقضها بل المقصود التام، وما عليه الاهتمام هو تنزيه ساحة الشيخ الأوحد والسيد الأمجد عن لوث هذه النسبة، وبيان ان مشايخنا بريئون عن هذا الاعتقاد، وكلماتهم منزهة عنه، وليس فيها رائحة ما نسب إليهم بوجه، كما سيتضح لك أيضاً في الفصول الآتية.

الفصل الرابع

ومن جملة ما استمسك واستشهد به الحاج محمد خان في رسالته الموضوعة لجواب سؤال الشيخ بلامين الشيخ حسين المزيدي رحمه الله: كلمات سيدنا الأمجد أنار الله برهانه في رسالته «الحجة البالغة»[1] ونحن ننقل تلك الكلمات التي تمسك بها كلا وطرا وان كانت مطولة، حتى لا تخفى على المنصف خافية، ولا يغتر بما نسبوا إليه، ويعلم انه كذب وافتراء وتزوير واجتراء.

قال أنار الله برهانه فيها: (فإذا وجب الاختبار والامتحان لتبين الكاذب من الصادق والمتباكى من الباكي فأعلم ان الله تعالى ابتلى واختبر الذين قالوا: لا إله إلا الله وأظهروا كلمة التوحيد بتكليفهم نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والقول بأن محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن اقر به مؤمناً مصدقاً مخلصاً فهو من أهل الاخلاص بالتوحيد، ومن لم يؤمن به مع ظهور أدلة نبوته وآيات رسالته فهو من المشركين غير المصدقين، بالتوحيد، لأن المخلص لا يخالف من أخلص له الطاعة، والمخالف للطاعة ليس مخلصاً له، فخرج بهذا الابتلاء والاختبار خلق كثير، كاليهود والنصارى والمجوس والصابئة وساير فرق الكفار»، إلى ان قال:

---

(١) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل للسيد كاظم الرشتي الحسيني قدس سره المطبوع في ايران صفحة (٢٩٠ - ٣٢٠).

وبالجملة فان الله سبحانه ابتلى أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وافتتنهم واختبرهم بالأئمة الاثني عشر، وجعل انكار أحدهم كإنكار كلهم، فهؤلاء الفرق المنكرون لكلهم أو واحد منهم خرجوا عن كونهم من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لأنهم خرجوا عن كونهم شيعة أمير المؤمنين عليه السلام، فأخرج الله سبحانه أضغانهم، وابان بواطنهم وأظهر سرايرهم، وابان خروجهم عن أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومروقهم عن الدين، فالمنكر لهم أو المنكر لأحدهم كافر بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهو كافر بالله، فالمنكرون هم الكافرون، وهم ما عدى الاثنا عشرية الفرقة المحقة، والحكم باسلامهم وطهارتهم من شريعة التقية والعسر والحرج، فصفى المؤمنون الخالصون في الشيعة الاثني عشرية»، إلى ان قال بعد كم سطر:

«وأما هؤلاء الاثنا عشرية فقد جرى المزج والخلط واللطخ فيهم، إذ ليس كل من أقرَّ باللسان يعلم منه ان يكون ذلك معتقده في الجنان، ولا كل من أقر بالجنان يعلم منه انه مستقر الايمان، فان الايمان المستقر والمستودع في كل شيء محتمل، والاقرار بالاخلاص والنفاق في كل فرد ممكن، وكون النطفة الخبيثة في الأصلاب الطاهرة في كل مؤمن متوقع، قد يلد المؤمن خبيثاً لكنه حيث نما ونشأ في هذه الفرقة يظهر دين أبويه ويبطن ما حوت عليه سريرته من النفاق، أو أنه يظهر الايمان وهو في قلبه شاك مرتاب، فالموجب الداعي للاختبار في كل مقام من المقامات الثلاثة: أي التوحيد، والنبوة نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والولاية ولاية أمير المؤمنين وأولاده، هو بعينه موجودة في هذه الفرقة التي هي صفوة الصفوة، فلولا التمييز والتبيين لما امتاز الغث من السمين، ولما تبين الحق الصريح المبين، لأن الاعتناء بهذه الفرقة المحقة أكثر والعناية بهم أعظم، لانهم صفوة الوجود، بهم يرزق الله العباد، وبهم يدفع من البلاء، وبهم يكشف الضر، وبهم يدفع من البلاء وبهم يكشف الضر وبهم يدفع الهم»، إلى ان قال بعد اسطر:

«ولما كان في جميع مراتب الابتلاء إنما كان الابتلاء بالنواب لا غير، فان الله سبحانه ابتلى أهل التوحيد بالنبي القائم مقامه النائب منابه، لأن النبوة خلافة الله، والقيام مقام الله في إيصال الأحكام إلى خلق الله، ومن اطاع هذا النائب والقائم المقام كتب في زمرة الموحدين، ومن خالفه وأعرض عنه ولم يقر بالقائم مقامه فهو من الخاسرين المشركين».

«ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابتلى امته وأهل اجابته ليتميز خبيثهم من طيبهم بالنائب بعده والقائم مقامه وخليفته في أمته، وهو: مولينا وسيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، لانه القائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والحامل لأحكامه صلى الله عليه وآله وسلم. ثم ان أمير المؤمنين عليه السلام ابتلى واختبر شيعته القائلين بأنه الخليفة بلا فصل للنبي الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم بنوابه والقائمين مقامه والأوصياء من بعده، لاخراج الأشرار والكفار من ساير فرق الشيعة ما عدى الاثنى عشرية، ولما تم عدد الأئمة بالامام الثاني عشر عجل الله فرجه الشريف وجعل روحي فداه، وعليه وعلى آبائه السلام، تمايزت الشيعة الاثنا عشرية من غيرهم من فرق الشيعة، فوجب عليه عليه السلام الاختبار والابتلاء، كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام إشارة على هذه الفرقة: «لتبلبلن بلبلة ولتغربلن غربلة، ولتساطن سوط القدر، حتى يصير أسفلكم أعلاكم وأعلاكم أسفلكم، وليسبقن سباقون كانوا قد قصروا، وليقصرن سباقون كانوا سبقوا» انتهى. فإذا وجب الابتلاء والافتتان لهذه الفرقة ووجب ان يكون ذلك بالنواب والأبواب جرياً على سنة الله واتباعاً لما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقتداءاً بما سنه أمير المؤمنين عليه السلام، وكان لا يمكن ذلك الابتلاء بحضوره عليه السلام، كما لم يمكن بحضور اسلافه من قبله، ولما كان في وفاته عليه السلام وارتحاله خراب الدنيا وهلاكها قبل أوانه، لأنه آخر الأئمة وتمام الصفوة، ولم يمكن الابتلاء والاختبار في الحضور، لأن الذي آمن به لا يسعه مخالفته وهو حاضر، كما ان القوم الذي خالفوا أمير المؤمنين عليه السلام وانكروا حقه

وغصبوه ما خالفوه في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم لما أمرهم بالبيعة والتسليم عليه بأمرة المؤمنين، في هذه الجهة لا يمكن الابتلاء والفتنة حال الظهور والحضور».

«ولما كان الامام عليه السلام وجه الله المتخلق بأخلاق الله، أجرى سنة الله سبحانه، فغاب مع وجوده وعين له أبواباً، ففي أول غيبته عين عليه السلام أبواباً مخصوصين وأناساً معلومين، قد ورد التوقيع لهم بالخصوص، وندب إلى متابعتهم وحذر مخالفتهم، وذكر ان طاعتهم طاعته ومعصيتهم معصيته، ثم أوصاهم بأن يرجعوا إليهم، وكلما يرجع إلى الامام عليه السلام من الحقوق والأنفال يدفع إليهم، وكانوا أولئك الأربعة نواباً عنه عليه السلام في أول الغيبة متناوبين متبادلين لا مجتمعين، وهم عثمان بن سعيد العمري، ومحمد بن عثمان، وحسين بن روح، وعلي بن محمد السيمري، وهؤلاء الأربعة بقوا في هؤلاء الفرقة وأقاموا فيها مقام حمد وشكر، وهلك فيهم خلق كثير منهم الذين ادعوا أنهم أبواب له عليه السلام وهم كاذبون، فمنهم ابو محمد المعروف بالشريعي، وهو أول من ادعى مقام لم يجعله الله فيه ولم يكن له أهلاً، وادعى انه باب صاحب الزمان وكذب على الله وعلى حججه عليهم السلام، ونسب إليهم ما لا يليق بهم وما هم منه براء، فلعنته الشيعة وتبرأت منه وخرج توقيع الامام عليه السلام بلعنه والبراءة منه، ثم ظهر منه القول بالكفر والالحاد. ومنهم محمد بن نصير النميري، أنكر وكالة أبي جعفر محمد بن عثمان وانكر أن يكون باباً له عليه السلام وادعى لنفسه انه الباب، ففضحه الله تعالى وأخرج باطنه بما ظهر منه من الالحاد والجهل، ولعن أبي جعفر محمد بن عثمان له وتبرئه منه واحتجابه عنه، وقد ادعى ذلك الأمر بعد الشريعي ثم ظهر بعد ذلك منه أقوال شنيعة وعقايد قبيحة قد كانت مستجنة في فؤاده، وصار وجود الباب محمد بن عثمان سبيلاً لاظهاره، وكان يدعى انه رسول نبي، وان محمد بن علي الهادي عليه السلام

هو الرب، وكان يقول: بالتناسخ، ويقول: بإباحة المحارم وتحليل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في ادبارهم، ويزعم ان ذلك من التواضع والاخبات والتذلل في المفعول به، وانه من الفاعل إحدى الشهوات والطيبات، وان الله عزَّ وجلَّ لم يحرم شيئاً من ذلك. ومنهم احمد بن هلال الكرخي، أنكر أيضاً وكالة أبي جعفر محمد بن عثمان، فلعنته الشيعة وتبرؤوا منه، ثم ظهر التوقيع على يد أبي القاسم حسين بن روح بلعنه والبراءة منه ومنهم أبو طاهر محمد بن علي بن بلال، أنكر وكالة أبي جعفر محمد بن عثمان نورالله مضجعه وأمسك الأموال التي كانت عنده، وامتنع من تسليمها إلى أبي جعفر محمد بن عثمان وادعى انه هو الوكيل، حتى تبرأت الشيعة منه ولعنوه، وخرج التوقيع بلعنه والبراءة منه عن صاحب الزمان. ومنهم الحسين بن منصور الحلاج، ادعى انه الباب بلا واسطة عن صاحب الزمان، وصار إلى قم وكتب إلى بعض أهاليها انه رسول الامام ووكيله، فلما وقعت المكاتبة في يد حسين بن روح خرقها ومزقها، ولعنته الشيعة وبرئت منه، وقصته مشهورة وحكايته معروفة. ومنهم ابن أبي القراقر محمد بن علي الشلمغاني، ادعى انه الباب وانكر وكالة أبي القاسم حسين بن روح، فلعنته الشيعة وتبرأت منه وخرج التوقيع بلعنه والبراءة منه، وقد كان أظهر القبايح وأمر على الشنايع، أبدع بدعاً واخترع اختراعات إلى ان قتلوه لا رحمه الله.

وهؤلاء بأنكارهم الباب، أي أحد الأبواب الذين قد جعلهم الامام عليه‌السلام قائماً مقامه ونائباً منابه، بأنكارهم له أولهم خرجوا من مذهب الشيعة واستحقوا من الله ومن الامام اللعنة، وتبرء المؤمنون والصالحون والعلماء الراشدون والصلحاء الصديقون منهم، وقد أخرجوهم من الاثني عشرية وألحقوهم بعيرهم من سائر الملل المخالفة والنحل المبطلة»، إلى ان قال:

«فتبين لك ان بهذا الاختبار والامتحان خرجت جماعة كثيرة ممن في قلوبهم الشقاق والنفاق، وما كان قبل ذلك ظاهراً منهم هذا الشقاق والنفاق، وقد ظهر بهذا الاختبار وكانوا قبل ذلك من الفرق المحقة الاثنا عشرية، بلا تمييز منهم ولا فرق بينهم، فلما ظهر حقد المنافقين، وتبين ضغن الفاسقين أراد الامام عليه السلام زيادة التمحيص والاختبار لاخراج جماعة أخرى من أولئك الفجار، لأن أنحاء اختبارهم مختلفة وأطوارهم مشتتة، فلا بد ان يختبرهم حتى لا يبقى إلا الصافي المحض الذي لا يشوبه التغيير». إلى ان قال بعد ذكر الأخبار الواردة في هذا الباب:

«فجعل له عليه السلام نواباً موصوفين بالصفات، وقد أشار إليها على جهة الاجمال مولينا الحجة المفضال بقوله: (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله عليهم). ثم ان هذا النائب الذي هو الحجة على قسمين: قسم عام وقسم خاص، وإلى القسمين أشار عليه السلام في حديثين، وأشار إلى النائب الخاص الذي هو العام في حديث أبي خديجة بقوله: (انظروا إلى رجل منكم عرف شيئاً من قضايانا فأرضوا به حكماً...) وهذا النائب كل من حمل حقاً أو نوعاً من الخير والحق، فلا يلزم ان يكون جامعاً، ولا يلزم ان يكون مؤمناً، إلا ان يكون نائباً في المسائل الفقهية والأحكام الشرعية الفرعية، وإلا فلا يوصل أحد إلى أحد خيراً أو حقاً إلا بهم وبنيابتهم، وان لم يشعر النائب انه نائب، ولم يدرك الباب انه باب»، إلى ان قال:

«وأما القسم الثاني فهو النائب العام الذي هو الخاص، وهذا هو الأصل، مثال الامام عليه السلام وظاهره في الرعية، أخلاقه وعلومه مأخوذة من علومه عليه السلام، وإلى هذا القسم اشار مولينا الصادق عليه السلام في مقبولة عمر بن حنظلة: (انظروا إلى رجل منكم، روى حديثنا ونظر في حلالنا

وحرامنا وعرف أحكامنا، فارضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا ولم يقبل منه فانما بحكم الله استخف وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حد الشرك بالله). وهذا القسم من النائب هو الذي يقع فيه الاختبار والامتحان، وحكم هؤلاء كحكم المخصوصين المنصوصين من الأبواب الأربعة، فانكار هؤلاء كانكار أولئك، والاختبار في هذا القسم يقع في مقامين: أحدهما في التميز بين النائب وغيره، فانه كما كان في الغيبة الصغرى نواب ممدوحون وأخرى مدعون مذمومون كذلك الحكم في هؤلاء النواب، فان أهل الدعوى كثيرون والواصلون إلى الحق قليلون.

خليلي قطاع الفيافي إلى الحمى   كثير وأما الواصلون قليل

فالأخبار الأول في التمييز بينهم بعلامات وصفات تشخص الحق من الباطل والماء من السراب. والمقام الثاني في الاختبار: متابعة هؤلاء النواب وعدم الاختلاف فيهم، وعدم الانكار لهم، حتى لا يخرج من هذه الفرقة المحقة بمخالفته إياهم، ولا يدخل في زمرة الكفار بمخالفته لهم»، ثم ذكر أنار الله برهانه علائم هذا القسم من النواب إلى ان قال:

«وبالجملة فهؤلاء الأبواب حكمهم حكم الابواب المخصوصين المنصوصين في الكل، ومخالفتهم مخالفة أولئك، تخرج المخالف عن الايمان وتدخله في حد الكفر والنفاق، ويكون حال المخالفين لهم بالغيبة الكبرى كحال المخالفين في الغيبة الصغرى، فيكون حالهم حال الشلمغانية والحلاجية والنميرية والشرعية والكرخية وأمثالهم من الكفرة اللئام، والفجرة الخارجين عن دين الاسلام لمخالفة أولئك الاعلام، وهذا الاختبار لم يزل دائماً حتى يكون الأمر كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث المتقدم عن ابن نباته: انه يفنيهم الاختبار والامتحان حتى لا يبقى

من الشيعة إلا كالملح في الطعام، أو كالكحل في العين. فهم الذين لا يضرهم الفتنة ولا يؤثر فيهم وقوع المحنة، فبمخالفة هذه الأبواب وبالاعراض عنهم بسوء القول فيهم يخرجون عن هذه الدنيا أفواجاً أفواجاً ثم لا يعودون أبداً، وهذا هو الطريق الواضح والمنهج اللائح والمتجر الرابح، نسال الله الاعانة وحسن الخاتمة والتسديد والتأييد» تم كلامه رفع مقامه.

فأنظر في هذه الكلمات الصريحة الدلالات فيما أحسن وأجاد، وأراد وافاد، وارجع النظر بعد أخرى وكرره مرة بعد أولى، وراع الانصاف وجانب الاعتساف، هل ترى فيها ما يشير إلى مدعى الخصم، وهو وجوب وجود رجل واحد كامل من كل الجهات في كل عصر واسطة بين الامام والرعية في ايصال الفيوضات الكونية والشرعية منه عليه السلام إليهم ومرجع لجميع الخلق من العلماء وغيرهم بحيث لا يجوز لأحد منهم الافتاء في مسألة من المسائل الفقهية الجزئية والكلية وغيرها إلا منه ويجب على كل واحد معرفته وان مات أحد ولم يعرفه مات ميتة جاهلية وكفر ونفاق وهل في فقرة من فقراة هذه الكلمات المنقولة رايحة هذا المدعى الذي لم يقل به أحد من علمائنا الاعلام وأصحابنا العظام فضلاً عن مشايخنا الفخام وان كان صادقاً فيما ينسبه إلى السيد الأمجد في هذه الرسالة فلم أطلق النسبة إليها ولا يصرح بفقرة من فقراتها منها استشهاداً بها ليت شعري هل بالنسبة فقط يثبت المطلب أو يمكن ان يغتر بها ذو عقل ومذهب نعم قصارى ما يستفاد من كلامه الشريف في هذه الرسالة انه لا بد من الاختبار والامتحان في كل عصر إلى أن وصلت النوبة إلى مولينا الحجة بقية الله عجل الله فرجه الشريف فامتحن الخلق أولاً ومن يدعى محبتهم ظاهراً في غيبته الصغرى بنوابه الأربعة المخصوصين المنصوصين فخرج وهلك بمخالفتهم وانكارهم جمع كثير وجمع غفير كالفرق المذكورة ثم امتحنهم بعد ما اقتضت المصلحة الغيبة

الكبرى وانقطاع الأخبار ظاهراً عن ناحيته المقدسة بنوابه العامة الذين حكمهم بمقتضى مقبولة عمر بن حنظلة والتوقيع المبارك وغيرهما حكم المنصوصين المخصوصين المحصورين فمن أول الغيبة الكبرى إلى الآن اختبار الخلق، وامتحانهم وافتنانهم بهؤلاء الحافظين لدينهم والصائنين لأنفسهم والمخالفين على هواهم والمتبعين لأمر مولاهم فهم النواب والقائمون مقامه عجل الله فرجه الشريف فالراد عليهم راد على الله ورسله وأوليائه ومخالفتهم مخالفة الله ورسله والمنكر لهم خارج عن الايمان ولاحظ له فيه بوجه.

هذا مختصر مطول الكلام وحاصل ما يستفاد من المقام فهل فيه اشعار إلى ما يدعى المرحوم الحاج محمد خان ووالده المرحوم وقد رأيت ان ليس فيه دلالة بأنواع الدلالات على ما يدعيه بوجه من الوجوه والدليل على ذلك تصريحه في ساير رسائله على خلاف ما يرومه المدعى بأوضح عبارة وبيان وابين تفسير وتبيان قال أنار الله برهانه في الرسالة الموضوعة لبيان الأدلة الأربعة في جواب المسألة الثالثة بعد كلام طويل لا حاجة إلى نقله: ولما كان حصر رعاياهم وغنمهم في متبوع ورئيس واحد وجمعهم على متابعته يستلزم توجيه سيوف المخالفين عليهم واعدامهم كما بينا اوقع فيهم الاختلاف وتعددت الرؤساء والرعايا وجعلهم بلطيف حكمتهم سلام الله عليهم ان لا تنازع بينهم ولا تحاسد ولا تباغض ليدعوهم إلى فناء أنفسهم كالرياسات الظاهرة ليدل على تنزه الغائب المستتر عن ذلك وهذا الحكم يجري فيهم حتى يدول دولتهم ويظهر مستودعهم عجل الله فرجه الشريف فهنالك يرجع الأمر إلى الواحد ويخلص التوحيد لله الواحد القهار ويستغنى بعضهم عن بعض كما قال الله تعالى وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته ولم يبقى الاحتياج إلا إلى الواحد الذي هو ظهور الأحد جلَّ جلاله وعمَّ نواله فالعلماء في هذا الزمان نواب ائمتهم وحكام رعيتهم كما قال هم حجتي عليكم وأنا حجة الله على الخلق الخ. فظهر من تصريحه أنار الله برهانه في هذه الرسالة

بلزوم تعدد الرؤساء والمتبوعين في زمان دولة الباطل وكون وحدة الرئيس وانحصاره في واحد خلا الحكمة إلى ان يقوم قائم آل محمد فهنالك يرجع الأمر إليه وينحصر فيه ان نسبة وحدة الناطق والقول بها إلى السيد الأمجد في رسالته الحجة البالغة نسبة واهية اجتثت من الخيالات الفاسدة ما لها من قرار فكيف تكون فيها إشارة إلى ما يدعيه وهو أنار الله برهانه يصرح بأوضح عبارة على خلافه في غيرها كما رأيت وهل يمكن اجتهاد في قبال نصه الشريف فتبين ان الرسالة المنسوب إليها هذا القول المبتدع والمذهب المخترع منزهة من تلك النسبة بل هي على خلاف ما نسبه ظاهرة بل في النص على خلاف ما يرومه بضميمة عبارة الرسالة الأخرى إليها صريحة زاهرة ليت شعري كيف غفل عن هذا التصريح ولم يطلع على هذا النص الصريح وهو يدعى الاطلاع التام والتتبع العام وابتغاء تأويله.

الفصل الخامس

لما نزهنا رسالة الحجة البالغة من تلك النسبة الواهية وطهرناها من لوث العقايد الفاسدة واثبتنا ان نسبة ذلك القول إلى السيد الأمجد كنسبة قبح الصورة إلى يوسف عليه السلام والبخل إلى حاتم فلنشرع الآن بنقل عبارات شرح القصيدة وتنزيهها عما يحتمل ان ينسب إليها وإن لم أر أحداً من الوالد والولد وغيرهما ممن يحذو حذوهما من يستشهد بها في رسالته وكتابه لكن لما رأيت ان بعض التابعين لهما يوهمون على بعض العوام ويوحون إلى أوليائهم ببعض عباير ذلك الشرح أحببت ان أتعرض لنقلها وتوضيح المقصود منها ليتبين كمال تنزهه عن هذه العقيدة أقول مما يحتمل ان يغتر به بعض ضعفاء القلوب ما قاله السيد الأمجد أنار الله برهانه في شرحه على قصيدة عبدالباقي في شرح هذا البيت.

هذا رواق مدينة العلم التي   من بابها قد ضل من لا يدخل

في بيان المراد من الرواق فيكون لهذا العلم نيابتان عن الولي أحدهما نيابته في بذل العلوم والتصرف في الأسرار كيفما يريد الولي المختار وثانيهما نيابته في التصرف في الوجود من الغيب والشهود وانفعال الأشياء وذوات الموجودات وصفاتها وأعراضها، وأطوارها وله تمتثل أمره وتنقاد لحكمه وتخبر بخبرها وتعلمه بأثرها ويشاهد الشعور والارادة فيها ويعرف اللغات لغات الجمادات والنباتات والحيوانات فإذا اجتمع فيه النيابتان وتمت فيه الخصلتان فلذلك يسمى في عرف أهل

الحقايق والشهود نقيباً وهم ثلاثون نفساً كما نص عليه أمير المؤمنين عليه السلام وهؤلاء عددهم لا ينقص ولكن أشخاصهم تتبدل ولذا سموا بالابدال إذ متى مات منهم واحد جاء بدله مثله من أهل الطبقة الثانية فلا ينقص عددهم عن قوى لام التعريف لانهم مصلحوا القوابل وهي لا تصلح إلا بعد ثلاثين دورة كما أشرنا سابقاً وربما نصرح إليه لاحقاً في مقام يقتضي ذلك ان ساعد القدر والله هو المساعد والمعين وهنا أشخاص موصوفون بهذه الصفات المذكورة وفوقها ولهم الهيمنة على هؤلاء النقباء أيضاً يسمون بالأركان وهم أربعة لا تتبدل أشخاصهم ولا صفاتهم فهم باقون إلى يوم الوقت المعلوم فان كان جامعاً للعلوم خاصة وله نيابة في العلوم والأسرار يعطي ما يشاء ويمنع عمن يشاء فهو المسمى بالنجيب والأشخاص الذين في مقامهم يسمون بالنجباء وهؤلاء يقال انهم أربعون والدليل العقلي والاعتبار الاستحساني وان كان يساعد ما ذكروا ويقوى ما علموا إلا أنا ما وجدنا بذلك حديثاً عن النبي وأهل بيته وخلفائه صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدنا آية من الكتاب يدل على هذا العدد ولذا توقفت عن العدد واقتصرت بالصفة وبالجملة فالرواق في هذا المقام ينقسم إلى ثلاثة أقسام أحدها الأركان وهم أربعة موجودون بأشخاصهم وأعيانهم لا يتغيرون ولا يتبدلون ولا يختلفون ولهم الهيمنة على الأشياء كلها حتى على النقباء وذلك أعلى المقامات وأعلى الدرجات وأقرب إلى البيت وثانيهما النقباء وهم ثلاثون نفساً ولهم هيمنة على الأشياء بطاعة الله سبحانه وظهرت عليهم أحكام الأسماء العظام الثمانية والعشرين وكل اسم له هيمنة على عالم من العوالم وطور من الأطوار إلى أن قال وهؤلاء الثلاثون لهم الاتصال بالغوث الأكبر والسر الأعظم بواسطة الاركان ويفعلون به ما ارادوا وشاؤوا في كل الأعيان فكل منهم الانسان الكامل والبشر الواصل قد ظهرت فيه النفس الناطقة القدسية التي من عرفها فقد عرف الله ومن جهلها فقد جهل الله ومن تخلى

عنها فقد تخلى من الله قد ظهرت فيه القوى الخمس والخاصيتان أما القوى فهو علم وحلم وفكر وذكر ونباهة وأما الخاصيتان فالنزاهة والحكمة فنزهوا عن مقتضى الكثرات وأمتلوا حكمة من باري السموات وسامك المسموكات وهؤلاء هم الرواق الثاني بعد الرواق الأول وثالثها النجباء وهم أربعون على ما ذكروا وقالوا وهؤلاء هم الذين أكملوا الأسفار الأربعة في التكوين ولم يصلوا إلى مقام الأسماء والصفات ومقام سلب القيود والانيات مهما شاؤوا وأرادوا وهم العلماء الاعلام والأمناء والقوام والحفاظ والحكام وهم الذين كلفوا بحفظ الدين وسد الثغور التي فيها طرو للشياطين وحفظ القلوب عن طريق ابليس اللعين بجنوده من الجن والانس أجمعين وعلموا طرق التعليم بإمارة الحق واليقين ومعونة الضعفاء والمساكين في أمر الدين من غير ان يتصرفوا في التكوين ولا يلزم ان تنقاد الأشياء وتنفعل لهم وللنقباء هيمنة واستيلاء عليهم ونسبتهم إلى النقباء نسبة النقباء إلى الأركان وهم الذين ورد فيهم عن طريق أهل البيت عليهم السلام ان لنا في كل خلف عدولاً ينفون عن ديننا تحريف الغالين وانتحال المبطلين وهم القرى الظاهرة للسير إلى القرى المباركة إلى ان قال بعد كلام طويل: (توضيح وتبيين) أعلم ان الفيض الابداعي لما صدر عن المبدأ الأول الحق وان كان نسبته إلى جميع محاله ومواضعه واحدة ولكن تلك المواقع والمحال كلما قرب من مبدئه كان واسطة لايصال الفيض إلى ما بعد عنه بحيث لا يمكن ان يتحقق البعيد من دون توسط القريب. ومعنى ذلك انه قد قبل ذلك الفيض قبولاً لا يصلح للبعيد ان يقبل إلا به كما ترى اختلاف النور بحسب قربه من السراج وبعده عنه وكذلك نور الشمس بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وما قرب من الشمس يفيض إلى ما بعد فظهور تلك الحقيقة في تلك الحدود على تفاوت وترتب لا يمكن وجود السافل إلا بتحقيق العالي. إلى ان قال بعد كلام طويل أيضاً: عود في التحقيق بطور

أنيق فان تحقق لك هذا المثال وعرفت حقيقة الحال فاعلم ان العالم ينحل إلى شيئين أحدهما الأجزاء والثاني الكل فالموجودات لها مقام في الجزئية ولها مقام في التمامية والجامعية فكما ان الأجزاء تحتاج في تحققها إلى وجود ما هو أقرب منها كذلك الكليات ومرادي بها الحقايق الجامعة كأفراد الانسان مثلاً فإن كل واحد تام في الجامعية وجامع للأجزاء الحقيقية وتمام هذا النوع لا يتحقق إلا بالوسايط كالأجزاء ففي الانسان من هو بمنزلة القطب والنقطة التي يدور عليه الكون بتمامه وهو الحقيقة المحمدية صلى الله عليها مع ما تشتمل عليه من المراتب والمقامات التي ذكرها سيد الساجدين وسند العابدين عليه السلام من مقام التوحيد الذي هو مقام البيان ومقام المعاني أركان التوحيد ومقام الأبواب مقام الأنبياء الذين هم سرهم ومبدأ تحققهم وكلهم قطرات من فاضل سباحته في بحر التفريد والتجريد إلى ان قال فهو صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه وأولاده هو القطب الذي يدور عليهم الوجود من الغيب والشهود والموجود والمفقود ولولا واحد من خلفائه الحامل لولايته لساخت الأرض بأهلها ولذا اشتهر عند الناس كلمة صحيحة وهي قولهم لو خليت لقلبت ومن هو بمنزلة العرش الأركان الأربعة المذكورين ومن هو بمنزلة الكرسي الحامل للمنازل التي بالسير فيها يكمل القمر شهراً تاماً ثم ثلاثين يوماً هم النقباء ثلاثين نفساً على ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام ومن هو بمنزلة الأفلاك السبعة هم النجباء فعلى هذا البيان التام تبين لك ان النجباء لهم مركز يدورون حوله ومقام يقفون عنده لا يصلون إلى مقام النقباء في حال من الأحوال ووقت من الأوقات كما ان الأفلاك السبعة لا تصل إلى العرش والكرسي في حال من الأحوال ووقت من الأوقات فالسبعة في مقامها تدور وتمد وتستمد بلا انقطاع والكرسي في محله ومركزه يدور بلا انقطاع وكل عال منها محل فيض للسافل وكذلك النجباء لهم مقام ومرتبة لا يصل إليها أحد مما تحتهم من المؤمنين وغيرهم وان

ترقوا ما ترقوا وبلغوا ما بلغوا ووصلوا ما وصلوا فهم قدامهم اينما ترقوا انتهى كلامه رفع في الدارين مقامه ومختصر هذا المطول وما يدل عليه صريحاً هو ان المراد من المدينة في البيت هو الحقيقة المحمدية التي هي قطب تمام عوالم الكون والامكان وتدور عليها العوالم دوران الرحى فالفيض يصل أولاً منها إلى الأركان الذين هم الأنبياء الأحياء صلى الله على نبينا وآله وعليهم وهم عيسى روح الله وادريس والياس وخضر ثم بواسطتهم إلى النقباء الذين عددهم ثلاثون نفساً لا يزيدون ولا ينقصون وان مات منهم واحد تكمل واحد من النجباء ويترقى. وصار بدله ولذا يسمون بالابدال ثم يصل الفيض بواسطة هؤلاء الثلاثين إلى ما دونهم من مرتبة النجباء وعددهم أربعون نفساً ثم بواسطة هؤلاء الأربعين إلى نوع بني الانسان وهذا حق صحيح وواضح صريح لا يعتريه فساد قبيح ولا دلالة فيه على ما يدعي من المطلب الفضيح وهو افاضة القطب أو لا إلى أحد الأركان ثم بواسطة إلى باقي الأركان ثم إفاضة الاركان إلى واحد من دائرة النقباء وبواسطة إلى باقي النقباء ثم إفاضة النقباء إلى واحد من النجباء أكملهم من بينهم وبواسطته إلى باقي النجباء ثم افاضتهم إلى واحد من مرتبة الصلحاء والمؤمنين وبواسطته إلى غيره حاشا وكلا ليس في العبارة المنقولة إشارة إلى المدعى فضلاً عن الدلالة بانحائها والتصريح كما ترى بل مفادها إفاضة القطب إلى الأركان دفعة واحدة بدون تقديم واحد منهم إلى الآخر وهكذا إفاضة الأركان إلى النقباء والنقباء إلى النجباء والنجباء إلى غيرهم نعم يتلقى الفيض في كل من المراتب كل على حسب قابليته واستعداده فمن كان قابليته واستعداده من بين الاركان أو النقباء أو النجباء أو الصلحاء أكثر وأزيد كان تلقى فيضه من العالي أكثر وأزيد كما يظهر من تمثيله أنار الله برهانه بأن العرش الذي هو بمنزلة الأركان يستفيض من القطب ويفيض إلى الكرسي الذي بمنزلة النقباء وهو يفيض إلى الأفلاك

السبعة التي هي بمنزلة النجباء وهي تفيض إلى الأرض التي هي بمنزلة ساير الخلق وبالجملة الذي يظهر ويتبين من كلامه المنقول أنار الله برهانه ان الفيض يصل دائماً من العالي إلى السافل على الترتيب يعني بواسطة المرتبة السابقة إلى المرتبة اللاحقة لا انه يصل الفيض من القطب إلى واحد مخصوص من بين أهل المرتبة الأولى أولاً ثم بواسطته إلى ساير أهل تلك المرتبة وهكذا في ساير المراتب كما يدعيه من لا دراية له في المقام وينسبه إلى المشايخ العظام وقد عرفت بحمدالله من كلماتهم ما هو صريح في خلاف ما أرادوا من المقصود والمرام ثم لا يذهب عليك ان أصل المطلب أي ترتيب القطب والأركان والنقباء والنجباء في العالم لم نعثر من طرقنا على ما يدل عليه لا على الترتيب المذكور ولا على العدد وهذا الكلام من السيد الأمجد رحمه الله إنما هو مما شاة وجرى على مذاق العرفاء لأعلى الحقيقة ولذا نسبه في الأثناء إلى القيل واستاذه الشيخ الأوحد قدس سره في رسالته عصمة الرجعة من جوامع الكلم في الصفحة (٥٩) وفي شرح الزيارة في شرح فقرة خيار مواليكم في الصفحة (٣١٤) لم يرتض هذا المسلك ونسبه إلى القليل وإلى متصوفة العامة قال قدس سره في شرح الزيارة ولم أجد هذا التفصيل من طرقنا وان نقله بعض علمائنا وظنى انه من طرق العامة لأن المتصوفة منهم ذكروه في كتبهم انتهى.

وراجع الكتابين حتى تعرف حقيقة المطلب وتتجنب عن سوء الظن والمقام لا يقبل التفصيل ومن جملة ما هو صريح في خلاف ما يرومونه من المذهب أيضاً زيادة على ما مر عليك في الفصول السابقة ما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه في رسالة ملا حسينعلي في جواب المسألة الخامسة وهي بين لي كما أن الأئمة باب الفيض لهم يعني الأنبياء ومحيط بهم ايكون الأنبياء كذلك بالنسبة إلى من سواهم من الانسان وكذلك الانسان إلى من دونهم إلى آخر المراتب الثمانية؟ قال في جوابها واما قولكم فكما ان الأئمة

الخ فاعلم ان حكم الله سبحانه لا يختلف والوسايط لا تنقطع والطفرة ما تصح فنسبة الأسفل إلى ما دونه كنسبة الأعلى إلى الأسفل فتكون الأنبياء عليهم السلام باب الفيض بالنسبة إلى الانسان ومحيطاً بهم وكذلك الانسان بالنسبة إلى الملائكة والجن وساير المخلوقات إلا ان الفرق ان الأئمة عليهم السلام كل واحد منهم علة مستقلة في الايجاد والتوسط بخلاف الأنبياء ومن دونهم عليهم السلام فان كل نوع من كل طبقة علة وواسطة للنوع الآخر والطبقة الأخرى لا كل شخص وكل فرد ولذا كانت الأنبياء تتعدد في كل زمان لما كثر المكلفون المخلوقون، بخلاف أئمتنا عليهم السلام ، فان كل واحد مستقل في حفظ أهل زمانه على جهة التفصيل والاجمال فافهم موضع الدلالة ولا تقتصر على العبارة انتهى كلامه الشريف كحل عينيك بنور البصيرة وترق من حضيض التقليد والعمى إلى أوج الاعتبار والهدى وانظر إلى كلامه أنار الله برهانه كيف صرح بأن نوع الطبقة العالية لا فرد من أفرادها علة وواسطة لنوع الطبقة السافلة لا فرد من أفرادها في الايجاد الذي هو أعظم الفيوضات إلا الأئمة عليهم السلام فإن كل واحد وكل فرد من أفرادهم وشخص من أشخاصهم علة مستقلة وواسطة لنوع ما هو أسفل منهم في المرتبة وهو الأنبياء وبأن الأنبياء باب الفيض بالنسبة إلى الانسان والانسان بالنسبة إلى الملائكة والجن وساير المخلوقات ولم يقل ان فرداً من أفراد الأنبياء واحداً مخصوصاً منهم باب الفيض بالنسبة إلى باقي الأنبياء ثم باقي الأنبياء إلى فرد مخصوص من أفراد الانسان وهو بالنسبة إلى باقي الأفراد وهكذا إلى آخر السلسلة الثمانية كما هو مدعى الوالد والولد ومن يتبعهما فهل يؤدي مطلب بأصرح مما ذكره أنار الله برهانه في هذه الرسالة على خلاف ما نسبوه إليه فظهر ان عبارته المنقولة في شرح القصيدة أيضاً كساير عبايره وليس فيها ما يتمسك به لوحدة الناطق.



الفصل السادس

لابأس ان نذكر في هذا الفصل بعض كلمات المرحوم الحاج محمد خان من بعض رسائله في هذا المقام ونتعرض له زيادة لبصيرة الأخوان وتبصرة لهم في البيان وان لم يكن غرضنا في هذا الكتاب كالبوارق أبطال هذا القول وافساده بل مقصودنا الأهم فيه هو تنزيه كلمات المشايخ رضوان الله عليهم لا سيما الشيخ الأوحد والسيد الأمجد عن لوث هذا الاعتقاد وتبرئتهم عن القول بهذا الفساد قال رحمه الله في الرسالة الموضوعة لجواب الحاج أبو القاسم النراقي بعد الاستدلال ببعض الآيات الدالة على زعمه على وجوب وحدة الناطق اگر كسى بگويد گه امام هست واوحجتست وسايرين هم باسم أو بخوانند چه ضرر دارد عرض ميكنم منظور از ناطق حاكم حى حاضر است نه غائب اگر نباشد جمعي از غايب روايت كنند وحكم كنند از جانب او مفاسد بر پا ميشود لا محالة إلى ان قال پس مراد از ناطق در حقيقت ان شخص ظاهر است كه مرجع خلق است او بايد واحد باشد اما وحدت غائب دخل بمرحله حكومت ندارد پس ايراد وارد نمايد كه امام واحد باشد وروايت متعدد انتهى.

وفي الرسالة الاسحاقية قال وأما اينكه فرمودند ناطق يكيست يامتعدد اين مسئله مشكليست وبسطي لازم دارد چراكه براي پارة دوستان مشتبه مانده است پس اول بايد مراد از ناطق را فهميد بدانكه ناطق بمعنى تكلم كردن است بحسب لغت

ولى در اين مورد كه استعمال ميشود مراد ان كسى است كه ناطق بحق نمايد وتأسيس اساس فرمايد از خدايا بوحي ياباامر نبي ياباامر خاص از جانب امام يا از جانب ان كسيكه از جانب امام قائم ميشود ورياست خلق را فرمايد واين عمل اول پيغمبر است وپس از ان امام است وپس از امام صدق ميكند بر نوابيكه از جانب امام در زمان غيبت امام تكلم نمايند وكسانيكه در زمان ظهورند اسمشان ناطق نميشود چراكه دانستي ناطق بمعنى سايس ومؤسس است ودر زمان ظهور رياست ظاهرة باخود ايشان است وسائرين صامتين واما در زمان غيبت چون امام بحسب ظاهر نيست وهداة خود از اخبار واثار از كتاب وسنت بايد احكامرا استنباط كنند ورؤساي خلق ميشوند اسم ايشان ناطق ميشود يعني نسبت بخلق چه نسبت باامام صامت باشند وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب برو ساعتي درجاي خلوت بنشين وكلاه خود را قاضى كن وباكلاه صحبت بدار كه أي كلاه امروز خدا رادر ملك حجتي هست يانه لا محالة بايد حجتي باشد چراكه اكر حجت خدا مرتفع شود دين وايمان تمام ميشود إلى ان قال حال ببينيم اين حجت ظاهر است وناطق ياپنهان بدون شبهة ظاهر است چراكه سلطان پنهان بكار اهل ظاهر نميخورد اگرچه در جزء واثري داشته باشد اكر حجتي پنهان حاصل ميداشت خداوند خود كافي بود ومحيط بهمه بند كان بود وامام پنهان كافي بود پس لا بد بايد ظاهر باشد واشكار وقال أيضاً في ذلك الكتاب اكر كسى بكويد كه قلب امام است عرض ميكنم بأدلة اثبات كرديد كه مردم از امام غايب منتفع نميشوند پس قلبي كه مردم احساس نكند چكونه منتفع ميشوند الخ وقال في رسالة برهان القاطع الموضوعة لجواب السيد محمد القره باغي في ذيل الاستشهاد بآية يوم نبعث من كل امة بشهيد پس مراد غير ان شهادتي است كه الآن دارد وباين معلوم ميشود كه امام زمان شاهد است ولكن شهادت ان بدرد كار رعيت

نميخورد پس بايد شاهد ان در هر عصر وزمان باشند كه خلق ايشانرا بينند واز ايشان منتفع شوند الخ.

وبالجملة ان أردنا نقل نظائر تلك الكلمات من ساير رسائله ورسائل أبيه رحمهما الله الدالة على نقص الأئمة عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها وتنزيلهم عما هم عليه لخرجنا عن النظام والتجأنا إلى تطويل الكلام تطويلاً مخلاً وبسطاً مملاً وحيث قال بوجوب وجود الرجل الناطق ووحدته وبناه على شفا جرف هار جرى على قلمه فيها ما لم يقل به أحد من الامامية ولم يتفوه به من ينتسب إلى الفرقة الحقة الأثنى عشرية لا بأس ان نشير إلى فساد بعضها منها قوله اكر كسى بكويد كه قلب امام است عرض ميكنم بأدلة اثبات كرديد كه مردم از امام غائب منتفع نميشوند پس قلبي كه مردم احساس نكنند چگونه منتفع ميشوند يعني ان قال قائل ان قلب العالم هو الامام عليه السلام أقول ثبت بالأدلة ان الخلق لا ينتفعون من الامام الغائب فالقلب الذي لا يرونه ولا يحسونه كيف ينتفعون منه وقد سبق من والده المرحوم في ارشاد العوام نظير هذه العبارة ليت شعري اي دليل دل على ان بقية الله حجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف لا ينتفع به الخلق وقد قال في التوقيع الرفيع المبارك دفعا لمخترعات الأوهام الضعيفة أما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكانتفاع الناس بالشمس إذا جللها السحاب وفي مقام آخر أما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبتها عن الأنظار السحاب واني لأمان لأهل الأرض كما ان النجوم أمان لأهل السماء فشبه روحي وأرواح العالمين لتراب نعال محبيه الفدا انتفاع الخلق بوجوده الشريف في حال الغيبة بانتفاعهم بالشمس حال تجللها بالسحاب فطرفا التشبيه مقيدان أي من تشبيه المقيد بالمقيد لا المركب بالمركب كما لا يخفى ووجه الشبه وهو التأثير مفرد والمعنى ان الشمس كما لا يمنع من تأثيرها التجلل بالسحاب فكذلك وجوده الشريف لا يمنع من افاضته على أهل العالم وتأثيره في

غيبته بعبارة واضحة ان الناس كما ينتفعون بالشمس ولو كانت غائبة خلف الغمام ومجللة بالسحاب كذلك ينتفعون بوجوده الشريف ولو كان غائباً عن الأبصار ومحجوباً عن الأنظار فغيبته لا تمنع من الانتفاع به وتأثيره وافاضته كما ان غيبوبة الشمس خلف الغمام والسحاب لا تمنع من انتفاع الخلق بها وتأثيرها في العالم السفلي ولا شك ان من جملة تأثيرات الامام عليه السلام في هذا العالم وافاضاته على الخلق هدايته إلى طريق الرشاد والسداد وهي الفرد الشايع من بين أفراد التأثير المتبادر منه في المقام والمنصرف إليه عند الاطلاق وهي العمدة أيضاً من بين الأفراد ولا يلزم ان يكون الهادي والمفيض والمؤثر دائماً بحيث يراه المهتدي والمستفيض كما تعرفه انشاء الله مفصلاً مبرهناً في بيان لزوم التسديد على الامام عليه السلام عود في التحقيق بطور رشيق لا يخفى على ذي لب ان منافع الشمس ليست منحصرة في الضياء والحرارة الظاهرتين بل لها منافع لا تحصى وخواص لا تستقصى بحيث ان المنفعتين عندها كالعدم ولا شك انها كما تؤثر في العالم السفلي وتلقى جميع فيضها فيه حال ظهورها وصفاء الجو فكذلك عند تجللها بالسحاب والغمام لا تفقد تلك الخواص والمزايا بل تأثر أيضاً في العالم السفلي وتلقى مالها من الخواص والمنافع فيه بلا فرق نعم الفرق انها عند غيبوبتها وتجللها تظهر تأثيراتها وتلقى فيوضاتها من خلف الستار والحجاب ولا يلزم مشاهدتها ولا يشترط تأثيرها في الخلق بمشاهدتهم إياها قطعاً فجعل الحجة عجل الله فرجه الشريف الشمس وإفاضتها وتأثيرها من خلف الحجاب والستار مثلاً وآية لوجوده الشريف وافاضته للخلق من خلف حجاب الغيبة والاستتار زمان الظلم والجور عن الابصار وكيف لا يفيض على الخلق وهو غائب عن الأنظار ومحتجب عن الأبصار وقد قال في توقيعه الرفيع إلى الشيخ المفيد رحمه الله انا غير مهملين لمراعاتكم ولا ناسين لذكركم ولولا ذلك لاصطلمتكم الأهواء وأحاطت بكم الاعداء فظهر ان لا فرق في

ايصال الفيوضات الكونية والشرعية إلى أهلها بين شهوده وظهوره وبين غيبته واستتاره، لا سيما ان قلنا: بلزوم التسديد من باب اللطف، كما هو الحق الحقيق، ويظهر لك صدقه في المقالة الآتية انشاء الله فانتظر فاي نفع وفيض كان يصل للخلق من الفيوضات الكونية والشرعية في زمان حضورهم وشهودهم لم يصل إليهم في زمان غيبتهم واستتارهم غير التشرف بحضورهم ظاهراً؟

فتبين ان القول بعدم الانتفاع من الامام الغائب عجل الله فرجه الشريف كلام لا محصل له بوجه، ولا يتفوه به شيعي موالي، ولا يرضى به الاثنا عشري، ليت شعري ما الفرق بين أهل زمان الغيبة وبين أهل البلاد البعيدة في زمان الحضور، الذين ما كانوا يتمكنون من التشرف بحضورهم والتبرك بلقياهم، أو ما كان يصل إليهم الفيض كوناً وشرعاً؟ أو كان بعدهم عن حضورهم عليهم السلام وعدم رؤيتهم إياهم عليهم السلام مانعاً من ايصال الفيض إليهم؟ فكك الآن عدم رؤية الخلق: وجه الله الأكرم الغائب المستور مثل عدم رؤية أهل البلاد البعيدة أئمة زمانهم عليهم السلام ، لا يكون مانعاً من ايصال ما يحتاج إليه الخلق من الفيض كوناً وشرعاً إليهم، وليست المشاهدة والرؤية لذلك الجمال الالهي ووجه الله الأكرم المضي شرطاً للاستفاضة منه وإفاضته عجل الله فرجه الشريف نعم الاستفاضة مع المشاهدة والتشرف بحضرته ولقياه نور على نور، بلغنا الله ذلك فانه أقصى مناي ومنتهى أملي ورجاي.

فقوله: مردم از امام غائب منتفع نميشوند. كلام لا ينبغي ان يجري على قلم المخالف فضلاً عن مدعى المحبة والمؤالفة، نسأل الله الثبات على ما نحن عليه، ونعوذ به من سوء المنقلب وما هو عليه.

ومنها ما هو نظير كلامه السابق قال في كلامه المنقول سابقاً: سلطان پنهاني بكار أهل ظاهر نميخورد اگرچه در جزء اثرى داشته باشد. يعني:

ان السلطان المخفي لا يفيد لأهل الظاهر وان كان له تأثير في الجزء، بعبارة أخرى ان السلطان المخفي وهو الولي المطلق والسلطان الحق الحجة بن الحسن عجّل الله فرجه الشريف لا يفيد لأهل الظاهر لخفائه واستتاره عنهم فائدة تامة ومنفعة كاملة، وان كان له أثر جزئي وتصرف خفي فيهم، بل الفائدة التامة والمنفعة العامة والاثر الكلي والتصرف العمومي لذلك الواحد الناطق، الذي هو مرجع لجميع الخلق في الكون والشرع على زعمه.

فسخافة هذا الكلام أوضح من ان يقام لبيانها دليل وبرهان، إذ لا تلازم بين خفائه واستتاره عن الخلق وعدم جريان مقتضى سلطنته فيهم من التصرف وتنظيم الأمور وايصال كل ذي حق إلى حقه، كما ان عادة غالب السلاطين في هذه الأزمنة استتارهم عن الرعية وعدم ظهورهم لهم إلا قليلاً، ومع ذلك لا يختل أمر رعيتهم ولا يتوقف على حضورهم بينهم، إذ هو لا يباشر بنفسه أمور الرعية حتى يتوقف انتظام أمورهم على حضوره، بل هو الآمر لذلك والمباشر للأمور والتنظيم والتقديم والتأخير وغيرها من المأمورين المنتظرين لأوامره ونواهيه آناً بعد آن.

وكذلك ولى الله الغايب المستور عجّل الله فرجه الشريف، هو صاحب الولاية الكلية الالهية، والسلطنة العامة الحقيقية، وان كان محجوباً عن أبصار رعيته ولا يمكن لهم التشرف بحضرته ولثم عتبته، ومع ذلك كله يجري في تمام رعيته وخلق الله سبحانه مقتضيات سلطنته وولايته عليهم، من الأوامر والنواهي والتصرف الكامل بواسطة المأمورين خصوصاً وعموماً، ولا يفتر آناً واحداً، ولا يغفل عن اجراء أوامر الله سبحانه ونواهيه في خلقه، إذ هو وليه ومظهر ولايته، وحجته ووعاء مشيته، سواء كان بوجوده الشريف بحيث لا يعرفه أحد أو بمأمور خاص أو عام، أو تسديد ونحوها، وكيف يكون صاحب السلطنة والولاية الكلية الالهية وهو يغفل عن رعيته، ويرفع

اليد عن محجوجه، ولا يفيدهم فائدة تامة، ولا يؤثر فيهم تأثيراً كاملاً، بل يكون له فيهم تأثيراً جزئياً، ويكون سلطاناً ويسمى به، ويكون مغلول اليد عن التصرف في الرعية تصرفاً كلياً كما زعمه من لا بصيرة له في معرفة الامام عليه السلام ولا دراية له في المقام، قالت اليهود: «يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان».

ثم ان جميع ما نرى من التصرفات والتغيرات والتبدلات الموجودة في ملك الله عزَّ وجلَّ كلها آثار سلطنته وآيات ولايته، وما يجري على أيدي الأركان الأربعة والنقباء والنجباء ورجال الغيب والأوتاد والأبدال والصلحاء والكملين في أقطاب العالم من تنظيم أمور الخلق وسد الثغور وحفظ الدين المبين عن أفساد المفسدين وأهل البدع والمخترعين وغيرها كلها من تصرفات ذلك السلطان الحق الحقيقي عجل الله فرجه الشريف، كما أمر في ابتداء الغيبة الكبرى الشيعة بالرجوع إلى النواب العامة، وعين لهم أوصافاً مخصوصة، وقال: فأنهم حجتي عليكم وانا حجة الله عليهم. وقال: فأني قد جعلته عليكم حاكماً فالتصرفات من هؤلاء المأمورين عموماً وخصوصاً في جميع البلاد والأمصار كلها من قبله عجل الله فرجه الشريف ومنه، ولا استقلال لهم فيها، بل ولا ربط ولا دخل لهم فيها بوجه، إذ تصرف المأمور لا ينسب إلى نفسه بل ينسب إلى الأمر، والمأمور إنما هو آلة وواسطة لاجراء أوامر الآمر ونواهيه، الذي بأمره قام تمام العوالم وما فيها، وبوجوده تحركت المتحركات وسكنت السواكن، وتعيين المأمورين خصوصاً أو عموماً من لوازم السلطنة، سواء كان السلطان ظاهراً أم مستوراً، ولو كانت التصرفات منسوبة إلى الغير لما قال الامام الغائب المستور عجل الله فرجه الشريف: إنا غير مهملين لمراعاتكم ولا ناسين لذكركم. فالشمس إذا سترها الغمام والسحاب لا يقال: ان تاثيرها انقطع عن العالم السفلى ولا تفيد لأهل الأرض.

فظهر ان غيبة السلطان الحقيقي لا تكون مانعة من تصرفاته واجراء مقتضيات سلطنته وولايته الكلية الالهية في تمام الملك والعوالم، وان التصرفات والتأثيرات كلها له ومنه عجل الله تعالى فرجه الشريف، والمأمورون كلهم عموماً وخصوصاً من كل صنف وكل طبقة في جميع الأعصار والأمصار وسايط وآلات ومظاهر وأدوات له عليه السلام في ايصال الفيوضات تكويناً وتشريعاً إلى محالها، وان كان هو أيضاً قادراً في ايصالها بلا واسطة، لكن لمقتضى مفاد: ابي الله ان يجري الأمور إلا باسبابها، اقتضت المصلحة الالهية تعيين الوسايط والأسباب بينه وبين الخلق، كالأركان والنقباء والنجباء والنواب بطريق الخصوص والعموم، فاي تصرف أعظم من تصرفه عجل الله تعالى فرجه الشريف؟ وهل لتصرف الغير مع تصرفه وجود؟ وهل تنسب التصرفات إلى المأمورين مع كونهم وسايط وآلات؟ إذن فلا معنى لقوله: سلطان پنهاني بكار أهل ظاهر نميخورد اگرچه جزو اثري داشته باشد.

ثم ان كان التصرف التام كما زعم للناطق الواحد المدعى لا للولى المطلق والسلطان الحق لزم ان يكون علمه أيضاً عاماً ومحيطاً لجميع ملك الله وما فيه، إذ لا بد لشمول العلم وعمومه مقدار سلطنته وقدرته وتصرفه، فمن كان له التصرف الكلي في كل الأمور كان علمه بها أيضاً عاماً شاملاً لها، فهذا الناطق الواحد ان كان علمه عاماً ومحيطاً بكل شيء ولا يفلت من تحت عموم علمه جزئي ولا كلي بمقتضى تصرفه في كل الأشياء، كليها وجزئيها لكان اكمل من الأنبياء الذين هم علته في الوجود ومؤثره، كما هو مبرهن في بيان السلسلة الطولية. وعلمهم عليهم السلام ليس محيطاً بكل ما ذرء الله وبرء من الكلى والجزئي، وليس لنا في السلسلة الثمانية من يكون هكذا حتى الأنبياء أولى العزم إلا المعصومين الاربعة عشر، ومعلوم ان الأثر كلما ترقى لا يصل إلى مرتبة مؤثرة، إذ كل شيء لا يتجاوز عن دائرته أبداً، فكيف يتجاوز منه ويكون اكمل منه، وهو فرع له ومخلوق من شعاع نوره؟

وبالجملة مفاسد قلة التأمل مما يضيق من بيانها التحرير ويكل عن احصائها التقرير. ومنها قوله في العبارات المنقولة سابقاً ولكن شهادت ان يعنى: امام زمان عجل الله فرجه الشريف بدرد كار رعيت نميخورد پس بايد شاهد ان در هر عصر وزمان باشند كه خلق ايشانرا به بينند واز ايشان منتفع شوند انتهى. يعني: ان الحجة بن الحسن عجل الله فرجه الشريف وان كان شاهداً ولكن شهادته لا تفيد للرعية، فلا بد من وجود الشهداء في كل عصر وزمان غير الامام عليه السلام حتى يراه الناس وينتفعون منه، وان كان فساد هذا الكلام أوضح من السابقين مع ذلك لا بد لنا من التعرض لذلك كنساً للأوهام الضعيفة ورفعاً لما رسخ في العقول السخيفة التي لم تميز بين شهادة الامام الذي استفاضت الأخبار الصريحة والآيات بأنه الشاهد على الخلق من قبل الله عزَّ وجلَّ وبين شهادة من هو أثر لأثرهم وفرع لفرعهم ومن جنس المشهود عليهم ومن سنخهم. العجب كل العجب ممن تبعهم على هذا القول وقالوا: بعدم فائدة شهادة من نصبه الله سبحانه شاهدا على الخلق وقبلوا القول بأن هذا المدعى هو الشاهد عليهم - تعالوا على الإسلام نبكي ونلطم - من جملة الآيات قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ في الكافي عن سماعة. قال قال أبو عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجل: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ نزلت في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة في كل قرن منهم إمام منا شاهدا عليهم ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم شاهد علينا انتهى. ومنها قوله سبحانه: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في الكافي عن الباقر عليه السلام أنه ذكر هذه الآية فقال: «هو والله علي بن أبي طالب». وعن الصادق عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية فقال: «والمؤمنون هم الأئمة» وفي الكافي عنه عليه السلام قال: «ايانا عنى»، وفي الكافي عن الرضا عليه السلام أنه قيل له: ادع الله لي ولأهل بيتي قال: «أولست

أفعل؟ والله إن أعمالكم لتعرض علي في كل يوم وليلة» قال فاستعظمت ذلك. فقال: «أما تقرأ كتاب الله ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؟ قال: هو والله علي بن أبي طالب».

ومنها قوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ في الكافي عن بريد العجلي قال سئلت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله وكذلك ﴿جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية فقال: «نحن الأمة الوسطى ونحن شهداء الله على خلقه وحججه في أرضه» قلت: قال الله عزّ وجل: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ قال: «ايانا عنى خاصة هو سماكم المسلمين من قبل في الكتب التي مضت وفي هذا القرآن، ليكون الرسول عليكم شهيدا، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشهيد علينا بما بلغنا عن الله عزّ وجلّ ونحن الشهداء على الناس، فمن صدق صدقناه يوم القيامة، ومن كذب كذبناه يوم القيامة» انتهى. وفيه أيضا عن بريد العجلى مثله مع زيادة، وفي خبر شواهد التنزيل قال أمير المؤمنين: «ايانا عنى بقوله: ليكونوا شهداء على الناس، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهد علينا، ونحن شهداء الله على خلقه وحججه في أرضه، ونحن الذين قال الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

وبالجملة لو أردنا نقل الأخبار الواردة في كونهم شهداء على الخلق وحصر الشهادة فيهم سلام الله عليهم لخرجنا عن المقام واحتجنا إلى تطويل الكلام. فكفانا هذا المقدار في هذا المضمار، فتأمل فيما ذكر منها وقس عليها ما لم يذكر منها. كيف حصروا الشهادة حقيقة في أنفسهم عليهم السلام وأوضحوا أن المراد من الشهيد والشهداء في الآيات هم سلام الله عليهم لا غيرهم من الأنبياء المعصومين فضلا عمن هو من دائرة الرعية المسمى عند من زعم لزوم وجوده ووحدته بأسامي عديدة، كالناطق

وغيره، على أن خبر المناقب عن الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ صريح في عدم جواز شهادة الأمة والرعية على الناس.

قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنما أنزل وكذلك جعلناكم أئمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا» قال: «لا يكون شهيدا على الناس إلا الأئمة والرسل، فإما الأمة فغير جايز أن يستشهدها الله وفيهم من لا يجوز شهادته في الدنيا على حزمة بقل» انتهى. وهذا المدعى على زعمه والمسمى عنده بالناطق قطعا من الأمة والرعية لا المعصومين، فلا يجوز شهادته على من هو من سنخه وجنسه من دائرة الرعية والأمة.

فظهر أن استدلال الحاج محمد خان ووالده في رسائلهما بهذه الآيات ونحوها وتأويلهما إياها والأخبار المطلقة في شأن هذا الناطق المدعى استدلال لا يسمن ولا يغني من جوع، وتأويل باطل لا يرضى به آل الرسول، وإن قوله فيما مضى: ولكن شهادت آن (يعني الحجة عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ الشَّرِيف) بدرد كار رعيت نميخورد پس بايد شاهد ان در هر عصر وزمان باشند كه خلق ايشانرا به بينند واز ايشان منتفع شوند. كلام واهي مبناه الموهومات الخيالية لا شاهد له من كلام الله وكلام أوليائه ورسله، فمن نصبه الله ولي خلقه وشاهدا عليهم بنص الآيات وتصريح الأئمة الهدات ومطلعا على أمورهم الكلية والجزئية ومدبرا لأمورهم، إن لم يفد شهادته على الناس فهل يفيدهم شهادة من هو مثلهم ومن جنسهم وسنخهم واحد الرعية والأمة؟ فاعتبروا يا أولي الأبصار. وإن أردت التفصيل في المقام فراجع كتاب البوارق لقد أشبعنا فيه الكلام بما لا مزيد عليه في المقام، وأفردناه لبيان هذه المسألة وتطويل هذه المرحلة.

الفصل السابع

قد ظهر لك من خبر المناقب من قول الباقر عليه السلام: «لا يكون شهيدا على الناس إلا الأئمة والرسل الخ. حيث حصر الشهادة فيهم عليه السلام ثم أكده بقوله: «فأما الأئمة فغير جايز أن يستشهدها الله وفيهم من لا يجوز شهادته في الدنيا على حزمة بقل» إن المراد من الشهداء على الناس في الآيات والأخبار هم المعصومين الأئمة والأنبياء، ولا يجوز أن يراد به أحد الرعية والأمة، وأما الخبر المروي عن الباقر عليه السلام قال: «وايم الله لقد قضى الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف، ولذلك جعلهم شهداء على الناس، ليشهد محمد علينا، ولنشهد على شيعتنا، ولتشهد شيعتنا على الناس الخ. فالمراد من الشيعة فيه هو الأنبياء والرسل لا الواحد الناطق كما يستدل به المدعى لزوم وجوده، إذ الشيعة مشتق من الشعاع، أي مأخوذ منه ومخلوق منه كما قال الصادق عليه السلام: «وشيعتنا خلقوا من شعاع نورنا»، وأول سلسلة اشتق وخلق من شعاع نور الحقيقة المحمدية الأنبياء سلام الله عليهم، والمؤمنون من الإنسان خلقوا من شعاع نور الأنبياء، كما نبينه في المقالات الآتية إن شاء الله.

فإطلاق الشيعة أولا وحقيقة على الأنبياء لأنهم خلقوا بلا واسطة من شعاع الحقيقة المحمدية، وإطلاقها على المؤمنين من الرعية مجاز، إذ إطلاقها عليهم بواسطة أنهم خلقوا من شعاع من خلقوا من شعاع نور الحقيقة، فهم حقيقة: شيعة

الشيعة. وتشهد لذلك الآية الشريفة: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ﴾، إن أرجعنا الضمير إلى علي عليه السلام لا نوح، وهو الحق والصواب في تفسير البرهان القاطع للسيد هاشم البحراني نقلا عن شرف الدين قال: روى عن مولانا الصادق عليه السلام أنه قال: «قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ أي إبراهيم من شيعة علي عليه السلام، ثم قال قال شرف الدين: ومما يدل على أن إبراهيم عليه السلام في جميع الأنبياء والمرسلين من شيعة أهل البيت ما روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «ليس إلا الله ورسوله ونحن وشيعتنا والباقي في النار» انتهى.

بل يظهر من بعض الأخبار أنه لا يجوز إطلاق لفظ الشيعة على غير الأنبياء والرسل من دائرة الرعية، ونهى من التسمي باسم الشيعة إذ الشيعة كما ورد عنهم عليهم السلام من عمل بأوامرهم واجتنب عما نهوا عنه، وانفك عن الذنوب والمعاصي والخطايا، وليس لنا في دائرة الرعية من يكون هكذا فلم يبق إلا الأنبياء والرسل. قال الإمام العسكري عليه السلام في تفسيره في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ في آخر قوله: «وليس هؤلاء يسمون بشيعتنا ولكنهم يسمون محبينا، والموالين لأوليائنا والمعادين لأعدائنا، إن شيعتنا من شايعنا واتبع آثارنا واقتدى بأعمالنا» انتهى. في البرهان القاطع أيضا، قال رجل للحسن بن علي عليه السلام: إني من شيعتكم فقال الحسن بن علي عليه السلام: «يا عبدالله إن كنت لنا في أوامرنا وزواجرنا مطيعا فقد صدقت، وإن كنت بخلاف ذلك فلا تزدد في ذنوبك بدعواك مرتبة شريفة، لست من أهلها لا تقل: أنا من شيعتكم ولكن قل: أنا من مواليكم ومحبيكم ومعادي أعدائكم، وأنت في خير وإلى خير». وفيه أيضا قال رجل للحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام: يا بن رسول الله أنا من شيعتكم، قال: «اتق الله ولا تدعين شيئا يقول لك الله كذبت وفجرت في دعواك إن شيعتنا من سلمت قلوبهم من كل غش ودغل، ولكن قل إني من مواليكم ومحبيكم» انتهى.

وفيه أيضا قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام: يابن رسول الله أنا من شيعتكم الخلص، فقال له: «ياعبد الله فإذا أنت كإبراهيم الخليل عليه السلام إذ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ۝٨٣ إِذۡ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ﴾ فإن كان قلبك كقلبه فأنت شيعتنا» الخ.

وبالجملة فالأخبار في النهي عن التسمي باسم الشيعة لغير دائرة الأنبياء والرسل مستفيضة، فالقدر المتيقن في التسمي بها هو مرتبة الأنبياء المعصومين وغيرهم مشكوك فيه. فالناطق المدعى قطعا ليس من دائرة الأنبياء المعصومين وأوصيائهم، بل هو من دائرة الرعية قطعا، وليس قلبه كقلب إبراهيم عليه السلام قطعا حتى يطلق الشيعة، إذ لا يكون قلب كقلبه إلا أن يكون صاحب القلب مساويا له عليه السلام في الرتبة، فلم يشمله إطلاق الشيعة.

وفي خبر المناقب: وليشهد شيعتنا على الناس، وخرج من شمول إطلاقه، إذ المراد من الشيعة كما ظهر لك هو الأنبياء والرسل بل لا يجوز إطلاقها على أحد من دائرة الرعية، فكيف يستدل به على مدعاه؟ فيما ذكرنا لا بغيره ظهر لك الجمع بين هذا الخبر والخبر الآخر من المناقب المتقدم حيث قال الباقر عليه السلام: «لا يكون شهيدا على الناس إلا الأئمة والرسل، فأما الأمة فغير جايز أن يستشهدها الله وفيهم من لا يجوز شهادته في الدنيا على حزمة بقل» انتهى. وتبين أن الشاهد على الخلق حقيقة هو المعصومون الأربعة عشر ثم الأنبياء والرسل، ولا حظ لغيرهم من دائرة الرعية ولا نصيب في هذا المقام، فقول الحاج محمد خان بأن في كل عصر وزمان لا بد من وجود رجل واحد من دائرة الرعية شاهد على كل الخلق، وشهادة الإمام المستور الحجة بن الحسن لا تفيد للخلق كلام لا طائل تحته كالكلامين السابقين في الفصل السابق.

الفصل الثامن

قال الحاج محمد خان ووالده في العبارات المنقولة من رسائلهما في الفصل الأول من المقالة: إن المراد من الناطق الواحد هو المرجع لجميع الخلق من النقباء والنجباء والصلحاء وغيرهم من ساير الناس في الفيوضات الكونية والشرعية ليت شعري ما الدليل لمرجعية هذا الناطق الواحد المدعى لتمام الخلق في جميع الفيوضات كونا وشرعا؟ إن كان هو النص الخاص كما وقع في حق النواب الأربعة وصدر التوقيع الرفيع من الناحية المقدسة بذلك وفي حق ساير وكلاء الأئمة عليهم السلام فالمقطوع أنه لم يصدر في الغيبة الكبرى من تلك الناحية المقدسة نص منه عجل الله فرجه الشريف قط، وهما مقران بذلك أيضا، وإن كان الدليل هو النص بطريق الإطلاق والعموم فالنصوص الواردة في المقام كلها من قبيل: انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا. ومن قبيل: وأما الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى روات حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم. ومفادها كما ترى وجوب رجوع الناس في زمان الغيبة الكبرى إذا احتاجوا إلى المسائل الشرعية إلى روات أحاديثهم العارفين بالأحكام من الحلال والحرام، وكونهم حجج الله عليهم. فالذي يستفاد منها أمران كلاهما خلاف ما يدعيان:

الأول كون الأشخاص الذين جعلهم الله في الغيبة الكبرى حججا على الخلق مرجعا لهم في الأمور والفيوضات الشرعية فقط، ومتبعا لهم فيها، ولا يجب للخلق الرجوع إليهم في

غيرها حتى الأمور العادية التي يلزم في بعضها اتباع قول الوالدين إذا أمرا به فضلا عن الفيوضات الكونية واستفاضتها منهم، وهما يدعيان وجوب رجوع الخلق كلا وطرا إلى المدعى، وجوب وحدته في جميع الفيوضات الكونية والشرعية، ويستدلان عليه بما ذكرنا من الأخبار ونحوها، التي ترى عدم دلالتها على ما يدعيان وعدم استفادته منها بوجه.

الثاني تعدد هؤلاء الذين جعلهم الله حججا على الخلق في زمن الغيبة الكبرى ونوابا لحجته الغائب المستور، إذ الميزان والملاك الرجوع إليهم في روايتهم لحديثهم ومعرفتهم بالأحكام الحلال منها والحرام، ولا يلزم منهما الوحدة، بل في أي محل ومقام من المحبين والموالين وجد الميزان والملاك أخذت المسائل الشرعية منه عند الحاجة، ويجب الرجوع إليه لدى الضرورة فإذا وجد في زمان واحد ألفا ممن وجد فيهم ذلك الميزان واتصفوا بالصفات المخصوصة لهم جاز الرجوع إلى كل منهم والأخذ عنهم المسائل الشرعية والفرايض الدينية. فمن أين هذه الأخبار ونحوها؟ ومن أيها يستفاد ما يدعيانه من وجوب وجود رجل واحد ناطق في كل زمان مرجع للخلق كلهم في جميع الفيوضات الكونية والشرعية وعدم تعدده؟

وقد ذكرنا سابقا أن وحدته في الغيبة الكبرى موجبة للفساد العظيم وهلاك المحبين وإتلاف الشيعة وخلاف الحكمة الإلهية، ونقلنا تصريحات السيد الأمجد أنار الله برهانه بذلك في الفصول السابقة فراجع. ثم إن مفاد الآية الشريفة: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾[١] أيضا تعدد رؤساء الدين واساطين الشرع المبين في كل عصر وزمان، لأن الله سبحانه كلف التفقه في الدين

(١) التوبة: ١٢٢.

وإنذار القوم لطائفة وجماعة من كل قبيلة لا واحد، إذ تكليفه بهذا الأمر العظيم وهو من دائرة الرعية تكليف بما لا يطاق، وغير مقدور له قطعا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، فظهر أن المرجع في الأحكام الشرعية والواسطة في تلك الفيوضات لا يجب أن يكون واحداً فكيف يقولان رحمهما الله أنه لا بد أن يكون المرجع من دائرة الرعية لجميع الخلق في الفيوضات الكونية والشرعية واحدا. إن هو إلا زور وبهتان وتحكم وإلى الله المشتكى.

الفصل التاسع

قد ظهر لك من جميع ما ذكرناه في الفصول السابقة: إن القول بوجوب وجود رجل واحد ناطق مرجع لتمام الخلق في جميع الفيوضات الكونية والشرعية وسلطان كل العوالم الكونية والإمكانية غلط فاحش لا يجوز لأحد ادعاء هذا المقام ولا يليق به إلا إمامنا الغائب المستور المنتظر ﷻ وإن ادعى ذلك غيره عليه السلام كان مصداقا لقوله عز وجل: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1] إذ المقام مقام الولاية المطلقة العامة هنالك الولاية لله الحق ولم يدع ذلك المقام من دائرة الرعية أحد إلا بعض الزنادقة لعين الدنيا والآخرة عليه اللعنة والعذاب من رب الأرباب من الآن إلى يوم الحساب، ثم إن المرجعية الموجودة في دائرة الرعية والإمامية من ابتداء الغيبة الصغرى إلى الآن كانت من قبل الحجة بن الحسن ﷻ إما بنص خاص كالنواب الأربعة، وإما بنص عام كالعلماء الاثني عشرية والفقهاء الجعفرية أساطين الدين وسلاطين الشرع المبين، فهذا الناطق الواحد المدعى المسمى بأسامي عجيبة، أسماء الله وأسامي رسله وأوليائه كالسلطان التام ومؤسس الأساس ومقنن القانون والحجة الإلهية والشاهد على الخلق والمنذر ومربي جميع الذرات وإمام الزمان، والنائب الخاص والإله، والرحمن والله والرب والمعبود، والمركز والقطب وسلطان

---

(١) الأحزاب: ٧٢.

الدنيا والآخرة، وغيرها من الأسماء التي مرت عليك في الكلمات المنقولة في الفصل الأول إن كان مرجعيته لتمام الخلق باستقلال من ذاته ونفسه ففساده وبطلانه أوضح من أن يتجشم بدليل ويتمسك بتكثير القال والقيل، إذ ليس لنا الآن مرجع مستقل واجب الطاعة من جميع الجهات من الله عز وجل سوى بقية الله عز وجل، وإن كان مرجعا من قبل الحجة عجل الله فرجه الشريف فهذا لا يخلو من أنه إما يكون بنص خاص أو عام، فالأول باطل بالبداهة إذ بعد النواب الأربعة انسد باب النص الخاص وانقطع سبيله، والثاني دخل تحت عمومه كل الحاملين لآثارهم والعارفين للأحكام الحلال منها والحرام الموجودين في كل عصر وأوان ومصر وزمان. فلم تنحصر المرجعية له وفيه، بل تكون له ولغيره من العلماء الراشدين والفقهاء والمجتهدين، ففسد طريق الانحصار في الفرد الواحد بحكم العموم من النصوص. وهذه السيرة القويمة والطريقة المستقيمة كانت جارية، ومستقرة بين أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم من ابتداء الغيبة الكبرى إلى الآن، وكلهم كانوا مرجعا للخلق في الأحكام الشرعية وإن كان ألف منهم في زمان واحد وبلدة واحدة، ولم يخالف هذه السيرة القويمة أحد من الأصحاب سوى الحاج محمد كريم خان وولده الحاج محمد خان، بل كانت هذه السيرة مستقرة أيضا في الغيبة الصغرى مع وجود النواب الأربعة المخصوصين المنصوصين، إذ لم يكن جميع الشيعة من جميع الأطراف والبلاد في ذلك الزمان مأمورين بالرجوع إلى أولئك الأربعة في جميع الأمور والمسائل الشرعية وغيرها والسؤال عنهم، بل كان في ذلك الزمان في البلاد والأمصار التي فيها الشيعة أيضا علماء فقهاء يرجع إليهم الناس والمحبون في مسائلهم الشرعية والأحكام الحلال والحرام، ولم ينكر أحد من النواب الأربعة ذلك، ولم ينهوا الخلق من الرجوع إلى العلماء في زمانهم، ولم يأمروا العلماء بالدعوة والرجوع إليهم وساير الناس بالأخذ منهم والرجوع

إليهم، ولم يصدر أيضا مَن الناحية المقدسة الأمر برجوع الخلق والعلماء إلى النواب الأربعة المنصوصين في مسائل الحلال والحرام والأحكام دون العلماء الموجودين المرضيين بل كانوا يعملون بما عندهم من الأصول الأربعمائة والأخبار المصححة، ويفتون بها من دون نكير من النواب المخصوصين المنصوصين، وكل واحد منهم كان مرجعا للشيعة في مسائل الحرام والحلال. نعم كان النواب واحدا بعد واحد في زمان الغيبة الصغرى وكلاء عن قبل بقية الله عجل الله فرجه الشريف في جميع الحقوق والأموال وما هو راجع إليه عليه السلام من الصدقات والأنفال وساير الحقوق، وإيصال عرايض الشيعة إلى مولاهم ومالك رقابهم في حوائجهم، وبعض مسائلهم إذا احتاجوا إليها، وإيصال ما يصدر من الناحية المقدسة من التوقيع الرفيع إلى أهله، كوكلاء سائر الأئمة عليهم السلام في سائر الأزمان، كعلي بن مهزيار وكيل الجواد عليه السلام، ومحمد بن سنان وكيل الهادي والعسكري عليهما السلام وغيرهما من الوكلاء المنصوصين من قبل الأئمة في أزمنتهم، فكما لم يكن وكلاء سائر الأئمة عليهم السلام في أزمنتهم مرجعا لكل الشيعة دون العلماء الموجودين في زمانهم بل كانت الشيعة ترجع في مسائل الحلال والحرام إلى الوكلاء والعلماء معا فكذلك في زمان الغيبة الصغرى كانت الشيعة ترجع إلى النواب الأربعة والعلماء المعاصرين لكل واحد منهم في أخذ المسائل الشرعية، وإن كان النواب مخصوصين فيما ذكر من جمع الحقوق والصدقات الراجعة إليه عجل الله فرجه الشريف ونحوهما دون غيرهم من العلماء المعاصرين لهم.

فظهر أن القول بوجوب وجود رجل واحد ناطق في كل زمان ووجوب رجوع الخلق كلا وطرا من العلماء والعوام إليه ودعوة العلماء في كل قطر إليه وعدم جواز الإفتاء لهم في مسألة جزئية وكلية إلا عنه قول فاسد ومذهب كاسد ما قال به أحد من الأصحاب المتقدمين والمتأخرين

والمشايخ الموحدين، وإنه قول مستحدث غريب، ومذهب حادث عجيب.

وبالجملة لسنا في هذا المختصر في صدد التعرض بتمام ما يستدلون به في المقام كما تعرضنا لغالب أدلتهم الواهية في «كتاب البوارق»، وإنما غرضنا الأهم ومقصودنا الأتم تطهير ساحة مشايخنا العظام وتنزيه كلمات الشيخ الأوحد والسيد الأمجد عن لوث ما ينسب إليهما في المقام حتى لا يبقى لأهل الغرض محل جدال ولأهل العناد مجال مقال، والحمد لله على ذلك والشكر على ما هنالك حمدا لا يحصى عددا وشكرا لا يستقصى أبدا.

المقالة الخامسة

في العلل الأربع لجميع الأشياء



الفصل الأول

اعلم أن من المعلوم أنه لا يوجد شيء في الأرض ولا في السماء إلا بعلل أربع علتان منها داخلتان وهما مادة الشيء وصورته، وعلتان خارجتان العلة الفاعلية للشيء والعلة الغائية له، أي غايته والفائدة منه السابقة على الشيء تصورا واللاحقة له وجودا. وبفقدان أحدها لا يتكون الشيء ولا يدخل إلى عرصة الوجود، مثاله: السرير فإن له مادة وهو الخشب، وصوره وهو هيئة السرير، وفاعلا وهو النجار، وغاية وهو الجلوس عليه أو غير ذلك وعلى هذا فقس وهو واضح. ومن البين أن العلل في أول ما خلق الله منتهية ليس فوقها علل أخرى، وفي ساير الأشياء لتنزلها وبعدها عن المبدء تتكثر عللها، وإلى كل مرتبة ينزل الشيء تتجدد لها عللا وتخفى العلل السابقة وتصير علل معدة بالنسبة إلى العلل القريبة للشيء وتختلف قلة وكثرة بحسب قربها وبعدها عن المبدء، ألا ترى في المثال المذكور أن السرير حيث كان خشبة كانت عللها غير علله، وقبلها كانت شجرة، وقبلها نواة، وهكذا تترامى إلى أن تنتهي مادة وصورة إلى مادة المواد. وكذا الإنسان مادته لحم وعظم، وقبلها مضغة وعلقة ونطفة إلى أن تنتهي إلى التراب إلى الماء الذي خلق منه كل شيء حي، وعلى هذه المراتب والطبقات يحمل الاختلاف الذي يرى في الآيات المبينة لمبدء خلقة الإنسان من قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ أو ﴿مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾، وقوله:

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾، وقد جمع بعضها في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾، الخ. وكذلك ترامى فاعلا إلى مشية الله سبحانه قال عليه السلام: «لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبعة: بمشية وإرادة وقدر وقضاء وإذن وأجل وكتاب».

ويشهد للمقامين ما رواه في (عيون الأخبار) عن الرضا عليه السلام عن آبائه عن الباقر عليه السلام عن جده عليه السلام قال: دعا سلمان أبا ذر رضي الله عنه إلى منزله، فقدم إليه رغيفا، فأخذ أبو ذر الرغيفين فقلبهما فقال سلمان: يا أبا ذر لأي شيء تقلب هذين الرغيفين؟ قال: خفت أن لا يكونا ناضجين فغضب سلمان رضي الله عنه من ذلك غضبا شديدا، ثم قال: ما أجراك حيث تقلب هذين الرغيفين، فوالله لقد عمل في هذا الخبز الماء الذي تحت العرش، وعملت فيه الملائكة حتى ألقوه إلى الريح، وعملت فيه الريح حتى ألقته إلى السحاب، وعمل فيه السحاب حتى أمطره إلى الأرض، وعمل فيه الرعد والبرق والملائكة حتى وضعوه مواضعه، وعملت فيه الأرض والخشب والحديد والبهائم والنار والحطب والملح وما لا أحصيه أكثر، فكيف لك أن تقوم بهذا الشكر؟».

إذا عرفت ما ذكر فاعلم أن الفاعل والموجد حقيقة والمتصرف في جميع الأشياء ليس إلا الواجب الحق عز شأنه لا غيره، وهو القائم بذاته المستقل في صفاته، وما سواه كائنا ما كان ممكن وذاتي الممكن الفقر والاحتياج وعدم الاستغناء طرفة عين أبدا لأن الإمكان ينافي الاستقلال ذاتا دائما لا في آن دون آن، وإلا لانقلب في ذلك الآن واجبا هذا خلف فالمقتضى لاحتياجه وفقره في حال وجوده وصدوره بعينه معه في كل حال لا يفارقه، فإذا كان الممكن عاجزا صرفا وفقرا محضا استحال منه سد فقر مثله استقلالا أو شراكة أو تفويضاً من الغنى بالطريق الأولى، فلا مؤثر في الوجود إلا الله، ولا فاعل ولا متصرف حقيقة سواه. هذا مختصر القول في

الفاعل الحقيقي ويأتي تمام الكلام في العلة الفاعلية وبقية العلل إن شاء الله تعالى في الفصول الآتية.

قال بعض المعاصرين من الأفاضل قدس سره في أول رسالته: مسئلة از جملة مسائلي كه محل اختلاف است بين فريقين علل اربعة بودن ائمة طاهرين است، از براي جميع مخلوقات. ثم ذكر بعض العبارات من شرح الزيارة ثم قال: ودر بعضى از فقرات تشبيه ميكند ائمة را بسراج كه ظهور نارغيبي از آنست وانست وجه نار وموقع اسماء ومحل صفات آن پس همچنانكه نار احراق واضائه مينمايد اشيائرا بفعلش كه ظاهر از سراج است ومحل انفعال دهن سراح است همچنين خداوند جميع افعال خود را اظهار نموده است بمشيتي كه محل ان حقيقت محمدية است كه بمنزلة دهن است پس دون مشيت تقوم ظهوري حاصل كرد بحقيقت محمديه وان حقيقت تقوم ركنى حاصل نمود بآن مشيت از ميان اين فعل وانفعال مولوي حاصل شد كه عبارتست از وجود كل وكل وجود من العقل الى الهباء، ومن الدرة الى الذرة، پس همچنانكه جميع اثار نار منسوب سراج است وجميع صفات نار در شعله سراج است همچنين جميع صفات الهي در ائمة طاهرين است، وجميع اثار ربوبيت از ايشان است، نه اينكه ايشان مستقل هستند بلكه ايشان محل تأثير الهي هستند واز خود بنفسه هيچ تأثير ندارند.

يعني من جملة المسائل التي هي محل الخلاف بين الفريقين كون الأئمة الطاهرين عللاً أربعة لجميع المخلوقات، ثم ذكر بعض عبائر الشيخ الأوحد من (شرح الزيارة). ثم قال: وفي بعض الفقرات يشبه الأئمة بالسراج الذي منه ظهور النار الغيبية، وهو وجه النار وموقع الأسماء ومحل الصفات، فكما إن النار تحرق الأشياء وتضيء لها بفعلها الظاهر من

السراج ومحل انفعال الدهن السراج، فكذلك الله أظهر جميع أفعاله بمشيته التي محلها الحقيقة المحمدية، التي هي بمنزلة الدهن، فلما تقومت المشية تقوم ظهور بالحقيقة المحمدية، وتقومت الحقيقة بالمشية تقوم ركن، حصل من بين هذا الفعل والانفعال مولود، وهو عبارة عن وجود الكل وكل الوجود من العقل إلى الهباء ومن الدرة إلى الذرة، فكما أن جميع آثار النار منسوبة إلى السراج وجميع صفات النار ظاهرة في شعلة السراج، فكذلك جميع الصفات الإلهية ظاهرة في الأئمة الطاهرين، وجميع آثار الربوبية ظاهرة منهم، لا أنهم مستقلون بل هم محال التأثيرات الإلهية، وليس من أنفسهم تأثير أبداً انتهى.

أقول نعم كما قال رحمه الله وعرفه من كلمات الشيخ الأوحد من كون الأئمة الطاهرين واسطة وآلة لفعل الله سبحانه في إيجاد الأشياء، كما سنفصل في الفصول الآتية، ونوضح مقصوده من كونهم آلة لفعل الأشياء، ونثبت أن المراد من كونهم علة فاعلية لكل الأشياء كونهم واسطة ومحلا لفعل الله ومظهرا له في إيجادها، ولقد أصاب رحمه الله في معرفة ما ذكر من كلماته أعلى الله مقامه من معنى العلية لهم عليهم السلام، ولكن اشتبه عليه الأمر في معرفة معنى القيام بين المشية والحقيقة المحمدية، أي قيام كل واحدة بالأخرى

قل للذي يدعي في العلم فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

حيث قال: پس چون مشيت تقوم ظهوري حاصل كرد بحقيقة محمدية وآن حقيقت تقوم ركن حاصل نمود بآن مشيت از ميان اين فعل وانفعال مولودي حاصل شد الخ. يعني: لما قامت المشية بالحقيقة المحمدية تقوما ظهوريا، وقامت الحقيقة بالمشية تقوما ركنيا، ومن بين هذا الفعل والانفعال حصل مولود، فزعم من كلماته أن قيام المشية بالحقيقة المحمدية

قيام ظهوري كقيام الكسر بالانكسار، والحال أن قيام المشية بالحقيقة المحمدية قيام ركني أي تحققي، لأنها محل ووعاء للمشية[١] وزعم أيضا أن قيام الحقيقة المحمدية بالمشية قيام ركني، والحال أن قيامها بالمشية قيام صدوري، إذ مشيته تعالى علة لجميع الموجودات على ما يأتي تفصيله. وأول ما صدرت منها الحقيقة المحمدية، وهي أول ما تعلقت بإيجادها من بين الأشياء، ولو كانت قيامها بالمشية قياما ركنيا كما زعم من كلماته لزم القول بمذهب ضرار، وهو القول بوحدة الموجود، وهو كون المشية مادة للأشياء، فمادة كل فرد منها حصة من المشية، والحقيقة المحمدية فرد من أفرادها. وقد ملأ عطر الله رمسه كتبه ومصنفاته ورسائله بإبطالها وإثبات أن قيامها بالمشية قيام صدوري، كقيام نور الشمس بالشمس.

وبالجملة لما كانت اصطلاحات الشيخ الأوحد وحشية جديدة ولم يستأنس بها الفاضل المرحوم اشتبه عليه الأمر، مع أن مسألة القيام وانقسامه إلى أربعة أقسام: الركني، والصدري، والظهوري، والعروضي، من جملة اصطلاحاته المنفرد بها، المكروه في تصانيفه ورسائله، خوفا من

(١) اعلم ان للحقيقة المحمدية مع المشية اعتبارين، وان شئت قلت مقامين:
أحدهما: ان الحقيقة اثر المشية والمشية قائمة بها قيام ظهور، والحقيقة قائمة بها قيام صدور، وهذا شأن كل مؤثر مع أثره، فان المؤثر ظاهر بأثره قائم قيام ظهور كقيام ضرب الفعل بأثره وهو الضرب المصدر، فان قيامه بالمصدر قيام ظهور كالكسر بالانكسار بلا ريب.
وثانيهما: ان الحقيقة محل للمشية ووعاء لها كما في الزيارة «السلام على محال مشية الله» وفي غيبة الطوسي عن كامل بن ابراهيم المدني إلى ان قال الامام الحجة عجل الله فرجه: «وجئت تسأله عن مقالة المفوضة كذبوا بل قلوبنا أوعية مشية الله». ويأتي في المقالة العاشرة مقالة التفويض هذه الرواية بطولها، فإذا كانت الحقيقة محلاً ووعاء للمشية فيكون قيامها بالحقيقة قيام ركن أي قيام تحقق، فأفهم ان كنت تفهم.
فالمشية عندنا حادثة من صفات الأفعال لا من صفات الذات بدليل العقل والنقل، فلا بد لها من محل تقوم به وليس لها محل حكمة إلا الحقيقة المحمدية صلى الله عليه وآله وسلم

الوقوع في الاشتباه، كما وقع من وقع، ورب من لم يطلع على مصطلح الشيخ الأوحد ومصنفاته ورسائله، ونظر إلى ما ذكره الفاضل المرحوم ونسبه إلى الشيخ الأوحد أساء الظن بذلك الأواه، وظن أنه قال بمذهب ضرار، وكون المشية مادة الأشياء.

قال في شرحه على عرشية الملا صدرا الشيرازي في شرح كلامه (قاعدة مشرقية: المتكلم من قام به الكلام): قوله: المتكلم من قام به الكلام ما يريد به؟ فإن القيام يراد به إذا أطلق أحد معان أربعة:

أحدها قيام الصدور: كقيام نور الشمس بالشمس، ومعناه قيام الشيء بإيجاد موجده بحيث لا يتحقق في مدة أكثر من مدة إيجاده، وذلك كنور الشمس وكالصورة في المرآة.

ثانيها قيام الظهور: كقيام الكسر بالانكسار، فإن الكسر سابق بالذات ولكنه لا يمكن ظهوره في الأعيان إلا بالانكسار، لأن الانكسار هو قبول الكسر للإيجاد، ولهذا قبل الكسر وجد أولا وبالذات والانكسار وجد ثانيا وبالعرض.

وثالثها قيام التحقق كقيام الإنكسار بالكسر، بمعنى أنه لا يتحقق لا في الخارج ولا في الذهن إلا مسبوقا بالكسر لأنه انفعال الكسر لفعل الفاعل، إذ لا تتعقل الصفة قبل الموصوف، وقد يطلق على هذا أعني القيام الثالث الركني، بمعنى أن الانكسار في الحقيقة مادته من نفس الكسر من حيث هو هو، لا من حيث فعل الكاسر، وذلك كقيام السرير بالخشب قياما ركنيا، لأن الخشب هو ركنه الأعظم الذي يتقوم به والركن الثاني الأيسر هو الصورة فلك أن تقول: إنه تقوم بالخشب التقوم الركني، وأن تقول: إنه تقوم بالخشب تقوم التحقق.

ورابعها تقوم عروض: كتقوم الصبغ بالثواب انتهى كلامه رفع مقامه.

فالقيام بأقسامه الأربعة كما ترى من جملة اصطلاحاته المخصوصة، إذا أطلق القيام أراد به أحد تلك الأقسام لا إشكال فيه، وإنما الإشكال في موارد استعماله ومعرفتها، فمن مارس كلماته واطلع تلك الموارد اطلع على مراده نور ضريحه كما هو المرسوم في سائر العلوم، والأوقع في المهالك وارتكب ضيق المسالك. واللازم لمن دخل في كل علم من العلوم الاطلاع أولا على اصطلاحه وألفاظه المتداولة بين أهله، ثم توضيحه إن أراده، أو ايراد إشكال إن أشكل عليه.

فالفاضل المرحوم لما لم يمارس مصنفات الشيخ الأوحد ولم يطلع على اصطلاحاته ولم يسمعها من أهله ورأى عبارة له نور الله ضريحه في الجزء الثالث من «شرح العرشية» في بيان معنى الصراط أو غيره ولم يعرف مراده منها، اشتبه ذلك الاشتباه في بيان مقصود ذلك العبد الأواه، والعبارة هذه: قال: وإن شئت قلت: فهو تعالى بهم يفعل ما يشاء لأن فعله متقوم بهما يعني بمحمد وعلى تقوم ظهور، وهما تقوما بفعله تقوم تحقق، وآية فعله بهما أي تقوم فعله بهما، وتقوهما بفعله كالقائم والضارب بالنسبة إلى زيد وله المثل الأعلى، فإن القائم والضارب اسما فاعل القيام وفاعل الضرب، وليسا اسما لذات زيد ولا يحملان على ذات زيد إلا مجازا انتهى.

وحيث لم يعرف موارد استعمال القيام، ولم يفرق بين مرتبة اسم الفاعل المسمى بمقام الحكاية والبيان، وبين مرتبة أثر الفعل وهو الحقيقة المحمدية، استعمل القيام الذي بين المشية واسم الفاعل، أي قيام المشية باسم الفاعل، وهو القيام الظهوري في المشية والحقيقة المحمدية، أي في قيام المشية بالحقيقة المحمدية، وهو قيام تحقق، واشتبه بين موردي استعمال القيام.

وبالجملة بيان هذا الاشتباه وتوضيحه يتوقف على تقديم مقدمة نافعة وهي. إنك إذا قلت: زيد قائم، يعلم منه أشياء أربعة: الأول ذات زيد، والثاني: صفته وهي القائم، وهو اسم الفاعل أي اسم لفاعل فعل القيام،

الثالث قام وهو فعل زيد، الرابع القيام: وهو المصدر وأثر فعل زيد، فنسبة قام الذي هو فعل ذات زيد إلى ذات زيد مجاز على اصطلاح النحويين، لأن الذات لا تباشر الفعل وهو قام وأجل من المباشرة بالبداهة، إذ لو كانت تباشر لزم أن تكون قائما دائما ولا تفارقه أبدا لأن الذاتيات لا تتغير قطعا، وهو الفارق بين صفات الذات وصفات الفعل، بل الذات توجد الفعل بنفسه ثم تظهره بواسطة صفته أي صفة فعله، وهي القائم «أبى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها» فصفة القائم سبب وواسطة لظهور فعل الذات ولذا تسمى هذه الصفة (بالذات الظاهرة)، وهذه الصفة وهي القائم مركب من أمرين وهما: الفعل وهو قام وأثر الفعل وهو القيام المصدر بناء على ما حقق في محله من كون الفعل هو الأصل والمصدر أثره يعني مشتق منه وهو مذهب الكوفيين، فالمباشر حقيقة للفعل هو القائم الذي هو مظهر الفعل وصفته لا ذات زيد، لأن الذات موجد الفعل بنفسه وهو حادث والذات منزهة من مباشرة الحوادث «ولا يجري عليه ما هو أجراه»، بل الذات تظهر فعله بصفة القائم فالصفة هي المباشر، ولذا قال في عبارته المنقولة: فهو تعالى يفعل بهم ما يشاء، يعني يظهر الله بهم ومنهم أفعاله لأنهم صفاته كما أن زيدا يظهر أفعاله من صفاته وهي عناوينه، فظهر أن فعل زيد وهو قام يظهر من قائم وهو عنوانه وصفته لا من ذاته، وقيامه به قيام ظهور كقيام الكسر بالانكسار، ولذا قال في عبارته المنقولة: لأن فعله يتقوم بهما تقوم ظهور يعني أن فعل الله سبحانه قائم بمحمد وعلي الذين هما صفتاه قيام ظهور، وقائم الذي هو صفة زيد واسمه لما كان مركبا من قام الذي هو فعله ومن القيام الذي هو أثر فعله، قلنا: إنه قام بالفعل وهو قام قياما تحققيا، لأنه لولا الفعل لما اتصف زيد بقائم، وأما القيام وهو أثر قام قام بقام قياما صدوريا لأنه أثره وصدر منه، فالقائم له لحاظان، فبلحاظ أنه اسم زيد وآيته وآلة ظهور فعله وواسطته وعنوانه وحاكيه مقدم على

الفعل رتبة والفعل قائم به قيام ظهور كقيام الكسر بالانكسار، وبلحاظ تركبه من الفعل وأثره واتصاف زيد به بعد الفعل وأثره مؤخر من الفعل وجودا، فذات زيد ولله المثل الأعلى مثال الذات الأحدية جل وعلا، وقائم مثال عنوانية آل محمد وصفتيتهم لله سبحانه وتعالى، وقام مثال فعله، والمشية والقيام مثال الحقيقة المحمدية ﷺ.

فالله سبحانه يظهر جميع أفعاله بصفاته وهم آل محمد، وهذا المقام هو مقام العنوان واسم الفاعل والحكاية والفعل قائم به قياما ظهوريا، وهو قائم بالفعل قياما ركنيا تحققيا لأن الفعل ركنه، والفعل قائم بالحقيقة المحمدية، وهي أثر الفعل وأول صادر منه قياما ركنيا لأنها محله ووعائه، والحقيقة المحمدية قائمة بالفعل قياما صدوريا لأنها أول صادر منه.

إذا عرفت هذه المقدمة وأتقنتها ظهر لك طريق اشتباه الفاضل المرحوم، وأنه بواسطة عدم اطلاعه على مطالب الشيخ الأوحد وعدم ممارسته بكلماته لم يفرق بين مقام اسم الفاعل وهو العنوان، وبين مقام الحقيقة المحمدية وهي أثر الفعل وأول صادر منه، وقال: مشيت تقوم ظهوري حاصل كرد بحقيقة محمدية. وآن حقيقت تقوم ركني حاصل نمود بآن مشيت. وانت عرفت بأوضح بيان بحمد الله المستعان. أن قيام المشية بالحقيقة المحمدية تقوم ركني لأنها محل المشية لا ظهوري كما توهم، والذي قامت المشية به تقوما ظهوريا هو مقام اسم الفاعل والحكاية والعنوان، لا مقام الحقيقة المحمدية كما توهم، وإن الحقيقة المحمدية قائمة بالمشية تقوما صدوريا لأنها أول صادر من المشية لا تقوما ركنيا كما توهم، لأنه يلزم منه مذهب ضرار وهو كفر صريح ومذهب قبيح. فتأمل جدا فيما ذكرنا لأنه من مزال الأقدام ومحل اضطراب الأفهام، ومحك افهام الاعلام، وبالجملة هذا القبيل من الاشتباه كثير في رسالته.

الفصل الثاني

قال الفاضل المعاصر المرحوم في تلك الرسالة بعد العبارة المنقولة في الفصل السابق، ونقل بعض كلمات الشيخ الأوحد والسيد الأمجد واشتباهه في بيان المراد منها پس ميگوئيم در اين مسئلة دو مقام است، يكي: تقدم وجود أئمة طاهرين بر وجود ساير اشياء در عالم أنوار وأشباح. دوم: علل أربعة بودن ايشان از براي ما سوى الله، وعمدة محل اختلاف مسئله دوم است، وأما اول پس بسياري از متشرعة نيز قائل بأن هستند مثل علامه رحمه الله وشيخ كليني وشيخ صدوق وغيرهم، نظر بأخبار بسياري كه ممكن است ادعاى تواتر انها، وعجب است از انكار شيخ مفيد وسيد مرتضى اين امر را باينكه دليل معتبري از عقل ونقل بر خلاف آن نيست، واز قدرت خدا بعيد نيست، پس جه داعي كرده بر طرح وتأويل اين اخبار بسيار؟ ليكن در اينجا لطيفه است وآن اينست كه شيخ احمد را اعتقاد اينست كه تسديد بر امام من باب لطف لازم است، يعني نميگذارد كه علماء در زمان غيبت در خطا واقع شوند بلكه در قلب ايشان مياندازد انچه راكه صواب است وحق است حال ميگوئيم: شبهه وشكى نيست كه شيخ مفيد از مشايخ شيعه ومروجين احكام شريعت بود بلكه در حق او است: يا شيخ منك الخطا ومنا التسديد، وقضية الحق مع ولدي والشيخ معتمدي، در حق او است باسيد مرتضى، وتوقيع از حضرت حجت در مرثيه شيخ منقولست كه فرمودند لا صوت الناعي بموتك انه يوم على آل الرسول عظيم. پس

چكونه ميشود كه اين دو بزركوار در اين مسئله بخطا رفته باشند وامام ايشانرا ردع نفرموده باشد پس؟ بر شيخ احسائي لازم است أحد أمرين: يامتابعت كند شيخ مفيدرادر عدم تقدم وجود أئمة بر ساير اشياء ودست بر دارد از جميع مطالب خود كه متفرع بر اين مسئله است، يا اينكه قول بتسديد را باطل داند وردع بر امام لازم نداند وثاني اسان تراست از براي او الخ.

يعني: فنقول: في هذه المسئلة مقامان: أحدهما تقدم وجود الأئمة الطاهرين على وجود ساير الأشياء في عالم الأنوار والأشباح. ثانيهما كون الأئمة عللا أربعا لما سوى الله، وعمدة محل الاختلاف المسئلة الثانية، وأما الأولى فكثير من المتشرعة أيضا قالوا بها، كالعلامة والشيخ الكليني والشيخ الصدوق وغيرهم، نظرا إلى الأخبار الكثيرة التي يمكن ادعاء تواترها. والعجب من انكار الشيخ المفيد عليه الرحمة والسيد المرتضى هذا الأمر مع أنه ليس دليل معتبر من العقل والنقل على خلافه، وليس بعيدا من قدرة الله، فما الداعي إلى طرح وتأويل هذه الأخبار الكثيرة؟ لكن هنا لطيفة وهي أن الشيخ أحمد اعتقد أن التسديد لازم على الإمام من باب اللطف، يعني لا يدع في زمان الغيبة أن يقع العلماء في الخطأ، بل يلقى في قلوبهم ما هو الصواب والحق، فنقول: الحال لا شك ولا شبهة أن الشيخ المفيد من مشايخ الشيعة ومروجي أحكام الشريعة، بل في حقه ورد: يا شيخ منك الخطأ ومنا التسديد وقضية الحق مع ولدي والشيخ معتمدي في حقه مع السيد مرتضى، وخرج من التوقيع مرثية في حقه (لا صوّت الناعي بموتك أنه يوم على آل الرسول عظيم) فكيف يكون أن يقول هذان الرئيسان بالخطأ في هذه المسئلة ولا يردعهما الإمام عليه السلام؟ فلزم على الشيخ الإحسائي أحد الأمرين: إما متابعة الشيخ المفيد في عدم تقدم وجود الأئمة على ساير الأشياء ويرفع يده من جميع مطالبه التي فرعها على هذه المسئلة، وإما يقول ببطلان القول بالتسديد وعدم لزوم الردع على الإمام عليه السلام، والثاني أسهل له انتهى.

وغرضه رحمه الله من هذه اللطيفة هو الطعن في حق الشيخ الأوحد بطريق حسن على زعمه، وهو أن الشيخ الأوحد يقول بوجوب التسديد على الإمام عجل الله فرجه الشريف من باب اللطف، وتقدم وجود المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم أجمعين على وجود جميع الأشياء. والشيخ المفيد والسيد المرتضى اللذان هما من أعاظم مشايخ الشيعة ومروجي الشريعة يقولان بعدم تقدم وجودهم على جميع الأشياء، وذهب أكثر الأصحاب كالمجلسي والكليني والصدوق على خلافهما وهو الحق، والأخبار الكثيرة بل المتواترة تصرح بذلك، فإن كان التسديد لازما على الإمام عجل الله فرجه الشريف كما ذهب إليه الشيخ الأوحد وجب عليه عليه السلام ردعهما مما ذهبا إليه، فاللازم على الشيخ الأوحد أحد أمرين: إما القول بما ذهبا إليه من عدم تقدم وجودهم عليهم السلام على جميع الأشياء ورفع اليد عما فرعه على مذهبه من تقدمهم عليهم السلام على جميع الأشياء، وأما القول ببطلان القول بوجوب التسديد، والثاني أسهل له من الأول.

أقول هذه اللطيفة منه رحمه الله عجيبة واردة عليه، إذ هو رحمه الله لو قال بالتسديد وتقدم وجود المعصومين على جميع الأشياء كما يظهر من كلماته جرت في حقه رحمه الله تلك اللطيفة أيضا، ولو لم يقل بالتسديد فما معنى تمسكه في تعظيم الشيخ المفيد عليه الرحمة بقوله عجل الله فرجه الشريف: يا شيخ منك الخطأ ومنا التسديد؟ اللهم إلا أن لا يعتمد على هذا النقل أو يأوّل التسديد بالتسديد الشخصي للمفيد أعلى الله مقامه. وبالجملة فحيث أن الظاهر أنه خفي على الفاضل المعاصر المرحوم معنى التسديد من كلمات الشيخ الأوحد وغفل عن ذلك فاللازم في هذا المقام رفع الاشتباه ببيان مطلبين على طريق اختصار غير مخل:

الأول: بيان معنى التسديد ومراد الشيخ الأوحد منه.

الثاني: بيان لزوم التسديد ووجوبه من باب اللطف على الإمام عليه السلام الذي جعله الله سبحانه راعيا لحفظ الخلق ونظامات أمورهم في أمر دنياهم ودينهم لا سيما في زمان الغيبة الكبرى.

وأما المطلب الأول

في معنى التسديد: وهو لغة: التوفيق للسداد وهو الصواب من القول والعمل، ومراد الشيخ الأوحد منه هو ذلك أيضا، والمراد من القول والعمل أعم من الظاهري والواقعي، يعني علمائنا الإمامية الحقة رضوان الله عليهم لما كانوا طالبين للحق والصواب دائما في مقام استنباطهم للأحكام الإلهية، ومجاهدين ليلا ونهارا في طريق إيضاح الأحكام الشرعية الفرعية وغير الفرعية واستيضاحها، ومستغرقين جميع أوقاتهم في تلقي الفيوضات الإلهية. والله وعدهم إرائة الطريق بل الإيصال إلى المطلوب بنوع التأكيد حيث قال عز من قائل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾[1] فالمجاهدة قرينة قوية على أن المراد من الهداية هو الإيصال إلى المطلوب، فإرائة الطريق للخلق إتماما للحجة وقطعا للسان الاعتذار يوم الحساب لازم على الله سبحانه سواء جاهدوا أم لا، وجب على الإمام ﷻ الذي هو القرية المباركة والواسطة في إيصال الفيوضات وإيضاح الحق الظاهري والواقعي أن يسددهم ما داموا في المجاهدة وطلب الحق، ويوفقهم إلى القول والعمل الحق، ويوصل كل واحد منهم إذا انحرفوا عن طريق الحق في الأحكام الإلهية قولا وعملا إلى الحق، ويطلعهم على ما هو دليله من الآيات والأخبار نصا أو تصريحا أو إشارة أو تلويحا، حتى يفوزوا وينالوا بما هو الحق في حقهم وتكليفهم في زمانهم، ولا يكون ﷻ مهملا

(١) العنكبوت: ٦٩.

لمراعاتهم وأي مراعاة أحسن وأعظم من إيصال العلماء الحقة المجاهدين في طريق الوصول إلى الحق إلى ما هو المطلوب؟ والألزم الإهمال التام في مراعاة حال الأغنام فضلاً عن العلماء المجاهدين في تحصيل المرام والوصول إلى الغاية القصوى في كل مقام، وقد قال في توقيعه الرفيع: «إنا غير مهملين لمراعاتكم»، والمراد من الحق الواجب إيصالهم إليه أعم من الظاهري والواقعي، إذ مقتضى المصلحة في بعض الأوقات تسديدهم وتوفيقهم كلا وطرا إلى الحكم الواقعي الأولى كما في دولة الحق، وفي بعض الأوقات تقتضي المصلحة التامة والحكمة العامة تسديدهم إلى الحكم الواقعي في بعض المسائل، وإلى الحكم الظاهري في بعضها حفظا للحمى من شر الأعداء، يفرق بينهم في وقت ويجمع في آخر ليسلموا، لأن الإمام عليه السلام هو الراعي الذي استرعاه الله أمر غنمه وهو أعلم بمصالحه يوقع الخلاف بينهم حتى يحفظهم بذلك ويسلمهم من شر الأعداء المجدين في إطفاء نور الحق، والذي ترى الخلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في غالب المسائل وليسوا متفقين إلا في قليل من المسائل، ولو سددوا في كل وقت وأوان وكل عصر وزمان إلى الحكم الواقعي لما وقع بينهم خلاف، والحال إن وقوعه وجداني، ولا يكون تسديد العلماء بأجمعهم إلى الحكم الواقعي والصواب في كل مسئلة إلا عند ظهور دولة الحق وزوال الظلم والجور وانتشار الحق والعدل. وهذا هو المراد من التسديد في كلمات الشيخ الأوحد ولابأس أن ننقل بعضا منها حتى يتضح المراد ويتميز الصحيح من الفساد قال في الفصل الثالث من بيان القسم الثالث من الإجماع: «فمهما كانت في المسئلة قولان أو أكثر لا بد أن ينصبوا دليلا في إخبارهم وإشاراتهم وهدايتهم تصريحا أو تلويحا يدل على أن حكمهم وقولهم المتعين الذي هو دينهم في قول من تفقد من أهل الاستنباط وجده البتة إن لم يكن الكل فالبعض فمن استفرغ وسعه من أهل الاستيضاح

والاستنباط لتحصيل ذلك الدليل المعين لدخول قول المعصوم عليه السلام في جملة أقوال من الأقوال» إلى أن قال: «والسر في هذا السر أن التكليف في الغالب جارية بالاقتضاءات فقد يقتضي وصف المكلفين في مكان دون آخر أو في زمان دون آخر حكما غير ما يقتضيه الوصف في ذلك الزمان وذلك المكان وأما حكم الله الواحد الذي لا يختلف أبدا فإنه قد يطابقه حكم الله المتعدد المتكثر وقد يخالفه والإمام عليه السلام عنده الحكمان:

أما الأول الواقعي الذي لا يختلف فإنه عليه السلام في نفسه لا يلزمه العمل به في كل حال ما دامت دولة الضلال إلا إذا اتفقت الأمة على خلاف الحكم الذي هو دينهم في قول من تفقد من أهل الاستنباط وجده البتة إن لم يكن الحكمة عمله بخلافه وإلا عمل بالحكم المختلف إذا اقتضى الوقت ذلك بشرط أن يكون عامل بالواقعي من الفرقة المحقة لئلا يرتفع الحق عن أهله لأن تكليفه مشارك لنا في أكثر الأحوال وذلك يجري منه على حسب ما يصلح للرعية كما قال الصادق عليه السلام: «والله إنا لا ندخلكم إلا فيما يصلحكم».

وأما الثاني المتكثر فالعلماء الذين هم أبواب الحجة ووسايط بينه وبين غنمه الذين أمر غنمه ورعيته بالأخذ عنهم والاقتداء بهم كما أشار سبحانه بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾[1] فالقرى التي بارك الله فيها آل محمد والقرى الظاهرة هم العلماء المشار إليهم، «وقدرنا فيها السير»، بأن يأخذ مقلدوهم الذين هم غنم الإمام عليه السلام عنهم ما يحتاجون إليه من الأحكام وإن اختلفوا، لأن الاختلاف أوقعه الإمام عليه السلام بينهم ابقاءاً لهم فهم المكلفون به، وهو كما قلنا قد يطابق الأول وقد يخالف، فإن لم يحصل مانع من العمل بالحكم الأول

---

(١) سبأ: ١٨.

الواقعي الذي لا يختلف في وقت ومكان وجب عليه عليه السلام العمل به، ووجب عليه عليه السلام هداية الوسايط إليه لوقوع الاتفاق أو الإجماع وذلك بحسب الإمكان.

ويجب في الحكمة إصابة بعض العلماء من أبواب الإمام ووسايطه ولو من عالم يعتبر بعلمه لئلا يخرج الحق عن الفرقة المحقة الذين لا يزالون على الحق حتى تقوم الساعة، وإن حصل مانع من العمل بذلك الحكم الواقعي بحيث يلزم منه استيصال الفرقة المحقة كان تكليفهم فيما فيه النجاة وكان على الإمام عليه السلام أن يجري في ذلك في الظاهر إن كان ظاهرا مع شيعته بأن يكون في جملة القائلين بذلك الحكم ويلزمه العمل بذلك الحكم الواقعي لنفسه باطنا، وكذا إذا كان مستترا حفظا لوجود النوع المتوقف على وقوع الحق فيه في الجملة. ولا بد من شيعته من موافق له في ذلك الحكم الواقعي ويكون بذلك مستترا كإمامه أو متروك القول بالنسبة إلى المشهور»إلى أن قال أعلى الله مقامه: «وعلى الإمام عليه السلام إرشاد العلماء من فرقته وشيعته على الحالتين على المصلحة التي يعلمها إلى سلوك طريقته وإصابة بعض منهم ولو واحدا لقوله على الفرضين بنصب دليل يدل على مراده منهم في الاختلاف والإصابة إلخ».

وقال في الفصل السابع من القسم السابع وهو الإجماع السكوتي: «وأما على مذهبنا المبني فيه أمر الإجماع على دخول قول الإمام عليه السلام في جملة القائلين فحيث ما علم ذلك تحقق الإجماع فلا يحتاج فيه إلى الإحاطة بجميع أقوال من يعتبر قولهم مع معرفة ما اتفقوا عليه عن صميم قلوبهم ومحض معتقداتهم، لأن مذهبنا دين الله الذي لا يطفأ نوره ولا يرتفع عن أهله محفوظ عن كل ما يخدشه أن لا يكون جهة من جهات العبادات ولا نحو من أنحاء النفوس ولا مذهب من مذاهب العقول إلا وقد

وضع لنا حفظة الشرع عليه دليلا يبينه من صحة أو فساد، وأمارة توصل إلى ما فيه السداد وحجة واضحة موضحة سبيل الرشاد، وذلك يحصل بالعبارة أو بالإشارة أو بالإلهام أو بالتنبيه أو غير ذلك في نص أو ظاهر بخصوص أو عموم أو تقييد أو إطلاق أو إيماء أو تقرير أو مثل وما أشبه ذلك، ولذا قال عليه السلام: «ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة»، فإذا استفرغ من له أهلية الاستيضاح والاستنباط وسعه في تحصيل معرفة حكم الإمام عليه السلام وقع عليه وعرف قوله وحكمه فيه لأنه عليه السلام مهما طلب الحكم من النحو الذي أمر بطلبه منه وجده، فإن لم تجد هنالك وجدناه حتى يوجدنا نفسه، لأنه هو القيم على هذه الفرقة وهم رعيته وعليه تسديدهم، كما أشارت إليه النصوص وبراهين هذه المعاني مما يطول به المقام» انتهى كلامه رفع مقامه.

وقد صرح بهذا المسلك الحسن في ساير رسائله ومصنفاته وإن مراده من التسديد هو ما أوضحناه ونوضحه أيضا في المطلب الثاني، وكفانا ما نقلناه من كلماته فلا حاجة إلى التطويل الممل، وقد سبقه في هذا المسلك العالم الماهر المولى اقا باقر البهبهاني قدس سره في رسالته الاجماعية، والسيد السند السيد مهدي الطبطبائي عطر رمسه في رسالته الفوائد، ولولا الاختصار في هذا المختصر لنقلنا من عبائرهما ما يوجب العبرة لمن اعتبروا البصيرة لمن تبصر فراجع ترى صحة الخبر.

وأما المطلب الثاني

وهو وجوب التسديد على الإمام عجل الله فرجه الشريف: فاعلم أن المتبصر لو تأمل قليلا في معرفة الإمام عليه السلام ووجوب وجوده في ملك الله سبحانه رأى وجدانا وجوبه عليه عليه السلام، ومع ذلك ارائه، لانحاء طرق الاستدلال على وجوبه نذكر شيئا منه فاعلم أن الله تبارك وتعالى أتم علينا نعمه ظاهرة وباطنة ومن علينا منة تامة بوجود إمامنا المستور الحق عادل رؤوف عطوف

عالم بجميع أحوال الخلق وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم ومطلع بغيهم وشهودهم ظاهرهم وباطنهم سرهم وعلانيتهم، ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾(١). وبه أكمل الله ديننا وأتم نعمته علينا: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾(٢). ولولاه لكانوا في هرج ومرج، ولم يستقم لهم أمور دينهم ودنياهم أبدا، وليس ذلك كله إلا لاحتياجهم إليه في جميع الأحوال وعدم غنائهم عنه في كل آن، إذ هو قلب العالم وقطب رحى المخلوقات فضلا عن بني آدم.

فانظر إلى الطاف الله سبحانه كيف جعل للإنسان الذي هو نوع من أنواع المخلوقات في جسده رئيسا لأعضائه وجوارحه وهو القلب ولا غناء لها عنه بوجه في كل الآنات يميز ما يرد عليها من الشك والارتياب والخلل والاضطراب، وإذا شكت في شيء ردته إليه حتى يحق الحق ويبطل الباطل، إذ اقامه الله سبحانه قطبا ورئيسا لشد كسر الأعضاء ووصلها، بل جعل مثل هذا الرئيس في الحيوانات أيضا كالنحل إذا هلك انتشرت أفراده انتشار الجراد وآل أمرها إلى الفساد، فإذا لم يترك الله عز وجل أنواع المخلوقات بلا رئيس ترجع إليه عند الحاجة ويدبر أمورهم ويقضي حوائجهم ويزيل شكهم، فكيف يترك هذا الخلق وهذا العالم في الحيرة والشك، ولا يقيم لهم رئيسا يوردون إليه شكوكهم وما يحتاجون من أمور دنياهم وعقباهم، ويزيل عنهم شبهاتهم ويظهر لهم ما هو صلاحهم من إيضاح الحق وإبطال الباطل ، وحافظا لشريعته عن التغيير والتبديل والشبهات الشيطانية والتخيلات الوهمية وسد الثغور؟

---

(١) التوبة: ١٠٥

(٢) المائدة: ٣

وبالجملة إذا تكحلت بنور البصيرة رأيت هذا العالم كالسفينة السائرة، فكما أن السفينة تحتاج إلى مدبر خبير بحالها عالم بالطرق الموصلة إلى المطلوب بصير بمقدار ما تتحمله من الأمتعة والنفوس عارف بتدبير ما يقع فيها من المفاسد ماهر في سد فرجها والثغور مانع لها من الغرق إذا اضطربت دافع لها من العوارض إذا اعترت ولولاه لآل أمرها إلى الغرق والتلف كذلك هذا العالم لا بد له من رئيس يكون هاديا للنجات مقوما للعصات رادعا للغوات معلما للجهال محذرا من الضلال عالما للأحكام الحلال منها والحرام حاميا بيضة الإسلام مطلعا على جميع حالات الأنام، موجدا قبل الخلق لكونه واسطة وآلة لإيجاده، وبعد الخلق لكونه من الغايات المنتهى إليه الجسمانيات، ومع الخلق لكونه حجة عليهم ونورا يهتدون به في ظلمات الأحوال ومشتبهات الأمور.

وبما ذكر يندفع ما عسى أن يتوهم من أن الحجج عليهم السلام إنما خلقوا وبعثوا هداية للخلق، وهي الغاية في وجودهم عليهم السلام، وليس كذلك، إذ الغرض من وجودهم ليس إصلاح حال العباد فقط، نعم يترتب على أفعالهم ذلك في كل العوالم كما يترتب على حركات الأجرام الفلكية ليلا ونهارا نفع السافلات بوقوع أشعتها عليها، وليس المقصود بالذات من وجودها وحركاتها ذلك، بل إنها مسخرات بأمره تعالى، مقيدات بزمام التقدير، وما حركتها إلا عبادة له تعالى وتقرب إليه سبحانه، كما أنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

وبالجملة لما كان وجودهم علة غائيّة لإيجاد الموجودات لا جرم كان خلو كل العوالم منهم اناما سببا لخرابها وفسادها وهلاك اهلها، وقد ظهر مما ذكرنا أيضا جواب ما طعن به علينا مخالفونا من أهل السنة والجماعة من أنه إذا كان الحجة مستورا عن الأبصار وغير ظاهر في الأنظار وأنه لا

يعرف شخصه ولا يهتدى أحد بنور تعليمه وإرشاده، فما الفائدة في وجوده؟ وهذا غير وارد علينا كما عرفت، ولا حاجة إلى الإعادة والتكرار إذا عرفت ما ذكرنا من وجوب وجود رئيس وإمام يكون من أوصافه كذا وكذا، ظهر لك أنه يجب عليه تسديد المحتاجين إليه والمفترشين ببابه والمادين أعناقهم إلى جنابه والمتمسكين بأطناب خيمه والراجين أنواع كرمه والباسطين أيديهم إليه بالسؤال إذ هو واسطة فيوضات ذي الجلال لا سيما العلماء الحقة والحاملين لأحكام الفرقة المحقة المحتاجين دائما لتلقي الفيوضات الشرعية وإيصالها إلى الرعية المجاهدين في تحصيل الحق والصواب المجدين أبدا في طلب ما كلفوا به، المجتهدين في استنباط ما أمروا به من الآيات القرآنية والأخبار المعصومية. نعم إن قلنا إن الإمام الغائب المستور لا ينفع الخلق ولا ينتفعون بوجوده لغيبته، أو قلنا بأنه عجل الله فرجه الشريف ليس عالما بأحوال الخلق ولا محيطا بأسرارهم في غيبهم وشهودهم وما يصلح لهما في دنياهم وعقباهم أمكن القول بعدم وجوب التسديد له عجل الله فرجه الشريف وأما إن قلنا بأن غيبته ليست مانعة من الإفاضة وإيصال الفيوضات الكونية والشرعية إلى الخلق ورفع ما يحتاجون إليه، ولا فرق بين الإمام الحي الحاضر المشهود والإمام الغائب المستور الموجود بوجه من الوجوه إلا في غيبوبة شخصه المبارك موقتا عن الأبصار، فكيف لا نقول بوجوب تسديده للخلق وإيصال المحتاجين إلى ما فيه رضاه ورضاء الله سبحانه؟ وكيف نقول العياذ بالله ببخله في هداية الخلق ورفع حوائجهم وتوفيقهم إلى طريق الصواب؟ ومعلوم أن ليس رؤيتهم لمدبرهم والمتصرف فيهم والممد لهم شرطا في التدبير والتصرف والإمداد، كالملائكة المدبرات اللذين هم من جملة خدام إمامنا المستور عجل الله فرجه الشريف، يدبرون أمور الخلق وهم لا يرونهم، وعدم رؤية الخلق إياهم لا يمنع من تدبيرهم لأمورهم، وأيضاً كيف لا نقول له بوجوب التسديد له عجل الله فرجه الشريف إن قلنا بحضوره بين المحجوجين وعلمه

بأحوالهم الكلية والجزئية واطلاعه بأسرارهم الجلية والخفية وإحاطته بها إحاطة كلية، وكونهم بمرئي ومسمع منه وجهلهم واحتياجهم دائما وأبدا لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا، وعدم انقطاعهم في التعلم ورفع جهالتهم واستفاضتهم ومجاهدتهم في سبيل معرفتهم لما يحتاجون إليه.

فاللازم عليه عجل الله فرجه الشريف أن يسددهم ويهديهم ويوصلهم إلى مطلوبهم ما داموا على هذه الأحوال، وكيف لا والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾، والمجتهد قطعا يجاهد دائما في تلقي الأحكام الإلهية الشرعية الفرعية وغير الفرعية، والحجة عجل الله فرجه الشريف يقول في توقيعه الرفيع: «إنا غير مهملين لمراعاتكم ولا ناسين لذكركم ولولا ذلك لاصطلمتكم اللاواء وأحاطت بكم الأعداء».

ثم إن طريق التسديد والهداية وإيصال الخلق لا سيما المجتهد المجاهد المحتاج المستغرق أوقاته في الوصول إلى الحق والمطلوب ليس بمنحصر في المشافهة والمشاهدة والمواجهة، بل يسددون طالبي الحق ويوصلونهم إلى ما يستحقونه بأنواع مختلفة وأطوار عديدة وأنحاء متشتتة، كالتصريح والتلويح والإشارة والتنبيه والمثال والبيان والإخفاء والإعلان والإجمال والتفصيل والكناية والتشبيه والاستعارة والتقييد والإطلاق والعموم والخصوص ونحوها من الأنحاء فقول القائل: وجوده لطف وتصرفه لطف آخر وعدمه منا، ينبغي أن يترك في زاوية الإهمال، إذ مفاسده كثيرة منها: أن المراد من ضمير (منا) بقرينة المقام هو الشيعة المصدقين له عجل الله فرجه الشريف، وهم وإن اعتراهم الضعف لمعاشرتهم ومخالطتهم للمخالفين وكثرة معاصيهم، والضعف مانع لهم من الوصول إلى حضرته والتشرف بدرك فيض حضوره، إلا أنهم مجدون في طلب الدين والعمل بالشرع المبين، وباسطون أكفهم بالسؤال، وراجون منه النوال، فما الداعي

لرفع يده الباسطة عن التصرف فيهم وصرف النظر والتوجه عنهم وعدم مداواة أمراضهم وتقويتهم برفع الضعف عنهم؟ فوجع العين وإن كان مانعا من النظر إلى الشمس لكن الشمس لا تمتنع بذلك من التأثير والإشراق في حقه، والتسخين وتجفيف رطوباته وسائر تدابيره، والمريض الأعمى والأصم إذا أتى إلى الطبيب لمعالجة نفسه ومداواة صمه وعماه وإن لم يسمع كلام الطبيب ولا يرى شخصه لكنه مع ذلك لا يقصر في معالجته ولا يمتنع من مداواته إلا إذا عجز عنها، ولو لم يكن الأمر كما ذكرنا ورفع يده عجل الله فرجه الشريف عنا لما قال في توقيعه الرفيع: «أما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيبتها عن الأنظار السحاب، وإني لأمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء» فإن كان ضعف سائر الناس وذنبهم سبباً لعدم تصرفه عجل الله فرجه الشريف وإعراضه عنهم فما تقصير العلماء الربانيين والكملين المجاهدين الإلهين اللذين بذلوا مهجتهم دون الوصول إلى مقصودهم، وتلقى الفيض الشرعي من إمامهم، والبلوغ إلى أقصى مآربهم؟ فحاشا الإمام ورئيسهم عن الإهمال والتقصير في حقهم، والإعراض منهم وعدم التصرف فيهم والتوجه لهم بما يستحقون، وقد وعدهم عجل الله فرجه الشريف في توقيعه الرفيع بمراعاتهم وعدم نسيان ذكرهم، وقال قال الله عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وهو يد الله الباسطة على الإطلاق، لا يعطلها من التصرف ذنب المذنبين ولا ضعف المستحقين.

وبالجملة فالذي يقول بعدم وجوب التسديد لا بد له أن يختار أحد المذاهب الفاسدة، أما القول بتقصير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم العياذ بالله في نصب الخليفة، بأن لم ينصب لأمته أوصياء علماء حكماء حاضرين بينهم وناظرين لأعمالهم ومطلعين لأسرارهم وعالمين بمصالح الأمة والرعية، وأما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نصب أوصياء كما ذكر، لكنهم مع قدرتهم العياذ بالله قصروا في الأداء وتبليغ ما تقتضي الأمة ويصلح حالهم إليهم، سيما المخلصين

المحتاجين المجاهدين منهم. وأما القول: بعدم قدرة أولئك الأوصياء، وعدم تمكنهم عن أداء حقوق المحتاجين أصلا، أو لغيبته واستتاره. ومفاسد هذه المذاهب ومخالفتها لمذهب الإمامية أكثر من أن تحصى وأبين من أن تستقصى.

إن قلت: إن التسديد إن كان لازما على الإمام عجل الله فرجه الشريف يقتضي عدم الخلاف بين العلماء الحقة الإمامية، والخلاف أظهر من الشمس وأبين من الأمس. قلت: إن الخلاف الواقع بينهم ليس من الأحكام الواقعية الأولية، بل من الأحكام الثانوية، كالتقية إن اقتضت المصلحة وجبت، ولذا قالوا عليهم السلام: «نحن اوقعنا الخلاف بينكم، وراعيكم الذي استرعاه الله أمر غنمه اعلم بمصالح غنمه، إن شاء فرق بينها لتسلم، وإن شاء جمع بينها لتسلم»، إن قلت: إن وجب التسديد يقتضي أن يكون جميع الأحكام بنظره عليه السلام ورضاه، وحقا وصوابا، ولزم أن يكون الأصحاب مصوبة لا مخطئة. قلت: على مذهب المصوبة ليس في الواقع حكم، بل حكم الله تابع لرأي المجتهد، وكلما ظن المجتهد فهو حكم الله الواقعي في حقه لا غيره، وأما المخطئة فحكم الله عندهم واحد معين في الواقع، وباب العلم به مسدود، وكلما ظنه المجتهد وحصله من الأدلة فهو حكم الله الظاهري في حقه، يجب عليه العمل به، ويمكن أن يصيب به الحكم الواقعي المعيَّن، ويمكن أن يخطيه، فلا يلزم من رضاه بذلك الحكم الظاهري وتسديده إياه التصويب فافهم.

وبالجملة فالأخبار الدالة على وجوب التسديد يمكن ادعاء تواترها. معنى، لا بأس بذكر بعض، منها ما رواه الصدوق عن حسن بن محبوب عن يعقوب بن سراج قال: قلت: لأبي عبدالله عليه السلام تبقى الأرض بلا عالم حي ظاهر يفزع إليه الناس في حلالهم وحرامهم؟ فقال لي: «إذن لا

يعبد الله يا أبا يوسف». ومنها صحيحة ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن الله لا يدع الأرض إلا وفيها عالم يعلم الزيادة والنقصان، فإذا زاد المؤمنون شيئا ردهم، وإذا نقصوا أكمل لهم» فقال: «خذوه كاملا ولولا ذلك لالتبس على المؤمنين أمرهم، ولم يفرق بين الحق والباطل».

والأخبار بهذا المضمون وبهذه الألفاظ بتغيير جزئي كثيرة، عليك بالمجلد السابع من البحار أوله (باب الاضطرار إلى الحجة عليه السلام)، ولا حاجة إلى نقلها. ومنها ما مر من التوقيع الرفيع، ومنها ما في البحار أيضا في خبر كميل عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «اللهم إنك لا تخلي الأرض من قائم وحجة، إما ظاهر مشهور أو خائف مغمور لئلا تبطل حججك وبيناتك».

ومنها أيضا ما في البحار عن الصادق عن أمير المؤمنين عليه السلام: «اللهم لا بد لأرضك من حجة لك على خلقك، يهديهم إلى دينك ويعلمهم علمك، لئلا تبطل حجتك ولا يضل متبع أوليائك بعد إذ هديتهم به، أما ظاهر ليس بالمطاع أو مكتتم مترقب، إن غاب عن الناس شخصه في حال هدايتهم فإن علمه وآدابه في قلوب المؤمنين مثبتة، وهم بها عاملون». ومنها ما في البحار أيضا عن الصادق عليه السلام قال: «ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجة له فيها، ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولم تخل إلى أن تقوم الساعة ولولا ذلك لم يعبد الله» قيل: كيف ينتفع الناس بالغائب المستور؟ قال: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب». ومنها الخبر المعروف: «ما من عبد أحبنا فأخلص في معرفتنا، وسأل عن مسألة إلا ونفثنا في روعه جوابا لتلك المسألة».

ووجه الاستدلال بهذه الأخبار على المدعى لا يحتاج إلى البيان فلنرجع إلى ما نحن بصدده ونقول: «إن المراد من الحق الذي يجب على

الإمام ﴿عجل الله فرجه الشريف﴾ تسديد المستحقين المحتاجين إليه هو الأعم من حكم الله الواقعي والظاهري، يعني تقتضي المصلحة في زمان تسديدهم تماما إلى الأحكام الواقعية لا غير وهدايتهم إليها كزمان دولة الحق، وفي زمان كزماننا هذا في بعض المسائل إلى الحكم الواقعي، وفي بعضها إلى الحكم الظاهري، والحكم الظاهري يختلف باختلاف الأشخاص والمكان والزمان، كحكم زمان التقية وغيرها، وقضية وضوء علي بن يقطين وداود الرقي مشهورة معروفة.

وبالجملة لما ثبت وجوب التسديد له ﴿عجل الله فرجه الشريف﴾ من باب اللطف سيما في زمن الغيبة الكبرى، وكثرة المحتاجين والاحتياج، وإن مراد الشيخ الأوحد ﴿أعلى الله مقامه﴾ منه هو ما ذكرناه وبرهناه وفصلناه، علمت أن لطيفة الفاضل المعاصر المرحوم مردودة عليه، إذ زمان الشيخ المفيد عليه الرحمة لما كان زمان التقية وخفاء الحق لقلة الشيعة وضعفهم، اقتضت المصلحة تسديده بالحكم الظاهري، وهو القول: بعدم تقدم وجود المعصومين الأربعة عشر على سائر المخلوقات.

وزمان الشيخ الأوحد لما كثرت الشيعة وقوي الحق بحمد الله، وانتشرت مصنفات علمائهم وأخبار مواليهم سلام الله عليهم، اقتضت المصلحة تسديده والعلماء المعاصرين له والمتقدمين عليه قريبا بالحكم الواقعي، وهو القول: بتقدم وجودهم سلام الله عليهم على تمام المخلوقات وجميع العوالم. فكلا القولين حق لا ريب فيهما بحسب اختلاف الزمان كما عرفت، ولا تنافي بين القول بوجوب التسديد والقول بعدم تقدم وجود المعصومين الأربعة عشر ﴿عليهم السلام﴾ كما توهم، إذ قول الشيخ المفيد عليه الرحمة ليس حكما واقعيا لا يتغير، بل هو حكم ظاهري يقتضي الحكمة والمصلحة ذلك في زمان وتقتضي عكسه في آخر كحكم التقية، ألا ترى

كيف أمر الصادق عليه السلام بالمكاتبة علي بن يقطين حفظا له وحقناً لدمه بالتوضؤ بوضوء العامة، ثم بعد انقضاء مدة خوف إراقة دمه وبطش هارون الرشيد في حقه أمره مكاتبة أيضا أن يتوضأ بوضوء الشيعة. فلا يمكنك أن تقول إن وضوئه أولا بطريق العامة ما كان صحيحا وحقا، بل كان حكم الله سبحانه في ذلك الوقت هو ذلك وإن كان مخالفاً للحكم الواقعي، ولو كان يتوضأ بوضوء الشيعة في الوقت الذي أمره الإمام عليه السلام بوضوء العامة وإن كان وافق الحكم الواقعي لكنه كان مخالفا لحكم الله في حقه في ذلك الوقت وكانت صلواته باطلة، كما أنه لو كان يعمل بخلاف ما أمره ثانياً ويتوضأ بوضوء العامة كان مخالفا لحكم الله وفسد عمله.

فقول الشيخ المفيد عليه الرحمة كوضوء علي بن يقطين بوضوء العامة اقتضت المصلحة في حقه في ذلك الوقت أن يسدد بالقول بعدم تقدم وجود المعصومين الأربعة عشر على سائر المخلوقات، وفي حق الغير أو بعد زمانه اقتضت المصلحة عكس ذلك كما يشهد لذلك قوله عجل الله فرجه الشريف في حقه: منك الخطأ ومنا التسديد. فقوله رحمه الله بذلك منه في ذلك الزمان كان حقا في حقه والتابعين له، وفي حق غيره ممن عاصره أولا ممن لم يقولوا بقوله كان محتملا.

فظهر أن لا تنافي بين قول الشيخ الأوحد بوجوب التسديد وبين القول بحقية قول الشيخ المفيد عليه الرحمة في ذلك الزمان، إذ قوله من الأحكام الظاهرية تختلف بحسب الوقت والمكان والأشخاص، وأن ترديد الفاضل المعاصر المرحوم ليس في محله حيث قال في العبارة المنقولة في أول الفصل: پس بر شيخ احسائي لازم است احد أمرين: يا متابعت كند شيخ مفيد را در عدم تقدم وجود ائمة بر سائر اشياء، ودست بر دارد از جميع مطالب خود كه متفرع بر اين مسئله است، يا اينكه قول بتسديد را باطل

داند وردع بر امام لازم نداند، وثاني اسان تراست از براي أو يعني أنه يلزم للشيخ الاحسائي أحد أمرين: إما متابعة الشيخ المفيد في عدم تقدم وجود الأئمة على جميع الأشياء، ويرفع يده من جميع المطالب التي فرعها على هذه المسألة، وإما القول ببطلان التسديد وعدم لزوم الردع على الإمام، والثاني أسهل له من الأول انتهى. ومن أتقن ما ذكرناه علم أن ترديده رحمه الله ناشئ ظاهرا من عدم الالتفات إلى معنى التسديد والفرق بين الحكم الظاهري والواقعي، وإن كان كلاهما في حقه في غاية البعد.

وبالجملة نقول في جواب ترديده أيضا مختصرا أن الشيخ الأوحد يقول بوجوب التسديد وحقية قوله بتقدم وجود المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم على جميع الأشياء وخطأ قول الشيخ المفيد ﵀ بعكس ذلك في هذا الزمان، وحقيقة في حقه وحق تابعيه في ذلك الزمان، لكونه مقتضى التسديد واختلاف الحكم الظاهري: ولا يرفع يده أبدا عن المسائل التي فرعها على القول بتقدم المعصومين ﵈ على جميع الأشياء والعوالم، وليس بين القول بوجوب التسديد والقول بحقية قول الشيخ المفيد عليه الرحمة في زمنه منافاة بوجه من الوجوه، فتبصر قليلا فيما أسلفناه حتى يتضح لك صحة المقال وتميز السراب من الماء الزلال.

الفصل الثالث

قال الفاضل المعاصر المرحوم بعد عبارته السابقة المنقولة في الفصل السابق بكم أسطر: وأما مسألة علة فاعلية يا اليه پس دانستي كه مرحوم علامة مجلسي فرموده كه در أخبار صحيحة نهى رسيده است از اطلاق ان وشيخ احمد مرحوم نيز در شرح فقره (ذكركم في الذاكرين) ميفرمايد كه معلوم از مذهب ما انست كه اطلاق علة فاعليه بر ائمة عليهم السلام ممنوع است، وأخبار بسيار بر منع از ان وارد است، واين حديث را نقل ميفرمايد روى الكشي بسنده عن عبدالرحمن بن كثير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام يوماً لأصحابه لعن الله المغيرة بن سعيد ولعن الله يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعوذة والمخاريق، إن المغيرة كذب على ابي عليه السلام فسلبه الله الإيمان، وإن قوما كذبوا علي، ما لهم أذاقهم الله حر الحديد فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، إن رحمنا فبرحمته وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة وما معنا من براءة وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون، ويلهم ما لهم لعنهم الله لقد أذوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبره وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وها أناذا بين أظهركم لحم رسول الله وجلد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أبيت على فراشي خايفا وجلا مرعوبا يأمنون وأفزع ينامون على فراشهم وأنا خائف ساهر أتقلقل بين الجبال والبراري، ابرؤ إلى الله مما قال في الأجدع البراء عبد بني أسد أبو الخطاب لعنه الله، والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك لكان الواجب أن لا

يقبلوه، فكيف وهم يروني خائفا وجلا استعدي الله عليهم وابرؤ إلى الله منهم، أشهدكم إني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذابا أليما شديدا أو أشد عذابه انتهى. وكفته أست: وأمثال هذا كثير في رواياتهم، وأما بواطن أخبارهم فدالة على ذلك تصريحا أو تلويحا، ولكن التصريح ممنوع عنه انتهى. واز اين كلام برامد كه بواطن اخبار بر خلاف ظاهر انست ودر شرح فقرة: «فبحقهم الذي أوجبت لهم عليك گفته: كه شرط صحة دليل ذوقي، اولا انست كه مطابق باشد باكلام معصوم بظاهره وباطنه الذي يوافق ظاهره، دوم اينكه مطابق باشد باظاهر كلام عوام مسلمين انتهى. بسيار عجب است از جناب شيخ كه با اقرار باينكه در اخبار منع از اطلاق علت فاعلية وارد است مخالفة امام معصوم نموده، ودر كتاب خود مكرر تصريح نموده يا اطاعت امام عليه السلام لازم ندانسته، يا اينكه صلاح عباد را بهتر از امام عليه السلام دانسته، يا اينكه اين حكم موقت بوده است تا زمانيكه شيخ بيايد وبعد از ان منع مبدل بر رخصت شده است تم محل الحاجة من كلامه عليه الرحمة. ثم نقل بعده هذه العبارة نظائر خبر الكشي.

ومقصوده أن إطلاق العلة الفاعلية على الأئمة عليهم السلام لا يجوز كما أن الشيخ الأوحد أيضا يصرح بذلك فكيف يطلقها عليهم عليه السلام في كلماته؟ وكيف يقول: إن بواطن الأخبار تدل على الجواز والحال أنه يقول: إن شرط صحة الدليل الذوقي هو مطابقته مع كلام المعصوم ظاهرا وباطنا وقد وردت الأخبار الكثيرة على عدم جواز الإطلاق والشيخ الأوحد أيضا نقل بعضا منها في شرحه على الزيارة في شرح فقرة «فبحقهم الذي أوجبت لهم عليك»؟ فظهر التناقض بين كلاميه. ولكن الإنصاف أن موردي النفي والإثبات في كلام الشيخ قدس سره متغايرات كما ستعرف، وأن التناقض المشاهد في بادي النظر إنما هو من عدم الاطلاع التام على كلامه، وسنوضح أن المراد من العلة الفاعلية في كلماته التي لا يجوز إطلاقها على الأئمة ماهو، وما يجوز إطلاقها عليهم عليهم السلام ما هو.

الفصل الرابع

اعلم أن العلة على قسمين تامة وناقصة، فالعلة التامة: هي التي يمتنع تخلف المعلول عنها ولا ينفك عنها بوجه، والعلة الناقصة: هي التي تحتاج إلى ممد في إيجاد المعلول ولا تستقل بنفسها، وهي بقسميها إما فاعلية أو مادية أو صورية أو غائية.

والحق أنها بأقسامها لا يمكن إطلاقها على الذات المقدسة لا لفظاً ولا معنى، وإن كان المتكلمة والمتفلسفة يجوزون ذلك. أما لفظا فلأن أسماء الله جل وعلا توقيفية توظيفية لا يجوز تسميته إلا بما ورد عن المعصومين عليهم السلام تسميته به، كما قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزي: «ليس لك أن تسميه بما لم يسم به نفسه». ولفظ العلة أو علة العلل على أقسامها مما لم يرد من الشارع تسميته تعالى بها لا في الأخبار ولا في الدعوات، نعم ورد في الدعوات «يا مسبب الأسباب يا سبب من لا سبب له» ولم يرد ياعلة أو ياعلة العلل. وأما معنى فالمادية والصورية منها ظاهرتان، إذ ذاته تعالى أجل وأقدس من أن تكون مادة للأشياء أو صورة إلا على مذهب وحدة الوجود، تعالى ربنا عن ذلك. والغائية كذلك إذ هي عندهم ما يكون مقدما في التصور ومؤخرا في الوجود، والذات أجل من أن تتصور أو تقدم وتؤخر، فلا تكون غاية لشيء أبدا. وأما العلة الفاعلية فالناقصة منها أيضا لا تجوز للزوم احتياج الذات إلى مكمل وممد آخر، إذ العلة الناقصة كما ذكر هي التي تحتاج في

إيجاد المعلول إلى ممد ومعين، والاحتياج والفقر مستلزم للحدث الممتنع عن الأزل، والله هو الغني المطلق. فظهر أن كلام ملا جعفر الاسترابادي في رسالته «حياة الأرواح» حيث قال: «وإطلاق العلة على ذات الله صحيح، أما الناقصة فلنقص المعلول، وأما التامة فبملاحظة المشية والإرادة». وهكذا كلام غيره في غيرها فكلام غير مأخوذ عن أهل بيت الوحي عليهم السلام. اتضح بطلان شطره الأول، ويأتي تمام الكلام في بطلان الآخر.

وأما التامة فإن أريد منها ما هو خلاف المصطلح أي المحدث والموجد فقد مر في صدر المقالة أن ذلك من الممكن محال، وأن المحدث والموجد للأشياء حقيقة بعللها هو الله تعالى وحده بلا معاونة أحد ولا احتذاء شريك ولا ضير في ذلك، بيد أن فيه تسميته بما لم يسم به نفسه وقد مر ذلك، ويأتي أن العلة أطلقت في الخطب والدعوات على صنعه وفعله. وإن أريد منها ما هو المصطلح أي ما يمتنع تخلف المعلول عنها ففيها مفاسد لا تحصى.

الأول: كون الأشياء من لوازم ذاته كما هو مقتضى العلة التامة فيلزم أن يكون بينه تعالى وبين خلقه نسبة وارتباط وبطلانه أوضح من أن يبين.

الثاني: لزوم التضايف إذ العلية والمعلولية متضايفان لا يتصور كل منهما إلا بالأخرى وذاته منزهة عن ذلك.

الثالث: لزوم كونه تعالى فاعلا مضطرا موجبا لا مختارا، لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة، لزوم وجوده قهرا لدى وجودها، وهو خلاف التوحيد بل خلاف الوجدان والضرورة أيضا، إذ كل صانع مختار يجد من نفسه الاختيار إن شاء فعل وإن شاء ترك، وإنما يصدر عنه المفعول والأثر بمشية منه وتعلق فعل بذلك المفعول، وقبل تعلق الفعل لا علة ولا معلول، فلو كان الأثر من لوازم ذات الفاعل والصانع للزم صدور الأثر منه بوجود ذاته

بلا مهلة وهو خلاف الحس والوجدان، فالذي ينبغي أن يقال في المقام: إن لفظ الفاعلية أيضا يأبى أن تكون الذات تلك العلة، وذلك لأن الفاعلية صفة فعل لا صفة ذات، بل هي ظهور من ظهوراته الفعلية.

بيان ذلك على وجه الاختصار: إن الصفات على قسمين: صفات ذاتية كالعلم والقدرة والسمع والبصر ونحوها، وهي التي لا يمكن سلبها عن الذات بوجه، ولا يمكن اتصاف الذات بها وبنقيضها، لا يقال الله قدر ولم يقدر أو علم ولم يعلم. وصفات فعلية كالخلق والرزق، والفعل والصنع ونحوها، وهي التي يتصف الذات بها وبنقيضها، يقال الله خلق كذا ولم يخلق كذا أو رزق كذا ولم يرزق كذا وأنه فاعل الخيرات وليس بفاعل الشرور، ومن هنا اخترنا في محله كون المشيَّة والإرادة من صفات الأفعال كما هو صريح الروايات لا من صفات الذات كما هو مذهب أهل الكلام والفلسفة، فافهم واطلب التفصيل من غير هذا المختصر.

والحاصل أن جمعا من قدماء الأصحاب كالكليني في الكافي والصدوق وغيرهما والمتأخرين ومتأخري المتأخرين كالمجلسي في البحار وغيره في غيره صرحوا بالفرق المذكور بين صفات الذات وصفات الفعل، فحينئذ ليس لك أن تتوقف في أن الفعل والصنع هما من صفات الفعل لا من صفات الذات لوضوح سلبها عن الذات أحيانا، يقال: الله ليس بفاعل الشرور كما سبق فالذات إنما يتصف بالفاعل في رتبة الفعل، وإلا فهي منزهة في نفسها عنه وعما يقابله كالقائم من زيد ولله المثل الأعلى، فإن قائما وصف لزيد حصل من قام قياما الذين هما فعل زيد وأثر فعله المؤكد له، فاتصف به زيد في رتبة صدور ذلك الفعل عنه وليس بعين ذاته، لأنه قد يكون زيد وليس بقائم، ولو كان عين ذاته لما فارقه: بدأ، لأن الذاتي لا يتغير ولا يتبدل.

فتبين أن اتصاف زيد بالقائم إنما يكون عند ظهوره بأثر القيام لا قبله، ولا يكون الظهور إلا بتعلق فعل من زيد، أي مشيته وهو قام بالقيام، فلولا تعلق الفعل من زيد ما أحدث ذات زيد القيام وما اتصف بالقائم، فالقيام إنما صدر وحصل من قام واستند إليه، وصفة القائم وجدت بعدهما، فذات زيد من حيث هي في رتبتها متعالية وخلو عن قام والقيام والقائم، فهي إنما تحدث وتوجد قام ومن قام القيام، والقائم لدى ظهورها وتجليها بالقيام، وقبل الظهور ليس هناك شيء. فالعلة التامة بالمعنى المصطلح للقيام والقائم هو قام لا ذات زيد، وإن كانت هي الموجودة والمحدثة، وإلا لكان زيد قائما دائما، ومبدء القيام واشتقاقه إنما هو قام لا الذات، فافهم الفرق بين المحدث والموجد، وبين العلة التامة بالمعنى المصطلح وقس على ذلك بقية الصفات.

فإذا أتقنت ذلك اهتديت للاستدلال على صفات الله الفعلية كما قال الرضا عليه السلام : «قد علم أولو الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يعرف إلا بما ههنا». وعرفت أن فعله تعالى ومشيته هو المبدء لجميع الأشياء وهي العلة التامة بالمعنى المصطلح لا ذاته تعالى، وإن كانت هي الموجدة والمحدثة، واتصلت إلى معنى قول الصادق عليه السلام : «خلق الله الأشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها» حيث بين أن جميع الأشياء بالجمع المحلى بالألف واللام مخلوقة بالمشية، وهي العلة لها لا ذاته تعالى، وخلق المشية بنفسها لا بشيء آخر، ولأجل كونها مخلوقة بنفسها اندفع التسلسل المتوهم، كما أنك تحدث جميع أعمالك بالنية ولا تحدث النية بنية أخرى بل بنفس تلك النية. ومثله أيضا الوجود فإنه لا يحتاج في إيجاده إلى وجود آخر لأنه بنفسه وجود، فانقطع التسلسل. ونظير هذه الرواية كلام سيد الموحدين في خطبته المعروفة بالدرة: «علة ما صنع صنعه وهو لا علة له»، يعني أن صنع الصنع بنفسه لا بشيء آخر، وتفصيل القول في المشية موكول إلى محله، والمقصود هنا إثبات عليته فقط. وفي مقام آخر

من تلك الخطبة قال عليه السلام : «وكل قائم في سواه معلول بصنع الله يستدل عليه» انظر كيف صرح في هذه الفقرة وفي الفقرة القبلية بأن علة المصنوعات صنعه وفعله لا ذاته المقدسة وفي الدعاء: «كل شيء سواك قام بأمرك»، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾، ولم يقل بذاته. وأمثال ذلك في كتاب الله تعالى والدعوات والزيارات كثيرة ظاهرة لمن مر عليها بلا أعراض، ونظر إليها من غير إغماض. وأصرح من جميع ذلك وأبين فقرة دعاء العديلة: «كان عليما قبل إيجاد العلم والعلة»، قد صرح بأن العلة غير الذات وأنها داخلة تحت الإيجاد. وستعرف في مقالة العلم إن شاء الله تعالى معنى إثباته لله سبحانه علمين فلا نتعرضه هنا.

فتحصل مما ذكرنا أن الله خلق جميع الموجودات والمعلولات من العدم، وخلق لها عللا كثيرة أو قليلة، وجعل علة العلل مشيته وصنعه تبارك وتعالى، وأنت إذا أحطت خبرا بجميع ما ذكر من معنى العلة في الاصطلاح والتوالي الفاسدة المرتبة على كون ذاته جل شأنه هي العلة وتسميتها بالعلة عرفت وجه الوحشة من إطلاق العلة على الحق سبحانه، وإلا فليس لأحد عداوة مع الحق. وعلمت أن ماذكرناه هو الحق الواضح والنور اللامع، وإن القول بأن ذات الله العليا هي العلة وعلة العلل خروج عن الطريقة القويمة والجادة المستقيمة، ويظهر من سياق كلمات الفاضل المعاصر المرحوم أنه ممن تبع القوم في المسلك المذكور، وغفل عما فيه والإشكالات التي تعتريه.

وبالجملة إذا عرفت أن المشية هي العلة بالمعنى المصطلح فلنرجع إلى ما نحن بصدده ونقول، إن الحقيقة المحمدية صلى الله عليها لما كانت أول صادر من المشية وأول ما تعلقت بها من المخلوقات كما دلت عليه الأخبار المتواترة وهي الواسطة في إيجاد المخلوقات وصدور جميع

الفيوضات كما تقرأ في الزيارة: «إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم ويصدر من بيوتكم، الصادر عما فصل من أحكام العباد»[١] وهي محل ووعاء مشيته ولسان إرادته كما في الأخبار والزيارات صح أن يطلق عليها العلة الفاعلية مجازا، والعلاقة المصححة هي علاقة الحال والمحل، كجرى الميزاب وجرى النهر، وكلمات الشيخ الأوحد صريحة فيما ذكرناه لا بأس للتعرض ونقل فقرة منها تنزيها لساحته عن لوث بعض النسب. قال في بيان معتقداته: ومن ذلك أنه سبحانه خالق كل شيء، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾[٢]. وأما أفعال العباد الاختيارية ففيها الخلاف بين العلماء، وكل من اعتقد أن أحداً غير الله خالق شيء من السموات والأرض، أو مما فيهما، أو رازق لشيء مما فيهما، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، نعم قد يطلق هذان مجازا كما قال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[٣] وقال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[٤]. يعترض به بعض من ليس له انس بالفن ولا باصطلاح أهله بأني قلت: إنهم عليهم السلام العلة الفاعلية فمرادي أنهم محال مشية الله، بمعنى أن الله سبحانه اطلعهم على ما خلق فوجودهم شرط لإيجاد غيرهم، لأنهم الوسايط من الله ومن خلقه، وإن كان تعالى قادراً على الإيجاد بدون توسط الأسباب والآلات، إلا أنه عز وجل جرت عادته أن يجري الأشياء على ترتب أسبابها ليعرف العباد الدليل على معرفة ما يريد منهم على نمط قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ

---

(١) هذه من الزيارات المطلقة للحسين عليه السلام، مروية عن الامام الصادق عليه السلام.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) المؤمنون: ١٤.

(٤) الجمعة: ١١.

﴿ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾(١) فإنه تعالى إنما يخلق على العلل ليعرف لعباده كل شيء إلى أن قال: «وليس المراد بالعلة الفاعلية إنهم هم الخالقون تعالى الله عن أن يشاركه في خلقه علوا كبيرا، أما تقرأ قول الله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾(٢) انتهى. وسائر مصنفاته لا سيما «شرح الزيارة» مملوءة بالتصريح بما ذكر، وإن إطلاق العلة الفاعلية عليهم سلام الله عليهم مجاز، لا إنهم فاعلون للأشياء حقيقة فلاحظ شرح فقرة «مؤمن بسركم وعلانيتكم» وفقرة «وأجسادكم في الأجساد» وفقرة «موالي لا أحصى ثنائكم» وفقرة «بكم فتح الله وبكم يختم» كيف يصرح فيها بذلك بعبارات وافية وبيانات شافية.

فظهر أن مراده من العلة الفاعلية في أي محل أطلقها عليهم عليهم السلام هو كونهم محال المشية التي هي العلة حقيقة لا غيرها، وعلاقة التجوز وهي علاقة الحال والمحل موجودة، لا أنهم حقيقة هم العلة الفاعلية كما توهم من لم يحط خبرا بمقاصده وكلماته قدس سره، إذ هو صرح بكفر من قال بذلك «في شرح التبصرة»(٣) في مبحث نجاسة سؤر الكفار والحاق الغلاة بهم، وحمل الأخبار الدالة على عدم جواز إطلاق العلة الفاعلية عليهم عليهم السلام على ذلك، أي إطلاقها حقيقة.

والمنصف المتبصر إذا نظر إلى سياق تلك الأخبار التي نقلها في هذا المقام، ونقل الفاضل المعاصر المرحوم أيضا في تلك الرسالة، ولاحظ بعض فقراتها كتبريهم عليهم السلام من نسبة الغلات إليهم بعض صفاة الربوبية،

---

(١) الحج: ٥.

(٢) لقمان: ١١.

(٣) شرح تبصرة آية الله في العالمين قدس سره للشيخ احمد الاحسائي، وهو مطبوع ضمن (جوامع الكلم) المجلد الأول فراجع.

ولعنهم عليهم السلام عليهم، وإظهارهم العبودية والعجز، قطع أن مراد المعصومين عليهم السلام من عدم جواز إطلاق العلة الفاعلية عليهم هو إطلاقها عليهم حقيقة، كما أن الغلاة والمفوضة (لعنهم الله) كانوا يعتقدون ذلك، لا إطلاقها عليهم مجازا، إذ أطلقت على غيرهم سلام الله عليهم من الأنبياء والملائكة كثيرا، فضلا عنهم عليهم السلام.

في تفسير الصافي عن الرضا عليه السلام قال: «إن الله تبارك قال: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ وقد أخبر أن في عباده خالقين وغير خالقين، منهم عيسى بن مريم خلق من الطين كهيئة الطير بإذن الله، والسامري خلق لهم عجلا جسدا له خوار» انتهى. وفي الكافي في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: «ثم يبعث الله تعالى ملكين خلاقين يخلقان في الأرحام ما يشاء الله، يقتحمان في بطن المرأة من فم المرأة فيصلان إلى الرحم» انتهى. وفي قرب الإسناد عن الرضا عليه السلام قال: «قال أبو جعفر عليه السلام في النطفة، قال: فإذا تمت الأربعة الأشهر بعث الله تعالى إليها ملكين خلاقين يصورانه ويكتبان رزقه وأجله، وشقيا وسعيدا». ونظاير هذه الأخبار كثيرة لا تحصى.

ومن الواضح أن نسبة الخلق فيها وفي غيرها إلى عيسى بن مريم والسامري والملائكة وغيرهم ليس بعنوان الحقيقة قطعا، إذ القول بخالق حقيقة غير الله سبحانه كفر صريح ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[1] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا

(١) الروم: ٤٠.

﴿يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾[1] فلا خالق غير الله.

فتبين أن إطلاقها عليهم مجاز قطعا لوجود العلاقة المصححة، إذ الأنبياء والملائكة كلهم مظاهر فعل الله سبحانه ولو بواسطة المظاهر الأولية الحقيقية، ليت شعري ما المانع من إطلاقها على المعصومين الأربعة عشر مجازا؟ إن كان المانع عدم وجود العلاقة المصححة والمجوزة فهي موجودة فيهم، لأن قلوبهم أوعية مشية الله، كما في خبر محمد بن سنان. وإن كان عدم الورود عنهم، وقد ملأ الخطب والزيارات وروده عنهم عليهم السلام. وقال مولانا الحجة عجل الله فرجه الشريف على ما رواه الشيخ عليه الرحمة في كتاب الغيبة في توقيعه الرفيع، في أول توقيع ذكره: «ونحن صنايع ربنا والخلق بعد صنايعنا» ويأتيك إن شاء الله زيادة توضيح المقام في مقالة التفويض. فأي ضرر يكون؟ وأي محذور يقع؟ وأي كفر يلزم؟ وأي خلاف الضرورة يلتزم إن قلنا بصحة إطلاق العلة الفاعلية على الأئمة المعصومين مجازا كما صح إطلاق الخالق على غيرهم عليهم السلام من عيسى بن مريم والملائكة والسامري وغيرهم في الأخبار التي مرت عليك؟

وبالجملة ظهر من جميع ما ذكرنا أن ليس بين كلامي الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه تناقض بوجه من الوجوه، فحيث قال: إنه لا يصح إطلاق العلة الفاعلية عليهم عليهم السلام، واستدل عليه بأخبار المنع، فمراده منه بعنوان الحقيقة. وحيث يقول بصحة إطلاقها عليهم، ويستدل عليه ببواطن الأخبار تلويحا وتصريحا، فمراده الإطلاق بعنوان المجاز كما صرح بذلك مكررا في كلماته الشريفة، ومرت عليك فقرة منها. ولم يخالف الإمام عليه السلام كما توهم بل أطاعهم في ذلك، جمعا بين أخبارهم الواردة عنهم عليهم السلام

---

(١) الحج ٧٣.

في البين، المختلفة ظاهرا في بادي النظر، وعدم طرح فرقة مهما أمكن. فالمرحلتان مختلفتان، يحمل كل طائفة من كلامه على مرحلة مخصوصة، كالأخبار الصادرة في المقام باعتبار الجمع بينها. هذا إن لم يصرح هو بذلك في موارد كثيرة، وإلا فالاجتهاد في قبال النص وقبحه لا يخفى على ذي حجى.

ثم إن غاية دلالة الأخبار الناهية التي ذكرها الفاضل المرحوم في تلك الرسالة وغيرها، ونهاية ما يستفاد منها، عدم صحة إطلاق العلة الفاعلية عليهم عليهم السلام حقيقة لا مطلقا ولو مجازا، فدليل النهي وهي الأخبار الناهية لم يتم، إذ لا يطلق كلام عوام المسلمين، وبواطن أخبار المعصومين الدالة على صحة الإطلاق، فلا تدل على عدم صحة إطلاقهما عليهم عليهم السلام مطلقا، وهذا مراده نور ضريحه مما ذكره في عبارته المنقولة سابقا من «شرح الزيارة» وهي هذه: بل شرط قول المستدل أن يحصل له شاهدان بقوله بلا تأويل: أحدهما: كلام المعصوم بظاهره وباطنه الذي يوافق ظاهره، وثانيهما: أن يكون قوله مطابقا لما عليه ظاهر كلام العوام من المسلمين المؤمنين. والذي ليس له انس بكلماته نور الله ضريحه، لما لم يعط للنظر حقه ولم يتأمل في مطالبه الحقة، زل عن الطريق، وتخلف عن الرفيق، نسأل الله التوفيق في المقال، وجعله خير الرفيق في المبدأ والمال.

الفصل الخامس

قد عرفت في الفصل السابق: أن المراد من كونهم عليهم السلام علة فاعلية للأشياء أنهم محال المشية، وقلوبهم أوعيتها. وأن إطلاقها عليهم عليهم السلام مجازا صحيح بلا ارتياب، للعلاقة المصححة الموجودة. بعبارة أخرى، المراد منها إذا أطلقت عليهم أنهم عليهم السلام مظاهر فعل الله سبحانه، الذي هو علة العلل، ومنتهى العلل، على الحق الحقيق. وإذا أردت زيادة توضيح في المقام، والوصول إلى المقصود والمراد، من بيانات الشيخ الأوحد فعليك برسالة «كشف الحق»[1] للسيد الأمجد السيد كاظم الرشتي قدس سره قال في مسألة العلل منها: وفي مسألة العلل الأربع ذكر (يعني الشيخ الأوحد): إن الأئمة هم العلل الأربع في العالم، ثم فصل وقال: إنها فاعلية كما في قوله عليه السلام: «نحن صنايع ربنا والخلق بعد صنايعنا، أو صنايع لنا». وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِي﴾[2] وكما قال تعالى للعقل الكلي الذي هو عقلهم: ادبر فأدبر، ثم قال له: أقبل فأقبل انتهى. وهذا وإن كان ليس فيه صراحة ولا ظهور في مخالفة ما عليه الأئمة، لكن شرح ذلك، وبيّن وأوضح ذلك، وأعلن في (شرح الجامعة) عند قوله عليه السلام: «وآثاركم في

---

(١) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل للسيد قدس سره.

(٢) المائدة: ١١٠.

الآثار» على أن المراد من الفاعل والخالق والعلة وأشباهها من العبارات ليس كما تتوهمه عامة الناس من الفاعلية الحقيقية، وإنما هي مجازية. كما قال ما لفظه الشريف: اوصيك وصية ناصح أن لا تستغرب هذه وتنكرها، فإنا لا نريد بذلك أنهم فاعلون وخالقون ورازقون، بل الله هو الخالق والرازق والفاعل لما يشاء وحده عز وجل، لم نجعل له شريكا في شيء، إلا أنا نقول أنه سبحانه لا يفعل شيئا بذاته لتنزهه وتكرمه عن المباشرة، وإنما يفعل ما يشاء بفعله وبمفعوله من غير تشريك، بل هو الفاعل وحده إلى أن قال الشيخ الأوحد: فلو صح عنهم أنهم قالوا: إنا نفعل شيئا من ذلك فليس فيه إشكال كما سمعت قوله تعالى في حق عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى﴾ ولا يلزم منه غلو، ولا جبر ولا تفويض، ولا شيء ينافي الحق بوجه ما، لأنه إذا ورد شيء من ذلك فمرادنا منه ما ذكرناه أولا، وهو كمال العبودية. والأدلة من الكتاب والسنة جارية على ذلك متواردة فيه، وإنما تتوقف على صحة ورود ذلك عنهم، انتهى كلامه رفع مقامه.

ثم قال السيد الأمجد قدس سره بعد نقل هذه العبارة: الآن انظر أيها العاقل اللبيب المنصف في صراحة هذا الكلام، وتوضيحه لمعنى أنهم عليهم السلام علل، فقوله: إذا ورد شيء من ذلك فمرادنا ما ذكرناه، من كونهم أسبابا وأبوابا، جعلها الله سبحانه لخلقه في إيصال الفيض إليهم، كما جعل الشمس سببا لإضاءة الأرض، والنار سببا لطبخ أغذيتهم، والهواء لنفخ طبايعهم، والملائكة لإيصال التدابير الخاصة إليهم، كما روى في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾[1]. وهل لعاقل أن ينسب هذه الأشياء

(١) النازعات: ٥.

والمسببات لهذه الأسباب ويعزل الله عن حكمه وسلطانه؟ سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا. وهل لعاقل أن ينكر مدخلية هذه الأسباب في هذه المسببات، ويذهب إلى ما تقوله الأشاعرة أو مطلقا؟ أو لعاقل أن يقول: إن الله تعالى يفعل بذاته ويباشر الأشياء بنفسه حتى المولى المجلسي عليه الرحمة جعل الفعل بالمباشرة مما يمتنع على الله تعالى، ومما لا يقدر سبحانه عليه. وهل لعاقل أن يقول إن الله يفعل بغير أسباب وهو سبحانه مسبب كل سبب ومسبب الأسباب من غير سبب؟ فلو قال قائل: بأن الله سبحانه جعل محمد وآل محمد السبب الأعظم لوجود هذا العالم، كما جعل الملائكة المدبرات الجزئية، كعزرائيل جعله الله سببا للوفاة، والله سبحانه هو المتوفي والمميت وجعل ميكائيل سببا لأرزاق العباد، والله سبحانه هو الرزاق ذو القوة المتين، وجعل الملكين الخلاقين في رحم المرأة سببا لخلق الولد ونشوه، والله سبحانه هو الخالق وحده. وقد قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1]. ومع ذلك قد نسب سبحانه الفعل إلى الأسباب أيضا مجازا كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[4]. وقوله تعالى ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾.. الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾[5] أي القرآن مع أنه قول الله وكلامه، وأبان سبحانه عن حقيقة الأمر بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ

---

(١) الروم: ٤٠.
(٢) السجدة: ١١.
(٣) النحل: ٣٢.
(٤) النحل: ٢٨
(٥) التكوير: ١٩.

يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[1]، انظر إلى قوله تعالى ليكتبون الكتاب بأيديهم، فنسب الفعل إليهم، وجعل اليد آلة وسببا لإظهار الكتابة، وجعل الكاتب الشخص كما هو المعلوم، ثم أراد سبحانه أن يبين أن الفعل قد ينسب إلى السبب القريب المقارن، فقال سبحانه: «فويل لهم مما كتبت أيديهم»، فنسب الكتابة إلى اليد بعد ما نسبها أولا إلى الشخص، وهي نسبة مجازية لا حقيقية، كما أن النسبة الأولى حقيقة لا مجازية، فلو قال قائل: إن محمداً وآله عليهم السلام من أعظم الأسباب والشرايط لإيجاد العالم وأهله، في خلقهم ورزقهم وحياتهم ومماتهم، كما أن الملائكة كذلك في التدبيرات الجزئيات على القطع واليقين، فأي ضرر يخافه؟ وأي محذور يخشاه؟ وأي غلو وكفر يلزمه؟ وأي ضرورة ينكرها؟

فإن كان ما يحصل بالملائكة تفويضا باطلاً، فكيف يجوز على الله أن يحكم بالباطل، وينسب الفعل إليهم، ويجعلهم من أسباب الإيجاد والخلق والرزق؟ وكيف جاز هذا التفويض، وصح في بعض ولا يصح في بعض آخر؟ إن هو إلا مجازفة وسفسطة، أو مكابرة معاندة انتهى كلامه رفع مقامه.

انظر أيها العاقل المنصف هل ترى عبارة أصرح بيانا وكلاما أوضح تبيانا مما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه في تحرير المقصود؟ وهو أن إطلاق العلة الفاعلية والخالق الرازق والمحيي والمميت وغيرها من صفات الأفعال على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم مجاز لا حقيقة، وأنهم أسباب وآلات ووسايط محضة في إيجاد الأشياء، وأجراء الفيوضات، وأنهم السبب الأعظم والشرط الأقوم، وأولها وأقربها إلى الله سبحانه، كما أن الملائكة الأربعة آلات صرفة، ووسايط

---

(١) البقرة: ٧٩.

محضة للفيوضات الأربعة، وسائر الملائكة للتدبيرات الجزئية، ونسب الله سبحانه في كلامه المجيد تلك الفيوضات إليهم مجازا قطعا لا حقيقة، وجعلهم أسبابا وآلات للإيجاد ولوازمه، ولا يلزم من ذلك الاعتقاد فيهم ضرر ولا فساد، ولا كفر ولا إلحاد، ولا غلو ولا خلاف الرشاد.

ليت شعري ما السبب في صحة هذا الاعتقاد في حق الملائكة، الذين هم خدام آل محمد ﷺ، وعدم صحته في حقهم عليهم السلام، إن كان نسبة تلك الأفعال إلى الملائكة وغيرهم صحيحة كما نسبها الله سبحانه إليهم، فنسبتها إلى أوليائه الطاهرين بالطريق الأولى، وإلا يلزم على الله سبحانه الإغراء بالجهل، والحكم بالباطل، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

فظهر أن نسبتها إليهم عليهم السلام مجازا صحيحة، وردت في الآيات والأخبار والخطب والأدعية ولا يلزم منها غلو ولا تفويض، بل ما ذكر هو التوحيد التام والمعرفة الكاملة في حق سادات الأنام، وإن ما اعتقده السيد الأمجد من كونهم عليهم السلام آلة وواسطة صرفة في إيجاد الموجودات، وأجراء الفيوضات، عين ما اعتقده وبينه الشيخ الأوحد بلا زيادة كما عرفت من كلماته المنقولة قريبا، وإن ما قاله الفاضل المرحوم في رسالته: وأما معتقد سيد پس قدري بالاتر است از اين اشتباه صرف. والعبارة التي نقلها من «شرح الخطبة التطنجية»(١) في تلك الرسالة لو تتأمل فيها وفيما قبلها

---

(١) كتاب شرح (الخطبة التطنجية-)، جزءان - مطبوع في ايران، تأليف السيد كاظم الرشتي قدس سره.
قال عنه مؤلفه في كتابه دليل المتحيرين المطبوع في النجف صفحة (١٣٣) عند تعداد مصنفاته ومؤلفاته: «ومنها شرح الخطبة التطنجية لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد خطبها روحي له الفداء بين المدينة والكوفة، كتبته بالتماس السادة النجباء الاتقياء، وسلكت فيها مسلك المتن، واودعت فيها عجائب المطالب وغرائب المآرب. ونشرت فيه من أسرار آل الله سلام الله عليهم ما لا تتحمله إلا الصدور المنيرة والقلوب الطيبة والفطرة الزكية، ونفيت الغلو من الاستقلال والشراكة والتفويض، واظهرت النمط الأوسط والطريقة المثلى، وقد برز من هذا الشرح مجلدان نسأل الله اتمامه».

وما بعدها، لاتضح لك الحال وارتفع الاشتباه، من كلام ذلك العبد الأواه. ولما نسبت إليه ما توهمت من كلامه، من كون تلك الأفعال اختيارية للإمام عليه السلام. ولولا الخوف من الإطالة لكنا نذكر تلك العبارة ونرخي عنان القلم في توضيحها، ونعطيها حقها، على أن رفع الاشتباه، وكنس الغبار، عن قلب من ليس له انس بالاصطلاح مشكل غاية الإشكال، ومؤدي إلى تطويل المقال، إذ يقتضي أولا بيان الاصطلاح، ثم توضيح المقصود والمرام، ثم رفع الاشتباه والالتباس، بنقل العبارات من الرسائل والمصنفات، وفيما تقدم كفاية للمصنف. نسأل الله حسن الخاتمة الكاشف عن الفاتحة.

الفصل السادس

لما برهنا وأوضحنا المراد من العلة الفاعلية في حق محمد وآله الطاهرين، فلنشرع الآن في بيان المراد من كونهم عليهم السلام باقي العلل: الغائية، والمادية، والصورية. قال المرحوم في تلك الرسالة أيضا: وأما مسألة علة مادي وصوري پس بدانكه علة مادي در اصطلاح مادة شيء را گويند مانند خشب از براي سرير، وعلت صوري صورت سرير است، پس اگر از درختي دري بسازند واز زيادتي ان پنجره بسازند نميتوان گفت كه در علت مادي پنجره است پس هر كاه خداوند از فاضل طينت ائمة عليهم السلام طينة شيعيانرا خلق فرموده باشد چنانچه در بعض اخبار است، پس ائمة عليهم السلام علت مادي نميشوند، وهمچنين است كلام در صورت با اينكه در ان روايتي بنظر نرسيده است كه دلالت كند بر اينكه صور خلق از شعاع صورت ايشان است، ودر مسئله ماده هم نسبت بكل خلق نيست بلكه نسبت بشيعيان ايشان وارد است، چنانچه در اصول كافي روايت نموده مرسلا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله خلقنا من عليين، وخلق أرواحنا من فوق ذلك، وخلق أرواح شيعتنا من عليين، وخلق أجسادهم من ذلك. فمن أجل ذلك القرابة بيننا وقلوبهم تحن إلينا». وروايت كرده مسندا عن أبي عبدالله عليه السلام. قال: سمعته يقول: «إن الله خلقنا من نور عظمته، ثم صور خلقنا من طينة، مخزونة، مكنونة. من تحت العرش. فاسكن الله ذلك النور فيه...». إلى قوله: «لم يجعل

لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيب، وخلق أرواح شيعتنا من طينتنا، وأبدانهم من طينة مخزونة، أسفل من ذلك، ولم يجعل الله لأحد في مثل الذي خلقهم منه نصيب، ولذلك صرنا نحن وهم الناس، وسائر الناس همج للنار، وإلى النار».

وروايت كرده است مسندا عن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الله خلقنا من أعلى عليين، وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا، وخلق أبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم لأنها خلقت مما خلقوا منه...». الخبر وانصاف اينست كه شيعه چگونه راضي ميشود كه بكويد: دشمنان خدا در مادة وصورت شريك با ائمة طاهرين بودند، واين را از فضائل بشمارد، ومنكر انرا منكر فضائل داند من نميدانم عقل مردم كجا رفته - الحكم لله تعالى - انتهى.

أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. مختصر ما قاله رحمه الله: إن العلة المادية في الاصطلاح يقال: لمادة الشيء كالخشب للسرير والعلة الصورية: هي صورة السرير. فإذا صنعت بابا من شجرة، وصنعت من فاضل الشجرة شبكة، لا يقال: إن الباب علة مادية للشبكة. فإن خلق الله من فاضل طينة الأئمة طينة شيعتهم كما في الأخبار، فلا يكون الأئمة علة مادية لهم. وكذا الكلام في الصورة. مع اني لم أر رواية تدل: على أن صورة الخلق خلقت من شعاع صورتهم عليهم السلام. وفي مسألة المادة أيضا لا تدل الأخبار: على كونهم مادة كل الخلق بل وردت في كونهم علة لشيعتهم.

ثم نقل الأخبار المذكورة ثم قال: كيف ترضى الشيعة بأن أعداء الله يشاركون الأئمة في المادة والصورة؟! ويحسبون هذا من الفضائل، ومنكره منكر الفضائل. لا أدري أين عقول الناس. انتهى ملخص كلامه.

لا حكم إلا الله. لا بد لنا من التعرض لبيان الالتباس، كنسا لغبار أوهام بعض الناس، ولا يمكن ذلك إلا بعد توضيح المراد من كونهم باقي

العلل عند الشيخ الأوحد، ونقول: أما المراد من كونهم عليهم السلام علة غائية للموجودات، فالظاهر أنه ليس خفيا على أحد من الفرقة الناجية، الاثني عشرية، ولا خلاف لهم فيها. مع ذلك نتبرك بذكر بعض الأخبار الظاهرة كالحديث القدسي المشهور، خطابا لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم: «خلقتك لأجلي، وخلقت الأشياء لأجلك» والخبر المعروف. بين الخاصة والعامة: «لولاك، لما خلقت الأفلاك». وخط أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية: «أما بعد: فإنا صنايع ربنا، والخلق بعد صنايع لنا». وخبر الصادق عليه السلام: «نحن صنايع الله، والخلق بعد صنايع لنا» وفقرة حديث الكساء - وإن كان ضعيفا إلا أن الأصحاب تلقوه بالقبول -: «وعزتي وجلالي، إني ما خلقت سماء مبنية، ولا أرضا مدحية، ولا قمرا منيرا، ولا شمسا مضيئة، ولا فلكا يدور، ولا بحرا يجري، ولا فلكا تسري؟ إلا لأجلكم، ومحبتكم إلخ...». وغيرها مما لا تحصى، ودلالتها على المرام ظاهرة إن قلنا إن اللام في لنا ولأجلكم للاختصاص. وأما إن قلنا: إنه للتمليك. كما هو الحق، والأصل فيه، ويدل عليه: العقل. والنقل. كما يمر عليك إن شاء الله في مقالة مخصوصة؟ فلا دلالة فيها.

وأما المراد من كونهم علة مادية لجميع الموجودات من الأنبياء إلى الجمادات، فهو أن الله عز وجل خلقهم من شعاع نور الأنوار الأربعة عشر - سلام الله عليهم - لا أنهم مادة كل شيء قال: بقية الله عجل الله فرجه الشريف: «اللهم إن شيعتنا منا. خلقوا من فاضل طينتنا، وعجنوا بماء ولايتنا...» والمراد من الفاضل هو الشعاع كما يدل عليه خبر روض الجنان عن ابن عباس قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»: قال: قلت: يا أمير المؤمنين كيف ينظر بنور الله؟ قال عليه السلام: «لأنا خلقنا من نور الله، وخلق شيعتنا من شعاع نورنا». ولو لم يكن المراد منه هو الشعاع لزم مشاركة الغير معهم عليهم السلام في الطينة.

وقد قال الصادق عليه السلام في خبر الكافي مسندا: «لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيب».

ومما يدل على أنهم علة مادية للأنبياء والشيعة: ما ورد عن الصادق عليه السلام قال: إن «الله خلق المؤمنين من نوره، وصبغهم في رحمته. المؤمن أخ المؤمن: من أمه وأبيه. أبوه النور، وأمه الرحمة». بدلالة أن من تدخل في المادة والمادة هي الأب، والصورة التي هي الرحمة هي الأم. لا بالعكس كما توهم.

والظاهر أنه لا إشكال في كونهم عليهم السلام علة مادية للأنبياء والشيعة من الإنس بمقتضى مفاد هذه الأخبار. وما ذكره المرحوم في عبارته المنقولة. إن عممنا الشيعة وقلنا: لشمولها لدائرة الأنبياء. كما هو الصواب. بل أطلقت عليهم عليهم السلام كما في الأخبار السابقة في المقالة السابقة، وفي الآية المباركة: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ إن مرجع الضمير إلى علي عليه السلام في الباطن كما في التفسير لا إلى نوح عليه السلام، وإنما الأشكال في كونهم علة مادية لجميع المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات على هذا الترتيب، يعني خلق الله سبحانه من شعاع نور محمد وآله الأنبياء،ومن شعاع نور الأنبياء مؤمني الإنس، ومن شعاع نورهم مؤمني الجن، ومن شعاع نورهم الملائكة، ومن شعاع نورهم مؤمني الحيوانات، ومن شعاع نورها مؤمني النباتات، ومن شعاع نورها مؤمني الجمادات، هذا في المؤمنين من كل طبقة وسلسلة. وأما كفار الطبقات غير الأنبياء والملائكة، خلقت مادة كفار كل طبقة منها من عكس شعاع مؤمني تلك الطبقة، ويسمى الشيخ الأوحد هذا الترتيب: «بالسلسلة الطولية» ويعرفها بأنها هي: التي يكون شعاع العالي مادة للسافل:

لكن بيان هذا الإشكال وإثبات حقيقة هذا الترتيب الذي ذهب إليه

الشيخ الأوحد يحتاج إلى رسم مقدمة نافعة ، وهي: إن الحكماء وعلماء الملل بنوا على أن الموجودات المتعددة والمخلوقات المختلفة خلقوا كلهم من طينة واحدة، والاختلاف الموجود فيها بواسطة اختلاف مشخصاتها ومعيناتها، وبواسطة قربها وبعدها من المبدء، كاختلاف أشعة السراج قربا وبعدا، خلق أولا من صفوة تلك الطينة وطيبها محمد وأهل بيته الطاهرون صلوات الله عليهم أجمعين، ثم من صفوة الباقي خلق الأنبياء المرسلون، ثم خلق من صفوة الباقي مؤمنوا الإنس، ثم خلقوا من صفوة الباقي مؤمنوا الجن، ثم خلق من صفوة الباقي الملائكة، ثم خلق من صفوة الباقي مؤمنوا الحيوانات، ثم خلق من صفوة الباقي مؤمنوا النبات، ثم خلق من صفوة الباقي المعادن، ثم خلق الجمادات. فالكل من هذه المراتب مشترك في الطينة، إلا أن الحصة المخلوق منها محمد وأهل بيته ﷺ صفوة كل الحصص المخلوق منها سائر المراتب، ثم الحصة المخلوق منها الأنبياء، بالنسبة إلى الباقي كالحصة الأولى بالنسبة إلى سائر الحصص، وهكذا سائر المراتب إلى آخرها.

وأما الكفار من الإنس والجن، والشياطين والمسوخ والنباتات، والجمادات غير المؤمنة، كالنباتات والمياه المرة والمالحة، والأراضي السبخة وغيرها، خلقوا من عكس وظل تلك الحصص والأنوار، وظواهر الأخبار والآيات ربما تدل على هذا التفصيل كما رأيتها، لكنه فاسد فاحش، لأن كون هذه المراتب كلها في عرض واحد، وشراكتها في طينة واحدة، يلزم منه مفاسد كثيرة:

منها: إمكان وصول الناقص مع نقصانه الذاتي إلى مرتبة الكامل ودرجته، وهو قطعا محال، إذ النقصان الذاتي مانع عن ذلك.

ومنها: إمكان كون المؤمن بالأعمال الصالحة نبيا، ووصوله وترقيه إلى مرتبة النبي ودرجته وكون النبوة كسبية، والحال أنها إرثية، يعني خصها

الله سبحانه بأشخاص معلومين معدودين لا يمكن الزيادة والنقصان فيهم بوجه.

ومنها: إمكان خروج الشيء وتعديه عن رتبته ودائرته، وقد قال الإمام عليه السلام: «إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها».

ومنها: إمكان وصول الأنبياء أو سائر الناس إلى مقام المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام ورتبتهم، وقد مرت عليك في الأخبار السابقة قول الإمام عليه السلام: «لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيب»، وقوله في الزيارة الجامعة: «فبلغ الله بكم أشرف محل المكرمين، وأعلى منازل المقربين، وأرفع درجات المرسلين، حيث لا يلحقه لاحق، ولا يفوقه فائق، ولا يسبقه سابق، ولا يطمع في إدراكه طامع»، ولو أمكن الوصول لما نهى في الأخبار عن تمني مرتبتهم عليهم السلام.

ومنها: أنه يلزم أن يجمع هذه المراتب كلها حقيقة واحدة، إلا أن حصة بعضها أصفى وأطيب من بعض، ويتساوى أهل بيت العصمة والطهارة والأنبياء والإنسان والحيوانات نجس العين منها والطاهر، وغيرها العياذ بالله في حقيقة واحدة وهي الجنس، كما هو مراد القوم. والحال أن حقيقة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم: الحصة الملكوتية الإلهية، وحقيقة الإنسان الناطقة القدسية، وحقيقة الحيوانات الحيوانية الفلكية الحساسة، والثالثة أثر للثانية ومركب لها، والثانية أثر للأولى خلقت من فاضلها أي من شعاعها، ونسبة الثالثة إلى الثانية وهي إلى الأولى نسبة النور إلى المنير، فكيف يجمعها حقيقة واحدة،ويكون الأثر من حقيقة المؤثر، وقد صرحت الأخبار السابقة: بأن الشيعة الشاملة للأنبياء ومؤمني الإنس خلقوا من فاضل طينتهم، وشعاع نورهم سلام الله عليهم؟ نعم يجمعها مفهوم لفظ الحيوان وهو الحساس المتحرك بالإرادة، لكنه غير المعنى المسمى والمفهوم حقيقة

للثالثة وعرض للثانية والأولى، وحقيقة الثانية وهي الناطقة القدسية مع عرضيها عرض للأولى، فلم يبق إلا الاشتراك في التسمية بهذا اللفظ، ولا يلزم منه الدخول في حقيقة واحدة، كونها أفرادا منها إذ أوقات التسمية وأمكنتها متفاوتة تفاوتا كاشفا عن تعدد الوضع والحقيقة، واستعمال اللفظ في وقت ومكان لم يكن المسمى المتأخر موجودا، فالوضع والاستعمال في المسمى المتقدم منه حقيقة، وفي المتأخر منه حقيقة بعد حقيقة، كما هو شأن المشتركات اللفظية.

فظهر لك من هذا أن: إطلاق لفظ الوجود على الباري عز وجل والممكن ليس من قبيل الاشتراك المعنوي، للزوم الاتحاد في جهة حقيقة جامعة بين الأفراد، المستلزم كون الواجب والممكن من جنس واحد، ولزوم تركيب الواجب الحق مما به الاشتراك وما به الامتياز. والجواب بأن ما به الاشتراك عين ما به الامتياز في الواجب مؤيد لنا لا لهم، إذ يلزم منه الافتراق في الحقيقة بين الواجب والممكن، وعدم الاشتراك في الحقيقة. فلا اتحاد في جهة حقيقة جامعة، ولا تركيب في الواجب، ولزوم كون الممكن قسيما للواجب تعالى، وقسيم الشيء ضده، وصدور الضد من الضد محال، للزوم شيء ثالث غير الواجب، والممكن أعم منها وهو المقسم، وهو محال إذ لا ثالث بينهما. وقال الرضا عليه السلام: «حق وخلق لا ثالث بينهما».

ولا من قبيل الاشتراك اللفظي، للزوم بينونة العزلة بين الواجب والممكن، لاشتراك تغير حقايق الموضوع له من جميع الجهات بحسب الوضع، بحيث لا يكون جهة جامعة بينها وضعا، ولا يكون كل منها دليلا على الآخر، كالعين الموضوع للذهب والفضة أو الإنسان، فالذهب ليس دليلا على الفضة وليس بينهما جهة جامعة في الوضع، وإلا فلا فرق بين

الاشتراكين وأما الواجب والممكن فليسا كذلك، إذ الممكن أثر الواجب ودليله وآيته، وبينونته عن الواجب بينونة صفة لا عزلة، قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «توحيده تمييزه من خلقه، وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة».

ولا من قبيل الحقيقة والمجاز، لعدم صحة سلب الوجود عن الممكن، ولوجود المناسبة بين الحقيقة والمجاز، ولا مناسبة بين الحادث والقديم. فصح أن إطلاق الوجود على الواجب تعالى حقيقة، وعلى الممكن حقيقة بعد حقيقة.

وبالجملة فلنرجع إلى ما نحن بصدده ونقول: إن الحق في المسألة لما ذكر من المفاسد اللازمة على قول الحكماء، هو ما قال به الشيخ الأوحد من عدم شراكة المراتب الثمانية، وعدم اتحادها في الطينة، وعدم وجود للمرتبة السافلة في مقام المرتبة العالية، ولا ربط بينهما إلا بالعلية والمعلولية، يعني شعاع المرتبة العالية علة مادية للمرتبة السافلة، وهي أنزل من العالية بسبعين مرتبة، كما هو شأن المعلول بالنسبة إلى علته، والنور إلى منيره، والأثر إلى مؤثره، ويسمى هذا عند الشيخ الأوحد: «السلسلة الطولية»، يعني كل مرتبة في طول الأخرى لا في عرضها، كما ذكر الحكماء، وشعاع العالي علة للسافل، ولا يلزم من القول به عيب ولا إشكال بوجه، إلا على مذهب الشيخ الجليل الشيخ المفيد عليه الرحمة، حيث قال: بعدم تقدم وجود المعصومين الأربعة عشر على جميع الموجودات، وفساده بحمد الله في هذا الزمان من أوضح الواضحات، وأبده البديهيات. والأخبار المتواترة في تقدمهم على جميع ما ذرء وبرء صريحة، وإثباته تحصيل للحاصل، ونقل تلك الأخبار لكثرتها وانتشارها كنقل التمر إلى هجر، وتمر بعضها عليك في مقالة التفويض. وعلم الأئمة عليهم السلام.

والحق أن هذا القول من ذلك الشيخ الجليل مع وجود الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الصريحة في تقدمهم على كل الموجودات في غاية العجب، وأعجب منه نسبته القول به إلى الغلو، ولا بأس بنقل عبارته قال رحمه الله في مسائل تلعكبرى في جواب السؤال عن أن أشباح آل محمد سابقة على وجود آدم عليه السلام أم لا؟ قال: والمراد بذلك أن أمثلتهم في الصور كانت في العرش فرآها آدم وسئل عنها، فأخبره الله أمثال صور من ذريته شرفهم بذلك وعظمهم به، وأما أن تكون ذواتهم كانت قبل آدم عليه السلام موجودة فذلك باطل بعيد عن الحق، لا يعتقده محصل ولا يدين به عالم، وإنما قال به طوايف من الغلات الجهال والحشوية من الشيعة، الذين لا بصر لهم بمعاني الأشياء ولا حقيقة الكلام، وقد قيل: إن الله تعالى كان قد كتب أسمائهم على العرش فرآها آدم عليه السلام وعرفهم بذلك، وعلم إن شأنهم عند الله عظيم، وأما القول بأن ذواتهم كانت موجودة قبل آدم عليه السلام فالقول ببطلانه على ما قدمناه انتهى.

ولولا القائل بهذا القول بهذا القول الشنيع هذا الشيخ الجليل لسارعنا في تسفيه قائله وتخطئته بأنواع مختلفة، لكن ليس لنا بد في صدور هذا الاعتقاد وأمثاله من مثله إلا الحمل على التسديد، والقول بحقيقة قوله في ذلك الزمان، وإن كان فساده الآن مما لا يحتاج إلى البرهان كما ذكرنا في المقالة السابقة. وأما الفاضل المعاصر المرحوم لما لم يقل بلزوم التسديد في كل زمان، فلا بد له من تخطئة الشيخ الجليل والخطب الأعظم أنه لم يقل بلزوم التسديد، ومع ذلك يستشهد في مقام تعظيم الشيخ الجليل بفقرة التوقيع الرفيع: يا شيخ منك الخطأ ومنا التسديد، والظاهر أنها من زلات قلمه سبق بها بلا قصد منه والتفات.

وبالجملة فالمؤمن من كل مرتبة خلق من شعاع نور العالي، وشعاع

نور العالي مادة السافل على الترتيب السابق من الحقيقة المحمدية صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجمادات، وأما الكافر من كل مرتبة من الإنسان إلى الجماد خلق من عكس وظل تلك المرتبة، لأن كل مرتبة وإن كان نورا للعالي لكنه منيرا للسافل، والمنير له نور وظل، الذي هو عكس النور، كالشمس لها نور وهو الشعاع، ولها ظل بواسطة إشراقها على الكثيف، وكالسراج له نور وظلمة، خلق من النور وهو الشعاع المؤمن، ومن الظل الكافر. وأما مرتبة المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام لما كانت نورا صرفا، لم يكن معه ظل ولا ظلمة بوجه: «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار»، لم يكن في المرتبة السافلة منهم وهي مرتبة الأنبياء كفار، بل كان كلها أنبياء ورسل.

الحاصل إذا أتقنت هذه المقدمة وإن قول الحكماء فاسد للوازم المذكورة، وأنه لا مفر لنا ولا ملجأ إلا القول بالترتيب الطولي المذكور، المستنبط من القواعد الكلية، المقتبس من الآثار المعصومية، عرفت أن ليس للإشكال السابق مجال، ولا لذي قيل مقال، إذ الترتب الطولي إذا ثبت بين المعصومين الأربعة عشر وبين الأنبياء والشيعة، وهي مؤمنو الإنس كما دلت عليه الأخبار وصرحت به الآثار، ثبت بين مؤمني الإنس وسائر المراتب إلى الجمادات، إذ العلة للترتب الطولي في المراتب الثلاث هي العلة للترتب بينها وبين سائر المراتب السافلة، ولا قائل بالفصل فمن قال بالترتيب الطولي كالشيخ الأوحد وتابعيه فقد عمم من الحقيقة المحمدية إلى الجمادات ومن لم يقل به كالحكماء وتابعيهم أيضا عمم والفاضل المعاصر المرحوم، لما لم يقل بالترتب الطولي لزمه القول بعدمه في كل المراتب كالحكماء، إذ لم يعرف فصل بين القولين كما رأيت، وهو وإن لم يصرح به، لكن تمثيله بالخشب والباب والشبكة كالتصريح بذلك، فلزمه ما يلزمه قول الحكماء من اللوازم الفاسدة، فلا مناص إلا القول

بالترتب الطولي بين المراتب الثمانية، وهو الحق الواقع والنور اللامع، وارتفع الإشكال ولم يبق له مجال بوجه من الوجوه.

ويحتمل أن يقال في رفع الإشكال بأن المراد من الشيعة والمؤمنين في الأخبار السابقة ما يعم كل المراتب من الأنبياء إلى الجمادات، لا ما يختص بالأنبياء والإنسان، فالأخبار السابقة حينئذ تدل على الترتب الطولي على النحو المذكور، وعليك بالفائدة الرابعة عشر من الفوائد(١) الذي صنفها الشيخ الأوحد الإحسائي قدس سره تراها مستوفية لبيان السلسلة الطولية والترتب الطولي من المعصومين الأربعة عشر إلى الجمادات.

وبالجملة إذا عرفت معنى كونهم عليهم السلام علة مادية لجميع المخلوقات، والفرق بين قول الحكماء والشيخ الأوحد، نشرع الآن في بيان اشتباه الفاضل المرحوم. فحيث انه لم يلتفت إلى الفرق بين القولين، وحسب أن الشيخ الأوحد قال بقول الحكماء، قال: ما قال، ونسب ما نسب في عبارته السابقة: پس اكر از درختي دري بسازند واز زيادتي ان پنجرة بسازند نميتوان كفت كه در علت مادي پنجره است پس هركاه

---

(١) قال السيد الأمجد قدس سره في كتابه «دليل المتحيرين» عند تعداده مصنفات أستاذه الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره ما هذا لفظه: «ومنها كتاب الفوائد كتبه لما رجع من اصفهان إلى يزد، وواجهه علماؤها وكتب هذا الكتاب، وهو موجز مختصر، لكنه جامع للأمور العامة مما يتعلق بالموجودات الثلاثة من الوجود الحق والوجود المطلق والوجود المقيد وقال في أول هذا الكتاب: «اني لما رأيت كثيراً من الطلبة يتعمقون في المعارف الالهية ويتوهمون انهم تعمقوا في المعنى المقصود، وهي تعمق في الألفاظ لاغير، رأيت ان أروعهم بعجائب من المطالب، لم يذكر أكثرها في كتاب ولا جرى ذكرها في سؤال ولا جواب ويكون ذلك بدليل الحكمة... الخ». وذكر في آخره: «اعلم اني لما كررت العبارة ورددتها للتفهيم، ولو هذبت العبارة واقتصرت على الاشارة لكلت البصائر إلى هذه المطالب، ومع ذلك فان عرفت فأنت انت»، ومنها شرح جنابه على (الفوائد)، أوضح معانيها وشرح مبانينها إجابة لالتماس المولى الأمجد الملا مشهد».

خداوند از فاضل طينت ائمة طينت شيعيان خلق فرموده باشد چنانچه در بعض اخبار است پس ائمة علت مادي نميشوند، يعني إذا صنعت من شجرة بابا وما فضل من الشجرة شباكا، لا يقال إن الباب علة مادية للشباك، فالله عز وجل إن خلق من فاضل طينة الأئمة طينة شيعتهم، كما في بعض الأخبار، فلا يكون الأئمة علة مادية للشيعة انتهى.

انظر أيها المنصف كيف صرح أولا باختياره قول الحكماء بتمثيله بالشجرة وصنع الباب منها، ومن فاضل الشجرة الشباك، وجعل الشجرة مادة مشتركة بين الباب والشباك، وجعلها في عرض واحد، يعني اتحادهما في مادة واحدة. ثم قاس به ثانيا الأئمة والشيعة، يعني كما أن الشباك إذا صنع من فاضل الشجرة بعد صنع الباب منها، لا يقال: إن الباب علة مادية للشباك، كذلك الأئمة عليهم السلام إذا خلقوا من طينة، ثم خلق الشيعة من فاضل تلك الطينة، يعني مما فضل وبقي من تلك الطينة بعد خلق الأئمة منها، لا يقال إنهم عليهم السلام علة مادية للشيعة.

وبالجملة إن قال الشيخ الأوحد بما قاله الحكماء من كون المادة في كل المراتب واحدة، لكن خلق من صفوتها أولا محمد وآله، ثم الأنبياء من صفوة الباقي، وهكذا إلى الجمادات، كان لإشكاله مجال. يعني أن الشيعة إذا خلقوا مما فضل من الطينة التي خلق منها الأئمة عليهم السلام، لا يقال للأئمة أنهم علة مادية للشيعة، وكان واردا لا ينكره إذ الكل متحد ومشترك في المادة وفي عرض واحد على قولهم، فكيف يقال إن المرتبة الأولى علة مادية للمراتب الباقية السافلة؟ وإذا لم يقل بقولهم، بل قال بفساد قولهم كما عرفت، وبالترتيب الطولي، يعني أن الله خلق محمدا وآل محمد من طينة مختصة لهم دون غيرهم، لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقوا منه نصيب بوجه، بل خلق ساير المخلوقات من فاضل تلك الطينة، أي من

شعاع نورها على الترتيب المذكور سابقا إلى الجمادات، فلا يكون لإشكاله مجال، ولا يخفى على ذي حجي ما فيه وفيما مثله.

ونذكر عين عبارة الشيخ عطر الله رمسه من الفائدة الرابعة عشر من الفوائد[١] إتماما للحجة وإكمال للمحجة. قال: «اعلم أن الوجود الممكن ذهب أكثر الحكماء والعلماء من أهل الملل وأهل النحل إلى أن هذه الموجودات المتكثرة المتعددة المختلفة كلها من طينة واحدة، وإنما اختلفت باختلاف معيناته وتغايرها، وتكثر بتكثر مراتبه من جهة القرب إلى المبدء والبعد، كما تكثرت مراتب نور السراج الواحد من جهة قربه من السراج وبعده، فأقواها نورا وحرارة ما كان أقرب إلى السراج، وأضعفها نورا وحرارة ما كان أبعد منه، وما بينهما بالنسبة، فإنه تعالى خلق الوجود لا غير، وهو أول ما خلق الله عز وجل، وهو الماء المذكور في القرآن والأحاديث، فخلق من صفوته نور محمد ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، ثم خلق من صفوة الباقي أنوار الأنبياء عليهم السلام، ثم خلق من صفوة الباقي أنوار المؤمنين من الإنس، ثم المؤمنين من الجن، ثم الملائكة، ثم الحيوانات، ثم النباتات، ثم المعادن، ثم الجمادات. وأما الإنس الكفار والجن الكفار، والشياطين والمسوخ، والنبات المر والأرض السبخة، فمن عكوسات أولئك الأنوار وأظلتهم. ولهم على وحدة طينة هؤلاء المتكثرين ظواهر الأخبار...» إلى أن قال بعد أسطر:

«وهذا غلط وباطل، وزبد مجتث زائل، إذ لو كان كذلك لأمكن في الناقص أن يلحق بالكامل مع بقاء نقصانه الذاتي، فيجوز للمؤمن الصالح العامل بما أمر به أن يسأل الله تعالى أن يجعله نبيا، لأنه على هذا القول إنما لم يكن نبيا لأنه ناقص في بعض ما يتعلق به التكليف، وإلا فطينة الأنبياء

---

(١) كتاب شرح الفوائد للشيخ الأوحد قدس سره صفحة (٢٩٢ - ٢٩٥) الطبعة الثانية - (ايران - ١٢٧٤).

وطينة المؤمنين واحدة، وليس كذلك إلى أن قال: والحق أن الوجود الممكن ليس متحدا في الرتبة الذاتية ولا في الرتبة التنزلية كما ذكره الأكثرون، من أن تعدده في الرتبة التنزلية كتعدد نور السراج الواحد في مراتبه التنزلية، مع أن رتبته الذاتية واحدة فقولنا: إن وجودات الممكنات ليست متحدة في الرتبة الذاتية، نريد به أن الرتبة الأولى مختصة بالخلق الأول وليس لمن بعدهم فيها نصيب بوجه من الوجوه، إلا ربط العلية والمعلولية. فالوجود الذي خلقت منه العقول لم تخلق منه النفوس، لا من صفوته ولا من باقيه، وإنما خلقت النفوس من أثر ما خلقت منه العقول، بمعنى أنها خلقت من شعاع ما خلقت منه العقول، وآيته ومثاله ودليله أن شعاع الشمس الواقع على الجدار خلق من ظهور جرم الشمس به، واستنارة المقابل للجدار المستنير خلقت من شعاع استنارة الجدار، واستنارة المقابل للمقابل المستنير خلقت من شعاع استنارة المقابل للمقابل، وهكذا مراتب الوجود في تراميها من النور المحمدي ﷺ إلى التراب، كل سابق منير وما بعده شعاعه ونوره، وكل نور جزء من سبعين جزء من نور منيره السابق عليه. . .» إلى أن قال:

«إنه تعالى أول ما خلق نور محمد ﷺ، وخلق من نوره نور علي وفاطمة والحسن والحسين والتسعة الأطهار من ذرية الحسين عليهم السلام، كخلق السراج من السراج، وهو قول علي عليه السلام: «أنا من محمد كالضوء من الضوء» والضوء من المنير لا النور. وبقوا كما روى عنهم عليهم السلام ألف دهر على ما يظهر لي: (مائة ألف سنة) يسبحون الله ويحمدونه ويهللونه ويكبرونه، ليس في الوجود الممكن سواهم، ثم خلق عز وجل من أشعة أنوارهم أنوار مائة ألف وأربعة وعشرين ألف نبي عليهم السلام، وبقوا ألف دهر يسبحون الله ويحمدونه ويهللونه ويكبرونه ليس في الإمكان غير محمد وآله وغيرهم ﷺ وعليهم أجمعين، لم يخلق تعالى من تلك

الأشعة غير الأنبياء عليهم السلام، ثم خلق تعالى من أشعة أنوار الأنبياء عليهم السلام أنوار المؤمنين، ثم أنوار المؤمنين من الجن وهكذا على نحو ما ذكرنا قبل هذا. وهذا هو الحق الذي دلت عليه آيات الله. . . إلى أن قال: فإذا طرق سمعك شيء من كلامهم عليهم السلام مثل قولهم عليهم السلام خلق من فاضل طينة كذا، فاعلم أنهم عليهم السلام يريدون بالفاضل شعاع الشيء وإشراقه ووصفه، لا تتوهم أنهم عليهم السلام يريدون بالفاضل بقية الشيء أبدا فافهم، انتهى كلامه رفع مقامه.

انظر كيف صرح بفساد قول الحكماء وهو الاتحاد في الطينة والمادة، وكون المراتب كلها في عرض واحد ومن سنخ واحد، وإثبات قوله ومذهبه، وهو الترتب الطولي في المراتب كلها، من الحقيقة المحمدية إلى الجمادات، يعني أن السافل خلق من فاضل طينة العالي، أي من شعاع نوره.

فظهر أن الإشكال السابق ناشئ من الغفلة والاشتباه، والخلط بين المقامين، وأن محمد وآله علة مادية لجميع الموجودات على نحو ما شرحه وبينه وأوضحه، لا على نحو ما ذهب إليه الحكماء، كما توهمه الفاضل المعاصر المرحوم، ورتب عليه الإشكال. والعجب كل العجب أنه لم يكفه ما ارتكبه من الاشتباه وعدم الدقة في المقام، حتى أخذ في الطعن بما لا يليق، وقال: وانصاف اينست كه شيعه چگونه راضى ميشود كه بكويد دشمنان خدا در مادة وصورت شريك با ائمة طاهرين بودند واينرا از فضائل بشمارد ومنكر انرا منكر فضائل داند من نميدانم عقل مردم كجا رفته است؟ الحكم لله. يعني: إن الإنصاف هو أنه كيف يرضى الشيعي أن يقول إن أعداء الله مشاركون مع الأئمة في المادة والصورة، ويعد هذا من الفضائل؟ ما أدري أين ذهب عقل الناس؟ انتهى. ليت شعري في أي كتاب وأي كلام قال بأن أعداء الله يشاركون الأئمة عليهم السلام في المادة والصورة؟ إن هو إلا زور وبهتان، مع أنه صرح في العبارة المنقولة من (الفائدة الرابعة

عشر): إن المؤمنين من كل مرتبة من الأنبياء إلى الجمادات من فاضل طينتهم، أي شعاع نورهم، ليس لهم فيما خلق منه المعصومون الأربعة عشر حظ ولا نصيب بوجه من الوجوه، فكيف يقول بمشاركة الأعداء والكفار معهم في المادة والصورة، مع أنه ينادي بأعلى صوته في كل مكان بأوفي بيان: إن الكفار من كل مرتبة خلقوا من عكس وظل شعاع نورهم، وصورهم من هيئة خلاف أحوالهم وأعمالهم؟ ها أنا أذكر لك أيضا بعض عباراته حتى يتضح الحال ويعلم أن ما نسب إليه خلاف ما قال، بل ما صرح به في شرح زيارة الآل عليهم صلواة الملك المتعال. قال في شرح فقرة «بأبي أنتم وأمي» في أول الجزء الرابع: «ومعنى إيجاد الخلق: أن الله سبحانه خلق مواد جميع من خلق وما خلق من فاضل أشعة أنوارهم، وخلق صور الخلق كلهم من هيئة أحوالهم وأعمالهم، هذا في صور المؤمنين والملائكة والنبيين، وما لحق بهم وأما صور الكافرين والشياطين والمنافقين وما لحق بهم - فمن هيئة خلاف أحوالهم وأعمالهم».

وقال في شرح فقرة (وأجسادكم في الأجساد): فالعلة الفاعلية بهم، والعلة المادية منهم، أي من شعاعهم وظلهم، والعلة الصورية بهم على حسب قوابل الأشياء من خير وشر، والعلة الغائية هم، إن الأشياء خلقت لأجلهم. وقال في شرح فقرة (من اتبعكم فالجنة مأواه، ومن خالفكم فالنار مثواه): وكان قد خلقهم من نوره أي أول نور أحدثه وارتضاه ونسبه إليه تشريفا، ولم يخلق نورا غيره إلا منه، أي من أشعته كشيعتهم ومحبيهم من الإنس والجن، والملائكة وساير الحيوانات الخيرة، والنباتات العذبة والجمادات الطيبة، أو عنه من عكوس أشعته وهي أظلتها وظلمات نفوسها، كأعدائهم واتباع أعدائهم من الإنس والجن والشياطين وساير الحيوانات الشريرة، والنباتات المرة والحامضة والمسوسة والجمادات الخبيثة والسبخة الخ».

ولو تأمل المصنف وتتبع جميع منصفاته ورسائله، ورقا ورقا وصفحة صفحة لم يطلع على عبارة يشم منها رائحة الدلالة على شراكة الأنبياء مع الأئمة في الطينة والمادة والصورة، فضلا عن المؤمنين، فضلا عن الأعداء والكفار. بل كلها صريحة في خلاف ما ينسب إليه، كما ترى فيما نقلناه عنه. ليت شعري لأي جهة وأي سبب نسب من نسب هذا المطلب البين الفساد إلى الشيخ الأوحد؟ والظاهر أنه من عدم الإنس بمصنفاته ومصطلحاته.

الفصل السابع

وأما المراد من كونهم عليهم السلام على صورية لجميع المخلوقات فهو: إن الله عز وجل خلق صور وهيئات جميع المخلوقات على مقتضى إجابتهم وإنكارهم ولاية الأئمة الطاهرين، لما خاطبهم من الأنبياء إلى الجمادات بألست بربكم ومحمد نبيكم وعلي والأئمة من ولده وفاطمة الصديقة أوليائكم؟ فمن أجابه سبحانه بالإقرار والاعتراف والتصديق بهم وبولايتهم عليهم السلام خلق بصورة حسنة وهيئة طيبة طاهرة، ومن أنكر وجحدهم وعاند وعاداهم، خلق بصورة خبيثة وهيئة قبيحة، فهم علة وسبب للصور الحسنة الطيبة والخبيثة القبيحة، بقبول ولايتهم وإنكارها، فما تسمع وترى من الصفا والبهاء والسنا والاعتدال والاستقامة والكمال والجمال والحلاوة والنظافة والشرافة والطيب والطهارة ونحوها فكلها منهم ولهم، وأثر ولايتهم وفاضل هيئتهم، وصورة كمالهم وأعمالهم وأقوالهم وأفعالهم وأحوالهم. فالحلاوة الموجودة في العسل والسكر والتمر وغيرها رشحة وحكاية من حلاوة أفعالهم وأقوالهم، فبقبولها ولايتهم عليهم السلام حلت وإلا كانت أمرّ من العلقم، والصفاء والبهاء الموجودة في الشيشة والبلور والألماس فرع صفاء أقوالهم، وفاضل بهاء أعمالهم.

وبالجملة شرافة جميع الشرفاء، وسعادة كل السعداء، وعظمة ونظافة وطهارة تمام العظماء والنظفاء والطاهرين، حكاية وأثر من آثارهم عليهم السلام. وكلما تسمع وترى من أضداد

تلك الصفات من الإنسان إلى الجماد، فمن عدم قبول ولايتهم وإنكارها، ولذا لم يكن للنجاسة والقذارة طريق إليهم وإلى فضلاتهم ومدفوعاتهم حيا وميتا بوجه من الوجوه، إذ خلقت النجاسة والظلمة والرجاسة والخباثة ونحوها بسبب عدم قبول ولايتهم ومن إنكارها، فكيف تجرى عليهم ويحكم في حقهم بها؟ وهذا مراد الشيخ الأوحد من كونهم عليهم السلام علة صورية لكل المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات، من مؤمني الطبقات وكفارها، كما صرحت به كلماته المنقولة سابقا، فلاحظها وكرر النظر إليها هل ترى فيها ما نسب إليه من القول بمشاركة الأعداء معهم عليهم السلام في الصورة والمادة؟ إن هي إلا كنسبة قبح الصورة إلى يوسف، ونسبة الحماقة إلى إلياس، والبخل إلى حاتم. فاعتبروا يا أولي الأبصار، وانتبهوا يا أولي الفطانة والأفكار، وبالجملة فالذي أوضحناه وبيناه هو مراد الشيخ الأوحد، من كون الأئمة عليهم السلام عللا أربعة: فاعلية ومادية وغائية وصورية، لا ما توهم مما ينافي المذهب، ولا ضير فيه والإخبار والخطب والزيارات والدعوات تساعده بشرط أن ينظر ويتأمل فيها بنظر الاعتبار وبعين الانصاف، والله ولي التوفيق.

المقالة السّادسة

في النبوّة العامّة

وفيها فصول:

الفصل الأول

اعلم وفقك الله، أن النبوة هي الوساطة والترجمة عن الله تعالى إلى الغير، وهي قسمان: تكوينية وتشريعية. فالأولى هي: الوساطة في متعلقات الإيجاد، والخلق، والاختراع، والإمكان، والأكوان، والأعيان. والثانية هي: الوساطة في جميع الاعتقادات والتكاليف القلبية والبدنية، والأحكام العلمية والعملية، والأخلاق والآداب والسياسات ونحوها وإن شئت قلت: إن كان التبليغ والأداء عن الله في التشريعات فالوحي تشريعي، وإن كان في التكوينيات فالوحي تكويني، وكل منهما أيضا على قسمين: عامة مطلقة، وخاصة مقيدة. فالتكوينية الخاصة المقيدة هي الوساطة المتعلقة لتكوين أشياء معينة خاصة فقط لا غيرها، والعامة المطلقة هي الوساطة الكائنة لجميع الأشياء في كل العوالم من الدرة إلى الذرة على طبقاتها بجميع أحوالها وأطوارها. ولسنا في صدد مقام الإثبات وتعيين الحامل والمصداق، وذلك مقام آخر. إنما المهم بيان الكبرى، ومقام الثبوت فقط. والتشريعية الخاصة هي النبوة المتعلقة بأشخاص معينين معدودين، لا تتجاوز عنهم إلى من سواهم، كما أن لوطا كان مبعوثا على أهل المدائن السبع ويونس عليه السلام أرسل إلى مائة ألف لو يزيدون، وإبراهيم عليه السلام كان مبعوثا على أربعين بيتا بعد هلاك نمرود وقومه، وإن كانت شريعته ممتدة إلى زمان بعثة موسى، وموسى وعيسى عليهما السلام بعثا على بني إسرائيل وإن كانت شريعتهما أعم، والتفصيل موكول إلى غير هذا المختصر.

وبالجملة نبوة جميع الأنبياء غير نبوة نوح ونبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ليست بعامة. ألا ترء أنه كان يتفق أنبياء متعددون في زمان واحد، والروايات في أن بني إسرائيل في يوم واحد بين الطلوعين

قتلوا سبعين نبيا معروفة مشهورة، وكذلك قتل ملك الفرس كيخسرو كثيرا من الأنبياء مما لا يخفى، والتشريعية العامة المطلقة هي التي لا تختص بعضا دون بعض، وناسا دون ناس، بل تشمل كل قابل للتكليف ممن هو بالغ عاقل مختارو وليس في الأنبياء من له هذه المرتبة إلا نوح ونبينا محمد ﷺ أما نوح فإنه وإن كانت نبوته عامة على كل من وضع عليه القلم في زمانه، فلذا كان طوفانه أيضا عاما، لكنها مختصة بزمانه فقط دون ساير الأزمان، وإن كانت شريعته ممتدة إلى زمان بعثة إبراهيم عليه السلام.

وأما سيد الأنبياء فنبوته التشريعية عامة مطلقة، من زمانه إلى يوم القيامة في الظاهر بلا خلاف فيه من أحد من المسلمين، وفي الباطن ونفس الأمر نبوته عامة على جمع الأزمان والعوالم قبلا وبعدا، بل وجميع الموجودات والأشياء من الدرة إلى الذرة، كما هو الحق.

وبالجملة نبي على ما سوى الله بلا استثناء شيء، والروايات الكثيرة الصريحة في سبق نوره أو روحه أو عقله على العوالم دالة على ذلك، وغيرها من طوائف الأخبار، كقوله: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين» ونحوه، ويكفي دليلا على المدعى قول الله عز وجل: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾(١)، حيث أثبت سبحانه نذاراته لجميع العوالم، من مبدأ الوجود إلى آخر مراتب الشهود، على جد ربوبيته سبحانه في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ فكما أن ربوبيته عامة محيطة، فكذلك نبوته ونذاراته بمقتضى تلك الآية، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى . . .﴾(٢). جعله نبيا على جميع الأنبياء، وحتم عليهم الإيمان به،

(١) الفرقان: ٢.

(٢) آل عمران: ٨١.

فعلى أممهم بالطريق الأولى هذا، وربما استشكل بعض القاصرين في عموم نبوته على النباتات والجمادات، بل الحيوانات أيضا، من حيث أنه فرع التكليف وهو فرع الإدراك، والاختيار وكلاهما منتفيان، ولكن على ما حقق في محله من أنها ذوات إدراك وشعور كل بحسبه ومقامه، لا أنه كإدراك الإنسان وشعوره. نعم الحكم الكتاب والسنة، فإنهما مطبقان على ذلك، والمقام لا يسع التفصيل فراجع مظانه، لا سيما: «الرسالة الشيرازية»[(١)]. للسيد الأمجد الرشتي قدس سره، وعليك بكتاب صحيفة الأبرار لحجة الإسلام الشريف الممقاني عليه الرحمة فإنه في ذيل الحديث الثامن والعشرين من الحزء الرابع، لم يأل جهدا في تحقيق المطلب، بل أتى بتحقيقات نفيسة عميقة، وبيانات شريفة رشيقة، وأعطى التحقيق حقه مما لا مزيد عليه، فلا ينبغي الإشكال في عموم نبوته صلى الله عليه وآله وسلم عليها بوجوده الشخصي، وهيكله الشريف البشري، أي يوصل إلى جميع الموجودات تكاليفهم على طبقاتهم كل بحسبه بواسطة أو بلا واسطة، بهذا اللباس البشري، لا أنه صلى الله عليه وآله وسلم العياذ بالله كان ينزل ويتطور بلباس الحيوانات أو النباتات أو الجمادات، ولا أن كل نوع من المخلوقات والموجودات لهم نبي من نوعهم ونسخهم، فإن كلا المذهبين باطلان خارجان عن جادة الحق، ولم يصر إليهما أحد من الأولين والآخرين، إلا الحاج محمد كريم خان، ويأتي صريح عبائره في ذلك.

نعم نسب الملا رضا الواعظ الهمذاني في هدية نملته المذهب الثاني إلى الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره أيضا، قال في تلك الرسالة: وقالت الشيخية لكل نوع من الموجودات نبي من نوعهم، فللجماد نبي من الجمادات نوعا، وللنباتات هكذا، وللحيوانات هكذا، وقالوا: إن الصفات

---

(١) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل للسيد قدس سره.

المقررة في أنبياء بني آدم مقررة لها، من كونها طاهرة مطهرة، عاقلة عالمة، قابلة للوحي والإلهام، معصومة فياضة على ما تحتها من أمة، ولها في تبليغها أئمة حافظة لشرائعها، ونقباء ونجباء صرح به ابن صقر في جوامعه، والعبد الاثيم فيإرشاده، ولا يخفى على ذي لب كفر وزاد الخان في طنبوره نغمات، فقال: إن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ينزل ويتطور في كل مقام في صورة كل نوع. فتنباه فيها وبلغتها، فإنهم قد يظهرون في صورة الجمادات والنباتات والحيوانات، وصور بني آدم سعيدهم وشقيهم، وبه قال ابن صقر في موارد من كتبه. منها ما ذكره في شرح الزيارة في تفسير (وأجسادكم في الأجساد) قال: إن الأئمة عليهم السلام قد يظهرون في أحسن صورة لأوليائهم، وفي أوحش صورة لأعدائهم، ثم ذكر حديث جابر بن عبدالله في قتل طلحة، وقال: فالاستشهاد بهذا الحديث ظاهر، حيث ظهر عليه السلام يعني أمير المؤمنين عليه السلام في صورة قبيحة هي صورة مروان بن الحكم، ورمى طلحة بسهم وقتله، للاتفاق على أن طلحة إنما رماه مروان، لكن طلحة لما عاين الموت وكشف عنه غطائه، ورأى علياً عليه السلام في صورة مروان بن الحكم انتهى. وصرح به الخان في إرشاده، وكفر من قال بهذه المسألة لا يخفى على المؤمن ومسلم) انتهى كلامه. وسيتبين في الفصل الآتي أن نسبته هذه كسائر نسبه مما جبل عليه ونضح مما به.

الفصل الثاني

قد تصفحنا كتب الشيخ الأوحد نور الله ضريحه صفحة بعد صفحة وورقا بعد ورق فلم نقف منه على عبارة يشم منها رائحة ما نسبه إليه، فضلا عن التصريح بذلك، لا سيما كتاب «جوامع الكلم» بجلديه، الذي نسب إليه ما نسب، ونسخه موفورة، لاحظه حتى يتضح لك صدق المقال وإن اطلع على ذلك في كتب الحاج محم كريم خان، فما له يقيس الغير عليه؟ وكيف يأخذ الجار بجرم الجار؟ أليس قال الله سبحانه: ألا تزر وازرة وزر أخرى؟ وهل هذا ديدن العلماء، وطريقة الماضين وسيرة السالفين؟

وأما معتقد الشيخ الأوحد فهو: إن نبينا الذي اسمه الشريف محمد ﷺ، وأبوه عبدالله وجده عبدالمطلب، وينتسب منه إلى عدنان، وأمه آمنة بنت وهب، الذي كان بين أظهر الخلق ويأكل ويشرب، بعثه الله عز وجل نبيا ورسولا، بوجوده الشخصي على كل المخلوقات، وجميع الموجودات، من الذرة إلى الدرة، إذ كل شيء ذو شعور، لكن شعور كل بحسبه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[1]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[2] ولو كان تسبيحا بلسان الحال، أي دلالتها على وجود صانعها

(١) الاسراء: ٤٤.
(٢) الجمعة: ٢.

كدلالة الأثر على المؤثر، لما وافقه قوله تعالى: ﴿لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ إذ تلك الدلالة من أوضح الأشياء، فليس إلا تسبيح خاص بحسب إدراكه وشعوره الخفي عامة الخلق ولسنا في صدد برهان ذلك، فراجع مظانه كما أرشدناك سابقا، وكل صاحب شعور له تكليف لكن تكليف كل بحسبه، فتكليف الجماد غير تكليف النبات، وتكليفه غير تكليف الحيوان، وهكذا نبينا ﷺ هو الذي يبلغهم تكاليفهم، ويوصلهم ما يحتاجون إليه من فيوضات التكوين والتشريع كلا بحسبه، ولذا قلنا: إن نبوته عامة، وولايته مطلقة، فأعطاه الله سبحانه قوة كاملة تامة عامة، بحيث يوصل تكاليف جميع المخلوقات مما ذرء وبرء، وما يحتاجون إليها. من الأحكام الإلهية إليهم، بوجود ه الشخصي الدنيوي، ولسانه الفصيح العربي، وكان يأخذ ويكتسب كل نوع من أنواع المخلوقات على تعددها وكثرتها واختلاف مراتبها وألسنتها وتكاليفها، من ذلك الوجود المبارك، مظهر قدرة الله، وهيكل توحيده، ومن ذلك اللسان الفصيح العربي. ولم يكن في زمانه معه وبعده نبي ورسول يبلغ أحكام الله إلى خلقه في تمام المراتب إلى قيام الساعة غيره ﷺ، ومن اعتقد غير هذا فعليه لعنة الله وأنبيائه ورسوله والملائكة والإنس والجن أجعين. نعم لا بأس أن يكون له ﷺ مع قدرته الكاملة التامة في تبليغ ما أمره الله سبحانه به لجميع المخلوقات والموجودات ما يحتاجون إليه، ويستحقون كونا وشرعا، بوجوده الشريف الدنيوي أسباب وآلات، وحملة ونقلة، وحفاظ في كل نوع من الأنواع وكل قسم من أقسام، المخلوقات والموجودات، يأخذون ويتلقون منه الأحكام الإلهية، والفيوضات الكونية والشرعية، ويكونون آلة وواسطة في إيصالها إلى ما هو من نوعهم وسنخهم وجنسهم، ليكون أتم في التبليغ وأكمل في الأداء، ولا يلزم من ذلك كون الوسايط والآلات أنبياء من قبل الله عز وجل. وكيف يكونون أنبياء ولا نبي بعده ومعه ﷺ.

فالنبي حقيقة ظاهرا وباطنا هو ﷺ، والمنبئ والمخبر عنه إلى نوعه وسنخه وجنسه واسطة محضة وآلة صرفة، تستمد منه ﷺ كونا وشرعا، في إيصال ما أفيض عليه من فوارة قدرة الله إلى ما أمر به من أراضي القابليات، لا أنه نبي يخبر عن الله سبحانه بوحي أو إلهام أو رؤية في المنام وغيرها.

وبالجملة فنبينا ﷺ هو النبي على جميع المخلوقات من الإنسان إلى الجماد في كل الطبقات لا غيره، إذ هو خاتم الأنبياء لا نبي بعده ومعه ﷺ.

قال السيد الأمجد أنار الله برهانه في (الرسالة الشيرازية)(١): وأما الأولى العامة المطلقة فإن تعم النبوة جميع الموجودات ممن يصلح لأن يتعلق عليه التكليف، من البالغ العاقل المختار، وقد بيناه في كثير من مباحثاتنا وأجوبتنا للمسائل(٢)، بالأدلة القطيعة من العقلية والنقلية، إن كل شيء من الجمادات والنباتات والأعراض، له شعور وإدراك وعقل واختيار على حسب حاله ومقامه، فيكون تكليفه على حسبه إلى أن قال: فنقول إذا صح الشعور والإدراك صح الاختيار فيصح التكليف، فلا بد من مكلف. فيجب أن يكون على كل موجود من الموجودات بجميع أصنافها وأنواعها وأجناسها، وجميع مراتبها وأطوارها نبيا منذر، وعلما هاديا، يبين له ما يريد الله منه من الأعمال والأفعال على حسب الكينونية الاعيانية والكونية والإمكانية إلى أن قال: ولم يحط بعموم هذه النبوة في جميع الأزمان، من

---

(١) راجع المجلد الثاني من «مجموعة الرسائل» للسيد الأمجد السيد كاظم الحسيني الرشتي قدس سره صفحة (١٥٢ - ٢٣١).

(٢) مجموعة رسائله وكتبه تزيد على (١٥٠) مصنفاً في مختلف العلوم وأكثرها مطبوع، راجع فهرست كتبه في كتابه (دليل المتبحرين) طبع النجف.

مبدء الوجود إلى آخر مراتب الشهود، إلا محمد ﷺ، فإنه قد بعثه الله على كافة الخلق بشيرا ونذيرا الخ.

قال أيضا أنار الله برهانه في (الرسالة الغرية)[١] بعد سؤال السائل من أن النبي المبعوث على الجن هل هو مختص بنبينا ﷺ أو جميع أنبياء أولي العزم؟ قال في الجواب: «فالجن تابع للإنس في الأحكام والأحوال، فكلما يجري في الإنس يجري في الجن بالتبعية في كل بحسبه، فمن هذه الجهة لا يدخلون الجنان الأصلية إذا أطاعوا، بل يدخلون الحظاير التي هي من شعاع الجنة الأصلية، فإذا صحت التبعية فهم يأخذون شرايعهم وأحكام دينهم من نبي الإنس في كل زمان وكل أرض، يأخذون عن النبي المبعوث فيها أو غيرها، كما أخبر الحق سبحانه عنه في القرآن قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾[٢] إلى أن قال: «فظهر أن الجن في كل زمان يتبعون نبي ذلك الزمان، لكونهم مكلفين ومحتاجين إلى سفير مع تبعيتهم للإنسان الخ. وقال فيها أيضا في آخر السؤالات: فقد دل الدليل القطعي من العقل والنقل، أن محمدا ﷺ حجة الله على كل مكلف، وكذا آله وأوصيائه الاثني عشر سلام الله عليهم، إلى أن قال في آخر الجواب: وأما ما سألتم عن أن هذه البعثة العامة والولاية المطلقة، هل هي من خواصه ﷺ، وأولوا العزم مشاركون معه فيها؟ فاعلموا: أن هذا من خواصه ولا أحد يشاركه فيها، إذ ليس صاحب لواء الحمد إلا رسول الله ﷺ، وليس حامله إلا علي عليه السلام

---

(١) راجع المجلد الأول من مجموعة الرسائل للسيد قدس سره صفحة ١٤٤٥.

(٢) الأحقاف: ٢٩، ٣٠.

وأنت قد علمت أن نبوة أولى العزم ما كانت عامة من حيث البعثة يجمع أفراد الإنسان غير نوح عليه السلام فضلا عن غيرهم من التبع، ولا يبعد في عموم شريعتهم بالنسبة إلى الكل، وأما نبينا وأهل بيته الطاهرون سلام الله عليهم فنبوته وولايتهم عامة لكل مبروء، مذروء، لكونهم مظاهر الألوهية. . . الخ انتهى كلامه رفع مقامه.

فرسائل الشيخ الأوحد والسيد الأمجد أنار الله برهانهما مملوءة من التصريح بما ذكرنا، من كون النبي على جميع الموجودات هو نبينا الموجود في دار الدنيا لا غيره، وجميع المخلوقات على طبقاتها يأخذون تكاليفهم يتلقون ما يحتاجون إليه منه صلى الله عليه وآله وسلم، بدون واسطة أو بواسطة، كأفراد المكلفين من الإنسان كانوا يأخذون مسائلهم الحلال منها والحرام وغيرها منه صلى الله عليه وآله وسلم، بلا واسطة أحيانا وبواسطة أو وسايط أحيانا آخر، فلا تكون الوسايط حينئذ أنبياء، إذ لا يبلغون عن أنفسهم عن الله عز وجل، بل هم آلة محضة في الأداء والتبليغ عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك ساير الطبقات من الجن وغيره كما في الأخبار: إنهم كانوا يأتون أحيانا إلى النبي في المسجد وغيره، في الخلوة وبين ملأ من الناس في صورة ثعبان وغيره، ويسئلون بعض مسائلهم وحوائجهم، وأحيانا يسئلون ممن أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالرجوع إلى من هو نوعهم وسنخهم، الذي نصبه صلى الله عليه وآله وسلم بينهم عالما وحاكما. وبالجملة فكتب الشيخ الأوحد وتلميذه السيد الأمجد (قدهما) كما سمعت منزهة عما نسبه الهمداني بقوله: صرح به ابن صقر في جوامعه. بل صريحة في خلافه، وهذا منه ليس بأول فرية كما مر منه غير مرة.

الفصل الثالث

قد عرفت أن ساحة الشيخ الأوحد والسيد الأمجد منزهة عما نسبه الهمداني من ذلك الاعتقاد الفاسد والمذهب الكاسد، نعم الذي يظهر من كلمات الحاج محمد كريم خان في إرشاد العوام وابنه في غيره، بل صريحهما: إن نبي كل نوع من المخلوقات من الإنسان إلى الجماد من سنخ ذلك المخلوق وجنسه، يعني لا بد أن يكون نبي الإنسان من الإنسان، ونبي الجن من الجن، ونبي الحيوان من الحيوانات، ونبي النباتات من النباتات، ونبي الجماد من الجمادات والله عز وجل يعلّم كل نوع من تلك الأنواع تكاليفه وأحكامه بواسطة ذلك النبي الذي من سنخ ذلك النوع وجنسه، بحيث يكون ذلك النبي في كل نوع وطبقة من الطبقات قابلا للوحي والإلهام من قبل الله عز وجل، ويكون كنبي الإنس معصوما طاهرا جامعا للصفات الكمالية، لايقا لمرتبة النبوة، واستدل رحمه الله على ذلك بالآيات والأخبار غير الدالة على مدعاه بوجه من الوجوه، إلا بتأويلات بعيدة لا شاهد لها، وإن كانت عبارته طويلة لكن لا بد لنا من نقلها حتى يتضح صدق المقال ويتبين الحال ولا يبقى لتابعيه محل إنكار وجدال، وعلى الله التوكل في المبدأ والمآل.

قال رحمه الله في كتاب (إرشاد العوام): بدانكه چون همه ملك بندكان خداوند عالم ميباشند، وهمه را خلق كرده است باشعور واختيار وخداوند حكيم است، وهرزه كارنيست، پس

آنها را بجهة فائدة آفريده است. كه بخود شان برسد، !راكه خدا خودش بي نياز است، پس همه بايد روية بنده گيرا منظور دارند، تابآن عنايتي كه از براي او خلق شده اند برسند، وآنفايده از براي ايشان حاصل شده. وشك نيست كه روية بنده گيرا خداوند بايد تعليم آنها كند، پس ساير موجودات كه از انسان پستراند البتة نميدانند. مگر بتعليم خداوند عالم.

حال از دو قسم بيروت نيست: ياياید كه هر يك از جماد، ونبات، وحيوان، وجن خود از خداوند عالم بگيرند بدون واسطة يا آنكه بواسطة بايد بگيرند. اما بدون واسطة كه ممكن نباشد، چراكه انها همه قابل وحي والهام خداوندي نيستند، ومقام رسالت را ندارند. چنانكه در انسان يافتى، پس بايستي كه از براي آنها هم پيغمبري باشد كه بهترين آنها باشد، وخداوند احكام خدرا با ويباموزد، واز او بسايرين برساند، وحجت را بر رعيت خود تمام كند، ورويه بنده گيرا بايشان بياموزد، وهمچنين بايد پيغمبر از جنس هر يك از طايفه ها باشد تا لغت او را بفهمند، ومعجزات او ثابت شود، وظاهر گردد. چنانكه پيش دانستي، وهمچنين در آن رتبه معصوم، ومطهر، وطاهر باشد، واهل آن رتبه را هدايت كند، ورضا غضب خداوند بايشان نياموزد، واحكام ايشانرا بايشان برساند، وچون اين معنى بر اكثر علما پوشيده پنها نست، لابد است كه قدري آنرا شرح دهم تابر هر طالب منصفي ظاهر گردد. مثل افتاب در ميان آسمان. واگرچه بمناسبت كتاب عاميانه خواهم نوشت. ولي مطلب مطلبي عالمانه وبزر گست.

بدانكه: خداوند عالم غني است از خلق وطاعتشان، ودر امان است از معصيتشان: نه طاعت خلق باو نفع ميكند. نه معصيت خلق باو ضرر ميرساند، پس او را حاجتي بطاعت بندگان نباشد، ولكن بندگانرا حاجت

بطاعت او بود. که اگر طاعت او نمیکردند، از فیض او محروم میماندند. وآن طاعتها هم بعینها مصلحتهاي وجود خلق بود. نه خدمت ذات خدا، پس هر طاعتي هم نفعش در این دنیا وآن دنیا بخود خلق بر میکشت: که دخلي بخدا نداشت. مثلا بمسواك کردن، دندان انسان پاك میشود. وضوء گرفتن صورت انسان شسته میشود. غسل کردن، بدن خود انسان سالم میشود. معامله صحیح بودن، امر خود انسان مضبوط میشود. روزه گرفتن، خود انسان سالم میشود. وهمچنین سایر عبادتها.

پس معلوم شد: که طاعتها براي نفع خود خلق است، وبراي قوام وجود خود ایشان است، ونفعي بخدا ندارد، پس چون خدا غنی شد، وعبادتها براي مصلحت خود خلق است، پس هر قومي را بر حسب مصلحت آنقوم باید تکلیف کرد، پس از این جهة مصلحت هر قومي غیر از مصلحت قومي دیگر شد، ومصلحت هر عصري غیر از مصلحت عصر دیگر شد، وباین واسطه در بني آدم در عصري تکلیف جدید بر حسب وجود ضرور شد، ونبيي آمد، وشریعتي اورد غیر از شریعت آن دیگري، وهمچنین مصلحتهاي جن بر حسب وجود خود ایشان است، وتکلیف ایشانهم بر حسب مصلحت خود ایشانست، ومصلحة حیوانات بر حسب وجود خود ایشانست، تکلیف ایشانهم برحسب مصلحت ایشان است، وتکلیف نباتات برحسب مصلحت خود ایشان است، وتکلیف جمادات هم بر حسب مصلحة ایشانست وشك نیست که مصلحت وجود هر جنسي غیر مصلحت وجود آن دیگري است، پس تکلیف هر یك بر حسب مصلحت ایشانست، ونباید که تکلیف آنها مثل تکلیف انسان باشد البته. ومعلوم است که تکلیف هر قومي بحسب عقل وشعور، ووسعت ایشانست، پس چرا باید تعجب کرد از انکه هر قومي تکلیفي دارند؟ ووقتي که بر حسب شعور واختیار ووسعت ومصلحت هر یك باشد.

محل تعجب نيست، وحدا در قرآن ميفرمايد: كه هيچ جنبنده در زمين وهيچ برنده نيست. مكر اينكه اينها هم امتي هستند. مثل شما؟ ودر خصوص پرنده ها ميفرمايد كه هر يك نماز، وتسبيح خود را دانسته اند، وميفرمايد كه: (هيچ چيزي نيست، مگر انكه تسبيح ميكند بحمد خدا ولكن شما نميفهميد تسبيح ايشانرا) وميفرمايد كه: (هيچ امتي نيست مگر پيغمبري در آنها كذاشته است).

پس معلوم شد: بنص آيه قرآن كه همه خلق صاحب شعور وتكليف ميباشند، وهمه امتي هستند مثل انسان، وپيغمبري دارند وشريعتي دارند الا انكه هر قومي بر حسب خود ايشان است، پس پيغمبر هر قومي هم بايد از جنس ايشان باشد، تا پيغمبري او برايشان ثابت شود. چنانكه گذشت در خصوص آنكه پيغمبری بني آدم: بايد از جنس بشر باشد: تا پيغمبري او ثابت شود، ودر هر طائفه پيغمبر ايشان در ميان ايشان بمنزله دلست در ميان بدن انسان، وجميع فيضها كه از خداوند عالم ميرسد اول باندل ميرسد، واز او منتشر ميشود بساير اعضاء، وهمه فيض باب ميشوند.

پس: چون صفتهاي خلق مختلف است بطوريكه مي بيني: كه جماد بخودي خود از جاي خود نميجنبد، ونمو نميكند، وسخن ظاهري نميگويد، ونبات نمو نميكند، واز جاي خود نميجنبد. مثل حيوان. وسخن نميگويد، وحيوان نمو ميكند، وحركت ظاهري مينمايد، وسخن نميگويد، وجن نمو دارد وحركت دارد، وهم شعور، وسخن ظاهري دارد، ولی نه مثل انسان، ونه بشعور نطق او. واما انسان هم نمو دارد، وهم حركت، وهم نطق، وهم شعور قوي، پس هر يك بر حسب خود، ومناسب شأن ومقام خود تكليفي دارند، وضروريات وجود ايشان تكليف

ايشان شده، پس جماد ونبات را تكليف بحركت ظاهري، وهر تكليف كه حركت ظاهري در كار دارد وعمل متعارفي ميخواهد از ايشان ساقط است زيراكه خدا بوسع تكليف ميكند نه فوق طاقت. وهم چنين حيوانات را تكليف بآنچه در كار داشت تكليف نكردند، وهم چنين جن را بر حسب وجود ايشان تكليف نمودند، پس استعمال چيزهاي كثيف ايشانرا در كار نباشد، ووضوء، وغسل ومسواك، وتطهير بآب ايشانرا حاجت نباشد. وهم چنين بسياري از احكام معاملات در وجود ايشان ضرور نباشد هي قوله پس استعمال چيزهاي كثيف ايشانرا در كار نباشد، وضوء، وغسل، ومسواك، وتطهير بآب ايشانرا حاجت نباشد، وهم چنين بسيار از احكام معاملات در وجود ايشان ضرور نباشد.

يعني: ليس للجن استعمال الأشياء الكثيفة ولا يحتاجون إلى الوضوء، والغسل، والتطهير بالماء وكذلك لا يحتاجون إلى كثير من أحكام المعاملات.

فيه أولا: إن الآيات ظاهرة في مشاركة الجن مع الإنسان في الأحكام الشرعية كلها وكذلك الأخبار.

وثانيا: أي دليل دل على عدم احتياج الجن إلى الوضوء، والغسل، والتطهير بالماء، وكثير من أحكام المعاملات؟ وآية رواية وردت من هدات الخلق في ذلك غير بعض الخيالات والتوهمات؟

وثالثا: قد مر عليك كلام السيد الأمجد أنار الله برهانه من (الرسالة الغرية) حيث قال: بطريق العموم: فالجن تابع للإنس في الأحكام والأحوال، فكلما يجري في الإنس يجري في الجن بالتبعية الخ الصريح في مشاركة الجن من الإنس في جميع الأحكام والأحوال.

ثم قال: واما بني آدم بآنچه مي بيني حاجت دارد، واينهم بجهت

آنستكه هر قومي بقدر شعورش، وبطور خلقتش مكلف است، وزياده از وسعش مكلف نيست، پس نبي جمادات مأمور نباشند بحركت از جاي خود، وقومش مأمور نباشند، بزيارت او، وحركت بسوى او، چراكه اين تكليف از لوازم امكان حركت است، ودر وجود انها نيست، وهم چنين مأمور نباشند بتعليم، وتعلم قولي، وباينكه نبي سخني بگويد: كه هو ابحركت آيد، ومأمور بشنيدن، وشنوانيدن نيستند، پس حاجت باستفتا، وفتوى ندارند، وحاجت بديدن نبي ندارند، ونبي مأمور بحركت بسوى ايشان نيست، واز اين جهت كه هر سنكي وخاكي در هر جاهست مكلف است كه باو جود حركت نكردن، مؤمن باشد، وذكر كند. وباو جود اين عبادتش باو رسيده است، وميداند بجهت اينكه طور رساندن آن پيغمبر ان غير طور رساندن پيغمبر بني آدم است: پيغمبر بني آدم بايد در قوم، وبايشان سخن بگويد، وپيغمبر جماد مكلف باين نيست. بلكه در همان محل خود كه هست تكليف هركس را باو ميرساند. بي حركت، وبي قول. مثل اينكه دل تو بدست وچاي تو ميگويد: حركت كن، وراه برو، وبنويس، وانهارا تكليف ميكند. بدون قول، وبدون اينكه از جاي خود حركت كند، وعجب نيست.

وهم چنين پيغمبر نباتات. نبايد از جاي خود حركت كند، ياسخن بگويد، يارسالتي فرستد. در هر جاهست تكليف بقوم مينمايد، وهمه را تعليم ميد هد. بدون قول، وحركت، واز اين جهت هر گياه در هرجاي زمين كه هست بي حركت، تكليف، وتسبيح خود راميداند، وهم چنين حيوانات. غالبا ضرور نباشد كه نزد پيغمبر خود روند، ياپيغمبر بسوي ايشان آيد، ياسخن گويند وشنوند، وبدون سخن در هر جا باشد تكليف خود را ياد ميكيرند، وبسا باشد كه بزيارت پيغمبر خود روند. هر كاه مامور شوند بزيارت، وبسا باشد كه حكم شود كه: بزيارت نروند، پس

پيغمبر جماد، ونبات، وحيوان نبايد سخن بگويد، واز جاي خود حركت بكند. در هر جاهست بي قول بامت خود تكليف هارا مير ساند، وانها هم بعضى ايمان مياورند، وبعضى نمياورند، وكافر ومؤمن از يكديكر امتياز ميگيرد. واز اين جهت است كه احاديث وارد شده استكه: عرض ولايت مار ابرزمنيها كردند. هو زمينراكه قبول كرد، شيرين وخوب، ومعدن شد، وهر زميني كه قبول نكرد، شور، وتلخ، وسبخ شد. وهم چنين كوهها، وابها ونباتها، وحيوانها. وگاه باشد كه پانصد حديث در اين خصوص پيش باشد. واين بجهت آنست: كه همه آن پيغمبر ان امت خود را بولايت خوانده اند. چنانكه خواهد آمد.

پس ديكر مثل بعضى از جهال تعجب مكن: كه چه طور ميشود جماد، ونبات، وحيوان تكليف داشته باشند وپيعمبر داشته باشند؟!!. چنانكه يافتى همه، پيغمبر وتكليف دراند، وانها بر حسب خلقت خودشان، وشما بر حسب خلقت خودتان. وخداوند جل شأنه عالم بمصحلت ملك خود، وقادر برسانيدن تكاليف ايشان است. بهر طوركه صلاح ميداند ميرساند. وآنچه ذكر شد مؤمن قبول ميكند، وميفهمد كه صحيح است، ونيمشود كه چيزي بنده ياشد، وبدون تعليم خدا بداند. ونميشود كه خدا تعليم بكند مگر بواسطه كاملان ومعتدلان، پس تصديق ميكند آنچه راكه عرض كد دم ولي نميفهمد سر اين امر را. تم محل الحاجة من كلامه رحمه الله ، وكفانا هذا المقدار في إثبات المدعي.

فانظر: كيف صرح في أماكن عديدة من هذا الكلام: بأن نبي الإنسان من جنس البشر. ونبي الحيوان من جنس الحيوانات، وكذا النباتات والجمادات نبيهما من نوعهما، وجنسهما، ولا يمكن أن يكون نبي الإنسان نبيا للجمادات، بل لا بد أن يكون نبي كل من المراتب من سنخها وجنسها.

والعجب: أنه لم يكفه ادعاء هذا المطلب الذي ليس له من الآيات والأخبار دليل ولا شاهد، حتى عده من الأسرار ومنكره من الجهال والأشرار. من جملة العبارات الصريحة من الكلام الطويل المنقول.

قوله: پس بايستي كه از براي آنها هم پيغمبر باشد، كه او كامل ترين آنها باشد. يعني: لابد أن يكون للجن، والحيوان، والنبات، والجماد أيضا نبيا أكمل منهم.

وقوله: پس پيغمبر هر قومي هم بايد از جنس ايشان باشد، تا پيغمبري او بر ايشان ثابت شود. يعني: فلابد أن يكون نبي كل قوم من جنس ذلك القوم، حتى تثبت نبوته عليهم.

وقوله: پس نبي جمادات مأمور نباشند بحركت از جاي خود، وقومش مامور نباشند بزيارت او وحركت بسوى او يعني: فليس نبي الجمادات مأمورا بالحركة: من محله، وقومه ليسوا بمأمورين بالحركة إليه.

وقوله: طور رساندن آن پيغمبر ان غير طور رساندن پيغمبر بني آدم است. پيغمبر نبي آدم بايد در قوم، وبا ايشان سخن بگويد، واز جاي خود حركت كند. يعني: طريق تبليغ أنبياء الجن والحيوان والجماد والنبات غير طريق تبليغ نبي بني آدم، فنبي بني آدم لا بد له أن يقوم يأتي إلى قومه ويتكلم معهم ويتحرك من مكانه. وقوله: پس پيغمبر جماد ونبات وحيوان نبايد سخن بكويد واز جاي خود حركت كند. يعني: فنبي الجماد والنبات والحيوان يقتضي أن لا يتكلم ولا يتحرك من محله. وقوله: پس ديكر مثل بعضى از جهال تعجب مكن. كه چطور ميشود جماد ونبات وحيوان تكليف داشته باشند وپيغمبري داشته باشند يعني: فلا تتعجب مثل بعض من الجهال من أنه كيف يكون للجماد والنبات والحيوان تكليف ويكون لهم نبي؟

فلاحظ هذه الكلمات الصريحة في المدعي. هل هي قابلة للتأويل والمحمل الصحيح، وأخرجها عن ظاهرها؟ وابنه الحاج محمد خان لما رأى هذا المذهب، وصراحة كلمات أبيه في ذلك، وكونه سببا قويا وطريقا واسعا للطعن عليه. وعلى تابعين، أخذ في كتابه (هداية المرشدين) في تأويل هذه الكلمات الصريحة، وتوجيهها على المحمل الصحيح، زعماً منه أن توجيهه بذلك يسد السن الناس عن الطعن والقدح فيه وفي أبيه، غافلا عن حقيقة الحال، أن صراحة المقال تأبى عن الحمل بما قال، وأنه وإن كان ولد بطنه وأنه أدرى بذلك عن غيره، لكن هذا منه اجتهاد في قبال نصه، وأنه لا يخفي على ذي حجى قبحه، على أنه هو أيضا يقول بما قال أبوه.

وبالجملة قال في ذلك الكتاب ما هذا ترجمته: إن مراد أبي ليس أنه لا بد في عرصة الجمادات من حجارة تكون نبيا، وفي عرصة النباتات من شجرة تكون نبيا، وفي عرصة الحيوانات من حيوان يكون نبيا ورسولا، إذ العاقل لا يقول بهذا الكلام، بل مراد أبي: إن نبينا والأئمة عليهم السلام صاحبي هذه المراتب، يعني الإنسانية، والحيوانية، والنباتية، والجمادية، فبتوسط رتبة الإنسان الموجودة فيهم يبلغون أحكام الله إلى الإنسان، ويبلغون إلى الجن بواسطة الروح التي فيهم عليهم السلام، وإلى الحيوانات بواسطة حيوانيتهم، وإلى النبات والجمادات بواسطة النباتية والجمادية الموجودتين فيهم عليهم السلام انتهى.

انظر أيها المنصف، هل يمكن حمل تلك الكلمات الصريحة فيما ذكرنا من مدعي الوالد على هذا التوجيه والتأويل من الولد؟ وهل ربط بين ذلك التصريح وبين هذا التأويل؟ نعم الذي ذكره الولد المرحوم هو في حد ذاته موجه لا ضير فيه بل صحيح لا شك فيه، إن كان المراد مما به الاشتراك بينهم عليهم السلام وبين الحيوان والنبات والجماد ما هو عرضيا لهم عليهم السلام، وأما

إن كان المراد منه ما هو ذاتي لهم، ففيه ما فيه من المفاسد العظيمة، ككونهم مع المراتب الذاتية منهم من سنخ وجنس واحد، وغيره مما أشرنا إليه سابقا. وبالجملة مدرك هذا القول من والده هو ما نذكره إن شاء الله في الفصل الآتي، والولد أيضا يشير إليه بعد تأويله في ذلك الكتاب فلاحظ.

فتبين بلا إشكال: إن العبارات المنقولة صريحة في تعدد الأنبياء في كل مرتبة من الإنسان إلى الجماد، نبي كل مرتبة من سنخ تلك المرتبة وجنسها وإن قال إن الأنبياء في كل مرتبة مظاهر النبي الكلي، وإنهم يتلقون الفيوضات والأحكام من ذلك الكلي، ويبلغونها ويفيضونها ويوصلونها إلى ما هو من سنخهم وجنسهم من الرعية، إلا أن القول بتعدد الأنبياء في المراتب السابقة مستلزم للمفاسد. على أن القول بكلية النبي أيضا فاسد، كما أشرنا إليه في المقالات السابقة ونشير أيضا. ثم إن أحداً من الأصحاب الكرام ومشايخنا كشيخنا الأوحد وسيدنا الأمجد ومن يحذو حذوهما لم يقل بذلك ولم يشر بما هنالك، فضلا عن التصريح بذلك، وإن كان في كلمات المشايخ العظام إشارة أو تلويح لاستشهد به الوالد والولد إثباتا للمدعى، وتقريرا للدعوى، وملأا كتبهما ورسائلهما بهما، وما استدلا به من الآيات والأخبار في كتاب الإرشاد وهداية المرشدين، لا تدل إلى على أن تمام الموجودات صاحب شعور وتكليف، كل مرتبة بحسبها، وكل مرتبة أمة كالإنسان، وهذا مذهب صحيح تدل عليه تلك الآيات والأخبار وغيرها، وأما دلالتها على ما يدعيان من أنه لا بد في كل مرتبة من فرد واحد أكمل من كل أفراد تلك المرتبة يكون نبيا على تلك الأفراد من تلك المرتبة فلا دلالة فيها بوجه من الوجوه. فأي آية تدل؟ وأي حبر يدل صريحا أو تلويحا أو إشارة على ذلك؟ وأي ملازمة بين كون الموجودات بأسرها صاحب شعور وتكليف، وبين أنه لا بد في كل مرتبة من المراتب نبي من سنخ وجنس تلك المرتبة بحيث إذا ثبت الأول ثبت الثاني كما

ادعى الحاج محمد كريم خان في العبارة المنقولة السابقة؟ فراجع. ولولا التطويل بلا طائل لنقلنا تلك الآيات والأخبار، وتعرضنا لعدم دلالتها آية بعد آية وخبرا بعد خبر.

فظهر أن الاعتقاد الصحيح المتفق عليه عند جميع الأصحاب أن نبي الإنسان والجن هو محمد بن عبدالله ﷺ لا نبي غيره في المرتبتين، وهو المبلغ لأهل المرتبتين وأفرادها ولا مبلغ غيره، وإن ثبت لساير المراتب غير الجن من الجماد والنبات والحيوان شعور وتكليف كما هو الحق والصواب كان نبيهم ومبلغهم عن الله سبحانه أحكامهم وتكاليفهم هو نبي المرتبتين، إذ لا فرق بينها وبين الجن والإنس. فنبي المراتب كلها من الإنسان إلى الجماد هو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب الذي كان يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق، أعطاه الله سبحانه من القوة والقدرة الكاملة التامة العامة ما يبلغ به تكاليف تلك المراتب على اختلاف أهلها وأحكامها وتكاليفها، وكل مرتبة يأخذ تكليفه من ذلك الوجود المبارك الشخصي الدنيوي من لسانه الشريف، فيبلغ تكاليف الإنسان للإنسان، والجن للجن، والملائكة للملائكة، والحيوان للحيوان، والنبات للنبات، والجماد للجماد، بوجوده المبارك ونفسه النفيسة. وإن اقتضت المصلحة وجود واسطة في التبليغ عنه في كل مرتبة فهي لا تقتضي كونها نبيا في تلك المرتبة، فإن كان لكل مرتبة نبيا ورسولا من سنخها وجنسها وهو الواسطة بين الله وبين أهل تلك المرتبة، أو واسطة ومظهرا بين النبي الكلي وبين أفراد تلك المرتبة، فما الفائدة والثمرة في معرفة النبي والأئمة ﷺ لغات جميع الموجودات وألسنتها، من الإنسان إلى الجماد، والأخبار متواترة في معرفتهم بها ولا خلاف فيها بين الإمامية؟



الفصل الرابع

قد علم من الفصل السابق أن الحاج محمد كريم خان قال بوجوب وجود نبي في كل مرتبة من المراتب من الإنسان إلى الجماد، ولا يخفى أن قوله هذا من جملة فروعات القول بكلية النبي والإمام، فحيث قال بكلية الإمام والنبي وأنه لا يمكن له أن يظهر بكليته في هذا العالم الظاهر الضيق الصغير وينزل إليه وأنه لا بد له من تبليغ الأحكام الإلهية إلى جميع الموجودات والمخلوقات لكونه صاحب النبوة العامة، لزمه القول: بلزوم وجود نبي ورسول في كل المراتب، نبي كل مرتبة من سنخ وجنس أهل تلك المرتبة، ومظهر لذلك النبي الكلي، فالنبي والمبلغ حقيقة عن الله عز وجل هو الكلي، لكن بواسطة المظاهر الموجودة له في كل مرتبة بلباس وصورة أهل تلك المرتبة ومن سنخها وجنسها، فالنبي الكلي يبلغ عن الله تكاليف الإنسان والبشر، بواسطة مظهره الموجود في لباس الإنسان وصورته وهو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ابن آمنة بنت وهب، وهو الذي ظهر وتجلى لهم به ﷺ، وتكاليف الحيوانات والنباتات والجمادات بواسطة الحيوان الطيب والنبات الطيب والجماد الطيب، ويتجلى ويظهر لأهل هذه المراتب الثلاث بأكمل أفرادها المتصور بصورتها والمتلبس بلباسها، وهو وإن كان نبيا ورسولا في مرتبته لأفراد تلك المراتب على مدعاه، لكنه ليس بنبي حقيقي، بل هو مظهر وواسطة للحقيقي، الذي هو الكلي، ويلزم على هذان أن نبينا

محمد بن عبدالله ﷺ أيضا ليس بنبي حقيقي عن الله عز وجل، وإن كان معصوما ولازم الطاعة والاتباع لكونه واسطة ومظهرا للنبي الحقيقي الكلي، بل النبي حقيقة هو الكلي الذي لا يمكن له أن ينزل إلى هذا العالم لضيقه وصغره، ولا يدرك بالبصر ولا يموت ولا يقتل، ولذا قال إن أجساد المعصومين الأربعة عشر وساير الأنبياء عليهم السلام تبلى تحت الأرض ليسوا عنده بالأنبياء والأئمة حقيقة، بل إنما هم مظاهر للنبي الكلي والإمام الكلي، والكلي أخذ هذه الأجساد أجساد الأنبياء والأئمة مظاهر لنفسه برهة من الزمان حتى يؤدي ما حمله الله من التكاليف بهم، ولما انقضت تلك المدة ألقى تلك المظاهر في عوالمها، ورجعت إلى مأمنها، خلقت وتفرقت وتفتتت أجزائها على زعمه، كما أشرنا إليه سابقا، والنبي حقيقة عنده هو الكلي الذي بإشراقه وتوجهه تتحرك هذه الأجساد الدنيوية وغيرها، والقوالب الصورية والمظاهر العرضية، ويبلغون الأحكام الإلهية والتكاليف الشرعية إلى الأفراد البشرية ونحوها، وإنا وإن تعرضنا في المقالة الأولى والثانية إلى نقل عبائره من كتاب إرشاد العوام، ومع ذلك ننقل أيضا بعضا منها إثباتا للحجة وإتماما للمحجة.

قال في المجلد الأول منه في فصل من فصول المطلب الرابع: پس چون اين مطلب رادانستي ميكوئيم باو جودانيكه بدن حضرت أمير عليه السلام يكيست ممكن است ان بزر گوار كه از اعراض اين دنيا در چنجين جا مظهر قرار دهد مانند آينه ودر هر يك از انها نور مقدس او بكلي ظاهر باشد وهمه را معصوم ومطهر وهمه رخسار وچشم وگوش خدا باشند بي تفاوت چراكه حركت اين اعراض بحركت بدن اصليست، ودر عصمت وطهارت معصيت تابع اوست، پس بدن اصلي معصوم شد اعراض هم باين واسطه معصوم ميشود واز انچه عرض شد معلوم شدكه لازم نكرده است بصورت علوى جلوه كند بلكه ممكن است كه بصورت غير علوي

جلوه نمايد از صورت غير انسان يا بلكه صورت حيوانهاي طيب وتباتهاي طيب وان همه شنوا وكويا وتوانامیتواند باشد واين يك قسم از ظهورات ايشانست انتهى.

يعني: لما عرفت هذا المطلب نقول: مع أن بدن الأمير عليه السلام واحد يمكن أن يأخذ من أعراض هذه الدنيا في محال عديدة مظهرا كالمرات ويظهر نوره المقدس بالكلية في كل واحد من تلك المحال ويكون كلها معصوما مطهرا، ووجه الله وعينه وأذنه، بلا تفاوت، ويكون ذلك المظهر تابعا لذلك الكلي في العصمة والطهارة والمعصية، فلما كان البدن الأصلي للإمام معصوما كانت الأعراض والمظاهر أيضا معصوما، فتبين أنه لا يلزم أن يتجلى بالصورة العلوية. بل يمكن أن يتجلى بصورة غير العلوي من الإنسان كصورة الحيوانات الطيبة والنباتات الطبية، ويسمع وينطق، ويفعل من كلها، وهذا قسم من ظهوراتهم عليهم السلام.

وقال في الفصل الذي بعد هذا الفصل: چون دانستي كه حضرت پيغمبر صلى الله عليه وآله وسلم در همه جا حاضر است، يعني خداوند پر كرده است فضاي اسمان وزمين را بوجود شريف ايشان تا يكانكي خود را ظاهر كند وايشان در همه جا ببدن شريف خود ظاهر ند وحاضر وموجود چراكه بدن ايشان كليست مانند جسم كه در همه عالم اجسام است انتهى. يعني: لما عرفت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحضر في كل مكان، يعني أن الله سبحانه ملأ فضاء السماء والأرض بوجوده الشريف، حتى يظهر وحدانيته، وهم عليهم السلام يظهرون في كل مكان ببدنهم، ويحضرون ويوجدون، لأن بدنهم كلي كالجسم الذي هو في جميع عالم الأجسام انتهى.

انظر كيف يصرح في هاتين العبارتين مكررا: إن النبي وكذا الإمام كليان وملأا فضاء السماء والأرض وجميع العوالم بكليتهم، وإن أرادا أن

يظهرا في مرتبة من مراتب المخلوقات تجليا في صورة واحد من أفراد تلك المرتبة الذي هو أكملهم، وظهرا فيه لأهل المرتبة، فالذي كان يرونه أهل المراتب هو مظهر وعرض وقالب ذلك النبي والإمام الكلي وليس بنبي وإمام حقيقي وأصلي، إذ هو على مذهبه لا يرى ولا يموت ولا يقتل ولا يؤثر فيه آلة قتل وجرح أبدا، لأنه كلي والكلي هذا شأنه، وفساده للمتأمل أوضح من أن يبرهن عليه.

وبالجملة لما قال بكلية النبي فرع عليها القول بتعدد الأنبياء في كل مرتبة من المراتب، من الإنسان إلى الجماد، نبي من سنخ وجنس وتلك المرتبة، فنبي كل مرتبة غير النبي الذي في المرتبة الأخرى. ونحن بحمد الله أبطلنا في المقالة الأولى والثانية القول به ولا حاجة إلى التكرار، والفرع تابع للأصل، على أن فساده كما ذكرنا لا يخفى على أحد، إذ لم يقل به أحد من الأصحاب من البدء إلى الآن، وليس له دليل ولا شاهد من الأخبار والقرآن، بل هو قول محدث وطريق مستحدث.

الفصل الخامس

وأما ما ذكره الهمداني في العبارة المنقولة عنه من رسالته (هدية النملة) في أول المقالة، ونسب إليه عطر رمسه، وهو تصور علي أمير المؤمنين عليه السلام بصورة مروان في قتل طلحة، فليس بمختص له بل نسب غيره أيضا ذلك إليه من دون اطلاع والتفات إلى مراده ومقصوده، واستوحش من ذلك غاية الاستيحاش، ولما كان كلام الهمداني كلاما مشتملا على الغلط الفاحش في بعض المقام، ولم يكن قابلا لصرف العمر وتضييع الأوقات، أعرضنا عنه وعمدنا نقل الكلام الفاضل المعاصر المرحوم من رسالته (ترياق الفاروق)، فبإبطال تلك النسبة، وتوضيح المقصود والمرام، يظهر بطلان قول الهمداني وجوابه، قال رحمه الله: از جمله مطالبيه شيخ گفته انستكه أمير المؤمنين عليه السلام در وقعه جمل بصورت مروان مصور شده وتيراند اخت، وطلحه راكشت زيراكه چون از طلحه سؤال كردندكه كي تراتيرزد كفت على، وحال انكه مسلم است كه در ظاهر مروان تيرزداورا، وچون طلحه در حال احتضار وكشف باطن بود حضرتراشناخت، وديگر ان چون صاحب بصيرت نبودند مروان راميديدن، قال في شرح قوله (واجسادكم في الاجساد): والمراد في أجسادهم أجساد من سواهم فإنها لهم، فإنهم يلبسون ما شاؤوا ويخلعون ما شاؤوا، فهم أولى بجسد زيد منه، لكنهم يلبسون احسنها لبعده عن التغيير، إلا إذا حصل صارف، فيظهرون بمقتضاه على حسب قابلية الرائي، ولهذا

ظهر لطلحة في وقعة جمل بصورة مروان حيث رماه بالنبل، فقال: رماني علي مع الاتفاق على أن مروان هو الذي رماه، ولما كان طلحة في حالة الموت وكشف الغطاء رأى الحقيقة ولم ير مروان، ومن يكشف له الغطاء يرى مروان ولا يرى عليا انتهى ملخصا. ومتشرعة اين استلدلال را باطل دانتد، أولا: قول طلحة حجت نيست. وثانيا: محتمل است كه مراد طلحة از باب تسبيب باشد يعني: انحضرت سبب قتل أو شدند بامر ونحو ان، يا انكه اين كلام گفته كه حضرترامتهم بمباشرت قتل خود كند شايد بسبب ان فتنه بر پاشود، مانند فتنه كه بتهمت قتل عثمان. بر خواست، پس باين حرف محتمل الوجوه بي پاچگونه ميتوان اعتقاد نمود كه انحضرت في الحقيقة بجسد مروان متلبس شدند، وچكونه شيعه راضي باين معنى ميشوند؟ وچكونه انرا فضيلت ميشمارد؟ انتهى كلامه.

يعني أن من جملة المطالب التي قالها الشيخ يعني الشيخ الأوحد الاحسائي هو: أن أمير المؤمنين عليه السلام تصور بصورة مروان في وقعة الجمل ورمى طلحة وقتله، لأنه سئل طلحة عمن رماه، قال: علي، والحال أنه مسلَّم أن مروان رماه ظاهرا، ولما كان طلحة في حالة الاحتضار وكشف الباطن عرف عليا، وساير الناس لما لم يكونوا صاحبي بصيرة رأوا مروان أنه الرامي. ثم أخذ في نقل عبارة الشيخ الأوحد ملخصاً إلى أن قال: والمتشرعة يعتقدون بطلان هذا الاستدلال، أولا: بأن قول طلحة ليس بحجة، وثانيا: باحتمال أن مراد طلحة من قوله التسبيب، يعني أن عليا سبب قتله بأمر ونحوه، أو مراده من قوله: إن عليا رماني اتهامه عليه السلام بمباشرة قتله، لعل أن يكون قوله هذا سببا لإثارة الفتنة، كإثارة الفتنة باتهامه عليه السلام بقتل عثمان. فبهذا القول المحتمل للوجوه الذي ليس له أساس كيف يعتقد أن عليا عليه السلام تلبس حقيقة بجسد مروان؟ وكيف الشيعة ترضى بهذا المعنى؟ وكيف يعدونه من الفضيلة؟ انتهى ترجمة كلامه

بلا زيادة ونقيصته. والأحسن أنه قبل التعرض لاشتباه الفاضل المرحوم نتصدى لنقل كلام الشيخ الأوحد بطوله، وتوضيح مقصوده ومراده، ثم نرجع لبيان الاشتباه منه وعدم التفاته واطلاعه على المرام.

قال في شرح فقرة (وأجسادكم في الأجساد): ولو سلكت طريق التأويل وظاهر الظاهر جاز لك أن تريد بالأجسام المفدية ما لهم من أجساد غيرهم، فإن حقايق أجساد ما سواهم لهم، وهم أولى بها من غيرهم، فإنهم يلبسون ما شاؤوا ويخلعون ما شاؤوا، فهم أولى بجسد زيد منه، لأن ذلك الجسد من شعاعهم أعطوه زيدا عارية، فهم أولى به من زيد، لأن المادة لهم ومنهم، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك مرارا فراجع. وإنما جاز هذا، بمعنى أنهم اختصوا ببعض منها دون بعض، مع أن كلها لهم، لأنهم إنما يلبسون أحسنها لبعده عن التغيير أو لقلة التغيير فيه، لاستقامة طبيعة من ألبسوه إياه، ولصلاحه وعمله الموافق لسنتهم، فقل تغييره، فكانت صورته أقرب إلى حاله حال بروزه عنهم. وقال بعد سطرين: وإنما قلنا إنهم يلبسون أحسنها إذا لم يحصل صارف عن الأحسن من سبب القابلية، كما كان جبرئيل في كل وقت ظهر فيه لأحد من الأنبياء، أو حين ظهر لمريم، فإنه يظهر في أجمل صورة في ذلك الزمان، كما كان يظهر لمحمد ﷺ في صورة دحية بن خليفة الكلبي لأنه أجمل أهل زمانه، وذلك لما قلنا: من أن أجمل صورة توجد في زمان الظهور تكون أقرب إلى تلك الحقيقة الطاهرة الطيبة لاعتدال مزاجها، وإن كانت لا تبلغ اعتدال تلك الحقيقة الطيبة. فإنه لو خرج ﷺ والأئمة عليهم السلام على ما هو عليه من جمال صورته المطابقة لحقيقته لما رآها أحد من ملك أو نبي أو غيرهما إلا وصعق لوقته، ولكن الله سبحانه قد ظهورهم على قدر احتمال من دونهم، ممن يظهرون له مما أشرنا إليه فيما تقدم، من أن نورهم يزيد على الشمس بألف ألف مرة،وأربعة آلاف مرة وسبعمائة ألف مرة وعشرة آلاف

مرة. وإنما قلنا: إذا لم يحصل صارف عن الأحسن من سبب القابلية لأنه لو حصل صارف كذلك لبسوا ما اقتضته القابلية المتغيرة، على أنه في ظاهرهم بأن يرى ظاهرهم في ذلك، ومن لم يكن على عينيه غطاء رآهم على ما هم عليه في هذه الحال، كما ترى الشمس إذا أشرقت على المرايا المتلونة بالخضرة والحمرة والصفرة مثلا، وبالاعوجاج والصغر ظهر نورها بلون القابل، والبصير لا يرى في نورها تغييرا لأن التغيير إنما هو في القابل، ومن ذلك ما رواه ابن أبي جمهور الاحسائي في المجلى، ورواه صاحب كتاب أنيس السمراء وسمير الجلساء في كتابه عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: شهدت البصرة مع أمير المؤمنين عليه السلام، والقوم قد جمعوا مع المرأة سبعين الفا، فما رأيت منهم منهزما إلا وهو يقول: هزمني عليّ عليه السلام، ولا مجروحا إلا هو يقول: جرحني عليّ عليه السلام، ولا من يجود بنفسه إلا وهو يقول: قتلني علي، ولا كنت في الميمنة إلا وسمعت صوت علي، ولا في الميسرة إلا وسمعت صوت علي، ولا في القلب إلا وسمعت صوته. ولقد مررت بطلحة وهو يجود بنفسه وفي صدره نبلة، فقلت له: من رماك بهذه النبلة؟ فقال: علي بن أبي طالب. فقلت: يا حزب بلقيس ويا جند ابليس، إن عليا لم يرم بالنبل وما بيده إلا سيفه. فقال: يا جابر أما تنظر إليه كيف يصعد في الهواء تارة، وينزل في الأرض أخرى، ويأتي من قبل المشرق مرة، ومن قبل المغرب أخرى، وجعل المغارب والمشارق بين يديه شيئا واحدا، فلا يمر بفارس إلا طعنه، ولا يلقي أحدا إلا قتله أو ضربه أو أكبه لوجهه، أو قال: مت يا عدو الله فيموت، فلا يفلت منه أحد. فتعجبت مما قال، ولا عجب من سرار أمير المؤمنين وغرائب فضائله وباهر معجزاته. وروى في المجلى أيضا عن المقداد بن الأسود الكندي أن عليا يوم الأحزاب وقد كنت واقفا على شفير الخندق وقد قتل عمر بن عبدود، وانقطعت بقتله الأحزاب، وافترقوا سبع

عشر فرقة، وإني لأرى كلا في أعقابها عليا يحصدهم بسيفه وهو عليه السلام في موضعه لم يتبع أحدا منهم، لأنه عليه السلام من كريم أخلاقه أنه لم يتبع منهزما انتهى.[(١)] فهذان الحديثان صريحات في ظهوره عليه السلام فيما شاء وتعدد مظاهره ولا سيما الثاني، حيث قال: ويحصدهم بسيفه وهو عليه السلام في موضعه. وأما الأول فالاستشهاد به ظاهر، حيث ظهر أنه ظهر في صورة قبيحة وهو صورة مروان بن الحكم، للاتفاق أن الذي رماه هو علي عليه السلام في صورة مروان بن الحكم لكونه آلة هلاكه فاقتضت قابلية هلاكه على ظهوره عليه السلام في صورته، لأن مقتضى قوابل الموت وعاين الملائكة كشف عنه غطائه فبصره حينئذ حديد، فشاهد الحقيقة أن الذي رماه هو علي عليه السلام في صورة مروان بن الحكم لكونه آله هلاكه فاقتضت قابلية هلاكه على ظهوره عليه السلام في صورته، لأن مقتضى قوابل أفعاله سبحانه وتعالى أن تظهر أسباب تعلقها بالمفعولات على ما اقتضته تلك القوابل تمشية لأحكام الحكمة الإلهية على النظام الطبيعي. فظهرت صورة رضوان خازن الجنان على أحسن صورة كما هو مقتضى النعيم والتنعم، فظهرت صورة مالك خازن النيران على أقبح صورة لأعدائه كما هو مقتضى التعذيب والتأليم، كما أن علي عليه السلام ليظهر في أحسن صورة لأوليائه وأنسها، ويظهر في أوحش صورة لأعدائه، وهذا مقتضى الحب والبغض، فلما كان طلحة في حالة النزع والمعاينة، وهي حالة كشف الغطاء، لم ير مروان بن الحكم وإنما رأى عليا، ومن لم يكشف عنه الغطاء لكمال أو لاحتضار لم ير عليا وإنما يعاين مروان بن الحكم انتهى كلامه الشريف.

---

(١) وعن كتاب الواحدة عن المقداد بن الأسود قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يوم الخندق عندما قتل عمرو بن عبد ود العامري لعنه الله واقفا على الخندق يمسح الدم عن سيفه ويجليه في الهواء، والقوم قد افترقوا سبع عشر فرقة وهو في أعقابهم يحصدهم بسيفه. (راجع كتاب صحيفة الأبرار الحجة الإسلام الممقاني الحديث الثامن والعشرين الجزء الثاني).

وتوضيح ذلك أن حقيقة محمد وآله ﷺ لما كانت أول ما خلق الله سبحانه كما نطقت به الأخبار المستفيضة بل المتواترة، ولم يكن أكمل وأصفى وأبهى منها، ولم يخلق أعلى منها مرتبة، وبمقتضى خطاب أدبر، امروا التبليغ الأحكام الإلهية للمكلفين وتأديبهم وتربيتهم وتعليمهم معالم دينهم، اقتضت الحكمة والمصالح الحقيقية أن تكون صورهم أيضا أكمل وأبهى وأعلى من صور من سواهم من المخلوقات، ولكن لو أرادوا أن يظهروا للخلق بصورهم الأصلية المناسبة والمطابقة لحقيقتهم عليهم السلام لما كان يتحملها نبي مرسل ولا ملك مقرب، بل ماتوا وهلكوا واحترقوا من تلألؤ أنوارها وشدة ضيائها. لا جرم ظهروا للخلق بقدر تحملهم في أحسن صورة من صور المخلوقات حتى يتمكنوا من التكسب والتعلم منهم معالم دينهم، ولو كانوا ظهروا بصورتهم الأصلية المناسبة لحقيقتهم، فكيف كانوا ينظرون إليهم وينتفعون منهم؟ كما لا يتمكنون من النظر إلى الشمس التي نورها أنزل من نورهم بآلاف آلاف مرتبة، واكتسبت نورها من نورهم.

ولما كانت حقايق جميع المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات على التفصيل السابق خلقت من شعاع نور أجسادهم الشريفة، وصورهم من صورة ولا يتهم وعكسها كما برهناه، ولذا كانوا علة مادية وصورية لكل المخلوقات. قال الشيخ الأوحد: إنهم عليهم السلام أولى وأحق بصورة زيد من زيد، لأنها لهم عليهم السلام أعطوها له عارية، وإن أردوا الظهور فيها والتصور بها لظهروا، لكن ظهروا في أحسن صورة لقربه للاعتدال وحقيقتهم الطيبة الطاهرة، كما أن جبرئيل عليه السلام كان يظهر في زمان نبينا ﷺ في صورة دحية الكلبي الذي هو أجمل أهل زمانه، وفي غيره في غيرها. هذا طريق ظهورهم لمحبيهم ومخلصيهم، وأما ظهورهم لاعدالهم ومبغضيهم: إن أرادوا الظهور بغير صورهم الظاهرة فبحسب قابلية العدو والمبغض،

يعني: إن العدو لما كانت قابليته قبيحة ومعوجة يرى الإمام عليه السلام بمقتضى قابليته في صورة قبيحة منكرة، مع بقاء الإمام عليه السلام في صورته الظاهرة، بحيث لو نظر غير ذلك العدو لرآه في صورته الظاهرة للخلق، لا إنهم العياذ بالله يتلبسون بالصورة القبيحة، ويظهرون لذلك العدو، كصورة مروان بن الحكم، كما زعمه البعض من المعاصرين، بل المراد هو ما ذكرناه. مثالاً ظاهرا: إنك إذا قابلت الشمس بمرايا عديدة مختلفة الألوان، كالأسود والأحمر والأصفر والأخضر والمعتدل والمعوج، فالشمس تظهر فيها بحسب قابليات المرايا من الألوان والاعتدال والاعوجاج، في الأسود أسودا، والأحمر أحمرا، والمعتدل معتدلا، والمعوج معوجا وهكذا، ولا يرى في الشمس تغيير بوجه إلا بحسب القوابل والمحال. ومن قطع النظر عن المرايا ونظر إلى الشمس لم يرها إلا على صورتها الظاهرة لغير المرايا، فالسواد والاحمرار والاعوجاج ونحوها من الصور التي ظهرت الشمس بها في المرايا، ليست من الشمس بل من المرايا.

فالصورة القبيحة الظاهر بها الإمام عليه السلام للأعداء منهم بحسب قابلياتهم واعوجاجها، لا من الإمام عليه السلام، يرونه الأعداء بتلك الصورة بمقتضى التغيير والاعوجاج الذي فيهم، وأما الإمام عليه السلام فليس فيه تغيير بوجه، بل هو على ما هو عليه من صورته الظاهرة لمحبيهم ومخلصيهم. نعم العدو لو كشف عن بصره الغطاء كحالة الموت، لرآه عليه السلام على ما يظهر به للمحبين، كما كشف عن بصر طلحة الغطاء ونظر إلى الحقيقة والواقع، ورأى أن عليا عليه السلام هو الذي رماه بواسطة مروان، وجعله آلة رمية وهلاكه له. وأما ساير الناس لما كانت على أبصارهم غشاوة لم يروا أن عليا هو السبب والممد لمروان في رمي طلحة، ولم يعلموا أن مروان كيف آلة له عليه السلام في هلاك طلحة، بل رأوا أن مروان هو الذي قتل طلحة، مستقل من غير كونه آلة للغير، بل نفس مروان لم ير نفسه إلا أنه

هو الرامي المباشر للقتل، والسبب التام المستقل له فضلا عن الغير، ولذا لما سمع جابر من طلحة ما سمع تعجب واستعظم قوله، وقال: إن عليا لم يرم بالنبل، وما بيده إلا سيفه. فقول جابر وطلحة كلاهما صحيحان، إذ قول جابر بمقتضى الظاهر الذي كان يراه، وقول طلحة بحسب الحقيقة والواقع الذي كشف عن بصره ورآه.

فمقصود الشيخ الأوحد من قوله: إن الذي رماه هو علي في صورة مروان لكونه آلة هلاكه، فاقتضت قابلية هلاكه على ظهوره في صورته انتهى. هو ما ذكرناه لا ما توهم في المقام من تلبس علي عليه السلام بصورة مروان، إذ لو كانت عبارته قدس سره هكذا: فاقتضت قابلية هلاكه على تصوره بصورته. لكان لهذا التوهم مجال، لكنه قال: (على ظهوره في صورته). وغير خفي أن الظهور غير التصور، كما يقال في الشمس أنها تظهر في المرآة، لا أنها تتصور بها. وكذا قوله: (لكونه أي مروان آلة هلاكه)، صريح في المرام، منافي لما زعمه بعض الأعلام. فظهر أن مقصوده نور الله ضريحه بيان سر أن علي عليه السلام مع أنه هو السبب في قتل طلحة، وهو القاتل له حقيقة كما شاهده طلحة أيضا، واعترف بذلك، ما الداعي في عدم مباشرته عليه السلام بنفسه الشريفة قتل طلحة، وقتله ظاهرا على يد مروان في ذلك أن الحكمة الإلهية اقتضت جريان الفعل وظهوره بمقتضى المحل، وعلى حسب اقتضائه، يعني : أن حقيقة طلحة اقتضت أن يكون قتله على يد قبيح، ووساطة قبيح، وهو مروان، وإن كان الممد حقيقة لمروان والمحرك له هو علي عليه السلام : «بهم تحركت المتحركات، وبهم سكنت السواكن»، وقوله: «لأن مقتضى قوابل أفعاله سبحانه وتعالى أن تظهر أسباب تعلقها بالمفعولات على ما اقتضته تلك القوابل، تمشية للأحكام الإلهية، صريح فيما ذكرنا».

فتبين أن مراده من ظهور الإمام عليه السلام في صورة مروان، هو جعله عليه السلام مروان واسطة وآلة في قتل طلحة، يعني: إظهار فعله عليه السلام من مروان على حسب اقتضاء القوابل والمحال، تمشية للأحكام الإلهية، لا ما توهم من تلبسه وتصوره عليه السلام بصورة قبيح، وهي صورة مروان بن الحكم. وبعبارة مختصرة: أنه لما لم يكن في طلحة مانع وصارف عن مشاهدة الواقع، من حيث كشف الغطاء عن بصره، أدرك الواقع ونفس الأمر، ولم يلتفت إلى الواسطة والآلة بوجه، بل نظر إلى السبب الأعظم وهو علي عليه السلام، ورأى أنه هو الرامي والقاتل له، وبيده زمام الحياة والممات تفويضا من الله خالقه. وأما ساير الناس لما كانت على أبصارهم غشاوة، ولهم مانع وصارف عن مشاهدة الواقع وحقيقة الأمر، رأوا ما اقتضاه المحل وحقيقة طلحة، وهو توسط مروان في قتله، وجريان الرمي على يده، ونسبة القتل إليه ظاهرا.

وبالجملة لما ظهر لك مراد الشيخ الأوحد من عبارته المنقولة، بعبارات مكررة وبيانات واضحة، عرفت طريق اشتباه الفاضل المعاصر المرحوم وغيره، وهو رحمه الله لما زعم أن مقصود الشيخ الأوحد هو تلبس علي عليه السلام بلباس مروان، وتصوره بصورته، نسب إليه ما لا يليق به، وقال: چكونه ميتوان اعتقاد نمودكه انحضرت بجسد مروان متلبس شود؟ يعني: كيف يمكن أن يعتقد أن عليا يتلبس بجسد مروان؟ وقد عرفت بحمد الله أن ما نسبه إلى ذلك الأوحد نشأ من عدم التأمل في كلماته، والغفلة عن مقدماته، ثم ما ذكره الفاضل المعاصر المرحوم من الاحتمالات في تضعيف خبر جابر بن عبدالله الأنصاري، حتى يتوسل بها إلى إبطال استدلال الشيخ الأوحد كلها ضعيفة، أما قوله: بأن قول طلحة ليس بحجة في إخباره، فصحيح لو كان متخذا قول طلحة سندا ودليلا، وقد رأيت أنه استدل على مطلبه بقواعد محكمة، وأدلة مستحكمة، ثم أتى

بقول طلحة شاهدا ومثلا، حيث قال: ومن ذلك ما وراه ابن أبي جمهور الأحسائي. وقال: وأما الأول يعني به هذا الخبر فالاستشهاد به ظاهر هي. وأما احتماله الثاني وهو أن مراد طلحة من قوله: قتلني علي. لعله من باب التسبيب بأمر ونحوه، فهو أوهن من الأول. إذ كونه عليه السلام هو السبب الأعظم في مقاتلة من اجتمع حول الجمل، وقتله بأمره العمومي قولا وفعلا، قطعي وجداني لا يحتاج إلى قول طلحة. واحتمال أن يكون مراده هو ذلك وإلى أمر خصوصي أيضا، إذ الأمر العمومي هو الكافي في التسبيب، سيما إذا تقدم إلى قتال المقابلين بنفسه الشريفة. وأما الاحتمال الثالث: وهو كون قول طلحة: قتلني علي، لعله كان من باب إيثار الفتنة باتهامه عليه السلام بمباشرة قتله، كما أثيرت الفتنة بتهمة قتل عثمان، فهو أوهن من الأولين أيضا، إذ طلحة وإن كان من العشرة المبشرة عند الجماعة إلا أنه ما كان ممن يعبأ به سيما في الحرب العظيم، الذي لا يؤاخذ أحد بقتل أحد فيه، كما هو المتعارف لدى أهله حتى في زماننا، كما أن مروان قتله ظاهرا ورآه كل أحد، ولم يترتب عليه أثر ولم يطالب بدمه أبدا، على أن السبب الأقوى في هذه الموارد هو الآمر لا المباشر، سيما إذا كان الآمر مثل أمير المؤمنين عليه السلام، الذي هو واجب الطاعة ظاهرا وواقعا. ثم إن قياس طلحة بعثمان قياس من الفارق من جهات عديدة لا تخفى على البصير الناقد، وأضعف من هذا الاحتمال ما ذكره الهمداني في هديته: من أنه كيف عرف طلحة ورأى عليا في صورة مروان، ولم يعرفه الحسن بن علي عليه السلام حيث قال في مجلس معاوية لمروان: أنت الذي وقفت بين الصفين ورميت طلحة وقتلته، لأنا نقول: أولا: إنك لم تقبل قول طلحة فيما نسبه، فكيف يقبل معاوية من الحسن عليه السلام إذا بين الواقع ونفس الأمر؟ وثانيا: إن الحسن بن علي عليه السلام عرفه حق المعرفة ورأى ما رأى طلحة يقينا، لكن أخفاه لمصالح عديدة، منها عدم قبول معاوية وجلسائه

منه الواقع الحق وإنكارهم ذلك كإنكارك إياه، مع قولك بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ونسبتك إليه ظاهرا. ومنها الجريان معهم على الظاهر، وكان الرامي والقاتل ظاهر: هو مروان، ولم ير ظاهرا أحد، إن الممد والمحرك هو أمير المؤمنين عليه السلام، حتى نفس مروان، فقول الحسن عليه السلام لا ينافي ما أخبر جابر عن طلحة فظهر بحمد الله مراد الشيخ الأوحد من خبر جابر، والشيعة، ترضى إن شاء الله بما ذكرناه وأوضحناه، ويعدونه من الفضائل العظيمة، ويميزون الماء من السراب، والتبر من التراب.



المقالة السابعة

في علم الله سبحانه القديم والحادث وفيها فصول:



الفصل الأول

اعلم أولا قبل الشروع في بيان لأقوال في علمه سبحانه: أنه يجب الاعتقاد بأن الله كامل في ذاته من جميع الجهات لا يفقد شيئا من الكمالات، فكما أن القدرة والحياة، والسمع والبصر، من صفاته الذاتية، ولا يمكن سلبها عن مرتبة الذات، فكذلك العلم وهو عين ذاته. فيجب الاعتقاد بأنه تعالى عالم بذاته بكل شيء من الإمكانات والمكونات الكليات والجزئيات والذاتيات والعرضيات والمجردات والماديات والعلويات والسفليات وكل شيء، لا يغرب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وعلمه قبل الخلق وبعد الخلق ومع الخلق، لا يتغير علمه، ولا يتجدد، ولا يتبدل، ولا يختلف هذا هو العلم الذاتي القديم له عز وجل، ولا كيف لهذا العلم، ولا يمكن الكلام فيه لأنه عين الذات، والكلام فيه كلام في الذات، فكما أن الذات ورد النهي عن التكلم فيها لأن الطريق إليها مسدود والمطلب مردود، فكذلك هذا العلم بلا تفاوت. وهذا هو العلم الذي اختصه لنفسه، لا يطلع عليه أحد غيره.

وله سبحانه علم ثان في مرتبة الخلق غير العلم المذكور منسوب إليه، وهو العلم الحادث، ويراد به مخلوقاته لا ذاته، مثل: اللوح المحفوظ، والقلم والإمام، والقرآن. فإذا قلت: علم الله في اللوح كذا، فليس المراد ذات الله في اللوح. أو إذا قيل: الإمام عيبة علم الله، فليس المراد عيبة ذات الله.

فثبت أن هناك علما منسوبا إلى الله حادثا، والإمام عيبة

ذاك العلم. وفي الكافي عنوان بابا في أن لله تعالى علمين: علم علمه أوليائه ورسله، وعلم استأثر به في علم الغيب عنده، وسيأتي بعض الأخبار في ذلك. فهذا العلم الذي علمه أوليائه لا يخلو أما أن يكون ذاته تعالى وهو محال بالضرورة ولا يتفوه به أحد، أو هو غير ذاته تعالى فهو المطلوب، وكلما هو غير ذاته فهو حادث مخلوق. وهذا مراد من أثبت الله العلم الحادث، لا إن ذاته تعالى والعياذ بالله فاقد العلم ولا يعلم ثم علم ولا يستلزم إثبات هذا العلم له نفي العلم عن مرتبة الذات. ويأتي تتمة الكلام في ذلك في الفصول الآتية إن شاء الله.

وحيث إن بعض العلماء وكثيرا ممن ينتحل العلم لم يعرفوا المراد من العلم الحادث في عبائر بعض الفحول، وتوهموا استلزامه النقص في مرتبة الذات،شددوا النكير عليه، وحكموا باستلزامه الكفر، منهم الفاضل المعاصر المرحوم. وأنا أنقل عين عبارته من رسالته قال: مسئلة از جمله مطالبيكه منسوب است بشيخية اينست كه از براي خدا علم حادث اثبات كرده اند، وتحقيق اين مطلب بنحويكه از كلمات شيخ استفاده ميشود انستكه خدارا دو علم است: يكي عين ذات وان تعلق ندارد دو ارتباط بممكنات ندارد چون عين ذاتست، وذانرا تعلقي وربطي بأشياء نيست، وديكري علمي است حادث كه خدا انرا خلق كرده، وچون بسيار شريف است انرا اضافه بخود نموده، وان عين معلوم است، وائمة عليهم السلام خزان اين علمند، وابواب اين خزانه، هستند چنانچه در شرح فقره (وخزان العلم) ميكويد: والعرش قلب النبي وقلوبهم، فهم تلك الخزانة، وهي خزانة العلم الحادث الموجود الذي لا يحطون بشيء منه إلا بما شاء، دون الذات الذي لا يمكن الإحاطة به أصلا. جميع آيات واخبار يراكه در ان نسبت علم است بخدا باضافة بمعلومات منزل بر اين معنى ميكند ولازم اين كلام انست كه ذاترا بذاته علم باشيا نباشد بلكه باين علم حادث اشيائرا

بداند. ثم نقل عبارة الحاج محمد كريم خان من الإرشاد فقال: واين مطلب بظاهره غلط وكفراست، ومستلزم نقص در مرتبة ذات است، بلكه لازم است اعتقاد براينكه ذات واجب جل جلاله عالم است بجميع أشياء بذاته قبل وجوده (كان عليما قبل إيجاد العلم والعلة) واين علميكه ايجاد كرده است، علم مخلوقات است كه از اثر علم او است، واگر چنانچه بعض اقسام انرا اضافه بخود كرده باشد تشريفا يا مجازا نه از اين بايست كه بان اشياء را بداند يابه بيند، وتعلق علم ذاتي باشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود، مكراينكه علم را عين معلوم بدانيم، وان درست نيست وكيفيت علم خدا بجهت ما معلوم نيست انچه از كتاب وسنت ظاهر است همين استكه او عالم است بذاته بكل اشياء قبل وجودها، وهر يك چون موجود شوند واقع ميشود علم بأنها، وتفصيل معرفت ان بالكنه والحقيقة فرع معرفت ذات خداست بالكنه، وان از براي ممكنات ممكن نيست انتهى كلامه.

يعني من جملة المطالب المنسوبة إلى الشيخية هو إثباتهم لله علما حادث، وتحقيق هذا المطلب على النحو الذي يستفاد من كلمات الشيخ هو أن لله علمين: علم عين الذات لا تعلق له ولا ارتباط بالممكنات لأنه عين الذاعت، والذات لا تتعلق ولا ترتبط بالأشياء. والآخر علم حادث، خلقه الله، ولشارفته كثيرا إضافة إلى نفسه وهو عين المعلوم، والأئمة عليهم السلام خزان هذا العلم، وأبواب هذه الخزانة كما قال في شرح فقرة (وخزان العلم): والعرش قلب النبي وقلوبهم، فهم تلك الخزانة وهي خزانة العلم الحادث الموجود الذي لا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء، دون الذات الذي لا يمكن الإحاطة به أصلا انتهى. ونزل جميع الآيات والأخبار التي فيها نسبة العلم إلى الله بالإضافة إلى المعلومات على هذا المعنى، واللازم على ذلك أن الذات بذاته لا علم له بالأشياء، بل يعلم

الأشياء بهذا العلم الحادث، ثم نقل عبارة الحاج محمد كريم خان المرحوم من الإرشاد، وقال: هذا المطلب بظاهره غلط وكفر، ومستلزم للنقص في مرتبة الذات، بل اللازم الواجب اعتقاد أن الذات الواجب جل جلاله عالم بجميع الأشياء بذاته قبل وجوده، (كان عليما قبل إيجاد العلم والعلة)، وهذا العلم الذي أوجده هو علم المخلوقات الذي هو من آثار علمه، وإن أضاف إلى نفسه تشريفا أو مجازا فليس ذلك من باب أنه يعلم أو يرى الأشياء به، وتعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث، إلا أن نقول: بأن العلم عين المعلوم، وهو ليس بصحيح. وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله، والذي ظهر لنا من الكتاب والسنة هو أنه عالم بذاته بكل الأشياء قبل وجودها، وأي واحد منها إذا وجد وقع العلم منه عليه، ومعرفة تفصيله بالكنة. والحقيقة فرع معرفة ذات الله بالكنة، وهو للممكنات غير ممكن انتهى ترجمة كلامه عليه الرحمة.

ليت شعري كيف غفل الفاضل التحرير عن مقصد الشيخ الأوحد من كلامه المنقول وغيره المطابق للسنة والكتاب؟ فاللازم أولا: الإشارة إجمالا إلى المذاهب المختلفة في علم الله بالأشياء، وإثبات المذهب الحق بصريح الآيات والآثار الواردة عن الأئمة الأطهار. وثانيا: ذكر عبارته عطر الله رمسه من كتبه ومصنفاته في خصوص مسألة العلم. وثالثا: بيان المراد من العلم ثم توضيح اشتباهه وبيان خطئه رحمه الله.

الفصل الثاني

اعلم أن هذا المختصر وإن لم يتحمل تفصيل الأقوال في علم الله سبحانه لما سواه، ولكن الإشارة إليها على سبيل الاختصار والإجمال لازم. اعلم أنه اختلف في ذلك على أقوال ثمانية:

(الأول) قول بعض الفلاسفة وهو أن العلم التام بجميع الأشياء لا يحصل إلا بالعلة التامة، فتعقل الله سبحانه لذاته وهو العلة التامة لجميع الأشياء تعقل بتمام الأشياء، وذهبوا إلى أن لله سبحانه علمين: علم إجمالي مقدم على الأشياء، وعلم تفصيلي مقارن معها.

(الثاني) هو قول الفارابي وأبي علي وبهمنيار وتابعيهم وكثير من المتأخرين، وهو ارتسام صور جميع الممكنات ورسوم تمام المدركات في ذاته، قياسا منهم علم الله سبحانه على علم المخلوق، لزعمهم أن علم المخلوق آية علم الخالق تعالى، وهو غلط فاحش. إذ صفات المخلوق آية صفات فعل الله لا ذاته، ولا شك أنهم يعنون بعلمه سبحانه صفة الذات.

(الثالث) قول أفلاطون: وهو أنه أثبت للأشياء كلها في خارج الذات صورا مفارقة للذات ومنفصلة عنها، وسماها بالمثل النورية، وقال: إن الله سبحانه يعلم الأشياء كلها بتلك المثل النورية، وهي العلوم الإلهية. وهو أيضا باطل، إذ الحكم بالانفصال للصور عن الذات مع قدمها موجب لتعدد القدماء، وكونها قسما ثالثا لا خالقا ولا مخلوقا، وكلاهما

باطلان بالضرورة. ويمكن حمل ما ذهب إليه على المذهب الحق الصحيح، بكون الصور هي الصور الإمكانية، خلقها وجعلها خزانة الأكوان، منفصلة عن الذات لأنها مخلوقة، وعن الخلق لأنها علة للأكوان والمكونات، وبكون العلم هو العلم الإمكاني الذي لا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء كونه.

(الرابع) قول المعتزلة: وهو أن جميع الأشياء ثابتة في ذات الله سبحانه قبل وجودها، وثبوتها بثبوت علمي لا ثبوت عيني، ومن هذه الجهة يعلمها الله سبحانه. والصوفية تبعا للمعتزلة أيضا اختاروا هذا القول.

(الخامس) قول بعض المعتزلة: وهو أن ذات الله علم تفصيلي بالمعلول وعلم إجمالي بغيره، وذات المعلول الأول علم تفصيلي بالمعلول الثاني، وإجمالي بما سواه وهكذا.

(السادس) قول شيخ الاشراق شهاب الدين المقتول ومن يحذو حذوه كالمحقق الطوسي عليه الرحمة وغيره، وهو أن علمه بالأشياء نفس الأشياء، وهي باعتبار علوم وباعتبار معلومات، فباعتبار حضورها لديه وارتباطها به سبحانه علوم، وباعتبار وجودها في نفسها وتقدم بعضها على بعض بحسب الزمان والمكان وتعاقبها وتجددها بعضها من بعض معلومات. فالتغير في المعلول لا في علم الله سبحانه.

(السابع) قول فرفوريوس أعظم تلامذة المعلم الأول، وهو مقدم المشائيين، وهو القول باتحاد ذات الواجب جل شأنه مع الصور المعقولة.

وإن أردنا التعرض لإبطال هذه الأقوال خرجنا عن النظام إلى غير مقام، والأولى أن نكتفي في إبطالها بإثبات الحق المطابق لصريح الأخبار والآيات واضحة الدلالة.

(الثامن) قول الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه: وهو أن لله سبحانه علمين: علم قديم هو عين ذاته، وعلم حادث خلقه، وسماه بالعلم. يعني: إن علم الله سبحانه بجميع الأشياء بطريقين: أحدهما: بعلمه القديم يعني: بذاته المقدسة، يعلم جميع الأشياء الكلي منها ولجزئي، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء. وعلمه بذاته المقدسة بجميع الأشياء قبل إيجادها وبعد إيجادها وحينه على حد سواء، فعلمه بها بعد وجودها كعلمه بها قبل وجودها وبالعكس، ولا نعلم كيفية ذلك العلم ولا كيفية له، كما لا كيفية لذاته المقدسة، إذ هو عين الذات، قل علم أو قل ذات، كالألفاظ المترادفة - عباراتنا شتى وحسنك واحد - وكما أن ذاته سبحانه مجهول الكنه لا يدرك بوجه لا عقلا ولا حسا ولا وهما: (الطريق مسدود والطلب مردود) تعالى عن الإدراك والأوهام والعقول والأفهام، كذلك علمه، إذ هو عين ذاته. فالأنبياء والمعصومون الأربعة عشر وساير المخلوقات حتى النملة في ذلك سواء، وهو المعروف عن أهل بيت العصمة والطهارة. وهذا العلم لا ربط له بالأشياء كالذات الأحدية، وإلا لزم ربط الحادث بالقديم وهو محال، ولا تكلم لنا فيه بوجه إذ هو عين الذات، والتكلم فيه تكلم في الذات بلا مغايرة: (تكلموا في خلق الله ولا تكلموا في الله، فإن الكلام لا يزداد صاحبه إلا تحيرا) فالتكلم فيه لا يوجب إلا الضلال والوقوع في المهالك والسلوك في ضيق المسالك والجري في ميدان التهالك.

وثانيهما بطريق العلم الحادث الفعلي: وهو الفعل والمفعول، يعني: أن المفعول لما تعلق بإيجاده الفعل وجد العلم به بعبارة أخرى: يحدث العلم ويوجد بحدوث المعلوم ووجوده، إذ نذكر قريبا إن شاء الله ونثبت أن العلم الحادث عين المعلوم، فبحدوثه يحدث العلم بالضرورة. نعم لو قلنا: إن العلم غير المعلوم لم يلزم من حدوثه حدوث العلم، وهذا العلم

هو الذي يقع على المعلوم ويطابقه، لا القديم الذاتي. ولو لم يطابقه لما سمي بالعلم، إذ معرفتك الكويل بالطول لا بالعرض، ولو عرفته بالعرض لم يحصل العلم قطعا، ولا يقال له العلم. فعلمك إن طابق المعلوم فهو علم، وإلا فهو جهل، وهو مخلوق بوجود المعلوم. وغير القديم خلقه الله بوجود المعلوم وإيجاده، وسماه بالعلم ونسبه إلى نفسه المقدسة تعظيما وتشريفا له في كتابه الكريم حيث قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[1]. والاستثناء بلا إشكال من العلم، فلو كان المراد منه القديم الذاتي لكان المعنى: ولا يحيطون بشيء من ذاته إلا بما شاء من ذاته. فجاز إحاطة الذات وأمكن، والحال أنه غير ممكن لأحد بوجه من الوجوه، فلا بد لنا من القول بكونه العلم الحادث الفعلي. وكان المعنى: ولا يحيطون بشيء من المعلومات إلا بما شاء منها، وهو صحيح قطعا لا يعتريه شوب الفساد عند من ألقى السمع وجانب اللجاج والعناد. وقال جل شأنه أيضا: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾[2].

فلو كان المراد منه القديم الذاتي لزم أن الله سبحانه أحاط بذاته المقدسة بتمام الأشياء وهو باطل بالضرورة.

فظهر أن المراد منه الحادث الفعلي الذي أحاط به كل شيء. وقال جل وعلا: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[3] الخ، فكونه عز وجل مع أهل النجوى في كل مكان إن كان بذاته المقدسة لزمته المصاحبة والقرب المكاني، وكلاهما خلاف الضرورة. وإن كان بعلمه القديم الذاتي عاد المحذور، فظهر أنه بعلمه

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) الطلاق: ١٢.

(٣) المجادلة: ٧.

الحادث الفعلي الذي حدث بإيجاد المفعول وحدوثه. وقال أيضا عز وجل: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[1] فلو كان المراد منه العلم القديم الذاتي لزم أن يضمه شيء ويدخل في شيء، ولزم التركب المستلزم للحدوث. فظهر أن المراد منه الحادث الفعلي. وكفانا من الآيات الواضحة الدلالات ما ذكرنا، وأما الأخبار فأكثر من أن تحصى، لا بأس أن نذكر بعضا منها. تيمنا.

روى ثقة الإسلام الكليني في الكافي، والشيخ الصدوق في التوحيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «كان ربنا عز وجل والعلم ذاته ولا معلوم، والسمع ذاته ولا مسموع، والبصر ذاته ولا مبصر، والقدرة ذاته ولا مقدور، فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم، والسمع على المسموع، والبصر على المبصر، والقدرة على المقدور».

فانظر في هذا الخبر الشريف، كيف أثبت لله علمين الذاتي القديم بقوله: والعلم ذاته ولا معلوم، والفعلي الحادث بقوله: فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم، فلو كان الواقع على المعلوم هو العلم الذاتي لزم العياذ بالله وقوع الذات على المعلوم ومطابقته معه، وقد قال الإمام عليه السلام: «ولا يجري عليه ما هو أجراه» من الوقوع والمطابقة، اللذين هما من صفات الحادث، فلا يقع على شيء ولا يقع عليه شيء.

فليختر من لا يقول بعلمه الفعلي الآن أحد الأمرين: أما تبعية قول الصادق والقول بما صرح به الإمام من تعدد علمه عز وجل، وأما مخالفة

(١) طه: ٥٢.

قول الإمام عليه السلام والقول بوقوع الذات المقدسة على الحوادث. ومنها فقرة دعاء السحر: «اللهم إني أسألك من عملك بأنفذه، وكل علمك نافذ، اللهم إني أسألك بعلمك كله». ولو كان المراد من العلم فيها القديم الذاتي لزم تجزية الذات، المستلزمة للتركيب، المستلزم للحدوث. فلا جرم نقول: بأنه الحادث الفعلي، فلا يلزم محذور أبدا. ومنها فقرة دعاء المقباس: «وباسمك الذي تعلم به عدد أقطار الأمطار»، وواضح أن الاسم غير الذات، والباء في، «به» للسببية، وما كان غير الذات فهو حادث. فالحادث الذي به يعلم أقطار الأمطار هو المعلوم الذي هو اسمه، وبحدوثه وإيجاده بحدث العلم ويوجد. ومنها خبر بصائر الدرجات عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن لله علما عاما وعلما خاصا، فأما الخاص فهو الذي لم يطلع عليه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وأما علمه العام الذي اطلعت عليه الملائكة المقربون والأنبياء المرسلون فقد وقع ذلك كله إلينا». وفيه أيضا عن الصادق عليه السلام: «إن لله علمين: علم عنده لم يطلع عليه أحد من خلقه، وعلم نبذه إلى ملائكته ورسله، فما نبذه إلى ملائكته ورسله فقد انتهى إلينا». وفيه أيضا عن الصادق عليه السلام: «إن لله علما مكنونا مخزونا لا يعلمه إلا هو ومن ذلك البداء، وعلم علمه ملائكته وأنبيائه ورسله، ونحن علمه». وفيه أيضا عن الباقر عليه السلام: «إن لله علما لا يعلمه غيره، وعلما قد أعلمه ملائكته وأنبيائه ورسله، فنحن علمه».

وبالجملة الأخبار والآيات والأدعية والخطب مشحونة بالتصريح والإشارة والتلويح بعلم الله الحادث الفعلي، وكونه غير العلم الذاتي القديم، الذي هو عين الذات. ولا شك ولا شبهة أن هذا العلم كما هو صريح ما ذكر من الآيات والروايات والأدعية غير الذات المقدسة، وما هو غيرها حادث قطعا، وإنما نسب إلى الله سبحانه تعظيما وتشريفا له، كذات الله العليا، والكعبة بيتي، ونفخت فيه من روحي، وعيسى روح الله ونحوها.

فظهر أن لله علمين: علم ذاتي قديم هو عين الذات، وعلم حادث فعلي هو غير الذات، وبهما كليهما يعلم الأشياء، وهو مما لا ينكره إلا المكابر عقله. نعم الفرق بين العلمين إنه بعلمه القديم الذاتي يعلم الأشياء في أمكنتها وحدودها لا في ذاته، ولا يقع عليها ولا يقارنها ولا يطابقها، وعلمه عز وجل بها بهذا العلم قبل إيجادها وبعده وحينه على السواء، أي علمه بالأشياء قبل إيجادها كعلمه بها بعد إيجادها وبالعكس، ولا يعرف بالكيف ولا كيفية له بوجه، كما أن الذات المقدسة لا كيف لها، إذ هو عين الذات. وأما علمه بالأشياء بعلمه الحادث الفعلي الذي يوجد بوجود المفعول والمعلوم فهو: يقع على المعلوم ويقارنه ويطابقه، بل هو عينه كما نثبته ونبرهنه عن قريب إن شاء الله فانتظر. وهذا هو العلم الذي خزانه المعصومون الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين، ولا يلزم من علمه سبحانه بالأشياء بهذا العلم أنه لا يعلمها بعلمه القديم الذاتي، ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه كما عرفت. وستعرفه، بل علمه تعالى بالأشياء بكلا الطريقين من علمه، ولا يمنع كل منهما من الآخر، فلاح لك مما ذكر أن: ما قاله الفاضل النحرير المرحوم: أن اللازم على ذلك أي على القول بوجود علمه الحادث الفعلي: إن الذات بذاته لا علم له بالأشياء، بل يعلم الأشياء بعلمه الحادث اشتباه صرف، وغفلة واضحة، نشأت عن قلة التدبر والتأمل في كلمات الشيخ الأوحد، وعدم الإنس بها، إذ صريح كلماته كما ترى في الفصل الآتي علمه سبحانه بجميع الأشياء بالعلمين جميعا، لا حصر علمه سبحانه في العلم الحادث الفعلي حتى يلزم ما قال وفرع، ويلزم النقص في مرتبة الذات كما قال. نعم يلزم الكفر والغلط والنقص في مرتبة الذات إن كان الأمر كما زعمه من اعتقاد الشيخ الأوحد بحصر علمه سبحانه في العلم الحادث الفعلي، وقد عرفت وستعرف أن هذا خلاف معتقده نور الله ضريحه والحاصل مفاسد قلة التأمل مما يضيق ببيانها

الطروس وتستوحش منها النفوس، فما ضر لمن لا يعلم أن يسئل ممن يعلم، وقد قال عز من قائل بطريق الأمر المفيد للوجوب على التحقيق: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[١] أليس العلم كله في العالم كله؟ أو ما قال الكملون خذ العلم من أفواه الرجال؟ والظاهر أن الفاضل المعاصر المرحوم لم يطلع على مصنفات الشيخ الأوحد كشرح العرشية، وشرح المشاعر وغيرها. ولذا ارتكب ذلك الاشتباه فيما نسبه إلى ذلك الأواه. ليت شعري إن لم يقل بوجود العلم الحادث الفعلي لله سبحانه فما يفعل بتلك الأدلة الواضحة الدلالات من الأدعية والآيات والخطب والروايات؟ وكيف يوجهها بتوجيه حسن حتى لا يلزم تلك المفاسد؟ وكيف يقدس الذات الأحدية عن المقالات السخيفة الدنية؟ وكيف يطرح تلك الأدلة المحكمة القويمة التي بها قوام الشريعة المستقيمة؟ فإذا على الإسلام السلام.

---

(١) النحل: ٤٣.

الفصل الثالث

أعرني سمعك واجمع حواسك حتى أتلو عليك بعض كلمات الشيخ الأوحد عن بعض مصنفاته الصريحة في المدعى حتى تعلم أن معتقده هو ما أوضحناه وبيناه، وما نسب إليه غيره اشتباه صرف. قال أعلى الله مقامه في المجلد الأول من (جوامع الكلم) في جواب الشيخ رمضان: «اعلم أن مراد الإمام عليه السلام ومراده تبعا لمراده عليه السلام، إن قوله: لم يزل الله ربنا عز وجل والعلم ذاته ولا معلوم أن هذا العلم هو الله سبحانه، وأن الله والقدرة والسمع والبصر والحيوة ألفاظ مترادفة تدل على معنى واحد متنزه في عز جلاله عنها وعن دلالتها، ولكن كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه» وأما قوله عليه السلام: «وقع العلم منه على المعلوم» فالمراد بهذا الوقوع هو الاشراق الحادث بنفس حدوث المعلوم، وهو معنى فعلي إيجادي. وأضرب لك مثلاً ولله المثل الأعلى: إنك أنت سميع لذاتك والسمع ذاتك، فأنك تقول: أنا السميع أنا البصير، فأنت لذاتك سميع قبل أن يتكلم زيد، فلما تكلم سمعت كلامه، وأنت قبله سميع لا أصم، ولكن إدراكك للكلام حدث بوجود الكلام، وهو إشراق من سمعك وفعل حدث منك، كإشراق الشمس الذي لم يتحقق قبل وجود الكثيف، ويذهب بذهابه، أي هو عبارة عنه، فالتعلق هو نفس حضور التعلق أي وجوده، وهو الحضور الخاص، لأنه حضر بنفس وجوده وكونه الذي هو به هو، لا لحضور

العالم الذي هو ضد الغيبة، وهذا هو سر قوله عليه السلام: وقع العلم منه ولم يقل: وقع ذاته ولا علمه فافهم».

وقال أيضا في جواب السؤال الثالث لذلك السائل: «أقول: هذا التقسيم من كلام الناطقين عنه تعالى عليه السلام، حيث جعلوا العلم ذاته، وهذا هو القديم، وجعلوا علما آخر له وهو اللوح المحفوظ كما قال في كتابه العزيز: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[1] فجعل ذلك العند هو الكتاب الذي فيه علمه قال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ وأمثال ذلك في القرآن كثير. وبينوا ذلك عليهم السلام انتهى كلامه رفع مقامه. وعباراته الصريحة في المدعى كثيرة في هذه الرسالة فراجع فإن النسخة موفورة مطبوعة، وقد حرر عطر الله ضريحه مسئلتنا هذه بأحسن وجه وأتم بيان في شرح «الرسالة العلمية» لملا محسن الفيض التي وضعها لابنه أحمد الملقب بعلم الهدى صاحب ينبوع الحيوة، ولم يدع فيه لأحد مقالا ولا لذي جدال مجالا، فراجع أيضا فإنا غير محتاجين لنقله بعد وفور نسخته في المجلد الأول من «جوامع الكلم» وانظر فيه بعين الانصاف والاعتبار لا بنظر الاعتساف والاغيار.

وقال ايضا في المجلد الأول من «جوامع الكلم» في جواب السؤال الثاني للسيد حسن الخراساني: «والحاصل أن العلم الحادث لا يتعلق إلا بالمعلوم الحادث، ولا يتعلق بالمعلوم القديم، لأن العلم محيط بالمعلوم، فإذا كان حادثا لا يحيط بالقديم. وأما العلم القديم الذي هو ذات الله، يحيط بكل شيء الحادث والقديم، ولكن من غير تعلق، لأنه ذات الله،

---

(١) سورة طه: ٥١ - ٥٢.

يحيط بكل شيء، ولا كيف لذلك، فهو قبل كل شيء بلا قبل، وبعد كل شيء بلا بعد، ومع كل شيء بلا مع، لأن العلم القديم هو الله، والله سبحانه لا يوصف بقبل ولا بعد ولا مع، لأن القبل والبعد والمع صفات الخلق، ويصح أن تقول علمه بكل شيء قبل كل شيء وبعد كل شيء ومع كل شيء، ولا يعرف حقيقة ذلك إلا هو تعالى، فعلمه الحادث لا بد أن يكون واقعا على المعلوم ومطابقا له ومقترنا به. وأما علمه القديم فهو محيط بكل شيء من غير وقوع ولا مطابقة ولا اقتران، ولا كيف لذلك، ولا يعلم ذلك إلا هو عز وجل» إلى أن قال: «فافهم هذه العبارات المرددة المكررة».

وعباراته الشريفة المودعة في جواب السؤال الثالث أوضح مما مر بيانا وأكمل برهانا، ولا بأس بنقله حسما لمادة الفساد وقطعا لدابر الجدال والعناد، وإن أوجب تطويلا في المراد قال: قدس سره: «ومعنى قولنا أن لله علما حادثا. أنه حين خلقها خلق لوازمها وملزوماتها وكل ما يترتب على حدوثها، فما كان منها شرطا خلقه تعالى مع خلقه لها، لأن الشرط من لوازم المشروط، ولا يكون اللازم قبل الملزوم ولا بعده، لأنها شرط والمشروط متوقف على شرطه، فلا بد أن يكون معه كالكسر والانكسار، وهو سبحانه عالم بها قبل كونها كعلمه بها بعد كونها فلا يكون في علمه بها محتاجا إلى أن يخلق له علما بها، وإلا لكان قبل أن يخلق ذلك العلم جاهلا بها، وهذا اعتقاد الجاهل به تعالى، لأنه لم يفقد شيئا من في ملكه، فعلمه في الأزل بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان بها في الإمكان. ولأنه لا يستقبل ولا ينتظر، لأن المستقبل والمنتظر فاقد في الماضي والحال، وتعالى العظيم المتعال عن تغيير الأحوال، فعلمه بكل شيء من خلقه هو ذاته البسيطة في الأزل، لأن الأزل هو الله سبحانه ولا يكون في ذاته شيء، وإنما المعلومات في أماكن حدودها من الحدوث، وأوقات وجودها من

الإمكان، وهو بكل شيء محيط. فيا مسلم صحح إسلامك باتياعي، وإياك بنار الكفر من مخالفتي، فإني ما أنطلق بهوى نفسي وإنما أنطلق بهدى من الله باتباعي لأئمة الهدى عليهم السلام الخ».

وقال أيضا في جواب سؤال آخر من تلك الرسالة: «أقول: المراد بعلمه بالأشياء إن أردت به الذي يكون به محيطا بها بحيث لو فرض عدمه كان جاهلا بها، يكون المراد به العلم الذاتي هو الله المعبود الحق سبحانه وتعالى، وهو الذي لا يفقد شيئا ولا ينتظر ولا يستقبل ولا يختلف أحواله، وهو الثابت سبحانه قبل كونها ولا تغير فيه ولا تبدل ولا اختلاف ولا كيف له، وهو الله لا إله إلا هو، ذاته ولا يصح أن يفقد ذاته في حال من الأحوال، ولا يحدث ذاته لذاته، ولا تكون ذاته محلا لشيء. وأما إذا أردت العلم الحادث فالمراد منه كما ذكرنا سابقا أنه: حدود خلقه، فإنه إذا خلق زيدا مثلا، خلق رزقه ومدة عمره، وفنائه وبقائه، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ وأنفس الملائكة، وسمى هذه الكتابة علما له، فإذا سمعت من يقول: علم الله الحادث، فالمراد به القلم واللوح المحفوظ ونفوس الملائكة الموكلين بالخلق في مراتب الوجود الأربع، الخلق، والرزق، والموت، والحياة... الخ.

لو انست بمصنفات الشيخ الأوحد لرأيتها مشحونة بهذه البيانات ولا سيما «شرح العرشية» وأغنانا هذا المقدار من نقل تلك العباير في إثبات ما نحن بصدده، فلاحظ الآن كيف تجدها صريحة الدلالة على أن الله سبحانه عالم بتمام الأشياء بطريقين: الأول: بعلمه القديم يعني بذاته المقدسة عالم بها قبل إيجادها، وبعد إيجادها، وحين إيجادها ولو لم يعلم بذاته لزم نقص في الذات الأحدية، وهو الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وهذا قول من جهل بربه، ولكن هذا العلم لا يقع على الأشياء ولا يقارنها ولا

يطابقها، إذ هو ذاته والذات المقدسة أجل من الوقوع والاقتران، فالواجب علينا أن نعتقد أن الله بذاته يعلم تمام الأشياء لا في ذاته بل في ملكه في أمكنتها وحدودها، لكن بأي كيفية تعلق ذلك العلم؟ لا نعلم، إذا العلم بها علم بالذات المقدسة، وهو محدوب عمن سواه: (الطريق مسدود والطلب مردود، إنما تحد الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظايرها). الطريق الثاني علمه بالأشياء بعلمه الحادث الفعلي، والمراد منه هو الأشياء التي خلقها الله سبحانه وأثبتها في اللوح المحفوظ، فسمى تلك الأشياء الثابتة والمكتوبة في ذلك اللوح علما. قال عز وجل: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ * ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ * ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ﴾.

ولا يمكن أن يراد من العلم فيها العلم القديم الذاتي، إذ لا يدخل في شيء ولا يدخل فيه شيء، لا جرم نقول: إنه العلم الحادث الذي استقر في الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ، لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وبه يعلم ما في السموات وما في الأرض، ولا يلزم من علمه سبحانه بالأشياء بهذا العلم الحادث عدم علمه سبحانه بها بعلمه القديم الذاتي أي بذاته، كما نسبه الفاضل المرحوم إليه، بل يعلمها بذاته وعلمه الحادث معا، ومثله ظاهرا ولله المثل الأعلى: إن زيدا إذا كان له حساب ومعاملات مع عمرو، وضبط جميع محاسباته ومعاملاته معه في دفتر وكتاب وأثبتها فيه، بحيث لم يغرب عنه كلي ولا جزئي منها، وأراد تفريغ الحساب مع عمر، وأحضر ذلك الدفتر والحساب مع علمه بجميع ما فيه، وحسابه بموجب ما أثبت فيه، إلزاما لعمرو بما فيه، وقطعا لدابر فساده وحسما لمادة لجاجه وعناده، فلا يلزم من رجوع زيد إلى كتابه ودفتر حسابه أنه لا يعلم قبل ذلك بما في الكتاب ودفتر الحساب، فيقال حينئذ: إن زيدا عالم بمحاسباته مع عمرو، ومعاملاته معه بطريقين: بعلمه الذاتي الذي هو قبل

إيجادها وإثباتها في الدفتر وبعده وحينه على السواء، وعلمه بها بعده كعلمه بها قبله وحينه، وإلا لكان قبل الإيجاد في الدفتر جاهلا بها، وهو خلف وجدانا، وبعلمه الذي أحدثه وأثبته في الدفتر، أي بالمعلومات التي أثبتها وضبطها وقيدها فيه، وسماها علما. فإن تأملت في هذا المثال عرفت معنى العلم القديم الذاتي والحادث الفعلي لله سبحانه، وعلمه سبحانه بالأشياء بالطريقين معا «قد علم أولو الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يعلم إلا بما هاهنا» وهو صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه.

وبالجملة قد ظهر لك أن معتقد الشيخ الأوحد الذي هو مدلول الآيات والأدعية والروايات ومذهب أئمتنا الهداة عليهم السلام هو ما أوضحناه من علمه سبحانه بالأشياء بالطريقين، من العلم الذاتي والحادث الفعلي، وبه يجمع بين الأخبار والآيات المختلفة الدلالات ظاهرا، لا حصر علمه سبحانه في العلم الحادث، ولا حصره في العلم الذاتي القديم، كما هو مذهب الأكثر من قدماء الأصحاب ومن تأخر.

والحاصل مفاسد القول بانحصار علمه سبحانه بالأشياء في طريق واحد أكثر من أن تحصى وأزيد من أن تستقصى، والحق الواقع والنور اللامع الذي به يظهر معاني الآيات والأخبار، ويرتفع من بينها الاختلاف والغبار، وبه يحصل رضى الباري والنبي والأئمة الأطهار هو ما أوضحناه.

الفصل الرابع

في تعلق العلم الحادث بالمعلومات أقوال ثلاثة: قول بأن العلم غير المعلوم، وقول بأن بعض العلم غير المعلوم، وبعضه عين المعلوم، وقول بأن العلم عين المعلوم.

أما الأول فهو للمتكلمين، ودليلهم: أن علمك بزيد مثلا هو بتلك الحالة والصورة التي رأيته بها في محل ومكان اجتماعك معه في صورة التكلم أو حالة القيام أو القعود أو غيرها، ثم غاب عنك، لعله تغير عن تلك الصورة التي كنت رأيته عليها إلى غيرها، من السمن والضعف والموت ونحوها، ولم تكن عالما بها بالصورة التي رأيته بها وانطبعت في ذهنك، فعلمك به بتلك الصورة التي رأيته عليها وانطبعت في ذهنك لا بغيرها، فإن كانت الصورة المنطبعة في ذهنك هي نفس زيد لزم أن يكون في ذهنك لا في محل آخر، والوجدان يشهد بخلافه، وإن كانت تلك الصورة المنطبعة في ذهنك هي نفس الصور التي تلبس وتصور بها زيد بعد مفارقتك عنه، وانتقل من صورة إلى صورة، لزم أن يحصل لك العلم بتلك الصورة المختلفة، والحال أنك لست عالما به إلا بتلك الصورة التي انطبعت في ذهنك عند اجتماعك معه. ولما بطل هذان الشقان وجدانا، ثبت أن العلم غير المعلوم، يعني: أن الصورة المنطبعة في ذهنك غير نفس زيد، وغير صفاته المختلفة التي تلبس بها بعد مفارقتك عنه.

وأما القول الثاني: فهو للمتشائمين، ودليلهم على أن

بعض العلم عين المعلوم: بأن الصورة المنطبعة في ذهنك فقد حصل الدور ولزم، وأن علمتها بصورة أخرى، والأخرى بالأخرى وهكذا لزم التسلسل، وبطلان الآخرين بديهي، فقد ثبت الشق الأول وهو المطبوع. وأما دليلهم على أن بعض العلم غير المعلوم فهو: إن علمك هو الصورة المنطبعة من زيد في ذهنك، ومعلومك هو زيد الذي يتقلب في كل اذ من صورة إلى صورة، وأنت لا تعلمها قطعا، فعلمك هو عين تلك الصورة المنطبعة عند اجتماعك مع زيد منه، وغير الصور التي حصلت لزيد بعد مفارقتك عنه، ولم تطلع عليها أنت فظهر أن بعض العلم عين المعلوم وبعضه غير المعلوم بدليل وجداني وبرهان عقلاني.

وأما القول الثالث: وهو كون العلم عين المعلوم: وهو الحق الصحيح، فهو مذهب الشيخ الأوحد وتابعيه وبعض أصحابنا المعتمد، ودليله على ذلك في الصورة الذهنية هو ما ذكره المشائيون من لزوم الدور أو التسلسل إن لم يكن علمك بها نفسها وبنفسها، وأما شبهة المتكلمين والمشائين بأن زيدا هو معلومك، وعلمك إن كان هو عينه لزم أن يكون زيد في ذهنك، فهي ناشئة عن الغفلة، إذ معلومك ليس هو نفس زيد، بل هو صورته المنطبعة في ذهنك بواسطة رؤيتك إياه، والحس المشترك عند اجتماعك معه فإن كان معلومك هو نفس زيد لكان عند غيبوبته عنك وتقلبه بالصور المختلفة تتغير الصورة المنطبعة في ذهنك، أو تمحى وتزول من ذهنك إذا مات زيد، والحال أنه لا يكون كذلك قطعا، كلما التفتت إلى خزانة خيالك رأيت زيدا وعرفته بتلك الصورة المنطبعة لا بغيرها، ولذا إذا سئلت عن زيد عند غيبوبته بأنه في أي مكان وأية صورة؟ أجبت: بأني لا أعلم فالمعلوم هو الصورة المنطبعة عند الاجتماع لا نفس زيد، والعلم أيضا تلك الصورة علمهما بنفسها لا بشيء آخر، فالعلم عين المعلوم والمعلوم عين العلم.

وبالجملة فهذا القسم من العلم وهو حضور الصورة الذهنية لدى العالم لا يجري على الله سبحانه ولا يصح، إذ ليس هناك ذهن تنطبع فيه الأشياء بل علمه سبحانه بالأشياء بالعلم الحادث هو إيجاده الأشياء وحضورها لديه في الخارج، في أمكنتها وأزمنتها وحدودها، وتوضيح الفرق بين علمنا وعلم الله الحادث هو أن علم الله الفعلي هو حضور الأشياء في الخارج في أمكنتها وحدودها لديه، وعلمنا بالأشياء هو حضورها لدينا، إما بانطباع صورها في ذهننا وإما بحضورها ووجودها لدينا في رتبتنا من زماننا ومكاننا، فعلمنا بزيد في غيبته حضور صورته في ذهننا، وفي حضوره هو حضوره لدينا في مكاننا وزماننا وأما علم الله سبحانه بزيد هو حضوره في الخارج في زمانه ومكانه ورتبته، يعني زيد فافهم، فقد كررنا الكلام حتى يتضح وعر المقام، فما ذكرنا كله في كون العلم عين المعلوم في الأمور الذهنية، وأما في الأعيان والأمور الخارجية فهو أيضا كذلك، لأن علمك بزيد وقت حضوره بحضوره ووجوده لديك، وإلا فعلمك به إما بذاتك لو بفعلك، وكلاهما باطلان بالبداهة والوجدان. أما بطلان علمك به بذاتك فللزوم علمك به دائما وعدم انفكاكه عنك أبدا، قبل حضوره لديك وبعد حضوره، إذ هو من الصفات الذاتية لا ينفك عنك بوجه، والحال أن انفكاكه عنك وعدم علمك به قبل حضوره عندك وجداني، وعلمك به بعد حضوره عندك، وقبل حضوره كان ذاتك ولم يكن علمك به، كما أنك تراه بعينك عند حضوره وقبله ما كنت تراه وأما بطلان علمك بزيد بفعلك فللزوم تمكنك من عدم معرفته والعلم به إن أردت أن لا تعرفه وقت حضوره عندك وعدم حاجب ومانع من رؤيتك إياه، والحال أنه ليس كذلك ولا تتمكن من ذلك، إذ بمحض حضوره عندك وعدم الحاجب والمانع بينك وبينه تعرف، ويحصل لك العلم به بالضرورة والبداهة.

فظهر أن علمك بزيد بنفس زيد وحضوره عندك لا بذاتك ولا بفعلك، إذ قبل حضوره ما كنت عالما به قطعا، وبعد حضوره وعدم المانع لا تتمكن من عدم العلم به، فثبت أن علمك بزيد هو بنفس زيد وحضوره عندك، وهو عين المعلوم، فاتحد العلم والمعلوم، وصار العلم عين المعلوم في الأمور الخارجية أيضا، كما هو كذلك في الأمور الذهنية. إذا عرفت ذلك وأتقنت ما هنالك فلنرجع الآن إلى ما نحن بصدده من بيان الاشتباه في كلام بعض المشتبهين، وإثبات أن تصدي بعض من ليس له حظ في المطالب الدقيقة والتكلم فيها بإيراد إشكالات عنده رشيقة كتعبير كردي تعلم من اللغة العربية كلمات غير مربوطة ردية، وتعييبه على العربي الفصيح واللسان الصحيح، زعماً منه أنه قد أحسن صنعا، وفجر من علمه ينبوعاً، غافلاً عن حقيقة الحال، أنه لم ينل ما رامه فحول الرجال، فضلا عن الأجنبي في المقال، المأنوس بقيل وقال:

علم رسمي سر بسر قيلست وقال   نه ازا وكيفتي حاصل نه حال

الفصل الخامس

قد مر عليك في العبارة المنقولة سابقا في أول المقالة من رسالة الفاضل المعاصر المرحوم أنه قال: وتعلق علم ذاتي بأشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود، مگر اينكه علم را عين معلوم بدانيم، واين درست نيست، وكيفيت علم خدا بجهت ما معلوم نيست، انچه از كتاب وسنت ظاهر است همين است كه او عالم است بذاته بكل أشياء قبل وجودها، وهر يك چون موجود شوند واقع ميشود علم بانها، وتفصيل معرفت ان بالكنه والحقيقة فرع معرفت ذات خداست بالكنه، واز براي ممكنات ممكن نيست. يعني: وتعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث، إلا أن نقول: بأن العلم عين المعلوم، وهو ليس بصحيح، وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله، والذي ظهر لنا من الكتاب والسنة هو أنه عالم بذاته بكل الأشياء قبل وجودها، وكل شيء وجد وقع العلم منه عليه، ومعرفة تفصيله بالكنه والحقيقة فرع معرفة ذات الله بالكنه، وهو للمكنات غير ممكن انتهى.

لا يخفى على المتأمل أن هذه العبارة مركبة من الغث والسمين، مزج فيها الحق بالباطل، إن أردنا التعرض لفقراتها خرجنا عن النظام، وطال بنا المقام، لكن لا بد لنا من الإشارة إلى بيان بعضها، حتى يرى المنصف أن صاحب هذا البيان ليس من أهل اللسان قوله: وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله، والذي ظهر لنا إلى آخره. كلام صحيح لا شك فيه ولا

ريب يعتريه، إذ الواجب علينا هو الاعتقاد بأن الله يعلم بذاته كل الأشياء، حتى لا يلزم في الذات المقدسة نقص وجهل، وأما كيفية علمه هذا فليس لنا علم بها، بل لا يمكن ذلك، إذ العلم بها علم بالذات المقدسة، لكن فيه:

أولا: إن السابق على هذا الكلام واللاحق له يناقضانه، إذ قال قبله: إن تعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث، وقال بعده: وكل واحد منها إذا وجد وقع العلم منه عليه. ومعلوم أن المراد من التعلق والوقوع في سابق الكلام ولاحقه واحد، وأن تغيرا باعتبار أنهما كيفيتان من كيفيات العلم، فالتناقض بين الكلام الأول وبين هذين الكلامين أوضح من أن يبين، إذ صرح في كلامه الأول بنفي الكيفية عن علم الله الذاتي بقوله: كيفية علم ذاتي برما معلوم نيست. وأثبت له الكيفية في سابقه ولاحقه، وهي التعلق والوقوع بعد إيجاده سبحانه الشيء، وهي الكيفية الثابتة لعلم المخلوق، فأي كيفية نفاها عن العلم الذاتي للخالق تعالى عما يقولون علوا كبيرا؟ وفي أي تناقض أعظم مما ذكر؟

وثانيا: إن المراد من العلم في قوله: هو العلم الذاتي كما صرح به في الكلام السابق عليه، فإن تعلق ووقع بعد إيجادك عليك كما قال، لزم وقوع الذات المقدسة عليك، إذ الذات والعلم القديم لفظان مترادفان، ولا يرضى بذلك مسلم أبدا، تعالى الله عن ذلك أيضا علوا كبيرا.

وثالثا: أنه قال: واحد منها أي من الأشياء إذا وجد وقع العلم منه عليه ويظهر منه أن للعلم الذي هو الذات حالتان، قبل الإيجاد وهو عدم الوقوع، وبعد الإيجاد وهو الوقوع، فأثبت له التركب والانتقال والتغير من حالة إلى حالة، الذي هو صفة الحادث، وقد عرفت أنه سبحانه منزه عنه ومتعالى عن ذلك علوا كبيرا.

ورابعا: إن التعلق والوقوع من صفات الفعل، يعني أحدثهما الله سبحانه، بفعله فكيف يجريان على الذات المقدسة. وقد قال الصادق عليه السلام: «ولا يجري عليه ما هو أجراه»؟

وبالجملة من أراد أن يتخلص عن هذه العقائد، وينزه ربه وخالقه، ويتبع الأئمة الهداة، فليصحح اعتقاده بما ذكرناه من إثبات علمين لله سبحانه علم ذاتي لا يتكلم فيه بوجه، وهو قبل إيجاد الأشياء وبعده وحينه على السواء، ولا كيف له أبدا، وباب دركه والتكلم فيه لكل من سواه مسدود والطالب مردود، ولا يزيد لصاحبه فيه إلا تحيراً، ولطالبه إلا ضلالة وتكدرا وعلم حادث فعلي أوجده بفعله، وهو المتصف بصفات المخلوق، إذ هو حادث ومخلوق، وهي الوقوع والتعلق والاقتران، وقد مر عليك تفصيله، ولا يلزم منه ضرر ولا عيب ولا شبهة ولا ريب وأما قوله رحمه الله: بأن كون العلم عين المعلوم ليس بصحيح فإن كان مراده من العلم القديم الذاتي وهو ليس بعين المعلوم، فصحيح لا شك فيه ولا ريب يعتريه، لكن ليس هذا بطعن في حق الشيخ الأوحد، إذ بديهي أنه لم يقبل بكون العلم الذاتي عين المعلوم، وهذه كلماته قد مرت عليك فلاحظها وكرر النظر فيها، هل ترى من فطور؟ بل هو كما ترى دائما في صدد إبطال قول من يثبت لعلمه القديم سبحانه كيفية كالتعلق والوقوع والاقتران بالحادث ونحوها، فكيف يقول بأنه عين المعلوم الحادث؟ وإن كان مراده منه العلم الحادث الفعلي، وأنه ليس بعين المعلوم، نقول: أولا إنه خلاف ظاهر كلامه، إذ هو في صدد إثبات تعلق العلم الذاتي بالأشياء، حيث قال: إن تعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث، وقال بلا فصل بعد هذا الكلام: إلا أن نقول إن العلم عين المعلوم وهو ليس بصحيح ثم إن قلنا بأن مراده منه الحادث الفعلي انقطع قوله. إلا أن نقول الخ، عن كلامه السابق، ولم يكن بينهما ربط. وثانيا على فرض

تسليم ذلك كله قد أثبتنا بحول الله وقوته بعبارات واضحة وبيانات لايحه بحيث لا يخفى على الجاهل الغبي فضلا عن الفطن الذكي أن: العلم الحادث عين المعلوم، وبينا الفرق بين العلم الحادث لله تعالى وبين العلم الحادث للمخلوق، وأبطلنا قول المتكلمين والمشائين، فدعوى أنه: درست نيست يعني: ليس بصحيح دعوى لا تسمع ممن جلس مجلس التحقيق، وتصدر في مقام التدقيق، إلا بدليل واضح وبرهان لايح.

وأما قوله رحمه الله : وتعلق علم ذاتي بأشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود. يعني: إن تعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث، ففيه أن المراد من الاقتران هو التعلق والوقوع، فإن تعلق الذات ووقع على الأشياء فقد حصل الاقتران، فإن فرقت بينه وبين التعلق والوقوع قلتم بالمحال، لأنه لازم لهما أينما وجدا وجد، وأينما حصلا حصل وأينما حلا حلّ، بلا شبهة وارتياب.

وبالجملة لو أردنا التعرض لتلك الكلمات فقرة بعد فقرة لطال بنا المقام، وإنما أشرنا إلى هذا المقدار في هذا المضمار، حتى يبصر الناظر ويصعد مدارج الحق بالتحقيق، ومعارج الصدق بالتصديق، وقد ظهر لك مما ذكرناه من التفصيل، وتمييز الصحيح من العليل: فساد قول الواعظ الهمداني في رسالته (هدية النملة) حيث قال: وقالوا - يعني الشيخ الأوحد ومن تبعه - أن الصفات كلها حادثة، فالله تعالى عالم بالأشياء بعلم حادث، وقادر بقدرة حادثة وهكذا انتهى. وأنه يقول ما لا يشعر، ويتخطى ما لا يبصر، ولولا الاضطرار ورفع الغشاوة عن الأبصار لما جرى قلمنا بذكره، ونقل كلامه قليله وكثيره. وتبين ايضا دفع الاعتراضات التي ذكرها ملا جعفر الاسترابادي في رسالته «حياة الأرواح» في مسألة العلم، ولولا أن العالم إلا نور والنور إلا زهر الميرزا حسن الشهير بكوهر (أنار الله

برهانه) تعرض في شرحها لإبطال تلك الاعتراضات(١) لكان التعرض بكلماته أحرى وأليق، ولعمري أنه أجاد وأفاد في توضيح عقائد شيخه وأستاذه، وكشف الحجاب عن كلماته ومراده، ولا بأس أن نشير في خاتمة هذه المقالة إلى نصيحة مختصرة نافعة لي ولسائر الاخوان.

فاعلم يا أخي إذا نظرت في مسألة أو سمعتها فلا تنظر إلى قائلها أبدا، وإن كان من المعتبرين المعتمدين، بل تأمل فيها نفسها إن وافقت الكتاب والسنة، وورد لها دليل وشاهد من كلمات أهل بيت العصمة والطهارة، فتقبلها بقبول حسن، وإن كان القائل حقير، انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال. وإن لم تكن موافقة للكتاب والسنة فاعرض واضرب الصفح عنها، واجعلها في زاوية الخمول، وإن كان قائلها من الفحول. وأما إن أتى قائلها بدليل وبرهان من كلام أهل العصمة والقرآن، ولكنك لا تدرك مفاد الدليل فالواجب عليك التوقف في هذا المقام، والسؤال من الملك العلام التوفيق إلى وصول المرام، بالسؤال عن أهله ودرك فرعه وأصله. إياك ثم إياك أن ترخي عنان اختيار عقلك، وتسلمه بيد سلطان جهلك، وتجعل نفسك الأمارة، التي هي معدن كل سوء وشرارة، أمامك في هذا المقام، ومتبعك للوصول إلى فاسد المرام، وتترنم بقول منتهى الأشرار: النار لا العار، وتخطئ أهل العلوم الإلهية، وصاحبي النفوس القدسية، وتنسب إليهم الجهل والخروج عن الدين، تزكية لنفسك عن الرين

---

(١) راجع كتاب (شرح حياة الأرواح) للمولى الميرزا حسن كوهر قدس سره ص ٣٧ - ٥٣)، طبع ايران، وقد رد على الاسترابادي بشدة حيث أنه تهجم على استاذه الشيخ الأوحد قدس سره، وبين بأتم واجلى برهان أن ما قاله الشيخ الأوحد هو الموافق للمذهب الحق، المطابق للكتاب والسنة هذا وهذا الشرح الموسع خصوص اعتراضات الاسترابادي وجواباته وجعله في كتاب خاص - مخطوط يوجد في مكتبه الاستاذ الكبير محمد علي البلاغي في النجف الاشرف.

والشين، وتشتري رضاء المخلوق كالأنعام بسخط الخالق ذي الفضل والإكرام، وترجح شرف هذه الدنيا الدنية الفانية على الراحة الأبدية الباقية، والوقوف يوم الجزاء بين يدي رب السماء وشفعاء دار البقاء.

لكن هيهات ثم هيهات أن يستمع أبناء هذا الزمان، والدهر الخوان، إلى هذه النصايح المزيلة للقبائح، إذ كل فرد منهم يزعم نفسه معصوما لا يغفل وعالما لا يجهل، كأن ميراث النبوة انتقل إلى جنابه، وكتاب الله نزل إلى داره، وهو أمين الوحي والتنزيل، ومحل نزول الأمين جبرائيل، عصمنا الله وإخواننا المؤمنين من الغرور، وثبتنا على ما ألهمنا من النور، نستضيء به إن شاء الله في ظلمات القبور، وشدائد البرزخ ونفخ الصور.

المقالة الثامنة

في كون الخلق عبيدًا للمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم أجمعين وفيها فصول:



الفصل الأول

اعلم أن العبودية وإن كانت لها مراتب لكن المعروف منها قسمان: عبودية الطاعة، وعبودية الرقية، فالأولى هي التزام المرء بطاعة من يجب إطاعته، وإن لم يكن مملوكا ورقا له، من امتثال أوامره واجتناب نواهيه، أما مطلقا كتعبد الأمم بأوامر أنبيائها ونواهيهم، أو في الجملة في غير الواجبات والمحرمات، كإطاعة الأولاد للوالدين، أو الزوجة للزوج. والثانية كون المرء مملوكا بجميع نمائه ومنافعه لمولاه، إما بتمليك الله عز وجل أو بالبيع والإرث والهبة والصلح وغير ذلك، فالنسبة بينهما عموم مطلق، إلا أن يفرض في جانب الرقية مورد يتخلف فيه لزوم الطاعة، كما إذا فرض المولى صغيرا أو مجنونا، فالرقية ثابتة، ولكن أوامر المولى ملغاة، وحينئذ فالنسبة بينهما عموم من وجه أن أريد من الطاعة الفعلية، وأما إن أريد منها الأعم من الفعلية والشأنية، فهي ما ذكر من العموم والخصوص المطلق لا غير لأنه في الفرض المذكور وإن كانت إلا طاعة للفعلية منتفية لمانع، لكن الشأنية موجودة فهي أعم مطلقا من العبودية الرقية، وكيفما كان لا إشكال عند الإمامية، بل ربما كان ضروريا عندهم أن: الخلق عموما بالنسبة إلى المعصومين الأربعة عشر عبيد طاعة، وإلا لم يكونوا مفترضي الطاعة على [الخلق، والحال أن الأخبار والزيارات والدعوات مشحونة من النص في ذلك كما في الزيارة الجامعة: «ولكم المودة الواجبة، والطاعة المفترضة»

وفي استئذان الدخول عليهم: «واستأذن هذا الإمام المفروض على طاعته ثالثا»[١] والأخبار في ذلك غير محصورة، وفي قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٢] هم أولوا الأمر كما في التفاسير، فمن خصص لزوم طاعتهم فيما لا يخالف حكمهم وشرعهم كما في الصلوة على الميت، فيما إذا كان له وصي أو ولي، لا يجوز للإمام التقدم في الصلوة إلا بالإذن، فقد قيد عموم النصوص والزيارات بلا مقيد، مع أن الشرع إنما صار شرعاً بهم، وهم لا ينطقون عن الهوى، ولا يفعلون شيئا إلا بأمر الله، ولا يشاؤون إلا ما شاء الله: «عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون» من أطاعهم مطلقا فقد اطاع الله، ومن عصيهم في أي أمر كان فقد عصى الله.

وبالجملة هذا مما لا ينبغي الإشكال فيه، وإنما الإشكال في أن الخلق عبيد رق أيضا للمعصومين، مضافا إلى كونهم عبيد طاعة لهم أولا؟ وهذه المسألة وإن كانت لا تترتب عليها ثمرة عملية، ولا أنها مما يجب الاعتقاد والتدين بها، وإلا استلزم الخروج عن المذهب أو الدين، لكنه حيث كثر القيل والقال فيها في هذا الزمان، وتعرض للبحث عنها ونقضها وإبرامها الفاضل المعاصر المرحوم في رسالته، اقتفينا أثره وأفردنا لها مقالة فنقول: قبل الخوض في تحقيق الحق في المسألة، نقل أولا عين عبارة الفاضل المذكور لجامعيتها لإشكالات المسألة، ثم نردفها بما يناسب المقام من النقض والإبرام.

قال رحمه الله في المسألة الرابعة عشر من رسالته: مسألة از جملة مطالب شيخ انست كه كل عباد عبيد رق أئمة، هستند چنانچه در شرح فقرة:

---

(١) تقرأ في استئذان الدخول عند زيارة صاحب الأمر الإمام المنتظر عجل الله فرجه الشريف.
(٢) النساء: ٦٢.

(وساسة العباد) كويد: والعبودية المنسوبة إلى الله وهي الرق والطاعة لا شك لأحد من المسلمين في ذلك، وأما المنسوبة إلى الأئمة فهو الطاعة دون الرق، كما في كثير من الأخبار، مع احتمال الثاني، كما يستفاد من البواطن ودليل العقل، ويحمل الأخبار على التقية، لكنه من المكتوم الذي أمرنا بكتمانه، والتقية لما من جهة تشنيع المخالفين أو من جهة توهم الغالين إلى أن قال: وفي الخبر فهم معنا يعني الشيعة لا يفارقونا، ونحن لا نفارقهم، لأن مرجع العبد إلى سيده الخ. وهو ظاهر في معنى الرقية مع احتمال عبودية الطاعة، وإنما يبطل الاستدلال ما كان مساويا من الاحتمال انتهى ملخصا. وحاصل استدلال أو بظاهر ابن خبر است كه لان مرجع العبد الى سيده، ومخفي نماند كه اين ظاهر معارضه نميتواند كرد با نص صريح در اين كه ماچنين كلامي نكفته ايم ونص باينكه اكر مردم همه رقّ ما باشند پس بكى خواهيم فروخت كه اشاره است بنفي لوازم رقيت وايضا اكر مردم همه رقّ ائمة باشند حال جميع انها حال عبيدي ميشود كه در ظاهر ايشان مالك ميشدند كه تمام در ميراث وديات ونكاح وطلاق وساير أحكام فرعية أحكام عبيد داشتند پس احكام احرار بالمرة از ميان برداشته ميشود، وايضا ملك بعد از فوت مالك منقسم بهمه ورثه ميشود، ووارث امام منحصر بامام نبود بلكه ازواج وأولاد ديكر نيز داشتند پس همه بايد شريك شوند، وأيضا اگر همه بطريق اشاعه مالك كل خلق باشند پس رقيت از براى هيچ يك مستقل نباشند واگر بالاستقلال باشد معقول نيست كه ملك واحد مالكين متعددة داشته باشد بالاستقلال، وأيضا هركس بميرد بايد مال او مال امام باشد مثل عبدلكه بميرد كه ووارث او را حقي در مال او نيست مگر انكه مراد او از رقيت غير ان رقيت متعارفه باشد كه موضوع احكام شرعية است در مقابل حريت واين معنى غير از وجوب اطاعت واوليت بتصرف چيزيى ديگر تصور نميشود وان ضروريست نزد شيعه وحاجت باستدلال بظاهر خبر مذكور واشاره بواطن اخبار ندارد وكتماني در ان انتهى كلامه.

وترجمته: إن من جملة مطالب الشيخ أن كل العباد عبيد رق للأئمة، كما قال به في شرح فقرة: (وساسة العباد) ونقل ملخص تلك العبارة، وقال حاصل استدلاله بظاهر هذا الخبر: لأن مرجع العبد إلى سيده، ولا يخفي أن الظاهر لا يعارض مع النص الصريح في المقام حيث قالوا عليهم السلام: نحن لم نتكلم بمثل هذا الكلام، والنص بأن الخلق كلهم لو كانوا رقا لنا فلمن نبيعهم؟ وهذا إشارة بنفي لوازم الرقية، وأيضا لو كان الخلق كلهم رقا لهم عليهم السلام لكان حالهم حال العبيد الذين كانوا عليهم السلام يملكونهم ظاهرا ويجرون عليهم تمام الأحكام الفرعية كالميراث والديات والنكاح والطلاق وغيرها، فيرتفع أحكام الحر من البين بالكلية، وأيضا أن الملك بعد موت المالك ينقسم على كل الورثة، ووارث الإمام ما كانوا منحصرين في الإمام، بل كان له أزواج وأولاد آخر، فيقتضي اشتراك الكل في الخلق، وأيضا لو كان الأئمة كلهم مالكين للخلق بطريق الإشاعة، يلزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم، فلو استقلوا لزم أن يكون الملك الواحد له مالكون متعددون مستقلون، وهو غير معقول، وأيضا لو مات أحد لزم أن يكون ماله مال الإمام، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حق، إلا أن يكون مراد الشيخ من الرقية غير الرقية المتعارفة التي هي موضوع للأحكام الشرعية في قبال الحرية، ولا يتصور غيرها معنى سوى وجوب الطاعة اوالأولى بالتصرف، وهو ضروري عند الشيعة لا يحتاج إلى الاستدلال بظاهر الخبر المذكور، وإشارة بواطن الأخبار، وليس فيه كتمان انتهى ترجمة كلامه. والأسف التام أنه لم ينقل تمام كلام الشيخ الأوحد في المقام، لعل أن يستفيد بعض من سبقت له العناية منها، ويعلم أن هذه الاعتراضات لا أصل لها بوجه تزول إذا دقق النظر في عين كلامه رضوان الله عليه والآن ننقل كلامه ثم نتوجه إلى تحقيق المسألة والجواب عن الاعتراضات.

الفصل الثاني

قال أعلى الله مقامه في شرح الزيارة في صفحة (٢٢) في شرح فقرة: (وساسة العباد): «وحيث قلنا: إن العباد جمع عبد، أي مملوك أو مطلق الإنسان، فينبغي أن ينبه على المراد من العبد في حق المكلف إذا نسب إلى الأئمة عليهم السلام، أما نسبة العبد إلى الله سبحانه فلا توقف لأحد من المسلمين في أنه عبد رق وعبد طاعة لا يملك شيئا من أمره، وهذا لا فائدة في ذكره إلا لتوطئة الذكر بالنسبة إلى غيره، ومن احتمل غير هذا فهو كافر كفر الجاهلية الأولى» إلى أن قال قدس سره: «وأما نسبتهم إلى الخلق: فالمعروف عند كثير من العلماء ومن بعض الأخبار أنهم عبيد طاعة لا عبيد رق حتى إن بعضهم قال: (لا يجب طاعة الإمام فيما يخالف حكمه، فلو أراد أن يصلي على الميت وله وصي في ذلك أو ولي ولم يأذن الوصي أو الولي لم يجز له التقدم في الصلوة بدون إذنه). وهذا غلط ظاهر، وحكم فاسد، ومثله: حكم بعضهم في كثير من الأموال، إذا منع المالك، وهذا ومثله، ويأولون أنهم عليهم السلام أولى بهم من أنفسهم، بأن طاعته واجبة على المكلف في جميع الأحكام الشرعية، وما يرتبط بها كالجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يتعلق بمصالحهم، وهذا كلام ينبغي عدم الالتفاف إليه، وأن يجعل في زاوية الإهمال، لما دل الدليل عليه عقلا ونقلا أنه: عليه السلام أولى بهم من أنفسهم، بالأولوية التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهي أن الله سبحانه، خلق

الأشياء له ولأهل بيته الطاهرين، وفي الحديث القدسي، أو أنه في الإنجيل: «خلقتك لأجلي، وخلقت الأشياء لأجلك» وقول علي عليه السلام: «نحن صنايع ربنا والخلق بعد صنايع لنا» أي صنعهم الله لنا، واللام في لنا للملك، وهذا المعنى هو الذي تفيده أخبارهم إشارة، لأن التصريح فيه فضح بالحكمة، فوجب الإشارة للتقية. وسألني الشيخ موسى بن محمد الصايغ الشهيد (لعن الله قاتله) قال: إنا لم نجد في كتب الرجال رجالا من الرواة، ولا فيما قبل، سمي بعبد النبي، ولا عبد علي، ولا عبدالحسن، ولا عبدالحسين، ولا عبدالرضا، كما هو المستعمل الآن في زماننا، مع أنه لا ينافي الاعتقاد، سواء قصدت عبودية الطاعة أم الرقية، ولم يرد منع خاص عن ذلك، فهل الامتناع من التسمية لنص لم تقف عليه، أو للتقية؟ فأجبته: بأني أقف على اسم كذلك ممن تقدم، ولا على نص بالمنع، بل قد يشير بعض الأخبار ببواطنها على جواز ذلك، ولعل المانع من وقوعه من بعض شيعتهم هو التقية، لوجوه منها: إن الخلفاء كانوا يكرهون من يتسمى باسم واحد من الأئمة عليهم السلام، فكيف يقدر أن يتسمى بعبوديته؟ ومنها: إن التشيع كان في الزمن السابق ضعيفا، لم يكن لكثير من الشيعة قوة إيمان بحيث يعرفون مقام الإمام عليه السلام وإن كل شيء ملك له، وإنما خلقت الأشياء له، وأما من كان عارفا بذلك فلا يقدر خوفا من الأعداء وممن لا يعرف، ولقد رأينا في زماننا ببلادنا الاحساء أناسا من الناصبين يعيبون على هذه التسمية، ويستهزؤون ببعض من يسمى بذلك. ومنها: إن ذلك الزمان كانت الغلاة كثيرة، ولا يعرف أكثر الشيعة المعنى المدعى للإمام، فإذا سمعوا شيئا من هذا النحو حملوه على الغلو، بخلاف هذا الزمان، فإنه كثيرا ما يستعمله من لا يخطر على باله شيء من ذلك، لا من كون الإمام مملكاً، ولا من نسبة الغلو، والتقية التي كانت في الزمن السابق لم يحصل مثلها في أكثر ساير البلدان، ولو وجدت مثلها كما في بلدان

النجد لابن سعود لم يسمى بذلك، حتى إن كل من كان اسمه عبد علي يسمى بعبد العالي، وفي عبدالحسن وعبدالحسين بعبد المحسن أو عبدالله، وهكذا وإلا قتلوه، والذي في ظني أنه ورد التسمية بذلك، إلا أني الآن عزب عني موضعه. وبالجملة فقوله عليه السلام: (وساسة العباد) يريد به عباد الله تعالى، ولا شك أن العباد عابد الله، وأنهم عليهم السلام عباد الله، وإن العباد عباد لهم عباد طاعة، وإنما الكلام في أن العباد عابد لهم عباد رق، والأخبار في بواطن تفسيرها ودليل العقل تدل على ذلك، إنه من المكتوم الذي أمروا بكتمانه، ولهذا لم يذكروه صريحا، بل ربما ذكروا عليهم السلام ما يدل بظاهره على المنع من إرادة معنى الرقية، وإن لم يكن نصا في ذلك لاحتمال التقية، أو إرادة عدم البيع، أو عدم تجويزه، .أو عدم إظهاره ولو لفظا، أو أن النفي وارد على دعوى الزعم، كما في الرواية المذكورة كما يأتي، لأن الزعم ركوب مطية الكذب، وإنما هو اليقين والحق، كما هو مقتضى قوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾[1] فإن المراد منه العموم، أي في كل شيء، أو أن المنع من إظهاره واطلاع المكلفين عليه إنما هو لئلا يمتنعوا من قبول أحكام الإسلام أو الإيمان، فإنهم عليهم السلام دعوا الناس إلى الإسلام وإلى الإيمان، ولم يقبل أكثر الناس منهم، وهم يقولون لهم: إذا آمنتم أو أسلمتم فأنتم أخواننا، فكيف ولو قالوا لهم: إذا آمنتم وأسلمتم فأنتم عبيدنا ومماليكنا، بل أرشدهم الله سبحانه على أن يقولوا: أخواننا، تآلفا لهم، وإمالة لقلوبهم إلى الإسلام والإيمان، فقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾[2] فإن قلت: سماهم أخوانهم لأنهم أحرار، ولو كانوا مماليك لما سماهم بذلك،

(١) الأحزاب: ٦.
(٢) التوبة: ١١.

وهو دليل النفي. قلت: لا يلزم ذلك، فإنهم سمَّوا مماليكهم بأخوانهم، فقال تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ﴾[1]، ولعل النفي أو المنع من إظهار ذلك لمصالح يتوقف اللطف بالمكلفين عليها، ولا نحيط بها علما، ولا نحتملها، لأنهم عليهم السلام قد يتكلمون بالكلمة ويريدون بها سبعين وجها، كما ورد عنهم عليهم السلام. ونريد بما يدل بظاهره على المنع ما رواه في الكافي بسنده إلى محمد بن زيد الطبري قال: كنت قائما على رأس الرضا عليه السلام بخراسان، وعنده عدة من بني هاشم وفيهم اسحاق بن موسى بن عيسى العباسي فقال: «يا اسحاق بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم أن الناس عبيد لنا، لا وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما قلته قط، ولا سمعته من أحد من آبائي قاله، ولا بلغني من أحد من آبائي قاله، ولكني أقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، موالي لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب» انتهى. وكلامه عليه السلام صريح في التقية عند من يفهم معاريض الكلام، خصوصا قوله عليه السلام: ولكني أقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، إذ لو لم يقل ذلك عليه السلام لفهم اسحاق بن موسى العباسي وغيره قال ذلك تقية، فلما أظهر لهم أن الناس عبيد لهم في الطاعة فهموا منه أن هذا اعتقاده ومذهبه، وأنه لو اتقى لما قال ذلك، وهو عليه السلام قال: لأنهم يعلمون ذلك من مذهبه ومذهب شيعته، فأتقى من اسحق بأظهار ما ينافي التقية عنده، لأنه معلوم من مذهبه ومذهب شيعته. والحاصل لا شك أن جميع الخلق عبيد طاعة لهم، وما سوى ذلك فإن كان كذلك فقد أمسكوا عن ذكره، فعليك أن تتناسى بهم، وإن لم يكن كذلك فلا يجوز لك أن تقول ما لم يقولوا، فإن

---

(١) الأحزاب: ٥.

قلت: فأنت لم قلت: ما لم يقولوا؟ قلت لك: إني قد بينت لك الاحتمالين، فإن وجدت أنت ما وجدته أنا فقل ما وجدت من نفي أو إثبات، وإلا فلا اعتراض لك علي، والله سبحانه يقول الحق وهو يهدي السبيل، نعم ورد عن الصادق عليه السلام أنه قال: «رحم الله شيعتنا، أوذوا فينا ولم نؤذ فيهم، شيعتنا منا وقد خلقوا من فاضل طينتنا، وعجنوا بنور ولايتنا، رضوا بنا أئمة ورضينا بهم شيعة، يصيبهم مصائبنا وتبكيهم أوصابنا، ويحزنهم حزننا ويسرهم سرورنا، ونحن أيضا نتألم لتألمهم، ونطلع على أحوالهم، فهم معنا لا يفارقونا، ونحن لا نفارقهم، لأن مرجع العبد إلى سيده، ومعوله على مولاه، فهم يهجرون من عادانا، ويجهرون بمدح من والانا، ويباعدون من ناوانا، اللهم أحيي شيعتنا في دولتنا، وأبقهم في ملكنا ومملكتنا، اللهم إن شيعتنا منا مضافين إلينا، فمن ذكر مصابنا وبكى لأجلنا استحى الله أن يعذبه بالنار». وهذا ظاهره كما أشرنا إليه، لأنه عليه السلام قال: لأن مرجع العبد إلى سيده ومعوله على مولاه. وهذه العبارات إذا استعملت لا يفهم منها إلا معنى الرقية، ولكنه ليس نصا صريحا لاحتمال إرادة عبودية الطاعة، كما في الحديث الأول، وإن كان الاحتمال غير مساويا للظاهر، وإنما يبطل الاستدلال ما كان مساويا من الاحتمال، لا المرجوح، والله ولي التدبير وإليه المصير انتهى كلامه.

ومقصوده من هذا الكلام الطويل: إن كون الخلق عبيد رق للمعصومين وإن لم يصرح به في الأخبار لاحتمال التقية وغيره، لكن بواطنها بانضمام دليل العقل تدل عليه، كفقرة الحديث القدسي: «خلقتك لأجلي وخلقت الأشياء لأجلك» وقول الأمير عليه السلام والصادق عليه السلام بتغيير جزئي: «نحن صنايع الله والخلق بعد صنايع لنا»، إن قلنا: إن (اللام) للتمليك لا الاختصاص، وحقيقة في الأول ومن الأخبار المانعة الدالة ظاهرا على عدم رقية الخلق لهم عليهم السلام خبر محمد بن زيد الطبري،

ومن تأمل فيه ودقق النظر علم أنه صريح في التقية، كما سنذكره، وهو ظاهر في المنع لا صريح فيه، لاحتمال التقية المساوي للظاهر، بل الراجح كما عرفت من كلامه نور الله ضريحه. وأما خبر الصادق عليه السلام قال: «لأن مرجع العبد إلى سيده، ومعوله على مولاه» فهو أيضا ظاهر في الرقية ليس نصا فيها، لاحتمال عبودية الطاعة، لكن هذا الاحتمال لا يضر الاستدلال بظهوره، إذ ليس بمساويا للظاهر، بل مرجوح، والمضر للاستدلال ما كان مساويا له لا مرجوحا، فتعارض الظاهران، فالترجيح لخبر الصادق وهو المطلوب الموافق لدليل العقل.

الفصل الثالث

إذا عرفت ما ذكرنا من كلام الشيخ الأوحد تتوجه الآن إلى ذكر ما تيسر من الأدلة االدالة على رقية العباد للمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم. منها ما دل على كونهم عليهم السلام علة غائية لجميع الأشياء كالحديث القدسي السابق، ومكاتبة أمير المؤمنين عليه السلام لمعوية: «أما بعد فإنا صنايع ربنا والخلق بعد صنايع لنا». وخبر الصادق عليه السلام بتغيير جزئي، وفقرة حديث الكساء: «وعزتي وجلالي إني ما خلقت سماء مبنية، ولا أرضا مدحية، ولا قمراً منيراً، ولا شمساً مضئية، ولا فلكاً يدور، ولا بحراً يجري، ولا فلكاً تسري، إلا لأجلكم ومحبتكم». هذا كله إن قلنا: إن لام لنا ولأجلك ولأجلكم حقيقة في الملك، وهو الحق، فحينئذ تكون صريحة في المطلوب، وهو الملكية والرقية. وإن قلنا: إنه للاختصاص فلا، بل تكون ظاهرة، ويرجح الرقية وكون اللام حقيقة في الملك قوله: «اللهم أحيي شيعتنا في دولتنا، وابقهم في ملكنا ومملكتنا»، ولا ينافي التعبير بلفظ الشيعة الرقية، إذ المراد من الشيعة إما المخلوق من شعاعهم عليهم السلام وأما المقر بكون علي عليه السلام هو الخليفة بلا فصل، فعلى كل حال لا تنافي بوجه بين أحد المعنيين الرقية لهم، وإنما لم يعبروا عنهم بالعبيد والمماليك، بل عبروا بالشيعة والاخوان، كما في قولهم عليهم السلام خطابا للخلق إذا أمنتم وأسلمتم فأنتم اخواننا في الدين، استمالة لهم وتأليفا لقلوبهم، على أنه عبر عن المماليك

بالاخوان أيضا كما في الآية الشريفة: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ﴾. ثم إنهم عليهم السلام مع خطابهم بالشيعة والاخوان كانوا يستوحشون منهم، ولا يسلمون، ولا يؤمنون، فكيف إذا خاطبوهم بالعبيد والمماليك والموالي؟ ومنهافقرة: «عبدك وابن عبدك وابن أمتك» في أذن الدخول على غالب الأئمة، الصريحة في الرقية بقرينة فقرة: (المقر بالرق) في أذن الدخول في الباب الثاني في زيارة الحسين عليه السلام، ولا يحتمل التجوز في العبد والأمة، إذ قرينة (المقر بالرق) في هذه الزيارة سواء كانت صارفة إن كان من قبيل المجاز، أو معينة إن كان من المشترك اللفظي، مانعة عن إرادة التجوز، ومصرحة بالرقية، وهذه الزيارة من جملة الزيارات المطلقة للحسين عليه السلام، ذكرها أكثر الأصحاب في مزاراتهم، كالمجلسي والشيخ المفيد والشيخ الطوسي وغيرهم، وذكروا أيضا كلهم: هذه الفقرة في مزاراتهم، وروى هذه الزيارة صفوان بن مهران الجمال عن الصادق عليه السلام، وعلماء الرجال كالنجاشي وغيره أيضا وثقوه.

فالذي لم يقل بكون الخلق عبيد رق للأئمة عليهم السلام له الخيار في ارتكاب أحد أمرين: إما الطعن في سنده أو متنه، ولا مجال لهما هنا، كما عرفت. فظهر أن لفظ العبد صريح في عبودية الرق، وكذلك لفظ الأمة لاتصافه بالمقر بالرق، الصريح فيها، فإذا كان المراد من العبد في زيارة الحسين عليه السلام هو الرق فيكون قرينة لكون المراد منه في سائر زيارات الأئمة أيضا هو ذلك، ولا قائل بالفصل، فمن قال برقية الخلق للحسين عليه السلام قال بها لغيره أيضا، وإلا فلا، ثم إنا بعد التتبع التام، والتصفح في آثار أئمة الأنام، لم نطلع على ما ذكره الفاضل المعاصر المرحوم من أنهم عليهم السلام قالوا: نحن ما قلنا بأن الخلق عبيد رقٍّ لنا، أو قالوا: إن الخلق إذا كانوا عبيد رق لنا فلمن نبيعهم؟ وغيرها مما يدل على المنع، سوى خبر

محمد بن زيد الطبري المذكور في كلام الشيخ الأوحد، وهو كما رأيت من بياناته صريح في التقية، ومن علم لحن الأخبار، ولسان الآثار، واستنار بنورها عرف بلا غبار أن غالب فقراته، وقسم الإمام عليه السلام بقرابة جده، وإنكاره أشد الإنكار أقوى دليل، وأقرب قرينة على أن المقام مقام التقية، على أنه عليه السلام قال: «يقولون إنا نزعم أن الناس عبيد لنا» وإنكاره فيما بعد يحتمل أن يرجع ويتوجه إلى الزعم، الذي هو ركوب مطية الكذب لا إلى دعوى كونهم عبيد رقّ، وصحتها في الواقع، وهذا هو المناسب لمقام التقية ظاهراً، فظهر أن الخبر صدر في مقام التقية، ومحمول عليها، وليس بصريح في نفس الرقية عن الخلق، كما زعمه الفاضل المرحوم كما عرفت، بل ولا ظاهر فيه، وإن فقرة خبر الصادق عليه السلام: «لأن مرجع العبد إلى سيده، ومعوله على مولاه» بإعانة ما ذكرنا من معنى العبد في إذن الدخول ظاهرة بل صريحة في العبودية الرقية للخلق، فلا تعارض بينهما بوجه، وعلى فرضه فلا مقاومة لخبر محمد بن زيد الطبري، ونحوه بوجه لخبر الصادق عليه السلام وغيره مما ذكرنا، الظاهرة بل الصريحة بانضمام بعضهما إلى بعض في المطلوب.

إذا عرفت هذا لاح لك أن ما ذكره الفاضل المرحوم في العبارة المنقولة في أول المقالة كلام لا محصل له، ناشئ عن قلة التدبر في عبارته هذه قال: ومخفي نماند كه اين ظاهر (يعني: ظاهر لأن مرجع العبد إلى سيده) معارضة نميتواند كرد با نص صريح در اين كه ماچنين كلام نگفته ايم، ونص باينكه اگر مردم همه رق ما باشند پس بكى خواهيم فروخت. يعني: لا يخفى أن ظاهر لأن مرجع العبد إلى سيده لا يمكن أن يعارض مع النص الصريح في المقام الذي قالوا: إنا لم نقل هذا الكلام، والنص الآخر الذي قالوا: إن كل خلق لو كانوا عبيد رق فلمن نبيعهم انتهى.

ليت شعري لو كان هناك نص صريح في نفي الرقية فلم لم نطلع عليه ولم يصرح به؟ ولم ينقله كما هو طريق استدلال الأصحاب في إثبات أمر عظيم ومطلب جسيم، سيما إذا كان المقام مهما، بل المؤمن إذا نظر في الآثار الواردة عن أهل البيت بعين الإنصاف اتضح له: إن جميع الأرض وما يخرج منها بل كل الدنيا والآخرة للإمام عليه السلام، مثل ما في الكافي بإسناده إلى عمر بن زيد قال: رأيت مسمعا بالمدينة وقد كان حمل إلى أبي عبدالله عليه السلام تلك السنة مالاً فرده أبو عبدالله عليه السلام فقلت له: لم رد عليك أبو عبدالله عليه السلام المال الذي حملت إليه؟ قال: فقال لي: إني قلت له حين حملت إليه المال: إني كنت دليت البحرين الغوص فأصبت أربعمائة ألف درهم، وقد جئتك بخمسها ثمانين ألف درهم، وكرهت أن أحبسها عنك وأن أعرض لها، وهي حقك الذي جعله الله تبارك وتعالى في أموالنا. فقال: أومالنا من الأرض وما أخرج الله منها إلا الخمس؟ يا أبا سيار إن الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا انتهى. وفيه أيضا بإسناده إلى أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له ما على الإمام زكوة؟ فقال: أحلت يا أبا محمد، أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء الخ. وفي معناهما أخبار أخر صريحة في أن الأرض وما يخرج منها للإمام عليه السلام، ولا ريب أن آدم وذريته نماء الأرض ومما خرج منها، لأنهم خلقوا عموما من تراب، إلا من كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نسباً وصهراً، فإنه بشر خلق من الماء، فلذا كان أبا تراب فافهم، فإذا انضم هذه الصغرى البديهية وهي أن آدم وذريته مما خرج من الأرض، إلى الكبرى المستفادة من الأخبار الكثيرة، أنتجت ما كنا نبغ.

الفصل الرابع

إذا عرفت مختصراً أن: الخلق والعباد عبيد رق للمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم، فترقب عن بعض الإشكالات التي أوردها الفاضل المرحوم في المقام، زعما منه أنه قد أصاب الواقع، ولم يقل إلا ما هو النور اللامع. قال في تلك الرسالة: وأيضا اگر مردم همه رق أئمة باشند حال جميع انها حال عبيد ميشود، كه در ظاهر ايشان مالك ميشدند كه تمام در ميراث وديات ونكاح وطلاق وساير احكام فرعية أحكام عبيد داشتند پس أحكام احرار بالمرة از ميان برداشته ميشود، وأيضا ملك بعد از فوت مالك منقسم بهمه ورثه ميشود، ووارث امام منحصر بامام نوبد، بلكه ازواج واولاد ديگر نيز داشتند پس همه بايد شريك شوند، وأيضا اگر همه بطريق اشاعة مالك كل خلق باشند پس رقيت از براى هيچ يك مستقل نباشد، واگر بالاستقلال باشد معقول نيست كه ملك واحد مالكين متعددة داشته باشد بالاستقلال، وأيضا هركس بميرد بايد مال او مال امام باشد مثل عبديكه بميرد كه وارث اورا حقى در مال او نيست.

يعني: لو كان الخلق كلهم رقاً لهم لكان حالهم حال العبيد الذين كانوا يملكونهم ظاهراً ويجرون عليهم تمام الأحكام الفرعية، كالميراث والديات والنكاح والطلاق وغيرها، فيرتفع أحكام الأحرار من البين بالكلية، وأيضا أن الملك بعد موت المالك ينقسم على كل الورثة، ووارث الإمام

ما كانوا منحصرين في الإمام، بل كان له أزواج وأولاد أخر، فيقتضي اشتراك الكل في الخلق، وأيضا لو كان الأئمة كلهم مالكين الخلق بطريق الاشاعة يلزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم، ولو استقلوا لزم أن يكون للملك الواحد مالكون متعددون مستقلون، وهو غير معقول. وأيضا لو مات أحد لزم أن يكون ماله مال الإمام، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حق.

أما الإشكال الأول فصحيح إن عاملوا عليهم السلام مع الخلق معاملة العبيد، وإما إن عاملوا معاملة الأحرار كما عملوا فلا يبقى للإشكال محل ولا مجال، كما أنهم عليهم السلام مع طهارة مدفوعاتهم من البول والغائط والمني ونظافتها، وعدم تطرق الرجس والنجاسة إليها بكل[1] وجه، كانوا يعاملون فيها معاملة النجاسة ظاهرا، من التطهير والاجتناب، حتى تجري السنة بين الخلق، وكانوا يغسلون موتاهم حتى تجري السنة بغسل الأموات. سئل الصادق عن غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه طاهر مطهر وأجاب بما معناه: أنه لو لم يغسل لما غسل أحد ميته. وبالجملة لو لم يعاملون مع الخلق معاملة الأحرار لارتفع أحكام الأحرار من البين بالكلية، لأنهم أئمة الخلق وحجج الله عليهم، وفعلهم حجة، كما أن قولهم وتقريرهم حجة، فعاملوا مع الخلق إلا ما ملكت أيمانهم معاملة الأحرار، حتى تجري السنة والأحكام الفرعية الإلهية.

وأما الإشكال الثاني: وهو أن الخلق لو كانوا عبيدا للأئمة عليهم السلام

---

(١) راجع «الرسالة التطهيرية» للعلامة الكبير آية الله الاخوند محمد باقر الاسكوئي في تفسير الآية الشريفة: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا» المطبوعة في إيران مع كتابي اللمعات والمخازن – في الحكمة – لميرزا حسن كوهر وسيصدر قريبا إلى الأسواق الطبعة الثانية للرسالة التطهيرية واللمعات والمخازن، فانتظر.

لاقتضى أن ينقسموا بعد موت الأئمة بين وراثهم، ووراثهم ليسوا منحصرين في الإمام، بل لهم أزواج وأولاد أخر، فكلهم يشتركون في الخلق مع أنه ليس كذلك. فالجواب عنه أولاً بالجواب السابق ودفعه به. وثانياً: بأن الخلق كوراثة الأنبياء ليس للغير فيهم حق، ولا شبهة حق، لا كوراثة سائر الأشياء حتى يكون للغير من الزوجات وسائر الأولاد فيهم حق، ويشاركون الإمام الوارث فيهم، بل الوارث لهم هو الإمام عليه السلام، كما هو الوارث لتركة الأنبياء فقط لا غير.

وأما الإشكال الثالث: وهو أن الأئمة لو كانوا مالكين للخلق بطريق الإشاعة لزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم، ولو استقلوا لزم أن يكون للملك الواحد ما لكون متعددون مستقلون، وهو غير معقول، ففيه أولا: أن وراثة الخلق كما ذكرنا مثل وراثة ميراث الأنبياء كلما قلت هناك قلنا هنا، وثانيا: إن المعصومين سلام الله عليهم وإن كانوا متعددين في الظاهر، ولكن في الواقع في حكم شخص واحد: «أولنا محمد وآخرنا محمد وأوسطنا محمد وكلنا محمد».

وأما الإشكال الرابع: وهو أنه لو مات أحد لزم أن يكون ماله مال الإمام، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حق، ففيه أن جميع مال الخلق للإمام عليه السلام، ولذا كان هو عليه السلام أولى بهم من أنفسهم، فكيف بالمال من صاحبه الظاهري؟ ولكن هم عليهم السلام عاملوا مع الخلق معاملة الأحرار، والأخبار الكثيرة التي مر بعضها دالة على أن العالم ملك لهم عليهم السلام قال الصدق عليه السلام في الخبر الطويل: «اللهم أحيي شيعتنا في دولتنا وابقهم في ملكنا ومملكتنا»، فلذا في الشرع مجهول المالك يرجع للإمام عليه السلام، والأرض الموات، ورؤوس الجبال، وبطون الأودية التي لم يحزها ولم يستول أحد عليها فيء للإمام، والإمام وارث من لا وارث له، والأخبار

الدالة على كونهم علة غائية للأشياء ظاهرة في ذلك، وقد مرت الإشارة إليه، فلو عاملوا مع الخلق معاملة العبيد كان البتة ما لهم أحياء وأمواتا للإمام عليه السلام كمال العبيد بالنسبة إلى مواليهم، العبد وما في يده لمولاه، ولكنهم عليهم السلام تفضلا من الله على الخلق عاملوا معهم معاملة الأحرار من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

فظهر بحمد الله أن جميع الخلق عبيد رق لهم عليهم السلام، كما لا شك أنهم عبيد طاعة لهم عليهم السلام مطلقا، يعني: في الأمور الشرعية والعرفية العادية وغير العادية، لأن مرجع العبد إلى سيده ومعوله على مولاه. والعجب أن جماعة توقفوا في وجوب الطاعة للإمام عليه السلام في الأمور العادية، حتى إذا أمر عليه السلام شخصاً بإعطاء شيء له فلم يعطه في ذلك يعاقب ولم يأثم، واعجب منه أن بعضنا قالوا: بعدم وجوب طاعة الإمام عليه السلام في بعض الأمور الفرعية والأحكام الشرعية مثلا إذا أوصى الميت لرجل بالصلوة عليه، أو كان له ولي وأراد الإمام عليه السلام الصلوة عليه بدون إذن الوصي أو الولي، لا يجوز له عليه السلام ذلك. وقال: وأيضاً لا يجوز للإمام أن يعقد على بنت بدون إذن الولي إن كان شرطاً فيه. وبالجملة فالعمر أعز من أن يصرف في نقل هذه الخرافات المضحكة والآراء الفاسدة الركيكة، والتعرض لجوابها، فالأولى جعلها في زاوية الخمول، وإن كان قائلها من الرجال والفحول، وعدم الالتفات إليها في المقام.

في اسم النَّبيّ السَّماويّ وَالأرضيّ

وَفيها فصول:



الفصل الأول

اعلم أن تعدد أسماء نبينا ﷺ، وثبوت اسمين له، الاسم السماوي وهو أحمد، والاسم الأرضي وهو محمد، كما هو مدلول رواية معاني الأخبار الآتية، ليس مما ينكر عنه أحد من المسلمين، ولا يحتاج إلى تجشم عنوان أو إقامة دليل وبرهان، والذي دعانا إلى أفراد مقالة لذلك هو أن السيد الأمجد السيد كاظم الرشتي قدس سره في شرح القصيدة في هذا المقام، ذكر دقيقة حيث أنه قدس سره كان ماهرا في التأويل، وباعه في علم الحروف وخواص الأسماء طويل، تصرف في معنى السماء والأرض، وجعل المراد منهما مطلق العلو والانحطاط، كما أريد منهما ذلك في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً بِقَدَرٍ﴾[1]، وغيرها كما صرح به في غير واحد من التفاسير، والتف إلى خواص الاسمين الشريفين وما يناسب كلا منهما من التربية والهيمنة، وسر اختصاص لفظ أحمد للسماء، والآخر للأرض، ورأى أن كلا من المروجين من العلماء في رأس كل مائة إلى المائة الثالث عشر من الهجرة اتفق إن كان اسمه محمداً، فتفطن هناك إلى دقيقة ونكتة ذوقية، لما اتفق ووقع، ولم يعدها من الاعتقادات على البت والقطع، وسنذكرها في الفصل الآتي، ولما اطلع عليها الواعظ الهمداني، ولاحظها بعين السخط، لم يعرف المراد منها، أو

(١) المؤمنون: ١٨.

عرف وتغشم، فنسب في هديته إلى السيد المذكور مذهب التناسخ أو الحلول، وقال: إن السيد يقول: بأن الحقيقة المحمدية ظهرت باسمها السماوي في الشيخ أحمد الاحسائي. ثم ما اكتفى بذلك حتى جعله عقيدة لجميع من سماهم بالشيخية، وهذه عين عبارته قال: وقالت الشيخية: إن له ﷺ اسمين، يعني: ظهورين: اسم سماوي وهو أحمد، واسم أرضي وهو محمد، وقد ظهر باسمه الأرضي منذ بعث في رأس كل مائة لترويج ظاهر شريعته، حتى مضت عليه وعلى شريعته ستمائة وستمائة، فكانت اثني عشر مائة، وانتهت الدورة الأولى لترويج ظاهرة الشريعة، وأتت الدورة الثانية باطن الشريعة، وانقضت دورة ظاهر الشريعة، فظهرت تلك الحقيقة المحمدية باسمها السماوي وهو أحمد في الشيخ أحمد، لترويج باطن الشريعة، وهذه المقالة عين ما قاله السيد كاظم الرشتي في شرح قصيدة عبدالباقي، مذكورة في عشرين ورقا من أواخر الكتاب انتهى كلامه. فهذا الذي دعانا أن نعنون له مقالة على حدة، ومقصوده من هذه النسبة: أن يروج في أنظار العوام أن هذه الطائفة أي الذين سماهم (بالشيخية) يقولون بالتناسخ، الذي هو ظاهر الفساد عند كل العباد، أي: يعتقدون أن النبي ﷺ ظهر بعد زمان طويل في صورة الشيخ الأوحد وجسده، ولا يتبين أن ما نسبه اشتباه صرف أو تجاهل بحت إلا بنقل عين عبارة السيد ﷺ بطولها، ولولا أن بعضاً من أبناء زماننا اعتمدوا على نسبه ونقله من دون تمييز بين صحيحه وعليله، لما كانت لهذه النسبة عندنا جواب، ولا تليق أن تسطر في كتاب، لكن لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا مشتكى إلا إلى أولياء الله.

الفصل الثاني

قال السيد الأمجد أنار الله برهانه في شرح قصيدة عبدالباقي في هذا البيت:

(بضجيع حضرتك الجواد محمد
وحفيدها وهو الإمام الأفضل)

في آخره، وإن كان الكلام طويلاً لكن ننقله بطوله إتماما للحجة وإكمالا للمحجة، قال: «كما أن رسول الله ﷺ سكت أربعين عاما والشيطان يعبد جهرة، والناس منغمسون في لجة الطغيان والعدوان، ومغمورون بالشهوات، فسكت عنهم رسول الله ﷺ، فلما آن أوانه، وقرب أبانه، نهض بأعباء الرسالة، وبلّغ وبيّن، ولكنه بقي في مكة أحد عشر سنة لم يقاتلهم ولم يحاربهم ولا يناجزهم بالقتال، مع ما يلقى منهم من الأذيات، ويقاسي شدائد الكربات، ويتحمل منهم، إلى أن آن أوان الجهاد، ودنى وقت الإظهار والإعلان، وكسر سورة الباطل، أتاه الإذن من الله ونزلت: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾[1] فتصدى ﷺ للجهاد وتعرض للقتال إلى أن اختار الله له دار البقاء، ففعل أوليائه

---

(١) الحج: ٣٩، ٤٠.

وخلفائه وأمنائه كفعله، ومشوا على منواله، واحتذوا مثاله، وكذلك العلماء البالغون تصدوا لإظهار ما تصدى رسول الله ﷺ لظاهر الشريعة، وحكوا مثال اسمه الذي في الأرض وهو محمد، فإن له ﷺ اسمين، اسم في الأرض وهو محمد، واسم في السماء وهو أحمد، الاسم هو الظهور، يعني: له ظهوران: ظهور في العوالم الظاهرية فيما يتعلق بظواهر الأبدان من أحكامها وأفعالها وصفاتها وكينوناتها، ومظهر هذا الظهور وموضع هذا النور المسمى بمحمد. وله ظهور في العوالم الباطنية والأسرار الغيبية، ومظهر ذلك الاسم هو المسمى بأحمد، ولما كان الخلق في القوس الصعودي، وكلما قرب من هذا القوس كان غليظا وكثيفا، وكلما بعد وقرب إلى المبدء كان رقيقا لطيفا، ومن عهد النبي ﷺ في رأس كل مائة سنة كان يظهر من يروج الأحكام المناسبة لذلك المقام، ولما كان مبدء القوس كانت التربية لظهور الأحكام بالظواهر، والمروج في رأس كل مائة سنة كان يروج الشريعة على مقتضى ظواهر الرعية، ولما كان البدن الظاهري له مقامان: مقام يتعلق بالاختلاف وعروض الأحوال وتغير الموضوعات، ومقام لا يقتضي ذلك، ولما كان كل مقام إنما يكمل في ستة أطوار، كما بيناها سابقا، كانت الأحكام الظاهرية التي هي مقتضى ظهور اسم محمد إنما يتم في اثنا عشر مائة وفي كل مائة من يروج الأحكام ويبين الحلال والحرام ويظهر ما كان مخفيا ويفصل ما كان مجملا في المائة السابقة، ويبين ما كان مبهما فيها وبالجملة فذلك العالم الكامل والفاضل الواصل، يروي غصن الشريعة ويخضر عودها، إلى أن بلغ الكتاب أجله، وتم تمام المائة الثانية عشر، وإذا ظهر بعض الكاملين وأظهر بعض البواطن للبالغين الواصلين ما كان مخفيا، وتلك المطالب كانت مطوية، كما فعله الشيخ الأكبر، وجعل حقائق المطالب وخزنتها تحت الألفاظ والعبارات، وأودع تلك الدرر المكنونة في أصداف الإشارات،

حتى يكون عونا لمن يروِّجها وذخيرة لمن يبرزها ويتقوى بها، فلما تمت المائة الثانية عشر، وتمت الدورة الأولى المتعلقة بالظواهر لشمس النبوة، والاثني عشر دورة لقمر الولاية من حيث التبعية، فتمت الدورة وتمت مقتضياتها.

والكَرَّة الثانية والدورة الأخرى لبيان أحكام ظهور البواطن، والأسرار المخفيات والمخبيات تحت الحجب والأستار، وعبارة أخرى الدورة الأولى لشمس النبوة كانت لتربية الأبدان والأرواح المتعلقة بها، مثاله: الجنين في بطن الأم، والكَرَّة الثانية لتربية الأرواح القادسة، والنفوس المجردة الغير المرتبط بالأجسام، مثاله: تربية الأرواح بالتكليف في هذه الدنيا، فلما تمت الدورة الأولى لشمس النبوة التي هي متعلقة بتربية الظواهر التي هي مقتضى ظهور اسم محمد، أتت الدورة الثانية لشمس النبوة لتربية البواطن والظواهر، في هذه الدورة تابعة كما أن الدورة الأولى لتربية البواطن والظواهر كانت تابعة، فكانت هذه الدورة الثانية فيها اسم رسول الله ﷺ الذي في السماء وهو أحمد، فكان المروج والرئيس في رأس هذه المائة المسمى بأحمد، ولا بد أن يكون من أعذب أرض وأحسن هوى ولو أردنا أن نبين خصوصيات مكانه وزمانه وسنه واستقامة بدنه وسائر أحواله بالبرهان العقلي والذوق الوجداني لفعلت، ولكنه يطول بذكره الكلام، وإن كان فائدته عامة ونفعه شامل. انتهى ما يهمنا نقله.

فانظر أيها المنصف أي عبارة من هذه العباير توهم ما نسبه إليه من أن الحقيقة المحمدية ظهرت باسمها السماوي وهو أحمد في الشيخ أحمد إن كانت قوله: فكانت هذه الدورة الثانية فيها اسم رسول الله ﷺ الذي في السماء وهو أحمد، فكان المروج والرئيس في رأس هذه المائة المسمى بأحمد الخ. فهو صريح في أن المربي للدورة الثانية لما كان اسم رسول الله

ﷺ السماوي وهو أحمد كان حامل الأحكام والمروج لشريعة سيد الأنام والرئيس في رأس المائة على الخاص والعام المسمى بأحمد، وهو الشيخ الأوحد، فأين قولك أن رسول الله ظهر في الشيخ أحمد؟ وإن كانت العبارة الموهمة هو قوله: فإن له ﷺ اسمين: اسم في الأرض هو محمد، واسم في السماء وهو أحمد الخ. فهو صريح في أن رسول الله ﷺ إذا أراد أن يظهر أي يشرق لأهل ذلك العالم، بعبارة أخرى إذا أراد أن يسددهم ويشرق عليهم بما يناسبهم من اسميه الشريفين إن كان الزمان من الدورة الأولى، وهي دورة الظاهر وأهله، أشرف على أهله، أي سددهم باسمه الشريف الأرضي المناسب لهم، وهو محمد، إذ هو مرب للظواهر، والحكمة تقتضي أن يكون اسم من يسدده ويشرق عليه بالأحكام وغيرها من العلماء في هذه الدورة مطابقا لاسمه الشريف وموافقا له، أي يكون اسمه أيضا محمد، أو إن كان الزمان من الدورة الثانية وهي دورة الباطن وأهله، ظهر لأهله أي سددهم وأشرق عليهم باسمه السماوي وهو أحمد، المربي للبطون، والحكمة أيضا تقتضي أن يكون اسم من يسدده ويشرق ويفيض عليه من أحكام العباد موافقا لاسمه الشريف السماوي وهو أحمد، أي يكون مسمى بأحمد أيضا، كما هو ﷺ مسمى به، فأين قولك: إن رسول الله ﷺ ظهر في الشيخ أحمد؟

وبالجملة فالذي يفهم من هذه العبارات الواضحة والبيانات اللايحة غير ما ذكرناه كما فهمه الهمداني بزعمه، وروج به ما أراد من فساد الاعتقاد لا يخلو من أحد أمرين: أما هو عامي لاحظ له في العلوم العربية فضلا عن غيرها، ولذا لم يعرف المراد، ولم يعرف الحق من الفساد، وأما هو عالم بالمراد لكنه متعمد في الافتراء على الموحدين والبهتان على العلماء الكمَّلين، والأحسن الأولى أنه من القسم الأول، كما يستفاد من تعبيره المطلب بالعبارات الملحونة، ونسبته بعض المطالب الفاسدة إلى العلماء

الأمامية، الذين هم منها براء، بل هي من معتقدات الملاحدة والزنادقة، ومذاهبهم الفاسدة الكاسدة، كما عرفت بعضها منها في المقالة الأولى، ولا عجب منه ذلك، إذ من كان طريقته أبا عن جد طريقة أهل التصوف، وتعرضه للعلماء الحقة غير خفي على ذي حجى، فلا يبعد منه ما ذكره، بل هو قليل مما أضمره.

والعجب كل العجب من العلماء المعاصرين له، والفضلاء المعروفين في زمانه، ألم يطلعوا على هذه الرسالة أو اطلعوا عليها ولم يلتفتوا على ما فيها من الفضائح، وما احتوتها من القبائح؟ أو التفتوا واغمضوا؟ وفساد كل واحد أوضح من الآخر، والمحمل الصحيح: أنهم لم يعتنوا منها رأسا، ولم يتلقوها بالقبول، بل وضعوها في زاوية الإهمال حتى تموت بترك ذكرها، لكن العوام الذين هم كالأنعام، بل هم أضل سبيلا، تلقوها بالقبول وأخرجوها عن زاوية الخمول، ونشروها على الأعلام، وأقاموا بها عمود الجهل والظلام، في كل مصر وبلاد، تفريقا بين العباد إن الله لبالمرصاد.



الفصل الثالث

اعلم أن ما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه: من أن للنبي ﷺ اسمين: سماوي وهو أحمد، وأرضي وهو محمد، فهو مأخوذ من خبر معاني الأخبار عن الحسن بن علي بن أبي طالب قال: جاء نفر من اليهود إلى رسول الله ﷺ فقال: لاي شيء سميت: محمداً وأحمد، وأبا القاسم، وبشيراً، ونذيراً، وداعيا؟ فقال ﷺ: أما محمداً فإني محمود في الأرض، وأما أحمد فإني محمود في السماء، وأما أبو القاسم فإن الله عز وجل يقسم يوم القيامة قسمة النار، فمن كفر بي من الأولين والآخرين ففي النار، ويقسم قسمة الجنة، فمن آمن بي وأقر بنبوتي ففي الجنة، وأما الداعي فإني أدعو الناس إلى دين ربي عز وجل، وأما النذير فإني أنذر بالنار من عصاني، وأما البشير فإني أبشر بالجنة من أطاعني انتهى الخبر الشريف. وهو كما ترى صريح في أن النبي ﷺ له أسامي عديدة باعتبار اتصافه بالصفات المتعددة، فبإضافة كل واحدة منها إليه يسمى بالاسم المناسب لها، وتعدد الأسماء بلا شك وارتياب كاشف عن المناسبات والمصالح والحكم الغيبية، لا سيما على المذهب الحق، وهو أن واضع الألفاظ هو الله سبحانه، فظهر الفرق قطعا بين الاسمين الشريفين، أحمد ومحمد، تحرزا عن اللغو في فعل الحكيم. ومن جملة الفرق ما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه لأنه قال في الخبر: أما محمد فإني محمود في الأرض، وأما أحمد فإني محمود في السماء. ومعلوم أن

المراد من الأرض والسماء وإن كان المحسوس الظاهرين، لكن المراد منهما في الباطن هو مطلق العلو والانحطاط، وهما عالم الملكوت وعالم الملك، يعني: إن الاسم المناسب لعالم الملكوت وهو عالم النفوس أحمد، والمناسب لعالم الملك وهو عالم الشهود والأجسام هو محمد، ولما كانت الدورة الأولى دورة الظاهر وأهله، ويناسبها اسم محمد المناسب لعالم الشهود والأجسام، وكان الظاهر أرضا والباطن سماء، كان المروجون للشرع الشريف في رأس كل مائة إلى تمام دورة اثني عشرة مائة كلهم مسمين بمحمد، ولما كانت الدورة الثانية وهي دورة الباطن، ويناسبها اسم أحمد، المناسب لعالم العلو، وهو الملكوت، وأولها المائة الثالثة عشر، كان المروج لها في أولها مسمى بأحمد هذا والذي ذكرناه هو بمقتضى ظاهر خبر معاني الأخبار، والسلوك مع أهل الظاهر، وأما بحسب الحقيقة والباطن، فإن للاسمين الشريفين خواص وأسرار لا تكاد توصف، وليس المقام يقتضي بيان ما يسرع الناس إلى إنكاره ويعرف ذلك من له اطلاع بعلم الحروف وخواصها، وأن أردت شيئا منها فعليك بكتاب «شرح الخطبة التطنجية» ربما تتوفق إلى معرفتها. وبالجملة فالمقصود الأهم، والمرام الأتم، هو أن ما فهمه الهمداني وذكره في تلك الرسالة ونسبه إلى السيد الأمجد أنار الله برهانه لا ربط له بما ذكره أنار الله برهانه في «شرح القصيدة» ولا دخل له بوجه بكل نحو من أنحاء الدلالات، فانظر أيها المنصف ماذا ترى؟

في مَسألة التفويض
وَفيها فصول:



الفصل الأول

اعلم: أنه لا شك ولا ريب كما قد عرفت في مقالة العلل أن ذاتي الممكن تأبى عن الاستغناء ولو آناً ما، فلا يمكن موجود ممكن يستقل عن موجده لحظة، فحال بقائه كحال صدوره وإيجاده بمدد من موجده ومحدثه وإلا انقلب حين الاستغناء واجباً، وهو محال فلا يمكن ولا يعقل في حق ممكن من الممكنات الاستقلال أو الشراكة أو التفويض في شيء، سواء في ذلك النبي والإمام والنملة، لاستلزام ذلك كله الاستغناء، كيف لا والفقر ذاتي الممكن لا يتخلف عنه ولا يزول أولا، وكل من تلك الأمور يوجب انعزال الحق عن تدبير ملكه ثانيا؟ تعالى الله عن ذلك وتقدس، فلم يوحِّد، بل غلا وأفرط من قال بالتفويض المذكور في حق المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، وجاوزهم عن مقامهم، وهم فقراء إلى مدد بارئهم، كل آن واقفون ببابه، ولائذون إلى جنابه، لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضراً، ولا موتا ولا حياة ولا نشوراً نعم لا غضاضة في أن يقال: إنهم عليهم السلام حوامل أفعال الله، ومظاهر صفات الله، كما يقال في حق الملائكة المدبرات، وفي العلل والأسباب، والآلات، بيان ذلك: إنه لا شك ولا إشكال في أنهم عليهم السلام حجج الله على جميع الخلق، والحجة كلما كانت أكمل كانت أتم وأبلغ، قال الله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾[1]

(١) الأنعام: ١٥٠.

ومن المعلوم أن من جملة ما هو كمال في حق المعصومين الأربعة عشر وعدمه نقص فيهم، هو القدرة التامة، والرئاسة الكاملة العامة، وهي الولاية المطلقة التي أعطاهم الله سبحانه إياها، وأكرمهم من بين الخلائق بها، ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾(١) وذلك لأن قدرتهم لو كانت على بعض الأشياء دون بعض، لزم أن تكون ولايتهم على ما قدروا عليه من الأشياء، والحال إن ولايتهم مطلقة عامة، يعني لا يخرج شيء من تحت عموم ولايتهم وسلطنتهم كأنها ولاية الله ظهرت منهم عليهم السلام، ومعلوم أن نبوة كل نبي بمقدار ولايته، فلا يعقل أن يكون نبيا على شيء ولم يكن له ولاية عليه، ولا شك أن نبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم مطلقة عامة على جميع الموجودات، كما ذكرنا سابقا، من الدرة إلى الذرة.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في الخطبة الغديرية: «أشهد أن محمد عبده ورسوله، استخلصه في القدم على سائر الأمم، على علم منه، انفرد عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس، وانتجبه آمرا وناهيا، أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه... الخ»(٢). فكل شيء هو نبي عليه، ورسول الله إليه، فهو ولي عليه أيضا بلا كلام، فتلك الولاية والسلطنة التي خصه الله سبحانه بها، فهي بعينها بلا زيادة ولا نقيصة موجودة في أوصيائه الطاهرين وأولياء الله المعصومين، باتفاق الفرقة الناجية الزكية، والطائفة الحقة الاثني عشرية. فلم يبق شيء إلا شمله عموم سلطنتهم، والولاية المطلقة الموجودة فيهم: كما قال صاحب الولاية في تلك الخطبة: وإن الله اختص لنفسه بعد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من بريته خاصة، علاهم بتعليته وسما بهم إلى رتبته وجعلهم الدعاة بالحق إليه، والأدلاء بالإرشاد عليه، لقرن قرن، وزمن

---

(١) ص: ٣٨.

(٢) ذكرت هذه الخطبة الجليلة بتمامها في كتاب «مستدرك نهج البلاغة» ص ٧٩، طبع بيروت.

زمن أنشأهم في القدم قبل كل مذروء ومبروء، أنوار أنطقها بتحميده، وألهمها بشكره وتمجيده، وجعلها الحجج على كل معترف له بملكة الربوبية وسلطان العبودية» انتهى. وهذه الرئاسة والسلطنة الكلية، التي هي ولاية الله «هنالك الولاية له الحق» لا يجعلها الله سبحانه في أحد إلا ويمكنه من ملكه وبلاده، ويفوض إليه أمور عباده، حتى يتمكن من التصرف فيها، والتغيير والتبديل بمقتضى مشيئة الله وإرادته، فكما أن الله سبحانه وتعالى له القدرة التامة، والسلطنة العامة، وبيده زمام ملكه، يفعل ما يشاء كيف يشاء، لا راد لحكمه، فكذلك أوليائه الطاهرون، الذين جعلهم حججه في ملكه على عباده، لهم القدرة التامة على جميع الأشياء، أي: يتصرفون فيها ويغيِّرون ويبدلون بمقتضى مشيئة الله وإرادته، لا عن أنفسهم واختيارهم وإرادتهم، لأنهم محال مشيئة الله، والسنة إرادته، بل هم عليهم السلام آلات الله سبحانه صرفة، ووسائل بينه وبين الخلق محضة، ليس لهم مشيئة ولا إرادة بوجه، ومشيئتهم وإرادتهم عين مشيئة الله وإرادته، تظهر منهم عليهم السلام ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[2]، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[3] فجميع التصرفات التي في ملكه، ومن فيه، تصرفات لله سبحانه، لكنها تجري على أيديهم، لأنهم أياديه، ويده الباسطة في الأمم بالنعم، وجميع قدرتهم على جميع الموجودات من الدرة إلى الذرة، قدرة خالقهم وصانعهم، لكنها تبرز وتظهر بواسطتهم وبهم، فهم السبب الأعظم، والصراط الأقوم. ومن جهة هذه القدرة التي هي عين ولاية الله سبحانه، وعطية وموهبة منه

---

(١) الدهر: ٣٠.
(٢) الأنفال: ١٧.
(٣) النجم: ٣،٤.

إليهم، يصح أن يقال: إن جميع أمور العباد فوض إليهم، يعني بهذه القدرة الكاملة المودعة فيهم من الله سبحانه، يتصرفون في ملك الله وما فيه بمقتضى مشيئة الله: وإرادته. فأي ضرر في هذا المعنى من التفويض يحدث في العالم؟ وأي خبر وآية تنفيه وتوجب الكفر لمن قال به؟ وأي محذور يلزمه؟ وأي إجماع أو ضرورة ينقعد على خلافه؟ والمراد من التفويض الوارد في الأخبار الدال على صحته صحيح الاعتبار هو ما ذكرناه وبيناه، وأخبار المنع تدل على نفي التفويض على وجه الاستقلال، وخبر الكافي ورياض الجنان عن محمد بن سنان شاهد للجمع المذكور، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فذكرت اختلاف الشيعة فقال:

«إن الله لم يزل فرداً متفرداً في الوحدانية، ثم خلق محمدا وعليا وفاطمة عليهم السلام، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق الأشياء وأشهدهم خلقها وأجرى عليها طاعتهم، وجعل فيهم ما شاء، وفوض إليهم أمر الأشياء، في الحكم والتصرف، والإرشاد، والأمر، والنهي في الخلق لأنهم الولات، فلهم الأمر والولاية، والهداية، فهم أبوابه ونوابه، وحجابه، يحللون ما شاء، ويحرمون ما شاء، ولا يفعلون إلا ما شاء، عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، فهذه الديانة التي من لزمها لحق، ومن تقدمها غرق في بحر الإفراط، ومن نقصهم عن هذه المراتب التي رتبهم الله فيها زهق في بر التفريط، ولم يوف آل محمد حقهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم . ثم قال: خذها إليك يا محمد، فإنها من مخزون العلم ومكنونه» انتهى.

فتبين أن الطريقة الوسطى والجادة الحقة هو ما ذكرنا، ومن قال بغيره أما غرق في بحر الإفراط، وهو القول بتفويض الأمور إليهم عليهم السلام على نحو الاستقلال، أو زهق في بر التفريط، وهو القول بمنع التفويض مطلقا

عنهم عليهم السلام، وعدم تمكنهم من التصرف فيما خلق الله مطلقا، أي بطريق الاستقلال أو بإذن الله وإمداده ومشيئته وإرادته، كما صرح به الإمام في الخبر، وجعل ما ذكرناه هو الميزان الراجح والصراط الحق الواضح وطريق النجات اللايح، وقطع دابر الإنكار من الفساق والكفار، وجعله هو الديانة وسبيل الأمن والأمانة، التي من لزمها لحق بالأئمة الأطهار، وكان من الأخيار والأبرار، ومن تقدم أو تأخر عن ذلك النمط كان ممن فرط أو أفرط، واستحق من الله العقاب والسخط، وما صرح به الإمام في هذا الخبر الصريح هو التفويض الصحيح، والذي قال به الشيخ الأوحد هو ذلك، لا التفويض الباطل، كما سترى من كلماته المنقولة في الفصل الآتي، وبه أدين الله وبه أموت، وبه أبعث حيا وبه يرجح ميزان أعمالي، وبه ألقى ربي يوم أقوم لحسابي لا بغيره إن شاء الله.

وبالجملة حكم المعصومين الأربعة عشر حكم الأمراء المقربين لدى الملك العظيم الشأن، فكما أن السلطان إذا قرب أحد أمنائه وجعل أمره أمره، ونهيه نهيه، وطاعته طاعته، ومعصيته معصيته، ومخالفته مخالفته، ونسب ما يصدر منه من التغيير والتبديل والتصرف في الملك وما فيه إلى نفسه، ومع ذلك كله لم يرفع يده عنه، لا يقال: إن الملك فوض جميع ملكه وأموره وأمر ما فيه من الرعية إليه، ورفع يده عنه، واستقل ذلك المقرب الأمين في جميع الأشياء والأمور، فكذلك المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام أمناء الله في أرضه وبلاده على ملكه وعباده، يفعلون ما يشاؤون بمشيئة الله وإرادته لا بميلهم وإرادتهم، وجميع أفعالهم وإن كانت تنسب إليهم ظاهرا، لكنها في الواقع ونفس الأمر لله عز وجل، تجري على أيديهم، تظهر منهم، وليسوا مستقلين في الأفعال، وتصرفاتهم بوجه من الوجوه، بل هم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون. ولا تتوهم أن ما ذكر غلو في حقهم وكفر وشرك بالله العظيم، بل انتظر لما

يتلى عليك في الفصل الآتي، حتى تميز الباطل من الصواب والماء من السراب، بشرط أن تستعمل قليلا من الإنصاف، وتجانب التعصب والاعتساف، وترفع عن رقبة نفسك قلادة التقليد، وتجعل عقلك إماما لها، إن أردت التقليد، وتضع ميزان اعتقادك كلمات المعصومين، ولا تنظر إلى قول هذا وذاك، ولا تفسد عقيدتك بتقليد الغير والإصغاء لقولهم وإن كان القائل كائناً من كان، إذ ليس بمعصوم بل يتطرق على قولهم الخطأ، والجواد قد يكبو، لا سيما في هذا الزمان، الذي أهله متهم بالدنيا وزخارفها، وأما الأخبار الواردة عن أئمتنا الأطهار، المدونة في كتب ومؤلفات الأصحاب، المعمول بها بينهم، الدالة على صحتها القراين الخارجية والداخلة، والذوق السليم، فمحفوظة عن الخطأ، ومصونة عن تطرق الريب، فعليك بالتمسك بها، فإنها سبل النجاة، والطرق الموضوعة إليها من أئمة الهداة، في الدنيا والآخرة.

الفصل الثاني

اعلم أن الناس في معرفة المعصومين الأربعين عشر صلوات الله عليهم على ثلاثة أقسام:

(قسم) أخذوا طريق الإفراط وغلوا في حقهم وقالوا بتفويض الأمور إليهم على نحو الاستقلال.

(وقسم) سلكوا مسلك أهل التفريط وأنكروا كثيرا من الفضائل والمعاجز ونقصوا أئمة الأنام عن المرتبة التي رتبهم الله فيها وقاسوهم لأنفسهم زعما أنهم بشر مثلهم.

(وقسم) استقروا على النمط الوسط والجادة الوسطى ووقفوا في معرفة مواليهم على ما صدر منهم في النفي والإثبات ولم يتعدوا طورهم في طريق النجات واكتفوا بما ورد من الأئمة الهداة الأدلاء على المرضاة ولا شك أن القسم الأول والثاني من الهاكلين والفرقة الضالين إلا أن يتوبوا ويتوب الله عليهم.

والقسم الثالث هم الناجون والمحقون والثابتون على النهج القويم والصراط المستقيم. والسر في هلاك الأولين هو تبعية عقولهم الناقصة، وأفهامهم الفاترة، في درك مراتب أولياء الله على الخلق، وأمنائه على الحق. واستقلوا في ذلك بها، غافلين عن حقيقة الحال أن الحق لا ينال إلا بالأخذ منهم، والرجوع إلى ما صدر عنهم، وأما الاعتماد على العقول، والأفهام الضعيفة، والظن والتخمين، لا يفيد إلا البعد عن الحق، والتيه في وادي الحضيض، فكم من قائل قول كفَّر، وغيره كفَّره.

وتفصيل هذا المختصر: أن كثيراً من قدماء الشيعة ومعاصري الأئمة عليهم السلام لما أكثروا من معاشرة المخالفين وجالسوا من هو في أمر الإمامة والولاية من المسامحين، توهموا أن كل من بويع جاز أن يكون إماما، وعلى الناس مقدما، وإن كان عاريا عن العمل والكمال، وخاليا عن الحسب والنسب والجمال، ولم يعرفوا من خصايص الإمامة إلا أنهم عليهم السلام أوصياء النبي، ومنزهون من العيوب وامعصومون عن الخطأ والذنوب، وصاحبوا العلم الوافر، تفوقوا على ساير الناس بقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. واكتفوا بما ذُكر في أمر الإمامة، ولم يتفحصوا عن سائر لوازمها، وخصائص ما هو تالي النبوة، ولم يطلع على دقائق علايقها، وحقائق أحوالها، على النهج الصحيح، إلا أقل قليل وعدد يسير، كالحواريين وغيرهم من الخواص الممتازين، والأصحاب المبرزين، ولما كان أهل ذلك الزمان في مقام معرفة الأئمة بعيدين عن التحقيق، وتفحص المراتب والمقامات المرتبة لهم عليهم السلام من خالق البريات، لم يطلعهم الأئمة على سراير حالاتهم وخفاياهم كما لا تهم ودقايق مزاياهم، بل انتجبوا بعض الكملين والخواص من أصحابهم، وأظهروا لهم بعض الأسرار وخصايص الخصال من الأحوال والأفعال، وشرطوا عليهم الإخفاء عن غير أهلها من محبيهم وغيرهم، وسترها بالحجاب، وتقنعها بالنقاب. عن جابر بن زيد الجعفي قال: حدثني أبو جعفر عليه السلام خمسين ألف حديث ما حدثت بها أحدا، وقال لي: إن حدثت بها أحدا فعليك لعنتي ولعنة آبائي إلى يوم القيامة. وفي خبر: سبعين ألف حديث.

انظر كيف يشدد الإمام ويؤكد في إخفاء الأسرار وسترها، وليس ذلك إلا لعدم تحملهم لقلة معرفتهم بمقاماتهم ومراتبهم عليهم السلام. فزرارة بن أعين الذي هو من جملة خواص أصحابهم مع جلالة قدره وعظم شأنه لم يتحمل بعض كلماتهم، فكيف بغيره؟ في بصائر الدرجات عنه قال دخلت على أبي

جعفر عليه السلام، فسألني ما عندك من أحاديث الشيعة؟ قلت: إن عندي منها شيئا كثيرا قد هممت أن أوقد نارا ثم أحرقها. قال ولم؟ هات ما أنكرت منها. فخطر على بالي الادمون، فقال لي: ما كان علم الملائكة حيث قالت: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء.

وبالجملة فبعض وإن كان من محبيهم لكن لانحطاط مقامه وقصور فهمه وقلة إدراكه، أن اطلع على بعض غرايب أحوالهم وعجائب حالاتهم وأقوالهم التي لا تلائم طبيعته أنكره أشد الإنكار، وكذب الأخبار قال علي بن الحسين عليه السلام فيما نسب إليه:

اني لأكتم من علمي جواهره	كي لا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدم في هذا أبو حسن	إلى الحسين ووصى قبله الحسنا
فرب جوهر علم لو أبوح به	لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي	يرون أقبح ما يأتونه حسنا

ولعل هذا هو السر في قدح كثير من أصحاب الأئمة الأطهار ورواة الأخبار، حيث رأوهم نقلوا بعض غرائب الصفات وعجائب معجزات الأئمة الهداة في مؤلفاتهم، أو رووها بلا واسطة أو بواسطة عنهم عليهم السلام، ولم تتحملها عقولهم، رموهم بالغلو والكذب، واتهموهم بالكفر والزندقة، كمحمد بن سنان، ومفضل بن عمر، ويونس بن عبدالرحمن، وجابر بن يزيد الجعفي، وأمثالهم من الكملين كالشيخ رجب البرسي[1]

---

(١) نسب السيد محسن الأمين العاملي في كتابع أعيان الشيعة ٣١: (١٩٣ - ٣٠٥) إلى الشيخ رجب البرسي الشذوذ والخلط والغلو، وقد رد على هذه الاتهاماما شيخنا الحجة الأميني قدس سره في الجزء السابع من كتابه «الغدير» ص ٣٦ الطبعة الثانية - ايران) وبيّن أن ما نسبه السيد العاملي اشتباه صرف وغلط محض.

والشيخ الأوحد الاحسائي[١]. ولو دققت النظر قليلا، وتفحصت مليا، لرأيت أكثر من رموه بالغلو واتهموه بالكفرو هم الذين رووا المناقب الجليلة، والفضائل الغريبة، غامضة البراهين، عالية المضامين، أو نقلوها وضبطوها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم، والحال أن النقل والرواية لها لا يوجبان كفرا ولا غلوا بوجه من الوجوه، إذ أولا: أن النقل أو روايتها لا يوجبان الاعتقاد بها، ولا تلازم بينهما وبينه وثانيا: إن انحصار وجوه القدح في رواة الأخبار والمدح فيهم في صحة الاعتقاد وفساده محل الإشكال، وأول الكلام، إذ درجات الخلق ومراتبهم في معرفة العقايد الدينية والمعارف الحقة متفاوتة، بحيث لا تنضبط تحت قاعدة كلية، ولا ترى اثنين في درجة ومرتبة واحدة، ولا شك ولا ريب أن كل واحد يصوب نفسه ويخطئ المخالف له، كفاك شاهدا الخبر المعروف: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله» أو لقال: «رحم الله قاتل سلمان» على اختلافه، مع أنه لم يكن بينهما من الفرق إلا درجة واحدة، وآخى بينهما رسول الله ﷺ، فلو كانا هذان الكاملان مع قوتهما في الإيمان وتحملهما ما لا يتحمل الأصحاب جميعهم بهذه الكيفية من قتل أخيه إذا طلع على ما في قلبه، والترحم لقاتله، فكيف بساير الناس من الأصحاب وغيرهم؟

فظهر أنه لا يمكن أن يقال أن أساس القدح مخالفة اعتقاد القادح، وأساس المدح موافقة اعتقاد المادح، بل للقدح أسباب ووجوه أخر عديدة، ليس المقام مقتضيا لذكرها، وقد صرح جمع من الأصحاب بما

---

(١) راجع كتاب (عقيدة الشيعة) لمولانا حجة الإسلام الحاج ميرزا على الحائري قدس سره حيث بيّن بأتم بيان واجلي برهان أنه ليس في مؤلفات الشيخ الأحد غاوا قط، وقد أفرد مقالة خاصة في تحقيق معنى «الغلو» فراجع - ص ١٣٥ - ١٦٢) من كتاب (عقيدة الشيعة) (الطبعة الثانية - ١٣٨٤هـ - كربلاء).

ذكرنا، منهم (أبو علي) في رجاله في ترجمة حال (محمد بن سنان) قال - بعد نقل الأقوال المختلفة في حقه -: وللسيد السعيد رضي الدين بن طاووس رحمه الله كلام في محل هذا وأشباهه، محصله: إن جلالة قدرهم وشدة اختصاصهم بأهل العصمة سلام الله عليهم هو الذي أوجب انحطاط منزلتهم عند الشيعة، لأنهم عليهم السلام لشدة اختصاصهم بهم اطلعوهم على الأسرار المصونة عن الأغيار، وخاطبوهم بما لا تتحمله أكثر الشيعة، فنسبوا إلى الغلو وارتفاع القول وما شاكلهما انتهى. وقال الشيخ الجليل أبو الحسن الشريف. النباطي في كتابه (مشكوة الأنوار): بل مهما يتفحص الإنسان يجد أكثر من رمى بالغلو، أنه ممن روى في شأن الأئمة بعض المناقب الجليلة التي نقلها ثقات علمائنا في كتبهم معتقدين بها، ولا تستلزم الغلو أصلا عند التأمل الصادق، ونعم ما قال شيخنا العلامة باقر علوم أهل البيت، وخادم أحاديث آل محمد عليهم السلام، حيث قال: رد الاخبار التي تشهد متونها بصحتها بمحض الظن والوهم، ليس الا للازراء بالاخبار وعدم الوثوق بالاخبار، والتقصير في معرفة شأن الأئمة الاطهار، إذ وجدنا أن الأخبار المشتملة على المعجزات الغريبة إذا وصلت إليهم فهم أما يقدحون فيها أو في روايتها، بل ليس جرم أكثر المقدوحين من أصحاب الرجال ألا نقل مثل تلك الأخبار هذا كلامه أعلى الله مقامه.

وقد نقل الكشي رحمه الله أن إبراهيم بن سعيد أبو اسحاق الثقفي الكوفي من أكابر أصحابنا ومؤلفي الكتب الكثيرة، عمل كتاب المعرفة وفيه المناقب المشهورة والمثالب المأثورة، فاستعظمه الكوفيون وأشاروا عليه بتركه ولا يخرجه، فقال: أي البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا: اصفهان. فحلف أن لا يروي الكتاب الا بها، فانتقل إليها ورواه بها، ثقة منه بصحة ما رواه فيه. ألا ترى إلى جمع أصحاب الأئمة كيف نقلوا متعجبين أن الإمام تكلم بغير العربية، أو اخبر أحدا منهم باسمه، أو بشيئ صدر منه،

إلى غير ذلك من الأشياء التي نعلم قطعا اتصافهم عليهم السلام عليهم السلام بأعظم منها، وجميع هذه من قصور معرفتهم بما في الأئمة من مزايا الفضائل التي خصهم الله تعالى بها انتهى كلامه قدس سره.

وقال العالم الرباني الاقا باقر البهبهاني المرحوم في تعليقته على رجال الميرزا الاسترابادي: اعلم أن الظاهر أن كثيرا من القدماء سيما القميين منهم، وابن الغضائري، كانوا يعتقدون في الأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معينة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوزون التعدي عنها، وكانوا يعدون التعدي عنها ارتفاعا وغلوا، على حسب معتقدهم، حتى أنه جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوا، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الاغراق في شأنهم واجلالهم وتنزههم عن النقائص واظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض، ارتفاعا أو مورثا للتهمة. به سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين. وبالجملة الظاهر أن القدماء أيضا مختلفين في المسائل الأصولية، فربما كان شيء عندهم بعضهم فاسدا أو كفرا أو غلوا أو تفويضا أو تشبيها أو غير ذلك، وكان عند الآخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذه ولا ذاك، وربما كان منشأ جرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم، كما أشرنا آنفا، أو ادعاء ارباب المذاهب كونهم منهم، أو روايتهم عنه، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه إلى غير ذلك، فعلى هذا ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور المذكورة، ومما ينبه على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة، إلى أن قال: وسيجيء في إبراهيم بن عمر وغيره ضعف بضعيفات غض، وفي إبراهيم بن إسحاق وسهل بن زياد ضعف تضعيف احمد بن محمد بن عيسى، مضافا إلى غيرهما من التراجم فتأمل انتهى.

ونقل أيضا أبو علي في رجاله عن تعليقه استاده الاقا باقر البهبهاني المرحوم في أحوال سهل بن زياد حيث قال في التعليقة: ظني أن منشأ التضعيف حكاية أحمد بن محمد بن عيسى وإخراجه من قم، وشهادته عليه بالغلو والكذب، وهذا مما يضعف التضعيف، ويقوي التوفيق، عند المنصف المتأمل، سيما المطلع على أحمد وما فعله بالبرقي، وقاله في علي بن محمد بن سيرة، ورد النجاشي عليه، وقال ابن داود: إن أهل قم كانو يخرجون الراوي بمجرد توهم الريب، وفي ترجمة محمد بن أرومة ما يقويه، سيما أنه صنف كتابا في الرد على الغلات، وورد عن الهادي عليه السلام أنه بريئي مما قذف به، ومع ذلك كانو يرمونه بالغلو إلى أن قال وقال جدي رحمه الله[1].

أعلم أن أحمد بن محمد بن عيسى أخرج جماعة من (قم) لروايتهم عن الضعفاء وإيرادهم المراسيل في كتبهم، وكان اجتهادا منه، والظاهر خطاؤه، ولكن كان رئيس (قم) والناس مع المشهورين إلا من عصمة الله، ولو كنت تلاحظ ما رواه في الكافي فيه في باب النص على الهادي عليه السلام، وانكاره النص لتعصب الجاهلية، لما كنت تروي عنه شيئا، ولكن تاب ونرجوا أن يكون تاب الله عليه انتهى كلامه قدس سره.

وبالجملة فالمقصود من نقل هذه الكلمات بيان أن الأصحاب صرحوا بما ذكرنا من الاعتقاد بخلاف معتقد القادح لا يكون سببا للقدح وبمحض التهمة باللغو والكذب لا يجوز القدح في الراوي، إذ لعل القادح هو مقصر غاية التقصير بحسب اجتهاده في معرفة حال الأئمة، كما هو الغالب في القادحين في زماننا هذا، وما قرب منه، ولذا ينسب بعض الخواص من

---

(١) المراد من الجلد المجلسي الأول مولانا محمد تقي المجلسي رحمه الله.

أصحاب الأئمة وكمليهم إلى الغلو والجنون، كمفضل بن عمر، ومحمد بن سنان، ومعلى بن خنيس، حيث نسبوه إلى الغلو، وجابر بن يزيد الجعفي حيث نسبوه إلى الجنون، وقالوا: جن جابر، جن جابر، فظهر أنه لا عبرة ولا اعتبار بلا شك وغبار بقدح مثل فضل بن شاذان النيشابوري، واحمد بن محمد بن عيسى القمي، ومحمد بن حسن بين الوليد استاد الشيخ الصدوق وأحمد بن حسين بن عبيدالله الغضائري، ونظايرهم في حق الروات بوجه، إذ قدحهم فيهم ليس من باب الشهادة فيهم بكذا وكذا حتى يسمع منهم، بل إنما هو من باب اعتقادهم ومقتضى اجتهادهم في معرفة أئمة الأنام عليهم سلام الملك العلام، يعني كانوا جاعلين في تلك المعرفة حدا وميزانا بحسب اجتهادهم ومقتضاه، فمن كان يتعدى ذلك الحد والميزان ويتجاوز عنه بأقل قول وأدنى بيان، رموه بالغلو والكذب، وحكموا بكفره، وأمروا الناس بعدم تكلمه والمعاشرة معه، والحال إن اجتهادهم لو صح حجة عليهم لأعلى غيرهم، وقد صرح جمع من الأصحاب كالشهيد الثاني والعلامة وصاحب الرواشح وغيرهم ممن يعتمد عليهم: إن قول الجارح والمعدل في مقام الجرح والتعديل والتعديل إن كان من باب النقل والشهادة فكلامه مسموع وحجة، وإن كان من باب الاجتهاد فليس بحجة ولا يعتمد عليه بوجه، وإن كان غرضنا التعرض لهذه المسألة واثباتها لتصدينا بنقل كلماتهم من كتاب الخلاصة العلامة، وشرح الدراية للشهيد الثاني، لكن التعرض لها استطرادي، وكفانا هذا المقدار في هذا المضمار. فجرح القميين ونظائرهم وتعديلهم لا يعتمد بهما، ولا يعتني منها، ولا يجعلان ميزانا في المقام ومناطا في المرام، إذ مدركهما اجتهادهم وليس بحجة على غيرهم كما عرفت أن صح، والحال أنه ليس بصحيح، وأنهم في زماننا هذا الذي انتشر فيه الاخبار، ودونت فيه مؤلفات الأصحاب، ولم يبق منها في زاوية الخمول إلا قليل من جملة المقصرين

في مقام معرفة شئونات الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين كما يستفاد من كلمات البعض أيضا لطيفة مضحكة. قال الصدوق عليه الرحمة في كتاب عقايده: إن علامة المفوضة والغلات وأصنافهم نسبتهم مشايخ (قم) إلى القول بالتقصير انتهى. والعجب كل العجب أنه رحمه الله جعل نسبة علماء (قم) إلى التقصير من علائم المفوضة والغلاة، ولم يجعل انكاره ضروريا من ضروريات المذهب، لا سيما في هذا الزمان من علائم تقصيره في معرفة أئمته ومواليه، حيث قال: (إن أقل درجة الغلو هو نفي السهو عن النبي عليه السلام) وتبع شيخة واستاذه محمد ابن الحسن بن الوليد، قال في كتابه من (لا يحضره الفقيه) قال مصنف هذا الكتاب: أن الغلاة والمفوضة(لعنهم الله) ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن قال: وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: (أقل درجة الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)، فلو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن ترد جميع الأخبار، وفي ردها ابطال الدين والشريعة، وأنا احتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النبي والرد على منكريه إنشاء الله تعالى انتهى.

فمن قال: إن صحيح الاعتقاد هو القول بسهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وجعل انكار ما هو ضروري مذهب الشيعة، لا سيما في هذا الزمان، علامة المفوضة والغلات، فهل يبقى لجرحه، وتعديله وثوق واعتبار في المقام؟ والاعجب أنه جعل لهم علامة أخرى حيث قال في ذلك الكتاب بعد الكلام السابق: ومن علامتهم دعوى علم الكيمياء، ولم يعلموا منه إلا الدغل وتنفيق الشبه والرصاص على المسلمين، فانظر أيها المنصف والمعتبر هل رب بين القول بالتفويض والغلو ودعوى علم الصنعة والكيمياء ومناسبة أو تلازم حتى يجعل هذه من علاماتهم؟ وقد نرى في هذا الزمان كثيرا من أهل الغلو يعتقدون الوهية أمير المؤمنين عليه الصلوة

والسلام ولم يعلموا اسم هذا العلم فضلا عن دعويه، واجتماعهما في الحل الواحد اتفاقا لا يوجب كون أحدهما علامة الآخران، والأفضح أن الفاضل المعاصر المرحوم بعد نقل العبارة في رسالته قال: وحضرات در أكثر كتب خود مدعى علم كيمياء هستند، واين از عجائب است، وكويا كلام صدوق مستند بروايتي باشد. يعني: إن الجماعة يعني الشيخ الأوحد وتابعوه في أكثر كتبهم مدعون لعلم الكيمياء وهذا من العجائب، ولعل كلام الصدوق مستند إلى الرواية. ولعمري أنهما صادق في دعواهما وما جرى به قلمهما، لأن الإنسان عدو لما جهله ومنكر لما فقده، وما حملهما على ذلك وانكار ما هنالك إلا جهلهما لأخت النبوة وعصمة المروة، ليت شعري أي شيء من هذا العلم ينكران وجود هذا العلم الشريف الذي هو مرآت الحقائق ومنظرة الدقائق، أم ورود الأخبار الكثيرة في بيانه أم وجود حامليه في كل زمان وعصر وأوان؟

وبالجملة إن كانت هذه العلامة كما ذكرهما الصدوق عليه الرحمة صحيحة واستبشر بها الفاضل المعاصر المرحوم وقال: إنه من العجائب ولعله مستند إلى الرواية، لزم أن تكون العلامة الأولى أيضا عنده صحيحة ومقبوله لديه، إذ وردت فيها أخبار كما هي عند الصدوق صحيحة، ويقول بما قال به من خلاف ضرورة مذهب الشيعة الاثنى عشرية، ويعتقد أن أقل درجة الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ، ويقول بسهو أجداده الطاهرين المعصومين. الحاصل بعدنا عن المقصود والمرام فلنتوجه إلى ما هو الأهم من تحرير المقام، ونقول: أن أهل التفريط لما عاشروا المخالفين، وأنسوا بما عندهم، ولم يطلعوا باسرار أمناء الرحمن، ولم يتحملوا بما ورد منهم من عجائب البرهان وغرائب البيان، وقاسوا من ولاهم الله أمر مملكته، وجعلهم معادن سره وحكته، إلى أنفسهم الكثيفة، وجعلوا ميزان معرفتهم قلوبهم الضعيفة، ومعيار تحملهم عقولهم السخيفة، قصَّروا في معرفة

مقامات أولياء الله التي لا يحتملها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وقالوا ما قالوا، وارتكبوا ما ارتكبوا، من قبيح المقال في حق النبي والآل عليهم صلوات الملك المتعال، حتى قال بعض: إن الأئمة عليهم السلام لا يعلمون كثيرا من الأحكام الدينية إلى أن ينكث في قلوبهم، وبعض: أن الأئمة كانوا يلتجئون أحيانا إلى الظن والتخمين، وجمع أنكروا صدور المعجزة عنهم عليهم السلام، ونفوا عنهم سماع كلام الملائكة، وجماعة انكروا أفضليتهم عن الأنبياء غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وجمع قالوا: بصدور السهو عنهم عليهم السلام، وقد أشرنا سابقا إلى بعض من هذه العقائد الفاسدة والآراء الكاسدة، وليس ذلك إلا لقصور فهمهم الضعيف عن معرفة مواليهم، وتقصيرهم فيها، وعدم تحملهم غرائب أحوالهم عليهم السلام، وعجائب أفعالهم وأقوالهم، وأن يمكن في حق مثل الصدوق ونحوه ممن يعتمد عليهم القول بالتسديد في صدور هذه الأقاويل حفظاً لضعفاء الشيعة، وصونا لحمقائهم عن الانحراف والخروج عن الدين.

أما القسم الثاني: وهو أهل الافراط، فهم أيضا لما رأوا ما صدر من أئمتهم من عجائب الأفعال والأقوال، أو وصلت إليهم، واضطربت عقولهم وتزلزلت أفهامهم، تجاوزوا عن الحدود ومالوا عن وسط الطريق والحق الدقيق، إلى جانب الافراط وطريق الباطل والفساد، غافلين عن حقيقة الحال أنه لا يبعد عن لطف الله سبحانه وكرمه العميم وفضله الواسع ومنه الجسيم أن يتفضل على بعض عباده بفضائل جليلة ومزايا نبيلة ومقامات عالية ومراتب سامية، بحيث يعجز عن دركها العقول، وعن نيلها إفهام الفحول، من الأنبياء والمرسلين وعباده المقربين، في الكافي والاحتجاج وعلل الشرايع وعيون الأخبار واكمال الدين وأمالي الصدوق قال الرضا عليه السلام في خبر طويل: أن الإمامة أجل قدراً وأعظم شأنا وأعلى مكانا وأمنع جانبا وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها

بآرائهم، أو يقيموا أماما باختيارهم إن الإمامة خص الله عز وجل بها إبراهيم عليه السلام بعد النبوة، والخلة مرتبة ثالثة وفضيلة شرفه بها إلى أن قال: هيهات هيهات، ضلت العقول، وتاهت الحلول، وحارت الألباب، وحسرت العيون، وتصاغرت العظماء، وتحيرت الحكماء، وخرست الخطباء وجهلت الالباء، وعجزت وكلت الشعراء، وعييت البلغاء عن وصف شأن من شأنه، وفضيلة من فضائله، فأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف أو ينعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره أو يوجد من يقوم مقامه، أو يغني غناه؟ لا كيف وإني الخبر. ولا يبعد أيضا أن الإمام الذي هو صاحب تلك المقامات العالية والمراتب السامية الذي لا يحيط بمعرفته غير خالقه وبارئه، ولا يطلع على شؤناته وجلالته غير صانعه أن يقوم بوظائف العبودية، ولا يفتر عنها طرفة عين أبدا: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[1].

وبالجملة فبعض بواسطة عدم معرفتهم بمراتب الربوبية والعبودية، لما رأو ظهور بعض صفات الربوبية منهم، بحيث تنافي صفات العبودية عندهم غلوا في حقهم والحدوا وتجاوزوا الحدود في العباد، وقالوا بمذهب ظاهر الفساد، وبعض بواسطة حب الدنيا الدنية والرئاسة الظاهرة الدنيوية في زمان الأئمة وبعده، لما رأوا ضعف عقيدة بعض الناس وسوسوا في صدورهم كالخناس، واغتنموا الفرصة، وشرعوا في الحادهم واغوائهم باشاعة بعض المذاهب الفاسدة والآراء الكاسدة فيما بينهم وانتشاره فيهم، حتى يصلون به إلى مقصودهم، ويحصلون مرامهم ومآربهم، كعبدالله بن سبا الذي كان في أول أمره يهوديا وغاليا في حق يوشع بن نون وصي نبي

---

(١) الأنبياء: ٢٦، ٢٧.

الله موسى عليه السلام، ولما أسلم بعد وفات رسول الله ﷺ أيضا صار من الغلاة في حق علي أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الأخبار ورد عن الصادق عليه السلام لعن في حقه. ومثل نيان النون، واليا بن سمعان النهدي الذي هو من بني تميم ظهر في العراق بعد المائة من الهجرة، وقال بالوهية أمير المؤمنين عليه السلام ثم بعده بالوهية محمد بن الحنفية ثم بعده بالوهية ابنه أبي هاشم، ومثل بشار الشعيري وكان يدعى بالبشير والمبشر، ومثل أبي الخطاب محمد ابن أبي زينب، ومثل العلبائية، وكلهم كانوا يقولون بأن عليا هو الله ظهر بالعلوية والهاشمية، واظهر أنه عبده ورسوله بالمحمدية، بعبارة أخرى أنه هو الله ظهر مرة بصورة علي، وتاره بصورة محمد وأظهر نفسه أنه عبدالله، والحال أنه هو عين الله وأنه رسوله بالمحمدية، والحال أنه هو عين، ومثل أصحاب أبي الخطاب الذين قالوا بالوهية أربعة علي وفاطمة والحسن والحسين، وأنكروا الوهية محمد، وقالوا أنه رسول وعبد لعلي، ومثل المخمسة الذين قالوا بربوبية محمد، ثم بانتقالها منه إلى علي عليه السلام، ومنه إلى فاطمة عليها السلام، ومنها إلى الحسن عليه السلام، وقالوا أن سلمان رسول محمد، وأباحوا ترك العبادات، وقالوا أيضا بالتناسخ وترك التكليف بالمحرمات. ومثل محمد بن بشير(لعنه الله) وأصحابه الذين قالوا بأن موسى بن جعفر عليه السلام جعله خليفة فيما بين الأمة وعلمه جميع ما تحتاج الأمة، وزعموا أن كل من ادعى الإمامة من أولاده عليه السلام كاذب وبالطل، وإن الله أوجب على الأمة الصلوة والصوم فقط، وإما الزكوة والحج وسائر الواجبات فليست بواجبه، وإن تمام المحارك والفروج والغلمان حلال ودليلهم آية: «أو يزوجهم ذكرانا واناثا» وقالوا أيضا بالتناسخ، وإن الأئمة انتقل كل واحد منهم إلى الآخر من بدن إلى بدن، ومحمد رب كل من ينتسب إليه، وهو لم يلد ولم يولد، والأئمة بيوته وظروفه. ومثل علي ابن حسكة قال بالوهية أبي الحسن العسكري عليه السلام

ونبوة نفسه. ومثل مغيرة بن سعيد، وصايد النهدي، وحارث الشامي، وفارس بن حاتم القزويني، وأبي السمهري، وابن أبي الزرقا، وحسن بن محمد القمي، ومحمد الفهري، والحلاجية، وبعض أصحاب التصوف الذين قالوا بالمذاهب الفاسدة والعقايد الكاسدة، وتركوا المحرمات وحللوا المحارم، وعطلوا أحكام الله، ومن تبعهم في تلكل العقايد ممن قالوا بالوهية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة، والتفويض الباطل، كلهم مفرطون وغلاة وكفار ومشركون وملحدون وملعونون بلسان النبي والأئمة صلواة الله عليهم. عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: يا ابا محمد ابرء ممن زعم أنا أرباب قلت: برئت منه، فقال: ابرء ممن زعم أنا انبياء قلت: برئت منه. وعن ابن مسكان عن الصادق عليه السلام قال: لعن الله من قال فينا مالا نقوله في أنفسنا، لعن الله من ازلنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مأبنا ومعادنا وبيده نواصينا انتهى. والمروي في تفسير الاماموالاحتجاج عن الرضا عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تتجاوزوا بنا العبودية ثم قولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا، وإياكم الغلو كغلو النصاري، فإني برئي من الغالين، وفي بصاير الدرجات عن الصادق عليه السلام قال: يا كامل اجعلوا لنا ربا نؤب إليه وقولوا فينا ما شئتم انتهى.

وبالجملة فالأخبار بهذا المضمون كثيرة فوق حد الاحصاء، وبعد ظهور فساد طريق الافراط والتفريط اتضح أن الحق هو النمط الأوسط، وهو القسم الثالث، كما برهنا في الفصل السابق، ويدل عليه صريحا خبر محمد بن سنان المروي في الكافي ورياض الجنان، وهو الصراط المستقيم، والنهج القويم، من تقدم عليه افرط، ومن تأخر عنه فرط، ثبتنا الله عليه ونفعنا به، في ضيق المسالك وعند هول المحشر وشدائد ما هنالك.

الفصل الثالث

المراد من التفويض عرفا هو أن تنسب جميع الأفعال أو بعضه إلى الخلق على طريق الاستقلال، ولا شك ولا شبهة أنه بهذا المعنى في حق المعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم كفر وشرك بالله، كما قال جمع أن الله خلق محمد ﷺ ثم فوض إليه خلق الدنيا، وهو الخلاق لجميع ما فيها مستقلا، وقال جمع به بعينه في حق الأمير عليه السلام، وقال به أيضا جمع بعينه في حق الخمسة سلمان وأبي ذر ومقداد وعمار وعمرو بن أمية ويسمون بالمخمسة، والأخبار الواردة في بطلان التفويض والنهي عنه مصاديقها هؤلاء الطوايف الذين قالوا بالتفويض على نوع الاستقلال، وكلمات الأصحاب أيضاً ظاهرة فيه. قال الصدوق عليه الرحمة في رسالة (الاعتقادات): اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله عز وجل، وأنهم شر من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية والحربية، ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلة، وأنه ما صغر الله جل حلاله تصغيرهم بشيء، قال الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1] وقال عز وجل: ﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾. واعتقادنا في النبي ﷺ أنه سم في

(١) آل عمران: ٧٩ - ٨٠.

غزوة خيبر فما زال هذه في فواده حتى قطعت أبهره فمات منها، وأمير المؤمنين عليه السلام قتله عبدالرحمن بن ملجم ودفن بالغرى، والحسن بن علي سمته امرأته جعيدة بن الأشعت الكندي فمات من ذلك، والحسين بن علي قتل بكر بلا وقتله سنان بن الأنس لعنه الله، وعلي بن الحسين عليه السلام سيد العابدين سمة الوليد بن عبدالملك فقتله، والباقر بن علي سمه إبراهيم بن الوليد فقتله، والصادق عليه السلام سمه منصور الدوانيقي لعنه الله، وموسى بن جعفر سمه هرون الرشيد فقتله، والرضا علي بن موسى عليه السلام فقتله المأمون بالسم، وأبو جعفر محمد بن علي عليه السلام قتله المعتم بالسم، وعلي بن محمد عليه السلام قتله المتوكل بالسم، والحسن بن علي العسكري عليه السلام قتله المعتمد بالسم، واعتقادنا في ذلك أنه جرى عليهم على الحقيقة، وأنه ما شبه للناس أمرهم كما زعم من تجاوز الحد فيهم من الناس، بل شاهدوا قتلهم على الحقيقة والصحة، لأعلى الحسبان والخيلولة، ولا على الشك والشبهة، فمن زعم أنهم شبهوا أو واحد منهم فليس من ديننا على شيء، ونحن منه براء، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة أنهم مقتولون، فمن قال أنهم لم يقتلوا فقد كذبهم، ومن كذبهم فقد كذب الله عز وجل وكفر به وخرج عن الاسلام، ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين الخ.

وقال الشيخ المفيد رحمه الله في شرح هذا الكلام: الغلو في اللغة هو تجاوز الحد والخروج عن القصد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾[1] فنهى عن تجاوز الحد في المسيح، وحذر من الخروج عن القصد في القول، وجعل ما ادعته النصارى فيه غلواً لتعدية الحد، والغلاة من المتظاهرين في الإسلام هم

(١) النساء: ١٧١.

الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام من ذريته إلى الألوهية والنبوة، ووصفوه في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار، حكم أمير المؤمنين عليه السلام فيهم بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة عليهم السلام فيهم بالكفر والخروج عن الإسلام، والمفوضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم، ونفى القدم عنهم، واضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعويهم أن الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الفعال الخ.

ومن لاحظ بعين الاعتبار هاتين العبارتين عرف بلا غبار: أن التفويض الذي ورد النهي عنه في الأخبار، وحكم بكفر قائله العلماء الأخيار، هو التفويض على طريق الاستقلال، لا ما ذكرنا من التفويض الصحيح، وهو تصرفهم في ملك الله سبحانه ومملكته بأذنه ومشيته وارادته، والمصرح في الآيات أيضا هو نفي الخلق والرزق والأحياء والأمانة عن غير الله عز وجل، المدعى للالوهية، أو الاستقلال، أو الشراكة لا مطلقا، حتى تشمل ما ذكرنا منها قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ ومنها قوله: **عز من قائل** ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ومنها: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ ومنها ومن يرزقكم من دون الله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ومنها: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وغيرها من الآيات الصريحة في نفي تلك الصفات عمن ادعى الأولوهية أو الاستقلال غير الله تبارك وتعاني، نعم في بعض الأخبار النفي عن نسبة

تلك الصفات إلى الأئمة عليهم السلام مطلقا، كالمروي في أحتجاج الطبرسي عن علي بن أحمد قال: اختلف جماعة من الشيعة في أن الله فوض إلى الأئمة أن يخلقوا ويرزقوا فقال: هذا محال لا يجوز على الله تعالى، لأن الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله، وقال آخرون، بل الله أقدر الأئمة على ذلك فخلقوا ورزقوا، فتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً فقال قائل منهم: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحق فيه فإنه الطريق إلى صاحب الأمر، فرضيت الجماعة بأبي جعفر، فسلمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنقذوها إليه، فخرج إليه من جهته توقيع نسخته إن الله هو الذي خلق الأجسام، وقسم الأرزاق، لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأما الأئمة عليهم السلام فيسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق انتهى، هذا كما ترى في نفي تلك الصفات عنهم عليهم السلام مطلقا ولكن لو دققت النظر فيه مرة بعد أخرى، عرفت أن المنفي عنهم عليهم السلام هو نسبة تلك الصفات إليهم على طريق الاستقلال لا مطلقا، إذ الناس في ذلك الزمان وهذا أيضا ما يعرفون من لفظ التفويض إلا الاستقلال ولذا كانوا يستوحشون منه ويقولون أنه محال، لأن الأجسام لا يقدر على خلقها إلا الله، وأما كونهم عليهم السلام وسائط صرفه وآلات محضة لله سبحانه في خلقها وإيجادها فلا أظن أحدا ينكره في ذلك الزمان، كما لا ينكرون كون الملائكة الأربعة جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وسائط وآلات في الخلق والرزق والحياة والممات، فكيف لا ينكرون هذا وينكرون وساطة الأئمة عليهم السلام واليتهم فيها؟ والحال أنهم عليهم السلام قطعا أكمل وأشرف، وأبهى وأصفى، وأقدم من الملائكة، وعلة لعلة علتهم، ووسائط لايجادهم، مادتهم وصورتهم، وأنهم لا يتصرفون في شيء، ولا يخطون قدما عن قدم إلا بأذنهم عليهم الصلوة والسلام، كما في رواية مقداد بن الأسود قال: قال لي مولاي

يوما: ائتني بسيفي، فأتيته به، فوضعه على ركبته ثم ارتفع إلى السماء وأنا أنظر إليه حتى غاب عن عيني، فلما قرب الظهر نزل وسيفه يقطر دماً فقلت: يا مولاي أين كنت؟ فقال: أن نفوسا في الملأ الأعلى اختصمت فصعدت فطهرتها فقلت: يا مولاي وأمر الملأ الأعلى إليك؟ فقال: يا بن الأسود أنا حجة الله على الخلق من سمواته وأرضه، وما في السماء ملك يخطو قدماً على قدم الا بإذني وفي يرتاب المبطلون انتهى.

فظهر أن نزاع الشيعة كان في نسبة تلك الصفات إليهم، وصدورها عنهم على طريق الاستقلال على نحو ما ذكرنا، إذ لا ينكر شيعي ولا موالي كونهم وسائط لتلك الصفات ومجرى لكل الفيوضات، كما لا ينكرون في الملائكة الذين هم خدامهم وخدام شيعتهم، بل هذا الأمر في زماننا هذا من جملة ضروريات مذهب الشيعة الإمامية، لا ينكره إلا من كان في قلبه زيغ فيتبع ما تشابه من أمورهم فتبين أن الخبر المذكور أيضا مؤيد وشاهد لنا على ما نريد من التفويض الحق، لا ينفيه ولا ينافيه، إن أنصفت نفسك، وجانبت الاعتساف، ونظرت بعين البصيرة والانصاف.

ومما يدل على نفي نسبة تلك الصفات عنهم عليهم السلام وصدورها عنهم مطلقا ما رواه الصدوق عليه الرحمة في رسالة اعتقاداته عن الرضا عليه السلام عليه السلام قال في دعائه عليه السلام اللهم إني ابرء إليك من الحول والقوة، ولا حول ولا قوة إلا بك، اللهم إني أعوذ بك وابرء إليك من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللهم إني ابرء إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللهم لك الخلق ومنك الرزق وإياك نعبد وإياك نستعين، اللهم أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا الآخرين، اللهم لا تليق الربوبية إلا بك، ولا تصلح الأولوهية إلا لك، فالعن النصارى الذين صغروا عظمتك، والعن الضاهئين لقولهم من بريتك، اللهم أنا عبيدك وأبناء عبيدك، لا نملك لأنفسنا نفعا ولا ضرراً، ولا موتا ولا حياتاً ولا نشوراً، اللهم من

زعم أننا أرباب فنحن إليك منهم براء، ومن زعم أن إلينا إياب الخلق وعلينا الرزق فنحن إليك منهم براء كبرائه عيسى من النصارى، اللهم إنا لم ندعهم إلى ما يزعمون فلا تواخذنا بما يقولون، رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا، أنك أن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً انتهى. وما روى عن زرارة قال: قلت للصادق عليه السلام: إن رجلا من ولد عبدالله بن سبأ يقول بالتفويض. قال: وما التفويض؟

قلت: يقول إن الله عز وجل خلق محمداً وعلياً ثم فوض الأمر إليهما، فخلقنا ورزقا، وأماتا واحيى، فقال كذب عدو الله، إذا انصرفت إليه فاقرأ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: «أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار»، فانصرفت إلى الرجل فأخبرته فكأنما القم حجر، أو قال فكأنما أخرى انتهى. وما في البحار وعيون أخبار الرضا، روى عن ياسر الخادم قال: قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى فوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إمر دينه فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1] فأما الخلق والرزق فلا، ثم قال عليه السلام إن الله عز وجل خالق كل شيء وهو يقول عز وجل: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2] انتهى. وأيضا ما في العيون عن الرضا عليه السلام أنه قال: ومن زعم أن الله عز وجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك انتهى.

---

(١) الحشر: ٧.
(٢) الروم: ٤٠.

فالمنصف إذا نظر في هذه الأخبار بعين الدقة والاعتبار، وجانب التعصب والاغيار، عرف بلا غبار إنها لا تنافي ماذكرنا من التفويض الحق، بل كلها ظاهرة في التفويض المتعارف عند العرف، وهو الاستقلال، ومنصرفة إليه، لأنه الفرد الشايع، ثم كيف تكون نسبة تلك الصفات إليهم عليهم السلام مطلقا تفويضا باطلا وقد نسب الله سبحانه لعيسى بن مريم إذ خلق من الطين مهيئة الطير وقال: تبارك الله أحسن الخالقين وقد قال الامام عليه السلام في حق الملكين اللذين يدخلان في رحم المرأة ويصوران الأولاد: «ملكان خلاقان» وقال الحجة عجل الله فرجه الشريف في توقيعه الشريف: «أما بعد فأنا صنايع الله ربنا والخلق بعد صنايعنا» وما رواه في مدينة المعاجز عن دلائل الطبري الأمامي قدس سره باسناده إلى جمهور بن الحكم قال: رأيت علي ابن الحسين عليه السلام وقد نبتت له أجنحة وريش فطار ثم: رأيت الساعة جعفر بن أبي طالب في عليين. فقلت: وهل تستطيع أن تصعدها؟ فقال: (نحن صنعناها فكيف لا تقدر أن نصعد إلى صنعنا؟ نحن حملة العرش والكرسي)، ثم اعطاني طلعا في غير أوانه (هي) انظر كيف نسب عليه السلام الصنع إلى أنفسهم مرتين، وكما في خبر عيون المعجزات عن المفضل بن عمر عن جابر ابن يزيد الجعفي عن أبي خالد الكابلي قال: قال الامام علي بن الحسين زين العابدين لما سألناه عن هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ﴾[1] قال: إن قنبر مولي علي عليه السلام أتى منزلة يسأل عنه، وخرجت إليه جارية يقال له فضة، قال قنبر: فقلت: أين علي بن أبي طالب عليه السلام وكانت جاريته؟ فقالت في البروج قال قنبر - وأنا لا أعرف لأمير المؤمنين عليه السلام بروجا - فقلت: وما يصنع في البروج؟ قالت:

---

(١) الحجر: ١٦.

هو في البروج الأعلى، يقسم الأرزاق، ويعين الآجال، ويخلق الخلق، ويميت ويحيي، ويعز ويذل. قال قنبر: فقلت: والله لا خبرن مولاي أمير المؤمنين عليه السلام بما سمعت من هذه الكافرة، فبينما نحن كذلك إذ طلع أمير المؤمنين وأنا متعجب من مقالتها فقال لي: يا قنبر ما هذا الكلام الذي جرى بينك وبين فضة؟ فقلت: يا أمير المؤمنين إن فضة ذكرت كذا وكذا وقد بقيت متعجبا من قولها فقال عليه السلام: يا قنبر وأنكرت ذلك؟ قلت: يا مولاي أشد الانكار. قال: يا قنبر ادن مني، فدنوت منه، فتكلم بشيء لم أفهمه، ثم مسح يده على عيني، فإذا السموات وما فيهن، بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام كأنها فلكة أو جوزة يلعب بها كيف ما شاء، وقال: والله إني قد رأيت خلقا كثيرا يقبلون ويدبرون ما علمت إن الله خلق ذلك الخلق كلهم. فقال لي: يا قنبر قلت: نعم يا أمير المؤمنين عليه السلام. قال: هذا لأولنا وهو يجري لآخرنا، ونحن خلقناهما، وخلقنا ما فيهما، وما بينهما، وما تحتهما، ثم مسح يده العليا على عيني فغاب عني جميع ما كنت أراه، حتى لو أر منه شيئا، وعدت على ما كنت عليه من رأي البصر(ه).

وربما تستوحش من هذا الخبر ونحوه، وتنسب من اعتقد بمضونه إلى الغلو وترميه بذلك، لكن إياك ثم إياك، إذ ذكرنا في مقالة العلل أن نسبة تلك الأفعال والصفات إليهم عليهم السلام ليست بطريق الاستقلال حتى يلزم الكفر والغلو، بل إنما هي بملاحظة أنهم مجرى لها وواسطة آلة لاجرائها (أبى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها) كما تنسبها إلى الملائكة ولا تستوحش منها ولا يلزم كفر ولا غلو.

ليت شعري ما بال أقوام إذا قيل لهم: إن ميكائيل يقسم الأرزاق، وعزرائيل يميت، وجبرائيل يخلق، واسرافيل يحيى بإذن الله ولا يستوحشون ويقبلون بقبول حسن، مع أنه عبيد وخدام لهم عليه السلام؟ وإذا

قيل علي أمير المؤمنين ولي الله يخلق ويرزق ويحيي ويميت بإذن الله، يصعدون إلى السماء تارة، وينزلون إلى الأرض أخرى، كأنه خولط بعقلهم، فما دعاك إلى هذه الحالة أيها المؤمن الموالي، إذا سمعت في حق مواليك ما تعتقده في حق عبيدهم ومواليهم، أنكرت كل الأنكار وتكلمت بكلام الاغيار؟ فإن كان باطلا فأنت غال في حق مواليهم وعبيدهم. ومقصر في حق ساداتك ومواليك، وإن كان حقا فلم لا تساوي في الأقل ساداتك مع عبيدهم، وهذا من العجب العجاب أيسمع منك أيها الموالي في تقصيرك في حق أولياء الله ومعرفة مقاماتهم ومراتبهم يوم الحساب اعتذارك بأنك قلدت فيه فلانا وفلانا، وتزعم أنك تنجو ذلك اليوم بعذرك هذا البارد، أو ما طرق سمعك أنه لا يجوز التقليد في أصول دينك؟ وليس هذا من أصول دينك الفارق، وأساس مذهبك الصادق؟ صحح عقايدك وأصول مذهبك باتباع آثارهم، وتتبع أخبارهم، وتبعية من تمسك بذيالهم، واستمسك باطناب خيمهم، وخالف هواه، واتبع لأمر مولاه، ودع عنك قول هذا وذاك، ولا تفسد به دنياك وعقباك.

وبالجملة فالأخبار المتضمنة للتبري ممن ينتسب إليهم تلك الأفعال والصفات واللعن عليهم الظاهر منها لمن ألقى السمع وهو شهيد التبري ممن نسب إليهم تلك الصفات والأفعال بطريق الاستقلال أو التشريك الباطلين الموجبين للكفر الصريح، لا التبري ممن نسب إليهم بعنوان إنهم وسائط لفعل الله ومجراه وأسباب وآلات له سبحانه، وأنهم السبب الأعظم والصراط الأقوم، فافهم وتبصر. ومن جملة ما يدل على التفويض الصحيح ما تقله الشيخ الأوحد الاحسائي عن كشف الغمة نقلا عن مناقب خوارزم عن جابر قال: قال رسول لله ﷺ: «إن الله لما خلق السموات والأرض دعاهن فأجبنه فعرض عليهم نبوتي وولاية علي بن أبي طالب فقبلتهما، ثم خلق الخلق وفوض إليها أمر الدين، فالسعيد من سعد بنا

والشقي بنا، نحن المحللون لحلاله والمحرمون لحرامه». ومنها ما في بصاير الدرجات عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الله خلق محمدا صلى الله عليه وآله وسلم فأدبه حتى بلغ أربعين سنة أوحى إليه وفوض إليه الأشياء فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]. ومنها ما في تفسير العياشي عن جابر الجعفي قال: قرأت عند أبي جعفر عليه السلام قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ قال: بلى أن له من الأمر شيئا وشيئا وشيئا وليس حيث ذهبت، ولكن أخبرك أن الله تبارك وتعالى لما أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وآله أن يظهر ولاية علي عليه السلام فكثر في عداوة قومه له، ومعرفته بهم، وذلك للذي فضَّل الله به عليهم في جميع خصاله، كان أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبمن أرسل، وكان أنصر الناس لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، واقتلهم لعدوهما، وأشد بغضا لمن خالفهما، وفضل علمه الذي لم يساوه أحد في مناقبه التي لا تحصى شرفا، فلما فكثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عداوة قومه له في هذه الخصال وحسدهم له عليها ضاق من ذلك، فأخبر الله أنه ليس له من هذا الأمر شيء، إنما الأمر فيه إلى الله أن يصير علياً ولي الأمر بعده، فهذا عن الله فكيف لا يكون له من الأمر شيء، وقد فوض الله إليه أن جعل ما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام قوله: ما آتيكم فخدوه وما نهيكم عنه فاتنهوا). ومنها ما نقله الشيخ الأوحد الاحسائي عن اختصاص المفيد عن جابر بن يزيد قال: قال: تلوت على أبي جعفر عليه السلام هذه الآية من قول الله: ليس لك من الأمر شيء فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرص على أن يكون علي ولي الأمر من بعده، فذلك الذي عنى الله: ليس لك من الأمر شيء. وكيف لا يكون من الأمر شيء وقد فوض الله له فقال: ما أحل النبي فهو حلال وما حرم النبي فهو حرام؟ ومنها ما في بصاير الدرجات عن

---

(١) الحشر: ٧.

أبي حمزة الشمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «من أحللنا له شيئا أصابه من أعمال الظالمين فهو حلال لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوه فهو حلال وما حرموه فهو حرام». وفقرة الزيارة الرجبية: «إنا سائلكم وأملكم فيما إليكم التفويض وعليكم التعويض».

وبالجملة وإن كان غالب هذه الأخبار صريحة في تفويض الأمور الشرعية من الحلال والحرام والأمر والنهي، ولا تكون دليلا لما نحن بصدده من تفويض جميع الأشياء الكونية والشرعية بالمعنى الذي ذكرنا إليهم عليهم السلام، لكن بضم الأخبار السابقة الدالة على صحة نسبة أفعال الله وصفات فعله إليهم مجازا يثبت المطلوب ثم كيف يفوض إليهم جميع الأمور الشرعية كما هو مفاد هذه الأخبار ولا يفوض إليهم الأمور الكونية؟ وكيف تصرفهم في تلك يكون ممضي من خالقهم ولا يكون ممضي فيما الخلق فيه وإليه أحوج ويكون المتصرف في هذه عبيدهم وخدامهم ولا يكون لهم التصرف فيه؟ فإن كانت الأمور الكونية أجل وأعظم من الأمور الشرعية فما السبب في تصرف عبيدهم وتوسطهم فيها؟ وإن كانت الأمور الشرعية أجل وأعظم منها فتصرفهم في الأمور الكونية يكون بالطريق الأولى؟ وإن تساويتا لزم تساوي المولى والعبد أولا، والترجيح بلا مرجح ثانيا.

فثبت المطلوب وهو كونهم مجرى وواسطة في كل الأمور كونيها وشرعيها، وتصرف الملائكة وتوسطها في الأمور الكونية وتلك الأفعال إنما هو باذنهم عليهم السلام كما سبق: إنها لا تخطو قدما عن قدم إلا باذنهم، وجريان الفيض والمدد من الله سبحانه إليهم على يدهم ومنهم عليهم السلام، فكيف لا يكون تصرفهم مسبوقا بتصرف مواليهم وساداتهم؟ فظهر مما ذكرنا أن الاخبار الناهية عن التفويض وصحته في حق الأئمة إنما تنهى عنه

على وجه الاستقلال والأخبار المجوزة تحمل على الواسطية والآلية الصرفة، وشاهد الجمع خبر الكافي والاختصاص وروض الجنان عن محمد بن سنان، الذي بيَّن فيه أبو جعفر عليه السلام ميزان الحق من تجاوز عنه أفرط ومن قصر عنه فرَّط ويشير إلى ذلك بطريق التلويح الذي هو أبلغ من التصريح ما في غيبة الطوسي عن كامل بن إبراهيم المدني حين وجهة قوم من المفوضة والمقصرة إلى أبي محمد يعني الحسن العسكري ليسأله عن مقالتهم إلى أن قال: فسلمت وجلست إلى باب عليه ستر مرخى فجاءت الريح فكشفت طرفه فإذا أنا بفتى كأنه فلقة قمر من أبناء أربع سنين أو مثلها. فقال: يا كامل بن إبراهيم فاقشعررت من ذلك فالهمت أن قلت: لبيك يا سيدي، فقال: جئت إلى ولي الله وحجته وبابه تسأله هل يدخل الجنة إلا من عرف معرفتك وقال بمقالتك. فقلت: أي والله. قال: إذن والله يقل داخلها، والله أنه ليدخلها قوم يقال لهم الحقيَّة قلت: يا سيدي ومن هم؟ قال: قوم من حبهم لعلي يحلفون بحقه ولا يدرون ما حقه وفضله، ثم سكت عليه السلام عني ساعة ثم قال: وجئت تسأله عن مقالة المفوضة، كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: وما يشاؤون إلا أن يشاء الله، ثم رجع الستر إلى حالته فلم استطع كشفه، فنظر إلى أبو الحسن مبتسماً فقال: يا كامل ما جلوسك؟ قد انبئك بحاجتك الحجة من بعدي، فقمت وخرجت ولم أعاينه بعد ذلك انتهى الخبر الشريف. فمراده عجل الله فرجه الشريف من قوله: كذبوا بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله الخ. إن ما نريد ونفعل من التغييرات والتصرفات والتبديلات في ملك الله سبحانه كلها بمشيئة الله وارادته، لا بمشيئتنا وارادتنا مستقلا، كما تزعمه المفوضة وتعتقده فينا، بل مشيئتنا تابعة لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، وما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يظهر منا من المشيئة والارادة فهو مشيئة الله وارادته، لكنه تظهر منها، إذ قلوبنا أوعية ومحال لمشيئته سبحانه، ونحن

ألسنة ارادته، تترجم عما شاء الله وأراده، وليس لنا مشيئة وارادة بوجه في قبال مشيئة الله وارادته حتى تتمكن من تصرف وتغيير وتبديل من عند أنفسنا، وهذا هو ما ذكرناه وأردناه من كونهم آلات محضة لاجراء أفعاله، ووسائط صرفة لظهورها، وأسباب عظام من أسباب المفاعيل كما في زيارة آل ياسين: «ومن تقديره منايح العطاء بكم انفاذه محتوما مقرونا، فما شيء منا إلا وأنتم له السبب»[1] فبوجودهم تظهر أفعال الله سبحانه، ومن أيديهم يجري جميع فيوضاته الكونية والشرعية (فألقى الله في هوياتهم مثاله وأظهر عنهم أفعاله) ومثلهم ظاهرا مثل البلور إذا قابل الشمس، فالمحرق حقيقة هو الشمس لكن فعلها وهو الاحراق يظهر من البلور، وهو آلة صرفة وواسطة محضة لظهور فعلها، ليس لنفسه جهة استقلال في الاحراق، ولا جهة شراكة معها فيه، ولا فوضت الشمس فعلها إليه بحيث رفعت اليد عنه، بل جعلته الشمس مظهر فعله، ومجرى فيضه لصفائه وبهائه وكماله واستعداد قابليته وناهيك قول ابن أبي الحديد المعتزلي.

تقليت أفعال الربوبية التي عذرت بها من شك أنك مربوب

وهذا هو المراد من التفويض الصحيح الوارد في الأدعية والأخبار والخطب والآثار وكلمات مشايخنا الأخيار، كما سيظهر لك من كلماتهم المنقولة في الفصل الآتي إنشاء الله، ألا لعنة الله ولعنة اللاعنين من الملائكة والإنس والجن أجمعين على الكاذبين، ومن جرى لسنانه أو قلمه على خلاف ما انطوى في ضميره، ومن لم يقل بالتفويض بهذا المعنى في حق مواليه وساداته فليس له حظ من الإيمان وخارج من الطريقة الوسطى والنمط الأوسط، وملحق بمن أفرط، أو فرط كما صرح به خبر محمد بن

---

(١) رويت هذه الزيارة في كتاب «عمدة الزائر».

سنان ومن قال بالتفويض بنوع الاستقلال أو التشريك، أو تفويض الموكل للوكيل أو المولى إلى العبد كافر وخارج عن زمرة المسلمين، وأبرء إلى الله من هذه الأقوال الفاسدة، ومن قائلها، وعليه لعنة الله وأنبيائه وأوليائه وملائكته إلى يوم الدين.

الفصل الرابع

قد ظهر واتضح بحمدالله وتوفيقه أن ما ذكرناه وبرهناه من معنى التفويض هو الحق الواضح والصواب اللايح والطريق الوسط والنمط الأوسط، لا يحوم حوله أشكال، ولا يمسه يد أهل الجدال، وهو الميزان الراجح، ومن تقدمه افرط، ومن تأخر عنه فرَّط، ألا أن يتوب ويتوب الله عليه، وإن الأخبار الناهية ظاهرة في الاستقلال، والمجوزة نص في المدعى، والظاهر لا يقابل النص قطعا، وعلى فرض تسليم كون الناهية نصا في بطلان التفويض كما تمسك به من تمسك، فحينئذ تعارض النصان، فالجمع بينهما بحمل الناهية على صورة الاستقلال وهي الفرد الشايع المتبادر المتعارف من التفويض، وحمل المجوزة على ما ذكرناه، والشاهد للجمع خبر محمد بن سنان، فالتمسك بالأخبار الناهية مطلقا من الغفلات الواضحة، وأوهن من بيت العنكبوت، ليس له محصل الاطرح الأخبار الكثيرة الذي به تخريب أساس الشريعة، كتمسك الفاضل المعاصر المرحوم في رسالته والسيد حيدر الكاظمي في رسالته أيضا[١]، وملا جعفر الاسترابادي في رسالته(حياة الأرواح) ونظائرهم (إيقاظ وتنبيه) من جملة الغرائب ما صرح به السيد علي بحر العلوم في البرهان القاطع في المجلد الثاني

---

(١) (البارقة الحيدرية)، مخطوط، محفوظ في مكتبة أمير المؤمنين ﷺ العامة في النجف الاشرف رقم ١٨٥/٥٦.

منه في صفحة (٤٣٥) بقوله: ومن الكفر لانكار الضروري أن يدعى لعلي عليه‌السلام أو أحد الأئمة عليهم‌السلام بعض أوصاف لا تنافي التوحيد وربوبية الباري، لكنها غير موجودة فيه بضرورة الاسلام، كقول بعض ممن عاصرناهم وممن سلف: بأنه الخالق أو المحيي أو المميت عموما بإذن الله سبحانه أو إمداده، له في ذلك ومشيئته، أو تفويضه ذلك إليه، لانعقاد ضرورة الإسلام على عدمه، وإن لم يدخل بذلك في الغلاة المصطلح انتهى كلامه.

ليت شعري أي ضرورة من المسلمين قامت على عدم اتصافهم بصفات الأفعال عموما، وعدم كونهم آلة ووسائط بين الخالق والمخلوق في جميع ما يحتاج إليه الخلق من الفيوضات الكونية والشرعية؟ والضروري بين المسلمين هو: عدم استقلال أحد في خلق الأشياء وإيجادها كلا أو بعضا إلا الله جل جلاله، وأما عدم توسط أحد وكونه آلة صرفة عموما لله سبحانه فليس بضروري المذهب فضلا عن ضرورة الدين، ولم يصرح أحد من أصحابنا الإمامية بذلك، أليس أيجاد الله سبحانه جميع الأشياء بفعله ومشيئته؟ وأليس هم عليهم‌السلام أوعية مشيئة الله، ومحال مشيئة الله وألسنة ارادته؟ وكيف يلبس الشيء حلة الوجود بدون توسطهم إذا كانوا هم محال المشيئة وأوعيتها، ولا تظهر المشيئة إلا منهم؟ وإن أمكن أن تظهر من غيرهم لكن الحكمة اقتضت أن لا تظهر إلا منهم، وأبت ظهورها من غيرهم، لقربهم منها ومناسبتهم إياها، لكونهم أول ما تعلقت بهم، وحاملين لها، ومؤدين عنها قال الامام عليه‌السلام في زيارة آل ياسين: «ومن تقديره منايح العطاء بكم انفاذه محتوما مقرونا، فما من شيء منا إلا وأنتم له السبب». المنايح: جمع منحة وهي العطية، والجمع المضاف يفيد العموم، يعني: من جملة ما قدر الله سبحانه إن انفاذ واجراء جميع منايحه وعطاياه يكون بكم محتوما مقرونا، ثم صرح بهذا المطلب

أيضا ثانيا بعبارة أوضح من الأولى بطريق الحصر المفيد للعموم أيضا، مكنسة لغبار أوهام الضعفاء، وطرداً لو ساوس إفهام، الحمقاء بقول: «فما من شيء منا لا وأنتم له السبب»، في إيجادها وخلقها. وقال الامام عليه السلام أيضا في زيارة أخرى: «ارادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم ويصدر من بيوتكم»، والجمع المضاف مفيد للعموم، يعني: إرادة الله سبحانه في جميع مقادير أموره تهبط إليه، وتظهر منه، ويصدر من بيته، الصادر عما فصَّل من أحكام العباد التكوينية والتشريعية.

وبالجملة فالأخبار المصرحة بأن جميع أفعال الله وإيجاده وارادته تجري على يدهم، وهم السبب الأعظم لانفاذ عطايا الله سبحانه إلى خلقه كثيرة، لا تخفى على من مارسها قليلا، ومن هذه الجهة هم عليهم السلام يتصفون بصفات الأفعال مجازاً، كما بيناه وبرهناه في مقالة العلل فراجع، ولا يلزم منه كفر بوجه، بل من لم يقل به فهو من فرَّط وقصَّر، ونسب خلاف معتقدة إلى الكفر، وقال: رحم الله قاتله.

الفصل الخامس

بعد ما قرع سمعك ما هو الحق الحقيق في المقام والتحقيق الأنيق في المرام، فاستمع الآن لما يعرض عليك من كلمات الأوحد العلام، عسى أن يحصل ما نرومه من كنس غبار الأوهام، وينقلع مادة الشبهات من بين الأنام ومن الله نستعين أنه خير معين. قال في كتاب (شرح الزيارة) عند شرح فقرة: (ومفوض في ذلك كل إليكم): فيكون التفويض المذكور في الأخبار السابقة يراد به غير هذا المعنى الباطل الذي هو الشرك بالله، وإنما معناه هو التفويض الحق على معان كلها صحيحة.

أحدهما: أنه سبحانه أوحى إليهم علوم ما يحتاج إليه الخلق وأحكامهم، مما شاء جملة وتفصيلا، منها ليلة المعراج على محمد ﷺ، ومنها ما ينزل في ليالي القدر، ومنها القذف في القلوب والنقر في الاسماع ومنها علم ما كان وعلم ما يكون، أي غابر ومزبور، وهو ذول موسى بن جعفر عليه السلام: مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماض وغابر وحادث، وأما الماضي فمفسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا الحديث. وأعلمهم جهات التحمل والتبليغ، فهم المؤدون إلى من أمروا بالأداء لا غيرهم، فقد فوض إليهم بليغ ما أمرهم بتبليغه، كما حدد لهم، فهم بأمره يعلمون، وليس معنى كلامنا أنه فوض إليهم تبليغ ما أمرهم بتبليغه ورفع يده، لأن هذا من التفويض

الباطل الذي هو الشرك بالله، لأن كل شيء سواه تعالى إنما هو شيء يكون في قبضته، إذ لا وجود لشيء ولا قوام إلا بأمره، بل مرادنا به أنه فوض إليهم ذلك التبليغ، أنهم حملة أمره ونهيه بقدرته، وتراجمة وحيه بقوته ومشيئته، فافهم إلى أن قال بعد ثلاثة أسطر:

وثانيها: أنه تعالى خلقهم على هيئة مشيئته، وهي صورة مقتضاها إذا لم يحصل لها قاسر عن مقتضاها أن تجري على طبق مشيئته، وإنما خلقهم ليجروا على مشيئته، فإذا أنهى إليهم علما ليبلغوا إلى من شاء كانت ارادتهم ترجمان ارادته، ولذلك خلقهم، ومع ذلك لم يرفع يده كما تقدم في جميع أقوالهم وأعمالهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم بأمره يعملون لا بشيء من ارادتهم ولا ميل أنفسهم، وهذا معنى حديث البصائر المتقدم في قوله: إن الله تعالى خلق محمداً ﷺ عبدا فأدبه حتى بلغ أربعين سنة الحديث. وكذا قوله: وإنك لعلى خلق عظيم. وأنا اضرب لك مثلا لهذا المعنى: إذا كان عندك ماءً في الأرض، فإذا أردت أن تجربة إلى جهة الشرق حفرت له في الأرض طريقا منخفضا إلى الجهة التي تريد إجرائه إليها على قدر إرادتك، وصرفته إليها، فيجري على حسب ما حفرت له، فهو حين صرفته فجرى فإنك لم تمنعه مما صرفته إليه، ولكن هو بنفسه لم يجري، وإنما المجرى له أنت، بما حفرت له، فكذلك هم(ع) خلقهم الله على صورة مشيئة، فمقتضى بينتهم وفطرتهم الجريان على مشيئته، لأن الأثر لا يخالف في صفته مؤثرة، فلا يكون ظل الطويل قصير، أو العكس، ولا المعوج مستقيما ولا العكس، وإنما خلقهم على تلك الهيئة ليجروا عليها فهر أجراهم على ما يشاء. كما أنك أجريت الماء على ما تشاء بما صنعت له من هيئة جريانه، فما حفرت له، مع أنه تعالى لم يخلهم في جميع أحوالهم من قبضته، كما تقدم، وكيف يقال: بأن هذا تفويض أو استقلال وأنت لا يقال لك فيما صنعت بالماء حين قدرت له جريانه: إنك فوضت

إليه الجريان، مع أن الماء في جريانه ليس في قبضتك، بل هو قائم بنفسه، وإنما حفرته على سبب الجريان، وهو تعالى حفرهم على حسب الجريان على ارادته بما خلقهم عليه من هيئة ارادته، ومع هذا لم يخلهم من يده في جميع أحوالهم ووجودهم، وإنما قوامهم وقوام جميع الخلق بأمره تعالى، كقوام الصورة في المرآة بظهور الشاخص ومقابلته فافهم.

وثالثها: أنه تعالى خلقهم له لالسواه ولانفسهم، فجعلهم السنة ارادته ومحال مشيئة، ففي الحقيقة ليس لهم مشيئة وإنما مشيئتهم مشيئة الله، فإذا شاؤوا فإنما شاء الله كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[2] فهو يشاء بهم ما شاء، ولا مشيئة لهم، وليس لمشيئته محل غيرهم، وجميع ما يجريه على خلقه من جميع الأشياء فإنما هو بمشيئته تعالى، وهم محل تلك المشيئة، هم ألسنة تلك الإرادة، وهذا معنى قول الحجة عليه السلام في جوابه المتقدم لكامل بن إبراهيم المدني قال: بل قلوبنا أوعية لمشيئته، فإذا شاء شئنا، والله يقول: وما تشاؤون إلا أن يشاء الله.

ورابعها: **أنهم** عليهم السلام اطاعوه في كل حال وصدقوا معه في كل موطن، فأوجب على نفسه تعالى إجابتهم في كل ما سئلوا وأرادوا، جزاء بما كانوا يعملون، فمعنى فوض إليهم الأمر أن كل ما أرادوا فعله لهم وأجراه على حسب ارادتهم، والعلة أنهم باستقامة عقولهم واستوار فطرتهم لا يشاؤون إلا ما هو محبوب له تعالى مراد له عز وجل، وذلك كما تقدم في التوقيع: أن الله تعالى خلق الأجسام وقسم الأرزاق، لأنه ليس بجسم

---

(١) الانفال: ٧.
(٢) الدهر: ٣٠.

ولا حال في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجابا لمسألتهم، واعظاما لحقهم.

وخامسها المراد بالتفويض الاذن فيما وليهم عليه، وصرفهم فيه مما حدد لهم، فإنه أنزل عليهم الكتاب الذي فيه تفصيل كل شيء فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾(١) وعناهم في هذا بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾(٢).

وقد يكون بعض الأشياء معلقة على شروط أو موقتة بأوقات، فيمنعون من فعل ذلك أن يقع ما علق عليه، مثل: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾(٣) ومثل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾(٤) ومثل: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾(٥) فإذن له فيما يعلق على شيء «هذا عطائنا فامنن أو أمسك بغير حساب» ومنه مما هو معلق أو موقت «ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضي إليك وحيه» فجعل الاذن والرخصة في إمضاء ما أمر بتبليغه تفويضا، لأنه قبله الاذن محصورا بالمنع من الامضاء.

وسادسها: أن الأشياء لما كانت لهم مخلوقة وأحكامها التي بها صلاح نظامها في النشأتين عندهم، لأنهم عليهم السلام هم خزائن تلك الغيوب، وهم الأولياء على الأشياء التي لم تخلق إلا لهم، ولم يكونوا لذواتهم عالمين

---

(١) النساء: ١٠٥.
(٢) ص: ٣٩.
(٣) الاحزاب: ٣٧.
(٤) القيامة: ١٦.
(٥) الكهف: ٢٢.

بوضع الأسباب لمسبباتها، والأجزاء في مواضعها المشخصة لها، الا بتعليمه وهدايته، أنهى إليهم ما يتوقف عليه التأدية إلى ما شاء، تتميما للنعمة، وإكمالا للتفضل، ليؤدوا بقوته ومدده وتوفيقه لهم على ما خفي عنهم، وذلك هو التفويض الحق، بتسبب الأسباب، ورفع الموانع.

وسابعها: إن الله تعالى هو الوالي وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ ثم لما كان الحق تعالى كنه تفريق بينه وبين خلقه، متعاليا عن كل مجانسة ومناسبة، لم يكن للمخلوقات التلقي منه تعالى والقبول، ولم يمكن أن يكون شيء مفعولا بغير فعل، فأحدث بنفسه، أي بنفس الفعل، والفعل لا يتقوم إلا بمحل ومتعلق، ويجب في الحكمة أن يكون أول ما هو متعلق بالفعل مناسبا وقريبا منه، وحاملا له ومؤدبا عنه، فإن كان بخلاف ذلك كان الفعل والصنع على خلاف ما ينبغي، وخلاف ما ينبغي خلاف الكمال، وخلاف الكمال دليل الحاجة والعجز والجهل، والواقع خلاف ذلك كله، فوجب أن يكونوا عليهم السلام مناسبين للفعل، لأنهم أول متعلق للفعل، وبهم تقوم كما تقومت استضائة نور الشمس بالأرض، لأنها متعلق الاستضائة فوجب أن يكونوا الواسطة في كل شيء لكل شيء، فللحكمة جعلهم أولياء على خلقه، وتراجمة وحية، والولاية هي: التفويض الحق الذي سمعت فأفهم انتهى كلامه رفع مقامه.

ولقد أجاد فيما أراد وأفاد من بيان المعاني السبع الصحيحة للتفويض، كل معنى أصح من الآخر، موافق لكتاب الله وسنة رسوله، ومرجع الكل إلى أن الأئمة عليهم السلام ليسوا مستقلين بالتفويض إليهم في تصرف ملك الله وتغيير ما فيه وتبديله، حتى يلزم الكفر الصريح، والمذهب القبيح، ولا فوضت إليهم عليهم السلام أمور العباد بحيث رفعت يدالله وخليت عنهم

كتفويض الشريك للشريك أو الموكل للوكيل أو المولى للعبد، ولا فوضت إليهم بحيث يكون مدخلية لهم فيها حتى يلزم الشرك الباطل، بل المراد منه هو كونهم وسايط محضة لأفعال الله سبحانه، والسنة ارادته، ومحال وأوعية مشيته، وتراجمة أمره وحيه، مع أنهم عليهم السلام في قبضته وتحت حكمه سبحانه ولم يرفع يده عنهم، ولم يكلهم إلى أنفسهم بوجه في جميع أفعالهم وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم، وليس هذا مخالفا لكتاب الله وسنة رسوله والضرورة أبدا، ففي أية آية وأي خبر ورد النهي عنه؟ فمن اعتقد هذا الاعتقاد في حق أحد الملائكة الموكلين الموكلين للموت والحيوة والخلق والرزق الذين هم خدام الأئمة عليهم السلام، لا تقول: أنه خالف الكتاب والسنة والضرورة، ومن اعتقده في حق أولئك الذين ولا هم الله أمر ملكه ومملكته تقول: بكفره وخروجه عن الدين، ومخالفته للكتاب والسنة والضرورة، تلك إذا والله قسمة ضيزي، كما تقول: أن الملائكة وسايط أفعال الله، ومجاري أوامره ونواهيه، جعلهم الآت وأسبابا، وتنسب إليهم الأفعال وتدلبير أمور الخلايق مجازا، لظهورها بهم، وجريها على أيديهم، بحيث ليس لهم من أنفسهم تصرف فيها بوجه، وكلما يصدر ويظهر منهم كله لله، وأفعاله حقيقة وواقعاً ألقى في هويتها مثاله وأظهر عنها أفعاله، فكك يقول الشيخ الأحد الاحسائي بعينه في حق المعصومين الأربعة عشر بلا زيادة ونقيصة، نعم الفرق بين الملائكة وبينهم عليهم السلام أن الملائكة: أسباب وآلات ووسايط في أفعال مخصصة لا تتجاوزها، كعزرائيل في قبض الأرواح، وميكائيل في تقسيم الأرزاق، وهكذا، وأما هم عليهم السلام وسايط والآت صرفة، وأسباب محضة في عموم الأفعال، يعني أن الفيوضات كلها الكونية والشرعية تظهر منهم وتجري على أيديهم، وتفيض منهم إلى أرض الموات، وأرض القابليات ولا يصل فيض من فيوضاته سبحانه إلى محل من المحال إلا بتوسطهم وسببهم وحكمة الباري

اقتضت أن يكونوا هم الآلات والأسباب والأيدي والوسايط والمظاهر والمجاري في جميع أفعاله عموما، كما اقتضت ذلك في حق الملائكة خصوصا، فلا تغفل، وأن أردنا نقل كلمات ساير العلماء وتطبيقها مع المذهب الحق خرجنا عن النظام، وابتلينا بطول الكلام، فالاشتغال بما هو أولى وأهم أولى وأهم، ولا حكم إلا لله.



الفصل السادس

لما عرفت معنى التفويض في حق الأئمة عليهم السلام، فلا بأس أن نشير بنوع الاختصار إلى مذاهب المسلمين في أفعال العباد أعلم أن المسلمين في صدور الأفعال من العبد على ثلاثة أقسام: جبرية، ومفوضة، وعدلية، أما الجبرية فبعض منهم وهم الأشاعرة يقولون: أن العبد وإن كان قادرا على الفعل لكن قدرته بواسطة غلبة قدرة الله على فعله، ليست بمؤثرة ولا لها تأثير في جنب قدرة الله سبحانه، ففعل العبدالله وصادر منه تعالى. وبعض منهم وهم الترمدية المنسوبون إلى جهم بن صفوان الترمدي يقولون: أن العبد ليس بقادر على فعل من الأفعال بوجه، فالأفعال الصادرة منه كلها لله وصادرة منه، حتى انهم لا يفرقون بين حركة المشي الصادرة من الماشي باختباره، وبين حركة الرعشة الصادرة من المرتعش بغير اختياره. وأما المفوضة وهم جماعة المعتزلة فيقولون: إن جميع أفعال العبد صادرة منه باستقلاله وقدرته، لا بقدرة الله سبحانه، والله سبحانه أقدر العبد على الفعل وتركه، وفوض إليه الفعل والترك، ففعل العبد بقدرته استقلالا، وليس لقدرة الله سبحانه مدخلية في فعل العبد اصلا.

وأما العدلية وهم الاثنى عشرية فقالوا بثبوت الاختيار للعبد في فعله الذي هو آية اختيار الله سبحانه في فعله، (صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه)، يعني إن الله سبحانه أقدر عبده على صدور الفعل منه. وهو يفعل ويصدر منه الفعل

بقدرة الله سبحانه، إن شاء فعل، وإن شاء ترك، فالفعل حقيقة يصدر من العبد لكن بقدرة الله سبحانه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهذا الاختيار يسمى في لسان الأخبار وآثار الأئمة الاطهار: بالأمر بين الأمرين، والمنزلة بين المنزلتين، وهو المذهب الحق الصحيح. وأما المذهبان الأولان فهما بالبداهة فاسدان، بحيث لا يخفى فسادهما على ذوي البصاير وأولى الحجي والاعتبار.

أما مذهب الجبرية، وهو نسبة الأفعال كلها من العباد إلى الله سبحانه فلجهات عديدة منها: أن الأفعال كلها إن صدرت من الله سبحانه وكان العبد مجبورا في أفعاله وآله صرفة لها لزمه سبحانه الظلم علي عبيده لأنهم مجبورون في صدوره الأفعال عنهم، والظلم ناشيء من الاحتياج، والاحتياج صفة الحادث والممكن، تعالى الله عن ذلك كله علوا كبيرا. ومنها: أن المباشر للفعل ظاهرا هو العبد، والفعل ثابت وقائم ومتحقق به، إذ بمباشرته يوجد لا بمباشرة غيره، فخو ينسب إليه لا إلى غيره، وإن كان يوجد منه باقدار الغير وامداده ومنها: إن العبد إن كان آلة صرفه لايجاد الفعل لزم كون الفعل غاية وجوده، كأفعال الآلات التي هي غاية وجودها، كالقص والقطع بالنسبة إلى المنشار والسكين، والكتابة بالنسبة إلى القلم، ومعلوم وجدانا أن غاية العبد ليست أفعاله الصادرة عنه. ومنها: لزوم عدم المدح والذم على أفعال العبد، وعدم ترتب الثواب والعقاب على طاعته ومعصيته، والمقطوع خلافهما للضرورة.

وأما مذهب المفوضة ففساده أوضح من الأول لجهات عديدة أيضا: منها: لزوم كون الممكن واجبا، إذا العبد إن كان مستقلا في فعله لزم القول بوجوبه، إذا المستقل في الفعل هو الواجب لا غيره، وهو الغني المطلق الذي لا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، ووجوب الممكن

محال وممتنع، ومنها: لزوم صدور الفعل من العبد إذا انقطع عنه مدد الله سبحانه وأفاضته، كما هو مقتضى الاستقلال، والبداهة تقتضي ببطلانه، فجميع أفعاله قائمة ومحققة بالعبد بمدد الله سبحانه وقدرته وأفاضته عليه. ومنها: إن العبد إن كان مفوضا ومستقلا في أفعاله لزم التعطيل في الله سبحانه وهو باطل قطعا، إذ المبدأ الفياض لا بد له من الإفاضة على عباده وعدم انقطاعها أبدا عنهم، وأما مذهب أهل الحق وهم العدلية الأمامية فلا يلزمهم شيء من هذه المفاسد الواضحة والقبايح الركيكة الفضيحة، اذهم لا يقولون بالجبر لعباده في أفعالهم، ولا تفويضاً إليهم، بل يقولون بثبوت الاختيار فيها لهم بين الفعل والترك، وكون تمام الأفعال مخلوقة لله بتوسطهم، إذ لو لم يكن مدد من الله وفيضه ومشيته استحال وجود العبد، بل كان حقه حينئذ العدم البحث، فضلا عن أفعاله، فجميع أفعال العبد وإن كانت في الظاهر مخلوقة للعبد، ولكن في الحقيقة والواقع ونفس الأمر مخلوق لله سبحانه بواسطة العبد: «وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون» فأنظر إلى هذه الآيات وأمثالها، كيف ينسب الله سبحانه الفعل إلى العبد ويثبته له لصدوره منه، ويسلبه من العبد وينسبه إلى نفسه لأن الفعل مخلوقة بمشيته وارادته، إلا أنه يصدر من العبد، العبد يدبر والله يقدر، فالعبد لا يتمكن من فعل شيء بوجه إلا بتقدير الحق، فهو يدبر بتقدير الحق، والحق يقدر بتدبير العبد، فتقدير الحق روح تدبير العبد، وهو جسده، ولذا قال الامام: القدر في أفعال العباد كالروح في الجسد.

وبالجملة فجميع الأشياء قائمة بمشية الله قيام صدور، خلق الله الأشياء بالمشية، فلا يمكن أن يقال إن العبد مستقل في فعله وهو مفوض إليه، وكيف يقال وقد قال الامام عليه السلام بطريق الحصر: «لا يكون شيء

في الأرض ولا في السماء إلا بسبعة: بمشيته وارادة وقدر وقضاء وأذن واجل وكتاب» ولما كان فعل العبد يجري ظاهرا على يديه، ويصدر منه، وهو المباشر له، وليس الفعل غاية له، فلا يقال: أن الفعل صادر من الله سبحانه والعبد آلة صرفة له، إذ الفعل صادر عنه بمشية الله وتقديره وامداده، وهذا معنى: «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين ومنزلة بين المنزلتين». عن معاوية الشامي قال: دخلت على علي بن موسى الرضا عليه السلام في مرو وقلت: يابن رسول الله روى عن الصادق جعفر بن محمد أنه قال: لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين فما معناه؟ قال: «من زعم إن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن قال: إن الله عز وجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض، فالقايل بالجبر كافر، والقايل بالتفويض مشرك» فقلت: يا بن رسول الله فما أمر بين الأمرين؟ فقال: «وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به، وترك ما نهوا عنه. فقلت له؟ هل لله مشية وارادة في ذلك؟ فقال: «أما الطاعات فإرادة الله ومشيته فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها، وارادة الله ومشيته في المعاصي النهى عنها والسخط عليها والخذلان عليها. قلت: فالله فيها القضاء؟ قال: نعم ما من فعل خير وشر إلا لله فيه قضاء. قلت: فما معنى هذا القضاء؟ قال: الحكم عليهم بما يستحقونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا انتهى. إن قلت: إن كان الأمر كما تقول، وكان تمام أفعال العبد بمشية الله وارادته، لزم كون الله مريدا لكفر الكافر، وإن كان الله أراد الكفر للكافر لم يتمكن الكافر أن يتخلف عن إرادة الله سبحانه في قبوله الكفر، ولم يتمكن أن يختار غيره، فلا يكون الكافر كافرا الا بتقدير الله وارادته، ولا يمكنه اختيار الإيمان وعدم كونه كافرا، فكيف يكون العبد مختارا وقادرا على الفعل والترك؟ ثم إن كان فعل العبد بإرادة الله ، واراد العبد شيئاً خلاف ما أراد الله، فإن لم

يكن العبد قادراً على خلاف ما أراد الله غالبا على ارادة الله وهو محال قطعا.

قلنا: إن لله ارادتين ومشيتين: ارادة ومشية حتمية، وارادة ومشية عزمية، فالأولى هى ما حتم الله وأوجب على نفسه أن لا يجبر أحدا، يعني أن يفيض عليه بحسب قابليته واستعداده، وإن يعطيه كلما يسئله بلسان الحال، فبهذه المشية والارادة الحتمية أراد الكفر للكافر بحسب اقتضاء قابليته واستعداده، فأراد الله سبحانه الكفر للكافر واعطاه إياه بسؤاله وقبوله الكفر لنفسه، بلسان الحال، لا إن الله أراد كفر الكافر وجعله كافرا بدون سؤاله وقبوله الكفر، حتى يلزم الجبر وينتفي الاختيار منه، وهكذا إرادة الله الإيمان للمؤمن والثانية وهي الإرادة والمشية العزمية هي: إن الله سبحانه أحب أن عبادة يأتون بأفعالهم على مقتضى إرادة الله سبحانه ورضاه باختيارهم، بلا جبر وإكراه، فإن أتى عباده باختيارهم خلاف ما فيه رضاء الله وارادته فالله لا يقطع عنهم مدده، فيمدهم إيضاً بمدده، ويريد بالإرادة الحتمية ما أراده عباده باختيارهم، حتى يتم الحجة عليه، ويقطع عذرهم، بعبارة أخرى واضحة: إن الله سبحانه حتى على نفسه أن يمد عباده بمدده، حتى يتمكنوا بذلك كلما أراد وأفعاله أو تركه باختيارهم، فإن صرف العباد ذلك المدد فيما فيه رضاه من الطاعات كالصلوة والصيام وقضاء حوائج الاخوان ونحوها، يسمى ذلك بالمشية العزمية، وأن صرف العبد ذلك المدد فيما هو خلاف رضاه، كشرب، الخمر والزنا واللواط والسرقة ونحوها من المعاصي، يسمى: بالمشية الحتمية، فإن أراد العبد شرب الخمر فالله سبحانه قادر بردعة بأي نوع شاء، كتيبيس يده، وقلب الخمر خلا، وقطع مدده عنه ونحوهما، فمع ذلك يمده ويمكنه من شرب الخمر، ويريد ذلك بإمداه وعدم قطع المدد عنه، حتى يأتي باختياره ما أراده من فعل شرب الخمر، ويستحق عقابه، وينقطع لسان اعتراضه واعتذاره عنه

يوم الحساب والجزاء، ويتم حجته عليه في دار الدنيا. إذا عرفت هذا فنختار الشق الثاني من الاعتراض الثاني ونقول: إن العبد قادر على فعل ما هو خلاف رضاء الله وارادته مع عدم ارادة الله ذلك بإرادته العزمية، ولا يلزم منه غلبة ارادة العبد على إرادة الله، بل بإرادته أي بإمداده وهو الإرادة الحتمية يفعل ما خلاف رضاء الله سبحانه، حتى لا يلزم التفويض ولا يستقل العبد في فعله.

وبالجملة لو تأملت في هذا الجواب مليا لتمكنت من رفع غالب الشبهات الواهية التي أوردها في هذا المقام، وقد حققنا هذه المسألة بمالا مزيد عليها في رسالة مخصوصة، والأخبار بما حققناه أيضا ناطقة. منها ما رواه الكليني عليه الرحمة في الكافي باسناده إلى فتح بن زيد الجرجاني عن أبي الحسن قال: «إن لله ارادتين ومشيتين، إرادة حتم وارادة عزم، ينهي وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن لا يأكلا من الشجرة، وشاء ذلك، ولو لم يشاء لم يأكلا، ولو أكلا لغلبت مشيتهما مشيته، وأمر إبراهيم أن يذبح اسماعيل ولم يشاء أن يذبحه، ولو شاء لغلبت مشية إبراهيم مشية الله عز وجل، يعني نهى آدم وزوجته عن أكل الشجرة وأمرهما أن لا يأكلا منها، وشاء بمشيته العزمية عدم أكلهما منها، ولو لم يشاء بمشيته الحتمية لم يأكلا، أي أن لم يمدهما بمدده لم يأكلا، ولو أكلا مع عدم أمداد الله سبحانه لهما لغلبت مشيتهما مشية الله الحتمية، وهي محال، وأمر إبراهيم أن يذبح اسماعيل ولم يشا ذلك بمشيته الحتمية، أي لم يمده في ذلك، ولو شاء إبراهيم ذبحه مع عدم أمداد الله له في ذلك لغلبت مشيته مشية الله سبحانه وهو محال، ومنها وهو أصرح منه ما رواه الكليني أيضا في الكافي عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «أمر الله ولم يشاء وشاء ولم يأمر، أمر أبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عن أكل

الشجرة، وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشاء لم يأكل انتهى». يعني أمر الله إبليس أن يسجد لآدم عليه السلام. ولم يشأ أن لا يسجد له بمشيئته العزمية. وشاء أن لا يأكل آدم من الشجرة بمشيته العزمية، ولم يأمره بالأكل، وأمر أبليس أن يسجد لآدم عليه السلام وشاء بمشيته الحتمية أن لا يسجد له، أي أمده في عدم سجدته، ولو شاء بإجباره إياه على السجدة لسجد، وكان جبرا في حقه، ونهى آدم عن أكل الشجرة، وشاء بمشيته الحتمية أن يأكل منها، أي أمدَّهُ في ذلك، ولو يشاء بمشيته الحتمية أي لو لم يمده لم يأكل.

وبالجملة فجميع الأشياء من الأفعال والصفات والجواهر والأعراض والمعاصي والطاعات لا توجد ولا تكون إلا بمشية الله، وإرادته وقدره، وقضائه، وفي الطاعات تزاد عليها رضاء الله أيضا، وهو المسمى: بالمشية العزمية، كما تسمى المشية التي بها وجود الشيء بالمشية الحتمية، ثم اعلم أن ماذكرنا من معنى الأمر بين الأمرين بطريق الاختصار هو أحسن المعاني التي ذكرها الاصحاب له، ومطابق للاخبار والآثار الصادرة، عن الأئمة الاطهار، ولسنا محتاجين إلى نقلها، والقائلين بها، وقد ذكر غواص بحار الأنوار المجلسي رحمه الله غالبا في المجلد الثالث من البحار، والمجلد الأول من مرالا العقول مفصلا، فراجع حتى ترى بعضا من تلك المعاني كيف تضحك الثكلى.

الفصل السابع

ومما ينادي بفساد قوله المفوضه الجبرية، وإثبات مذهب العدلية والإمامية، ما رواه الكليني في الكافي عن أحد بن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: أن بعض أصحابنا يقولون بالجبر، وبعضهم يقول بالاستطاعة قال: فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال علي بن الحسين عليه السلام: قال الله عز وجل: يابن آدم بمشيتي كنت، أنت الذي تشاء، وبقوتي أديت إلى فرايضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سمعيا بصيرا، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك أنى أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، وذلك إني لا أسئل عنا أفعل وهم يسئلون، قد نظمت لك كل شيء تريد انتهى، وفيه أيضا عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال له رجل: جعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها، فقال له: جعلت فداك ففوض الله إلى العباد؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي. فقال له: جعلت فداك فبينهما منزلة؟ قال: فقال: نعم أوسع ما بين السماء والأرض انتهى. وفيه أيضا عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته فقلت: الله فوض الأمر إلى العباد؟ قال: الله أعز من ذلك. قلت: فجبرهم على المعاصي؟ قال: الله أعدل وأحكم من ذلك. قال: ثم قال: قال الله: يا بن آدم أنا

أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك منى، عملت المعاصي بقوتك التي جعلتها فيها انتهى. والأخبار من هذا القبيل كثيرة دونها الأصحاب في مؤلفاتهم ومصنفاتهم، وجعلوا لها أبوابا ممخصوصة، لا حاجة لنا إلى ازيد من هذه، بل اللازم في المقام والمحتاج إلى بسط الكلام هو الاشارة إلى بعض ما فيها، وبيان سرها وخافيها، وتحقيق ما يحتاج إلى التحقيق، وتوضيح ما تتضمن من المعنى الدقيق فنقول:

اعلم أن مراد الإمام عليه السلام من قول الله سبحانه في خبر أحمد بن نصره ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وقوله: أني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك منى، هو أن العبد مخلوق ومركب من النور والظلمة، إذ كل ممكن زوج تركيبي من جهتين، جهة من ربه وهي جهة اتيبه لله خالقه، وهي جهة النور، وجهة من نفسه، وهي جهة انيته، وهي جهة الظلمة بعبارة أخرى: إن كل شيء مركب من وجود وماهية، وإذا أطلق عندنا الوجود والماهية نريد منها أحد معينين: الوجود بالمعنى الأول وهو المادة المسماة بالعناصر، والماهية بالمعنى الأول وهي الصورة النوعية، التي هي انفعال المادة، والوجود بالمعنى الثاني، وهو وجود الشيء من حيث أنه أثر فعل الله، الذي هو جهة آيتيه لله سبحانه، والماهية بالمعنى الثاني وهو وجود الشيء من حيث هو هو، الذي هو جهة الآنية، فوجود العبد بالمعنى الثاني إذا لوحظ، أي جهة كونه أثرا من آثار فعل الله، وهو اعتبار ايتيته لله سبحانه، فلا يلاحظ حينئذ جهة نفسه التي هي جهة انيته، إذا الجهتان ضدان لا يجتمعان، فملاحظ كونه أثرا من آثار فعلالله هي جهة آيتية الرب ووحدانيته، ووجود العبد بهذا اللحاظ، ومن هذه الجهة نور صرف لا ظلمة فيه بوجه، وهو مبدأ جميع الطاعات والأعمال الصالحة والأفعال الحسنة والحالات المستحسنة، الصادرة منه، إذ هذه كلها أنوار وهي لا تصدر إلا من نور، والنور لا يستند

ولا يعتمد إلا على مبدئه الذي هو منيره، ومنور الأنوار وخالقها وموجدها ومخترعها فلهذا حسنات العبد وطاعتها كلها تنسب إلى الله سبحانه، وما أصابه من حسنة يكون من الله سبحانه، وهو يكون أولى بها منه، إذ لولا المنير لم يكن النور، ولولا النور لم يصدر منه، النور، وأما الماهية بالمعنى الثاني، فلما كانت عبارة عن جهة انوجاد الشيء، الذي هو وجوده من حيث هو هو، وملاحظة من حيث نفسه، وهو جهة انيته، التي هو رأس كل خطيئة وظلمة صرفة، كان جميع ما يصدر من العبد في هذه الحالة سيئة ومعصية، إذ المعصية والسيئة ظلمة، وهي لا تصدر إلا من الظلمة، ولما كانت الظلمة هي جهة آنية العبد، ومنسوبة آلية نفسه، كان ما أصابه من السيئة منتسبة إلى نفسه، ومن نفسه، إذ هو مبدئه، وهو أولى بها من الله سبحانه، إذ المعاصي والسيئات ظلمة، ولا تعتمد ولا تستند إلا على مثلها، وهو جهة ادبار العبد من الحق، الذي هو ملاحظة نفسية نفسه، ومبدء الخطايا والمعاصي كلها، ولذا قال الله سبحانه: أن السيئة من العبد، هو أولى بسيئاته منه تعالى، وإن كانت من العبد تصدر بقدرة الله وامداده، كما قال: وبنعمتي قويت على معصيتي ولولا أمداد الله وقدرته سبحانه لما كان وجود العبد فضلا عما يصدر عنه من الحسنة والسيئة، ومن حيث أن المطالب الحقة لا تعلم غالبا الا بالمثال، ولا تتضح إلا به، نمثل لك مثالا، حتى يتضح لك المقام، ولا يلتبس عليك الحق بالباطل، فتضل في وادي الجهل، وهو: أن الجدار إذا قابل الشمس وأشرق عليه شعاعها فالوجه المقابل للشمس نير ومستنير، والوجه الآخر وهو خلفه ظل وظلمة، فالنور والظلمة وإن كان كلاهما من الجدار بواسطة الشمس، ومدارهما ودورانهما في الجدار بها، لكن تنسب الضياء والنور والشعاع الذي عليه إلى الشمس، والظلمة والظل الذي فيه إلى الجدار، وإن كانت توجد الظلمة والنور كلاهما من الجدار بواسطة الشمس، والشمس إن

نطقت يمكن لها أن تقول للجدار: إن الظل والظلمة التي فيك منك، إذ بادبارك عني حصلت فيك ومنك، وأنت مبدئه، والنور والشعاع الذي فيك مني، إذ أنا مبدئه، وباقبالك على واشراقي عليك حصل فيك، وأنا أولى به منك، وأنت أولى بالظل مني. فظهر أن أفعال العباد مطلقا سواء كانت طاعة أم معصية أيضا كذلك، وإن كانت كلها بقدرة الله وأمداده وارادته، لكنه سبحانه وتعالى أولى بالحسنات والطاعات من العبد، والعبد أولى بالمعاصي والسيئات منه سبحانه.

فتأمل مليا فيما ذكرنا، إذ المسألة من المسائل المشكلة التي ضل فيها كثير من الفحول، وتاه فيها جم غفير من أهل المعقول، والحمدلله الذي هدانا لفهمه، والهمنا إياها، ببركات نور أثار ولاته، ورشحاة ما طفح من الأئمة وهداية، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والشيخ الأوحد الاحسائي في مصنفاته ورسائله، لا سيما في الفائدة الحادية عشر من شرح «الفوائد» قد حقق هذه المسألة بأحسن تحقيق، وأجاد فيما بين وافاد من إيضاح سبل الرشاد، جزاه رب العباد أحسن الجزاء يوم المعاد.

في علم الإمام (عليه السلام) هل هو حصولي أو حضوري؟ وفيها فصول:

الفصل الأول

أعلم أن هذا الاختلاف كان موجودا بين أصحاب الأئمة وعلماء الأمة قديما، وليس بحادث في زماننا هذا، وقبل الخوض في تحقيق المسألة، وذلك أدلة الطرفين، ينبغي التنبيه على مقدمة في ماهية العلم، وإنه من أي مقولة، وهي أنه اختلف القوم في تعريف العلم وتفسيره اختلافا كثيرا، وأخذ كل منهم مذهبا وسلك مسلكا، فمنهم من قال: أنه ليس بقابل للحد والتعريف، كالملاحة يدركها كل أحد، ولا يمكن له أن يوصفها، ومن حده وعرفه أيضا اختلفوا فيه، فمنهم من قال: أنه من مقولة الكيف، ومنهم من قال أنه من مقولة الانفعال، وعرفوه بأنه هو قبول الذهن لتلك الصورة، ومنهم من قال أنه من مقولة الاضافة، وعرفه بأنه تعلق النفس الناطقة بالمعلوم الذهني، فالقائلون بأنه من مقولة الكيف أيضا اختلفوا، فبعضهم ذهب إلى إن الأشيار المعلومة داخلة في الذهن بحقايقها، وبعض قال بدخولها بأشباحها في الذهن، ومن قال أنه من مقولة الكيف ايضا اختلفوا في تعريفه وحدة، منهم من قال بأنه الصورة الحاصلة عند العقل، ومنهم من قال بأنه الصورة من الشيء في العقل، ومنهم من قال بأنه صفة توجب لمحلها تمييزا لا يحتمل النقيض، وهو تعريف أكثر الأصوليين، وعرفه الشيخ الأوحد بأنه ظل ملكوتي ذهني.

وبالجملة لسنا في صدد نقل الأقوال وتفصيلها وتمييز صحيحها عن سقيمها، إذ يوجب التطويل الممل، وادخال ما

هو للمقصود مخل، ومن اثباتنا لما هو الحق في المقام يحصل لك المرام من تضعيف ساير الأقوال وتزييفها، ونقول: أسد الأقوال واصحها هو حضور المعلوم لدى العالم، والمعلوم من أي نوع وقبيل كان سمى العلم بأسمه، إن كان المعلوم من الأسرار والمغيبات سمى العلم بالغيبي، وإن كان من المدرك بالحواس الظاهرة سمى العلم بالظاهري، وإن كان مما يدرك بالأسباب الظاهرة سمى بالكسبي، وإلا باللدنى، وإن كان المعلوم هو الله سبحانه فالعلم الهي، وإن كان المخلوق فالعلم خلقي، وإن كان صورة فالعلم صوري، وإن كان المعنى فالعلم معنوي وإن كان مجردا من المعنى والصورة كمدركات الفؤاد فالعلم حقيقي، وهكذا والعلم وأن يسمى يإسم معلومه، إلا أنه لا تعدد فيه، بل تعدده باعتبار تعدد المعلوم واختلافه، ويسمى باسم متعلقة، ولما قلنا: أن العلم حضور المعلوم لدى العلم، ولا فرق بين العلم والمعلوم، إلا بإعتبار الحضور والحاضر، والعلم قائم بوجود المعلوم لا العالم، كالضرب قائم بالمضروب لا الضارب، قلنا: إن العلم عين المعلوم، فحضور المعلوم عندك هو عين علمك به بنفسه، لا بشيء آخر، لأنه إذا لم يكن علمك بالشيء بنفس ذلك الشيء فلا بد أن يكون بذاتك أو فعلك، وكلاهما باطلان بالبداهة والوجدان، لأنه إن كنت كنت عالما به بذلك لزم أن تكون عالماً به دائماً، إذ كان من صفاتك الذاتية، وهي لا تتغير أبدا، وهو كما ترى، إذ قبل حضور المعلوم لديك ما كنت عالما به بداهة، وإن كنت عالما به بفعلك لزم أن تكون قادراً على عدم علمك به بعد حضوره لديك ورؤيتك إياه، إن أردت عدم العلم به، لأن الفعل من أمورك الاختيارية، وهو أيضا باطل بالضرورة، إذ بحضوره لديك ورؤيتك أياه تعلم به بلا توقف على شيء آخر، فظهر أن علمك بالشيء بنفس ذلك الشيء، أي بحضوره لديك، لا بشيء آخر، كما فصلنا في المقالة السابعة فراجع، والشيء المعلوم أما هو

عين خارجي، وأما الصورة منها المنطبعة في ذهنك، فإن كان الأول فعلمك به هو حضوره لديك عينا، وحضوره لديك عينا هو علمك إياه، وإن كان الثاني فعلمك به هو حضور صورته لديك المنطبعة في ذهنك عند حضوره عينا لديك، لا عينة الخارجي، إذ بعد غيبوبة العين الخارجي ربما تعتزيه حالات كثيرة، كالمرض، والموت والنوم، والقيام، والقعود، وغيرها، وأنت لا تطلع عليه، ولا تعلمها. فإن كان حينئذ معلومك هو العين الخارجي، وجب علمك بتلك الحالات أيضا، لمطابقة العلم للمعلوم، وقد عرفت أن علمك به إنما هو بتلك الصورة المنطبعة في ذهنك، التي رأيته بها، وقت حضوره لديك، لا بغيرها، وهو لا يتغير قطعا.

فظهر أن المعلوم سواء كان عينا خارجيا أم الصورة المنطبعة، فالعلم هو حضور المعلوم لدى العالم، وتبين أن الذين قسموا العلم إلى حضوري وحصولي بعدوا عن المطلب كثيرا، وغفلوا عن البديهيات، إذ قالوا أن الحصولي هو الصورة الحاصلة في الذهن، ونحن قلنا أيضا: أنه الصورة الحاصلة في الذهن الحاضرة لديك بحضورها فيه، وقالوا أن الحضوري: هو حضور العين الخارجي لديك، ونحن نقول أيضا: هو حضور الخارجي وحصوله لديك، فلم يكن فرق بينهما قط، إلا أن تفرق بين العلم والمعلوم، ونقول: أن العلم هو الصورة الذهنية، والمعلوم هو العين الخارجي، وهو كما ترى، إذ قلنا: إن المعلوم عند غيبوبة العين الخارجي هو الصورة المنطبعة في ذهنك وقتت مقابلتك إياه لا غيرها، فالفرق بينهما من جهة حضور العين الخارجي لى العالم، وحصول صورته في ذهنه فرق لا ثمرة فيه، ولا محصل منه، إذ العلوم سواء كان عينا خارجيا أم صورة ذهنية صح أن يقال: حاضر لدى العالم به، وصح أن يقال: حاصل لديه، فلم يكن تغيير العبارة سببا للفرق ومحلا للنزاع، وموجبا لتكثير القيل

والقال، كما جعله الفاضل المعاصر المرحوم محل نزاع بين الفريقين في رسالته.

وبالجملة لما تبين وثبت أن العلم هو حضور المعلوم لدى العالم، فنقول: أن علم الأئمة عليهم السلام بالأشياء وإن كان عن طريق كثيرة وأسباب عديدة، كتحديث الملائكة، وعلم الجفر، ومصحف فاطمة، وعلم النجوم، وساير الأسباب، كما هو مشروح في غير واحد من الأخبار الصحيحة، إلا أن أقويها وأفضلها هو علمهم بها بحضور الأشياء لديهم عينا، بنوع الاحاطة، وإثبات ذلك من وجوه، وأقربها إلى الأذهان طرق خمسة: (الطريق الأول) أنهم محال مشية الله، وأوعية مشيته، والسنة ارادته، وتراجمة وحيه.(الطريق الثاني) أنهم الشهداء على جميع الموجودات من الدرة إلى الذرة. (الطريق الثالث): إن الله جعلهم علة لتمام المخلوقات، وجعلهم السبب الأعظم في وجودها. (الطريق الرابع): أنهم حجج الله على جميع الكائنات، والحجة لا يغفل عن محجوجة، والمحجوج لا يغيب عن نظر حجته أبدا. (الطريق الخامس): أنهم كتب الله وحاملوا كتابه، ونجعل كلا منها في فصل مخصوص تسهيلا للطالب، وتقريباً للراغب.

الفصل الثاني

لا شك ولا شبهة أن جميع الأشياء الكلى منها والجزئي، والجواهر والعرض، والذات والصفة، لا توجد إلا بمشية الله سبحانه، في الخبر المشهور: «خلق الله الأشياء بالمشية، وخلق المشية بنفسها». والجمع المحلي بالألف واللام يفيد العموم. وفي الكافي عن الصادق عليه السلام قال: «لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشية، وارادة، وقدر، وقضاء، واذن واجل. وكتاب. فمن زعم أنه يقدر على نقص واحدة فقد كفر» انتهى. وفيه أيضا عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: لا يكون شيء في السموات ولا في الأرض إلا بسبع: بقضاء، وقدر، وارادة ومشية، وكتاب، وأجل. واذن. فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله عز وجل، وهذه الأخبار كما ترى صريحة الدلالة بطريق الحصر، والعموم على أنه لا يوجد شيء إلا بفعل الله ومشيته، ولا شك أن المشية محدثة، كما هو صريح صحيحة ابن أبي عسير في الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: المشية محدثة، وغيرها من الصحاح وغيرها، ومن المعلوم أنه ليس مما يتقوم بنفسه، بل يحتاج إلى محل يتقوم ويظهر به، وذلك المحل أما الذات القديمة فهو محال، إذ ليست محلا للحوادث، فلا بد أن يقوم بحادث مثله، أقرب وأشرف وأكمل من كل الحوادث، بالنسبة إلى المشية، ومناسب لها، فيكون محلا ووعاء لها، ومن الواضح والبين أنه ليس ما هو كذلك إلا الحقيقة المحمدية

صلى الله عليها، لأنها أول ما تعلقت المشية بإيجاده، وهي أول ما خُلق الله، لم يسبقهم في الوجود سابق، كما ينادي بأعلى صوته، ما يتلى عليك من الأخبار، ولا يضرنا من خالف وانكر، ممن تقدوم وتأخر، فظهر أن وجود المشية والحقيقة المحمدية بنوع التساوق كالكسر والانكسار، وكل منهما قائم بالآخر، فالمشية قائمة بها قيام تحقق، إذ هي محل ووعاء لها، وقلوبهم أوعية لمشية الله، كما في خبر كامل بن إبراهيم، والحقيقة المحمدية قائمة بها قيام صدور، إذ جميع الأشيار صادرة منه، ومنها الحقيقة المحمدية، وهي وإن كانت في الوجود متأخرة عن المشية لصدورها عنها، ولكن باعتبار أن مقامها العنوان والحكاية متقدمة عليها رتبة.

وبالجملة لما كانت الحقيقة المحمدية محلا للمشية وقلوبهم أوعية لها، قلنا: إن جميع ما تعلقت به المشية ظهرت بواسطتهم، وتمام مشاءات الله سبحانه برزت، إذ هم عليهم السلام محال لها، ولا تظهر منها شيء إلا منهم، ولا تصدر إلا عندهم، إذ هم السبب الأعظم، والصراط إلا قوم، قال الصادق عليه السلام في زيارة جده الحسين عليه السلام: «ارادة الرب في مقادير أموره تهبط اليكم ويصدر من بيوتكم، الصادر لما فصل من أحكام العباد» مثلا ولله المثل الأعلى: إن جميع الأفعال والحركات، والآثار الصادرة منك، التي تصدر من أعضائك الظاهرة، كاليد والرجل، والعين، والأذن، والفم، وغيرها، كلها تصدر من الحركة الجسدية، وتستند إليها، والحركة الجسدية أيضا تصدر من الحركة النفسية، وهي تصدر أيضا من الحركة القلبية، فمحل جميع الآثار والظهورات والأحكام والمشاءات هو القلب، إذ كلها تنتهي إليه، وهو السبب الأعظم، ولا يصدر منك شيء إلا بحركة قلبك ومعها، فقلبك هو محل مشياتك وارادتك، فجميعها بحركة القلب، والحركة النفسية، والحركة الجسدية تصدر من اعضائك الظاهرية، وتظهر

منها، وكذلك الحقيقة المحمدية، لما كانت محل مشية الله، ولسان ارادته، وقلبها وعاء مشيته، اظهر الله سبحانه جميع ما شاء واراد من الوجود وغيره، من الدرة إلى الذرة، وأبرزها منها، ولم يذق شيء من الأشياء طعم الوجود من حدايق مشية الله سبحانه الا بهم ومنهم.

فظهر أنهم(عليهم السلام) محيطون بجميه العوالم وتمام دائرة الكون، إذ بمشية الله وجدت، ومنهم ظهرت، وبارادة الله خلقت، ومنهم برزت، وعنهم صدرت، ولزم ذلك علمهم(سلام الله عليهم) بالعوالم وما فيها، علم احاطة لا علم اخبار، فكيف لا يعلمون بها أو تغيب عنهم وقد صدرت منهم وظهرت بواسطتهم وبرزع بسببهم؟ وكيف لا تكون الأشياء بجميعها حاضرة لديهم وقد صدرت من حركاتهم القلبية وقلوبهم أوعية لمشية الله؟ وكيف يكون علمهم بتمام الأشياء حصوليا وقد أحاطوها بكونهم السنة ارادته سبحانه، والعوالم وما فيها كلها كالدرهم في أيديهم؟ اللهم إلا أن يكونوا جايزي الغفلة والسهو والنسيان، حاشا موالينا العظام، وتعالوا علوا كبيرا في الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام ما معناه أنه سئل عليه السلام عن مسائل فأجاب عليه السلام عنها بلا تأمل، فتعجب السائل وقال: أو ما تأملت في الجواب؟ فقال عليه السلام: كم في يدلك من أصابع، فقال السائل: خمس فقال عليه السلام: أو ما تأملت، فقال: لا حاجة إليه، فقال عليه السلام الأشياء كلها عندنا هكذا.

وبالجملة لا يخرج شيء إلى عرصة الوجود، ولم يطأها إلا بتعلق فعل الله ومشيته به، ولما كانت قلوبهم الطاهرة أوعية لها، ولم تسع لمشية الله سبحانه إلا تلك القلوب الطاهرة، كما في الحديث القدسي: «ما وسعني أرضي ولا سمائي بل وسعني قلب عبدي المؤمن»، ولم يكن العبد الحقيقي إلا نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأوصيائه الطاهرون، قلنا: أنهم عالمون ومحيطون

بكل ما تعلقت به مشية الله، ودخل في دائرة الوجود، ولبس خلعة المعبود، من الجوهر والعرض، والذات والصفة، والكلي والجزئي، وعلمهم بها بطور الاحاطة والحضور، والعيان والشهود، لا الأخبار والحصول، إذ نذكر في الفصل الآتي أنه لا معنى لحصول الصورة في الذهن في حقهم، إذا كانوا هم محلا ووعاء لمشية الله، التي بها صار الشيء شيئا، ودخل في عالم الوجود.

الفصل الثالث

لا شك ولا شبهة أن الله سبحانه جعل المعصومين الأربعة عشر صلواة الله عليهم شهداء دار الفناء، كما في الزيارة الجامعة المعروفة، ولا شك أن المراد من دار الفناء هو من فيها وما فيها، من بدوها إلى منتهيها فتشمل من تقدم عليهم ومن تأخر، ومن في زمانهم حصر، والبعد لا يكون حجابا لهم ومانعا عن النظر، إذ أعينهم الظاهرة تدرك ما لا تدركه عقول الأنبياء، فضلا عن ساير المخلوقات، إذ ذكرنا في المقالات السابقة: إن الأنبياء عليهم السلام خلقوا من شعاع نور أجساد محمد وآله الطاهرين، وعقولهم أيضا خلقت من ذلك، والأثر كلما ترقى لا يصل إلى مقام المؤثر ولا يدركه، إذ كل شيء لا يتجاوز حده ودائرته، والأثر لا يدرك إلا ما هو من دائرته وجنسه وسنخه، فعقول الأنبياء إذا كانت مخلوقة من شعاع نورهم وفاضل طينتهم، وكانت أثرا وفرعا لهم عليهم السلام ولجسدهم، فكيف تدرك ما تدرك أجسادهم الظاهرة وأعينهم الناظرة؟ فالبعد لا يحجب عن نظرهم ورؤيتهم، وكيف يحجب والله سبحانه جعل رؤيته رؤيتهم عليه السلام في سياق واحد، ونسق سواء ولم يفرق بينهما في كلامه العزيز بوجه حيث قال: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1] وقال الصادق عليه السلام في تفسيره: «نحن المؤمنون» فكما أن الله سبحانه يرى

---

(١) التوبة: ١٠٥.

أعمال الخلايق في أزمتها وحدودها ولا يغيب عنه شيء، فكذلك هم عليهم السلام، يرون أعمال الخلايق من الظاهر والخفي، والكلي والجزئي، والسر والعلانية، في كل زمان الماضي والحال والاستقبال، إذ هم عليهم السلام أعين الله الناظرة، ورؤيتهم رؤية الله، وعينه التي من عرفها يطمئن، كما في الزيارة السابعة[١] فتمام الأشياء في جميع أحوالها من الماضي والحال والاستقبال حاضرة لديهم، وبسمعهم ومنظرهم، يشاهدونها حين وجودها وصدورها، من مبدئها، والمستقبل عندهم عين الماضي، وهو عين الحال، والمقدم والمؤخر عندهم سواء، لا فرق بينهما لديهم، يرون الأشياء قبل وجودها وبعده وحينه، في أمكنتها وحدودها، كما اطلع الحسين عليه السلام أم سلمة وأرها مقتله ومذبحة الشريف ومضجعه ومكانه قبل وقوع الواقعة، وهو روحي فاده في المدينة لما عزم على الخروج منها، والخبر معروف مشهور موجود في البحار ومدينة المعاجز وغيرها، وكما اطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لجابر بن عبدالله وأراه، يزيد بن معوية في النار قبل هلاكه. في صحيفة الأبرار أو عن ثاقب المناقب عن جابر بن عبدالله قال: لما عزم الحسين عليه السلام على الخروج إلى العراق اتيته فقلت له: أنت ولد رسول الله واحد سبطه لا أرى إلا أنك تصالح كما صالح أخوك فإنه كان موفقاً رشيدا. فقال: يا جابر قد فعل ذلك أخي بأمر الله ورسوله، وأنا أيضا أفعل بأمر الله ورسوله، أتريد أن استشهد رسول الله وعليا وأخي الحسن عليهما السلام بذلك الآن؟ ثم نظرت فإذا السماء قد انفتحت بابها، وإذا برسول الله وعلي والحسن وحمزة وجعفر وزيد نازلين حتى استقروا على الأرض، فوثبت فزعا مرعوبا، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا جابر ألم أقل

---

(١) الزيارة السابعة من الزيارات المطلقة التي يزار بها أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب عليه السلام.

لك في أمر الحسن قبل الحسين أنك لا تكون مؤمنا حتى تكون لائمتك مسلما، ولا تكون معترضا؟ أتريد أن ترى مقعد معاوية ومقعد الحسين ابني ومقعد يزيد قاتله؟ قلت: بلى يا رسول الله فضرب برجله الأرض وانشقت وظهر بحر فأنفلق، ثم ظهر أرض فانشقت وهكذا انشقت سبع ارضين، وانفلقت سبعة أبحر، ورأيت من تحت ذلك كله النار، وقد قرن في سلسلة الوليد بن المغيرة، وأبو جهل، ومعاوية، وزيد، وقرن بهم مردة الشياطين، فهم أشد النار عذابا انتهى محل الحاجة. ترى وكما رأى رسول الله ﷺ ليلة المعراج أهل الجنة في الجنة ونعيمهم، وأهل النار في النار وعذابهم، مع أنهم لم يدخلوهما ظاهرا بل لم يكونوا ولم يخلقوا بعد، ووقوع هذا القبيل من الأمور منهم عليهم السلام كثيرة، يطلع عليها من مارس قليلا في كلماتهم عليهم السلام، ولتحقيق هذا المطلب مقام آخر، فلنتوجه إلى ما نحن بصدده ونقول: إن كل ما جرى عليه قلم الإيجاد وتخلع بخلعة الوجود موجودة وحاضرة لديهم، وهم شهداء عليها، من أول ما صدرت من فعل الله وتعلقت بها مشيته إلى المنتهى: «وما تعلمون من عمل الا كنا عليكم شهودا» وبالجملة لو أردنا نقل الأخبار والآيات الوارده في هذه المضمار لخرجنا عن الموضع والقرار، وكتاب الكافي والجلد السابع من البحار متكفلان لهذا القسم من الأخبار، ونذكر بعضا منها أيضا عند الحاجة في الفصول الآتية تدريجا، وإن أردت زيادة توضيح في المقام بنوع حسن، بحيث لم يسبقني إليه أحد من الأصحاب فيما أعلم، فالتفت لما أقول، واصرف النظر عن الفصول، وراع الانصاف، وجانب الاعتساف، وتفطن:

أولا: أن الشهادة في اللغة بمعنى الحضور: شهده يعني حضره، أشهده يعني احضره.

ثانيا: أن الفقهاء رضوان الله عليهم في كتاب الشهادات ذكروا: أن

مستند صحة الشهادة أمران: علم قطعي ورؤية عيانية، يعني أن الشهادة على قسمين: شهادة عليم قطعي وشهادة رؤية عيانية، ولا شك أن الشهادة العلمية هي التي تستند إلى اخبار الثقة العدل الذي يقطع بخبره، وإلى التواتر ونحوهما كأخبار الملائكة واتيان الريح بالخبر، كما في حق سليمان عليه السلام، والأخبار في أخبار الملائكة والجن للأئمة عليهم السلام بأختبار الليل والنهار، كخبر عبدالله بن بكر الارجائي ونحوه كثيرة، ولا يشك فيه إلا من أنكر الوجدان وخالف العيان، وأما الثانية فهي التي تستند إلى الرؤية وحضور الشهود لدى الشاهد بدون واسطة أخبار الغير، كما أنك تشاهد قتل رجل في حضورك، وفي مقام اداء الشهادة عند الحاكم واقامة البينة لديه تقول وتشهد: بأني رأيت أن فلانا قتل فلانا، ومعلوم أن الشهادة المستندة إلى الرؤية اضبط من الشهادة المستندة إلى العلم، وأكمل أفرادها، إذ يمكن تكذيب الغير ولا يمكن تكذيب النفس، ومن الواضح أن المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام أكمل إفراد المخلوقات كلا وطرا، لا جرم إذا اتصفوا بصفات المخلوق لا بد أن يتصفوا بما هو أكمل أفرادها، فظهر أن الشهادة التي حملهم الله إياها فتحملوها لا بد أن تكون شهادة مستندة إلى الرؤية والعيان، إذ هي أكمل أفرادها، وهذه الشهادة لا تكون إلا بحضور جميع الأشياء كليها وجزئيها، سرها وعلانيتها، غيبها وشهودها، لديهم وعندهم، عدم غفلتهم عنها أنا واحدا، بل ولا لمحة واحدة.

فظهر أن علمهم بكل الأشياء بلحاظ أنهم شهداء عليها عن قبل الله سبحانه، علم حضوري عياني لا حصولي والتفاتي، ليت شعري متى غابت الأشياء عن نظرهم حتى يكون علمهم بها حصوليا؟ ومتى غفلوا حتى يحتاجوا إلى التوجه والالتفات إليها؟ ثم إن الشهادة العلمية في الحقيقة والواقع شهادة على الشهادة، إذ العلم يحصل له بواسطة أخبار الغير وهو الملائكة أو الجن أو غيرهما، فتكون شهادة الأئمة فرع شهادة الغير،

والفقهاء رضوان الله عليهم ذكروا أن شرط قبول الشهادة على الشهادة عدم امكان حضور الشاهد الأصلي أو مشقته، والحال أن حضور الشاهد الأصلي كالملائكة والجن وغيرهما لدى مطالبة الشهادة واحضارهم بالنسبة إلى الله سبحانه لا متعذر ولا متعسر، وعلى هذا فما الحاجة إلى شهادة المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام مع وجود الشهود الأصلية؟ وكيف جعلهم الله سبحانه شهداء دار الفناء؟ وكيف يطالبهم بالشهادة على أعمال الخلايق؟ فظهر أن اكمل أفراد الشهادة هو الشهادة المستندة إلى الرؤية والعيان، والشهادة العلمية في الواقع شهادة على الشهادة، وهي شهادة اضطرارية يحتاج إليها عند عدم إمكان الشهادة العيانية، فتفطن، نعم جمعا بين الأخبار نقول: بأن الأئمة عليهم السلام تحملوا كلتا الشهادتين، يعني مع رؤيتهم للأشياء واطلاعهم عيانا وحضورها لديهم دائما، تخبرهم الملائكة والجن وغيرهما بها اظهار لخدمتهم ومأموريتهم عن الله سبحانه، ويأتون بأخبار الخلايق وما يصدر عنهم إلى أوليائهم ومواليهم وساداتهم صباحا ومساء ليلا ونهارا، وبهذا الطريق نجمع بين الفرقتين من الأخبار، الفرقة الدالة على أخبار الملائكة والجن إياهم عليهم السلام بأخبار الخلائق وأعمالهم، والفرقة الدالة على رؤيتهم ومشاهدتهم للأشياء عيانا وكون الدنيا والعوالم وما فيها عندهم عليهم السلام كالدرهم في يد واحد منكم يقلبه كيف يشاء.

منها رواية عبدالله ين بكر الارجاني عن الصادق عليه السلام قال عبدالله: قلت: جعلت فداك فهل يرى الامام ما بين المشرق والمغرب؟ قال: يابن بكر فكيف يكون حجة على ما بين قطريها وهو لايراهم ولا يحكم فيهم؟ وكيف يكون حجة على قوم غيب لا يقدر عليهم ولا يقدرون عليه؟ وكيف يكون مؤديا عن الله وشاهدا على الخلق وهو لا يريهم؟ وكيف يكون حجة عليهم وهم محجوب عنهم وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمر ربه فيهم والله يقول وما أرسلناك إلا كافة للناس يعني به على الأرض؟ انتهى. بل

يمكن أن يقال أن لا منافات بين الفرقتين منها بوجه، إذ لا حصر فيها لشهادة الأئمة عليهم السلام بطريق مخصوص من الطريقتين، بل كل فرقة منها لها لسان مخصوص يبين كل فرقة أحد الطريقين، فلا تنافي بينهما بوجه، ولا حاجة إلى التكلف، فبانضمام كل فرقة إلى الأخرى يعلم أن شهادتهم على جميع ما ذرء الله وبرء، من الدرة إلى الذرة، بكلا الطريقين.

فظهر من شهادتهم عليهم السلام عليها أن علمهم عليهم السلام بكل ما جرى به قلم الايجاد والاختراع، بطريق الحضور والعيان والاحاطة لا بطريق الحصول وانطباع المعلومات في أذهانهم الشريفة كما زعمه من لاحظ له في المقام، ولم يجز من هذه الحديقة الا بحث الخاص والعام، والغور فيه مدى الليالي والأيام، ولعمري أنه لا يفيده إلا البعد عنها الف عام، والحرمان عن فهم كلمات أئة الأنام عليهم السلام سلام الملك العلام.

الفصل الرابع

قد ذكرنا في مقالة العلل سابقا: أن اطلاق العلة على الله عز وجل ليس بصحيح لا لفظا ولا معنى، إذ أسماء الله توقيفية، ولم يرد اطلاقها عليه سبحانه، بل ور النهي عن ذلك كما في خبر سليمان المروزي عن الرضا عليه السلام: (ليس لك أن تسميه بما لم يسم به نفسه) فالعلة الفاعلية حقيقة هو فعل الله سبحانه: (علة ما صنع صنعه وهو لا علة له). وفي الكافي: (خلق الله الأشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها)، وفيه أيضاً: (لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشية، وارادة، وقدر، وقضاء، واذن، وكتاب، وأجل) ومعلوم أن الباء فيها للسببية، وبرهنا أيضا في الفصل الثاني من هذه المقالة أن محال المشية وأوعيتها هم الأئمة عليهم السلام، وقلوبهم الطاهرة، ومن هذه الجهة تطلق عليه عليهم السلام العلة الفاعلية مجازا والعلاقة المصححة للتجوز هي علاقة الحال والمحل، فصح حينئذ أن يقال: إن لا شيء من الأشياء الجوهر والعرض، والذات والصفة، والكلي والجزئي، مما يجري عليه قلم الايجاد إلا وهو يصدر عنهم، ويجري على أيديهم، ففي هذه الصورة كيف يمكن أن لا يعلموا بالأشياء ولا يحيطون بها؟ مثلا: إذا كتب زيد كتابا فالعلة للكتابة ليست ذات زيد، إذ يلزم كون ذاته كاتبة دائما، والوجدان يشهد بفساده، فظهر أنها من صفاته الفعلية وفعله وهو حركة يده، هو العلة لها، وواضح أن الحركة لا تصدر ولا تظهر إلا من القلم

الماشر به، وهو الحامل لآثار الحركة، والمحل والواسطة والمظهر لها، ولا تحدث الحركة شيئا إلا يظهر منه، فالقلم إن كان ذا شعور وسالما عن السهو والنسيان والغفلة، وسئلته عن المكتوبات في ذلك الكتاب لا خبرك قطعا بجميع ما فيه وما جرى على يده فيه إلى النقطة، فهل يمكن لك أن تقول: أن القلم لا يعلم ولا يحيط بما كتب فيه؟

فالحقيقة المحمدية هي قلم قدرة الله سبحانه، والعالم كله هو الكتاب التكويني، خلقه وأوجده الله سبحانه بفعله، واظهره بقلمه، وكتب جميع متعلقات فعله بذلك القلم، فكيف يسوغ لك القول بأن لا يعلمون بما جرى على أيديهم في هذا الكتاب، ولا يحيطوا به؟ فهل تجوز عليهم السهو والنسيان والخطا. والغفلة أو تنكر ما يشهد بصحته الوجدان؟ تعالوا عن ذلك كله علوا كبيرا وبالجملة لما كانت العلة الفاعلية للأشياء هي المشية لا غيرها، ومن قال بغير هذه الدعوى خبط عشواء، وكان المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام محال تلك المشية، وقلوبهم أوعيتها، ولا يظهر شيء مما تعلقت به المشية في إيجاد. إلا منهم، لأنهم حاملوها، ولا يجوز عليهم السهو والغفلة بوجه لأنهم معصومون، قلنا: أنهم عالمون بجميع الأشياء، علم إحاطة وحضور وعيان، لا علم أخبار وحصول: (ومن تقديره منايح العطاء بكم انفاذه محتوما مقروناً، فما شيء منا إلا وأنتم له السبب، فبكم تحركت المتحركات وبكم سكنت السواكن). وكلما وجدت ورأيت في كلمات الشيخ الأوحد وساير مشايخنا العظام من أنهم عليهم السلام العلل الفاعلية للأشياء، وأنهم السبب الأعظم، فالمراد منه هو ما ذكرناه مكررا، وبيناه وبرهناه مرارا، فخذها وكن من الشاكرين.

الفصل الخامس

إعلم أن الحجة في اللغة بمعنى البرهان، والبرهان الذي به أثبت الله الحق على العباد واحتج به عليهم في كل زمان على قسمين: قولي وشخصي، فالبرهان القولي هو الكتب والصحف السماوية المنزلة على أيدي الأنبياء والرسل من عهد آدم إلى الخاتم، والبرهان الشخصي هو الأنبياء والرسل والأوصياء المبعوثين في كل عصر وزمان لهداية الخلق، ولم يخل وقت وأوان منهم قط، لكي لا يخلو الأرض من حجة لله غائب أو مشهود، وجعل الله سبحانه كل واحد منهم في كل زمان أكمل أهل زمانه من جميع الجهات، لا ترى صفة كمال عند أحد من الخلق إلا وعندهم أكمل منها، من العلم والحلم والكرم والفهم والعقل والفضل والفكر والصبر والزهد والتقى والشجاعة والفصاحة والبلاغة والحسب والنسب والنجابة وغيرها، مما يعد وجوده كمالا وفقدانه نقصا، ومن الواضح عند الامامية أن أعظم حجج الله سبحانه على جميع خلقه هم المعصومون الأربعة عشر صلواة الله عليهم أجمعين، وهم الحجج البالغة لله سبحانه على الخلق أجمعين، إذ هم مظاهر ولايته العامة، ومجاري سلطنته الكلية على جميع البرية، من الدرة إلى الذرة في الخصال عن الصادق عليه السلام قال: إن الله عز وجل اثنا عشر ألف عالم، كل عالم منه أكبر من سبع سموات وسبع ارضين، ما يرى عالم منهم إن الله خلق عالما غيرهم، وإني الحجة عليهم انتهى. وفي المجلد السابع من

البحار عن أبي عبدالله عليه السلام عن الحسن بن علي أنه قال: إن الله مدينتين أحديهما بالمشرق والأخرى بالمغرب عليها سوران، وعلى كل مدينة الف، ألف مصراع من ذهب، وفيها سبعين ألف ألف لغة، يتكلم كل لغة بخلاف لغة صاحبه، وأنا أعرف جميع اللغات وما فيها وما بينهما، وما عليهما حجة غيري والحسين أخي انتهى. وفيه أيضا عن سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ما من نبي ولا من أدمي ولا أنس ولا جن ولا ملك في السموات إلا ونحن الحجج عليهم، وما خلق الله خلقا إلا وقد عرض ولايتنا عليه واحتج بنا عليه، فمؤمن بنا وكافر وجاحد، حتى السموات والأرض والجبال انتهى. وبالجملة فالأخبار بهذا المضمون كثيرة جدا لاحاجة لنا إلى نقلها، وعليك بالمجلد السابع من البحار وباب العوالم من مجلد السماء والعالم منه، وإنما المقصود والمرام، وما عليه الهمة والاهتمام، إن جميع العوالم التي هم عليهم السلام حجج الله عليها لا بد أن تكون كلها من كليها وجزئيها بمرئي ومنظر ومحضر منهم عليهم السلام، ولم يغب شيء منها عن مشهدهم، حتى بادبوهم ويربوهم بتأديب الله وتربيته، ويبلغوهم أحكام الله أوامره ونواهيه، ولا يكون الحجة حجة إلا أن يكون كذلك، كما قال أبو عبدالله عليه السلام لعبد الله بن بكر الأرجائي يا بن بكر فكيف يكون حجة على ما بين قطريها وهو لا يراهم ولا يحكم فيها؟ وكيف يكون حجة على قوم غيب لا يقدر عليهم ولا يقدرون عليه؟ وكيف يكون مؤديا عن الله وشاهدا على الخلق وهو لا يريهم؟ وكيف يكون حجة عليهم وهو محجوب عنهم وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمره فيهم والله يقول وما أرسلناك إلا كافة للناس يعني به من الأرض؟ انتهى.

فإذا ثبت أن الأئمة عليهم السلام حجج الله على جميع ماذرء وبرء، وإن الحجة لا تكون حجة إلا وإن يكون جميع المحجوجين بمحضره ومنظره

ومرآه، بحيث لا يغيب عنهم أنا واحدا ولمحة واحدة، ولا يحجبون عنه أبدا، لزم أن يكون علم الحجة بالمحجوجين علم حضور واحاطة وعيان كما قال مولى الورى أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة التطنجية: (ولقد علمت ما فوق الفردوس الأعلى وما تحت السابعة السفلى وما بينها وما تحت الثرى كل ذلك علم احاملة لا علم اخبار، ولو شئتم لأخبرتكم بآبائكم أين كانوا وأين صاروا اليوم: انتهى. انظر كيف صرح عليه السلام بالمطلوب كنسا لغبار أوهام ضعفاء الرعية، وتنظيفا لقلوب حمقاء الشيعة الأمامية. وبالجملة إن أنكرت كونهم حجج الله على جميع خلقه مما ذرء وبرء وخالفت الأخبار المتواترة في ذلك معنى وسعك أن تنكر احاطة علمهم بما حضوراً وعيانا، وإن قبلت بهداية الله سبحانه ذلك، وأرضيت به أئمتك وهداتك، لزمك القول بهذا، إذ بينهما تلازم لا ينفك هذا من ذلك، كما أنكر الصادق عليه السلام بقوله: (فكيف يكون حجة على ما بين قطريها وهو لا يريهم؟ وكيف يكون حجة على قوم غيب لا يقدر عليهم؟ وكيف يكون حجة عليهم وهو محجوب عنهم؟) كما في خبر عبدالله بن بكر الارجائي. وقال عليه السلام أيضا في مقان آخر: (إن الله إثنا عشر الف عالم كل عالم أوسع من السموات والأرض وأنا حجة الله عليهم) ولا يكون الحجة حجة على قوم إلا من يعلمهم ويشهدهم، وإلا لم يكن حجة انتهى. ثم إن لم يكن علمهم بكل الأشياء لزم أن لا يكونوا حجة عليها كلها، بل على بعض دون بعض، والحال أن رياستهم عامة، وسلطنتهم كلية، وولايتهم كاملة شاملة. إذ هي ولاية الله سبحانه(هنالك الولاية لله الحق هو خير ثوابا وخير عقبا).

الفصل السادس

إعلم أنه لا شك إن الله سبحانه جعل علوم الأولين والآخرين في كتابه الكريم المنزل على نبيه العظيم الذي هو أعظم معاجزه، قال عز من قائل: «ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين وفيه تفصيل كل شيء وتبيان كل شيء وكل احصيناه في أمام مبين وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين وكل شيء احصيناه كتابا» وفي الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قد ولدني رسول الله وأنا أعلم كتاب الله، وفيه بدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه خبر السماء وخبر الأرض، وخبر ما كان وخبر ما هو كاين، أعلم ذلك كما انظر إلى كفى، إن الله يقول: فيه تبيان كل شيء انتهى. ومسلم بين الفريقين الخاصة والعامة إن: علم جميع الأشياء موجود في كتاب الله كما هو صريح الآيات المذكورة والاخبار المستفيضة التي لا حاجة نقلها، وأيضا صريح الأخبار المستفيضة تنطق بأن جميع علم الكتاب وما حواه عند الأئمة المعصومين صلواة الله عليهم، في الكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء» انتهى. وفي تفسير العياشي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أنا أهل البيت لم يزل يبعث فينا من يعلم كتابه من أوله إلى آخره، وأن عندنا من حلال وحرام ما يسعنا كتمانه ما تستطيع أن نحدث به أحدا». وفي الكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما ادعي أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما

أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزل الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده» انتهى. وفيه أيضا عن سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبدالله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: «يا عجبا لأقوام يزعموزن أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب الجارية فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي» قال سدير: فلما إن قام من مجلسه وصار في منزله دخلت أنا وأبو بصير وميسر وقلنا له: جعلنا فداك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك ونحن نعلم أنك تعلم علما كثيرا ولا ننسبك إلا علم الغيب. قال: فقال: «يا سدير ألم تقرأ القرآن؟ قلت: بلى قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عز وجل: «قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك»؟ قال: قلت: جعلت فداك قد قرأته: قال: فهل عرفت الرجل؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب؟ قال: قلت: أخبرني به. قال عليه السلام: «قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر فما يكون ذلك من علم الكتاب؟ قال: قلت: جعلت فداك ما أقل هذا فقال: يا سدير ما أكثر هذا أن ينسبة الله عز وجل إلى العلم الذي أخبرك به، يا سدير فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عز وجل أيضا: «قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب» قال: قلت: قد قرئته جعلت فداك. قال: فمن عنده علم الكتاب كله أفهم أمن عنده علم الكتاب بعضه؟ قلت: لا من عنده علم الكتاب كله. قال: فأوما بيده إلى صدره وقال: «علم الكتاب والله كله عندنا» انتهى.

فإذا ثبت بمقتضى صريح هذه الأخبار أن جميع علم الكتاب عندهم سلام الله عليهم ظهر لك أن علمهم محيط بجميع الأشياء حضورا لا اخبارا كما يشير إليه بل يصرح الخبر الأول من الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام حيث قال في آخره: «أعلم ذلك كما انظر إلى كفى» يعني علمي

ببدء الخلق وما هو كائن إلى يوم القيامة وخبر السماء وخبر الأرض وما كان وما هو كاين كالنظر إلى كفى، بعبارة أخرى: كما أن النظر محيط بالكف والكف جزئي من جملة ما أحاط به النظر ولا يغيب عنه الكف وما فيه عيانا بوجه فكذلك العلم بتلك الأشياء محيط بها حضورا وعينا كأحاطة النظر إلى الكف، فالتفت إلى المشبه به والمثال، حتى يتضح لك المقال، ويسهل لك الوصول إلى معرفة الآل عليهم صلوات الملك المتعال.

احقاق حق وازاحة شبهة: إن قلت: إن قلت: إن الإمام عليه السلام إذا كان عالما بجميع الأشياء حضورا وعيانا فلم يقول في خبر سدير: أنا لا نعلم الغيب ما يعلم الغيب إلا الله ؟ وكيف لم يعلم بجاريته لما هم بضربها أنها في أي بيت من بيوت الدار؟ قلت:

(أولا): إن ظاهر الخبر قطعا ليس بمراد، إذ عجزه ينافي صدره، حيث يقول عليه السلام: علم الكتاب والله كله عندنا، ويقول الله سبحانه بطريق الحصر: «وما من غائبه في السماء والأرض إلا في كتاب مبين ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين»، فالعجز قرينة واضحة على أن ظاهر الصدر ليس بمراد، وإلا يلزم الفساد البين، فوجب حمله على التقية من المخالفين أو ضعفاء الشيعة وحمقائها، كما صرح به المجلسي عليه الرحمة في المجلد السابع من البحار في بيان هذا الخبر بما هذا لفظه: وحاصل الجواب بيان إن ما ذكره الامام ليس لنقص علمهم، بل كان للتقية من المخالفين أو من ضعفاء العقول من الشيعة، لئلا ينسبوعم إلى الربوبية انتهى. أو استعمال التورية كما استعملوها في كثير من المواضع، كما قال الصادق عليه السلام بعد السؤال عن أبي بكر وعمر: إن أبا بكر وعمر كانا أمامين عادلين كانا على الحق وماتا على الحق رحمة الله عليهما، وفي مقام آخر من فضل عليا على عمر فقد كفر، ولنعم ما قال الشافعي في هذا المقام.

يقولون لي فضل علياً عليهما وكيف أقول الدر خير من الحصى؟
ألم تر أن الناس يزري بحاله إذا قيل أن الناس خير من العصا

ويحتمل أنه كان في مجلسه الشريف أحد من الغلاة في حقه، وهو عليه السلام تكلن بما تضمنه الصدر رغماً لآنافهم، إذ كان في زمانه كثير ممن يقولون بربوبيته، وكثيراً ما كانوا يحضرون مجلسه الشريف، وخروجه عليهم في المجلس بحالة الغضب كما في الخبر قرينة قوية على ذلك لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار، وعلى ارادة خلاف ظاهر الخبر أيضا، فكيف يظهرون ما هو الواقع في كل مقام وقد اسدل الظلام قناعه وأكثر في كل عصر اتباعه؟

(وثانيا) يحتمل أن يكون مراده عليه السلام من عدم علمه عليه السلام بالجارية بأنها في أي واحد من بيوت الدار هو: العلم المستند إلى الأسباب الظاهرية، كالعلم الحاصل من الرؤية الظاهرية، أو أخبار الغير ونحوهما، وأما بعلمه الإلهي فهو يعلم كما هو صريح عجز الخبر، فحينئذ لا تنافي بين الصدر والعجز، إن قلت أن علمهم بغير العلم الأول غيب قد نفاه الامام عليه السلام بقوله في صدر الخبر: يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب ما يعلم الغيب إلا الله. قلت: أولا يحتمل أن يكون المراد من الغيب المنفي ما هو المتعارف عند عوام الخلق وعمومهم، وهو المستند إلى أنفسهم كما يقال: إن فلانا يتكلم بالغيب، يعني من عند نفسه، وإلا فاخبارهم بالمغيبات أكثر من أن يحصى لا يخفى على الجاهل الغبي فضلا عن الفطن الزكي، فكيف ينفي الامام عن نفسه وقد أخبر الله سبحانه عن اطلاعهم عليهم السلام عليه في قوله عز من قائل: «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول»؟ ولا شك أن المرتضى من الرسول أولاده الطاهرون وأوصيائه المنتجبون، وفي قوله ليطلعكم على الغيب

ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء ولا ريب إن المجتبي من الرسل هو نبينا محمد بن عبدالله ﷺ والوارثون لعلمه أوصيائه الطيبون.

فظهر أن الغيب المنفي في كلماتهم هو المسمى في العرف غيبا المستند إلى نفس الإنسان لا مطلق الغيب. وثانيا. إن المراد من الغيب هو ما لم يلبس حلة عالم الكون وهو بعد معدوم العين، بعبارة أخرى هو ما لم يخرج من عالم الإمكان إلى الكون ولم تتعلق به المشيئة الكونية، وهو بعد في العمق الأكبر، وهو خزانة الامكان، وهذا هو الغيب الذي يقولون عليه السلام أنهم لا يعلمونه، ولا يحيطون به ولا يحيط به إلا الله، ولا يظهر عليه أحداً إلا من ارتضاء واجتباه. إن قلت: يظهر من هذا الكلام أن الأئمة عليهم السلام ليسوا بعالمين بالمعلومات والأشياء الإمكانية. قلت: مرادنا أنهم لا يعلمونها بالعلم الكوني لا مطلقا، بل يعلمونها بالعلم الامكاني، إذا المطابقة بين العلم والمعلوم شرط لما قلنا: إن العلم عين المعلوم إن كان المعلوم إمكانيا فالعلم امكاني، وإن كان كونيا فالعلم كوني، ولا يمكن أن يكون العلم كونيا والمعلوم إمكانيا وبالعكس، نعم لا يحيطون بالإمكانيات كاحاطة علمهم بالمكونات كما هو صريح قوله عز من قائل: «ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء». وبالجملة فالأخبار الكثيرة الدالة على عدم علمهم بالغيب واللعنة على من ادعاه محمولة على ما ذكرنا، وهو مالم يخرج من الامكان إلى عالم الكون، وهو بعد معدوم العين، ويزيدك توضيحا ما سنذكره إنشاء الله، وإما ما دخل في عرصة عالم الكون، وتعلقت بإيجاده المشيئة الكونية، فعلمهم محيط بها، إذ لا تتعلق بشيء إلا ويظهر بواسطتهم وعلى يدهم، لأنهم محال مشيئة الله والسنة ارادته، فالغيب هو المعلومات الإمكانية التي لا يحيطون بها إلا باخبار الله سبحانه أنها ستكون كذا وكذا، وهي معدومة العين ومشروطة الوقوع، لم تدخل إلى الكون إلا بتعلق المشيئة الكونية بإيجادها كونا، وعلى هذا المقام

يحمل الآية الشريفة: «قل ربي زدني علما» وقوله عليه السلام: «لولا أنا نزداد لانفدنا» وقوله عليه السلام: «لو لم نزدد لنفد ما عندنا» ونظائرها كما نذكره إنشاء الله في بيان القسم الثالث من علومهم عليهم السلام فانتظره فثبت بحمدالله سبحانه أنهم عليهم السلام عالمون بجميع ما ذرء وبرء من الموجودات والمخلوقات الكلي منها والجزء، والجوهر والعرض، والذات والصفة، بطور الاحاطة والحضور والعيان، لا بطور الاخبار والحصول والالتفات، بطرق عديدة، وأنواع مختلفة، وأطوار متشتة، من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، بعد العيان واقامة الحجة والبرهان.

الفصل السابع

إن قلت: إن الأئمة عليهم السلام كيف يكون علمهم محيطا بجميع الأشياء وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾؟ قلت: إن المراد من أن الله سبحانه انفرد بعلم هذه الأشياء الخمسة كما ورد في الأخبار هو أنه سبحانه مستقل بعلمها، وأما علم غيره بها فبتعليمه سبحانه اياهم كما ذكرنا في معاني الغيب قال المجلسي عليه الرحمة في المجلد السابع من البحار في ذيل بيان هذه الآية الشريفة ما هذا عين عبارته تحقيق: قد عرفت مراراً أن نفي علم الغيب عنهم معناه أنهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحي أو الهام، وإلا فظاهر أن عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل، وأحد وجوه اعجاز القرآن أيضا اشتماله على الأخبار بالمغيبات، ونحن أيضا نعلم كثيراً من المغيبات بأخبار الله تعالى ورسوله والأئمة عليهم السلام، كالقيامة وأحوالها، والجنة والنار، والرجعة وقيام القائم، ونزول عيسى وغير ذلك من أشراط الساعة والعرش والكرسي والملائكة انتهى، أو المراد من انفراد الله سبحانه بعلمها هو علمها على وجه التفصيل الذي هو في عالم الامكان ولم يظهر إلى عالم الكون، وأما الأئمة والأنبياء فعلمهم بها على وجه الإجمال الذي خرج من الامكان إلى الكون، قال الملا محس الفيض في تفسير

(الصافي) في ذيل هذه الآية المباركة ما هذا لفظه: وقد روى عن أئمة الهدى أن هذه الأشياء الخمسة لا يعلمها على التفصيل والتحقيق غيره، ثم قال: أقول: وإنما قيل على التفصيل والتحقيق لأنهم ربما كانوا يخبرون عن بعض هذه على الاجمال وإنما كان ذلك تعلما من ذي علم انتهى.

وبالجملة لو علمنا بمقتضى ظاهر الآية المباركة لزمنا طرح سائر الآيات والأخبار الدالة على علمهم بالغيب، والأخبار الصريحة في أخبارهم عليهم السلام به وأخبار الأنبياء عن هذه الأشياء الخمسة، ولا حاجة لنا إلى ذكرها إذ طرق أسماع العوام فضلا عن الخواص، بل ملأها، ثم إنه مر عليك قريباً أن الله سبحانه جعل علوم الأولين والآخرين في كتابه الكريم، وهذه الأشياء الخمسة قطعا من جملة علم الأولين والآخرين، وموجودة في الكتاب الكريم وقد مر عليك أيضا الأخبار الصريحة في أن علوم الكتاب تماما وكمالا عند الأئمة الطاهرين عليهم السلام، منها خبر سدير الذي قال الصادق عليه السلام فيه بطريق القسم: علم الكتاب والله كله عندنا فكيف لا يكونون عليهم السلام عالمين بهذه الأشياء الخمسة التي من جملة علمهم بعلوم الكتاب وجزئياته؟ لا جرم نوجه ظاهر الآية المباركة بأحد الوجهين، وترتفع المنافات بينها وبين سائر الآيات والروايات الصريحة في المدعى كالمروي في المناقب لابن شهر أشوب في خصوص علمهم بالساعة عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: بي وعلى يدي تقوم الساعة انتهى، ويحتمل أن يكون المراد من الساعة رجعة الحسين عليه السلام أو قيام القائم عجل الله فرجه الشريف، لكنها ظاهرة في يوم القيامة، وكالزيارة الجامعة في علمهم بنزول الغيث: «بكم فتح الله، وبكم يختم، وبكم ينزل الغيث»، ولا شك أنه لا معنى للباء عنا في غير السببية، فإن كانوا هم السببية والعلة في نزول الغيث فكيف لا يعلمونه عند نزوله وقبله؟ على أن السحاب لها ملائكة موكلون بها يسوقونها إلى البلد الميت، وكل قطرة بها ملك مخصوص يوصلها إلى

الأرض والمحل المخصوص، والملك لا يخطو قدما عن قدم إلا بإذنهم وأمرهم، فحينئذ كيف لا يعلمون وقت نزول المطر؟ في شرح الزيارة بحذف الاسناد عن المقداد بن الأسود الكندي قال: قال لي مولاي يوما ائتني بسيفي فأتيته به، فوضعه على ركبتيه ثم ارتفع إلى السماء وأنا أنظر إليه حتى غاب عن عيني، فلما قرب الظهر نزل وسيفه يقطر دما، فقلت: يا مولاي أين كنت؟ فقال إن نفوسا في الملأ الأعلى اختصمت فصعدت فطهرتها فقلت: يا مولاي وامر الملأ الأعلى إليك؟ فقال: يابن الأسود أنا حجة الله على خلقه من سمواته وأرضه وما في السماء ملك يخطو قدما عن قدم إلا بأذني وفي يرتاب لمبطون انتهى. وكالزيارة الرجبية في خصوص علم ما في الأرحام: «وعندكم ما تزداد الأرحام وما تغيض». وكيف لا يعلمون بما في الأرحام والحال أن الملكين الخلاقين اللذين يدخلان في الأرحام ويصوران ما فيها من المولود الذكر والأنثى وغيرهما، لا يدخلان في الرحم إلا بإذنهم، ولا يصوران إلا بالاستئذان منهم، كما دل عليه خبر المقداد؟ وكالأخبار المتواترة الصريحة في علمهم بالبلايا والمنايا والوقايع والقضايا عموما، كخبر منتخب البصاير عن الباقر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: وأنا الذي علمت علم البلايا والمنايا والقضايا وفصل الخطاب والأنساب انتهى. وغيره، وكأخبارهم خصوصا عليه السلام كثيرا عن موت بعض الناس والوقايع الجارية عليه فيما بعد، وأخبار الأنبياء أيضاً فضلا عنهم عليه السلام. ثم إنا نرى وجدانا وعينا إن المنجمين والكهنة وأهل الرمل والجفر الذين لا عبرة بكلامهم كثيراً ما يخبرن عن هذه الوقايع والأشياء الخمسة، والأطباء يخبرون عما في الرحم، أنه ذكر أو انثى بمقتضى حركة النبض ويصيبونَ الواقع فكيف بالأئمة عليهم السلام الذي هم عيبة علم الله، وخزنة علمه، ومواضع سره، ومعادن حكمته، وأوعية مشيئته، وتراجمة وحية، وألسنة ارادته؟

إن قلت: إن الأئمة عليهم السلام لو كان عالمين بكل شيء حتى السم والقتل فلم أكلوا السم واستشهدوا وأقدموا على الهلاك والقوا بأنفسهم إلى التهلكة والله سبحانه يقول: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهكلكة فاللازم أن لا يكونوا عالمين بكل شيء حتى لا يلزم مخالفة نهي الله سبحانه؟.

قلت: وإن أشرنا إلى الجواب لكن لا بأس أن نشير إليه مختصراً ونقول: أن الأئمة عليهم السلام كانوا عالمين بالسم قبل التناول وحينة، والشهادة قبلها وحينها، كما أن الرضا عليه السلام أخبر قبل الحضور في مجلس المأمون (عليه اللعنة) لأبي الصلت بذلك، وأشار أيضا للمأمون بذلك بامتناعه عن أكله أولا والأمير عليه السلام كان يخبر قبل شهادته مراراً عديدة لابن ملجم وغيره بها، وفي ليلة الضربة لأهل بيته، وأخبر في ساعة الضربة لابن ملجم (لعنة الله) بعلمه وما تحت عبائه، والحسين عليه السلام أخبر قبل خروجه من المدينة لأم سلمة بشهادته، وأعطاها قبضة من تربته، وفي ليلة يوم الشهادة لأصحابه وأولاده، وأخبر سائر الأئمة عليهم السلام أيضا بشهادتهم كما يشهد بذلك كله الأخبار الكثيرة، ولا ينكرها إلا من أنكر الوجدان وخالف العيان واتبع هواه بعد البيان، فهم عليهم السلام مع ذلك كله وعلمهم عليهم السلام بالسم حين أكله، وعلمهم بالشهادة أقدموا على الشهادة، وأكل السم اطاعة وامتثالا لأمر الله، وطلبا لرضاه وصبراً على قضاه، وتسليما لما أمضاه، كما قال الحسين روحي فداه: «شاء الله أن يراني قتيلا وأن يراهن سبايا». وليس هذا بالتهلكة حتى يلزم عدم انتهائهم عما نهى الله عنه، ومخالفتهم لنهي الله سبحانه، إذ التهلكة إنما هي مخالفة آمر المولى، والنجاة هي موافقته، فإن امتثلوا أمر الله ولو بهلاك أنفسهم الشريفة فهو عين النجاة والسعادة، وإن خالفوا أمره ولو نجت أنفسهم ظاهراً فهو عين التهلكة والشقاوة، فاقدامهم عليهم السلام على أكل السم والشهادة مع علمهم بهما ما كان إلا بأمر الله سبحانه، إذ هم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون،

وأي أمر يكون أعظم من هذا الذي أقدموا عليه؟ فهل في العمل بأمر الله وامتثاله واطاعته تهلكة يا أولي الألباب؟ نعم لو كانوا يخالفون ما أمرهم الله به ولم يقدموا على أكل السم والشهادة مع علمهم عليهم السلام بهما لكانوا من القوا أنفسهم بأيديهم إلى التهلكة أيسوغ لأحد إذا أمره النبي أو الإمان أن يمضي إلى الجهاد وينزل إلى القتال ولا يرجع حتى يقتل أن يقول في جوابهما: إن الله نهاني عن القاء نفسي إلى التهلكة لا أقدم على قتل نفسي، ولا يجوز لي مع علمي به؟ أو تكليفه من الله أن يطيع أمر مولاه ويمضي إلى الجهاد ولا يرجع حتى يقتل ويفوز بالسعادة الأبدية والنجاة الدنيوية والأخروية، فإن خالفه ولم يمض بما أمره مولاه ولو نجى بنفسه فقد شقى وألقى نفسه بيده إلى التهلكة الأبدية والهلاكة الآخروية.

وبالجملة فكذلك. المعصومون المطهرون لم يأكلوا السم ولم يقدموا على القتل مع علمهم بهما وبهلاكهم الظاهري إلا بأمر من الله سبحانه، فوجب عليهم امتثاله، واقدامهم على الموت مع علمهم به طلبا لمرضاته، ولا يسمى هذا الاقدام تهلكة، بل هو عين السعادة والنجاة الأبدية، كما أن المخالفة لأمر بارئهم وعدم اقدامهم على الموت والقتل مع علمهم بهما هو التهلكة والشقاوة، تعالوا موالي عن ذلك علواً كبيرا. إن قلت قد ورد في الأخبار أنهم عليهم السلام لم يعلموا بالسم حين أكله فأنساه الله ذلك ليجري عليهم القضاء، ومنها ما معناه أن الكاظم هل كان يعلم السم الذي وضع له في العنب؟ فقال عليه السلام: نعم قيل: حين وضع بين يديه كان يعلم؟ قال: نعم. قيل: وحين تناول كان يعلم؟ قال: أنساه الله ليجري عليه القضاء انتهى وفي خبر إبراهيم بن أبي محمود: فإذا جاء الوقت القى الله على قلبه النسيان ليقضي فيه الحكم انتهى.

أقول: إن المراد من السهو أو النسيان الوارد في الأخبار في حق النبي

والأئمة الاطهار هو الترك عن علم وعمد، ومنه الآية المباركة: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ أي تركوا الله فتركهم ومنه الخبران ونحوهما، وفي المجمع السهو في الشيء: تركه عن غير علم، والسهو عنه: تركهت مع العلم انتهى. فالمقصود من النسيان والسهو الوارد في حقهم هو الترك عن علم وعمد، يعبر عنه مرة بالسهو، وتارة بالنسيان، وأخرى بغاب عنه الملك المحدث، لا المعنى المتعارف وهو الترك عن غير علم، فإنه ينافي عصمتهم، وجلالة قدرهم، وعظم شأنهم، فقد فصلناه في السؤالات الكويتية فراجع، إذا فلا تنافي بينها وبين ما ذكرنا في الأخبار، لما ذكرنا من احاطة علمهم بكل الأشياء، فخذها وكن من الشاكرين.

الفصل الثامن

العجب كل العجب ممن سبقنا من المنتسبين إلى العلم وأهله، أثبت عدم علم الأئمة عليهم السلام بطريق الأصل، واستصحاب العدم الأزلي، وهذا عين كلامه قال: الأصل عدم علمهم عليهم السلام لأنه مسبوق بالعدم الأزلي، فعدم علمهم قطعي، وأما علمهم بالأشياء كلها فمشكوك فيه، ولا ينقض اليقين بالشك أبدا انتهى. أقول: ظاهر هذا الكلام في بدو النظر كلام متين وموجه، لكن في الواقع ونفس الأمر صلة غير أصيل، وذلك لأن العدم المستصحب في كلامه إن كان هو العدم البحث الحقيقي كما هو ظاهر وصفه بالأزلي فليس بشيء، فكيف يستصحبه هذا الفاضل؟ وإن كان هو العدم الاضافي أي عدم العلم فليس له حالة سابقة، لأن المستصحب إن كان عدم العلم الذي قبل خلقتهم فهو سالبة بانتفاء الموضوع فلا مجال لاستصحابه وإن كان عدم العلم الذي بعد خلقتهم فهو فرع احرار تلك الحالة لهم حتى تستصحب. وبالجملة المدعي لعلمهم لا يفرض لهم وقتا لا يعلمون فيه، بل يدعي أن الله تعالى أوجدهم عالمين، لا يفقدون شيئا من الكمالات من بدو خلقتهم، لأنهم (الصادر الأول) لا يتطرق إليهم النقص أبداً، متى اتصفوا بالجعل حتى يستصحب؟ فهذا الاستصحاب ليس له يقين سابق، إن هو الا كاستصحاب عدم القرشية أو عدم النبطية للمرأة المشكوم انتسابها فيما ترى من الدم بعد الخمسين إلى الستين، اللهم ألا أن يقال أن وجودهم

متحقق، لكن تعليم الله إياهم علم الأشياء مشكوك فيه، والأصل عدمه، إذ من المسلم أنهم فقراء إلى الله لا يعلمون شيئا من ذواتهم الشريفة إلا بتعليم الله سبحانه إياهم، فيجري الأصل في ذلك فجوابه بأن الأدلة الخمسة السابقة واردة على هذا الأصل فلا مجال له إذا، مضافا إلى ما يأتي من الأخبار الصحيحة في علمهم، هذا كله مماشاة مع الفاضل المذكور، والا فالحق في الجواب أن يقال: إن المراد من العدم في كلامه ماذا؟ إن لم يكن شيئا ولا يصدق عليه الشيء فكيف وضع له لفظ العدم؟ واللفظ لا يوضع إلا بازاء المعنى الخارجي أو الذهن، ولا شيء هناك لا خارجا ولا ذهنا أيضاً كما سنوضحه قريبا، ولا يوضع شيء بازاء لا شيء قطعا، وما هو أمر عدمي لا وجود له ذهنا وخارجا، ولا يدرك بوجه فكيف يحمل على الأمر الوجودي؟ وكيف يوصف أيضا بالأزلي؟ والصفة فرع وجود الموصوف، ولذا قلنا في محله: إن ما اشتهر في الألسن من أن فرض المحال ليس بمحال: غلط صرف، بل فرض المحال محال كما بيناه وبرهناه في رسالة مخصوصة، وإن كان شيئا فهل هو قديم أو حادث؟ إن كان قديما فيبلطه الضرورة والبرهان، إذ لا تعدد فيه، وإن كان حادثا كما هو الحق، إذ العدم الذي يدرك فيحمل ويوصف شيء قطعا وحادث، كما قال الصادق عليه السلام عند منازعة زراة وهشام فيه، فما حيلتك أيها الفاضل في الأخبار الكثيرة الدالة على أن الله خلق المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام قبل جميع المخلوقات والموجودات والحادث ولم يخلق ولم يوجد حادث قبلهم سوى مشيئته سبحانه، فخلقهم بها قبل خلق سائر المخلوقات بألف دهر وكل دهر بكم ألف سنة، فكيف يكون علمهم مسبوقا بعدم حادث، والحال أنه لا يفوقهم فايق ولا يسبقهم سابق؟ وفي الاختصاص للشيخ المفيد عليه الرحمة بسنده عن محمد بن سنان قال: كنت عند أبي جعفر فذكرت له اختلاف الشيعة فقال:

«إن الله لم يزل فرداً متفرداً في الوحدانية ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة عليهم السلام فمكثوا ألف دهر، ثم خلق الأشياء وأشهدهم خلقها وأجرى عليها طاعتهم، وجعل فيهم ما شاء، وفوض أمر الأشياء إليهم في الحكم والتصرف والارشاد والأمر والنهي، لأنهم الولاة، فلهم الأمر والولاية والهداية، فهم أبوابه ونوابه وحجابه، يحللون ما شاؤوا ويحرمون ما شاؤوا ولا يفعلون إلا ما شاء، عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون فهذه الديانة التي من تقدمها غرق في بحر الافراط، ومن نقصهم عن هذه المراتب التي رتبهم الله عليها زهق في بخر التفريط، ولم يوف آل محمد حقهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم، ثم قال: خذها يا محمد فإنها من مخزون العلم ومكنونه» انتهى. وفي كتاب (تأويل الآيات) للسيد شرف الدين النجفي عن الشيخ أبي جعفر الطوسي عن الشيخ أبي محمد فضل بن شاذان باسناده عن رجاله عن جابر بن يزيد الجعفي عن الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام قال:

إن الله تبارك وتعالى خلق نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم من نور اخترعه من نور عظمته وجلاله، وهو نور لاهوتيته الذي تبدي وتجلى لموسى بن عمران في طور سينا فما استقر له ولا طاق موسى لرؤيته ولا ثبت له حتى آخر صاعقا مغشيا عليه، وكان ذلك النور نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فلما أراد أن يخلق محمدا صلى الله عليه وآله وسلم منه قسم ذلك النور شطرين، فخلق من الشطر الأول محمداً، ومن الشطر الآخر علي بن أبي طالب عليهما الصلواة والسلام، ولم يخلق من ذلك النور غيرهما، خلقهما بيده ونفخ فيهما بنفسه، وصورهما على صورتهما، وجعلهما أمثاله، وشاهداً على خلقه، وخلفاء على خليقته، وعينا له عليهم، ولسانا له إليهم، قد استودع فيهما علمه وعلمهما البيان، واستطلعهما على غيبه، وجعل أحدهما نفسه، والآخر روحه، لا يقوم أحدهما بغير صاحبه، ظاهرهما بشرية، وباطنهما لاهوتية، ظهرا للخلق

على هياكل الناسوتية، حتى يطيقوا رؤيتهما، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ فهما مقاما رب العالمين، وحجابا خالق الخلايق أجمعين، بهما فتح بدء الخلايق، وبهما يختم الملك والمقادير، ثم اقتبس من نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة عليها السلام ابنته كما اقتبس نوره من نوره، واقتبس من نور فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام كاقتباس المصابيح، هم خلقوا من الأنوار، وانتقلوا من ظهر إلى ظهر، ومن صلب إلى صلب، ومن رحم إلى رحم، في الطبقة العليا من غير نجاسة، بل نقل بعد نقل، لا من ماء مهين، ولا نطقة جسرة كسائر خلقه، بل أنوار انتقلوا من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات، لأنهم صفوة الصفوة، اصطفاهم لنفسه، وجعلهم خزائن علمه، وبلغاء خلقه، أقامهم مقام نفسه، لأنه لا يرى ولا يدرك، ولا تعرف كيفيته ولا آنيته، فهؤلاء الناطقون المبلغون عنه المتصرفون في أمره ونهيه، فيهم يظهر قدرته، ومنهم يرى آياته ومعجزاته، وبهم ومنهم عرف عباده نفسه، وبهم يطلع أمره، وبهم يطاع أمره، ولولاهم ما عرف الله، ولا يدري كيد يعبد الرحمن، فالله يجري أمره كيف يشاء فيما يشاء، ولا يسئل عما يفعل وهم يسألون» انتهى. وفي كتاب مدينة المعاجز للعلامة التوبلي روى عن زيد بن عبدالله بن مسعود عن أبيه قال:

«دخلت يوما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله أرني الحق حتى أتبعه. فقال صلى الله عليه وآله وسلم: يا بن مسعود لج المخدع فولجت فرأيت أمير المؤمنين عليه السلام راكعا ساجداً وهو يقول عقيب صلواته: اللهم بحرمة محمد عبدك ورسولك اغفر للخاطئين من شيعتي.

قال ابن مسعود: فخرجت لا خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فوجدته راكعاً وساجداً وهو يقول: اللهم بحرمة عبدك علي عليه السلام اغفر للخاطئين

من أمتي قال ابن مسعود: فأخذني الهلع حتى غشي علي، فرفع النبي رأسه وقال: يا بن مسعود أكفر بعد إيمان؟ فقلت: معاذ الله، ولكني رأيت علياً يسأل الله تعالى بك، ورأيتك تسأل الله تعالى به، فقال: يا بن مسعود إن الله خلقني وعلياً والحسن والحسين من نور عظمته قبل الخلق بألفي عام حين لا تسبيح ولا تقديس، وفتق نوري فخلق منه السموات والأرض وأنا أفضل من السموات والأرض، وفتق نور علي عليه السلام فخلق منه العرش والكرسي وعلي أجلّ من العرش والكرسي، وفتق نور الحسن فخلق منه اللوح والقلم والحسن أجل من اللوح والقلم، وفتق نور الحسن عليه السلام فخلق منه الجنان والحور العين والحسين أفضل منهما، فاظلمت المشارق والمغارب، فشكت الملائكة إلى الله عز وجل الظلمة، وقالت: اللهم بحق هؤلاء الأشباح التي خلقت إلا ما فرجت عنا هذه الظلمة، فخلق الله عز وجل روحا وقرنها بأخرى، فخلق منها نوراً، ثم أضاف النور إلى الروح، فخلق منها الزهراء عليها السلام، فمن ذلم سميت (الزهراء) فأضاء منها المشرق والمغرب يا بن مسعود إذا كان يوم القيامة يقول الله عز وجل لي ولعلي عليه السلام ادخلا النار من شئتما وذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ فالكفار من جحد نبوتي، والعنيد من عاند علياً وأهل بيته وشيعته انتهى. وفي صحيفة الأبرار عن كتاب منتخب البصاير عن كتاب الواحد لمحمد بن حسن بن جمهور القمي البصري باسناده إلى أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى أحد واحد، تفرد في وحدانيته، ثم تكلم بكلمة فصارت نوراً ثم خلق من ذلك النور محمدا صلى الله عليه وآله وسلم، وخلقني وذريتي، ثم تكلم بكلمة فصارت روحا، فأسكنه الله في ذلك النور، وأسكنه في أبداننا، فنحن روح الله وكلماته، فبنا احتج الله على عباده، فما زلنا في ظلة خضراء حيث لا شمس ولا قمر ولا ليل ولا

نهار، ولا عين تطرف، نعبده ونقدسه ونسبحه، وذلك قبل أن يخلق خلقه، وأخذ ميثاق الأنبياء بالإيمان والنصرة لنا، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾... الخ.

وفي خصال الصدوق عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن جده عن علي ابن أبي طالب عليه السلام قال: الله تبارك وتعالى خلق نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يخلق السموات والأرض والعرض والكرسي واللوح والقلم والجنة والنار وقبل أن يخلق آدم ونوح وإبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وداود وسليمان وكل من قال عز وجل في قوله: وهبنا لاسحاق ويعقوب إلى قوله وهديناهم إلى صراط مستقيم، وقبل أن يخلق الأنبياء كلهم بأربع مائة ألف وأربع وعشرين ألف سنة إلى آخر الخبر الشريف.

ونظائر هذه الأخبار الصريحة الدالة على تقدمهم عليهم السلام على جميع المخلوقات والموجودات، وجريان قدرة الله على أيديهم، وظهور المشاءات بهم ومنهم كثيرة الورود عنهم عليهم السلام لا حاجة لنا إلى نقلها، وكتب أصحابنا رضوان الله عليهم وتأليفاتهم في المقام اغنتنا عن التعرض بنقلها، ونقل هذا المقدار إنما هو لمن لم يتمكن عن الأصول والاطلاع على مؤلفات الأصحاب.

تبصرة: ليت شعري كيف لم يطلع شيخنا الجليل الشيخ المفيد عليه الرحمة والرضوان على هذه الأخبار ونحوهما الوراد في هذه المضمار حيث انكر تقدمهم عليهم السلام على آدم عليه السلام فضلا عن تقدمهم على كل الموجودات مما ذرء وبرء؟ وقال في مسائل تلعكبريية في جواب من مسألة عن تقدم أشباح آل محمد على وجود آدم عليه السلام بما هذا لفظه: والمراد بذلك إن أمثلتهم عليهم السلام في الصور كانت في العرش فرأها آدم عليه السلام وسئل عنها فأخبره الله تعالى أمثال صور من ذريته شرفهم بذلك وعظمهم به، وأما أن تكون ذواتهم كانت قبل آدم عليه السلام موجودة فذلك باطل بعيد

عن الحق، لا يعتقده محصل، ولا يدين به عالم، وإنما قال به طوايف من الغلات الجهال والحشوية من الشيعة الذين لا بصر لهم بمعاني الأشياء، ولا حقيقة الكلام، وقد قيل: إن الله تعالى كان قد كتب اسمائهم على العرش فرآها آدم عليه السلام وعرفهم بذلك، وعلم أن شأنهم عند الله عظيم، وأما القول بأن ذواتهم كانت موجودة قبل آدم عليه السلام فالقول ببطلانه ما قدمناه انتهى كلامه. وقد عرفت ورأيت أن الأخبار المذكورة وغيرها مما ذكر في مقالة التفويض وغيرها تنادي برفيع صوتها بتقدم ذواتهم عليهم السلام على جميع الموجودات وما تعلقت به مشية الله فضلا عن تقدمهم على آدم عليه السلام، وهذا أظهر من أن نستدل عليه بأدلة وبراهين، ولم نقف على من أنكر ذلك غيره، والأحسن في صدور أمثال هذا ونحوه منه ومن غيره من أساطين الدين الحمل على التسديد كما ذكرنا مفصلا سابقا فراجع. وبالجملة لما علم تقدم وجودهم على جميع الموجودات بحيث لم يسبقهم سابق فكيف يمكن أن يقال أن الأصل عدم علمهم؟

الفصل التاسع

عود في إحقاق الحق بطور أنيق وطريق رشيق: اعلم إنا قد ذكرنا سابقاً أن العلم عين المعلوم، ولا يحصل العلم إلا بعد وجود المعلوم وحضوره لدى العالم حضوراً خارجيا أو ذهنيا منتزعا من الخارج ومنطبعا منه إذ الذهن مرآة للخارج عن الذهن لا الخارج الحسي فقط، وما فيه فرع وظل له ومنتزع من الخارج أي خارج الذهن انتزعه الذهن منهت بمقابلته إياه، إلا في ذهن من هو علة الوجود فحينئذ يكون الذهن هو الأصل والخارج هو الفرع. وبالجملة فالأمور الذهنية في غير الصورة المستثناة اظلة وفروع لما في الخارج، كما ترى وجدانا أنك لا تتصور شيئا ولا تقدر على تصوره الا بالتفات إلى خارج الذهن، وهو دليل على كون ما في الذهن ظلا لما في الخارج، وكل ذي صنعة فيما يخترعه مأخوذ من الخارج، فالبناء الذي تصور بيتا قبل إحداثه إنما أخذ أجزاء صورة البيت من الخارج وركبها بقوته الفكرية على ما أراد، ونفس صورة التركيب أيضا أخذها من التركيبات الخارجية، ومن هنا عجز الممكن عن إدراك القديم وتصوره فأفهم ويدل على ذلك دلالة واضحة خبر علل الشرايع بسنده إلى الحسن بن علي بن فضل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: لم خلق الله على أنواع شتى ولم يخلقه نوعا واحدا؟ فقال: لئلا يقع في الأوهام على أنه عاجز، ولا تقع صورة في وهم أحد وقد خلق الله عز وجل عليها خلقه تبارك وتعالى، فيلعم بالنظر إلى أنواع خلقه أنه على كل شيء قدير انتهى.

تأمل في قوله عليه السلام: ولا تقع صورة في وهم أحد الخ، كيف عبر عليه السلام أو لا بلفظ الوقوع، وثانياً بلفظ الصورة تنبيها على أن الذهن لا يحدث ولا يخترع شيئا لم يكن في الخارج، بل يقع فيه ما في الخارج، وإن ما في الذهن صورة ما في الخارج وعكسه، فلو كان الذهن مخترعا وموجدا لكان ما فيه هو الأصل والخارج فرعه وصورته، ثم نفى عليه السلام خالقية الذهن قبلا وبعدا، وأما ما قيل بأن للنفس قوة على أحداث واختراع ما شائت كتصور بحر من زيبق وإنسان له ألف رأس ولا أصل لهما في الخارج الخارج ففي غير محله، إذ لو كانت للنفس هذه القوة لكانت تحدث وتخترع قبل أن تلتفت إلى البحر والزيبق والإنسان والرأس في الخارج، وقد قلنا: أنها لا تقدر على ذلك إلا بعد التوجه إلى جهتهما والانتزاع منهما صورتهما فتفطن.

فظهر أن المتداول في الألسن من أن ما في الخارج ظل لما في الذهن باطل خلاف الآثار ونفي لقدرة الملك المتعال، إذ عرفت هذا لنرجع إلى ما نحن في صدده ونقول: إن العدم المصرح به في قوله: (لأنه مسبوق بالعدم) ليس لفظاً مهملا بلا معنى قطعا، بل هو مستعمل في معنى ذهني أو خارجي، فهو شيء، ولا بد أن يكون له مفهوم وتحقق كونا أو أمكانا، وماله مفهوم وتحقق فهو مخلوق قطعا، إذ لا يتصور شيء إلا وهو مخلوق، كما أشار إليه عليه السلام بقوله: قل بقول هشام في هذه المسألة، لما اختلف زرارة وهشام بن الحكم في النفي هل هو مخلوق أم لا؟ فقال زرارة: (ليس بشيء) يعني: أمر اعتباري ذهني ليس له تأصل وتحقق كما يقول به الكثير الآن أيضا. وقال: (النفي شيء) يعني: أمر متحقق متأصل متصور، وكل متصور، مخلوق خلقة الله بهم عليهم السلام، وهم السبب الأعظم لخلقه في كل العوالم الغيب منها والشهود، وقلنا: إن الله لم يخلق مخلوقا حادثا قبلهم سوى فعله سبحانه، ولم يسبقهم سابق إلى

الصدور من فعل الله سبحانه، وهم أول من جنى من حديقته وتعلقت مشيته، فحينئذ كيف يكون علمهم مسبوقا بالعدم المخلوق أوهم يكونون مسبوقين بالعدم الحادث؟ وما معنى قوله المتقدم: (الأصل عدم علمهم لأنه مسبوق بالعدم الأزلي)؟ فأعتبروا يا أولي الألباب. وما معنى وصف العدم بالأزلي والأزل هو الله سبحانه؟ إن قلت: أن مراده بالعدم الأزلي هو ما في عالم الامكان مجازا لعدم دخوله في الكون، يعني أن الأصل عدم علمهم بجميع ما في الامكان. قلت: إذن اهتديت إلى سواء الطريق، وقد أطلق عليه العدم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ فنفى سبحانه الشيئية عما في الامكان مجازا، لعدم وجوده الكوني، وأثبت له الشيئية في قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ لوجوده الامكاني، وليس علمهم الكوني محيطا بجميع ما في الامكان، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء كونه، نعم كل ما خرج من الامكان إلى الكون فقط أحاط به علمهم عليهم السلام، كما عرفت وستعرف، فصح بهذا المعنى قوله: (الأصل عدم علمهم) يعني علمهم الكوني بجميع ما في الامكان لأنه مسبوق بالعدم، أي الامكان وما لم يخرج إلى الكون لا يعلمونه بعلمهم الكوني، إذ المناسبة بين العلم والمعلوم شرط كما ذكرنا، لكن هذا ليس مراده قطعا، إذ هو وغيره ممن وافقه لا يقولون بوجود عالم الامكان وما فيه وجودا متأصلا حتى يصح قوله: بل يقولون أنه أمر اعتباري لا أصل له بوجه الا موهوما كما ستعرفه في المقالة الآتية فانتظر.

وبالجملة فقد ظهر أن ما في الذهن ظل لما في الخارج، والذهن مراته إلا فيمن يكونذهنه علة للخارج وما فيه، والعلم لا يكون إلا بعد وجود المعلوم ذهنا أو خارجا، إذ هو عينه كما برهنا، ولم يكن قبل الأئمة حادث ومخلوق قط سوى فعل الله سبحانه حتى يكون معلوما ويتعلق به العلم،

فحينئذ ما معنى قوله: (الأصل عدم علمهم عليهم السلام) فهل كان قبلهم معلوم حتى ينفي علمهم به بالأصل؟ وإذا لم يكن قبلهم فما معنى عدم العلم هناك حتى يستصحب؟ كما لا معنى للعلم أيضا، إذ عدم العلم ضد العلم، كالبصر والعمى الذي هو عدم البصر، فلا يتصور عدم العلم إلا بعد تصور العلم، إذ الضد مأخوذ في مفهومه جهة ضده، فإذا تصورت عدم العلم هناك فقد تصورت العلم أيضاً، وقد قلنا: إن العلم لا يكون إلا بوجود المعلوم، فإذا لم يكن هناك معلوم لم يكن أيضا علم وعدمه، نعم هناك معلومات إمكانية التي لم يقل بوجودها، وعلم إمكاني الذي لا كلام لنا فيه، فلم يكن عدم علمهم عليهم السلام قطعيا كما توعم وزعم، إذ ليس هناك معلوم أبدا سوى الله وفعله سبحانه حتى يتعلق به العلم أو عدمه ويتفرعان عليه، وهم أول المعلومات الكونية، فلم يبق إذا للاستصحاب محل ومجرى، إذ ركنه الأعظم وهو اليقين السابق قد انتفى.

إذا عرفت ما ذكرناه واتقنته أمكن لك أن تقلب الدليل عليه ونقول: إن الأصل علمهم(سلام الله عليهم) بجميع الأشياء، إذ هم عليهم السلام كما ذكرنا أول المخلوقات، والسبب الأعظم لها، ولم يخلق الله الأشياء إلا بهم، ولم يظهر إلا منهم، ولم يجر إلا على أيديهم، ولذا جعلهم حججا عليها، وشاهدا عليها من الدرة إلى الذرة في كل العوالم غيبها وشهودها، وعدم علمهم بجميع الأشياء مشكوك فيه، ولا تنقض اليقين بالشك أبدا، وانقضه بيقين مثله، وأنى له بإثباته ودونه خرط القتاد؟ ثم أن الخصم كيف يتمسك بالأصل مع وجود هذه الأخبار المتواترة معنى الصريحة في علمهم بجميع الأشياء؟ وكيف له قوة المقاومة لها؟ وكيف لا يعتريه التزلزل في التمسك به مع كثرة الأخبار في خلافه ويتجاسر بالقول به بلا توقف واحتياط؟ والحال أن طريق النجاة في هذه الموارد التوقف أولا والرد إليهم عليهم السلام، والجمع بين الأخبار المختلفة الواردة في المقام ثانيا بطريق حسن. ما

أحسن في المقام وأجاد في الكلام العالم النحرير الشيخ مرتضى الأنصاري المرحوم(نور الله ضريحه) في مبحث أصل البرائة في الرسائل في الشبهة الموضوعية، بعد نقل كلام الشيخ حر العاملي قال: وأما مسألة مقدار معلومات الامام عليه السلام من حيث العموم والخصوص وكيفية علمه من حيث توقيفه على مشيتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشيء أو عدم توقيفه على ذلك فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلم ما يطمئن به النفس، فالأولى وكول علم ذلك إليهم صلوات الله وسلامه عليه أجمعين إنتهى كلامه.

وبالجملة لا يليق للمسلم الموالي أن يتجاسر في حق مواليه بما جرى عليه قلمه في علمهم عليهم السلام ، وقد وردت الأخبار المستفيضة بل المتواترة في علمهم عليه السلام بجميع ما ذرء الله وبرء في كل العوالم، لا ضير أن تتعرض بذكر بعض منها في المقام قطعا للخصام. عن كتاب تأويل الآيات للسيد شرف الدين النجفي عن مصباح الأنوار للشيخ الطوسي رحمه الله بأسناده عن رجاله مرفوعا إلى المفضل بن عمر قال: دخلت على الصادق عليه السلام ذات يوم فقال: يا مفضل هل عرفت محمدا وعليا وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام كنه معرفتهم؟ فقلت: يا سيدي وما كنه معرفتهم؟ قال: يا مفضل تعرف أنهم في طرف عن الخلايق بجنب الروضة الخضراء فمن عرفهم كنه معرفتهم كان مؤمنا في السنام الأعلى. قال: قلت: عرفني ذلك يا سيدي. قال: يا مفضل تعلم أنهم علموا ما خلق الله عز وجل وذرء وبرء وأنهم كلمة التقوى وخزان السموات والأرضين والجبال والرمال والبحار، وعرفوا كم في السماء من نجم وفلك، ووزن الجبال وكيل ماء البحار وأنهارها وعيونها وما تسقط من ورقة إلا علموها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين، وهو في علمهم وقد علموا ذلك. قلت: يا سيدي قد علمت ذلك وأقررت به وآمنت. قال:

نهم يا مفضل، نعم يا مكرم، نعم يا محبور يا طيب، طبت وطابت لك الجنة ولكل مؤمن بها انتهى. وعن مناقب ابن شهر أشوب عن صفوان بن يحيى عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قال: والله لقد أعطينا علم الأولين والآخرين. فقال له رجل من أصحابه: جعلت فداك اعندكم علم الغيب؟ فقال له: ويحك إني لا علم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء، ويحكم وسعوا صدوركم ولتبصر أعينكم ولتسع قلوبكم، فنحن حجته في خلقه ولن يسع ذلك إلا صدر كل مؤمن قوي قوته كقوة جبال تهامة إلا بإذن الله، والله لو أردت إن أحصى لكم كل حصاة عليها لأخبرتكم، وما من يوم وليلة إلا والحصى تلد ايلادا كما يلد هذا الخلق، ووالله لتباغضون بعدي حتى يأكل بعضكم بعضا انتهى. وفي الكافي عن عبدالأعلى وأبي عبيدة وعبدالله بن بشر الخثعمي سمعوا عن الصادق عليه السلام يقول: إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون. قال: ثم مكث هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه، فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل يقول: فيه تبيان كل شيء.

أيضا فيه عن ضريس الكناسي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وعنده أناس من أصحابه: «عجبت من قوم يتولونا ويجعلونا أئمة ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يكسرون حجتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم فينقصونا حقنا ويعيبون ذلك على من اعطاه الله برهان معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده ثم يخفى عنهم أخبار السموات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم؟». انتهى. وأيضا فيه عن أبي حمزة قال سمعت أبا جعفر يقول: لا والله لا يكون عالم جاهلا أبدا عالما بشيء جاهلا بشيء، ثم قال عليه السلام: إن الله أجل

واعز وأكرم من أن يفترض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه، ثم قال عليه السلام: لا يحجب ذلك انتهى. كحل عينيك بنور المعرفة ودقق النظر في الخبر الأخير تراه صريحا في رغم اناف أهل القيل والقال وقطع طريق العناد والجدال وحسم مادة الاستدلال: بأن الأصل عدم علم الآل عليهم السلام. إذ قال عليه السلام بطريق القسم، ونفى الجهل عمن جعله الله عالما بين الخلق: أنه لا يكون من جعله الله عالما جاهلا أبدا، ثم أوضح كلامه ثانيا كنسا لغبار الأوهام الضعيفة بقوله عليه السلام: «لا يكون عالما بشيء جاهلا بشيء» إذ جعلهم الله مظهر الرياسة والولاية الكلية الالهية، فكيف يكون جاهلين ببعض الأشياء؟ إذ لم كانوا كذلك لما كانوا حججا على غيرهم، إذ كل بحسبه عالم بشيء ولو بأخبار الغير، جاهل بشيء، وإنما الفرق بزيادة العلم وعدمها وكثرته وقلته، فحينئذ تساوى الحجة والمحجوج، والرئيس والمرؤس، والأثر والمؤثر، والعله والمعلول، وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟.

ولما كانوا مظاهر الرياسة الكلية الألهية، بل كان لهم الرياسة على ما أحاط به علمهم عليهم السلام، والحال أنهم لا يكونون مظاهر للرياسة والولاية الالهية إلا باحاطة علمهم بجميع ما رأسهم الله عليه، وجعله تحت ولايتهم التي هي ولاية الله (هنالك الولاية لله الحق) فظهر أن الأصل عملهم عليه السلام بجميع الأشياء إلا ما أخرجه الدنيل، وسيتضح لك أيضا ذلك، والحمدلله الذي هدانا لهذا بنور ولا يتهم وهدايتهم.

الفصل العاشر

إعلم أن علوم المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام على ثلاثة أقسام: (القسم الأول): ما هو مختص بمحمد وعلي عليهما السلام وليس لغيرهما حتى أولادهما الطاهرين شراكة لهما فيه. وهو العلم بكنة كل منهما وحقيقتهماد فلا يعرفهما كنه معرفتهما ولا يدرك حقيقتهما إلا هما كما هو صريح الخبر النبوي المعروف: «لا يعرفك يا علي إلا الله وأنا، ولا يعرفني إلا الله وأنت، ولا يعرف الله، إلا وأنت» فصريحة كما ترى هود أنه لا يعرف عليا أحد من الأئمة والأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين إلا الله ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك لا يعرف محمداً أحد منهم إلا الله وعلى، أما أنه لا يعرفهما كنه معرفتهما إلا الله سبحانه فواضح إذ هو خالقهما وموجد حقيقتهما بمشيته وهما أسماه وصفتاه، (قل ادعو الله أو الرحمن فأياما ما تدعوا فله الأسماء الحسنا) (ولقد رأى من آيات ربه الكبرى) ويقول الأمير عليه السلام: «ليس لله آية أكبر مني ولا نباء أعظم مني» ولا شك أن الأسماء والصفات من فروع الذات ومخترعاتها، خلقتهما وأوجدتهما بفعلها ومشيتها، كما ترى بداهة في نفسك أفعالك وصفاتك المخترعة بفعلك، وأما أن عليا لا يعرفه غير الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك لا يعرف محمدا غير الله إلا علي عليه السلام، فينحل إلى مقامين:

الأول: حصر معرفة كنه وحقيقة علي عليه السلام بعد الله سبحانه في محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك لأن محمد صلى الله عليه وآله وسلم في مقام

الاجمال وعلي عليه السلام في مقام التفصيل، كالعرش والكرسي، والنقطة والألف، فجميع ما في التفصيل هو موجود في الاجمال، ونزل منه إليه، ولأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم أول من أجاب داعي الحق لما سأل الله الست بربكم؟ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إني فضلت على النبيين لأني كنت أول من أجاب داعي ربي حين قال ألست بربكم» انتهى. وعلي عليه السلام ثاني من أجاب، ولا شك أن السابق واسطة لايجاد اللاجق، والسابق لسبقه يدرك كنه اللاحق، إذ هو لسبقه محيط به وفي رواية جابر عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر، فكان يطوف حول جلال القدرة ثمانين ألف سنة، فلما وصل إلى جلال العظمة خلق منه نور على عليه السلام فكان نوري يطوف حول جلال العظمة ونور علي يطوف حول جلال القدرة» انتهى فبين صلى الله عليه وآله وسلم التفاضل بينه وبين علي بقوله: ثمانين ألف سنة، فلما لم يكن هناك زمان حيث لم يكن ليل ونهار لا جرم قلنا: إن المراد منه الرتبة، فصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقدم من علي وأفضل منه بذلك المقدار، ولذا قال علي عليه السلام: «أنا عبد من عبيد محمد» وبالجملة فتقدمه صلى الله عليه وآله وسلم هو السر في قوله: لا يعرفك يا علي إلا الله وأنا.

المقام الثاني: حصر معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله سبحانه في علي عليه السلام، وذلك لا لأنهما متساويان في الرتبة إذ ذلك كما عرفت، بل لأن عليا عليه السلام في مقام التفصيل صلى الله عليه وآله وسلم في مقام الاجمال، ولا يظهر في مقام التفصيل إلا ما هو في مقام الاجمال، بعبارة أخرى: التفصيل هو لسان الاجمال وترجمانه وشرحه ومراته، ولا يدرك الاجمال ما هو عليه إلا ويظهر في مقام التفصيل تفصيله، ولذا يقول الأمير عليه السلام في خطبة: «ولقد ستر علمه عن جميع النبيين إلا صاحب شريعتكم هذا، فعلمني علمه وعلمته علمي» انتهى. أي علمني ما هو مجمل وعلمته ما هو مفضل، وليس المفصل إلا مظهر ذلك المجمل وشرحه لا غير، ولا شك أن من

جملة علمه ﷺ الذي علمه عليا عليه السلام هو معرفة نفسه، كما هو عرفها، إذ ما أخفى ﷺ منه عليه السلام، ولا يلزم منه التساوي بينهما، إذ بتعليمه ﷺ يعلم ويعرفه علي عليه السلام لا بنفسه حتى يلزم التساوي، ولذا أيضا صار عبدا ﷺ، وهما عليهما الصلوة والسلام متحدان في كل مقام إلا أنه ﷺ أفضل وأقدم من علي رتبة بذلك المقدار، وذلك هو السر في تعليمه ﷺ، وذلك فرق عظيم وأمر جسيم وأما معرفته ﷺ كنه علي عليه السلام وحقيقته فهي يتقدمه ﷺ، وكونه واسطة بينه وبين الله، لا بتعليم علي عليه السلام أياه ﷺ، إذ السابق علمه باللاحق بسبقع إياه. وبالجملة خلقاً كلاهما من نور واحد كما يقول هو ﷺ: كنت أنا وعلي نورا واحدا ننتقل من صلب إلى صلب حتى انتقلنا إلى صلب عبدالمطلب فأنفسنا قسمين: قسم إلى صلب عبدالله وقسم إلى صلب أبي طالب أنتهى. إلا أنه ﷺ خلق من أول النور وعلي عليه السلام من آخره كما في الخبر، ولذا كان ذاك ﷺ وآله نبياً وهذا ولياً. إن قلت: كيف لا يدرك الأئمة عليهم السلام كنه حقيقة جدهم، وأبيهم وأنهم وراث جميع ما عندهما ومن جملة معرفة كنههما وحقيقتهما؟ قلت: على طريق الاختصار وسبيل الاجمال إن النبي والولي أصلان والأئمة عليهم السلام فرعهما، والأصل في المقام الأول والفرع في المقام الثاني، فكيف يدرك الفرع الأصل، والحال إن معرفة الفرع بالنسبة إلى الأصل معرفة الصفات لا لذات؟ فافهم العبارة فإنها إشارة، ومن هذا عرف أيضاً سبب عدم درك الأنبياء والإنسان والملائكة إلى الجماد حقايقهم عليهم السلام، وأما الجزء الأخير من الخبر وهو: أنه لا يعرف الله إلا أنا وأنت، فذلك لأن الله سبحانه لا يعرف بذاته قطعاً بوجه من أنحاء المعرفة، إذ لا ربط ولا مناسبة بين القديم والحادث بكل وجه، والمناسبة شرط بين المدرِك بالكسر والمدرَك بالفتحَ، وإلا لادرك كل مدرك كل شيء، والقديم لا ينزل إلى الحادث، والحادث لا يصعد إلى القديم حتى يعرفه: الطريق

مسدود والطلب مردود، انتهى المخلوق إلى مثله والجاه الطلب إلى شكله، إن الله لا احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار.

ولما كان معرفة الذات محالا للحادث، ولا فرق في الحادث في هذا المقام بين النبي والأئمة وبين سائر المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات، والمعرفة كانت واجبة لكل أحد، وهما صلى الله عليه وآله وسلم أولى بمعرفة الله سبحانه وأقدم من سائر المخلوقات، لا جرم كانت معرفتهما لله سبحانه بصفاته وأسمائه كما هو صريح الآيات والروايات والوجدان يشهد بذلك، كما إذا أردت معرفة واحد لا يمكنك معرفة ذاته قطعا، فلا بد لك من معرفته بأسمه وصفته، ومعلوم أن الأسماء الحقيقية لله سبحانه هم المعصومون الأربعة عشر سلام الله عليهم)، إذ الاسم كما يقول الأمير عليه السلام لأبي الأسود الدئلي: (الاسم ما أنبأ عن المسمى).

والمحبر والمنبيء الحقيقي عن الله سبحانه محمد وأهل بيته الطاهرون لا الأسماء الظاهرية كما ورد عنهم عليهم السلام في خبر: (نحن الأعراف الذين لا يعرف الله إلا بسبيل معرفتنا)، على أحد معانيه الثلاث، وفي خبر آخر: (بنا عبدالله، وبنا عرف الله، ولولانا ما عبدالله، ولولانا ما عرف الله انتهى. فهم عليهم الصلوات والسلام أسمائه الحقيقية، وساير الأسامي المصونة المركبة من حروف الهجاء أسماء الأسماء، كما أن إسمك الحقيقي المنبيء عنك هو ظاهرك الذي ظهرت به لغيرك، واسمك الظاهر الذي تدعي به اسم لظاهرك لا لذاتك، والأبوان إنما سميا هيكلك الظاهر بذلك الاسم لا ذاتك، وواضح أن أقرب الأسماء والصفات لله سبحانه التي ظهر بهم للخلق لا بذاته هم المعصومون الأربعة عشر (سلام الله عليهم)، وأقربهم من بينهم عليهم السلام هو النبي والولي (صلى الله عليهما)، فمعرفتهما لله سبحانه هي معرفة الله بنفسهما التي هي أقرب كل صفات

الله وأسمائه إليه، وليس له سبحانه صفة واسم أقرب إليه منهما، إذ أول ما تجلى وظهر للخلق تجلى وظهر لهما(صلى الله عليهما) بنفسهما لا بذاته جلَّ وعلا، ثم ظهر لسائر الأئمة بهما، إذ هم فروع لهما كما ذكرنا، وهما أصلان لهم، والفرع تابع للأصل في كل شيء، فلا يصل إلى الفرع شيء إلا بتوسط الأصل، ثم ظهر للأنبياء بهم عليهم السلام، وهكذا إلى آخر السلسلة الثمانية فكان أول ما ظهر سبحانه له به هما(صلى الله عليهما)، فهما أول أسمائه وصفاته التي ظهر بهما لهما، ولسائر الأئمة والأنبياء وغيرهم، فصار معرفتهما بربهما هي معرفة نفسها بأنها آيتا الله سبحانه وصفتاه وأسماه، ولما استحال معرفة نفسهما لغيرهما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ولا يعرف الله إلا أنا وأنت» بطريق الحصر.

فظهر مما ذكرنا: إن معرفة السائرين من الأنبياء إلى الجماد لله سبحانه منحصرة في معرفة الأسماء، والصفات، من عرفها عرف الله، كما أن من عرف ظاهرك الذي ظهرت به فقد عرفك، ولذا قال لسلمان وجندب: «أنه لا يستكمل أحد الإيمان حتى يعرفني كنه معرفتي بالنورانية، فإذا عرفني بهذه المعرفة فقد امتحن الله قلبه للإيمان، ومن قصر عن ذلك فهو شاك مرتاب، ثم قال: يا سلمان ويا جندب: معرفتي بالنورانية معرفة الله، ومعرفة الله معرفتي بالنورانية» انتهى. والمعرفة بالنورانية هي معرفة مقام الصفات والأسماء وعن الصادق خرج الحسين عليه السلام على أصحابه فقال: أيها الناس أن الله عز وجل ما خلق العباد إلا ليعرفوه، فإذا عرفوه وعبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة ما سواه. فقال له رجل: يا بن رسول الله بأبي أنت وأمي فما معرفة الله؟ قال معرفته في كل زمان أمامهم الذي يجب عليهم طاعته انتهى. وإلى هذا المقام أشار أيضا الصادق عليه السلام بقوله: «لنا مع الله حالات نحن فيها هو، وهو فيها نحن، إلا أنه هو هو ونحن نحن» انتهى. وإليه أشار أيضا بقية الله في أرضه وسمائه عجل الله تعالى فرجه الشريف في دعاء كل يوم

من رجب بقوله عليه السلام: «فجعلتهم معادن لكلماتك وأركانا لتوحيدك وآياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك وبينها إلا أنهم عبادك وخلقك، فتقها ورتقها بيدك، بدؤها منك وعودها إليك» انتهى. وهذا المقام هو المراد من قول علي بن الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي في خبر طويل المشهور بخبر (الخيط الأصفر) حيث قال عليه السلام: «يا جابر أو تدري ما المعرفة؟ المعرفة إثبات التوحيد أولا... الخ».

وبالجملة لما كانت معرفتك بذات الله سبحانه وتعالى مستحيلة انحصرت معرفتك بالله الواجبة عليك في معرفتك بأسمائه وصفاته التي هم أسماء الله الحسنى وصفاته العليا. الحاصل فلنلزم العنان فللحيطان آذان، ونقصد ما نحن بصدده، ونقول: إن العلم المختص بالنبي والولي (صلى الله عليهما) هو معرفة كل منهما نفس الآخر ونفسهما، وليس لأحد حتى أولادهما الطيبين الطاهرين في هذا المقام حظ ولا نصيب، نعم أن أولادهما وإن لم يعرفوهما كمعرفتهما نفسهما، إلا أن معرفتهم لهما بالنسبة إلى السائرين حتى الأنبياء المرسلين والملائكة المقربين منتهى المعرفة ونهايتها، لا يتمكن غيرهم عن تلك المعرفة بوجه.

وأما القسم الثاني من علومهم فهو ما اختص بالمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام وليس لغيرهم من الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين فيه حظ ولا نصيب، ولا يتمكن من حمل ذلك العلم غيرهم، وكل واحد من الأربعة عشر في ذلك على حد سواء، وعلى هذا المقام حل الاختبار الدالة على أنه لا يحتمل حديثهم نبي مرسل ولا ملك مقرب ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان. منها ما في بصائر الدرجات عن الصادق عليه السلام قال: إن حديثنا صعب مستصعب، شريف كريم، ذكوان ذكي وعر، لا يتحمله ملك

مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن ممتحن. قبل فمن يحتمله؟ قال من شئنا. وفي رواية: نحن نحتمله وفي خبر آخر: إن حديثنا صعب مستصعب، لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان. وهذا القسم هو معرفة ذواتهم وحقايقهم، وهي السر الذي اختص بهم دون غيرهم، ولا يطلع عليهم الأهم عليهم السلام.

وأما القسم الثالث من علومهم عليهم السلام فهو ما يجوز أن يظهروه للخلق مما يحتاجون إليه، فهم عليهم السلام في ذلك على شرع سواء، وفي هذا المقام ورد ما في الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (ليس يخرج شيء من عندالله حتى تبدو من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم بأمير المؤمنين، ثم بواحد بعد واحدٍ لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا). وهذا أيضاً على أقسام: (قسم) يحتمله نبي مرسل وملك مقرب ومؤمن امتحن الله قلبه بالإيمان، وهو معرفة صفاتهم ومقاماتهم، وعليه يحمل الاخبار الواردة بذلك المضمون. (وقسم) يحتمله العلماء والكملاء، وهو معرفة أفعالهم وحركاتهم. (وقسم) يحتمله عموم الخلق وهو أوامرهم ونواهيهم. والحاصل الذي فيه للنزاع مجال وكثر فيه القيل والقال حتى صار مطرحا لأنظار الدجال فآمن به قوم وكفر به آخرون هو (القسم الثالث) وهو ما يجوز لهم عليهم عليهم السلام أن يظهروه للخلق فيما يحتاجون إليه لا القسمان الأولان، وقد برهنا في الفصول السابقة بحول الله وقوته أن المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام كلهم على حد سواء، عالمون بجميع ما ذرء الله وبراه، من الكلي والجزئي، والجوهر والعرض، والذات والصفة، وإن علمهم حضوري أحاطي لا حصولي التفاتي، كما زعمه من لا علم له بمقامات الأئمة الكرام، حجج الملك العلام، على جميع الأنام، وقاسهم بنفسه، وتوهم أن علمهم كعلمه، ألا أنه أزيد من عمله بمرتبة أو مراتب ولذا تمسك بالأصل والاستصحاب، وقال في إثبات ما رامه بما هو معاب

عند أهل الصواب، وإن الأصل علمهم عليهم السلام، والأخبار الواردة في عدم علمهم كلها محمولة على المحامل الصحيحة، وموجهة بتوجيهات مليحة، غير منافية لظواهر الأخبار، ولا مخالفة لما ورد من الآثار، فراجع إلى الفصول السابقة لكي ترى صدق المقال في اللاحقة، وتصحح اعتقادك وتحفظ إيمانك عن وساوس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس.

الفصل الحادي عشر

إن قلت: إن ما ذكرت من علمهم عليهم السلام بجميع ما ذرء وبرء ما كان وما يكون وما هو كائن ترده الأخبار الدالة على زيادة علمهم عليهم السلام في كل آن أو في كل ليلة جمعة وغيرها، ولا شك أن ما يكون مما يزاد وما يزاد غير ما علموا به، وإلا لزم تحصيل الحاصل، فإذا كان كان ما يزاد غير ما علموا به لزم عدم علمهم بما يزداد؟ قلت: إن المراد مما يكون هو المحتومات لا المشروطات والموقوفات يعني: إن المراد من ما يكون الوارد في الأخبار الذي يعلمه الإمام عليه السلام هو الأشياء التي حتم الله بدخولها من الإمكان إلى الكون، وأثبتها في لوح الاثبات، وأخبرهم بها وبدخولها إلى الكون حتما، وهي المراد من قوله عز وجل: «فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول الله»، وهي العلم الذي لا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء كونه وإيجاده، لا الأشياء التي لم يحتم خروجها من الإمكان ودخولها إلى الكون، بل هي من الموقوفات أو المشروطات.

وأما المراد من زيادة العلم في الأخبار التي تمر عليك قريبا هو زيادة علم الأشياء التي هي موجودة في عالم الإمكان ولم يحتم دخولها إلى عالم الكون، بل هي موقوفة أو مشروطة قابلة للتغيير والتبديل والمحو، ولذا قال أمير المؤمنين عليه السلام لميثم التمار: «لولا آية في كتابه وهي آية: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)، لا خبرتكم بما كان وما يكون إلى

يوم القيامة» انتهى. أو طلب المدد الجديد الكوني، إذ الإمام عليه السلام حادث، وكل حادث محتاج إلى المدد في كل آن، ولا يستغنى عنه أبداً، ولو جاز أن يستغني عنه آنا واحداً لجاز أن يستغني عنه أبدا، وليس الغنى المطلق إلا واجب الوجود لا الحادث، فهو دائما محتاج إلى المدد الجديد بلا انقطاع، والمدد الذي يصل إليه إن كان ما هو موجود فيه لزم تحصيل الحاصل، وإن كان غيره فهو المدد الجديد، ثم إن كان ذلك من الأزل سبحانه لزم الكفر إذ هو صمد لم يلد، وهذا قسم من الولادة تعالى ربي عن ذلك علواً كبيرا، وإن كان من غيره لزم أن يكون من عالم الإمكان وهو الخزائن في قوله عز وجل: «وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم»، إذ لم يسبق الكون غير الإمكان، فالذي يطلبون عليهم السلام زيادته هو المدد الجديد الذي يأتي ويصل إليهم في آن بعد آن بلا انقطاع من إمكانهم إلى كونهم، ويستقيم به وجودهم الكوني، وإلا لفنوا، لأنهم حادثون محتاجون.

وبالجملة فالأشياء المحتومة إمكانية أو كونية يعلمونها كلها، وإما الأشياء غير المحتومة فهو آنا فأنا تفاض عليهم من بحر الإمكان، يعني تدخل من الإمكان إلى الكون، ويتعلق بها علمهم الكوني، ويزداد به علمهم الكوني، وهذا هو عمدة علومهم كما يقول الصادق عليه السلام لأبي بصير: إن عندنا علم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة. قال: قلت: جعلت فداك هذا والله هو العلم قال عليه السلام: أنه لعلم وليس بذلك قال: قلت: جعلت فداك فأي العلم؟ قال عليه السلام: ما يحدث بالليل والنهار الأمر بعد الأمر والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة إنتهى الخبر الشريف.
ولا يتوهم مما ذكرنا أنهم لا يعلمون ما في الإمكان من الأشياء غير المحتومة، بل يعلمونها لكن بعلمهم الإمكاني، ولسنا بصدده، وإنما الكلام في علمهم الكوني، وهو القابل للزيادة وطلبها، وإليه يشير بل

يصرح قوله عليه السلام: العلم ما يحدث بالليل والنهار الأمر بعد الأمر والشيء بعد الشيء. وبهذا العلم يعلمون ما في الكون وما يدخل فيه آنا بعد آن، لا الإمكاني إذ به يعلمون ما في الإمكان لا ما في الكون، لأنا قلنا: إن العلم عين المعلوم، والمطابقة بينهما شرط، فلا يكون العلم كونيا والمعلوم إمكانيا وبالعكس قال شيخنا الأوحد أعلى الله مقامه في شرح فقرة «خزان العلم»: فالممكنات قبل أن تكسي حلة الوجود في جميع مراتب الوجود فهذه لم تكن مشائه إلا في إمكانها، فهذا لا يحيطون منه إحاطة وجود، ويحيطون منه إحاطة إمكان انتهى.

فظهر أن لا تنافي بين طائفي الاخبار يعني الأخبار الدالة على علمهم بما يكون، والأخبار الدالة على سؤالهم عليهم السلام زيادة العلم، فخلاصة الكلام إن كل ما دخل في الكون فهم عالمون بها بطور الاحاطة والعيان، وما هو في الإمكان بعد لم يدخل في الكون إن كان من المحتومات أي حتم دخولها في الكون أيضا يعملونها بعلم الأخبار لا الاحاطة، إذ لم تتعلق المشيئة بإيجادها الكوني حتى تظهر بواسطتهم ويحيطون بها، وإن لم يكن من المحتومات بل كان مما هو مشروط بشرط أو موقوف على شيء أن أرادوا علمه سألوا الله فعلمهم، وعلى هذا المقام يحمل الأخبار الواردة بأن الامام إذا أراد أن يعلم شيئا أعلمه الله ذلك، منها ما عن الصادق عليه السلام قال: إذا أراد الامام أن يعلم شيئا أعلمه الله عز وجل ذلك انتهى. وفي خبر آخر: إذا شئنا أمراً علمنا والآيات السابقة مثل: ولا يحيطون بشيء وآية: عالم الغيب وآية: وما كان الله ليطلعكم ونحوها أو يعلمونها بدخولها من الإمكان إلى الكون آنا بعد آن، كما أشار إليه خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام، وعليه يحمل الأخبار الدالة على ازدياد علمهم ولولاه لنفد ما عندهم منها في الكافي عن مفضل قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام ذات يوم وكان لا يكنيني قبل ذلك: يا أبا عبدالله قال: إن لنا في كل ليلة

جمعة سروراً قال: قلت: زادك الله وما ذاك؟ قال عليه السلام: إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله العرش ووافي الأئمة معه ووافينا معهم فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد ولولا ذلك لانفذنا انتهى. وفيه أيضا عن يومس أو مفضل عن أبي عبدالله قال: ما من ليلة جمعة إلا لأولياء الله فيها سرورا. قلت كيف ذلك جعلت فداك؟ قال: إذا كان ليلة الجمعة وافي رسول الله العرش ووافي الأئمة ووافيت معهم فما أرجع إلا بعلم مستفاد ولولا ذلك لنفد ما عندي انتهى. أيضاً عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لولا أنا نزداد لانفدنا انتهى. ومنها خبر أبي بصير السابق ونحوها.

والمراد من العلم المستفاد والازدياد فيها هو علمهم بالأمور الممكنة غير المحتومة الداخلة من الامكان إلى الكون تدريجيا شيئاً بعد شيء وامراً بعد أمر، وهي علم لا غاية له ولا نهاية، وبحر لا ينفد لا ساحل له، والعمق الأكبر المنزجر بجبروت الله وعزته، وهو المراد من العلم الذي أمر الله نبيه بطلب زيادته في الآية الشريفة: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمًا﴾ وهو العلم المخزون الذي عند الله ولم يطلع عليه أحد، في الكافي عن فضيل بن يسار قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علمّه ملائكته ورسله، فإنه سيكون لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشار ويؤخر ما يشاء ويثبت ما يشاء انتهى.

وبالجملة فالأمور الممكنة غير المحتومة كالنهر الجاري من تحت جبل الأزل إلى أراضي قلوب المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام دائماً وأبداً بلا انقطاع ولا انفصال، ولما زعم بعض العلماء الاعلام أن علمهم عليهم السلام نوع واحد، ولم يطلع على أنحاء علومهم المختلفة التي هي شفاء

القلوب الغير المؤتلفة، ورأي ظواهر الأخبار الواردة في المقام مختلفة المقصود والمراد ولم يتمكن من الجمع بينها بنوع حسن وطريق مستحسن، خبط خبط عشواء وسلك الطريقة العمياء، ولو كان قائلا بأنواع علومهم وانحائها كما قال به أهل الطريقة الحقة وعلمائها، وأنهم أولياء الله وخزان علمه وعيبته، وقلوبهم محال فعل الله وأوعيته، ولم يقسهم إلى نفسه، ولم يجعلهم من سنخه وجنسه لسهل عنده الجمع بين تلك المختلفة، وراها متحدة مؤتلفة، ولم يحتج إلى التمسك بالأصل الغير الأصيل، والدليل الذي لا يسكن العليل، ولا يشفي المريض العليل، في العلم الذي هو علم الملك الجليل، ومن أراد أن يطلع إلى تفصيل علومهم عليهم السلام فليتأمل ويدقق النظر مرة بعد أخرى في شرح فقرة: «والمظهرين لأمره ونهية» في شرح «الزيارة الجامعة» فإنه شفاء للصدور، وعلى كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نور.



الفصل الثاني عشر

إعلم أن البداء الوارد في الآيات والأخبار والزيارات أيضا في هذا المقام أي في الأمور الممكنة غير المحتومة، لا في المحتومات الكونية أو الإمكانية، وتوضيح المقام يحتاج إلى التطويل في الكلام، وذلك وإن كان لازما لما فيه من كثرة الجواب والسؤال بين أهل الفضل والكمال، ولا يمكنني الآن لاختلال الأحوال واضطراب البال، لكن أشير إليه بطريق اختصار غير مخل وبيان غير ممل فأقول:

البداء بالمد الظهور كما في القاموس وغيره، هذا في اللغة، وأما ما يستفاد من الأخبار والعلماء الأخيار في اطلاقه واستعماله في معنى يصح في حق الله سبحانه فهو: إظهار ما خفى، إذ المعنى اللغوي لا يصح في الله سبحانه باتفاق المسلمين، إذ لا يخفي عليه شيء حتى يبدو له ويتجدد له رأي بعد رأي ويظهر له أمر بعد أمر، بل الأشياء كلها بذاتها وصفاتها وأوقاتها قبل وجودها على ما هي عليها معلومة له سبحانه في امكنتها وحدودها وأوقات وجودها بلا اختلاف في علمه عز وجل.

قال الفاضل المازندراني ملا محمد صالح رحمه الله في تحقيق معنى «البداء» من كتاب الكافي: البداء بالفتح والمد في اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء، وحصول العلم بعد الجهل، واتفقت الأمة على امتناع ذلك على الله سبحانه، إلا من لا يعتد به، ومن افترى ذلك على الإمامية فقد افترى كذبا عظيماً،

والإمامية منه براء، وفي العرف على ما استفدت من كلام العلماء وأئمة الحديث يطلق على معان كلها صحيح في حقه تعالى: منها: إبداء شيء وإحداثه، والحكم بوجوده بتقدير حادث، وتعلق إرادة حادث بحسب الشروط والمصالح، ومن هذا القبيل إيجاد الحوادث اليومية إلى أن قال: ومنها ترجيح أحد المتقابلين والحكم بوجوده بعد تعلق الارادة بهما تعلقا غير حتمي لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحته الآخر وشروطه، ومن هذا القبيل إجابة الداعي وتحقيق مطالبه، وتطويل العمر بصلة الرحم، أو إرادة إبقاء قوم بعد إرادة أهلاكهم إلى أن قال: ومنها: محو ما ثبت وجوده في وقت محدود بشروط معلومة ومصلحة مخصوصة، وقطع استمراره بعد انقضاء ذلك الوقت والشروط والمصالح، سواءاً ثبت بدله لتحقق الشروط والمصالح في إثباته أولا، ومن هذا القبيل الأحياء والأمانة والقبض والبسط في الأمر التكويني، ونسخ الأحكام بلا بدل أو معه في الأمر التكليفي، والنسخ أيضا داخل في البداء كما صرح به الصدوق في كتاب «التوحيد» «والاعتقادات» ومن أصحابنا من خصص البداء بالأمر التكويني وأخرج النسخ عنه، وليس لهذا التخصيص وجه يعتد به، وإنما سميت هذه المعاني بداء لظهور شيء على الخلق بعد ما كان مخفياً عنهم، ومن ثم عرف البداء بهما، إلى أن قال بعد كلام طويل:

قال الفاضل الأمين الاسترابادي: القول بالبداء رد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمور لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على وفق علمه، وملخص الرد أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم بحسب المصالح المنظورة له تعالى، وفي رواية ابن أبي عسير عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام، ما عظم الله بمثل البداء، أي ما عظم الله بشيء من الأوصاف والمحامد يكون مثل البداء، لأن تعظيمه ووصفه بالبداء الذي هو فعل من أفعاله مستلزم لتعظيمه ووصفه

بجميع الصفات الكمالية، مثل: العلم والقدرة والتدبير والإرادة والاختيار وأمثالها علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عسير عن هشام بن سالم وحفص بن البختري وغيرهما عن أبي عبدالله عليه السلام قال في هذه الآية في تفسيرها: «يمحو الله ما يشاء محوه واعدامه، ويثبت ما يشاء إثباته وإيجاده قال: فقال اعادة القول للتأكيد والتقرير: وهل يمحي إلا ما كان ثابتا في اللوح المحفوظ أو في الأعيان؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن ثابتا فيهما؟ يعني أن المحو يتعلق بالموجود، والاثبات يتعلق بالمعدوم، كل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة والخاصة والشرائط، فيزيل وجود ما أوجده في وقت، ويفيض وجود ما أراد إيجاده لانقضاء مصالح الوجود، وشرائط حسنه في الأول وتحققها للثاني، وتلك المصالح والشروط مما يختلف بأوقات الأوقات والأزمان، ودلالته على البداء بمعنى تجدد التقدير والمشيئة والارداة في كل وقت بحسب المصالح ظاهر إلى أن قال:

قال الصدوق في كتاب الاعتقادات بعد نقل هذا الحديث: ونسخ الشرايع والأحكام بشريعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ونسخ الكتب من ذلك، أقول: وهو رد على اليهود والمنكرين للنسخ باعتبار أن النسخ بداء والبداء على الله تعالى محال، وتحقيق الرد أن البداء المحال على الله سبحانه هو ظهور الشيء بعد الخفاء عليه، وأما البداء بمعنى إثبات كل شيء في وقته بإرادته لمصلحة تقتضيه فهو من أعظم أوصافه ومحامده كما عرفت انتهى محل الحاجة.

وقال ميرزا رفيعا رحمه الله في حاشيته على أصول الكافي في باب البداء: تحقيق القول في البداء: أن الأمور كلها عامها وخاصها ومطلقها ومقيدها ومنسوخها وناسخها مفرداتها ومركباتها اخباراتها وانشاءاتها بحيث لا يشذ عنها شيء منقشة في اللوح، والفائض منه على الملائكة والنفوس العلوية

والنفوس السفلية قد يكون الأمر العام والمطلق والمنسوح حسب ما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت، ويتأخر المبين إلى وقت تقتضي الحكمة فيضانه فيه، وهذه النفوس العلوية وما يشبهها يعبر عنه بكتاب المحو والاثبات، والبداء عبارة عن هذه التغييرات في ذلك الكتاب، من إثبات ما لم يكن مثبتا، ومحو ما أثبت فيه، والروايات كلها تنطبق عليه، وبملاحظة جميعها يهتدي إليه، وإنما بالغوا في إثبات البداء رداً على اليهود ومن تابعهم، حيث قالوا إن الله تبارك وتعالى فرغ من الأمر فقالوا عليه السلام كما ورد به التنزيل: يمحو الله ما يشاء ويثبت، وهل يمحو إلا ما كان مثبتا؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن؟ انتهى.

وقال سلطان المحققين مير باقر الداماد عليه الرحمة في كتاب نبراس الضياء باب (البداء) ومخرجه فيه ستة عشر حديثا إلى أن قال: فنقول: البداء ممدود على وزن السماء، وهو في اللغة اسم لما ينشأ للمرء من الرأي في أمر يظهر له من الصواب فيه، ولا يستعمل الفعل منه مفطوما عن اللام الجارة، وأصل ذلك من البدو، بمعنى الظهور، يقال بدا الأمر يبدو بدواً أي ظهر، وبدا لفلان في هذا الأمر بدأ أي نشأ وتجدد فيه رأي جديد يستصوبه، وفعل فلان كذا ثم بدا لرأي تجدد وحدث له رأي بخلافه، وهو بدوات بالتاء إلى أن قال بعد أسطر: وأما بحسب الاصطلاح فالبداء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع، فما في الأمر التشريعي والأحكام التشريعية التكليفية والوضعية المتعلقة بأفعال المكلفين نسخ، فهو في الأمر التكويني والاضافات التكوينية في المعلومات الكونية والمكونات الزمانية بداء، فالنسخ كأنه بداء تشريعي، والبداء كأنه نسخ تكويني، ولا بداء في القضاء، ولا بالنسبة إلى جناب القدوس الحق، والمفارقات المحضة من الملائكة القدسية، ولا في متن الدهر الذي هو ظرف الحصول القار، والثبات البات، ووعاء نظام الوجود كله، إنما البداء في القدر وفي امتداد

الزمان الذي هو افق التقضي والتجدد وظرف السبق واللحوق والتدريج والمتعاقب وبالنسبة إلى الكائنات الزمانية والهويات الهيولاتية، وبالجملة بالنسبة إلى من في عالم المكان والزمان، ومن في عوالم المادة وأقاليم الطبيعة، وكما حقيقة النسخ عند التحقيق إنتهاء الحكم التشريعي، وانقطاع استمراره، لا رفعه وارتفاعه عن وعاء الواقع، فكذلك حقيقة البداء عند الفحص البالغ واللحاظ الغاير، انبتات استمرار التكويني، وإنتهاء اتصال الافاضة ونفاد تمادي الفيضان في المجعول الكوني، والمعلول الزماني، ومرجعه إلى تجديد زمان الكون وتخصيص وقت الافاضة بحسب اقتضاء الشرايط والمعدات، واختلاف القوابل والاستعدادات، لا أنه ارتفاع المعلول الكائن عن وقت كونه وبطلانه في حد حصوله، هذا على مذاق الحق ومشرب التحقيق والصدوق أبو جعفر ابن بابوية رحمه الله ورضى عنه مسلكه في كتاب التوحيد جعل النسخ من البداء، وهذا الاصطلاح ليس بمرضيٍّ عندي انتهى محل الحاجة.

وبالجملة فما نقلناه من كلمات بعض أساطين الأصحاب وإن كان فيه ما فيه لا سيما الكلام الأخير مما لسنا بصدده والتعرض لفساده، لكنها صريحة في المقصود من إثبات أن المراد من البداء إذا نسب إلى الله سبحانه هو إظهار ما خفى على الخلق، مما هو في خزاين غيبه حسب ما تقتضيه الحكمة البالغة، لا المعنى اللغوي الذي هو ظهور الشيء بعد الخفاء عليه وحصول العلم بعد الجهل، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، إذ جميع الأشياء معلومة لديه على ما هي عليها باختلافها بحسب ذاتها وصفاتها وأوقاتها وهو سبحانه عالم بها قبل وجودها في أمكنتها وحدودها ووقت وجودها من دون اختلاف في علمه سبحانه، ولكل شيء من الأشياء بحسب حالاتها المختلفة حكم معين عنده سبحانه، ففي الحالة الأولى كان معلوما له ومحكوما بحكم مخصوص إلى وقت معلوم عنده، مخفي عند

الخلق، ولما انقضى ذلك الزمان والوقت المعلوم عنده المحدود بوقت مخصوص، وكان وقت الحالة الثانية غير حكم تلك الحالة الأولى، وحكم فيها بحكم ثانوي مخصوص غير الحكم الأول، بعبارة واضحة: جعل لكل وقت وحالة حكما مخصوصا معينا محدودا بحد معين ووقت مخصوص معلوم عنده، مجهول عند الخلق، فلما انقضى وقت الحكم الأول وأتى وقت الحكم الثاني المخفي على الخلق أظهره عليهم، كبيت المقدس كان له حكم معين عند الله محدود بوقت معين عنده مخفى على الخلق كانوا يتوجهون حتى نبينا ﷺ إلى بعد البعثة بمدة، فلما انتهى ذلك الوقت المحدود المعين وآن وقت التوجه إلى الكعبة أوحى إلى نبينا ﷺ: بأن ول وجهك شطر المسجد الحرام. فأظهر الله سبحانه للخلق كون الكعبة قبلة لهم في ذلك الوقت، بعدما كان مخفيا عنهم في الوقت السابق، ومنعى النسخ أيضا هو ما ذكر لا فرق بينه وبين البداء، إلا أن البداء استعمل في التكوينيات والنسخ في التشريعات، فكما أن البداء نسخ في التكوينات فكذلك النسخ عبتارة عن البدا في التشريعات.

وبالجمله كما أن الحكم يختلف بأختلاف الموضوع وتبدله، كذلك يختلف بأختلاف الأوقات والأزمان، كما أن لكل فصل من الفصول حكم مخصوص من الملبوس والمسكن، إهماله ينافي الحكمة ومراعاته عين الصواب والمصلحة، فصل الشتاء يقتضي زيادة الملبوس وحرارة المسكن واستعمال الأشياء الحارة في المأكل كل أحد بقدر قابليته وكل قطر من الأقطار بحسبه، وفصل الصيف يقتضي خلاف ذلك كله، ومخالفة ما ذكر ومراعات خلاف ما يقتضيه كل فصل خلاف الحكمة وموجبه للمفسدة والمضرة، هذا في أمر المعاض واضح وبديهي، وأما غيره من التشريعات والتكوينات فهو أيضاً كذلك، يعني تكاليف الخلق تبدل وتختلف باعتبار تبدل الأوضاع والأحوال بحسب القوة والضعف والكثرة والقلة، ولا فرق

بين البداء والنسخ في هذا المقام، نعم فرق بشيئين: أحدهما أن النسخ لا يطلق إلا على تبديل ما هو متعلق بجميع الخلق من الأحكام النوعية العامة، مثل القبلة وبعض الأحكام الشرعية التي نسخت بعد ما كانت في يبدو الإسلام، وإما البداء فتطلق على تبديل ما هو متعلق بشخص مخصوص أو حكم معين من الأمور الخاصة، كالموت وحيات شخص مخصوص، أو فرقة مخصوصة وطول عمره أو قصره، أو عمرها أو قصرها، وثانيهما أن النسخ لا يكون إلا في الحكم، والبداء تكون في الحكم وفي المحكوم أيضاً.

الحاصل ليس شيء من الأشياء في عالم من العوالم سواء كان كليا أم جزئيا إلا وله عندالله وقت مقدر وحد محدود وقدر معلوم وحكم مخصوص بمقتضى ذلك العام وحسب قدر الشيء وقته، فتغيير الله سبحانه ذلك الشيء إلى شيء آخر في رتبته وأخراجه من عالم إلى عالم كإخراجه من عالم الإمكان إلى عالم الكون وتغيير حكمه بحسب عالمه هو البداء، وأما تغيير حكمه فقط هو النسخ، يفعل الله ما يشاء كما يشاء، فلا يمكن أن يقال: إن الأمر الجديد في البداء أو الحكم الجديد في النسخ كان مخفيا ومجهولا عندالله سبحانه ثم ظهر له وعلم، بل يقال في حقه سبحانه إن هذا الأمر الجديد علم بعد علم، وظهر بعد ظهور، لا يغرب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير»، هذا بالنسبة إلى الله خالق كل شيء موجدها، وأما بالنسبة إلى الخلق فيجري فيهم المعنى اللغوي، ويصح، يعني: هذه التبدلات الجديدة بالنسبة إليهم كلها ظهورات بعد خفاء، وعلوم بعد جعل. إذا عرفت ما ذكرنا سهل عليك معنى ما ورد في زيارة الأمامين الهمامين الجوادين والعسكرين سلام الله عليهم من قوله عليه السلام: «السلام عليك يا من بدا لله في شأنه».

توضيح

لما كان البداء بالنسبة إلى الله سبحانه هو اظهار ما خفى على الخلق قلنا أن نوجه ذلك في حق الأئمة بأحد وجهين:

الأول: أن أمهات الأئمة عليهم السلام كن إلى الصادق عليه السلام أحرارا، والناس يزعمون أن أنوار الأئمة لا بد أن تكون وتقر في الأرحام الطاهرة من الأمهات الأحرار، وليست لغيرها من الأمهات الأماء وأرحامها قابلية تحمل تلك الأنوار الطاهرة، والحكمة الإلهية لما اقتضت أن تكون أنوار باقي الأئمة عليه السلام من موسى بن جعفر إلى بقية الله في أرضه وسمائه عجل الله فرجه الشريف - في أرحام الأمهات الأماء، ومقتضى تلك الحكمة الإلهية كان معلوما عنده عز وجل ومخفيا مجهولا عند الخلق، وأتى وقته وآن أوانه أظهر الله سبحانه في حقهم عليه السلام ما كان مخفيا عن الناس ومجهولا لهم ومحجوبا عنهم من كون أمهاتهم من الصادق إلى الحجة ابن الحسن عجل الله فرجه الشريف اماءاً، فكانت أم الإمام موسى بن جعفر عليه السلام حميده، اشتريت بسبعين ديناراً، وأم الإمام الرضا عليه السلام نجمه المكناة بأم البنين وهي نوبية اشترتها حميدة أم الإمام لنفسها، ورأت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها أن تهب نجمة إلى ابنها موسى، وأخبرها أنه يتولد منها الرضا عليه السلام، وأم الإمام الجواد(خيزران)، وهي جارية نوبية من أهل بيت المارية القبطية أم إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأم الإمام الهادي درة وهي جارية مغربية، وأم الإمام العسكري حديث وهي من بنات الملوك، وأم الإمام بقية الله عجل الله فرجه الشريف (نرجس) وقصتها معروفة.

الوجه الثاني: إن الناس زعموا أن أمر الإمامة في غيرهم، واقتضت المصلحة كالتقية وغيرها خفاء أمامتهم ووصايتهم عند الخلق مدة من الزمان، ولما انقضت تلك المدة المعلومة اظهر الله لهم أمر أمامتهم

المعلوم عنده والمجهول عند الخلق والمخفي عنهم والمستور المحجوب عنهم، كما أنه في زمان الصادق عليه السلام مدة من الزمان كان الناس يزعمون أن الأمامة من بعده في ابنه اسماعيل، ولما توفي ظهر أمامه موسى بن جعفر عليه السلام، وعلموا أنه هو الامام، وكذا مدة من الزمان في زمن الرضا عليه السلام، كان الخلق يزعمون أن الإمام بعده ابنه أبو جعفر، ولما توفي ظهر أمامة أبي محمد الجواد عليه السلام عند الخلق، وعلموا أنه الإمام. فالمراد من البداء في زيارتهم يحتمل أن يكون أحد الوجهين أو كلاهما، على كل حال فالمراد منه بالنسبة إلى الله عز وجل هو إظهار ما خفى على الخلق لا المعنوي اللغوي تعالى الله عن ذلك.



الفصل الثالث عشر

عود في تحقيق البداء: إعلم أن البداء باب من أبواب رحمة الله فتحها لعباده حتى لا ييأسوا من رحمة الله، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الخاسرون، وقال الحسين في دعاء عرفه: (إلهي إن اختلاف تدبيرك وسرعة أطوار مقاديرك منعا عبادك العارفين بك عن السكون إلى عطاء واليأس منك في بلاء) الخ. فتبديل الله سبحانه وتغييره شيئا بشيء آخر سواء كان في الأعيان أم في الأحكام ليس لمانع يمنعه من إجراء الحكم الأولى حتى يبدل الأمر الأول بأمر جديد، أو الجهل بالأمر الأول، فعلم فبدل، أو لغفلة ثم التفت فرأى الأمر الثاني هو الأولى فغير، كما قالت اليهود، وانكروا النسخ والبداء، تعالى الله ربي عن جميع ذلك علوا كبيرا، بل هو جل وعلى عالم بجميع العواقب، وقادر على كل مصالح العباد، فبمقتضى مصالحهم يحدث أمرا بعد أمر، ويظهر شأنا بعد شأن، ويصرح بذلك ما رواه العسكري عليه السلام في تفسيره من احتجاج النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع اليهود في خصوص نسخ بيت المقدس وكونه قبلة، وإن كانت الرواية طويلة، لكن نذكر منها محل الحاجة، قال العسكري عليه السلام: فقالوا: يا محمد فبدأ لربك فيما كان أمرك به بزعمك من الصلواة إلى بيت المقدس حين نقلك إلى الكعبة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما بدأ له عن ذلك فإنه العلام بالعواقب والقادر على المصالح لا يستدرك على نفسه غلطا ولا يستحدث رأيا بخلاف المقدم جل عن ذلك،

ولا يقع عليه أيضاً مانع يمنعه عن مراده وليس يبدوا إلا لمن كان هذا وصفه وهو عز وجل يتعالى عن هذه الصفات علوا كبيرا، ثم قال لهم رسول ﷺ: أيها اليهود أخبروني عن الله أليس يمرض ثم يصحح ثم يمرض أبدا له في ذلك؟ أليس يحيي ويميت أبدا له في الحياة؟ أليس يأتي بالليل في أثر النهار والنهار في أثر الليل أبدا له في كل واحد من ذلك؟ قالوا: لا قال: فكذلك الله تعبد نبيه محمدا بالصلوة إلى الكعبة بعد أن كان تعبده بالصلوة إلى بيت المقدس وما بدأ له في الأول، ثم قال لهم: أليس الله يأتي بالشتاء في أثر الصيف والصيف في أثر الشتاء أبدا له في كل واحد من ذلك؟ قالوا: لا قال: فكذلك لم يبدوا له في القبلة، ثم قال: أليس الزمكم في الشتاء أن تحترزوا من البرد بالثياب والزمكم في الصيف أن تحترزوا من الحرا فبدا له في الصيف حين أمركم بخلاف ما أمركم به في الشتاء قالوا: ه لا فقال رسول الله: فكذا لكم الله تعبدكم في وقت لصلاح يعلمه بشيء ثم في وقت آخر لصلاح آخر يعلمه بشيء آخر، فإذا أطعتم الله في الحالتين ثوابه انتهى الخبر الشريف.

وبالجملة إذا علمت معنى البدا مجملا فنقول: إن ما تكون من الأعيان أي: دخل إلى عالم الشهود والعيان ليس فيه البداء إذ كان محتوما وجرى عليه قلم الأمضاء، وما كان كذلك لا يتغيير ولا يتبدل إذ فيه خلال الحكمة، وإن كان سبحانه قادرا على ذلك كما هو صريح ما قاله الصادق عليه السلام، فإذا وقع العين المفهوم فلا بداء، يفعل الله ما يشاء، ومن هذا القبيل ما أخبر به الله عز وجل أنبيائه ورسله، أو أخير الخلق بلسانهم لأنه عز وجل أجل من أن يكذب نفسه بتكذيب أنبيائه ورساله وأوليائه عند الخلق، فالبداء فيها خلاف الحكمة أيضا، فلا يخبر الأنبياء والرسل أو الخلق بلسانهم إلا ما هو حتم وقوعه بسبب المقتضيات، وعدم الموانع الغيبية، ولو جاز فيه البداء لزم خلف الوعد، ونسبة الأنبياء والرسل عند

الخلق إلى الجهل والباطل العياذ بالله. في البحار عن تفسير العياشي عن الفضيل قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من الأمور أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء ويمحوا ما يشاء ويثبت منها ما يشاء لم يطلع على ذلك أحدا يعني الموقوفة، فأما ما جائت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه ولا نبيه ولا ملائكته انتهى. أيضا فيه عن كتاب حسين بن عثمان عن سليمان الطلحي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عما أخبرت به الرسل عن ربها وأنهت ذلك إلى قومها أيكون لله البدا فيه؟ قال: أما أني لا أقول لك أنه يفعل ولكن إن شاء يفعل انتهى.

والاخبار بهذا المضون كثيرة، نعم أن أخبر الله سبحانه لأنبيائه أو للخلق بلسانهم بشيء من عالم الغيب ليس له مانع منه ولكن لم يحتم وقوعه ولم يجر عليه قلم الأمضاء بل هو مشروط بشرط من عالم الشهاده الذي هو مانع من وقوعه ولم يقع ذلك الشيء لا يلزم في هذه الصورة خلاف الحكمة وتكذيب الأنبياء، إذ هم عليهم السلام أيضاً أخبروا عن الله سبحانه بذلك المانع كالدعا مثلا أنه يدفع البلاء، والصدقة وصلة الرحم يطولان العمر، فإن أخبروا في هذه الصورة بشيء ووقع صدق الله ورسوله، وإن أخبرو ولم يقع للمانع الظاهري كالدعاء والصدقة والصلة ونحوها أيضا صدق الله ورسله، إذا خبر الله سبحانه بلسان أنبيائه أن الدعاء يدفع البلا ويمنع عن مجيئه، وصلة الرحم والصدقة يطولان العمر ويمنعان عن قصره، ويشيرإلى ذلك ما روى عنهم ما معناه: إن أخبرناكم بشيء وكان فقولوا: صدق الله ورسوله، وإن لم يكن فقولوا: صدق الله ورسوله توجروا مرتين (هي).

وكثيرا ما وقع من هذا القبيل من الأنبياء، أخبروا بشيء ولم يقع لمانع

ظاهري، منها ما في البحار عن أبي عبدالله قال: مرَّ يهودي بالنبي ﷺ فقال: السام عليك. فقال النبي ﷺ عليك. فقال أصحابه إنما سلم عليك بالموت فقال: الموت عليك. فقال النبي ﷺ: وكذلك رددت، ثم قال النبي ﷺ: إن هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه فيقتله. قال: فذهب اليهودي فاحتطب حطبا كثيرا فاحتمله ثم لم يلبث أن انصرف فقال له رسول الله: ضعه فوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاض على عود. فقال: «يا يهودي أي شيء عملت اليوم؟ فقال: ما علمت عملا الا حطبي هذا احتملته فجئت به وكان كعكتان فأكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين. فقال رسول الله: بها دفع الله، ثم قال: إن الصدفة تدفع ميتة السوء عن الإنسان إنتهى.

فيه أيضاً عن قصص الأنبياء بالإسناد إلى الصدوق عن أبيه عن أبيه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم قال: سأل عبدالأعلى مولى بني سالم الصادق وأنا عنده حديثا يرويه الناس فقال: وما هو؟ قال: يروون أن الله عز وجل أوحى إلى حزقيل النبي: أن أخبر فلان الملك إني متوفيك يوم كذا، فأتى حز قيل الملك فأخبره بذلك، قال: فدعى الله وهو على سريره حتى سقط ما بين الحايط والسرير وقال: يا رب أخرني حتى يشيب طفلي وأقضي أمري، فأوحى الله إلى ذلك النبي: إن أئت فلانا وقل: إني أنسات في عمره خمسة عشر سنة. فقال النبي: يا رب وعزتك أنك تعلم إني لم أكذب كذبة قط. فأوحى الله إليه: إنما أنت عبد مأمور فأبلغه انتهى.

وفيه أيضا عن قصص الأنبياء عن أبي جعفر عليه السلام قال: بينما داود عليه السلام جالس وعنده شاب رث الهيئة يكثر الجلوس عنده ويطيل الصمت إذ أتاه ملك الموت فسلم عليه واحَّد ملك الموت النظر إلى الشاب، فقال

داود عليه السلام، نظرت إلى هذا ؟ فقال: نعم إني أمرت بقبض روحه إلى سبعة أيام في هذا الموضع، فرحمه داود عليه السلام فقال: يا شاب هل لك امرأة؟ قال: لا وما تزوجت قط قال داود عليه السلام: فات فلانا - رجلا كان عظيم القدر في بني إسرائيل - فقل له: داود يأمرك أن تزوجني ابنتك وتدخلها الليلة، وخذ من النفقة ما تحتاج إليها وكن عنده، فإذا مضت سبعة أيام فوافني في هذا الموضع، فمضى الشاب برسالة داود عليه السلام فزوجه الرجل ابنته وادخلوها عليه وأقام عندما سبعة أيام ثم وافى داود يوم الثامن، فقال له داود: يا شبا كيف رأيت ما كنت فيه؟ قال ما كنت يوم في نعمه ولا سرور قط أعظم مما كنت فيه؟ قال داود: اجلس، فجلس، وداود ينتظر أن يقبض روحه، فلما طال قال: انصرف إلى منزلك فكن مع أهلك فإذا كان يوم الثامن فوافني ههنا، فمضى الشاب ثم وافاه يوم الثامن وجلس عنده ثم انصرف اسبوعا آخر ثم أتاه وجلس فجاء ملك الموت داود فقال داود صلوات الله عليه وآله: ألست حدثتني أنك أمرت بقبض روح هذا الشاب إلى سبعة أيام؟ بلى. فقال: قد مضت ثمانية وثمانية وثمانية.

قال: يا داود إن الله تعالى رحمه برحمتك له فأخر في أجله ثلاثين سنة انتهى. وفيه أيضا عن أمالي الصدوق عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبدالله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام: أن عيسى روح الله مر بقوم مجلبين، فقال ما هؤلاء؟ قيل: يا روح الله أن فلانة بنت فلان تهدى إلى فلان بن فلان في ليلتها هذه . قال: يجلبون اليوم ويبكون غدا. فقال قائل منهم: ولم يا رسول الله؟ قال لأن صاخبتهم ميتة في ليلتها هذه. فقال القائلون بمقالته صدق الله وصدق رسوله، وقال أهل النفاق: وما أقرب غدا. فلما أصبحوا جائوا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء، فقالوا: يا روح الله أن التي أخبرتنا أمس أنها ميتة لم تمت، فقال عيسى: يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا إليها فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب فخرج

زوجها فقال له عيسى: استأذن لي على صاحبتك قال: فدخل عليها فأخبرها أن روح الله وكلمته بالباب مع عدة، فتحذرت فدخل عليها فقال لها: ما صنعت ليلتك هذه؟ قالت: لم أصنع شيئا إلا وقد كنت أصنعه فيما مضى، أنه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله ما يقوته إلى ما مثلها، وأنه جاءني في ليلة هذه وأنا مشغولة بأمري وأهلي في مشاغل فهتف فلم يجبه أحد ثم هتف فلم يجب حتى هتف مرارا، فلما سمعت مقالته قمت متنكرة حتى أنلته كما كنا ننيله. فقال لها تنحى عن مجلسك، فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعه عاض على ذنبه فقال عليه السلام: بما صنعت صرف عنك هذا انتهى. وبالجملة نظاير هذه الأخبار كثيرة صريحة في وقوع البداء فيما أخبر الله سبحانه أو أنبيائه للخلق، ولا تنافي بينها وبين ما تدل على عدم وقوع البداء فيما أخبر الله وأنبيائه وأوليائه للخلق.

وبيان رفع التنافي مختصرا: إن جميع ما أخبر الله به أنبيائه محتومات ليس لها مانع غيبي ولا مشروط بشرط غيبي حتى يكون له سبحانه البداء هذا مدلول الفرقة الثانية من الأخبار، ومدلول الفرقة الأولى: أنه نعم ما أخبر الله به أنبيائه حتى ليس له مانع ولا شرط غيبي، لكن ربما يكون له مانع وشرط من عالم الظاهر والشهود فيقع البداء والله العالم، فكان مدلول الفرقتين إذا ضممت بعضها ببعض أن ما أخبر الله به أنبيائه وأوليائه كلها حتمي لا يقع فيها البداء أبدا، إلا إذا كان لها مانع وشرط ظاهري شهودي أخبر الله سبحانه أنبيائه أيضا بما نعيته وشرطيته كالدعاء وصلة الرحم والصدقة وزيارة الحسين عليه السلام ونحوها، وبما ذكر يرفع التنافي بين الفرقتين من الأخبار ويجمع بينهما، والمجلسي رحمه الله في البحار في باب البداء قد جمع بينهما بوجوه عديدة لكن بعضها فاسدة وبعضها باردة فراجعها حتى تعرف صدق المقال وتميز السراب من الماء الزلال، هذا كله في المكونات.

وأما الأشياء التي في عالم الإمكان لم تهرج بعد إلى الكون فهي على قسمين: قسم محتوم يعني جرى عليه قلم الامضاء في خروجه إلى الكون وأخبر به أنبيائه وأوليائه فلا يكون فيه البداء أيضا لاستلزامه تكذيب النفس وخلف الميعاد.

(وأما القسم الثاني) وهو الأشياء الموجودة في الإمكان غير المحتومة فيقع فيها البداء ولا يلزم الفساد ويمحو الله منه ما يشاء ويثبت وهو العلم المخزون الذي لم يطلع الله عليه أحدا من خلقه قال الباقر عليه السلام في الخبر السابق: العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحد من خلقه وعلم علمه ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه سيكون لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويثبت ما يشاء انتهى.

وبالجملة لما عرفت مجملاً معنى (البداء) ومحل وقوعه تتوجه الآن إلى ما نحن نحوم حوله من المقصود والمرام وما عليه الهمة والاهتمام ونقول: أن الأشياء المحتومة من الله سبحانه سواء كانت كونية أم مكانية يعلمها المعصومون الأربعة عشر (سلام الله عليهم) ويطلعون عليها، فالكونية منها بعلمهم الكوني بطور الاحاطة والعيان، والإمكانية منها بطور الأخبار والبيان كما صرح به الأدلة والبرهان وبيناه بأوضح بيان بأدلة واضحة وبراهين لايحة لا يحوم حولها شك ولا ارتياب ولا يفسدها وهم ولا اضطراب، وقلنا: إن الأخبار الصريحة في علمهم عليهم السلام بجميع ما كان وما يكون وما هو كاين موردها ومحلها الأشياء المحتومة التي لا يكون ولا يقع فيها البداء للزوم خلف الميعاد وتكذيب النفس والأنبياء والأولياء والملائكة، وإن كان الله سبحانه قادرا لتغييرها وتبديلها ومحوها أيضا، إذ سلب القدرة لا يجوز عنه عز وجل لأنها من صفات الذات التي هي عين الذات لا تغاير بينها وبين الذات بوجه.

وأما الأشياء التي لم تخرج بعد من الإمكان إلى الكون ولم يجر عليها قلم الامضاء بل هي غير محتومة بالخروج إلى الكون لمانع أو شرط غيبي فما دامت في الإمكان مشروطة أو موقوفة بالأمور الغيبية غير محتومة بالخروج منه لا يعلمونها صلوات الله عليهم بعلمهم الكوني إذ ما تكون حتى يتعلق بها العلم الكوني، والعلم لا يكون إلا بعد وجود المعلوم، بل إذا لم يوجد المعلوم ولم يتكون لا يصدق عليه العلم ولا الجهل، ولا يجريان فيه، إذ هما فرع وجود المعلوم، فالقول بعلمهم عليهم السلام بها وعدمه حيئنذ كلام بلا حاصل، كما أن الدواة والمداد إمكان المكتوبات، فالقلم إن كان ذا شعور يعلم جميع ما أخرجتها به من الدوات إلى الدفتر، أو أخبرته بإحراجها منها إليه حتما، وأما ما لم تخرجها منها إليه بعد ولم تخبر القلم بإخراجك إياها به إليه حتما لا يقال أن القلم جاهل بها أو عالم. فكذلك الأئمة عليهم السلام قلم امضاء الله سبحانه ويده الباسطة لأن قلوبهم أوعية مشيته لا يصدق عليهم في الواقع الجهل بالأشياء الغير المحتومة مما في عالم الإمكان ولا العلم، إذا لم تتعلق مشية الله سبحانه بحتميتها بالخروج إلى الكون، ولم تتعلق أيضا بإيجادها الكوني، ففي هذا المقام قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾، ويسئولن عليهم السلام من الله الزيادة وأمرهم بسؤالها منه قل رب زدني علما»، والزيادة تحصل لهم أما بالإيجاد الكوني أو بإخبار الله فإنها تكون حتما آنا فإنا، وعلى هذا المقام حملت أخبار طلب الزيادة كقولهم: لو لم نزد لنفد ما عندنا ونحوه وهو (العمق الأكبر) والبحر الذي لا غاية له ولا ساحل ولا نهاية يجري من هذا البحر كالنهر آنا فآنا إلى أراضي قلوبهم بلا انقطاع ولا نفصال، وفي هذا المقام، يقع البداء والتغيير والتبديل، ولا يلزم خلاف الحكمة وتكذيب النفس والأنبياء والملائك. وقال مولى الموالي عليه السلام: (لولا آية في كتاب الله «يمحو الله ما يشاء ويثبت» لأخبرتكم بما كان وما يكون إلى يوم القيامة).

خلاصة الكلام ومختصر المقام: أن المعصومين الأربعة عشر(صلوات الله عليهم) يعلمون جميع المحتومات الكونية والإمكانية بالحضور والاحاطية والعيان لا بالحصول والالتفات والبيان، وغير المحتومات الإمكانية أن أرادوا يعلمونها بأخبار الله، هذا كله بالنسبة إلى علمهم الكوني، وأما بعلمهم الإمكاني فلا يخفى عليهم شيء قط.

وبالجملة قد جمعنا لك الأخبار المختلفة الواردة في عملهم عليهم السلام التي صارت سببا لتحير الفحول واضطراب العقول من أهل المعقول والمنقول بطريق سهل سمح وبيان واضح لايح لم يسبقني إليه أحد فيما أعلم والحمدلله على ما هداني برحمته.



المقالة الثانية عشرة

في مسألة الإمكان



الفصل الأول

أعلم أن الأشياء لها وجودان وجود إجمالي ذكري ووجود تفصيلي عيني، وبعبارة أخرى: وجود ذائب إمكاني صلوحي ووجود منعقد كوني بياني، بيانه مختصرا:

إنا إذا نظرنا إلى الموجودات وجدناها مضافا إلى تعينها فعلا باسم خاص وتصورها بصورة معينة إن لها بالنسبة إلى قدرته سبحانه أطوارا غير محصورة لنا ممكن كونها وإن لم تلبس فعلا حلة الكون، مثلا: إذا نسبت زيداً إلى قدرته سبحانه وجدته يمكن أن يخلقه تعالى على أطوار غير متناهية مثل أن يخلقه إنسانا وإن يخلقه حيوانا من أي قسم من أقسام الحيوان كان أو يخلقه حجراً من أي قسم شاء أو شجراً كذلك أو براً أو بحراً أو سعيداً على أي مرتبة من مراتب السعادة كان أو شقيا كان أو ملكاً أو شيطانا إلى ما لا نهاية له من الأطوار الكونية التي لا تدخل تحت حصّرنا الممكنة فعلا في حق زيد المقدورة له سبحانه على الاطلاق لأنه قادر على ما يشاء يعطي كل طور من يشاء ويسلبه عمن يشاء ويقلب ما يشاء لما يشاء؛ ومن ذلك نوع المعاجز ككون العصا حية ورجوعها على حَّالها، وانقلاب المنافق سلحفاة بأمر مولانا أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومسخ عدوه كلباً، أو كون الرجل امرأة وبالعكس، وإحياء العظام البالية، وإخراج الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ كل حار وبارد من لبنة صغيرة، إلى غير ذلك مما وقع أو يمكن أن يقع. وكذلك الحالات والأطوار المعتورة على الشيء الواحد من حين تكونه إلى فنائه

(ما لكم لا ترجعون لله وقاراً وقد خلقكم أطوارا)، وكلما اعتور طور لحق ما قبله من الطور إلى إمكانه، وهكذا كلها إمكانات ليست باعتبارية منوطة باعتبار المعتبر بل هي موجودة في ملكة تعالى بالوجود الصلوحي كان هناك معتبرا أم لم يكن، وإن كانت الإمكانات متفاوتة بالنسبة إلى الأشياء قربا وبعدا من لبس حلة الكون كإمكان الخشبة سريرا والنطفة علقة والحصرم عنبا فإنها في القرب غير إمكان النواة سريراً أو عنبا أو الفواكه علقة وإمكان العقل جسماً وبالعكس، هذا بالنسبة إلى نفس الأشياء، وأما بالنسبة إلى قدرته تعالى فالكل على السوية، ومجموع تلك الإمكانات وجود واحد مطلق ذائب فيه ذكر جميع ما يمكن أن يلبس حلة الكون قدره، وإن كان يمتنع ليس بعضها حكمة، ولن يلبس أبدا، ككون النبي شقيا لمنافاته الحكمة.

ومن البين أن هذا الوجود الصلوحي سابقاً على الوجود الكوني رتبة لأن الثاني هو انعقاد الأول وتعينه كالمداد الذي هو بالنسبة إلى الحروف بحر ذائب سيَّال، والحروف المكتوبة تعيناته، فالمداد مثال الوجود الامكاني والحروف مثال الوجودات الكونية، فالأشياء المكتوبة قبل أن تدخل في حيز الكون كلها مذكورة في ذلك البحر بالوجود الذكري الصلوحي قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ حيث حكم سبحانه بأن الشيء قبل الكون له عندالله خزائن ينزله منها إلى العين فهذه الخزائن إن كانت ذاته تعالى: كما هو مذهب من قال بكمون الأشياء في ذاته بنحو أشرف - لزم كون ذاته تعالى محلا وظرفا، ولزم التغيير في ذاته، إذ حالة تنزل الأشياء وانفصالها غير حالة اتصالها، ولزم التولد من ذاته وعدم كونه صمداً إلى غير ذلك من أحوال الحدث الممتنعة من الأزل وإن كانت الخزائن خارج الذات وهي غير مقام كون الشيء وعينيته ثبت المطلوب، فخذها قصيرة من طويلة، واطلب التفصيل

من مظانه. إذا فهمت ذلك عرفت أن الإمكان بهذا المعنى أي الوجود الذكري أمر أصيل لأنه أصل الشيء لا صفة كما زعمه بعض القاصرين، وهذا الإمكان هو قسيم الكون وأصله غير الإمكان المقابل للوجوب والامتناع الشامل لما سوى الله وهذا هو مراد الشيخ الأجل الاحسائي قدس سره فتأمل ولا تنكر ما لم تحط به خبراً.

وبعض المعاصرين حيث لم يتعقل ذلك وخفي عليه المراد منه شدد النكير عليه في رسالته قال: مسألة أو جملة مسائل مخصوصة بشيخ واتباع أو آنست كه امكان را مخلوق ميداند وميكويد كه خداوند أول امكانرا افريده واو غير متناهيست وخزاين خدا عبارت از آنست وان محل ميشت است وزمان ان سرمداست وجود مطلق غير مشروط عبارت از انست وحقيقت محمدية آنست، بس ازو اين خزينه نازل ميشود بعالم وجود ميد كه أول إن عقل او است وان باب خزينه است وهمان عقل پيغمبر صلى الله عليه وآله وسلم باشد إلى آخره، ومتكلمين متشرعة امكانرا بالذات دانند وامر اعتبارى دانند وممكن بالغير را باطل شمارند جنانجه خواجه نصير الدين در تجريد ميكويد كه هر يك از واجب وممتنع وممكن يا بالذات باشند يا بالغير ممكن در آن بالغير تصور نشود، ودليل شيخ بر حدوث إمكان كه در شرح فقره(وارتضاكم لغيبه)، كفته: وهو أنه إذا كان الممكن ممكناً لذاته لا يخلو إما أن يكون قبل إيجاده شيئاً أو ليس بشيء، فإن كان شيئاً فهو قديم ولا يمكن إيجاده لأنه بالإيجاد يتغير والذات لا تتغير، وإن لم يمكن شيئاً فهو بإيجاده ممكن الوجود لغيره إذ ليس له ذكر قبل الإيجاد في جميع مراتب الوجود انتهى. وحاصلش اينست كه ممكن قبل وجودش شيء نيست تا إينكه إمكان، داشته باشد وجون محلش حادث است، بس إن صفت نيز حادث باشد بطريق أولى واين دليل درست نيست زيراكه إمكان وصف اعتباريست واز معقولات ثانية است وجودي در خارج ندارد بلكه حكم

عقلي است بر مفهوم ذهني بلحاظ نسبتش بوجود خارجي، وجنين أو صافرا وجود موصوف لازم نيست، وجناب شيخ دليل حكمارا نقل كرده وجود حلى از أن نداده، ودليل أنها بر نفي إمكان غير انست كه انجه را ممكن بالغير كوئي اگر بملاحظة ذاتش في نفسه ممكن است بس ممكن ذاتيست نه غيري واكر بالذات واجب است يا ممتنع انقلاب ذات لازم ايد وان محالست، وأيضاً اگر خدا أول اشيائرا ممكن كرده بعد موجود نموده باشد يس بايد قادر باشد كه فعلا اشياء را معدوم كند واز إمكان خارج، نمايد جون از امكان خارج شود داخل در ممتنع يا واجب ذاتي خواهد شد واين انقلابست بس اگر ثانيا قادر بر عود بإمكان باشد باز انقلاب لازم ايد، وأيضا أو عالم امكانرا غير متناهي ميداند ووجود غير متناهي مجتمعا ممتنع است بضرورة العقل، بس حق در اين مسألة يا متكلمين متشرعة است وفروعاتي كه شيخ براين مطلب مترتب كرده همه بي اصل است والله العالم.

يعني أن من جملة المسائل المخصوصة بالشيخ وأتباعه هو أنه يقول: بأن الإمكان مخلوق وإن الله خلق أولاً الإمكان وهو غير متناه وخزاين الله عبارة عنه وهو محل المشيئة وزمانه السرمد، والوجود المطلق غير المشروط وهو الحقيقة المحمدية، فينزل من تلك الخزينة إلى عالم الوجود المقيد الذي أوله العقل وهو باب الخزينة وهو عقل النبي ﷺ إلى آخره، وأما المتكلمون من المتشرعة فيقولون: إن الإمكان بالذات هو أمر اعتباري والممكن بالغير باطل كما يقول خواجه نصير الدين في التجريد: إن كلا من الواجب والممتنع والممكن أما بالذات وأما بالغير إلا الممكن فلا يتصور فيه بالغير، ودليل الشيخ على حدوث الإمكان هو ما قاله في شرح فقرة: (وارتضاكم لغيبه) وهو أنه: إذا كان الممكن ممكناً لذاته لا يخلو أما أن يكون قبل إيجاده شيئاً أو ليس بشيء، فإن كان شيئاً فهو قديم ولا يمكن

إيجاده لأنه بالإيجاد يتغير والذات لا تتغير، وإن لم يكن شيئاً فهو بإيجاده ممكن الوجود لغيره، إذ ليس له ذكر قبل الإيجاد في جميع مراتب الوجود انتهى وحاصله إن الممكن قبل وجوده ليس بشيئ حتى يكون له إمكان، ولما كان محله حادثا فتلك الصفة أيضا تكون حادثة بالطريق الأولى، وهذا الدليل ليس بصحيح إذ الإمكان وصف اعتباري ومن المعقولات الثانية ليس له وجود خارجي بل هو حكم عقلي على المفهوم الذهني بلحاظ نسبته إلى الوجود الخارجي، وما هو هكذا من الأوصاف لا يلزمها وجود الموصوف، وجناب الشيخ نقل دليل الحكماء ولم يجب عنه. بالجواب الحلي، ودليلهم على نفي الإمكان الغيري هو: إن كلما يقال له الممكن بالغير إن كان بملاحظة ذاته في نفسه ممكنا فالممكن ذاتي لا غيري، وإن كان بالذات واجباً أو ممتنعاً لزم انقلاب الذات وهو محال، وأيضاً أن جعل الله سبحانه الأشياء أولا ممكنا ثم جعلها موجودا فلا بد أن يكون قادراً على أن يجعلها فعلا معدوما ويخرجها من الامكان، فإن خرجت من الإمكان فأما تدخل في الامتناع أو الواجب الذاتي فهذا انقلاب، ثم أن قدر ثانياً على عودها إلى الإمكان لزم الانقلاب أيضا، وإيضا يقول هو: «إن الإمكان غير متناهي فالوجود غير المتناهي مجتمعا ممتنع بضرورة العقل، فالحق في المسألة مع متكلمي المتشرعة والفروع التي يذكرها الشيخ ويرتبها على هذا المطلب كلها بلا أصل والله العالم انتهى.

والعاقل المنصف لو تدبر في هذا الكلام بعين الانصاف عرف أنه لو تم لزم منه نسبة العجز إلى الله سبحانه وسلب القدرة عنه التي هي من الصفات الذاتية تعالى ربي عما يقولون علواً كبيراً وسنوضحه قريباً إنشاء الله تعالى والله الموفق للصواب.



الفصل الثاني

أعلم أن القوم قالوا: إن المعقولات خمس يعني قسموا الأشياء إلى خمسلا أقسام واجب الوجود لذاته وهو الذات الأحدية جلَّ وعلى، وواجب الوجود لغيره وهو وجود المعلول وقت وجود علته، وممتنع الوجود لذاته وهو شريك الباري، وممتنع الوجود لغيره وهو وجود المعلول وقت عدم وجود علته، وممكن الوجود لذاته كالممكنات، وقالوا بعدم وجود الممكن لغيره زعماً منهم أنه لو صح لزم انقلاب الحقائق وهو محال على زعمهم.

ووجه استدلالهم إن الممكن قبل وجوده أما واجب أو ممتنع، فإن كان ممكناً للغير لزم انقلاب الواجب أو الممتنع إلى الممكن وانقلاب الحقائق محال، فلا بد أن يكون وجود الممكن لذاته، ولا يخفي على البصير الناقد أنه خال عن التحقيق، وغير لايق بالتصديق، يعرفه كل نظر دقيق وصاحب فكر عميق لما فيه من وجوده ردية:

الأول: أن الأقسام لا بد لها من وجود مقسم مشترك بينها وجهة جامعة لها تكون هي الجنس متميزة في كل منها بما يخصها يكون هو الفصل، فحينئذ يلزم أن يكون بين واجب الوجود لذاته وبين سائر الأقسام جهة جامعة بينهما متميزة بما يختص لكل واحد من الأقسام كالوجوب والامتناع والامكان، ومن البديهي أن هذا يستلزم تركيبه سبحانه مما به الاشتراك وهو الوجود وما به الامتياز وهو الوجوب، وكل مركب محتاج فقير، وهو ممتنع من الأزل عز وجل.

الثاني: إن القسمة لا تكون إلا من بعد انتزاع المقسم من تلك الأقسام وإدراكه بوجه ما، وتلزمه المناسبة بين المدرِك بالكسر والمدرَك بالفتح، وإلا لزم أن يدرك كل شيء كل شيء وهو واضح الفساد لما نرى وجداناً أن المبصرات مدركة بالبصر لما بينهما من المناسبة لا بالسمع، وكذلك الأصوات تدرك بالسمع للمناسبة بينهما لا بالبصر لعدمها، ولا مناسبة قطعاً بين الواجب والممكن والممتنع، إذ الواجب هو الغني المطلق، والممكن هو الفقير الصرف والمحتاج المحض، والممتنع هو العدم الصرف الذي لا يتصور بنحو من أنحاء الوجود.

الثالث: إن المراد من الممكن بالذات ما هو؟ إن كان المراد منه أن إمكانه من نفسه كما هو الظاهر من كلامهم لا بإيجاد الغير فهو واجب الوجود لا الممكن، لأنه دائماً في وجوده وإيجاده وبقاه محتاج إلى الغير، وإن كان المراد منه أنه ممكن بإيجاد الغير فما معنى لذاته؟.

الرابع: إن الممكن قبل إيجاده هل كان شيئاً أم لا؟ فإن كان شيئا لزم أن يكون قديما وإيجاد القديم محال إذ لا يتغير بوجه، وإن لم يكن شيئاً قبل إيجاده وبالحركة الإيجادية وجد كان ممكن الوجود بغيره إذ ليس له قبل إيجاده ذكر بوجه من الوجوه.

وقال الوالد الماجد عطر الله رمسه ونور ضريحة في المقام في بارقة من البوارق زيادة على ما ذكر بما هذا لفظه: إن الشيء بوجود علته وعدمه لا يخرج عن الإمكان، فتسميته واجباً أو ممتنعا إن كان من باب الاصطلاح فلا مشاحة فيه، وإن كان بحسب الواقع فهو بمعزل عن التحقيق وعن البطلان بمكان، لأن الممكنات كلها قبل وجودها ممتنعة لعدم علته التامة، وبعد وجودها واجبة لوجودها، وذلك مستلزم أن لا يكون في الوجود شيء ممكن والضرورة قاضية ببطلانه، ثم قسموا الإمكان العالم الذي هو سلب

الضرورة عن الطرف المقابل أنه إن كان مقيداً بطرف الوجود فعدمه ليس بضروري، ووجوده إن كان ضروريا فهو الواجب الدائر مدار الضرورة إن كانت بذاتها فلذاته وإلا فالوجوب لغيره كالأشياء الموجودة بوجود علتها التامة. وإن لم يكن ضروريا فالإمكان الخاص وإن كان مقيداً بطرف العدم فالطرف المخالف وهو الوجود ليس بضروري، أما الطرف الموافق فهو أما ضروري بقسميه فهو الممتنع بقسميه لذاته ولغيره أو ليس بضروري فالإمكان الخاص، ولا يخفى على الناظر إليه بعين الانصاف معرضا عن الجور والاعتساف أنه من السخافة والخرافة بمكان غني عن البيان، من جعل الإمكان قدراً جامعاً وجهة مشتركة بين الواجب تعالى الذي ليس له حد ولا رسم ولا اسم، والذي ليس بكل ولا كلي ولا جزء ولا جزئي لا في شيء ولا فيه شيء، وبين الممكن المحتاج الثابت له كل ما ذكر وغيره من النقائص والفقر الممتنع في الواجب كما قال عليه السلام: «ما يجب في الخلق يمتنع من الحق وما وجب في الحق يمتنع في الخلق»، وذلك معنى الرواية، وما يجب في الممكن التركيب من جهة عامة مشتركة ومن جهة بها الامتياز المستلزم جميع النقائص، من كونه محدوداً متناهياً ومحتاجا إلى جهتي الامتياز والاشتراك وغير ذلك، فكيف يمكن ذلك في الواجب؟ تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وأيضاً أن المصادر كلها عندهم من الأمور الاعتبارية حيث قالوا بأن الشيء أما خارجي فمعلوم أو ذهني وهو عين الخارجي مع قطع النظر عن المشخصات الخارجية أو ظله على الخلاف، أو النفس الأمري وهو الأمر المنتزع الصادق عليهما غير موجود فيهما كالأربعة فإنها شيء موجود، ففي الخارج خارجي وفي الذهن ذهني، لكن الزوجية فهي منتزعة منها أو ليس وجودها الا باعتبار المعتبر وغير ذلك من كلامهم الصريح في أن المصادر أمر اعتباري وإن الإمكان ليس بشيء وإنما الشيء هو الممكن، وفيه مع أن المشتق لا وجود له ولا تحقق إلا بالمبدء،

والمبدء إذا لم يكن شيئا محققاً فالمشتق بطريق أولى، إن الواجب الذي هو فرد من الإمكان القائم باعتبار المعتبر على قولهم يلزم إن يكون أمراً اعتبارياً كلما اعتبره فهو شيء مؤثر في الأشياء وموجدها، وإذا لم يعتبر ففي زاوية خمول العدم مستريح، نعوذ بالله من العمى بعد الهدى.

فلما انجر الكلام إلى هنا فلا بأس أن نحقق المسألة لرفع الشبهة المختلفة في النفوس الضعيفة فأعلم: إن المشتق فرع المشتق منه، لا وجود ولا تحقق له إلا به، كالضارب المشتق من الضرب المتحمل حروفه من الضاد والراء والباء التي لا تحقق للضارب إلا بها في المعنى، لأن معنى الضارب الذات الظاهرة بالضرب، والقائم الذات القائمة بالقيام، فالضرب والقيام مقومان لهما قوام ركن وتحقق فكيف يتصور كون الركن الذي لا يوجد الشيء بدونه أمراً اعتبارياً موقوفاً باعتبار المعتبر وجوداً وعدما؟ والحال إن المركب منه شيء خارجي متأصل بحيث لا تأثير فيه للاعتبار أصلا، أولا ترى قول الصادق عليه السلام الصريح في المقصود: (العبودية جوهرة كنهها الربوبية)؟ حيث عبر عليه السلام عن العبوية وهي مصدر بأنها جوهرة، ولا شك أن الجوهر أمر أصيل كما عرفوه بأنه موجود لا في الموضوع ووجوده في نفسه لنفسه، وقول أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله كميل بن زياد عن الحقيقة: (كشف سبحات الجلال من غير اشارة) ثم قال: (محو الموهوم مع صحو المعلوم) ثم (جذب الأحدية لصفة التوحيد) ثم (هتك الستر لغلبة السر) حيث أجاب عليه السلام روحي فداه عن (الحقيقة) التي هي الأصل والمتبوع، وسائر الأشياء تابعة وفروع لها لا توجد بدونها بالمعنى المصدري في الفقرات كلها تنبيها على أن المصدر هو الأصل الأصيل والمشتقات به تأصلت وتحققت ودفعاً للأوهام السخيفة انتهى كلامه رفع في دار المقام مقامه. نقلت العبارة بطولها لما فيها من المنافع العظيمة والتحقيقات المبتكرة الجسمية، ودفع الشبهات الواهية ككون

الإمكان وصفا اعتباريا ليس له وجود خارجي، والوصف من هذا القبيل لا يحتاج إلى وجود الموصوف، وقد عرفت من تنبيه الإمام في تعبيره ووصفه عليه السلام المعنى المصدري الذي يزعمه الخصم معنى اعتباريا بالشيء الخارجي المحقق الثابت المتأصل كالجوهرة ونحوها أنه متأصل محقق لا اعتباري زائل كما زعمه الفاضل المعاصر المرحوم تبعاً للغير، ونزيدك أيضاً توضيح فساده عن قريب فارتقب واغتنم.

ثم إن ما ذكروه من الاستدلال على عدم وجود الممكن بالغير بلزوم انقلاب الحقائق وهو محال فيه، على أنه نسبة عجز إلى الله القادر على كل شيء، إن انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى ممكن ليس بمحال لا سيما على القادر المتعال، قال الله سبحانه: «ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلقون» كإمكان وجودها وعدمها، ولو كان محالا عليه سبحانه لزم سلب القدرة التي هي من الصفات الذاتية المستلزم لنفي الذات إذ هي هي بلا مغايرة بل هو قادر في كل وقت وحال على أن يجعل الممتنع ممكناً كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام في دعاء يوم الجمعة: «الحمدلله الذي لا من شيء كان ولا من شيء كوّن ما قد كان» ويجعل الممكن ممتنعاً. أنه على كل شيء قدير، وليس للأشياء امتناع من قدرته سبحانه عليها كما بقوله عليه السلام في ذلك الدعاء أيضا، لكن لا يجعل الممكن ممتنعا لاقتضاء حكمه ومصالحه ذلك، نعم إن كان مراد الحكماء من محالية انقلاب الحقائق إلى حقائق آخر انقلاب القديم إلى الحادث أو العكس فصحيح، وكذلك إن أرادوا أن الممتنع حال كونه ممتنعاً غير ممكن لا يمكن أن ينقلب ممكناً، لكن القرائن القطعية تشهد على عدم ارادتهم كلا من المعنيين، فالأولى في التقسيم أن يقال إنما يقال له الشيء شيئان واجب الوجود لذاته وممكن الوجود لغيره الشامل لواجب الوجود لغيره وممتنع الوجود لغيره إذ هما من أقسامه وأفراده، وأما ممتنع الوجود لذاته إن كان

شيئاً فهو داخل في التقسيم ومن أقسام الممكن لغيره، وإن لم يكن شيئاً فليس بداخل في التقسيم، وقد أشرنا إليه سابقا في المقالة السابقة.

إذا عرفت ما ذكرنا من أبطال ما أسسه المتكلمون من تقسيم الأشياء إلى الخمسة والقول بعدم وجود الممكن بالغير ومن إثبات حصر التقسيم في اثنين ووجود الممكن بالغير ظهر لك إن جميع ما جرى على قلم الفاضل المرحوم من كلامه المنقول في غير محله إذ قال فيه: فالحق في المسألة مع متكلمي المتشرعة واستند على دليلهم ولم يقل إلا ما قالوا، وقد برهنا بحمدالله على فساد قولهم، والفرع يتبع الأصل.

وقال فيه أيضاً: وأيضاً أن جعل الله سبحانه الأشياء أولا ممكنا ثم جعلها موجوداً فلا بد أن يكون قادراً على أن يجعلها فعلا معدوماً ويخرجها من الامكان، فإن خرجت من الامكان فأما تدخل في الامتناع أو الواجب الذاتي فهذا انقلاب، ثم أن قدر ثانيا على عودها إلى الامكان لزم الانقلاب أيضاً انتهى.

أنظر أيها المنصف كيف صرح مرتين على سلب القدرة عن الله سبحانه باستدلاله على عدم إمكان الأشياء بعدم قدرة الله على جعلها فعلا معدوماً، وعلى عدم قدرته سبحانه على عودها إلى الامكان بلزوم الانقلاب، وقد عرفت أن القدرة من صفات الذات لأنها مما لا تتعاور عليها النفي والاثبات، لا يقال قدر الله ولم يقدر كما يصح أن يقال خلق ولم يخلق ونحوه، وإلا لزم كون الذات منفياً تارة ومثبتا أخرى، وهل يرضى أحد بسلب القدرة المستلزم لنفي الذات عن الله سبحانه لقاعدة منحوتة ممن تبعوا أهوائهم وخالفوا كلمات أوليائهم ظاهرة البطلان بنص الامام والقرآن؟

وظهر لك أيضاً أن ما قاله خواجة نصير الدين عليه الرحمة في

تجريده: من أن الواجب والممتنع والممكن أما بالذات وأما بالغير إلا الممكن لا يتصور فيه بالغير. كلام بلا دليل ودعوى بلا مبنى، ناشىء من التوهمات الواهية، ليس له من الآيات والأخبار شاهد، بل الأخبار مصرحة بأن ما سوى الله سبحانه ممكن بالغير، خلقه الله بمشيئته كما في الرواية المشهورة: (خلق الله المشيئة بنفسها وخلق الله الأشياء بالمشيئة) ونحوها مما مر عليك، والجمع المحلي بالالف واللام يفيد العموم لغير واجب الوجود من الأقسام الأربعة إن كان الممتنع شيئا والا فليس داخلا في التقسيم كما ذكرنا، فانحصر الأمر في الواجب بالذات والممكن بالغير.



الفصل الثالث

اعلم أن منشأ غالب المفاسد المترتبة على كلمات القوم هو قولهم في تعريف الحادث: أنه ما سبقه العدم. فنقول اظهاراً لما فيه وتوضيحاً لخافية: أن العدم السابق على الحادث ما هو شيء أم لا؟ فإن كان شيئا لا يخلو من كونه قديماً أو حادثا، إن كان قديما وهو الله سبحانه فقد سميته بما لم يسم به نفسه، بل منعك عن ذلك بلسان أوليائه كما قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزي: «ليس لك أن تسميه بما لم يسم به نفسه». وإن كان قديما وهو غيره سبحانه فقد قلت بتعدد القديم وفساده أوضح من أن يبان، وإن كان حادثا فلزمه السبق بالعدم أيضا على قولهم، ثم ننقل الكلام فيه، وهكذا فيتسلسل أو يدور، وإن لم يكن شيئا فكيف يحكم عليه بصفة السابقية والمفروض إنها صفة وجودية لا تقوم إلا بأمر وموصوف وجودي؟ وأما قولك: أنها وصف اعتباري لا يحتاج إلى وجود الموصوف، فهو بمعزل عن التحقيق والقول الرشيق مرَّ عليك تزييفه في السابق من كلام الوالد الماجد نور ضريحه وعطر رمسه وغيره، إن قلت أنه يتصور بعد ما يوجد الشيء ويتأمل أنه قد سبقه عدم وهذا هو المقصود. قلت: أنك لا تدرك قبل وجود الشيء العدم ولا يمكنك أن تدركه، إذ المناسبة كما ذكرنا مراراً شرط بين المدرِك والمدرَك، ولا مناسبة قطعا بين الوجود والعدم، بل إنما تدرك أنه لا من شيء كان، وهذا ليس بعدم ولا يسمى به، إذ العدم لن يوجد ولم يتعلق به الجعل

قط، ولذا قال الإمام عليه السلام: (خلق الأشياء لا من شيء ولا من شيء كوَّن ما قد كان) ولم يقل من عدم، فإذا لم يقل من عدم، فإذا لم يكن العدم شيئا لم يسبق الحادث شيء ولم يكن مسبوقاً بشيء، فقد أثبتَّ للحادث معنى القديم من حيث لا تشعر، والسر في تعريفهم للحادث بذلك أنهم توهموا بين الحق والخلق فضاءً واسعاً ومحلا خاليا وسموه: بالعدم ونسجوا بأوهامهم ما نسجوا، وأما ما ورد من العدم في قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالدرة: كلما سبقه العدم لحقه العدم، وسبق الكون إزاله والعدم وجوده. وقولهم عليهم السلام: من أنه تعالى خلق الموجودات من العدم، مما يوهم في بادىء النظر صحة ما قالوا في تعريف الحادث ليس المراد منه العدم المطلق، بل المراد منه العدم الإمكاني كما قال سبحانه وتعالى: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» وقال الصادق عليه السلام: «كان مذكورا في العلم ولم يكن مكوناً» وكما قال الله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ مع أنه مذكور في العلم كما قال الصادق عليه السلام، ولو كان عدما مطلقاً لما قال عليه السلام: كان مذكوراً، لعدم تعلق العلم به.

وبالجملة كلما أطلق العدم في كلمات المعصومين عليهم السلام يراد منه أحد المعنيين: أما العدم الإضافي أي المرتبة السافلة بالإضافة إلى ما فوقها عدم، وإن كانت في مقامها مستقلة متأصلة كالجسم عند الروح والروح عند العقل والعقل عند المشيئة وهكذا، وإما العدم الإمكاني فهو عدم بالنسبة إلى عالم الكون ونشير إليه أيضا. ولما بطل ما ذكروه في تعريف (الحادث) قلنا: إن الحادث ما كان مسبوقاً بالغير وهو الله سبحانه ومحتاجاً إليه وموجود بإيجاده، وليس بينهما فصل حتى يوجب التعطيل لافاضة الله سبحانه ولا وصل حتى يستلزم الاستقلال، وكون المتصلين في صقع واحد في المبدء والمآل والحادث أما زماني كحدوث عالم الملك من الأرض

السابعة السفلى إلى محدب محدد الجهات، ومعنى حدوث الأشياء المذكورة أنها حدثت متصلة بالزمان مساوقة له، لا أن الزمان كان قبلها ولا أن الجسم كان قبله، بل الزمان والمكان والجسم حدثت متساوقة بلا تقدم واحد منها على الآخر، وأما دهري: وهو القديم الزماني كحدوث عالم المجردات بمراتبها وأما سرمدي وهو القديم الدهري كحدوث الفعل بمراتبة ومقاماته وكما يطلق الحادث على المراتب المذكورة فكذلك القديم يطلق على مراتب عديدة كما يظهر من كلمات المعصومين سلام الله عليهم:

منها: إطلاقه على القديم المطلق الحق الأزلي عز وجل.

ومنها: إطلاقه على ما قبل الدهر الذي أوله العقل وهو المراد مما في الخطبة الغديرية: «استخلصه في القدم على سائر الأمم» ودعاء السحر: «اللهم إني أسألك من منك بأقدمه وكل منك قديم».

ومنها: إطلاقه على ما قبل الزمان كما في الدعاء اللهم إني أسألك باسمك العظيم وملكك القديم.

وبالجملة فالموجود إثنان: واجب بالذات وممكن بالغير، بعبارة أخرى: (حق وخلق لا ثالث بينهما ولا ثالث غيرهما) كما يقول الإمام عليه السلام، والقول بتخلل العدم الفاصل بينهما غلط فاحش ناشيء عن توهم فضاء واسع ووقت موهوم قبل الخلق، وتسميته بالعدم، بل الحق الحقيق بالتصديق هو أن الله سبحانه خلق الخلق لا من شيء أي اخترعها وابتدعها من دون أصل لها وعدم متخلل بينهما وبينه، إذ لم يكن الله خلوا من ملكه قبل إنشائها كما قال الامام عليه السلام وإلا لزم التعطيل الباطل المستلزم للفصل من غير مانع له عز وجل عن الإفاضة، ولا فرق بين من يقول بالفصل وتخلل العدم وبين من يقول يد الله مغلولة، فهل كان الله عز وجل في

العدم المفروض والوقت الموهوم مستريحا عن التعب أو ناقصا فكمل أو منتظرا فأنجز وممنوعا فرخص أو مقيداً فأطلق؟ والظاهر أن سبب اشتباه القوم ومن قلدهم وتبعهم هو ورود سبق العدم في كلمات الأئمة الاطهار(سلام الله عليهم) وقد بينا أن المراد منه ليس العدم المطلق بل المراد منه أما العدم الإضافي وأما العدم الامكاني، ولا يلزم مما ذكرنا الوصل المورث للتشبيه، بل لا فصل بينهما ولا وصل الذين هما من صفات الحوادث فافهم راشداً.

الفصل الرابع

إذا عرفت كا ذكرنا من أبطال تقسيم القوم وإثبات الممكن بالغير الممتنع عندهم لوهم ضعيف، وحصر الأمر في الواجب بالذات والممكن بالغير، فلنتوجه إلى نقل كلام الشيخ الأوحد الاحسائي قدس سره من شرح الزيارة وغيره قال في (شرح الزيارة) في شرح فقرة (وارتضاكم لغيبه): وذلك لأن الممكنات وإن كانت يطلق عليها الإمكان لذاته عندهم في تقسيمهم كالمتكلمين والمشائين حيث قالوا: (إن المعقولات خمس: واجب لذاته وهو الله سبحانه، وواجب لغيره وهو المعلول عند وجود علته التامة، وممتنع الوجود لذاته وهو شريك الباري، وممتنع الوجود لغيره وهو المعلول عند عدم علته، وممكن الوجود لذاته) ولم يقولوا ممكن الوجود لغيره لأنهم لو قالوا ذلك لكان يلزمهم عندهم على ما يفهمون أنه لو كان ممكناً لغيره لكان قبل فعل ذلك الغير أما واجبا فجعله الغير ممكنا، وإما ممتنعا فجعله ذلك الغير ممكناً فلا يكون الواجب واجباً والممتنع ممتنعاً فلا يطلقون على الممكنات إلا الإمكاني الذاتي لئلا يلزمهم إمكان الواجب والممتنع، ولكن يلزمهم مثله أيضاً، وهو أنه إذا كان الممكن ممكنا لذاته لا يخلوا أما أن يكون قبل إيجاده شيئاً أو ليس بشيء، فإن كان قبل إيجاده شيئاً فهو قديم ولا يمكن إيجاده لأنه بالإيجاد يتغير والقديم لا يتغير، وإن لم يكن شيئاً فهو بإيجاده ممكن الوجود لغيره إذ ليس له ذكر قبل الإيجاد في جميع مراتب الوجود، فيجب أن

يقال إن التقسيم الحق إن ما يطلق عليه الشيئية مطلقاً أي بالذات وبالغير شيئان: واجب لذاته وهو الله تعالى وممكن لغيره وهو ما سواه، وأما الواجب لغيره والممتنع لغيره فهما من أقسام الممكن، وقد ذكرناه مرارا فراجعه، وإما ما يسمونه: بممتنع الوجود لذاته فليس شيئا، فلا يدخل في التقسيم، وإلا لكان إذا كان عندك خمسة دراهم لا غير لا يصح أن تقول: إن الذي عندي خمسة، لأن الذي عندك لا يتناهى، لكنه ليس بموجود عندك إلا خمسة، وهذا مضحكة في القول والاعتقاد، وإن كان شيئا فهو من أقسام الممكن، ولو كان الممكن ممكنا لذاته لما كان شيئا بالله بل هو شيء بذاته، فإن قلت: إنه شيء بالله حين وجد قلت: وقبل وجوده إن كان شيئا بالله لزم ما قلنا من أنه ممكن بغيره، وإن كان شيئا بنفسه فهو قديم كما قلنا سابقا، وإن لم يكن شيئاً أصلا فذلك ما قلنا، لكنا نقول أنه ليس شيء أصلا، فأمكنه في الامكان الراجح فهو ممكن بغيره إمكاناً راجحاً ثم كساه حلة الوجود وهي في قبضته تعالى، فإبقائها عليها وسلبها عنه متساويان، وهذا الامكان المتساوي الذي نسميه الجائز، فإن سلبها عنه لم يخرج عن الإمكان الراجح انتهى محل الحاجة من كلامه رفع مقامه.

انظر أيها المنصف كيف أثبت مدعاه من إثبات الممكن بالغير ونفى الممكن بالذات بطريق المجادلة بالتي هي أحسن وترديده الأمر بين النفي والاثبات، وكيف أبطل تقسيم القوم وحصر الموجود في واجب الوجود لذاته وممكن الوجود لغيره، والفاضل المرحوم لم ينقل إلا جزءاً من كلامه قدس سره وترك الباقي الوافي بالمقصود والعجب أنه رحمه الله لم يكفه ذلك حتى غير طريق استدلال الشيخ الأوحد وقال: حاصله أن الممكن قبل وجوده ليس بشيء حتى يكون له إمكان ولما كان محله حادثا فتلك الصفة أيضا تكون حادثة بالطريق الأولى انتهى. ليت شعري متى قال الشيخ إن محل الممكن لما كان حادثا فصفة الإمكان حادثة بالطريق الأولى؟ فهذه

عبارته كرر النظر فيها مرة بعد أخرى، فلو كان ناقلا عين عبارة الشيخ بتمامها لما توجه عليه أشكال القوم.

وأما قوله رحمه الله في آخر كلامه المنقول أبطالا لوجود عالم الامكان: إن الإمكان عند الشيخ قدس سره غير متناه والموجود غير المتناهي مجتمعا ممتنع بضرورة العقل فمنقوض أولا بالنفوس الناطقة عند الحكماء فإنها لا تتناهى وثانيا أن عدم تناهيه بالنسبة إلى نفس الأشياء وبعضها مع بعض، وأما بالنسبة إلى الله فليس كذلك بل هو متناه عنده والله محيط بما لا يتناهى وإن أردت كلاما أوضح أبطالا لمذهب القوم وأوفى بيانا للدليل وأجمع لأطراف المراد فعليك بعبارة الفوائد.

قال الشيخ قدس سره في الفائدة الخامسة عشر: «إعلم أن الله عز وجل كان في عز جلاله وقدس كماله وحده لا شريك له وليس معه غيره وهو الآن على ما كان أعني وحده لا شريك له وليس معه غيره، ثم أحدث المشيئة الإمكانية بنفسها، ثم أحدث الإمكان بها، فكانت إمكانات الأشياء بإحداثه بمشيئته أعني فعله، ومعنى أنه أحدث المشيئة بنفسها أن المشيئة معناها بالعبارة الظاهرة التبيينية أنها الحركة الإيجادية والحركة الإيجادية محدثة يتوقف أحداثها على حركة إيجادية، وهي حركة إيجادية، فلا يحتاج في إيجادها إلى غير نفسها... إلى أن قال: ولا أول لها في الإمكان غيرها ومكانها الإمكانات التي بها صدرت ووقتها السرمد، وأحدث سبحانه بها إمكانات الأشياء على وجه كلي لا يتناهى في الإمكان بمعنى أن إمكان زيد يمكن أن يكون عمرا وأن يكون منه عمرو وأن يكون نبياً أو شيطانا وأن يكون منه نبي أو شيطان وأن يكون سماءاً وأرضا أو بحرا أو جبلاً أو حيوانا وأن يكون منه سماء وأرض أو بحر أو جبل أو حيوان وهكذا إلى غير النهاية. والحاصل أن الممكن ممكن لغيره لا لذاته كما ذكره من قسم

الأشياء إلى خمسة أقسام: فقال: واجب لذاته وهو الله عز وجل، وواجب لغيره وهو وجود المعلول عند وجود علته التامة، وممتنع الوجود لذاته وهو شريك الباري، وممتنع الوجود لغيره وهو وجود المعلول عند عدم وجود علته التامة وممكن الوجود لذاته. قالوا: ولا يجوز أن يكون ممكن الوجود لغيره، إذ لو فرض ذلك لكان قبل الغير أما أن يكون واجباً أو ممتنعا، إذ الأشياء، لا تخلو من أحدهما، فكان بالغير ممكنا، فيلزم انقلاب الحقائق وهو ممتنع، والجواب بالمعارضة أنه إذا كان لذاته كان قديما لأنه إن كان شيئاً قبل ما عن الغير كان قديما، وإن لم يكن شيئا إلا بالغير فهو ممكن بالغير. وبدليل الحكمة أنه تعالى كان ولا شيء معه في الأزل والأزل ذاته المقدسة بمعنى إن كل ما يصدق عليه اسم الشيء حقيقة أو مجازاً فهو ممتنع في رتبة ذاته تعالى غير ذاته المقدسة، وما سواه فهو مصنوع له تعالى، فلا يكون لذاته بل لغيره، والممكن إن كان شيئا فهو ممكن لغيره وإلا فلا عبارة عنه، والممتنع ليس شيئاً فلا عبارة عنه، وقد تقدم بيان هذا في (الفائدة الثانية)، ثم إذا فهمت ما أشرنا إليه فاعلم إن الإمكان هو منشأ الأكوان، وحيث تقرر في الحكمة: إن وجود الصفة فرع وجود الموصوف وجب أن يكون الأمكان ذاتاً لا صفة إذ ليس مسبوقا بموصوف وإنما ظهر في الأشياه بصورة الصفة لأنه أصل الأشياء المكونة خلقت أكوانها منه وخلقت أعيانها من أكوانها، وأكوان الأشياء موادها وأعيانها صورة موادها... إلى أن قال أعلى الله مقامه:

«والقول بأن الإمكان وصف اعتباري لا تحقق في الخارج غلط ظاهر لأنهم أن أرادوا بأن زيداً ممكن أنه اتصف به ذهنا لا خارجا فهو باطل لأنه إن لم يتصف به خارجا كان زيد الخارجي قديما، لأنه لم يكن ممكنا كان قديماً، ووصفه به ذهنا لا يجعل ممكنا، كما وصفه بالقديم ذهنا لم يكن بذلك الوصف الاعتباري قديما، وإن أرادوا أنه لم يكن قائما بنفسه في

الخارج فلا ينافي كونه متحققا في الخارج كالبياض والسواد كالعلم والقدرة فإنها لم تقم إلا في محالها مع أنها موجودة في الخارج بلا خلاف إذ ليس شرط الوجود الخارجي بمعنى المقابل للذهني أو الخارجي بمعنى الذي تترتب الآثار على صفاته أن يكون ذاتا أو عرضا قائما بمعروضه قيام عروض، بل كلما يقع في الأوهام أو وضع بازائه فهو موجود في الخارج، نعم قد تقع صورته المنتزعة من الخارجي بالذهن تكون في الذهن لأن كل شيء لا يتقوم إلا بمحله اللائق به. . . إلى أن قال:

«والإمكان مما وضع بازائه لفظ وليس بلفظ مهمل، ولو كان الإمكان اعتبارياً لكان لفظه على الأصح مهملا لأن من قال أن الوضع بإزاء المعاني الخارجية كما هو الأصح يكون عنده مهملا بلا أشكال، ومن قال إنه بإزاء المعاني الذهنية فإن مراده بتلك المعاني، المعاني المنتزعة من الأمور الخارجية ولو كان مراده الذهنية خاصة لكان إذا وضع بإزائها فاتفق وجود خارجي لها أو مساو لها لم يصدق اللفظ عليه ولم يميزه ووجب وضع لفظ آخر للخارجي، بل يجب وضع آخر مطلقا أي سواء سابق أم لا وكان مطلقا من باب الوضع اللفظي حتى لو وضع لفظ زيد على صورته الذهنية لم يكن استعمال في زيد الخارجي إلا مجازا، بل مقتضى الدليل أنه لو لم يستعمل اللفظ في الذهني واستعمل بعد أن وضع للذهني في المعنى الخارجي أنه يكون مجازاً، إلا أن يجعل اللفظ للذهني آلة للوضع الخارجي، فإن كان الإمكان متحققا في الخارج صح الوضع والاستعمال، وإلا كان اللفظ مهملا لما قررنا أن فهمته ونظرت إليه بعين الإنصاف انتهى كلامه قدس سره.

فظهر لكل من هذا البيان الوافي «والتبيان الشافي الكافي: إن الممكن بالذات غلط فاحش، والذي زعموه محالا هو الحق الصريح والواقع الصحيح لا لجواز انقلاب الحقائق بل لعدم كون الممتنع شيئا حتى يصح

انقلابه أو لا يصح ولا عبارة عنه أصلا وإنما أحدث الله سبحانه المشيئة الإمكانية بنفسها وأحدث إمكانات الأشياء لا من شيء، والإمكان وما فيه من الإمكانات ممكن بالغير، وهو مشيئته سبحانه، ثم البسها تدريجا حلة الوجود، وتبين أيضا إن الإمكان ليس وصفا اعتباريا بل هو شيء خارجي متحقق متأصل بل هو ذات موصوف لا صفة إذ لا موصوف قبله من الممكنات حتى يصح اتصافه به إلا علته التامة فهو صفة لها لأنه قائم بهيئتها التي هي مادته قياما ركنياً، وليس هذا مراد القوم قطعا، وبالجملة فالإمكان هو أصل الشيء فكيف يكون صفة له؟ فإذا وصفنا الشيء بالإمكان وقلنا أن زيداً مثلا ممكن فالمراد إنه مكون من الإمكان لا أنه متصف بصفة الإمكان إذ شأن الصفة أن يكون مؤخراً من الموصوف ويوجد بفعله، وشأن الموصوف أن يكون مقدما عليها وموجوداً قبلها، ومعلوم أن زيداً لم يكن موجوداً قبل إمكانه حتى يصح إتصافه به ولذا قال أعلى الله مقامه: إن الأمكان ذات ومنشأ للأكوان لا صفة إذ ليس مسبوقاً بموصوف إلا علته التامة.

وبالجملة ما نقلناه من كتابي الشيخ المرحوم قدس سره كفانا مؤنة التفصيل والتطويل في المقام، وليت الفاضل المعاصر رحمه الله أعطى التأمل حقه في كلمات الشيخ الاحسائي قدس سره حتى لا يختلط عليه الأمر ولا يقع في الاشتباه ولا يقول في أول الكلام المنقول من رسالته: إن الإمكان هو الحقيقة المحمدية الخ، ليت شعري في أي كتاب وأية رسالة قال الشيخ الأوحد: إن الإمكان هو الحقيقة المحمدية؟ دونك كتبه ورسائله المطبوعة غالبها، تتبعها ورقة ورقة وصفحة صفحة لا تجد فيها إلا ما ينفي ذلك صراحة ونظير ذلك قوله: (وهو محل المشيئة وزمانه السرمد) متى قال قدس سره وفي أي كلامه قال: زمان الإمكان السرمد؟ وحيث أن الفاضل المرحوم لم يطلع على اصطلاحاته قدس سره ولم يمارسها كل الممارسة لم يميز بين الوقت والزمان في كلماته، فالزمان عنده وقت للأجسام، والدهر

وقت للوجود المقيد الذي أوله العقل؟ والسرمد وقت للوجود المطلق والإمكان، فالزمان المصطلح عنده بل عند الحكماء في وقت الأجسام استعمله رحمه الله في وقت الوجود المطلق، وغالب نسب الفاضل المرحوم إلى الشيخ الأوحد من هذا القبيل ناشىء من عدم معرفته بالاصطلاح وعدم انسه بمطالبة أو عدم تأمله فيما ينسب إليه مثل قوله في المسألة السابعة والثلاثين: إن بعض كلمات أو مستفاد ميشود كه مدعى علم بوده جنانجه در شرح فقرة(وأقمتم الصلاة) ميكويد بعد ازانكه توقف حضرت يونس رادر ولايت حضرت أمير عليه السلام ذكر كرده كفته فافهم فقد ألقيت إليك مفتاحا من مفاتيح الغيب يفتح به كثير من مغلقات الغيبوب أن عرفت الفتح إنتهى. يعني يستفاد من بعض كلمات الشيخ إنه كان مدعيا للغيب كما يقول في شرح فقرة (وأقمتم الصلوة) بعد ما ذكر توقف يونس عليه السلام في ولاية الأمير عليه السلام ، فافهم فقد ألقيت إلى آخره. ومثل قوله رحمه الله في المسألة السادسة والثلاثين: از كلمات شيخ مستفاد ميشود كه مدعى نزول وحي بوده جنانجه در شرح فقرة(ورحمة الله وبركاته) قبل أن السلم على أئمة الهدى كفته وفي القرآن وقل ربي زدني علماً ومما يدل عليه العقل من ذلك فهو ما اتلو عليك فاستمع لما يتلى أن هو إلا وحي يوحي، ومعتقد متشرعة آنست كه بعد از بيغمبر صلى الله عليه وآله وسلم وحي منقطع است، ودعوى أن از غير معصوم باطل است انتهى. يعني يستفاد من كلمات الشيخ أنه كان يدعي نزول الوحي كما قال في شرح فقرة (ورحمة الله وبركاته) قبل السلام على أئمة الهدى وفي القرآن الخ. ومعتقد المتشرعة هو أن الوحي انقطع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعوى ذلك من غير المعصوم باطلة انتهى.

والإنصاف أن أمثال هذه الاعتراضات من مثله رحمه الله بعيدة غريبة فكأنه لم يطلع على مصنفات القوم ومؤلفاتهم وتعبيراتهم في مقال تحقيق المطلب النفيس وبيان القواعد المبتكرة واقتباساتهم في أعز بياناتهم بالآيات

الشريفة وفقراتها واستعاراتهم في التعبير عن أحقية مذهبهم وما أدت إليه أنظارهم بالوحي وفي إظهار مستجنات ضمائرهم من المطالب النفيسة والقواعد الكلية بالغيب ومفتاح الغيب وأمثاله التي لا تخفى على من له أدنى تتبع وممارسة في كلمات القوم، فعلى ما ذكره رحمه الله فغالب العلماء والأصحاب إدعوا الوحي والغيب، إذ كلماتهم مشحونة بهذه التعبيرات والاستعارات الحسنة. وبالجملة فصدور أمثال هذه الكلمات ممن له أدنى شمة من الفضل فضلا عمن بلغ مدارج الكمال في غاية الغرابة، عصمنا الله من الزلل وآمنا من الفتن ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

خاتمة

أعلم وفقك الله تعالى إني لم آل جهداً في حل الشبهات المشهورة ودفع الاشكالات المسطورة على عبائر الشيخ الأجل الاحسائي قدس سره بسائر رسائله وبياناته، ورد متشابهات كلماته ومجملاتها إلى المحكمات والمبين من إفادته مع زوائد مني على فوائده وتوضيح بما يناسب المقام لبعض مقاصده، كل ذلك حرصاً مني لجمع الكلمة ورفع النزاع الموهوم من بين طائفتي الأمة وعملا بقوانين الإسلام المقررة من حمل أقوال المسلم كأفعاله على الصحة والخيرة، وأشهدالله وكفى به شهيدا وجميع ملائكته المقربين وأنبيائه وأوليائه أجمعين أنه لم يكن لي مقصود من تسويد هذه الصفحات ونشر هاتيك المقالات بتكرير العبارات والبيانات إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، ولا رسمت إلا ما هو الحق الواضح والصدق اللائح مما اعتقدت ووجب علي الاتباع من الله ومن أولياء الله، هذا وربما تلومني في إساءة الأدب على بعض المعاصرين في هذه الرسالة، فإني ما أردت الطعن والتعرض أو المقابلة مع أحد لا وحق من رفع السموات بلا عمد، وإنما كتبت ما كتبت تنبيها للغافلين وإرشادا للجاهلين قربة إلى الله، وبيان إن ليس المعصوم إلا من عصمة الله، فإن كنت ممن فرض على نفسه التكفير والرمي بالتشبث والتلصيق على حال وخضت بالذي خاض فيه أهل القيل والقال فلا يفيدنك ألف نصح وتقنيع والكلام معك تفويت لعزيز العمر وتضييع فاطلب شفائك عجلا من بارئك فإن فيك أذى وفي عينك آفة وقذى وإلا فإن كنت طالباً للحق ومراعيا لجانب الإنصاف ومتجنبا في قولك ونسبتك عن الجزاف والاعتساف، ومعتقداً لقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ولقوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا

كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ﴿رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ وملتزما بالعمل بالقواعد الإسلامية والاستنان بالسنن النبوية فعليك في هذه المقالات بالمطالعة، فإنا قد كفيناك كلفة التصفح والمراجعة فميز بينك وبين ربك الباطل من الصواب مراقبا للحضور يوم الحساب بين يدي رب الأرباب فإن غداً حساب بلا عمل واليوم عمل بلا حساب واعلم أنك غير حاصد إلا ما زرعت ولا ملاق إلا ما كسبت. فأنظر بالله عليك هل ترى في تلك العبارات الناصة في المراد غير محتملة التأويل والاجتهاد ما شهروه من النسب أو سطروه في بعض الكتب فأرجع البصر فيها حتى تعرف القيم من العوج وتبصر لمن الفلج فيا سبحان الله أنهم قد صنفوا رسائل مختصرة ومفصلة في العقائد كحياة النفس وبعض المختصرات للشيخ الاحسائي ورسالة نهج المحجة في الأمامة ورسالة في المعاد وغيرهما لولده الأرشد الألمعي الشيخ علي نقي أعلى الله مقامه وكشف الحق ودليل المتحيرين ورسالة صول العقائد باللغة الفارسية للسيد الأمجد الرشتي قدس سره وكلها مطبوعة مشهورة ونسخها موفورة وكذلك كتاب اللمعات والمخازن وشرح حياة الأرواح للعالم الأوحد المحقق الأزهر مولانا الميرزا حسن الشهير بكوهر قدس سره وكذا سائر تلامذته ومن بعدهم وكتاب أصول الخمسة وغيره للعالم الإلهي بلا مين مولانا الشيخ محمد حسين المعروف بأبي خمسين رحمه الله وغيره من العلماء والفضلاء المنتشرين في أقطار الأرض شرقها وغربها كبلاد العرب وإيران وهند وقفقاز وكلهم قد ملؤا تصانيفهم من البراءة مما رموا به من العقائد الفاسدة وشهروا عليهم من المسالك الباطلة ومن اللعن والقدح والطعن على من يستدين بها وينتمي إليها وشرحوا وبينوا العبائر المجملة التي من ناحيتها أتوا بما أتوْا ورموا بالذي رموا فكيف لا تصدقهم فيما لا يعرف إلا من قبلهم ولا يستكشف سريرتهم إلا من جهتهم وناحيتهم وأيضا فإن لهم تصانيف كثيرة في الأصول والفقه مطبوعة وغير

مطبوعة تتبعها وقلبها ظهرا لبطن هل تجد فيها طريقة مخترعة ووتيرة مستحدثة في مقام الاستنباط والاستدلال تخالف طريقة علمائنا المتقدمين وسيرة أصحابنا الأساطين رضوان الله عليهم الذين عليهم المدار وهم المعيار في الاختبار والاعتبار حتى يعدون من أجلها فرقة على حدة وسلسلة أخرى متحدة يسمون باسم ويعرفون برسم بل إذا أمعنت في كلماتهم رأيت جلهم بل كلهم ينادون بأعلى صوتهم باتحاد منهجهم وطريقتهم وعدم مخالفتهم معهم أصولا وفروعا مقدار ذرة، ويدعون متابعتهم لهم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة وناهيك ما كتبه السيد الأمجد الرشتي عطه في المجلد الأول من مجموعة الرسائل في جواب سؤالات السيد أمجد علي رحمه الله ولا بأس بنقل عبارته تتميما لفائدة الكتاب حيث أنه قدس سره بعد ذكره عين عبارة السائل قال:

أقول أن غرض السائل من الأسئلة الأربعة الأول أن يمتاز طريقتكم من الاخباري والأصولي الفريقين من الفرق الثلاث والسبعين الخ أجاب عطه وقال بعدكم سطر: «وأما جعلكم الإخباري والأصولي فريقين من الفروق الثلاثة والسبعين، وجعل طريقتنا ممتازة عنهما لتكون فرقة ثالثة فغير صحيح كيف وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الكل بالنار والهلاك والكفر إلا فرقة واحدة منهم، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اتفاقا من المسلمين: (ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة في الجنة والباقون كلهم في النار) وكيف يمكن أن يجعل الاخباري أو الأصولي من هذه الفرق المختلفة التي نجاة أحديهما مستلزمة لهلاك الأخرى مع أن ربهم واحد ونبيهم واحد وكتابهم واحد وقبلتهم واحدة وأئمتهم واحدة هم الأئمة الأثنى عشر عليهم السلام وكذا سائر أعمالهم وعباداتهم ولم يخالف الاخباري ولا الأصولي شيئاً يخالف إجماع المسلمين ليكفروا أو إجماع الفرقة الإثنى عشرية ليخرجوا عن مسلكهم، وبعض الاختلافات الواقعة فيهم لا يخرجهم عن وحدتهم، بل

كلهم فرقة ناجية واحدة من فرقة الشيعة الإثنى عشرية، واختلافهم في بعض الجزئيات إنما هو جهة عيب السفينة كما قال عز وجل حكاية عن الخضر: «فأردت أن أعيبها وكان ورائهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا» وقال عليه السلام: «أنا الذي خالفت بينكم» وقال عليه السلام: «راعيكم الذي استرعاه الله غنمه أعلم بمصالح غنمه إن شاء فرق بينها لتسلم وإن شاء جمع بينها لتسليم اختلافهم في الضروريات حتى يؤدي إلى ما قلت». ثم ذكر قدس سره كلاماً ارجع نزاع الفريقين إلى النزع الصغروي ولا يهمنا نقله فقال بعدكم سطر:

«وبالجملة فالنزاع والخلاف بينهم ليس في الأمور الكلية حتى يورث تباين المسلكين وإنما هو لبعض الجزئيات لعدم الدليل عليه لبعض ووجوده للبعض الآخر، وقد أذن لهم مولانا الكاظم عليه السلام بذلك حيث قال عليه السلام ما معناه: أمور الأديان أمران: أمر لا اختلاف فيه وأمر فيه اختلاف، فما ثبت لمنتحلية كتاب مجمع على تأويله أو سنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا اختلاف فيها أو قياس تعرف العقول عدلة ضاق لمستوضح تلك الحجة الرد إليه والتسليم له، وما لم يثبت لمنتحليه من كتاب مجمع على تأويله أو سنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا اختلاف فيها أو قياس تعرف العقول عدله وسع خاص الأمة وعامها الشك فيه والأنكار، فما ثبت لك برهانه أثبته وما خفي لك بيانه نفيته، هي وهذا الاختلاف إنما ساغ لهم ليسلم رقابهم عن الأعادي فكلهم فرقة واحدة من الفرقة الناجية التي في الجنة إلا بسوء أعمالهم وفساد ضمائرهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وإما طريقتنا في استنباط الأحكام الإلهية هي كما اختاره الأصوليون من الاستدلال بالأدلة الأربعة من الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل والشهرة والاستصحاب واصالة البراءة وأمثالها من الأدلة والأحوال، إلا أن في كل واحد من هذه الأمور لنا أدلة من الحكمة تحتار عندها العقول وتذهل لديها النفوس فمن

وصل إليها فهي الرشد والهداية ومن لم يصل إليها فهذه الطريقة التي عليها فقهائنا المجتهدون هي المعمول بها وتلك الطريقة لا تخالف ما ذكروا رحمهم الله تعالى وبذلوا مجهودهم إلا أن أهل الاستنباط لهم أذواق وحركات سريعة وبطيئة ومتوسطة ولكل رأيت منهم مقاما شرحه في الكلام مما يطول. . . .» انتهى كلامه رفع مقامه.

أنظر كيف صرح بوحدة الطريقة وعدم الخلاف في الحقيقة، وكون طريقته طريقة أهل الاجتهاد بما لا تجد اصرح منه في المراد، لكنه على نحو الاجمال، وإن شئت التفصيل في المقال فعليك بما كتبه في خاتمة رسالة(الحجة البالغة) ونسختها مطبوعة في (المجلد الثاني) من مجموعة الرسائل، فإنه لعمري كلام جامع مانع، مثبت جميع ما هو عليه فقرة فقرة، وناف ما عداه، بحيث لم يبق فيه لذي المقال مقالا ولأهل الجدال مجالا، ويرتفع به الاشتباه والأشكال عمن أنصف من الرجال، فلذلك يعجبني إيراده في المقام وإن كان يطول به زمام الكلام حيث أنه في الصفحة(٣١٨) من المجموعة بعد ما أورد كلام السائل بما لفظه والتمس أيضا من جنابكم أن تثبت ما أتم عليه وتنفي جميع ما عداه، وإن يكون النفي والاثبات بأدلة عقلية يقبلها كل عاقل منصف ونقلية مأخوذة من الكتاب والسنة إلى آخره.

قال قدس سره: «أقول أما الذي نحن عليه فهو الذي عليه جميع الشيعة الموحدين من الاثنى عشرية من المؤمنين الممتحنين».

«أما في التوحيد فنقول: إن الله سبحانه واحد في ذاته يعني ليس له شريك في القدم ولا في الوجوب ولا في الوجود، وتوحيد الذاتي عين ذاته سبحانه، وهو تعالى واحد في الصفات بمعنى أنه لا شريك له في صفة من صفاته في علمه وفي قدرته وفي حياته وفي سمعه وفي بصره وسائر صفاته الذاتية، وصفاته تعالى عين ذاته بلا فرق بحال من الأحوال، فعمله ذاته،

وقدرته ذاته، وسمعه وبصره ذاته، وحياته ذاته بلا فرق، لا في المعنى ولا في المصداق، هو إحدى الذات إحدى المعنى، لا كثرة في ذاته ولا صفاته، يعلم بما يسمع بهد ويسمع بما يبصر به، ويبصر بما يقدر عليه من غير اختلاف جهة وجهة وكيف وكيف وحيث وحيث، ونعتقد أن الله سبحانه عالم بكل شيء من الكليات والجزئيات والذاتيات والعرضيات والمجردات والماديات والعلويات والسفليات وكل شيء، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا السماء، وعلمه قبل الخلق وبعد الخلق ومع الخلق لا يتغير علمه. ولا يتجدد ولا يتبدل ولا يختلف، والعلم الحادث يراد به مخلوقاته مثل: اللوح المحفوظ والقلم والامام والقرآن، فإذا قلت: الإما عيبة علم الله فهل يراد به عيبة ذات الله؟ إلى أن قال:

وهذا هو العلم الحادث وليس معناه أنه لا يعلم ثم علم، ولكنه سمى خلقا من مخلوقاته علما له، ونعتقد أن الصفة على قسمين: صفة ذاتية وصفة فعلية، فالأولى هي ذاته وهي التي تثبت له سبحانه ولا يثبت له ضدها كما تقول: إن الله عالم ولا تقول: أنه جاهل وتقول: إنه بصير ولا تقول: إنه أعمى وتقول: إنه سميع ولا يصح أن تقول: اصم وتقول: أنه حي ولا تقول: أنه ميت. وأما الصفة الفعلية فهي التي تثبت وتنفي، ويوصف الله بها وبضدها، كما تقول: أراد شاء وكره احيي وأمات أعطى ومنع انجى وأهلك تفضيل وانتقم خلق ولم يخلق ورزق ولم يرزق وأمثالها من الصفات التي تثبت وتنفي، فلو كانت الذاتية لزم التغيير والانعدام، لأن الصفة الذاتية عين ذاته تعالى، فبثبوتها ثبوت الذات وباتنفائها انتفتاء الذات، فلا يكون المثبت المنفي الموجود المعدوم واجبا قديما».

«ونعتقد أنه سبحانه واحد في أفعاله بمعنى أنه لا شريك له فيها ولا يشاركه في فعله أحد ولا يوازره أحد ولا يحتاج في أحداث خلق من

مخلوقاته إلى أحد، ولا مدخلية لأحد في أحداث مصنوعاته، بل هو سبحانه المنفرد في الخلق والرزق والحيوة والموت والمنع والعطاء، وهو الفاعل وحده لا بمشاركة ولا بموازرة ولا التفويض إلى خلق من مخلوقاته، فالذي يعتقد أن محمدا وعليا والأئمة بأجمعهم أو كل واحد منهم عليهم السلام خالقون أو رازقون يحيون أو يميتون بالاستقلال أو بالشركة أو التفويض كتفويض الموكل أمره إلى وكيله في إجراء ذلك الفعل أو كالمولى عبده في فعل من الأفعال فإن ذلك عندنا كافر كفر الجاهلية الأولى، وكذلك لو قال بمدخلية الملائكة أو النجوم أو الكواكب في أحداث شيء من الأشياء أو موجود من الموجودات، ولكن الله سبحانه جعل العالم عالم الأسباب وأبى أن يجري فعله إلا بالأسباب، جعل سبحانه الأشياء بعضها سببا للبعض كما جعل المطر من أسباب الزرع، والطعام والشراب من أسباب حفظ البدن والرحم من أسباب تربية الجنيند والأب والأم من أسباب تخلق الولد وتكونه في هذه الدنيا، وهكذا جميع الأشياء بروابطها وعللها ومعلولاتها، وقد جعل الله سبحانه محمداً وآله عليهم السلام هو السبب الأعظم في وجود هذا العالم كالملائكة المدبرات والمقسمات والحافظات والمعقبات وغيرهم».

«ونعتقد أنه سبحانه واحد في عبادته، وأنه المعبود وحده لا يجوز لأحد أن يقصد غيره تعالى في العبادة، فمن فعله انكان عن اعتقاد فذلك كفر كعبدة الأصنام الذين عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى، أو عن غير اعتقاد فإن ذلك فسق مبطل للعمل كأهل الرياء الذين يوقعون العبادة لأجل ملاحظة الغير وكذلك لو توجه بالعبادة إلى أحد من الأئمة عليهم السلام فلا تصح عبادته ولا تقبل بحال من الأحوال وطور من الأطوار، ومن اعتقد أن الضمائر القرانية الراجعة إلى الله ترجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام أو إلى أحد من الأئمة عليهم السلام فذلك ضال مضل كافر مفتر، فمن يزعم أن الضمير

في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ يراد به أمير المؤمنين عليه السلام وهكذا غيره من الخطابات الالهية التي في القرآن وفي غيره لو أرجعها إلى أحد من المخلوقين لا سيما أمير المؤمنين عليه السلام كل ذلك زخرف من القول وزور، وكذلك كلمن يقول أن المراد من سورة التوحيد قل هو الله أحد الخ هو أمير المؤمنين عليه السلام فهو كافر بالله العظيم، وكذا من يقول أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الذي لم يلد ولم يولد، وكذا سائر ما كان من هذا القبيل فكذلك، كل ذلك زور وافتراء، وكذب وتلبيس».

«وأما في النبوة فنعتقد أن الأنبياء كلهم مبعثون من قبل الله طيبون طاهرون معصومون، ولا تحصل منهم العيوب، هم المعصومون الذين تولى عصمتهم وطهارتهم علام الغيوب، وإن الخمسة منهم أولو العزم وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم، ستة منهم أولو الشرايع وهم هذه الخمسة بإضافه آدم عليه السلام، وأن الشرايع الخمس منسوخات ما سوى الشريعة السادسة، ونعتقد أن الشريعة السادسة حاملها محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأنها ناسخة لجميع الشرائع غير منسوخة أبدا، وإن تلك الشرايع كلها مقدمات لظهور شريعته صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن قال قدس سره ونعتقد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بالمعجزات البينات وخوارق العادات ما تصدق به نبوته وتظهر به شريعته، فمنها القرآن المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وهو أكبر المعجزات وأبين الآيات وهي الباقية بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم ما دامت نبوته التي لا تنقطع أبدا ولا تبطل سرمدا، ومنها شق القمر ومنها قلب العصا ثعبانا، ومنها المعراج، فقد عرج بجسمه الشريف بل ببشرتيه بل بكثافة بشريته وبثيابته ونعليه إلى أن صعد السماوات والكرسي والعرش وخرق الحجب والسرادقات، فالذي يعتقد أنه صلى الله عليه وآله وسلم عرج بروحه أو بجسم مثالي أو بجسم آخر غير الذي في الدنيا فقد كذب وافترى وضل وغوى وكان من الأخسرين الذين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا».

«وأما في الأمامة فنعتقد أن كل نبي لما كملت أيامه ونفدت حيوته عين له وصيا قائما مقامه من الله سبحانه وتعالى يقوم بأمره في رعيته ويحكم بعدله في أمته، ونعتقد أن رسول الله ﷺ قد أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام ونصبه خليفة لنفسه على أمته يوم (غدير خم) وأمر الناس أن يسلموا عليه بأمرة المؤمنين، ونعتقد أن الله تعالى جعل الإمامة كلمة باقية في عقب أمير المؤمنين عليه السلام، ولا تزال إلا وفيها أمام في دولة محمد ﷺ من ذرية أمير المؤمنين عليه السلام، فتدوم الدنيا بدوامهم وتضمحل وتفسد إذا إنتقلوا عنها، ثم ذكر رحمه الله الأئمة عليهم السلام وبين الفضل بينهم... إلى أن قال قدس سره:

«ونعتقد أن الأئمة عليهم السلام مبعوثون على كل المكلفين ممن يصح أن يقع عليه التكليف كائنا ما كان بالغا ما بلغد وأنهم حجج الله على الخلق، وإن الله تعالى لم يفوض إليهم أمر خلقه بل هم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم إني آله من دون فذلك نجزيه جهنم وكل من ادعى فيهم خلق بمعنى أن يدعى فيهم الاستقلال أو الشركة مع الله أو تفويض الأمور إليهم باعتزال الله أو يعتقد أنهم أفضل من رسول الله أو يساوونه في جميع المزايا والأحوال فذلك هو الغلو والارتفاع الذي معتقده كافر بالله، ونعتقد أن من نزلهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها وأنكر فضلهم وجعل أحدا من المخلوقين أولى منهم في فضيلة أو كرامة أو ساوىٰ غيرهم بهم فذلك ملعون منافق خارج عن مذهب الحق وليس له طريق إلى الصدق، ونعتقد أن الحسين بن أمير المؤمنين عليهما السلام قد قتل مظلوما سعيدا شهيدا لحكم ومصالح وأمور استحكمت قواعدها من عالم الذر الأول على ما فصلت وشرحت في رسالة(أسرار الشهادة)، ومن ادعى أنه لم يقتل ولكن شبه للناس فذلك كافر ملعون رجس نجس لا

يكلمه الله يوم القيامة ولا يزكيه وله عذاب عظيم لأنه مكذب لله ولرسل الله ولرسول الله ﷺ ولأمير المؤمنين عليه السلام ولسائر الأئمة عليهم السلام».

«وأما في المعاد فنعتقد أن الله سبحانه يحشر الإجساد والأرواح ويجعل الأرواح في الأجساد الدنيوية الموجودة في الدنيا المحسوسة المرئية الملموسة فيبعثها في القيامة ويجري عليها الثواب والعقاب، ومن اعتقد أن هذا البدن الدنياوي الموجود في الدنيا لم يبعثه يوم القيامة فذلك كافر ملعون مردود، بل المحشورة يوم القيامة فهو هذا البدن الدنياوي لكنه على صور مختلفة من حسن وقبح وغير ذلك، فيقفون في القيامة تحت منبر الوسيلة وعلى الصراط وعند الميزان وسائر المواقف حتى يؤل أمرهم أما إلى النعيم أو إلى الجحيم نستجير بالله منها ومن عذابها ونكالها».

«نعتقد في العلماء المجتهدين أصحابنا الماضين المرضين من أهل الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى، من مبدئها إلى منتهى زماننا هذا، كالمفيد وعلم الهدى والشيخ الطوسي وابن طاوس والمحقق والعلامة وابن البراج والشهيدين وسائر علمائنا الفقهاء، هم اساطين الدين والحكام على المؤمنين، وإن طاعتهم واجبة على مقلديهم ولا يعذرون بعدم التقليد، ويجب على الجاهل أن يسأل عن العالم، ويأخذ دينه عنه، ويعتمد في علمه عليه، وإلا كان عمله باطلا وسعيه غير مشكور، وإن علمنا في كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ما عليه أصحابنا المجتهدون على النهج المقرر في الكتب الأصولية فهذا الذي ذكرنا لك هو الذي نحن عليه وهذه الطريقة كلمن أنكرها خارج عن الدين مكذب لما أتى به سيد المرسلين عليه وعلى آله صلوات المصلين ابد الآبدين ودهر الداهرين».

«وأما قولك أدام الله تسديدك أن تثبت ما انتم عليه وتنفي جميع ما

عداه: فجوابه: أن الذي نحن عليه فهو الذي ذكرناه وإثباته معلوم بالضرورة من الدين وإنكار شيء من هذه المذكورات أما أنكار للضروري أو للوازمها، وأما نفي جميع ما عدى ما نحن فيه فأعلم أن ما عدى ما نحن عليه من الأمور التي ذكرناه من العقايد لا شك أنه كفر إذ ماذا بعد الحق إلا الضلال، فإن الذي يخالفنا فإن كان يرى بطلان ما ذكرناه من العقايد فلا ريب من ذلك كافر بالله ومكذب بهذا الذين في أغلب الأحوال، وإن كان مصدقا بهذه العقايد فأي مخالفة له معنا وأي نزاع بيننا؟ فإن كانوا يقولون إنك كاذب في هذه الدعوى فقلبك يخالف لسانك نقول لهم هذا تكذيب لقول الله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ ثم إن هؤلاء يزعمون أنهم رأوا من شيخنا أعلى الله مقامه عبارات تنافي هذه العقايد المذكورة، وقد ثبت عندهم بضرورة الإسلام إن العبارات إذا ما صدقها الناقل فظاهر مدلولها، بل إنما قصد منها حسبما يعرفه أهل الفن والعلم من المعاني الحقة يجب تصديقه ولا يجوز تكذيبه لأن مراد المتكلم إنما يعرف من بيانه والكلام وسيلة لمن لا يحضر، فإذا حضر وبين المراد وجب تصديقه ولا يجوز تكذيبه، والقول بأن هذا ليس مرادك أو أني أعلم بمرادك منك فمن أسخف الأقوال واشنع الأفعال، بل خروج عن ضرورة الإسلام وتكذيب بما جاء به النبي عليه السلام، وهؤلاء لا يخلو أما أنهم منكرون إن الظاهر لا يعارض النص، وإن النص في كل كلام بيان المتكلم مراده، وإن الكاتب إذا كتب ثم فسر كيف ما يشاء مما يتناوله اللفظ وأنكر إرادة ذلك المعنى فإنه يقبل منه، وإنه لا يقال للمتكلم أنا أعلم بمرادك منك لا سيما إذا كان الكلام جاريا على اصطلاحات لا يعرف الناظر تلك الاصطلاحات ولا تلك الجهات، فإن كانوا ينكرون هذه الأمور فعلى الإسلام السلام، لا يخضر للإسلام عود ولا يقوم للإيمان عمود، ولا ريب أن إنكار ضرورة الإسلام كفر، ولا ريب إن منكر ما ذكرناه كفر، فإن لم

ينكروها لكنهم لم يجروها في أمرنا فلا ريب إن ذلك فسق كالذي يرى وجوب الصلوة ثم لا يصليها».

«فيالله العجب من أناس دعتهم الشهوات النفسانية أو المكائد الابليسية إلى أن أوقعوا أنفسهم في أحد المحذورين ولا ثالث في البين وشيع الفاحشة بتوهمها في الذين آمنوا والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾: وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُوا۟ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ ولا ريب أن المؤمن أكرم على الله من المؤمنة، والرمى بالكفر والغلو والتصوف أعظم من الرمى بالزنا، فانظر ماذا ترى» انتهى كلامه رحمه الله.

إنما نقلناه بطوله لما فيه من تنزيه ساحته وساحة من عد على وتيرته ولا أظن أن أحدا ممن اتبع الهدى وخشي عواقب الردى أن يطلع على هذه التأكيدات البليغة ويبقى له من صاحبها شبهة وريبة إلا من ضرب عن القواعد الإسلامية صفحا وطوى عن مقتضياتها كشحا، واتخذ مااب الله ظهريا، وهجر سنة نبيه مليا، وكان الدين لعقا على لسانه، وإيمانه مستودعا غير مستقر في جناته، واتخذ آلهة هواه، وباع أخرته بدنياه، واختار النار على عار التنزيل عن دعواه، وإلا فالأمر واضح عند من يعلم كالنار على علم، وإن رأى أحد عند غيره ممن ينسب نفسه إليه ما ينافي المذهب ويخالف الملة وأبي أن يحمله على الصحة فليخص وزره به ولا يعدى إثمه وجرمه إلى غيره ولا يجعله إلى الغير سلما وهتك عرضه مغنما فإنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ وقال: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ أصلح الله أعمالنا وأعمال المؤمنين، ونزع ما في قلوبهم من غل إخوانا على سرر متقابلين، وختمنا بولاية محمد وأهليته الطاهرين، ورزقنا

شفاعتهم يوم الدين، وجعل هذه الوجيزة خالصة لوجهه الكريم، ونفعنا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والحمدلله على إتمامه في عصر الثاني والعشرين من ذي القعدة الحرام من شهور السنة الألف والثلاثمائة واسابع والعشرين من الهجرة النبوية على هاجرها ألف صلوة وتحية على يد مؤلفه الأحقر الجاني موسى بن محمد باقر بن محمد سليم الحائري الاسكوئي في الأرض الطيبة الحسينية على مشرفها الآف التحية حامدا مصليا مستغفرا.

فهرست الاعلام

المعصومون الأربعة عشر (عليهم السلام)

ملاحظة: اقتصرنا على درج (١٠) أرقام.

الاعلام الآخرون

- ب -

- جـ -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- و -

- هـ -

- ي -

